



3.02

٢١٧٢

ح ٣٠

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، تأليف الخطاب،
محمد بن محمد - ٩٥٤هـ. كتب في القرن الحادي عشر
الهجري تقديرا.

ج ٥ (٩١٩ق) ٣١ س ٢٩ × ٢٠ سم

نسخة مسنة، خطها نسخ معتاد، طبع الثاني والسادس
الخرانة العامة بالرباط ٢/٢: ٢٢٥ معجم المطبوعات
١ : ٧٨٠٠

٧٠٥٤

١ - المذهب المالكي، فقه المذاهب الإسلامية

١١١٤٤٤

أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - شرح

١٤٨/٥١٢

الخطاب على
مختصر خليل د - شرح مختصر خليل

هـ - هذا الجزء والخ

من مختصر الجليل على حل القاف

الشيخ خليل تاليف سيدنا

و مولانا العالم العلامة الشيخ

محمد بن محمد الخطاب

نَفَعْنَا اِنَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ

في الدنيا

والاحرة

امس

—

ان تجد عيبا فسد الخلل الخلا وقل جل من لا فيه عيب وعلا

الحمد لله فيه و**ابواب**
بعضها از كذا استخرج. باب الجعل. ٤٧. باب احياء موات الارض. ٣٣. باب الوفاء
باب العينة. ٦١. باب عزت العمر. ٥٨. باب اللقطة. ٥٦. باب اهل القضاء
باب الشهادة. ١١. باب احكام الدماء. ١٣٢. باب البلغية. ١٣٣. باب الزينة
باب الزنا. ١٣٩. باب الفتن. ٥٠. باب الشرفه. ٥٨. باب الحوائج. ٥٩.
الشرب. ٨٨. باب العتق. ١٦٨. باب التعمير. ١٤٤. باب الاعانة. ١٦٩. باب اتقاء
الانفراد. ١٦١. باب القولا. ١٦٣. باب الوصايل. ١٨١. باب الغرر ابيض

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخ والتوثيق

٥٠٥٤
 الوقت :
 العنوان :
 المؤلف :
 تاريخ النسخ :
 اسم :
 عدد :
 ملاحظات :

باب حجة الاجارة يعاقب وادع بالبيع **قوله** ذكر رحمه الله من اركانها
الفاق وهو شامل للوجز والمتاجر وذكر الاجرة وبين ذكر المنفعة ولم يذكر الصيغة
وكذلك كراين بناس واين الحاجب والقرافي واين عرقه وذكرها صاحب الدياب فقال هي
لفظ او ما يقوم مقامه يدل على تعليق المنفعة بعوض انهي **قوله** لا يراد على الصنف
مسيلة الخياط والمخاط يستخطه الثوب فاذا فرغ ارضه قال لا تدل لابس بها لانها
نادرة ولهذا اعتد عن ائمة الحاجب ومسيلة الخياط هذه هي في رسم سلفه سيما
من سماع ابن القاسم من اجل الاجارة ونصها وسيل عن الخياط الذي بيني وبينه
الخلطة ولا يكاد يخالف استخطه الثوب فاذا فرغ منه وجابه ارضيه على شي
ادفعه اليه قال لابس بل ذلك قال ابن رشد وهذا كما قال لان الناس استجاروه ومضوا
عليه وهو نحو ما يعطي الحجام من عيران بشار على عمله قبل ان يعلمه وما يعطي في الحجام
والمضغ من هذا او يشبهه نصيب على الناس وخرج في الدين وغلو فيه قال نقابي
وما جعل عليكم في الدين من حرج وقال قل يا اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم وما يدرك
علي جواز من السنة ما ثبت من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجته ابو طيبة فامر
له ببيع من عتق او امره ان يحققوا من خراجهم وكرهه التخي ان يستعمل الصانع حتى
يقال على بشي سمي وكرو ذلك ان جيب ايضا قال ولا يبلغ الخريم والاسير يد لك واسع انهي
ونقله ابن عرقه **قوله** قال في الزجر عن ائمة بولس اذا قلت خطه يد لهم وقال بدعهم
فليس له الادب ثم قاله ابن القاسم لانك علمته بما ترضي وقد ذكره قول ساكن الدار
التي ربي النوا ورعى ما لك من ربا في ائمة الموازن دفعه ثوبا خياط فقال لا اخبره
الا بوجهين وقال ربه لا اخبره الا بوجهين وجعله عنده فخطه ليعمل الادب وقال
ومن سكن منزلا فقال ربه بدنيا ربي في السنة وقال الساكن لا اعطي الادب يا واولا اخرجه
ان لم ترض فكن ولم يجبه بشي حتى تمت السنة قال لا يلزمه الادب يا ربي ومسيلة
الخياط لا تشبه مسيلة كرا المنزل لان ربه الثوب لم يتول استخطا المنفعة بنفسه فذلك
لم يفرقوا فيها بين نقد من ثوب الخياط وقول صاحب الثوب بخلاف المنزل فكذلك المتاجر
تولي استخطا المنفعة بنفسه مع علم ربه صاحب المنزل قاله ابن رشد في نواز الدين يحون
من جميع البيوع وكرو فيه ايضا ان حكمنا ان دفعه المشتري من السلخ حصرة ربه حكمنا ان
من استخطا المتاجر المنفعة مع علم ربه المنزل انه يلزم من قوليهما الاخر وقد
نكح على هذه المسيلة بكلام جيد وخرج في معنى مسيلة نواز الدين يحون ومسيلة سماع
عيسى في كوا الدور وغيرها من الروايات فانظروا والله اعلم **قوله** ثاب عن تشبيه
الاخرة بالثمن انه يشترط فيها ان تكون معلومة اجملة كالتفصيل او التفصيل دون
الجملة لان المزج جوار هذا ابي البيع وقيل لا يجوز وقيل بالكرهية على ما تقدم

في القول بالبيع في الفوضي خارج المذهب فذلك ان عرقه عن ابن القاسم
وتسعون يقول هذا لا يعتنق حراسته **قوله** لا يراد على الصنف
الجملة نام يقتضين بدلكا يقسده من اعمال مجهولة وخود كد وقد ذكر الميرزا في اوائل
سائل الجمل والاجارة انما ياتي زيد سبل عن جراس المزدع ليلها ونهارها ليلها ونهارها
ان كل فقير عليه مدان او ثلاثة وهل يلزمهم تقربغ الشال والاحمال ام لا فقال انما استجارهم
لكل فقير مدان فياير فان شرطوا تقربغ الشال ونزول الاحمال فيلزم وشرط الضمان عليهم
لا يلزم وله اجرة مثله من ليمان عليه الميرزا في جري على شرط ضمان ما لا يخفى في
الاجارات والعواري وفيه خلاف والمنهون ما قاله وقوله كل فقير دين جائز فانه اذا
عرف صغيتها كما قاله وينويصل الى مصر فند يفكره سبله ولا يراد على كثره الا فقره
من فلتها لانه ما خرد من كل فقير نحو مودة الجملة معلوم التفصيل وهو راعى المذهب
ايضا من جواز بيع اخضعت في سبلها وفي الذخيرة عن الاطهر ما يقتضي المنع قال قال
الاطهر ما يقتضي المنع يمنع حال الزرع على اذله في كل مائة اردب كخرج عشر اربابا لا
يدريكم كخرج اردب ويجوز بالقنة لانها كخرز ولعل هذا على القول بعدم جواز ذلك في
البيع وهذا هو الظاهر والله اعلم وسيل ايضا عن جراسهم الا ذلك باقعة معلومة
ومنهم من يصيب الغاومية فقير او اقل او اكثر هل هو على قدر الروي او لا انما يست
فاجاب استجارهم باقعة معلومة ان كان قبل حصوله في الادب ورويته فلا يجوز
وتجوز ورويته وحصوله فياير ويكون مفضوضا على قدر الصابته ووقع يحون انه على الدور
التي والله اعلم **قوله** قال في الدور وفي الكروية الدور لو سكن اجنبيا بقية من دارك
وقد علمت به فلم تخرجه لزمه كراما سكن ابو الحسن لا احتمال تركه له للارفاق وكونه على
جهة الاجارة فلما احتمل الوجهان كان العمل ان الملاك على ملكها ولا عين عليه لان
يدعي بالنصوانه ارفقه فيختلف في عيونه على خلاف في دعوي المصروف واما ان لم
يق عليه الا يسكنه فلا يمين انهي **قوله** قال الميرزا في واخر الوكالات وفي نواز
ابن الحاج اذا خرج احد الشريكين في دين لا قرضايه دون اذن صاحبه فاقضاه وبفضه
وطلب الاخرة من صاحبه وجبت له بعد خلفه انه ما خرج لذلك الامنطوعا قلت
الا ان تشبه العادة ان مثله لا ياخذ اجرة فيما ولي اصله مسيلة باب القارنيه وكرا الدور
اذا سكن طابقه من ادع غير ان نه انهي ربي سم طلق من سماع ابن القاسم من الرهون
وسيل ما لك عن رجل برهن الدورين رجل يصنع على يديه ويقتضي غلتها ويقوم في ذلك
ثم يطلب ان يعطي في ذلك اجور فيما قام به قال من الناس من يكون له ذلك ومنهم من لا يكون
له ذلك فاما الرجل الذي مثله يشبه ان يعمل اجوره مثله باجور نفسه في مثله فادع عليه
فان ذلك وامان مثله يقتضي فلا اري ذلك له اني رشت هذا اخو ما في رسم جاع من كتاب
الجعل من سماع عيسى انه يكون له اجارة مثله ان كان يشبه ان يكون مثله يعمل بالاجارة فاما له

ذلك بعد عيشه ما قام في ذلك من غير احتساب او اذا ذكر لم يرجع بحقه منه على غيره بل في
اول سماع يحيى من الدعا المذكرة التي وله ايضا في يحيى من كتاب النكاح وسيل عن المرأة العزبة الكبيرة فلهما
من هذا او من سماع ابي القاسم من سبله طلب النفقة على البضاعة كالنساء والخدم والخدم
واين عرقه في كتاب الفرائض من هذا المعنى قال في اخر كتاب الرهون من الخبير اذا
تقدم عليه فذلك الاجرة ان كان متلك يهلك ذلك باجرة بعد ان يهلك ما
نبتت به والفا عدة المذمومة في اصال النقص للغير ذكرها من الخبير في اواخر الاجارة
وكذا ان عرقه وذكرها القدر في الرهون وفي المظنة وقال في المسائل المفقودة اذا
تجر ما فيه الواجب عن علقها وسببها فعلقها غير نذ وجرا بها قال ما لم يوافق بها لان
مكره على نذ كرها لان نذ وبيع ما ينفق عليها وفيها هي لعلها لا غرض لما ذكر عنها
ذكر ذلك القدر في الفرق التاسع والثلاثين والمائة وفي الخبير في الركن الثالث
من الاجارة فلا شيء عليه في قيا مه عليها لانه قام بنفسه الذي وعلم بتسليمه القاد
هذا بقا قد البيع ان الصبي المميز اذا اجر نفسه بغير اذن وليه مخر ووقف على رضاه وقد
نص على ذلك في المرونة قال في المتبطين وليس لداي او الوصي ان يوجر نفسه دون
اذنهما فانه فعلا نظرا في ذلك فارباه من رد او امضا فعلاه باليه لا فان عمالا كانا لهما
الاثر من السمر واجرة المثل فان اماليهما من سبب العمل شي فلما قيمته ما نقصها او ديتها
ان هلكا ولهما الاجرة الي يوم اماليهما ذكر وليس لهما فيما اماليهما من غير سبب العمل شي
انتي **فرع** قال في المتبطين وان اجر الرجل ايته من نفسه او من غير ومثله لا يوجد
فستحت الاجارة والنفق لداي عليه ان كان الاب غنيا والابن عدما لا مال له فانه كان
له مال انفق عليه منه وله ان يوجر فيه لافرة على الابن فيه وان كان الاب فقرا
او فقرا او بر بر تقليم الابن فيجوز له ذلك جيبند وينفق عليه من اجرة فان فضل
شي حسم عليه ونسب له ان ياكل ما فضل من عمل الصبي وان كان فقرا خوفا من ان لا يتك
الصبي من العمل فيستقبل او مرض قلما ياكل وقال ابن لبايته لا بأس ان ياكل
بالعرف الذي **فرع** قال في عرقه قال المتبطين واني فتخرج ويجوز عقد خاصة
على محضونها اما كانت او غيرها ولا ينقض الا ان يزداد الصبي في اجرة فنقل الزيادة
وينقض عقد الام وينظر له احسن الموضع ولو كان ذبا قل من موضع اخر ولا يقل الزيادة
في عقد الوصي الا ان يثبت ان فيه غنى عن البيت الذي **فرع** قال في المتبطين
ولا يجوز استيجار الرجل العزبة للخدمة في بيته ما موافقا وان اخرج فان كان له اهل
جا ان كان مامونا وان كانت المرأة متجالا لا ارب للرجال فيها وكانت ثباته وساجرها
شيخ كبير فانه جازة كذا في وكفه في الكس وتغله ابن عرقه وفي الجمل منها في
نرجمة اجازة نرو الخمل وكرة للزب ان يراجرة ليس بينه وبينها محرم اوامة
لخدمته فلو امعها او بها فبكمال الذي ابو الحسن في الكبير انظر هل الكراهة على بابها

او على

لأنه لا يرب حلوه وعلى هذا **فرع** وقال في عرقه قال المتبطين واني فتخرج ويجوز عقد خاصة
على محضونها اما كانت او غيرها ولا ينقض الا ان يزداد الصبي في اجرة فنقل الزيادة
وينقض عقد الام وينظر له احسن الموضع ولو كان ذبا قل من موضع اخر ولا يقل الزيادة
في عقد الوصي الا ان يثبت ان فيه غنى عن البيت الذي **فرع** قال في المتبطين
ولا يجوز استيجار الرجل العزبة للخدمة في بيته ما موافقا وان اخرج فان كان له اهل
جا ان كان مامونا وان كانت المرأة متجالا لا ارب للرجال فيها وكانت ثباته وساجرها
شيخ كبير فانه جازة كذا في وكفه في الكس وتغله ابن عرقه وفي الجمل منها في
نرجمة اجازة نرو الخمل وكرة للزب ان يراجرة ليس بينه وبينها محرم اوامة
لخدمته فلو امعها او بها فبكمال الذي ابو الحسن في الكبير انظر هل الكراهة على بابها

ويذكر من كتاب النكاح وسيل عن المرأة العزبة الكبيرة فلهما
من هذا او من سماع ابي القاسم من سبله طلب النفقة على البضاعة كالنساء والخدم والخدم
واين عرقه في كتاب الفرائض من هذا المعنى قال في اخر كتاب الرهون من الخبير اذا
تقدم عليه فذلك الاجرة ان كان متلك يهلك ذلك باجرة بعد ان يهلك ما
نبتت به والفا عدة المذمومة في اصال النقص للغير ذكرها من الخبير في اواخر الاجارة
وكذا ان عرقه وذكرها القدر في الرهون وفي المظنة وقال في المسائل المفقودة اذا
تجر ما فيه الواجب عن علقها وسببها فعلقها غير نذ وجرا بها قال ما لم يوافق بها لان
مكره على نذ كرها لان نذ وبيع ما ينفق عليها وفيها هي لعلها لا غرض لما ذكر عنها
ذكر ذلك القدر في الفرق التاسع والثلاثين والمائة وفي الخبير في الركن الثالث
من الاجارة فلا شيء عليه في قيا مه عليها لانه قام بنفسه الذي وعلم بتسليمه القاد
هذا بقا قد البيع ان الصبي المميز اذا اجر نفسه بغير اذن وليه مخر ووقف على رضاه وقد
نص على ذلك في المرونة قال في المتبطين وليس لداي او الوصي ان يوجر نفسه دون
اذنهما فانه فعلا نظرا في ذلك فارباه من رد او امضا فعلاه باليه لا فان عمالا كانا لهما
الاثر من السمر واجرة المثل فان اماليهما من سبب العمل شي فلما قيمته ما نقصها او ديتها
ان هلكا ولهما الاجرة الي يوم اماليهما ذكر وليس لهما فيما اماليهما من غير سبب العمل شي
انتي **فرع** قال في المتبطين وان اجر الرجل ايته من نفسه او من غير ومثله لا يوجد
فستحت الاجارة والنفق لداي عليه ان كان الاب غنيا والابن عدما لا مال له فانه كان
له مال انفق عليه منه وله ان يوجر فيه لافرة على الابن فيه وان كان الاب فقرا
او فقرا او بر بر تقليم الابن فيجوز له ذلك جيبند وينفق عليه من اجرة فان فضل
شي حسم عليه ونسب له ان ياكل ما فضل من عمل الصبي وان كان فقرا خوفا من ان لا يتك
الصبي من العمل فيستقبل او مرض قلما ياكل وقال ابن لبايته لا بأس ان ياكل
بالعرف الذي **فرع** قال في عرقه قال المتبطين واني فتخرج ويجوز عقد خاصة
على محضونها اما كانت او غيرها ولا ينقض الا ان يزداد الصبي في اجرة فنقل الزيادة
وينقض عقد الام وينظر له احسن الموضع ولو كان ذبا قل من موضع اخر ولا يقل الزيادة
في عقد الوصي الا ان يثبت ان فيه غنى عن البيت الذي **فرع** قال في المتبطين
ولا يجوز استيجار الرجل العزبة للخدمة في بيته ما موافقا وان اخرج فان كان له اهل
جا ان كان مامونا وان كانت المرأة متجالا لا ارب للرجال فيها وكانت ثباته وساجرها
شيخ كبير فانه جازة كذا في وكفه في الكس وتغله ابن عرقه وفي الجمل منها في
نرجمة اجازة نرو الخمل وكرة للزب ان يراجرة ليس بينه وبينها محرم اوامة
لخدمته فلو امعها او بها فبكمال الذي ابو الحسن في الكبير انظر هل الكراهة على بابها

كقولهم ذكر غيرنا... فان شرط ضامها ان تعلق بغيره وان
لم يجز بيعه فلو كان الكري لا ينفذ في مثله فلا يجوز الا ان يشترط عليه ان ينفذ فعليه
مثله ولا يجوز اشتراط هذا في طعام ولا عرض في بيع ولا لانه مما يبتاع بعينه
ولا يدري اي الصفتين يتبع ولا يرد من المبالغة وقال غير في الونان هو جاز
وان نلفظ فعليه الضمان ان ياتي اياها من قوله قاري الكري ان كان لا ينفذ في مثله
كبيع الجبار قال ثم انه لغيره الذي انشأ اليه المؤلف في فضل الدابة بقوله
وبدقنا بعيننا الا بشرط الخلف الذي وقوله او في مضمون لم يشترط بهما يدلي بفساد
فيها الا بعد طول وامان فرب الشروع فيكون تأخير الكري ويجوز اشتراط ذلك قال
المنيبي فان كان المضمون في الكري انما هو عالى ان ياتي به تلك الدابة او في العرف فلا بأس
بأشترط تأخير الكري الى اجل وقوله الاكري حج فالسير لواء حل الكاف لكان اشتمل
قال المنبيبي زوي ايزيد عن ابن القاسم ذلك في الكري المضمون ولم يذكر الحج ونصب
تجمل المقدر في الكري المضمون الى اجل هو الاجل ولا يجوز تأخير بشرط واشتراط في
تجمل بعضه وتأخير فيه دون شرط وقال اما في كفي الكري الى الحج في غير ايات الحج
يخرج في اياته لا بأس ان يقدم منه الدينار والدينارين ولا يجوز في غير روي بالكر
زيد عن ابن القاسم ذلك في الكري المضمون ولم يذكر الحج وقال كرم من كري فذهب بالكر
وروي ابن الموار عن مالك كراهة تأخير المقدر الا ان ينفذ اكثره او ثلثيه وقال مثله
التهذيب ثم قال قال مالك قد انقطع الاكربا اموال الناس فلا بأس ان ينفذه الدينار
والدينارين يريد في غير الحج انتهى وفي الموضع عن المواربة مثل الحج في غير اياته
والسير الدينار والدينارين ان علي راجع اليه ما ذكره والده اعلم وقوله والافق ومنه وان لم تكن
الاجارة مضمونة بل كانت بعينه او كانت مضمونة الا انه يشترط فيها ولم يكن بشرط
ولا عرف والاجر غير معين فانما يستحق الاجرة مياومة وهذا عند المناخنة والافق
التقديم والتأخير صرح بذلك في اول مسيلة من كتاب الجمل والاجارة من البيات ونقله
ابن عرفة **تنبيهات الاول** يفترض على الم في ما اعترض به علي ان الحاجب في قوله
فان لم يكن بشرط ولا عادة اخذ مياومة قال ظاهر كلامه بينا ان الصانع بل الاجارة عند
الاطلاق الا بعد تمام العمل انتهى ومثله فينا عليه وما قاله انه المذهب هو في كتاب الجمل
والاجارة من المدونة قبل نزول حجة الدعوي في الاجارة ونصها واذ اراد الصانع والاجر تجمل
الاجرة قبل الفراغ وانتعرب العمل حملوا على المنفاريين لئلا فان لم تكن لهم ستة
لم يفيض لهم الا بعد فراغ اعمالهم واما في الاكربة في دار او راحلة او في اجارة يبيع
سلفه وخو فبعد رماسي وليس له حياط اذ العاط نصف رطب اخذ نصف الاجرة حتى
يتيم اذ لم يأخذه علي ذلك انتهى **الثاني** ما تقدم من انه اذا كانت الاجارة غير مضمونة
بذمينة يجوز التقديم والتأخير على ما اذا اشترط في العمل وتأخر الشروع نحو الفشرة ايام

وان طال ذلك لم يجز تقديم الاجرة فلا ان يشترط او الكتاب الجمل والاجارة في البيان الاجارة
على بعينه مثل بيع الفحل وضابطه في الجمل وضابطه في الجمل وضابطه في الجمل
يجوز الا يتجمل الاجرة والشروع في العمل وتجليها ومعيته في عينه فيجوز في الجمل الاجرة
وتأخره على ان يشترط في العمل فان لم يشترط في العمل لم يجز النقد الا عند الشروع
في العمل انتهى وتأخر الشروع الى يومه لا يضر قاله في المدونة ابو الحسن والاعتق
ايام عند قول المؤلف وكذا اذا اتيه الى شهر ونقل كلام ابن رشد فقل هذا اذا كان العمل
معينا علي ان لا يشترط في العمل الا اني اجل وكان الاجر شيئا معينا نقصد هذه الصورة
لان كون الاجر معينا يقتضي تقديمه وكون العمل في عين الاجر الى اجل يقتضي تأخير
والله اعلم **الثالث** قال ابن رشد انصرم يكون العمل مضمونا كقولك استأجرتك على كذا
في ذلك منكر ان تثبت علمه بيدك او يفكر او معينا كاستأجرتك على كذا انفسك فلكل
منها حكمه وان لم يصرح بظاهر اللفظ انه مضمون كقوله اعطيك كذا على خياطة
هذا الثوب حمل على المضمون اتفاقا الا ان يصرف انه يعلمه بيده او كان عمله مقصود
الرفقة واحكامه وان كان ظاهر التعيين كاستأجرتك على خياطة هذا الثوب
او على ان تحبسه ولا تقول ان ذلك في حمله على المضمون او المصنوع قولان المشهور
انه يحمل على المضمون ايضا الا ان يعلم انه يعلمه بيده او يكون قصده عمله لرفقة واحكامه
انتهى **الرابع** قال ابن عرفة عن ابن قنوج ان قام من اجر عبده يطلب اجرة بعد تمام
عمله فاجر يجزي مجري الحقوق في الفسحة وضرب الاجل واذ اوجر العبد نفسه او اجر
وطلب ذلك بعد اخرته قال ابن حبيب لا ينبغي ان يحمل على حقوق عند وجوبها
ويجب تميز اجرا كقوله عليه السلام اعطوا الاجر حقه قبل ان يحفر حرقه الا ان يوجر
الاجر من المناجزة باجرة مستقلة لا يطلبها فحمل على الحقوق انتهى **الخامس**
قال في الاختراع عن ابن بونس كره ما ذكره نقد الكري في السفن لانه لا يجب الا بالبلد
وجوز ابن تافع وقال له من الكري كساي ما قطع فان طلب قبل البلاغ وادعيت النقد
صرف عليك لان الاصل عدمه ولا يشهد بعضهم لبعض للزمته وقيل يجوز كما في قطع
الطريق انتهى **قوله** كجمل **ش** اي وكذا نقصد الاجارة اذا اشترط الجمل وقاله
في اول كتاب الجمل من المدونة **ش** لا يجوز اجتماع الاجارة مع السلف قال
في المدونة طرد دفع الجراك غير لا يبيع كقولنا بشارت دراهم علي ان يسلفك فيه رطلا
من غزل لم يجز لانه سلف واجارة انتهى قال ابو الحسن الصغير قال ابن بونس الاجارة يبيع
من البيوع يجرم فيها باجرم من البيوع وقد ورد النهي عن بيع وسلف انتهى **قوله** لا يبيع **ش**
يعني ان الاجارة مع البيوع ليست باجرة بل يجوز اجتماعها وطول رحمه الله في ذلك وفيه
تفصيل ما كان كانه الاجارة في غير الشيء المبيع فقال جاز وان كان كانه الاجارة في الشيء
المبيع جاز لو باع له جلودا غير ان جازها البيوع تعالى لا لئلا يشترط في التوضيح

الاجل جازي في بصره الثاني بحرية في الاجل والنفق في الاجل
بلفظ الاول من غير خلاف في الوضوح والبيان في الاجل
في كل من سورتي النحل والاعراف من سورة الكهف في قوله
حيوان الاستحيار يصاغ منه حساب في فحوى الاجارة يصاغ منه الحساب
الملك له جازي من بصره في قوله عليه السلام في قوله
منها فظن من وجهين ظاهر من احد هما انه قد علم ان الاستحيار يصاغ منها جازي في القولين
الذين في الوثيق او على المشهور منها الثاني قوله وجازي من بصره ومنها ما في قوله
قوله الاول وهذا ظاهر والله اعلم **قوله** وجازي من بصره ان الاجارة تقسده
اذا جعل اجرة الساج جازي والنوب الذي يفسد الجمل وكذا كجزء جلد او جلود له باع
تالي في كتاب الجمل والاجارة من المرونة والاجارة ان يواجره على دية جلود وعملها او
يفسخ ثوبا على ان له نصف ذلك اذا فرغ لانه لا بد من كيف يخرجه ذلك ولا ما لا يجوز
بيعه لا يجوز ان يواجره به انتهى فهذا المجهول وقيل عليه السلام من استاجر اجرا
فليس عليه باجره وقال في حديث اخر فليواجره بشئ معلوم وفيه من قول المؤلف حرق
ثوب انه استاجر جزاء الفحل وحز و الجلد والجلود قبل الدباغ ان ذلك جاز وهو
كذلك اذا اشترط عليه ففعل ذلك او يكون الفرق والامسنة الاجارة وقد ذكرنا في
له نصف الجلود ونصف الفحل من الان واشترط عليه بشئ جميع او دية لجميع ثم يخذ
جزءه فلا يجوز ان يخرجه ان اعطى الفحل على جزءه ولا يبيع من النوب او من الفحل
تقال ان جيب يجوز ان يخرجه المصالح في التوضيح اصل ان القاسم في المنع وحرم به في السائل فقال
فقد دخل على جزء غير معين منع خلافا لما في جيب انتهى **فيهايات الاول**
قال الكوفي في جعل الاجارة وان قال ادب نصف هذه المائة بنصفها واشترط نقد النصف
جا اذا كانت تقدر في القسم والعقد او التقارب وان تباين اختلافهما لم يخر من
اجل الجمل ما يدبغ لانه لا بد من دية بصره سنين واربعين ويقسم من اجل الجمل
يصير للعامل في اجرة لان بشر النصف على التباين جازي وان لم يقدر في القسم
انتهى **الثاني** منه فان لم يفسخ في هذه الصورة حتى قاسمه ودبغ جميعها كان له النصف
الذي اخذ اجرة بغيره يوم قبضه بعد المقاسمة وله اجارة المثل في النصف الاخر
انتهى وكذا لو كانت النصف الذي اخذه اجرة بغيره الذي للزمت قيمته يوم قبضه ولو
كان النصف في ما لم يرد وكان له اجرة مثله وهذا بين والله اعلم **الثالث** قال في التوضيح
في شرح قول ابن الحاجب ونواجر الساج في الجلد والتمساج جازي من النوب والجلود في الجمل
لعمركم فان وقف المسئلة على ما قاله المصنف فقال اصبح اجرة مثله والنوب والجلود في الجمل
ان جلد السلام لم يرد اصبح للذم لم يجعل له النصف الا بعد فرار من العمل ففعل هذا ان كانت
الجلود بعد الصانع بعد الدباغ فله نصفها بغيرها من الدباغ ولو بها النصف

الامر بانه اجرة في الدباغ والتمساج جازي من النوب والجلود في الجمل
قال في التوضيح في قوله نصفها بغيرها بانه جازي من النوب والجلود في الجمل
الدباغ وهذا بين وانما يفسد الجمل في قوله النوب والجلود في الجمل في هذه الاجرة الاخر
اذا اشترط في دباغها بغيره في قوله النوب والجلود في الجمل في هذه الاجرة الاخر
تملك من الانتفاع بما قبضه **الرابع** قال الكوفي في الوجه الاول اعني اذا اقال له ادب
المائة على ان يترك نصفها بعد الدباغ ان اشترط في العمل من النوب والجلود في الجمل وكذا في
التمساج ان اشترط ان يفسخ له غير النوب والجلود في الجمل في قوله النوب والجلود في الجمل في هذه الاجرة
حينئذ واعتزضه ابن عرفة وقال هذا خلاف قولنا ان جلد الذهب في المساقاة الفاسدة
ان ياتي ومنها الاجارة المثل فيمنع ولو بعد العمل بخلاف ما يرد مساقاة المثل وساقا لما في عرفة
هو الظاهر فقد قال الكوفي في باب المساقاة بعد ان ذكر مساقاة يرجع فيها الى اجرة المثل
واخرى يرجع فيها الى مساقاة المثل وهذا الجواب في كل موضع يرجع فيه الى اجرة المثل
فانه يفتي القائل اجرة على المصنوع والتمساج من التماساج وكل موضع يرجع فيه الى مساقاة
المثل لا يرجع منه بعد العمل حتى يتم ما دخل فيه وعلمه بان مساقاة المثل القوض فيها من
التمساج فلو سحت ذلك علمه باطلا او في الاجارة القوض لزمه لانه بعد عمله باطلا
وذكر ابن عرفة كلامه هذا في اخر المساقاة القراض فقال وذكرنا في عرفة ايضا عن عبد
الحق عن غير واحد من شيوخ صقلية وزاد من المساقاة القراض قال لو ذكرنا ان رطل
غير موزن وكان المذهب وكذا عباد بن وقيل القراض بولاه بال والله اعلم **قوله** او وضع
وان من الان **ش** يعني ان الاجارة تقسده ايضا فيها اذا استاجر من بصره صبيها بغيره
وقوله وان من الان مما لقم في هذه المسئلة فقط دون ما قبلها يعني به ان الاجارة
فاسدة سواء اشترط اخذ اجرة المصنوع بعد تمام مدة الرضا او اشترط اخذ الاجرة
اما الاول فظاهر لانه متعين لما خرف قبضه وهو شامل لوحيث ايضا اعرها ان يشترط
اخره بعد المدة ويكون فيها على مكرهه والثاني ان يشترط اخذ بعد المدة لكنه على مكره
المصنوع كما تقدم في مسئلة الجلود والفحل وما الوجه الثاني وهو ما اذا اشترط اخذ الجلود المصنوع
به من الان فيشاد رجوازه كما في مسئلة الجلود والفحل وعلمه ان عبيد السلام بان الصبي كان
ما يتقين ولو تفرغ تعليمه موقت او غير ذلك لم يبرم ربه خلفه ما يغد الاجرة فيه كالتقيد
في الامور المحتال بشروط وعلى هذا التقدير يمتنع ان الاجرة حرام منه او غير ذلك انتهى
وتصور كلام المؤلف من الشرح والحاشية ظاهر **فيهايات** كذا انما يري زيد رحمه الله في مسئلة
التعليق التي جعلها المصنف في عرفة مساوية لهذه ان اذا وقع وشروط قبض نصفه بعد
السننة فصح فان وعلمه سنة ولم يقض العبد فله قيمته تعليمه والعبد لسببه وان
فان بعد السننة يبدد الصانع العبد بينهما وعلى ربه قيمة تعليمه وعلى المصنف نصف قيمته
يوم تمام السننة معلما وان شرط قبضه الان وفات بمدة العلم بعد تمام السننة فله نصف قيمته

تقلبه من نصفه إلى النصفين فبقطبه من العلم **قوله** ما يخرج من
نصفه من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
سقطه من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
بقدر ما يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
على الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
حركتها من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
قاعها من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
وليس هذا الجمل والحصاد بدعي متى نشأ إذا قال فما حصرت من شيء فذلك نصفه التي قد بين
وجه عدم جواز عصر الزيتون بجزء ما يخرج منه وما وجه عدم جواز التقطير من الزيتون
الشيء أبو الحسن عن القاضي عياض أن الشجر مختلف في ما يخرج منه من غير أن يخرج من
هو خلاف ما ينبغي أن يكون من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
في قول المصنف فذلك نصفه ما به بقدر ما يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
منه معلوم ومثل الحصاد اللقط قال في المدونة وإن قال له فما حصرت من شيء فذلك نصفه
نصفه جاز له الزرع متى نشأ لأنه جعل ذلك الحذر إذا قال فما حصرت من شيء فذلك نصفه
فما جاز ذلك نصفه صرح به ابن رشد في إبطال كتاب الجمل والعرف بين الجذاز والحصاد واللفظ
وبين التقطير والعصر أن الحصاد من مقدوره ولا مانع له إلا التكسل وكما إذا انقطع عرجونا
أو قصير موضعنا أو بقطب شيئا علم أنه نصفه ذلك ثلث علمه بخلاف التقطير والتمزيك فإنه غير
مفوط بمقدوره فهو محل الجمل ولا بد من هذا سقط شيئا لا وهل يقدر أن يترك وكذلك العصر
فما علمه **نتيجهات الأول** قال أبو الحسن عن ابن القفطار يعني أن الشجر بغير هذا التقطير بالبر
وأما التقطير فهو كالحصد قال وهو بعيد لأن التقطير باليد غير مستطاع الذي ونقل في التوقيع
بعد ذكره مسيلة التقطير ابن رشد ولو قال التقطير كله ولكن نصفه جاز لأن كلامه بوجه أنه يقيد
كقول ابن القاسم وكلام ابن عرفة فيعلم أنه إنما نقله عن ابن حبيب وإنما القاسم كما نقله فقامله
وأما علم **الثاني** إذا وقع شيء من هذه الوجوه القاسدة وإنما العلم على ما قاله لا فلهذا ملحقه مثله
وجميع الزروع لوجه فإن فسيما علمنا لا إذا أخذها العام حرام وما أخذها زرع الزرع فلا حرم عليه
لأن الزرع جميعه ذلك ذكر الشيخ أبو الحسن الصغير وبما بين ما بينه ذلك في كراهية الأرض لطفها
الثالث ما يسقط من التمر بين الكرنيف والسقف يسمى الجمال لا يجوز الاستيحاء
عليه بجزء منه أن لا يحاط بقدره لا خنقا به بين الكرنيف قاله في رسم قطع الشجر من
سماع ابن القاسم من الأجرة **قوله** كاحصده وأد رسه ولكن نصفه **قوله** قال في المدونة وإن
قال احصده وأد رسه ولكن نصفه لم يجز لأن استنجره بنصف ما يخرج من حب وهو لا بد من خروج
ولا كيف يخرج ولأنه لو بقيت زرعك جزا فاقدر بيبس علوان عليك حصدا دهو درسه وذريه
لم يجز لأنه استنجر جزا فلهذا بينه ولو قال عيل أن كل فقيز بذرهم جاز لأنه معلوم

بالكيل

بالكيل وهو أنه لا يصعد الشيء بغيره وإنما لا يصعد شيء من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
من أرضه من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من الأرض من غير أن يخرج من
جاء وليس له تركها لأنها جازة وكذلك لقط الزيتون التي هي ما قال القدر زيتوني ذلك
نصفه قال أبو الحسن عن الأبهات من حصده وجب له نصفه وبما ظهر هذا أنه ما يجب له
بعد الحصاد والذي يأتي على أصولهم أنه وجب له باللفظ الأثران جعلهما هكذا قبل حصاده وبعد
من الأجر وقال أبو جرحي هذا هو المشهور وقال في التوضيح إنه كيبب والعمل في هذا بينه
بينهما ابن رشد يريد ولو بشرط الزرع قسمته جعلها له بجزء وإن كان إنما يجب له بالحصاد
بما يرى وقد ذكر في كتابه ابن سبويه عن عبد الحق ولا يجوز مشيئة قنا ويدخل التقاطع وفي
هذا اختلاف في الروايات وبغيرها واعترض من قسمته بما بأنه بشرط موافق مقتضى القدر
لأن الأجر لا يسقطه إلا بعد عمله وحينئذ لا يمكن من أخذ نصيبه إلا بعد ما وجب بغيره
أنه لا يمكن إلا بعد الحصاد فقد قال ابن القاسم أنه تلف قبل أن يحصده أو بعد أن يحصده هو
منها وعليه أن يستعمل في مثله أو مثله باقي منه وخالف في ذلك يحون انتهى بالمعنى واللفظ فقد
خلص الفرق بين هذه المسئلة الممنوعة والمسئلة الجائزة الآية في قوله واحصده أو كلف نصفه
بأنه إذا احتاج بنصف الزرع القائم الذي يحصده وذلك صحيح والله أعلم **قوله** لا تكتب
قال في المدونة لا يجوز كراهية شيء ما ثبت ولو كان من غير الطعام من فطير أو كنان أو صطبة
وهي المشاف أو قصب أو قوط أو تين أو علف ولا يضره أن لا يطيب تشبهه ولا يعصف
ولا بطعام ولو لم يشبهه فلا يجوز بل يجرى مجلوب أو في صر وعاء أو جبن أو بصل أو سم أو غير
أو صر وفي موضع من الحيثان علف أو شيء من الأنثى ولا يشترطه أو بصل أو زيت أو كتبات
أو الحما أو سمك أو بطير الماء الذي هو طعام المسكين أو شيء من الحما أو الحسن يعني العلف
والشارف وقوله الاستثانة يعني التي تشرب لا التي تتداوى بها إلا أن تكون طعاما ثم قال
في المدونة ولا بأس بكونها ما لا يحدود الصدر والخطيب والحنث والجذوع وبالعنق التي وقال
ابن عرفة ولا بأس بكونها ما لا يحدود الصدر والخطيب والحنث والجذوع وبالعنق التي وقال
وهو يجزئ بالتمام غير الخطية وجنسها قاله جعل ابن الحاجب وابن تشارف القصب كالجذوع
وقوله ابن هارون لا عرفه بل قوله لا يجوز كراهية القصب التي وفي في التوضيح هو بفتح الصاد
المهملة ونقل الجواز عن صاحب التلخيص وإذا كان كذلك فبإذن كراهية عرفة وأما ذكره من
المدونة فإنما هو القصب بالشارف المحقة كذا الآية في نسخة مصححة وبإذن كراهية عرفة والشارف
والعلق وله ظن كلام ابن الحاجب أنه لذلك **نتيجهات الأول** قال ابن عرفة قول الحق
كراهية ما يصطكي نص في أنه غير طعام **الثاني** شد وسحون فقال من كراهية ما يخرج منها فذلك
جرحه وتناول ما يخرج من كراهية ما لا يجوز وهو من هذه أوفله من هذه المنع يكون لا بأس
طعامه ولا يشترط منه ذلك الطعام الذي أخره في كراهية ما لا يجوز وهو من هذه المنع يكون لا بأس
إذا وقع ذلك فقام له كراهية ما لا يجوز وذكر الشيخ أبو محمد أن عيسى بن مسكين وغيره من قضاة الجبال

قال ابن عماري اي فاحصل من ثمن او اجرة بول له قوله بعد وجاز بنصف ما يخطب عليها وقوله من
اجرة لقوله يريد في صورة التمسك ان في ثمنها عكسوا تكريرا والابليس في هذه الزمومة بخرق
انما بينهما من وقت الصلح فقط للورثة وحشره الثاني بان المراد من **تبيينها** الاول
لا فرق في ذلك بين الواحدة والسفينة والاصل قاله في المروقة وكذلك في عكس المسئلة لا فرق بينهما
وزاد في المروقة معاني هذه المسئلة الارواح والحام انما اذا دفع اليه هذه الاشياء بغيرها
في المسئلة الاولى في قوله اعلم علي دايي عن الوار والحام فقالا عياض لا لا يذهب به ولا يعمل
فيه لتولية كالباع فهو فيها اجير والكسب لغيرها يستوي فيها العمل وواجب نقله ابو الحسن
وقبله وكذلك قال الشيخ قوله في السفينة اخرى واعلم عليها سوالان كان فيها قوله ربحا لانها
ينبغي العقد فقلتها لربها وله اجرة مثله ولو كان مسافرا فيها عتبا عند الفسخ له ولربها
الاجارة والحام والهرن ان لم يكن فيها ربحا لانه الطحن كان ما يجر به له على اجرة المثل
وان كان يدواها وتبخر في الحطب عند صاحبها او من قلنها فاصاب لربها وتعامل لغير المثل
وانما قيم فيها وكذا الصنف عما اكري به مسكاته لربها ولقيمت اجارته انما **الثاني** لا فرق
ايضا فيما اذا قال علي دايي او في سفينة او ابلي بغير ان يقول ربحا ولا بقوله علي ظاهر
رواية الاكثرين وصريح رواية الرابع وفي الجلاب اذا قال اعلم لي كان الكسب كله لرب الواحدة
فان عياض والصواب الاول ولا فرق بين ان يقول ربحا او لم يقلها انه هو المفصود نقله ابو الحسن
الثالث اذا اصاب عمل فيها قبل بيعه فهو من القابل نقله ابو الحسن **الرابع** اذا قال اعلم علي
دايي فقال ابن عرفة المقليل لو عمل فلم يجر شيئا فعليه انكري لانه في زمنه ولا بد جيب ان
عرف انه عاقبه عايق فلا شيء عليه اذا لم يجر شيئا مضمون عليه قلت وهذا هو اختلافهم
في القرض على الاداء في شيء يقينه بنقد او موعود كور في القرض وقال قبله الشيخ ان قال اكري
دايي وقد نصف ما تكرر فيها به فخصي بها ثم ردوها ونفس عليه كراها لم يكن له شيء لانه قال
واحكم انه يرد بها ولا يتم ذلك الفاسد **الخامس** لو قال اكرها ففعل عليها كان الكسب للبايع ولو ربحها
كرا المثل لانه ينفرد على منافع الواحدة في غير ما اذله وان قال اعلم عليها ففكرها فقال ابن القاسم
ما اكرت به للاجبر ولو ربحها اجارة المثل وقال في كتاب النشفة ما اكرت به لربها لان ضمان منافعها
منه انما من ان عرفة **السادس** من هذا الباب ما نقلت له مع سلفتي والتمت بيبي وسيدنا وازاد
علي ما يبي ويبيك فقال في المروقة ذلك لا يجوز والتمت له وبنينا مع اجرة مثله ابن تومس
عن بعض القرويين ان وقف وسام وادبانه احدا لانتبه له اجرة مثله الا ان ينتاول
ان حيا فاسدوا الاشبه الاول ابو الحسن وهذا اعلم في الحال الفاسد يرد الى صحيح اصله وعلم انه يرد الى
صحيح غيره وله اجرة مثله **قوله** وجاز بنصف ما يخطب عليها **قوله** وكذا ان قال ذلك نقله ابو الحسن
وما نقل اليوم في وعدا او نقل عليها اليوم في وتبيعه ونقل عليها عند الكرا فان شئت بفته وان شئت اخذت
لتسكن نقله ابن عرفة وغيره **تبيينها الاول** اذا قال بنصف ما يخطب عليها في جازيها تقدم وقد
يعرض له ما يفرضه كقول ولا تأخذ نفسك الا بعد بيعه بختها ونقله لوضوح كذا اجتهاد قاله ابن عرفة

البايع اذا وقع على الوجه الفاسد ما كسب بينهما نصفين ويبيع القابل على ربحا بنصف اجارة مثله
ويقدم لربها نصف كرا الواحدة في ذلك الاولى قاله ابن عرفة ايضا **الثاني** اذا قال اعلم عليها
اليوم في وعدا او نقله تقدم انه جازيها ايضا الكسب فاذ لم يعمل اليوم ثم نقلت الواحدة فلما عمل عليها
اجرة مثله وليس له ان يخطب ان ياتي باخرى فلو عمل ما للعامل فقلتها قبل ان يعمل ما لربها قبل
ارواح كراوه او ياتي به اية اخرى يعمل عليها لان المجهول عليه لا يتبين والاول ابلي لان خلف
ذلك يتقدم ربحه عرفة القول الاول قول ابن القاسم في الصنفين ولما ذكره الصنفين قال الشيخ ان
فيها ان علي ربح الواحدة ان ياتي باخرى يعمل عليها وهو على اصله **الرابع** في الطرفين
اعطى دايي ربحا وعليه ان الخطب مناصفة فضايع الفاسد فضايع ربحه وحلف الاجير ان كان
منها ونقله ابو الحسن هذا **قوله** واستجار المالك منه **قوله** يريد ما يرد الى دفع قليل في كثير
في بيع الاجال **قوله** وتعليقه بوجه سنة من اخره **قوله** قال ابو الحسن في الكسب بعد ان نقل
عن عديا حق والتواشي سلاطونيا تحقيق هذا الذي قاله في مسئلة الفلام انما الفضاة
باع مناصفة عما في القلام لسنة فاذا ماتت القلام عند تمام المدة فلا كلام وان قبل الشروع
في المدة فلا كلام ايضا في مسئلة الاجارة بينهما وانما قبل تمام المدة ثلث العمل فقط وجب
الرد وللصانع وهو ثلث اجارته يرجع به على سيد القلام اذ هي بفترة قيمة مناصفة
التي ربح ولو كان الحال بالعكس ياب في العامل ثلثي العمل ولم يزد له العلم الا ثلث الصنفه
لوجب الرد للسيد يرجع بثلث اجرة القلام ولو استوفى فيما ربح كل واحد لهما جدا سقطت
المراجعة بينهما انما ابن عرفة يعجز شيوخ غير الحق ما حصله ان مات في نصف السنة فان كان
في قيمة تعليقه في النصف الاول مثل قيمة تعليقه في النصف الثاني وقيمة عمله في النصف
الاول نصف قيمة عمله في النصف الثاني يرجع على ربه بثلث قيمة تعليقه قلت **الظاهر**
منع اجارته بجملة لانه يختلف حسب سرعة نقله وبعده انما **قوله** واجارة دايي كذلك عبارات
استغنى فيها حاسب **قوله** لو قال علي ان استغنى عنها كان ابلي ويريد بشرط ان لا ينقد
لان ان يقد يكون تارة ثمة وتارة سلفا قاله في التوضيح وعزاه لما ذكر في العنينة والواحدة
والمسئلة في اول كتاب الرواحل من البيان ولا موعود لقوله دايي وكذلك غيرها ان يجوز ان يستاجر
الرجل شهره على ان يبيع لثوبا على ان المستاجر يتشأن ان يترك ان لا يسفر نقله في التوضيح
عن المروقة قال ومنعها سحنون قال في البيان والحواجز اظهر روافق سحنون على الحواجز في كرا
الار سنة على انه ان خرج فقلها حاسبه انما كلام التوضيح ومسئلة كرا الدار هذه في رسم
نذ سنة من سماع ابن القاسم من كتاب الدور والارضين **قوله** فان اكرت دايي لبلد مقيم على
انه ان لم يجد حاجته فيه تقدم الى موضع اخر فقال ابن رشد في رسم نذ سنة من سماع ابن
القاسم من كرا الدور في ذلك ثلاثة اقوال اخرها ان ذلك لا يجوز الا ان يسمى الموضع الذي شرط انه
باجار في ان يتقدم اليه ويكون ثمة كرا الاول فحاسبه فان لم يكن ثمة كرا الاول او كان خلافه اخص

أو غلا أو جملها لا بد من أن كان حساب له لا الأبعد النظر من جز وهو من هذا الماحشون والى
أن ذكرنا زيادة اسم الوضع الذي شرط أن يتقدم إليه أو كان وجهه موقفاً وإن لم يسمه ذلك
حساب الكري الأول وإن لم يكن دفناً وهو ظاهر في ما ذكرنا من رسم من يبيع الشئ بعد هذا الوفا
في رسم أوصى من يبيع عبيد بعد هذا الثالث أن ذكرنا زيادة اسم الوضع الذي شرط أن يتقدم
إليه أو كان وجهه موقفاً وإن كان خلاف الكري الأول وغيره من ذلك وهو قول القائلين في النظر
توجيه ما فيه والمراد يكون قبلاً يعني أقدم من الأول والله أعلم **قوله** واستيجار روجر
نصوصاً هاهنا **فصل** قال في كتاب الجمل والأجارة من مذهب الحكام إذا الكري داراً عشر سنين
بعد معلوم دفعه إليه وسكن الدار عشر سنة ثم أراد استئجارها من رعاها قال أبو بكر
الدار قبل الفضا أم الكري كأنه المصيبة من الشئ إذا الكري قد انقضى وقال الشيخ أبو
عمران شئ المكثري لها جاز وبكون ذلك فضا للمكثري ويكون يقضه الكري مضافاً إلى
ثم الدار فيجوز أن يكون ثلث الدار وتقل الوان في الشئ قولين الأول أنه ما وقع
به البيع دون الأجرة والثاني ما وقع به البيع وما يجب لفظة المدة من الكري ونه
تقل ابن الوقيع عن أبي بكر بن عبد الرحمن ربي عمران القايي وتقله ابن سهر وقتلها
عليه كد نقض ما بقي من المدة فقال أبو بكر الثمن ما وقع به البيع دون وجهه من سهر
وقال أبو عمر إن الثمن ما وقع به البيع وما يجب لفظة المدة من الكري انتهى ومنه قبل هذا
بعض الوقيين ومن وأجر عيده ثم يقع من وطيقها فإن حملت انقضى الأجارة إذا كان
الجار منه ومن وأجر عيده ثم يقع من وطيقها فإن حملت انقضى الأجارة إذا كان
جار البيع وإن بعد تمرة الأجارة فضا البيع وهو هذا في المدة قال أبو الحسن في
الكري قال عبد الله في هذا الأجارة فضا البيع وهو هذا في المدة قال أبو الحسن في
في أجارة الذي وقال في مذهب الحكام أيضاً مسيلة لأجره شهر ثم يبعه قال في الشئ
حتى انقضى الشهر في بعض الشئ من الأجره شهر ثم يبعه قال في الشئ
الشهر أحد البائع أو كرهه وأبطله بيع عبده ذهب بذهب لأن هذا المخرج إليه الأحكام
قال بعضهم الأجارة للبائع ويجوز الشئ في أن يذهب بذهب لأن هذا المخرج إليه الأحكام
على أخذ العبد وأجره انتهى من هذا قال أبو الحسن عن ابن بوشة في قول يقوم العبد على أن يقض
يوم عقد البيع ثم يقوم على أن يقض بعد شهر فما نقص جمع حصته ذلك من الثمن
وهذا أحسنها مع منه وهو لا يسميها أنتم ومنه وإن كان الثمن يباعها بعد انقضاء الأجارة وكانت
فريضة كاليوم والبوين جاز ويختلف هل في أجارة هذين اليومين على ما سألنا في الشهر
إلى الاختلاف المنقذ في الأمر العبد والله أعلم وفي الأجارة من المدة فصل يجوز للموخر
البيع العين المتاجرة من المتاجر وغيره أن يبيع من مدة الأجارة ما يكون غرضاً في غير ما مثله

خلافاً إلى



خلافاً إلى جنيقة وأخذ قول الشافعي لقوله تعالى وأحل الله البيع وأنه ليس في بيعه الباطل حق
المتاجر لأن المشتري إنما يتسلمها بعد انقضاء الأجارة وكل تصرف لا يبطل حق المتاجر
لا يمنع أصله إذا باع أم قد زوجها قال فيها أيضاً ويجوز بيع العين المتاجر من متاجرها
وعنده والمنفعة المتاجر إلى انقضاء الأجارة ولو جاز بيع الأجرة وفي جمل المشتري الأجارة
ثبت له الجواز انتهى وقال ابن جزي في القوانين ويجوز بيع الأرض والرباع المكثري
خلافاً للشافعي ولا يفسخ الكري ويكون واجب الكري في بقية أم الكري للبائع ولا يجوز
أن يشترطه المشتري لأنه بول إلى الربا إلا أن كان البيع بعد وض وإن لم يعلم المشتري
أن الأرض مكثرات فذلك عيب وأنه القيل بده انتهى وفي كتاب الأجارة من المكثري
الكري داراً وأرضاً معلومة فلا بأس أن يبيعها من مكثريها قبل تمام المدة ولا بأس أن
يبيعها من غير إذا علمه بالأجارة فإن باعها منه ولم يعلم المشتري بالأجارة فهو عيب
أن شئ المشتري رضي به وإن شأه ولا يسبيل له أن يفسخ الأجارة قبل مضي المدة والأجرة
على حال البائع دون المتناع قال القائل لأن ليس في ذلك أكثر من أنه باع داراً وأرضاً
بناخر ففضها مدة من الزمان لا يفسخ في مثله ولا يجوز أن يشترط الأجرة المشتري
لنفسه لأنه يدخل الذهب في ذلك متناً قال قال ما ذكر من ساقاً حاطة بآدم
فالبائع ماض والسقا ثابت لا يفسخ البيع إلا بهري لأن عقد السقا لازم عقد الأجارة
انتهى بخلافه في وفي آخر مسائل الأجارة من مختصر البرزلي ما نصه سيلة ابن عثك
أن الكري داره شراً عما أبا يبيعها من المكثري أو من غير فأنها من غير قال لم يملكه
بالكري فهو عيب أن شأه أو عيبك وإن علم به فلا رد له ولا يري إلا أن يشترطه وإن
اشترطه فإن وجب الكري للبائع أو بفضه بعض المدة فلا خلاف في البيع إذا بيعت
الدار بذهب وهو ذهب ولا يلزم في قول ابن القاسم إلا أن يكون الثمن نقداً ويكون
أقل من صرف دينار وإن لم يبيع الكري على المكثري للبائع كونه مريض من
المدة شئ واشترطه في العقد ففي جواره قولان فإن زرقون يحزه وواقعه غير
ومنهم من ينفذه ونسب لابن القاسم في الأمية طبعه ومنهم من قال هو للمتع اشترطه
أم لا وأما ما باعها من المكثري فقال ابن عبد الرحمن وأبو عمران هو جاز وهو ماض لما تقدم
من الكري في قول أبي بكر بن عبد الرحمن وما بقي من المدة في قول أبي عمران وابن سهل
وجواب أبي عمران أميل إلى الصواب وسبيل الشافعي وابن دحون وابن الشافعي عن المكثري
إذا ابتاعه بشرط أن الكري عند مخطوط فلما بوا أن ذلك لا يجوز لأن دعوى هذا إذا كان
اسقاطه مشروطاً بالعقد وإن وصفه البائع بعد البيع جاز قال الشافعي في الأجارة ابن
حزم وهو خطأ يريد أنه ابتاع الدار والكري الذي عليه بالثمن الذي دفع فصار ذهباً
ومرماً بذهب وهو يبيد الفساد ابن سهل وجواب هو لا بد لأن الكري لا يفسخه
الشرط أنظر تمامه انتهى وانظر الجواهر وكلام الوان في جوابه والله أعلم **قوله** وعدم التسمية

لكل سنة **قوله** قال في النسخ يجوز ان يكون ان يثبت احد سنة بل قد او ان لم يصح له شيء من ذلك وكان
المفسر هو الذي يثبت سنة فبعضها انما يثبت في الدولة في دور سنة ويرجع الى النظر في عهد
حصول ما في نفسه مع فان شرط الوجع وان حصل ما في اليمين دون الشبهة في اوقات فان
شرط الوجع للشبهة دون القيمة التي يقع اتفاق وان دقلا على السكت قد قبل ان القاسم ورواية
في المدونة ان السكتة لغو وبغض بالقيمة وهو قول اصبح وسحقون وما ذكر في القتيبة ان
انكر ما سدد كذا في البيان وانظر ان عرفه في يد امد السكتي وانه اعلم
والنقص لربه **قوله** ان من تكون اجرة نقضه والظاهر انها على اياها في حال الحكم وان اكر
ارضه من يثبتها سجدا وضربا اجاز فان النقص الاجل كان له ان ينقص من ذلك ما يصح
بقاؤه للسكتي ولا يوافقنا الاول وما يصح بقاؤه ان لم يحمله حسابا كان لصاحبه ان يأخذه بغيره
مفقوضا وان جسه فاضل في اخره واذ ذكر احسن النبي قال ان عرفه ان يثقله كلام
الحكمير هذا قلنا **قوله** له نقض ما لا يصح للسكتي يقع فيه النقض قال ان رب الارض لا يقدر
ان ينقص بها على صورة مسجد اذا لم يمتلي عن بعض القرويين الا ان يلزم ابقاؤه مسجدا
في اخره بغيره منفقوضا ويلزم ابقاؤه مسجد النبي **قوله** وعلى طرح مبنية **قوله** قال في المدونة
ولا بأس بالاستيجار على طرح المبنية والدم والعذرة التي وبنه عليه هذا البناء في هذه الاشياء
لما كانت محرمة كان الاجر على ذلك محرما كالاستيجار على حمل الحجر لان المحرم الاستيجار على حمل
الحجر لا ينتفع بها ولو استاجر على طرحها وراقتها جاز قال ابو الحسن في الكبير والفرق
بينهما انه في مسيلة الحجر اجر نفسه على حمل الحجر لا ينتفع بها ولو كانت الاجارة على المبنية
لا ينتفع له بجر كالحجر التي **قوله** قال في المدونة ولا يوافق على طرح المبنية بجلدها اذ لا يجوز
بيعها وان دعي النبي **قوله** والقصاص والادب **قوله** قال ابو الحسن الصغير قال في الجرح الاجارة على
القتل والجرح جارية اذا كان على قتلها صا وحفي الله تعالى ولا يستاجر في ذلك الامن
يرى انه باق الامر على وجهه ولا يجهل في القتل والاي وز في الجرح النبي وقال في
المدونة ولا بأس بالاجارة على قتلها صا وحفي الله تعالى ولا يستاجر في ذلك الامن
من الادب فلا يعيبي وان اجر على قتل جيل ظلمة اجر له النبي ابو الحسن **قوله** او على ضرب
عبدك وولدك قال ويصدق انه فعل ما يوجب ذلك فلو اقر في العهد انه لم يفصل ما يوجب عليه الادب
فهل يمكن من الاضطرار البسير دون سبب الا في ذلك اختلاف ويصدق في الزوجه انها فعلت
ما يمتنع عليه الضرب النبي فانظر تمامه فيه **قوله** انه اعلم **قوله** وعبد خمسة عشر عاما **قوله**
نحوه في المدونة وفي سماع الشهاب من الاجارة صير ما ذكر من استاجر اربعة عشر عاما
قال هذا كثير لا يصح وكذا لا بأس بالاستيجار عاما وينقذه اجارته ابن رشد في وينقذه اجارته
دليل على انما ذكره خمسة عشر عاما مع النقد وظاهرها في الجمل والاجارة اجارة النقد في خمسة عشر
عاما خلا فخره فيها النبي الحكمي الامد في المستاجر يختلف باختلاف الامن والحق في ذلك
المدونة في الاجل الارضون في الدور ثم الصبي ثم الثياب فيجوز كذا الارض ثلاثون سنة

واربعين

واربعين **قوله** الان تكون ما يثبت الشئ فيجوز بيع النقد ويجوز مثله في الدور والاراض
جديدة ما يثبت البنا وان كانت قد حقت قدوة في ذلك قد رمايو والنهي من مطلقه الحجب
القالب واختلف في العبد فجاز في كتابه منذ الفسري سنة بالنقد في المور خمسة عشر
سنة ومنه غير ابن القاسم في الفسري عاوي ان ينظر في ذلك الى سن القدر وان كان الحيوان
يختلف في اجارته باختلاف القادة في اعمارها فالنقل اوسعها اخلا لانها اطول اعمارا وغير
دون ذلك والايلا دون ذلك والملايين في الاجل مثله في ذلك فينظر في الاجل في الحرير والنفق
والصوف والقديم والكوب فيضرب من الاجل لكل واحد بقدره النبي **قوله** قال في المدونة والبيع
له خمسة عشر سنة لا بأس ان يكره عشر سنين ابو الحسن معناه فيجوز النقد فيه بشرط
واما الوصيلة بخدمة عبد حية في فلا يجوز ان يكرهه عشر سنين ان يولس يريد بالنقد
واما ان لم ينقد فجاز لانه عمل اخذ بحسابه النبي **قوله** ويوم او خياطة ثوب مثلا
وهو يقدر جميعا ونسوبا او مطلقا خلاف **قوله** يعني ان المنفعة التي هي احدى اركان الاجارة
اذا كانت منقذة يجوز ان تقيد بالزمن كخياطة ثوب مثلا او عمل تلك المنفعة كخياطة
ثوب مثلا فان جمع بينهما اي بين التنفيذ بالحمل والزم من نقض في البيان في شرح اول
مسئلة من كان باق الاجارة فان كان الامر في ذلك مشكلا فلا اختلاف في ان ذلك لا
يجوز وان كان لا يشك في ان العمل يمكن تمامه قبل انقضاء الاجل فقد قيل ان ذلك جاز والمنتهى
ان ذلك لا يجوز ان يثبت ونقله في النوضيح وكذلك قال الحكمي لانه اخذ بالقول بما مضى هذه العقدة
نقله عن ابن عرفة وقال ابو عبد السلام الذي قال من يرضى من الشيوع ان الزمن الذي
في ذلك به الاجارة ان كان اوسع من العمل بكثير فلا يختلف في الجواز وان كان صنيف
بكثر فلا يختلف في المنع وان كان الزمن متساويا فمقدار العمل ففيه قولان اختلف الشيوع
في تعيين المنتهى من ان يثبت باختصاصه وقال صنيف لا يجوز والمساوي لا يجوز اجماعا عند
ابن رشد في نقاق وعند ابن عبد السلام على احد المشهورين محرم له بالفساد فيه
لقوة القول بالفساد لكانه ابن رشد الاتفاق والواسع يجوز عند ابن عبد السلام هذا
ومشهور ابن رشد انما اختلف في الصنيف لم يفرق له لانه وافق الفساد لانه لما جدد
مع المساوي قول لا يجوز اعلم ان الصنيف احري منه فقوله ونساي وهو مذهب انه لم
يتساوي ويريد بان كان اوسع فلا ينقص على القول الاول ثم قال او مطلقا اي نقصد مطلقا
سواها من مساويا ام واسعا خلاف رانده **قوله** قال في شرح مسئلة في اول سمر سماع
الشهاب في القول ان ذلك لا يجوز يكون الاجارة كانت الاجارة بالمال اجرة مثله بالمال
بلصت على ثمنها واثارها ما على القول بان ذلك جاز فان فرغ منه في اليوم الذي
سمي كانت الاجارة المسماة وان لم يفرغ منه الا بعد ذلك كانت له اجارة على غير التعجيل
لان الشاجر انما يربيه من الاجرة على التعجيل فاذا خطاه ذلك لم يبيعه ان يأخذ ماله باطلا
النبي **قوله** والعرق في كسمل حرقه **قوله** قال ابو غازی اي وجاز اعتبار الصوف او

وعنه الموهبة التي قال في التوضيح عند قول انه الخاص ونحوه انما هو ان غسل الجرح في يومه على العرف
وقيل على الظاهر قوله وغيره اي حكمه ودق تحاشا اخذ كذا على العرف فان اقتضاه علمي
الظهير فقلبه وان اقتضاه على الاب فقلبه وهذا من باب المرونة ولم يصرح فيها بما اذا لم
يكن عرفا نعم ايضا ابن حبيب عليه السلام مع عدم العرف على الاب وقوله وقيل على الظاهر ان مع عدم
العرف ان العرف محل اتفاق وهذا القول لا يرد عليه وكلامه هو ان هذا القول مخالف
مع ثبوت العرف الذي **قوله** ونزوحها فسخه اذا لم ياذن **ش** فصوره واضح وقوة في المرونة
قال فيها ونزوحه حيث اشترطوا وان لم يشترطوا موضعاً ثبوت الناصر الرضا عن ابي الويل الامرة
لا يرضع مثلها عند الناس او يكون الاب وصيها لا يرضع مثلها عنده فذكرها وقال ابا
الحسن الحسيني ورضاع الولد في بيتها الا ان تكون العادة رضاعه عند ابيه لان من باع سلقه
معيته لم يكن عليه نفقها الى دار مشتر بها **قوله** كاهل الطفل اذا حلت **ش** اي وهم في
الاجارة الا ان ياتي على الصبي الموت فيكون عليهم في الاجارة وان حيف عليه ضرر غير
الموت فيكون لهم تركه وتكون على الكراهة قال ابو الحسن وهذا العلم انما يتحقق الضرر
فرع قال في المرونة ولا يلزمها ان تاتي بغيرها ابو الحسن ولا يلزم الاب ذكرها اطلبته
هو وان تراصبا على ذلك فان كان نفقها الاجارة فلا يجوز لانه في دين في دين على اصل
النفاقاسم وان لم ينقدجا ان ياتي وكذا في المسئلة في اخر باب في قوله وحمل طير او مرض
قوله وموت احد الطرفين **ش** الظاهر بكسر الهمزة المجرى والتمتع الموضع وبزبد المص
ان استاجرهما جميعا لو استاجر الثانية فالرضاع لها وفي لازم وان ماتت الاولى فقلبه ان ياتي
بمن ترضع مع الثانية قال ابو الحسن عيدا كقوله هذا ان علمت من الاجارة انهما يغيرها
وان لم تعلم قلنا كلامهما لا ياتي دخلت على ان ترضع وحدها وكذلك ذكر محمد بن **فرع** قال
في المرونة وان مرضت الطير مرضا لا يفلح معه على الرضا عن بغيرها **قوله** في الاجارة
فمحت الاجارة ولو صحت في بقية منها اجبرت على الرضا عن بغيرها وانما الاجارة بعد ما
ارضعت وليست ان ترضع ما رضعت في غير الا ان يكون اكثري الفسخ بينهما فلا نفوذ قال
ابن القاسم وان تماري بهما مرضتا حتى مضى وقت الاجارة فلا نفوذ في رضاع ابو الحسن فيهم
كلامه لو كان مرضا نفذ رضاعه ان لم يفسخ وان كان يعرضه وليس كذلك قال الخميني
الاجارة مرضها ان لم يرجع بردها من قريب فاذ كان يري انه لا يذهب عن قريب ثم تبين
خلاف ذلك وذهب قريباً ثم تنقض الاجارة ان لم يكونا تقاسما وتختلفان كان تقاسما
هذا كحكم مضى او بر دلالة اخطا في طنا ابو الحسن وان يذهب عن قريب فلا يفسخ الاجارة
فظاهر قوله فيها ولو صحت في بقية المدة اجبرت سواء صحت الاجارة ام لم تفسخ فيكون قول
الفرد خلاف وقد اختلف الشيوخ في ذلك هل هو خلاف او تفسير ويكون معنى قول ابن القاسم
اجبرت ما لم يتعاسا ان ياتي فلهذا هو الظاهر وسيذكر الله مسئلة مرض الموصفة في آخر
الباب **فرع** قال ابو الحسن الحسيني ان تكلمت قبل الاجارة وجب سجنها سجن ثمة يطر في فسخ

الا ان يفسخ في مرضها وان تكلمت بعد الاجارة لم تسجن لان ذلك تطوع قلعه من فسخ
بما بينه انتهى وقد تقدم من باب الفسخ كونه او وسع منه فانه **قوله** وموت ايده
ولم تفسخ اجارة الا ان يتطوع بها متطوع **ش** قال في المرونة وان مات الاب ولم يرضع مالا
ولم تأخذ الطير من اجارتها شيئا فلهذا في الاجارة ولو تطوع رجل باجرها لم يفسخ وبوجه الظاهر
فيها مضى في مال الاب ومنه ولا طلب فيه على الصبي النبي قال ابن يونس ولو فسخت اجارتها
ولم يرضع الاب شيئا لم يكن للمرونة ان يفسخ الاجارة ويأخذ ومنها حصته با في المدة ولكن يتبع
الصبي عما يرضع من اجارة باقيا وهذا السفسحان وتوسط بين القولين انتهى وقال في
المرونة قبل ذلك وان هلك الاب محصنه با في المدة من الاجارة ان قدمه الاب بئرا ان يفسخ كد عطيته وجبنا ذلك
و نزع حصته با في المدة من الاجارة ان قدمه الاب بئرا ان يفسخ كد عطيته وجبنا ذلك
الصبي ثم تورث عنه وكانت للاب حصته دون ابيه ففارق مع الفسخ ان ياتي قال في
المرونة قبل ذلك وان هلك الاب محصنه با في المدة من الاجارة ان قدمه الاب بئرا ان يفسخ كد عطيته
و نزع حصته با في المدة من الاجارة ان قدمه الاب بئرا ان يفسخ كد عطيته وجبنا ذلك
الاب اجارة فقلبه ولده ثمرات فانها لا تكون مبراة والعرف بينهما ان النقلة لا يلزم
الايد فلما وجبه على نفسه لزمه جبا ومبينا واما اجارة الرضا عن فهو واجب على الاب فلما
قدم ما يلزمه فاذ مات سقط ذلك الا ان يعلم ان الاب قدم ذلك للولد خوف الموت فيكون
عطيته او جباها في محنته فلا يسبيل الا ان تكون مبراة وليست في اجارة الطير واجارة النقلة
واعرف كونه هذا التفسير لابن الموار ان ياتي **قوله** وكطهور مستاجر استاجر باكله كولا **ش**
يعني ان الاجارة تفسخ بذلك ويريد الا ان يرضي الاجر بطعام مثله وليس للاجر ان يجبره
على ذلك لئلا يضر به بعض الاصحاب وتحتل ان يقطعه طعاما وسطا لمن استاجر على عمل **قوله**
لم يرضها فاني بها عظيمين فلا يلزمه حملها ويا في بالوسط وفيه نظر لان الحمل لا يتعين
فلذلك لم يرضه فيه الوسط قال في كتاب التفقات من التوضيح والله اعلم **قوله** وشع
زفر رضى من وطى ولو لم يرض **ش** فان نفدي ووطى فلا ياب الرضا عن فسخ الاجارة لا يتحقق
من الضرر قاله مالك وابن القاسم وقالهما ابن الماحيون ولم يفسخه النبي من الوثاق ومن
المسائل للمقوطة وان مراده ونافق الجري او الوثاق المجموع والله اعلم **قوله**
وسفر **ش** قال ابو الحسن قال ابن عبد الحكم اذا اراد الروح السور بها فان اجرت با ذلك لم يكن
له ان يكون ان يغير اذنه كان له فسخ الاجارة انتهى **فرع** قال في المرونة وان سافر الابوان
فليس لهما اخذ الصبي الا ان يدفع اليه جميع الاجر ابو الحسن عن ابن يونس كما صنفه الظاهر
او وال الصبي ما تفسخ به الاجارة فليس له ذلك الا بالتطوع من الاجر وكل من ازالهما من
امر من الله ما لا صنع لهما فيه ففسخ الاجارة وان كرهه **فرع** قال المشد الى نزلت
عنه هذه المسئلة اجرت نفسها بغيره ان زوجها ولم يعلم الابنه مائة ففسخ رضى منه
تكون الا اذا اخذت نيا جرة رضاعها فوقها الحكم بان ما مضى من المدة لها بحسابه ولم يفسخ الاجارة

حل

الارض فلا يارسوان لم يبرها من انفسها فبقيت باخر اذ تارة لانه ليس له عليها الاعناق الا انشا الباطنة
الي ان يبلغ الما ان عرف في سلفه علي ان يجر بثمنها سنة **قوله** قال الشارح اي وهكذا يجوز ان يبيع
التخل كالصخر في عبيد نكاح السلفه ويخرج بثمنها سنة **قوله** اي قوله علي ان يبيع تلك
علي الحق علي المهرين تمام صورة المسيلة بل قصد العقد ان وقع كذلك وصورة المسيلة التي
استدار اليها المهر هي ان يبيع له سلفه بثمن علي ان يجر بثمنها سنة لما انما التقى عليه في
علام المدونة في القولة التي بعد هذا وابدها **قوله** كقوله لم تعين والا فله الخلف علي ارجح
كذا في سائر النسخ بل قبل الفعل المضارع المبني للفصول وهي مشككة لا تقتضي ان القم
اذ لم تعين لا يجوز الاجارة عليها الا بشرط الخلف وليس كذلك وبصير قوله والا فله
الخلف لا يقتضي له انما ارجح علي ان المعنى وان عينت فله الخلف ويريد مع عدم الشرط فليس
يصح لان العقد فاسد اذ لم يتشترط الخلف في العقد في المعينة وانما يريد مع الشرط
فيكون مستغني عنه وقد تكلف ان يسلو رحمه الله في توجيه ذلك فقال لا تشييد وقع
بني القم اذ لم تعين وبين التجر بثمن السلفه سنة مع شرط الخلف في ان علي لما ذكر
الخلف لا في صحة الاجارة بالشرط وعدم مجتمعا مع عدم تعين القم اذ لم تعين صححت
الاجارة عليها وان لم يشترط الخلف والحكم انه يقتض عليه بالخلف بخلاف المصنعة فان لا تضع
الا بشرط الخلف فانها فان كان لغيره ومحتل ان يكون التشييد في الجواز يجوز الاستيجار
علي رعي القم لم يعين وذكر لفظ المدونة الا في قال وقوله والا فله الخلف معناه علي
الاول انه يقتض عليه بالخلف في غير المعينة وان عينت اي مع الشرط فله ان ياتي بالخلف
او يدفع جميع الاجارة ومعناه علي الثاني ان الاستيجار علي القم المعينة لا يجوز يعني الا
بشرط الخلف وهو عبارة الاول ان ياتي وهو ياتي بالتكليف بعيد الملائمة لكلام المصنف
وفي بعض النسخ المصنف كقوله عينت بالخلف المصنف المبني للفصول والا فله الخلف علي
اجره وهذه الاشكال فيها ومعناها ان القم اذ كانت بعينه فلكا يجوز الاجارة علي
رعيها الا اذا شرط الخلف وان لم تكن بعينه فلا يجزى الى الشرط وله الخلف علي ارجح
يوجد ويدفع الاجارة كاسلة قال في الاول كتاب الاجارة من المدونة قال مالك ومن باع
من رجل سلفه بثمن علي ان يجر له بثمنها سنة كان كمن واجر علي ان يجر له بهذه المانية
سنة او يجر له غنما بعينها سنة فان شرط في العقد خلفا لم يكن له ان يجره وان لم يجر
فان شرط ذلك لم يذكر من ذلك شي ما يريه من خلفه قبل له الا في الاجارة واذ هب بسلام
وتكون له اجرة تامة ولو وجره علي رعيه مائة تشاة غير معينة جاز وان لم يشترط الخلف
مات منها وله خلف مائة منها لا لفظا فان كانت معينة فلا يد من الشرط الذي وكلام المص
كما نرى مطابق لهذا علي النسخة الثانية وقوله علي اجرة اي به لزيادة البيان والافهام ان
الذي له الخلف انما هو الاجرا عني رب القم وابدها علم وبقيته الكلام علي شروط المسيلة ونظرها فيها
ميسوط في شروط المدونة وذكر وان حمله شروط المسيلة ان لا يشترط عليه ان يجر بالرخ

خلاف اولاد الفخ يجوز ان يشترط ان يبي او لا يهاق الوالد او الوالد من غير ان يركب او يدعي الضيا
والذي يظهر انه غير معروف لا احتمال ولا دلالة او احد او اكثر الا انه اقوالوا حل وعلم منه انه اذا
قوله كركب يعني ان الركب اذا انقذر ركوبه فانه لا يفسخ انه جعله بتقديرا
ورثته ان مات ان ياتوا خلف منه او يدفعوا جميع الاجرة فانه لا يتعين بقية بنفسه
اعلم **قوله** وطريق في دار اذا كان يصل اليه لكان منقذ الوالح من الشهب واليد
فتواكل المال بالباطل **قوله** او يسيل صب مرحاض **قوله** قال في المحكم المرحاض المقبول
قيل الموضع الخلاء **قوله** وكذا رحا ما يطعم **قوله** في حقه في الاجارة من المدونة قالوا
منه عليه تكون الطبخ بالماء فانه لا يباع بيطعام او ان الرحا لما كانت تشييد
ما لا أرض يتكون من كرا الارض بيطعام الشراي وحقه كرا المصير لوزيت او الملاحية
بالبحر والله اعلم **قوله** او علي الحذاق **قوله** بالزال المحجة كذا في النجاشي وغيره وقال الشيخ
زروق الحذاق يسكن كالمهيلة التي وفيه نظرفا في لمر اده لغير **قوله** وعليه جديس
اجارة وحالة **قوله** ويجوز الجعل سواء كانت في ملك الجاعل ام لا عند ابن القاسم خلافا لابن
المواز وذكره الشيخ خليل في باب الجعل في شرح قول ابن الحاجب وفي حواشه في الشهي الكثير
قولان وانظر الشيخ زروق في شرح قول ابن سنان ولا يضرب في الجعل اجل في رد القم فانه
اقتصر علي قول ابن المواز ونقل ابن عرفة في كتاب الجعل عن المنظر ان الجعل انما يقع علي
بعد القول اعني قول ابن المواز وقال قبله بنحو الورفي ان الجعل علي الجعل لا يكون فيما يملكه
الجاعل علي المشهور ذكره اشرا الكلام الا في ذكره فراجع وابدها علم وذكر شرطنا خرب
احد في اعتبار الارض في بيئتها وقسوانها والثاني استواء الجاعل والمجمل له في الصالح
فالجعل وهذا ان الشرط من افعان كما يظهر لاذ الاصل يقتضي ان من شرط الجعل العلم بال
الارض والثاني يقتضي ان شرط الجعل استواء الجاعل والمجمل في العلم والجعل ويقيم من علم ابن عبد
السلام ان الاول اشترط في المدونة والثاني اشترطه في المعينة فاما قولان قال ابن عرفة
في باب الجعل انما الجاعل الاجارة الا انه لا يشترط كونه معلوما فان ساقه الا في
وانما لا يعم مصولة ابن عبد السلام كلامه لو هم القوم في كل انواع عمل الجاعل وليس كذلك
اذ ذهب المدونة لا يجوز الجعل في جعفر البير الا بعد خبر بيئتهما الارض معا وشرط في
العتبة استواء الجاعل والمجمل له في العلم بالارض قلت عزوه المدونة بشرط
الخبرة لا يعرف في الجعل نصا ولا ظاهرا بل يروى في محله انما ذكره في الاجارة وله اعتمد
في ذلك علي ظاهر لفظ الصقلي فانما نصه قال مالك لا بأس بالاجارة علي جعفر بن عوف
كذا وقد خبر الارض وان لم يخبر ارضا لم يخبر قال يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ان في الارض
بليغ اشد اوجهها معا جاز وان علم ذلك احد قتها وحصله لاخر ثم جرح الجعل في التي
وهذا انما ندر في جمل مسيلة المدونة علي الجعل ذكره عليها نقل يحيى بن ابن القاسم في
الجعل قلت لفظها في الام ان الساجرت من تحفر في يربا موضع من الموضع قال ان جبروا

الحق من ربه فيها وبارئها من ذلك غير ما يثبت في علمه على ما لا يشترط ان يكون في العلم
لا انك اهدى من الله وقال ابو الحسن في التقييد المصنف قوله في التقييد واما ان كان في
البيت الشجر واما هو وعمره ان يكون في الارض من تحتها مسجد اعظم من بيت في طرف الارض
في طرف بيتي مسجد في طرف البيت بينهما واسطة الله وكي لا يصح في التوفيق بين
ابن القاسم والغير في البيت وجهين احدهما ان الغير في كل بعد الوقوع والآخر الثاني قبل الوقوع
الثاني ان قول ابن القاسم فيه اذا كان يكرهه منهم في اوقات الصلاة فقط ويرجع اليه في
غيره وقول الغير فيه اذا كان يكرهه منهم لبيت تقويمه مدة كراهه للصلاة وعمرها وفيها
ساواهما هو من جنس الصلاة النظر ابو الحسن والغير والله اعلم **قوله** وسكن في فوفه
هذا الكلام موافق لظاهر ما في الجمل والاحارة من المرونة ولظاهر كلام ابن تومس ومخالف
لظاهر ما في بعض في احباب الموات ولظاهر كلام ابن شاس هناك ايضا ولما يقبضه القرافي
وانما الحاجب اما المرونة في التهذيب في ترجمة الاحارة على النقصان وكروما كرك السكبي
بالاهل فوق ظهر المسجد قال ابو الحسن في الكبير ونقلها ابن تومس وقد كره ما ذكره ان يبيت
الرجل مسجد ان يبيت في فوفه بيتا يسكنه باهله ابن تومس يريد لانها اذا كانت معه صار
يطاها على ظهر المسجد ذكر كرهه وذكر ما ذكر ان عمر بن عبد العزيز كان يبيت على ظهر
المسجد بالمدينة في الصيف فكان لا يقرب فيه امراته انتهى وقال ابن الحاجب في احباب الموات
وجوز للرجل جعل علو مسكنه مسجد ولا يجوز جعل سفله مسجد او يسكن القلوان لحرمة
المسجد وكونه في الزخيرة وفي الجواهر قال في التوضيح كونه في المرونة في باب الصلاة والواضحة
وفي كتابا جعل من المرونة وكروما كرك السكبي الخ قال في **قوله** فقد صرح بالكرهية في خلاف
ما في الواضحة قبل الظاهر جعل على المنع بوفيقا بين النقلين انتهى كلامه في التوضيح وما
شبهه لرواياته هو في اويل الصلاة منها قال في مختصرها واذا زاد لرجل يكون له سفلا
وعلو ان يجعل علو مسجد ويسكن السفلي ولم يكره ان يجعل السفلي مسجد او يسكن القلوان
وفرق بين ذلك انه اذا جعل السفلي مسجد اقتصر ما فوقه حرمة المسجد انتهى واما
نسبته للمرونة في كتاب الصلاة فليس يصحح فيها قال في جواهر الصلاة من التهذيب
ولا ينبغي فوق المسجد بيتا يسكن فيه انتهى قال ابو الحسن في الامهات لا ينبغي ان يبيت
على ان طاهر كلامه ان عرفه ان كلام المرونة محمول عنده على الكراهية ونصه في اواخر
صلاة الجماعة وفيها المسجد حبس لا يورث اذا كان صاحبه اياها للمساواة بين السكبي
فوقه لا تحتها انتهى بوجه ابن ناجي على التخييم كلامه وسياتي كلامه وتحقيق هذه المسئلة
ان المسجد انما هو المستحرم وحيث عنده فلا ينبغي ان يختلف في انه لا يجوز له البناء فوقه فقد
قال القرافي في الفرق الشافعية عشر عدل ما بين علم الحكم الاهوت تابع حكم الابنية فهو
الوقف وقف وهو الطلق طلق وهو الموات موات وهو الملك ملك وهو المسجد له
حكم المسجد لا يقد فيه الحجب ومقتضى هذه القاعدة ان يمنع هو المسجد والوقوف الي عنان السماء

لمن اراد من تحت حوله وبيتي على رسول الخشب ستقفا على بنياد لم يخرج من هذه القاعة
الافرع وهو اخرج الرواشن والبقعة على ابي جلدان نزلت بيته وجده خروجه الاخر
الفرق انما في المظا وخونه في الزخيرة ومسئلة في قوله المظفر قال في رايه ابي
قاعدة حكم الاهوتيه حكم تحتها فهو الوقف وقف فلا يباع بها المله احد لم اراد من
لكتب حوله وبنا المجهوي ستقفا وبنيانا انتهى قال الكشي في كتابا جارية في ترجمه
احارة المسجد والداروس بن مسجد الله وحيث عنه واحب ان يبيت فوقه لم يكن له
ذلك انتهى بالمعنى واما ان كانت له داره علو وسفلا فارد ان يحبس السفلي مسجد او يبيت
العلو على ملكه وظاهر ما تقدم للمواضحة وما تقدم لان الحاجب وبنا يبيت للمصير
في احباب الموات ان هذا لا يجوز وصرح الكشي جواره قال النور ما تقدم عنه وانما قال ان
ابنه الله واني فوفه سكنوا على هذا النبي كركه لو كانت دار علو وسفلا فارد
ان يحبس السفلي مسجد ان يبيت العلو على ملكه جاز انتهى **قوله** في معنى ان يوفق بين هذه النقول
ويجعل يعني قوله في المرونة في كتاب الصلاة لا ينبغي ان يبيت في الجوز ويجعل هو ما في
الواضحة واما ان يبيت في المرونة في كتاب الصلاة لا ينبغي ان يبيت في الجوز ويجعل هو ما في
نقدم انه لا ينبغي ان يبيت فيه وتخل ما في الجمل منها وكلام الكشي هذا الاخير وما لمع هنا
على الشق الثاني وان كان لفظ الكشي جوار فلانه لا ياتي في الكراهية وبنا على هذا التوفيق
كلام ابن ناجي ونصه على قوله في الصلاة الاول من التهذيب ولا ينبغي ان يبيت في الام
لا ينبغي ذلك لانه يصير مسكنا يجمع فيه وذكر كانه يصير على التخييم ولما علم فيه خلافا
وذكر ابو عمران النظار المرونة التي تدعى على خلاف ظاهرها المسجد كبا طه ام لا وكرهه
جواز البناء عليه على قول وليس كذلك لما ذكره في الام مع ان اللفظ يقتضي ان المسجد ينبغي
تغير الحبس بظاهرها ان من عنده علو وسفلا يحبس العلو مسجد افانه جاز ونص عليه
الكشي في الجمل انتهى وقال على قوله في الجمل والاحارة وكروما كرك السكبي
المسجد لئلا خرا عنه انتهى والله اعلم وهذا لما ان حمل ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب والذي
في الصلاة الاول من المرونة على ظاهره تايا نضه ذكر في المرونة مثلا قاله الموفات
التفرقة بين السكبي على ظهر المسجد وحتته وهم يقل لان له حرمة المسجد اعلو المسجد
حرمة فان ذكر ليس بالبيت والاسم والكلام فيها اذا حبس على هذه الصورة مع ليس من
الادب الاعتناء على رسول الصليين الفضلا واهل الجوز وقد فعل ذلك ابو بوب الاصاري
رضي الله عنه لما ان نزل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وسكن بيتا عنده وسكن ابو بوب
عرفه عليه وانما عرفته جرة في الفرفة حتى ان يترك منها شي على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسد الكوي التي هناك بقطعة عنه ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الفرفة
ونزل هو واهله الى البيت واحتج في المرونة لما ذكره ابن عمر بن عبد العزيز كان يبيت بالمدينة
فوق ظهر المسجد اذا كان ابراهيم ثقبه امره وليس في هذا دليل ان مسجد المرونة سبي

فوالله

۱۰۰

و هو ما لا يمكن ان يشترك اليه في طرح الجليل والحدوث
في اوراقه وبتفريغ الاميار في حد ذاته لم يزل في حد ذاته
يتمتع بصفاته العبد ونحوها اليه في حد ذاته

اذ لم تنقسم ولا يردع الى البيع ورضي بقا الشك لم يكن له رد الكري وان كان الواجب تقبلا
 الشريك في قبضة الشائع كان ذلك له وقسمت بالقرعة فصار للمكري اخذه للمكترين وان اراد
 المكري ان يقسم بالقرعة كان للمكري منه من ذلك واذا عني الشريك الى قسم الوقف
 كان له ذلك ومن حق المكري ان يقسم بالقرعة فصار للمكري كان حق المكري منه وان
 اعطه لتقسمة المنافع مع قبضة الوقف كان ذلك للمكترين فان كان الذي صار للمكري باقلا من
 النصف فالأصل رضى المكري في حط من المكري بقدره وان صار له أكثر وكان يمتد ذلك
 القدر الى ما يدفعه وانما يقع به المكري وان كان لا يمتد ولا يصيب فيه مسكن بانفاده في المكترين
 ولا يشي عليه فيه لانه يقول كنت في مدة وحده عنه ولا اهاج في فيه **الثاني** لم يذكر للوف
 من شروط المنفعة ان تكون علوية وكذا ان يتناس وان الحاجب وذكر القرافي وقال احترازنا
 من الاوقاف والبيع ومواضع الخلو من المساكن والطرفات والمدارس وغير ذلك لان المملوك
 في هذه الامور كلها الانتفاع دون المنفعة **قوله** ينقذ على هذا الشرط كراد ورثة ونقل
 في هذه ما نعت ما ذكر فيها البيع روايات الجواز والمنع والرافعة في ايام الموسم والاختلاف عن
 مالك ولها فيه انها تحت عبوة وانظر الكلام على هذه المسئلة مستبها في حاشيتي على المناياك
 قال القرافي فنقد في هذه المباحك ان يحرم كراد ور مصر ولا يرضها لان مالك اصرح في الدولة
 وعرضها انها تحت عبوة وبلد مملوك تحت طاعة القضاة في اثبات الاملاك وعقود
 الاجارات والقاعدة المنقولة عليها ان يساوي اختلاف اذ التصديق بعض اقولها تصاحاكم
 فعين ذلك القول وان رفع الخلاف وتفقن ما حكم به الحاكم وهذا التقدير بطرد في مكة ومصر وغير
 النبي **قوله** ولو مصحفا **قوله** قال في الدولة يجوز اجارة المصحف نحو ان يبعه واجازة يبعه
 كثير من النبيين قال النبي عباس ما يجعله يجر اما بعلمته بيدك فاجازة ونحو الاجازة عاي
 كتابته النبي ابو الحسن انظر قول النبي عباس ما يجعله محجرا هل فلا يجوز او يتركه النبي
 وانه حكم **قوله** وارض عمر ما وارضها ونذكر انكشافه **قوله** هذه المسئلة في كرا الدول
 والارضين من الدولة ونصها ومن الترتيب منه انكشاف الفرق بكذا ان انكشف ثم اعطى الما والا فلا
 كرا بيبس كما اذا لم ينقد ولا يجوز التقدير الان يوقن بانكشافها قال غيره ارضيات لا
 ينكشف لم يجوز ان لم ينقد او احسن انظر قال في حال في التوضيح قال صاحب الفوائد تفصيل
 من هذا ان القاسم جواز العقد كانت الارض ارض مطرا ونيل او غيرها ما مونة او غير ما مونة
 واما بالنسبة الى مونة التقدير ووجوده فكان من الارض ما مونا كارض النيل والمطر الما مونة
 وارض السقي بالهيون النائية والايام الميمنة فالنقد فيها للاعوام اكثر من غير ما مونا
 كانت منها غير ما مونا فلما يجوز التقديره الا بعد ان نروي ويتمكن من الحوت كانت من ارض النيل
 او المطر والسقي للصون والابار واما وجود النقد فيجب عنده في ارض النيل اذ اوجب
 اذ لا يحتاج الى غير ذلك وما غيرها فلا يجب فيها النقد حتى يتم الزرع ويستقر عن الما الذي
قوله ويحذر التفتيش عليها على الاحسن **قوله** الاحسن هو اختيار النبي عبد السلام من
 القولين الذي ذكر ان الحاجب وقال ان عرفه تبع (ان الحاجب ابن شمس في حكاية القولين

اذا لم

لا بد له ان يقر ان من الغنم سرقة او ثايبته وثايشته ولم يمتدح صاحب الفن ورضاه على فعله
ولم يمدح عليه ورضي لم يمتدح به ذلك انما **قوله** او صانع في مصنوعه قال ابل الحاحب
تلف بصنوعه او غير صنوعته قال في التصحيح كما لو ادعى ان سارقا سرقه انما **قوله** قال في
المسائل المفقودة قال في الكافي في الصانع يصنع عنده السلعة فيقوم قيمتها ثم يبيعها
للصانع وتلك لو ادعى على رجل انه سرق عبده ما تملكه فصاحك على شئ ثم وجد العبد
قال اني رتبته في سماعي كحيي هو لم يدعي عليه ولا ينقض الصلح صحيحا كان او معيبا الا ان
يجزه عنده فداخفه فيكون لربه وفي التهذيب في المكنون يتصدق على الوابة فتصل
فيقوم قيمتها ثم توجد في المكنون انما **قوله** قال في التصحيح اني رتبته والصانع
بسبب الصنعة انما لو ادعى على رجل انه سرق عبده ما تملكه فصاحك على شئ ثم وجد العبد
ولم ينقض الفصوص وتقوم السيرة واكثر في الخبر عند الفراء والتوب عند الصباغ
فلا ضمان عليه فيها الا ان يعلم انه قد يبيع فيها او خذها على غير وجهها وخو له ان
الوازي انما **قوله** تضمن الصانع من المصلحة العامة قال في التصحيح وذكر ابو الحسني
ان ما لا كبريا يبيح من قيمته ما لا يملكه ولا يملكه لانه يقتل ثلث العامة لثلاثين
المازري وهذا الذي حكاه ابو الحسني عن ما ذكره في التهذيب وفي بعض نسخ التهذيب ولكنه في
تضمن الصانع وانظر كلام الفراء في محله من شرح المحصول فانه في سبيل المصالح
المرسلة بخلاف حسن وانكر ما ذكره امام الحرمين على ما ذكره وقال انه لا يوجد في كتبنا انما كثر
فتايله والله اعلم قال الكوفي في كتاب الشركة في شركة الابدان فيها اذا مرض احد الشريكين
ولو اجر حلال النفسهما في عمل شئ بهينه او كانت الاجارة في الزمة لم يكن على احد
ان يوفي على الاخر وليس كما الاول يعني شريكين الصنعة او ليكر متفان وضمان فلو لم
ما لم لا اخر انتم يعني متفان وضمان في العمل كما متفان وضمان في المال **قوله** وقال
قبله اذا كانت الاجارة على عمل رجل ثم جاز ان يضمن عنه اخذ ذلك الفصل من مرض او مات
او غاب انما **قوله** كتاب الجمل والاجارة من المدة وان اجرت رجلين على حقير
كذا الحقير يضمنها ثم مرض احدهما فاما الجمل الاجارة فيجوز بينهما ويقال لم يبيع احدهما
من حقك فاذ ابي لم يضمن عليه والحاق من طوع له انما **قوله** ان نصيب نفسه ان عرقه
الحقير المنتصب من قام نفسه لعمل الصنعة التي استعمل فيها كان يسوقها او داره وغير
المنتصب لها من ابيع نفسه لها ولا منها معايشة **قوله** ظاهره ولو كان انتصابه كجائحه
خاصته ونصرها على ان الحاصري عتد دون غيره لضمان عليه وخو له اني رتبته
المقدمات وخو لفظ الحقير سماع عيسى لضمان على الصانع حتى ينصب نفسه لعمل الصنعة
انما **قوله** عيسى قال بعض شيوخنا مضاه انما عمله يبيع اجره ولو اخذ عليه اجرا وضمانا
فيضمن ويحكم ان منصوص من التهذيب **قوله** في ضمانه عمل ونصب نفسه او يقيده بعمومه
لأنه لو كان الظاهر سماع عيسى مع بعض شيوخنا الصقلي وطريق مباحض مع ابن رشد **قوله**

يشمل ثلث العامة

وغاب عليها

وغاب عليه **قوله** في يمينه مثل الشريط الاول ان يكون عمله في يمينه وبالسلفه وان كان في يمينه
فلا ضمان عليه جلس مع رجلا لم يعمل له الا ان لا يكون رجلا من اهل البيت
عليه قاله في التصحيح **قوله** وصدق ان ادعى خوف موت فحقه **قوله** قاله في المدة وهذا اذا
جاءت الشاة مخورة او يمينها او ادعى انها سرقته منه بعد الذبح واما لو اكلها فلا يصدق قاله
ابو عمران في الكافي ونقل ابو الحسن الصغير وقال في المسائل المفقودة وان ادعى ثبوت مدبره
وقا احشيت عليها الموت صدق في قوله ابن القاسم وكذا اذا قال سرقته بعد الذبح وضمنه
غيره انما وانظر هل يصدق في هذه المسائل من انما **قوله** لانه الاصيل ورضيع
وفرس نرور وروض **قوله** قال الشارح في الوسط الحق بهذه الاربع مسائل وهي من استاجد
على ان يصدق ارضه وليس له غيرها او يبيح له حايطة ثم حصل ما يرضى ذكره في الحايطة والحايطة
يدفع اليه ثوب ليعمله للبأس لا للتمارة وليس عنده غير والطبيب يوافق على ما قامت
العليل مدة فيموت قبلها والحق بعضهم ما اذا استوجروا الجواهر النفيسة ليعمل فيها
شئ فهلكت الصلة في ذلك نفذ والخلق غالباً انما **قوله** ونقلها صاحب المسائل المفقودة وذكرها
في المسائل المفقودة **قوله** قال في مسائل الاجارة من السور في سبيل ان يرضى اذا اصاب
الاجور في البناء مطر في بعض اليوم منعه من البناء في بعض اليوم قاله فلم يمسك بامضي
ويضمن في يمينه اليوم ومثل السموات وفيه يكون له جميع الاجر لان المنع لم يأت من قبله
انما **قوله** وقال ابن عرفة قال سمعته في وثايقه ان منع اجير البناء والحصد او عمل ما مطر
لم يكن له كسب ما عمل من البناء او يجبره له كل الاجر لان المنع لم يكن منه قال ابن عرفة
ولا يدخل هذا الخلاف في نوازل وقتنا في بلدنا بتونس لا ان الفرق تقرر عندهم
بفتح الاجارة بكثرة المطر ونزول الخوف انما ذكره في الكلام على ما تنص به الاجارة **قوله**
وسنن نقله فكلت كعقود القضا **قوله** قال ابن عرفة ابن شاس وتنص به مع استثناء
المنفعة بشرط السلوك المسمى المستاجر على قلمها او عفو عن القضا المستاجر على استيفائه
قال ابن عرفة قلت هذا اذا كان العفو من غير المستاجر وانظر هل يقبل قول المستاجر في
ذهاب المدة والاطهر انه لا يصدق الا ان يقوم عليه ذكر دليل روي يمينه مع ذلك يحد
والاطهر انما كما في التهم انما **قوله** وحمل طيس **قوله** وتنص به الاجارة بحمل الطير بين اربعة
لانه يملك على الولد من لبنها قال في المدة في كتاب الجمل والاجارة واذا حملت الطير تخيف
على الصبي فلم يفتح الاجارة انما **قوله** قال الباقون فاذا قلت كلمة المدة يحيا في كلام المؤلف من
وجهين احدهما انه قال فيها اذا خيف والمولف والشافعي انه قال فيها فلم يفتح والمولف
جزم **قوله** قد رتب من الاول بان القليلة مظلومة بكل حال في المدة على خوف
اشارة الى العلة واطلق الصانع انما اذا املت وجوب الخوف على الصبي
مظلوماه عند الحمل والذرية قد يكون وقد لا يكون انما هو حصول الضرر واما الثاني في قال هذا
وروده على كلام المصنف **قوله** وقد تقدم المصنف المسئلة على ما في المدة فقال

في مسائل الاجارة
في مسائل الاجارة
في مسائل الاجارة

ولزوجها من الزمان كان هذا الطفل اذ اتممت وقفاً به هناك عن الشيخ اي كمن انه ان خيف علي
الصبى الموت وجب عليهم الضيق واذا خيف عليه ضرر غير الموت فله تركه على اكرامته وتقدم
ان هذا الذي قاله ابو الحسن انما يكون والله اعلم مع عدم تحقق الضرر او ما له تحقق الضرر وجب عليهم
الضيق مخيم المص حنا بالضياع اعمداً على ما قدمه على انه لا دليل على كلامه على قبح الضيق بل انما كان
التي لا يوجب الضيق فيها الضيق نوعاً من الضرر على المص في تكرارها الا ان يقال ان جمع النكاحين
تتضمن بها الاجارة وفيه نظر اذ ليس في كلامه استيفانها والله اعلم **قوله** ويرشد صغير عقد
عليه **قوله** عبارة المدونة فاحتمل لكن قيده الشارح بان يكون رشد المالك بغير مجرد الاختلام
في المحرم وانظر الى معرفة **قوله** ويؤتى مستحق وقف اجرويات قبل تقضيتها على الاصح **قوله**
قال في الجواهر اذ اقامت الدفن الاول من ارباب الوقف بعد الاجارة وقبل تقضي موقوفها انقضت
الاجارة في باقي مدة الاجارة لانه تناول بالاجارة ما لا يؤله فيه وقيل اذا الكري مدة يكون
الكري ايها المزمع باقيا اتمت وتغلبت الحاصلة القولين من غير ترجيح قال ابن عرفة ولا
اعرف الثاني لصرفه انما هو ولم يميزه ابن هارون ولا ابن عبد السلام وظاهر القول الشيوع
نفيه ثم ذكر عن ابن رشد والمصنفين انما يتحقق عود المستحق **قوله** قال
في الارشاد في باب الوقف وتنفذ يموت الايل اليه الوقف لا المتاجر قال الشيخ سليمان الجيري
في شرحه ناقلاً عن شرح مولفه للمقدمين قولنا انما يتحقق عود مستحق الاجرة انه اذا
كان الوقف على بعض يهود بطن فاجرا لبطن الاعيان ثم مات قبل انقضائها انقضت فيما بقي
لان هذا المستحق انتقل بالموت للبطن الاخر من يرجع اليه الوقف فقد ثبت انه اجر
ملكه ومذكر غيره بخلاف موت الناظر اذ الم يكن من اهل الوقف وموت المتاجر فانه
لا ينفذ التي **قوله** اختلف ربه اية في غير معنى **قوله** ان يرفع الامر الى الحاكم فينتظر
في ذلك فان راي ان في الصغر ضرراً في الكري وان لم يضر لم ينفذ نقله ابن عرفة عن القاضي
ثوقا ان يعرفه ولو غاب مكره كرامته واولاده مثله لم ينفذ بكتريه الابا حكم وان لم
يوجد له ما يكره به عليه الكري عليه الحكم منه وان لم يكن له شيء وطاع الكتري بسلفه
حاز ان علم له مال وان لم يعلم ففرض سلفه لانه قد قولاً الى القاسم ومحمد وروح الحمي الاول
باعتبار الامر في علي من غير ما غلب طاع به وما ابتاعه لانه ينفذ لغيره عن ثمنه بلفهم
ايها الثمن كونه في **قوله** او فسق متاجر **قوله** قال في المدونة وان اظهر من كتري
الدار زعارة وخلاعه وقسوس وشرب خمر لم ينفذ الكري ولكن الامام ينفذ ويكلف
اذا ه غنا كبران وعين رجا الدار وان راي امر اخرجه واكرها عليه قال ابو الحسن قال ابن
يونس من كتري دار اول جيران سود فله ردها لان ذلك عيب ولهذا قال مالك فيمن اشترى
دار اوله جيران سود فله عيب ثم قال الشافعي
ويجبر انما نظري الوارثون **قوله** انتهى وقال ابن عرفة وروي ان جيب في فاسق ذي
دار بين الناس بها فيه السلطان وبمنه فان لم ينفذ عليه الكتري واراد ان يبدل بفقوته

قال له

فان لم ينفذ الكتري عليه فان لم ينفذ وانما فيه لا تسانه اليها ينفذ عليه وروي عن زيد ابن
القاسم اخر مسيلة من كتاب السلطان قال مالك في فاسق ذي دار هل الضيق يخرج من منزله
وقال في عليه الوارث والبيوت والانباع عليه لعله يتوب ابن القاسم بتقديم اليه من
اورثين او ثلاثة فان لم ينفذ اخرج واكرى عليه ابن رشد رواه ابن جيب تبايع عليه
خلاف هذا السماع وقوله فيه اي ما ذكره من رجائوته ولو لم تكن الدار الا لكره عليه
والينفخ كراهه ابن عرفة لان فسق الكري مضرة على رجا الدار ويحل حل رايه عن ابن الترمذي
مضرة فسقه الا برفع ملكه وحل رايه ابن القاسم يفر من ترفع مضرة عن ذكر ايها عليه
ابن رشد وروي جيب في كتمان قال اري ان يكره بيت الحار قال واخبرني بعض اصحابنا
ان مالك كان ينفذ حرق بيت المسلم الذي يبيع الحرق قبل له فالتعريف بينهم باي المسلمين
قال تقدم اليه فلم ينفذ اخرقت بيته قال وحدثنا الليث انه لم ينفذ الحرق افرق بيت
رويشد الشقي لانه كان يبيع الحرق وقال الليث فوئسق لا رويشد انما والله اعلم **قوله**
كوالدواب او لم يركبها في حوائجها او لم يطن بها بشهر شهر فيد في المسيلتين **قوله**
ولم يلزمه القادح **قوله** قال ابي حنيفة القادح من الوفا لاجل الاحمال الفطام الشقال التي تفقد الدواب
انتهى **قوله** ويبيعها واستثنى كوفيها الثلاث **قوله** تصوره ظاهر المسئلة في المدونة
وعنه ما قال القزويني في شرح مسلم وغيره يجوز بيع البهي واستثنى كونه كريت جابر
في الصحيحين لكن قال مالك اذا كانت المسئلة معلومة قريته وحل كريت عليه انتهى **قوله**
وكرداته شهران لم ينفذ **قوله** دابة يربده بيته وقوله شهران يعني بكتريها ولا
يركبها الا بعد مضى شهر وهذا يجوز التقديره لان الاجارة المصينة اذ لم يشرع فيها لهم
بكتريها لانه يصير تارة ثمانية سلفاً قال في المدونة ومن اكثر دابة بعينها على
ان يركبها اليوم او يومين وما فوض جاز وجاز التقديره وان كان الى شهر جاز ما لم ينفذ انتهى
قوله واذا قبل النقد ويعده اذ لو يبيع عليه **قوله** يعني انه لا يجوز الاقالة من اس المال
وغيره زيادة قبل النقد ويعده وقبل النضية عليه من الكتري والكري ويريد ان كانت
الزيادة محجلة وقد استوفيت منها في القريبات **قوله** واشترط ههنا ملكه ان عرف
كوة في المدونة **قوله** قال يعده في المدونة واجاز للكتري ان يجل في غيبته ثوب
او ثوبين لغيره ولا يجزى لغيره لاجل وهو من ثياب الناس وروى هذه الاشياء وروى ان احسن
التي وانه اعلم ولا اشترط ان ماتت مهيته اذاه بغيرها قال في المدونة وان اشترط في
المهيته ان ماتت اذاه بغيرها لم يجز انتهى **قوله** او عطيته بزيادة المساقاة فانه ينفذ
او حل يقطب به **قوله** يعني ان الدابة اذا عطيته بزيادة المساقاة فانه ينفذ وسواها كانت
المساقاة مما تقطب الدابة في مثلها ام لا ولذلك يعني الدابة اذا عطيته بسبب زيادة
في الجلا اذا كانت الزيادة مما تقطب الدابة مما عطيته **قوله** **قوله** **قوله** او عطيته
بزيادة ظاهره انه اذا اراد على المساقاة التي اكرى اليها بعض ولو كان كتري ذاهباً وراجحاً

ولا يعتبر في الرجوع ما زاد على المساق كما تنقوا الشافعية انه لا يضر حتى يزيد على المساقه المستقره
تدريج الرجوع الذي يستحقه وهو كذا قال في كتاب الرضا من المرونة قالوا ان اكثرها الجيب
بلد داهيا وراجعا فطبت الدابة يوم حصوله الى البلد لم يضمن المكثري ولو كان نصف الكري
فقط وادجا وزها فطربا اخر قيمتها يوم تقديمه مع كرايتها في ذلك الموضع وان شاذ دايته
وكري ما تقدي فيجبه قال ابو يونس يريد مع كرا الاول ويعجزه كرا مسيلة المرونة الائمة
في شرح قول الم الم الا ان يحبسها كثير **الثاني** قوله الم من في هذه المسائل صفاته ان رب الدابة
مخبر في ان يخذ قيمتها او يخذ الاول وكرا الزيادة **الثالث** ظاهر كلامه ان التقدي يزاد في
المساقه مثل التقدي في زيادة الحمل وليس كذلك فانه اذا تقدي في زيادة المساقه يحسب
رب الدابة في ان يخذ قيمتها يوم التقدي مع كرايه الاول او يخذ كراه الاول مع كرا مثل
ما زاد على الدابة بالغا ما بلغ مع كرا الاول او قيمة الدابة يوم التقدي ولا كراهه قال ابو
يونس يريد ان اذا زاد على كرا في اول المساقه وان زاد بعد ان سار نصف الطريق وتحتار
ربها اخذ قيمة الدابة في قيمة الدابة يوم التقدي ونصف الكري الاول وكرا في ثلث
الطريق او ربع ثلث الكري او ربعه مع قيمة الدابة التي وقال في المسئلة الاولى وانما بلغ
المكثري في القائه التي الكري ايها ثم زاد مبيلا فطبت الدابة فلو كان كراه الاول
والجبار في اخذ قيمة كرا الميل الواحد ما بلغ او قيمة الدابة يوم التقدي انتهى **قوله**
والا فالكري **ش** اي وان لم تكن الزيادة التي في الحمل ما تقطع الدابة بمثلها فلا يلزم المكثري
الا كراه الزيادة ولو عطيت الدابة وهذا هو المشهور اعني انه يفرق بين الزيادة في المساقه
وبين الزيادة في الحمل ففي زيادة المساقه بعض اذا عطيت مطلقا سواء كانت الزيادة مما
تقطعت مثلها ام لو في زيادة الحمل لا يضمنها اذا عطيت الا اذا زاد زيادة تقطعت مثلها
ام لا قالوا الحسن الصغير والفرق بينهما ان المتقدي بزيادة الحمل البسر الذي هو
تقطعت بمثلها مستند الي اذن وتقدي الا في الحمل المتعاد والزيادة في البسر انما هو
تقدي فقط والله اعلم **فرع** الشهي عن احمد بن عبد الله ان حمل علي الدابة المكثرة في موضع
اقل من الشرط غلط منه حتى وصل فعليه الكري كاملا اذ لو شئت في حمل الجميع انتهى
قوله كان لم تقطع **ش** يعني ان الدابة اذا لم تقطع فلا يلزم المكثري الا كراه ما زاد من
الحمل والمساقه وان كانت الدابة تقطع بمثل ذلك ثم استثنى من زيادة المساقه **قوله**
الا ان يحبسها كثير افكه كرا الزيادة او قيمتها **ش** ويشير به الى قوله في المرونة ومن
اكثر دابة من مصر الى بركة داهيا وراجعا الى مصر فمدي الى افرقية وعاد الى مصر
فرد لواءه مخبر في اخذ قيمة كرايتها الى افرقية داهيا وراجعا الى بركة ما بلغ مع كراهه الاول
نصف كرا الاول مع قيمتها بركة يوم التقدي رد هيا لها او بغير حالها لان سوقها قد
تغيرت فربحها المكثري عن نفقه بها وعن اسواقها التي **قوله** وكذا في عضوها ورجوع
او اعتشا او دبره فاختار **ش** قال في السائل وكذا في كراها وعشور ورجوع وذي دبرة

لثقتين

فاخشة وقيل ان كان يستغنى بالانتماء ويروى عنه قيمة العبيد في علم به حتى وصل اليه والاعتشا
هو الذي لا يبيع بالليل واليوم القوي باليس الذي لا يبق الا بغيره والخصوص الذي يفتقر من يفتقر
منه والذين القدر التي تحصل في ظهور الليل قال بهرام **قوله** كان يظن كرا على يوم اربعين درهم
فوجد لا يظن الا اربعة **ش** هكذا قال في كتاب الرضا من المرونة ونصها وان اكثر من ثلثي ثلثي
عليه كل يوم اربعين درهم فوجبه لا يظن الا اربعة بافلك رده وعليه في الارب نصف درهم
انتي وقاهر المرونة ان عقد الكري صحيح وليس بفاسد وهو جاز على اخذ القولين المشهورين
الذين تقدم فيما اذا قيد العمل بالزمان وعمل العمل كما اشار الى ذلك القاضي عياض في التبيينات
في كتاب كرا الرضا وانما في ذلك المعنى وقد تقدم ان الخلاف انما هو فيما يمكن ان يعمل وان
يتمه في ذلك الزمان والله اعلم **قوله** وان زاد او نقص ما يشبه الكيل فلا كرا ولا عليك **ش**
لوجه من تمام المسئلة التي قبله ما بعد والله اعلم **قوله** جاز كراهها ودار غايته
ليبعها **ش** قال في المرونة ولا بأس بكر الرضا او دار غايته يملكه قريب او بعيد على
صفه او رتبة متقدمته وينقده كالبيع ثم لا رده ان ردها على الصفه وانما يجوز ذلك
على رتبة متقدمته مسا مدلا بتغيره في مثله انتهى ابو الحسن قوله وينقده كالبيع قال
احمد بن محمد بن ابراهيم ولا يتقده على صفه ردها وانما ينقده على صفه غيره او يرسل المكثري
رسولا يبيعها التي **قوله** او نصفها او نصف عبد **ش** قال في كرا الدابة منها وقوز جارة
نصف دابة او نصف عبد يكون المستاجر يوما وليلي له النصف الاخر يوما كالبيع ثم
قال ولا بأس بكر نصف دار او سدسها او جزء شايع فلا وتكر كرا لشرا قال ابو الحسن في
شرح الكلام الاول قال الكوفي فيمنه المستاجر ود كرا كرا الكوفي المتقدم ذكره في التبيين
الاول عند قول الم قدر على تسليمها **قوله** وان ملك البقية **ش** يعني ان كان المكثري على
منفعة البيت فيلحقه الشهران تشا سكن وان شأ سكن غيره قال في المرونة ومن
استاجر بيتا شهرا بفترة دراهم على انه ان سكن منه يوما واحدا فلكري له لا رده
ما زان كان له ان يسكن بقية الشهر او بجزءه اذا اخذ والاقم بجزءه على حال انتهى **قوله**
الاول لداين عرفة عن المرونة ما لم يشترط عليه ان يخرج فليس كرا ان تكثري البيت
ثم قال ونقلها الكوفي بزيادة لاجر فيها والكري لازم والشروط باطل وان كان على انه ان
خرج رجع البيت لربه ولا يخط من الكوي شيئا فهو فاسد وعليه قيمة ما سكن ونسخ
مبتدأ ركه وفيه نظر لان ظاهر قولها لاجر فيه انه فاسد وهو مقتضى اصل المذهب
في الشرط المتأ في مقتضى العقل الثاني قال في المرونة والكوي ان يخذ كرا يوم
يعني الا ان يكون بينهما شرط فيحملان عليه ابو يونس وان لم يكن شرط وكان
سنة البلد البطل فقي به انتهى **قوله** كرا جيبته **ش** الوجبة المدة المعينة **قوله**
وارض مضر عشر **ش** مراده سواء كانت ماموتة او غير ماموتة وكذا كرا سائر الارضين وقوله
عشر اذ كرا الفسار لانه في المرونة كذا كرا لا هو يجوز كراها اكثر من عشر قال في المفردات

في الحامد ما يشترط

وهي كما ان غلبه على الا ان يبين له الى ما كثر في ما ادي به او خرجت قال الشيخ ابو الحسن قال المحقق
يريد ان يبين ان الله قد علم وجه المسألة وان كان يمكن بها في مسكن لا يبينها الا انها كانت
تسكنها لا يبينها عن مرة كانت في الحقيقة واما الاخ والصرف فالامر فيها مشكوك فيحقق
الا ان نقول المنة والسكون وهو لا يبينكم وشكها اذا سكت عند اليوبه شرطها الكرافل شي لم يفسا
وذلك لاجبه وعلمه ان لم يبق دليل لما على المسألة التي وانه اعلم **قول** والقول للماجي
انه وصل كتابا **قال** في كرا الرواج من المدونة وان اجرت رجلا على تبليغ كتاب من مصر
الى افرقيته تكة اقل بعد ذلك او صلته وكذبت فالفول قوله في امد يبلغ في مثله لانك
ايتمنته عليه وعلى دفع كرايه اليه وكذا الخولة كلها وقال غيره من الكرمي البيته انه
اوفاه حقه وبلغه بما به انتهى وقوله في المدونة في امد يبلغ في مثله يستفاد من قول
المؤلف بعد ان اشبه فانه عايد الى الصروع الاربعة وانه اعلم قال الشيخ ابو الحسن الصفي
جعل القول قوله وان كانت ذمته عامرة بما دفع فصدقه في اديها اليه بنحو كوكيل يبيع يقول
يقت ويقول للموكل لم تبع فالفول قول الكيل قال ابو اسحاق لعل ابن القاسم انما اراد ان يشهد
لا يحتاج الى اثبات لانه عرف عندهم او لنقد زك فصار كما لم يشترط ان يصدق في قوله او صلته
والا فهو ادخال في ذمة التوحي اربل اليه وانظر مثله هذا ما قال في كرا الدور في مسيلة الدم في
كتاب الوكالات في مسيلة اللولو وانظر خلافا مسيلة الصيرة في البيوع القاسرة ومسيلة
الصنابير في السلم الثاني وانظر ما هو اعلم من هذا الرسول يقول دفعت البضاعة من
كتاب استنهاضات وفي تصنيف الصنائع وفي كتاب الوكالات وفي غير ما موضع من الكتاب
وانظر وكيل يبيع في المساقاة وفي الايمان بالطلاق وانظرها في التكاثر في المارة توكل
من بزوجه وانظر لومات الرسول في الطريق فانه يكون له من الاجارة بحسب ما سار
قال في الفتية فمن استاجر رجلا على تبليغ غلام في موضع فما توافي بعض الطريق ان له
حساب ما سار الا ان يكون ذلك محصيا جعل قاله بعض الشيوخ وقد كرمسيلة الكتاب الشيخ وقول
الغير بين لا اشكال فيه لانه جار على الاصل التي **قول** وفي الاجارة ان اشبه وجاز **ش**
نصوه من كلام الشيخ شاذي وانما زاي واضح فان اختلف الصانع والمصنوع له فطلب احدها
نقد يوم التوفد والآخر نقد يوم الفراغ فقال في النوادر في كتاب تصنيف الصنائع انه يقضي
بنقد يوم التوفد ونصه في اخر ترجمة نقليس الصنائع واذا اطلب الصانع بعد فراغ المتاع
نقد يوم سده يكون له الا النقد الذي كان جاريا يوم دفع اليه وكذلك المكوي له نقد البلد الذي
حملته لا نقد البلد الذي حمل اليه وان لم يجب عنه ببلد حمل اليه ان **قول** ولا في رده فله
ش قال في كتابه الاجارة من المدونة واذا اقر الصانع بقبض متاع وقال عملته وردته
صن الا ان يقيم بيته ابو الحسن لاد في تصنيف الصنائع قبضه ببيته او بغير بيته ان يونس
فان لم يقيم بيته على ربه واخذ قيمته بغير صفة التي تم قال في المدونة واذا ادعى على احد
فانكر له بوجه لا يبيته ان المتاع قد دفع اليه والاعلف الذي ونقله ابن شاذي **ق**

قال لا يقيم بيته في اجارة وان اختلف الاجير ومن ربحه ان اواه اليه لم يملكه ولا له الا الاجير
وعلمه ان المتاع الاول في العدة وفي الحر فوالا لاجير مطلقا ورايه بالقول قوله **قوله** وانما
عكسه لان عات عن ابن مقبل عن ابن القاسم مع اصبح وقتوي الشيوخ وعز الخبير مع اشهب
ومن ابن حبيب مع ابن الماحي عن وعز المؤنسي عن اصل ابن القاسم وفيه **قول** واذا دفعه
وقال سرق سباني قوله حلفا واشتركا **ش** يشي رحمه الله عايد فبده صاحب الملك والتوحي
والخبي قول ابن القاسم فجعل رب الثوب تارة يريد اخذه وتارة يريد نصيبه من الصانع
قيمته فقال ان اراد اخذه دفع قيمته الصنيع ثم ينظر فان رادت دعوى الصانع على قيمته
الصنيع ثم ينظر فان رادت دعوى الصانع على قيمته الصنيع حلف رب الثوب بسفط عنه الزايد
على قيمته الصنيع من التسمية التي ادعى الصانع وهذا يعني قول المؤلف بين الخ وتوله بين
منفلق فحذوف اي اخر ميتين ومعنوم الشرط وهو قوله ان رادت دعوى الصانع عليها
انها لو كانت دعواه مساوية لها او اقل اخذه بغير بين وهو ذلك واما ان اختار رب الثوب
تصديق الصانع فانه يقال للصانع ارفع له قيمته الثوب ايض فان فعله فلا يمين على
ما حذر من ان انتفع حلفا واشتركا وتبعينه حلفا ان يبدل رب الثوب فيقال له اختلف
انك لم تستهلكه فاذا قيل للصانع اختلف انه استهلكه والا ارفع قيمته الثوب ايض فان حلف
قيل لربه ارفع قيمته عمله وخذه فان ابي قيل للصانع ارفع اليه قيمته ثوبه غير محول
اي كانا شريكين هذا يقيمة ثوبه غير محول وهذا يقيمة عمله قال في المدونة لا ذكر واحد
منها مدع على صاحبه قال جهمه ذكر في التوضيح **تجيب** قال في المدونة قال ابن القاسم
وكذلك ان ادعى ان الصانع سرقه منه الا انه ان كان الصانع من اللبائس اليه ذكره عقيب
رب الثوب والاشهاد التي **قول** لا ان كانا معا في لبث السويق واري من دفع ما قاله لاد
فقال سويق **ش** قال ابو الحسن الصفي عن عياض قلنس السويق بالثابتين من فوق
هو له بالسن وخبره انتهى ويشير المؤلف الى قوله في كتاب الاجارة من المدونة ومن لبث
سويقا بسمين وقاد لوتيه امرني ان الله لك بقرم دراهم وقال له لم امر ان تلتك شي
فيلصاحب السويق ان ثبت فاعزله ما قال وخبر السويق ملتوتا فان ابي قيل لاد
افرم له مثل سويقه غير ملتوت والا فاسلم اليه بليته ولا يتيك ولا يكونا شريكين
في الطعام لوجود مثاله وقال غيره اذا استنع رب السويق ان يعطيه ما لده قصه له على
اللائق مثل سويقه غير ملتوت التي ابو الحسن مسيلة السويق هذه داين بين ان يقول
ربه او عنك اياه او يقول سرق مني فقوله في الكتاب وقال ربه لم امر بليته اعم من ذلك
وكذا الغلظة في الامهات ونقلها عبد الحق بلقطة وقال ربه ما دفعت اليك شيئا غير الحق فهذا
مثل قوله في الثوب سرق مني ثم ذكر قول ابن القاسم وقول الفير وهو خلاف اوفاق والظاهر
ان المؤلف حمله على الخلاف وترك قول ابن القاسم لغيره غير عنده انظر ان الحسن وابن
يونس والكنك وانه اعلم **قول** وله ولما لم يبين الى قوله فليكثر به بين **ش** قال في كتاب الرواحل

قال ابن القاسم ان قال المكثري دفعت الكروا كره الجبال وقولك القاية فالقول الجبال ان كانت
 الجبلين بيده او بعد ان سلم يوم او يومين وما قرب وعلى المكثري البيهنة وكذلك كان مقام
 الكري بعد يومين بالهم بيده صدق مع عينه فان نظا اول ذلك فالمكثري مصدق مع عينه
 الا ان يقيم الجبال بيته وكذلك قيام الصانع بحرفا فرب المتاع فان قبضت المتاع ربه
 وتطاول ذلك القول قول رب المتاع وعليه اليقين انما هو مقول المؤلف وله اي والملاجير
 ويشير الى قوله في المدونة وكذلك قيام الصانع الخ وقول المؤلف الا تطول فله كثره
 استثنائي في سبيل الاجير والجبال او طلاق المكثري على المتاجر على المكثري سابق والله اعلم
 قال ابو الحسن قوله فان تطاول ذلك فالمكثري مصدق مع عينه الا ان يقيم الجبال بيته
 ظاهره ان الجبال يقيم البيهنة ان المكثري لم يقضه وليس الامر كذلك ان يونس يريد
 على اقرار المكثري انه لم يدفع اليه شيئا فيقض بها انما ويجعل ان يكون الضير في قوله له راجعا
 لرب الدار او الارض المفهومة من السياق لانه في فضل كونه الورود والارضين وهو سبيل طويلة فوجها
قوله وان قال عاينه لبرقة وقال بل لا فرق بينه خلفا وفيه ان عدم السير **قوله** قال في الكبير عن ابن
 الموارز وبدا صاحب الظهور باليمن انني قال اني ناجي في شرح المدونة في كتاب السلم سمعت
 شيخنا يتقار من النودني ان المراد بالبرقة حيث ما وقعت في المدونة القروان **قوله**
 وان قال كونه للمدينة بما يثبه ويلفها وقال بل ملكة باقل فان نقده فالقول للجبال
 فيما يثبه وخلفا وفيه وان لم يتقد للجبال في المسافة والمكثري في حصنها كما ذكره
 عيناها وان اقاما بيته قضى باعدهما **قوله** اعلم ان اختلافهما في المسئلة الاولى انما كان في
 المسافة فقط والخلاف بينهما في هذه المسئلة في المسافة وفي قدر الكري وما وقد اختص
 المص الكلام بينهما في المدونة فلم يذكر حكم ما اذا كان اختلافهما قبل الركوب او بعد ركوب
 يسير او بعد ركوب كثير اعلم انما على تقدم في المسئلة التي قبلها فيها اذا اختلفا قبل
 الركوب اليسير الخالف والتفاسيح كما تقدم وما بعد الركوب اكثر فالحكم في ذلك حكم ما اذا
 بلغا المدينة كما سبقت في كلام الرجاء والله اعلم **قوله** فان نقده فالقول للجبال
 فيما يثبه وخلفا وفيه يعني انه اذا كان اختلافهما بعد ان بلغا المدينة يريد ان بعد
 اليسير اكثر فلا يخول اما ان يكون اختلافهما قبل النقذ او بعده فان كان بعد ان
 انتقد الجبال الكري فالقول قول الجبال فيما يثبه ويشير بذلك بقوله في كتاب كروا
 الرواحل من المدونة ونصه في باب القاسم ولو قال المكثري ان بيتك في المدينة بما بينتي
 وقد بلغها وقال المكثري بل الى مكة عاينه فان نقده المسألة فالقول قول الجبال فيما يثبه
 لانه ان يثبه ويخلف له المكثري في المدينة الثانية ويخلف الجبال انه لم يركب الى مكة عاينه
 ويتفاسيح ان وقال الرجاء فان اثنى قولهما او قول الجبال فالقول قوله فيما انتقده
 مع عينه كان ما انتقده على الذي ادعاه او يقضه وخلف له المكثري فيما لم ينتقده وهذا
 الذي قاله الرجاء خلاف ما قاله ابو الحسن الصغير وهو ظاهر كلام ابن يونس الذي قال في كلام

المدونة هذا اثنى قالا جميعا وان اثنى قول المكثري خاصة فان يخلص في دعوى المكثري ويكون
 له الماتان قاله عينا ياتي اذ لم ينقد فاحرمه ان ينتقد النبي وهو ظاهر ويمكن ان يقال ان قول المص
 بعد هذا وان اثنى قول المكثري فقط عاينه الى المسئلة في جميعا عني سبيل الاستفاد وعدم الاستفاد
 ولم يتكلم له على ما اثنى قول المكثري فقط قال الرجاء في القول قوله مع عينه ونقض الثانية
 عن المسئلة فثبت ان المسافة المتفق عليها كان المكثري وما ان المسافة المتفق عليها ردها
 المكثري على المكثري يريد بعد حلف الجبال ان الكري انما كان للمدينة والله اعلم بقرائنا لكل
 المكثري عن اليمن كان القول قول المكثري وبما ادعاه لان المكثري مكنه بنكوله وان لم
 يشبه قوله واحد منهما فانها في الجبال وينقض سخا وتكون المكثري في المسافة المتفق عليها
 كذا **قوله** وان لم ينتقد هذا هو الشق الثاني من شق المسئلة وهو ما اذا كان
 اختلافهما بعد ان بلغا المدينة يريد ان بعد السير الكثير ولكن لم ينتقد الكري فقال المص
 القول للجبال في المسافة والمكثري في حصنها كما ذكره عيناها وهذا الحكم اذا اثنى قول
 المكثري وحده او اثنى قولهما معا بين ذلك قوله وان اثنى قول المكثري فقط فالقول له
 يمين قال في المدونة ان حكمه السابق وان لم ينتقده صدق الجبال في المسافة وصدق المكثري
 في حصنها من الكري الذي يذكر بعد ايماءها ويقض الكري على ما يدعي المكثري وقال هو عني
 وقد تكاد اثنى ما قاله او ما قال المكثري وما ان اثنى قول المكثري خاصة فالقول قوله وخلف
 على دعوى المكثري انما في الرجاء فان اثنى قول المكثري او انقذ المكثري بالمشبه
 فالقول قوله مع عينه ويقض ما قرره من الكري على المسئلة فثبت ان المسافة المتفق عليها
 للمكثري وما ان المسافة مكنه فقط عن المكثري وتكون له الركوب الى المدينة ان اختلفا قبل
 بلوغهما وان اثنى قول المكثري فقط فالقول قوله مع عينه ويكون له جميع ما ادعاه ويقض وجه
 لم ينتكلم عليه المص وهو ما اذا لم يشبه قول المكثري فقط فالقول قوله مع عينه ويكون له جميع
 ما ادعاه واحد منهما والحكم في ذلك كما قال الرجاء انما في المسئلة التي قبلها فيها اذا اختلفا قبل
 المتفق عليها با لهما بلوغ ومن نكل منهما قبل عليه قوله صاحبه والله اعلم **قوله** اذا اختلفا فيمن
 يريد ان يمين فانما يقتصر على نقلة ابو الحسن الصغير وقوله وان اقاما بيته قضى باعدهما
 ولا سقطنا امانه على هذه المسئلة وان كان الحكم في تعارض البيهنتين كذلك يمينه على قول
 غير ابن القاسم في المدونة فانه قال اقبل بيته كل منهما اذا كانت عادلة لان كل واحد منهما ادعي
 فضله اقام عليها بيته فافضي باعد المسئلة فثبت ان اكثر الثمين وليس قدس النهاية وسوا
 انتقد اولم ينتقد والله اعلم **مسئلة** قال في كروا الرجل وان طلب الجبال نقذ الكري قبل الركوب
 او بعد السير القريب فامتنع المكثري حلالا على سنة الناس في نقذ الكري او تاخير وان لم يثبت
 لهم كان كالتسلي لا يعطيه الا نقذ ارباسك وان عجل الكري من غير شرط فلا جوع له فيه فان
 اراد ادعاه نقذ البلد الذي عقد فيه الكري انما في هذا الحل ما ذكره اختلافهما في
 كروا الدار وانظر اباحسن **قوله** قال ابو الحسن في الكري والمكثري والمكثري لبايع المانع ويقال

لما الجبلين والملاجير
 انتقد في نقذ الكري

المكتري والشارع لشئ ما حلت وملت الشايع من شئ ما حلت وجعل المكتري مكتوب وجعل المكتري
اكرام المكتري مكتوب **قوله** ان كان المكتري عشرة اشياء وقال بل خمسة ما حلت حلفا
وقسح **قوله** ان كان ذلك مختصا بالمكتري ولم يزرع شيئا يمينته فقلت له قوله وان كان
وهو كقول في المرونة وان كان مختصا بالمكتري فحلفا وتقسما ابو الحسن ولا يعي ان الشبه
وظاهره ان تقدم لا وهذا من جهة ان القاسم لانه لم يجعل النقد فوتا الذي **قوله** ان الشبه وحلف
قوله ان الشبه قوله وحلف وهو كقوله في المرونة فحلفا في مضي ما اقربه المكتري ان الشبه
قوله المكتري فقط الثاني استنبها فان ابن بونس قوله قلوبها ما اقربه المكتري لانه غارجه
وهو حجة في كل سنة التي **قوله** ولا فقول ربه ان الشبه **قوله** بر يدرع عينه قال في المرونة
وان لم يثبت اي قول المكتري قبل قول ربه مع عينه ابو الحسن قوله وان لم يثبت بر يدرع عينه فقول
قوله ربه وهذا وجه ثالث ان الشبه اذا اتى بما لا يشبه والله اعلم **قوله** وفتح الباقي مطلقا
قوله هو كقوله في المرونة وفتح باقي المدة على كل حال ابو الحسن يعني في الوجوه الاربعة **قوله**
وان نقد فتردد **قوله** اجل رحمه الله في ذكر هذا التردد ولم يبين ذلك شرعا وانما يبين ذلك
بذكر كلام المرونة وشراحيها قال ابنها في كرا الوارد بعد ان ذكر الوجه الاربعة المتقدمة وان لم
ينقدنا لا ابو الحسن مفهومه لو كان نقدا في القول قول ربه ولا يفسح بقية الحسن يمين فيكون
كقول الغير في القول وفتح باقي المدة على كل حال فقول ربه قوله وهذا اذا لم ينقد
اي هذا الذي سمعت من ما ذكر ولم اسمع منه اذا انتقدوا حكم عندي سوا فيها لكن يفسر في
هو ان قوله من قول ما ذكر ان رب الارض والو الله والدار مصروف في الفائدة فيما يشبه وان لم ينتقد
هذا الكلام يظهر منه انه مصروف اذا انتقد انه هو من باب اولي وهذا يعطى سمع لوجهين
وقيل ان يعود على السبيل وهو ان رجع سنة او سنتين الا ان فيه تكرارا الذي ونص قول الغير
فيها قال غيره اذا انتقد القول قول ربه مع عينه فيما يشبه وفي المكتري ما يشبه صدق
فيما سكن على ما اقرب به ويرجع ببقية المال على ربه فلهذا عينه على ما ذكر عليه ويمن المكتري
فيما ادعي عليه من طول المدة وان لم يشبه واخر منهما تحالفا وفتح المكتري وعلى المكتري قيمته
كراما سكن وانما ما يشبه صدق رب الارض لانه انتقد مع عينه التي فحلفا اذا كان
الارض بما يشبه لا يفسح وكذا اذا اتى بها ما يشبه فيكون في هذين الوجهين تحالفا لما تقدم
فيما اذا لم ينتقد في التسوية من قول ان القاسم وهذا اذا لم ينتقد على معني انه وانما ان انتقد
فلا يفسح يريد في هذين الوجهين ويكون قول ان القاسم موافقا لقول الغير ومنهم من يري ان من
ابن القاسم انه يفسح مطلقا ويكون قول الغير حلفا وهو ما قيل ان بونس فانه قال هذا الذي
ذكر الغير موافقا لقول ابن القاسم لاقوله اذا الشبه قول ربه والشبه ما لا لان المكتري
يلزمه ان يسكن ما اقربه المكتري فهو كما فيه ان القاسم ويرى انهما في كل حال وتقسما
في بقية المدة لانها كسابقة قايمة لم تقض والله اعلم **قوله** **باب** **حجة العمل**
بالترام اهل الاجارة جعل علم **قوله** ان ابن عروة جعل عقد مائة على عمل ادبي يهوض غير ناشئ

منه

من كمل به لا يجب الاقامة البضعة بغيره فخرج كرا السفن والمساواة والقراض وتوابعها
خوف نقض حكمه بقوله ان ايتني بعدوي الابن فذكر عمله كذا او خذ منه شئ او افسد
لجمل عوضه والموقوف حقيقة المعروضة للصحة والفساد او خذ منه شئ او افسد
يجب عونه بتمامه لا يفتن ببعض فخرج المساواة والاجارة لانه في بعضه يفسد
والقراض لهرم وجوب عوضه لجواز جرحه ولا يخ **قوله** ان ربه هو جعل الرجل جعله لا يعمل
رجل ان لم يكمله لم يكن له شئ ينتقض بالقراض الذي والصير في قوله به يعود للرجل اي
يهوض غير ناشئ عن محل العمل بسبب ذلك العمل فخرج القارضة والقراض لانه يهوض بغيره
محل العمل وتدخل الصورة التي ذكرها لانها وان كانت يهوض ناشئ عن كل العمل لكن ليس ذلك القرض
ناشئ بسبب العمل فتأمل وقال في التوضيح الاصل في الجملة قوله تعالى ولزجابه رجل يهوض وحديث
الرفقة التي قال ابن عروة بعد ذكر الحديث قد فسك به غير واحد من اشياخ المذهب
في غير ذلك جعل وفيه نظر كذا كون اقراره صلى الله عليه وسلم على ذلك لاستحقاقه اياه باصنافه
فاجاز لهم استخلاص ذلك بالرفقة رخصته اتفاقا الذي وقد بحث ابن تاجم مع ابن عروة في
رده الاستدلال المذكور والصواب مع ابن تاجم فتأمل والله اعلم **قوله** لكر السفن **قوله** تصوي
واضح **قوله** قال في اول رسم من سمع ان القاسم من كتاب الروايل قال ما ذكر في المقرين كما روى السنية
فيحلون بينها طعاما لهم فاذا بلغوا قال اول من هو غيرهم منهم انا اخر طعامي فاخذ طعامه ثم ان
السنية غرقت قال ليس عليه بيعه للصحة اذا توفي ذلك ام لا يا ذوا وليس عليه ان يبلغ
معهم بطعامه ثم يرجع الى ان يكتلوا فينتقض الكيل فيكون عليه نقد وطعامه اي رطل الفين
في هذه السبيلة انهم اكثروا السنية على ان يكملوا فيها الطعام الى منازلتهم فوجب كل واحد احد
منهم بمنزلة ان ياخذ طعامه لانه على ذلك حمله معهم فان نقص الطعام بعد ذلك كان عليه من نقصان
حساب طعامه يرجع به عليه لانه حمله معهم على سبيل الشركة وهكذا لو وجد اسفل الترح في اسود
لوجر كبه الا ان يعلم ان قسده انما كان بهذا اخره طعامه فلا يكون عليه في ذلك بقية كما لو
عرف المركب بعد اخره طعامه فذهب بما فيه وما لو حملوا الطعام في سفينة الى بلد واخذوا ثلث
او غير كجارة فحمله او اختلط لم يكن لاحد منهم ان ياخذ طعامه بالطريق الا ان يرضى صميه
محا فانه ان يكون اسفل الطعام فاسدا ونفسا بعد ذلك او ينقص في الكيل فاذا اخذ طعامه
من الطريق يرضى صميه لم يكن لهم عليه ثبات فاذ القوه فسادا او نقصا كمل ما قاله في
رسم الا قضية الثاني عن الشهاب من كتاب الشركة وما ياتي له بعد هذا في رسم حلف وسم
اخذ يشرب خمر ومن الذي سمى ذهب الى رواية الشهاب بموافقة عن هذه الرواية والصحيح
ان لا تقارض بينهما ولا اختلاف عليهما بيننا الذي وقال في رسم حلف من سمع ان القاسم من
الكتاب المذكور سئل عن رجل حمل طعاما من الرفيق في سفينة فمراخله في قرية اخرى فقال
فجاءه غيبك فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى
فوق طعام فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى فمراخله في قرية اخرى

الى طعام الرجل الذي كان حله فوق طعامه الاول قال انما في ذلك شركين قلنا ان الذي يصل الى الاول
 قال في حله على وجه الشركة وعلما اني رشح في القول في معنى هذه المسئلة وقال في رسم
 آخر ينوب عن اسم السماع المذكور قال انما في الطعام الذي في السبيطة فسر بفسده ولم يفسد بعضه
 ان كان كل واحد طعامه محجرا على حدة قد جاز به شي جعله عاجزا فيما بين القمح فاري ان من سلم
 منهم فله ما سلم ومن اصيب منهم ما اصابه او اسود لوجه رآه قصيبته من صاحبها كانت تلك
 التي حجزوها قد اخرجت بعضها الى بعض حتى اختلط الطعام كانوا شركا جميعا فيما سلمهم
 وضاع كل واحد منهم حصته ففسده انما رشح قوله ان الطعام اذا اخرج ما حجز به في طعام كل واحد
 فاختلط انما يحكم بينهم فيما سلم منه حكم الشركة فهو صحيح اذا فرق بين ان يحمله على
 الشركة او يختلط بغير اختياره فيما يجب من ان يكونوا شركا فيه كساب سائل واحد منهم انما
 وفي رسم الاقصية الثاني من سماع استشهد من الشركة بسبل عن القوم يحملون الطعام من القمح
 في السبيطة الواحدة تحتل بعضهم بعضا ثم يريد بعضهم البيع بالطريق فقال لا اري ذلك
 له الا ان يرضوا بما به ان يعطوه لاني اخاف ان يكون اسفل الطعام فاسدا او يفسد بعد ذلك
 فيفسد القمح فلا اري لاحد منهم ان يأخذ حتى يبلغوا حصة فيفسدون الفاسد والجيد الا ان
 يرضوا بما به ان يبيعوا له فقه فاري ذلك له ولا اري لهم عليه ثباتا فان لو اوفوا جود القمح
 فاسد ان رشح المعنى في هذه المسئلة انهم حملوا الطعام في السبيطة على ان يمدوا الى بلد واحد
 ليأخذوا اوله فجارة فلذلك لم يروا الواحد منهم ان يأخذ طعامه اذا كان قد اختلط بمثل ذلك
 ان لو كانوا خلطوه وحملوه على الشركة لان اختلاطهم به جسد شركتهم فيه وذلك خلاف ما لو
 حملوه على ان يمدوا به الى منازلهم فاختلط او كانوا هم قد خلطوه وحملوه على ذلك لانهم اذا
 حملوه على ان يمدوا به الى منازلهم كل من حق من شركتهم بمثل اوله ان يأخذ طعامه فيه ولا
 يكون لاصحابه عليه ثبات الا ان ينفصل الطعام او يكون قد صابته اذ قد علموا قاله في اول
 رسم من سماع ان القاسم من كرا الرواحل حسيما ما بيناه في ذلك فليس هذه مخالفة لها ومن
 الناس من حملها على الخلاف ليس ذلك عندني بصحيح والله اعلم انتهى وتقدم في باب الفسقة عند
 قولنا لا تشهداته على امره ان السفن اذا اختلط فيها الطعام الشحون انه يقبل كل
 واحد فيها ذكره عينه اذا ادعا ما يشبه وقال في رسم حلف ان لا يبيع سلفه من سماع ان القاسم
 من كتاب البضائع والوكالات وسبل عن الرجل يبعث معه قوم يبيعون لهم في جمع
 ذهبهم فيشترى بهم دفعة واحدة نصاف في ذلك الطعام قال لا يشبه هذا الذي ذكرت من
 الرقيق وليس بهذا بأس ولا ضمان عليه ان رشح هذا قال ومثله لاني القاسم من كتاب
 ان الموارز قال وكذا كل ما يقسم بكميل او وزن يشترى به ثم شاعرا ثم يقسمه واما ما لا يقسم الا
 بالقيمة فهذا يصنف في الحرف خلاف العامل في القراض فكل مال المقراضين فيما يقسم بالقيمة
 لان اليه البيع وليس كذلك وانما في قوله خلاف موثقه **ش** فرج ولوا غنقه سيرة
 فقال في النوادر في كتاب الجمل والاجارة قال عبيد المكد ومن جعل في ابق جعله شرا غنقه فلا شيء

لمن وجده بعد ذلك وان لم يعلم بالعتق ولو اعتقه بعد ان وجده كان له جعله فان كان عتقا قد كان
 في رقبته لانه بالفتن وجب له الجمل قال احمد ان كان العتق بعد القرض فكما قال وانما غنقه
 بعد علمه انه وجده لم يملكه وان لم يجد عنده لم يبيع عتق العبد حتى يقبض هذا جعله مديدا
 على القرض ما احذر ما احذر انتهى **قوله** في كل ما جاز به الاجارة قال في النوادر في كتاب
 الثالث الجمل وفي الجواهر كل عمل يجوز الاستيجار عليه لكن لا يشترط كونه معلوما بغيره الا في
 العتق اعتبارا من وجده ابقا او ضا لا يغير عمل ولا جعل له ومن عرف مكانه فدل عليه لان ذلك
 واجب انتهى وقال قبله في مسئلة طلب الايق فان طلب من يعلم موضعه فلا شيء له لان ذلك واجب
 عليه انتهى وقال في الباب في شروط المفقود عليه الاول ان يكون لا يلزم الجمل له العمل فان
 كان مما يلزم لم يجز له اخرا جعل عليه مثل ان يجد ابقا من غير علم له رده واجب عليه انتهى
 وقال ابن سكون ومن ردا ابقا او ضا من غير علم فلا جعل له رده ولا على دلالة لوجه ذلك
 عليه انتهى وقال في النوادر في كتاب الجمل والاجارة وانما يجوز الجمل على طلب عبيد تجعل
 مكانه فاما من وجده ابقا او ضا او ثيا فلا يجوز له اخرا جعل على رده ولا على ان يرد له على مكانه
 بده ذلك واجب عليه واما من وجد ذلك بعد ان جعل به فيه جعله على الجمل علمه جعله واسم
 يعلم تكلف طلب هذه الاشياء اولم يتكلفها وان وجده قبل ان يجعل ربه فيه شيئا فانظر فان
 كان من شرطه الايق وقد عرف بذلك جعله مثل لو ان لم يكن ممن نصبه ذلك بقتله
 فليس له الا نفيته وكذلك لو جاء به يد وليم يبدل ربه فيه جعله وكذلك قال ابو الحسن
 ابن الماحيوت واصبغ ومحمد قولنا لا يقبل الايق الماحيوت في كتابه اذا كان ليس من شأنه
 طلب الايق فلا جعل له ولا نفقة قوله لا يجزى الا في **مسئلة** اذا كان الايق في موضع بعيد
 ونفقته تستغرق الجمل الذي جعل عليه فليس في الجمل له الامر للقاضي ببيعه وحكم
 به علم فانه به فليس له غير الجمل الذي جعل له انتهى من اول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب
 الجمل والاجارة **قوله** **باب** موات الارض ما سلم من الاختصاص بجارة ولو اندرس
ش هذا باب احيا للموات والموات بفتح الميم وبقا لموات بفتح الميم والواو والارض التي ليس
 بها مالك ولا يملكها ولا عمار ولا ينفع بها الا بالجرى اليها كما ويستنبط فيها عينا او كنف
 فيها يروى بفتح الهمزة والموات بضم الميم ويقال للمواتان بضم الميم ايضا الموات الزريع
 وفي المصرح انه مقرب الموات اما لانه الماتق في الموجود لنفذه طبعا قديمه وضعا
 واما لان حقيقة الموات متخدة والاحيا يكون باسور كل منها مضاد للموات فاحتاج الى ذكره اوله
 ليذكر اصداده والنفق بفتح الميم المذكور يقع فيه انما الجاب وهو نوع اني شاس وهو نوع الغزالي
 وهو قريب مما قاله اهل اللغة في معناه وقال ابن عرفة احيا الموات لقب لتقريبه ارض الارض
 بما يقتضي عدم انصراف المجرى من النفاذ بها وموات الارض قال ابن رشد في رسم الدور
 من سماع في القاسم من كتاب السواد والانه روي الى غلام موات الارض التي لا نبات فيه لقوله
 تعالى وانزلنا من السماء ماء فاحييا به الارض بعد موتها فلما يصح الاحيا الذي يورثه قال بعد ذكره

احيا موات الارض

كلام ابن ابي عمير في تفسيره مع ابن سنان الفخري ونزك رواية ابو غانم وهو اجلا لعدم توقف قصود
اوله في الاختصاص وموجبه انهم وقال في الباب حقيقته الاحياء الفارة والموت ما لم يجر
من الاخرة فيكون له كذا وهو سبب في الملك وحكمة مشروعيته الوقوف والحكمة على الفارة انهم
الا لاجلها وقال في التوضيح عن ابن رستم وانما يكون الثاني لعقد اذ اطلت المرة بعد عوده الى حالته
الاولى وامان احياءه الثاني محذوران عوده الى الحالة الاولى فان كان من جهل منه بالاول فله قيمة
عائنه قائمة بالنسبة وان كان عن معرفته فليس له الا قيمة عمارته منقوصة بعد عين
الاولى ان تركه اياه لم يكن اسلامه وان كان على نيته اعادته انما قلت وينبغي ان يقتل
بان لا يكون الاول علم بها في الثاني وسكت عنه والكان سكوت دليل على تسليم اياه قتله
وانه اعلم **قوله** وما لا يضيق عن وارد ولا يصنع ما يلي **قوله** قال الشارح وقال في نافع حريم
البيبر الهادية خمسون والتي البذر اعلمها خمسة وعشرون النبي والهادية بالتشديد قال
في النهاية لا ينفك الاثر شجرة عادلية اي قديمة كانها تنسب الى عاد ولم قوم هود عليه السلام
وكل قديم ينسبونه الى عاد وان لم يدركهم انهم فقم من كلامه ان الهادية ينسب الى عاد وجب
الصحيح عاد اي قديم لانه منسوب الى عاد **قوله** ولا يقطع معور القوة **قوله** قال في
كتاب التجارة الارض الخرب من التثبيات وارض الصوة بفتح العين التي غلب عليها فترا
انتهى **قوله** ويجي امام محتاح اليه قل من بلد عفا لكفر **قوله** يعني ان الوجه الرابع
من اوجه الاختصاص التي تمنع احيا الموات المحمي بكسر الكا الملهمة وفتح الهم والقصر هو المكان
الذي يمنع رعيه ليمتد فيه الكلا فترعا هو اشر خصوصه ومنع غيره من رعيه والكل
يا هم من غير مر هو الذي رعا رايسا والكل بالضم من غير رعا النبات الرطب قال في
الشارح وضبط السمر قندي والعبد ري من قايلا وهو خطا وقال الحافظ بن حجر ومن مره فقد
خطا واكتفى هو القصب البابس وظاهر كلام الفقيه موس ان المحمي يكون فيه المرو ولم تحك
في اشارة رقبته الا القصر بسا في لفظه فاحمي بمعنى المحمي فهو مصدر بمعنى المعقول وهو
خلاف المباح وتثبيته حيان وحكي الكساي انهم في تثبيته حيوان بالواو والصواب الاول
لانه ياتي واصلا للمحمي عند العرب ان الرئيس منهم كان اذا نزل من لا يخصص استنوي كلما على
مكان عال تحبب الذي صورته جاءه من كل جانب فلا يبرح فيه يخرج ويرعي هو مع غيره فيما سواه وما
الحمي الشرعي هو ان يحمي الامام موضع الايقاع به التخصيص على الناس على جهة العاقبة الى ذلك
ما التحيل التي يحمل عليها الناس للقتل ولما شبه الصدوق قاله الباجي ونقله ابن عرقه وهو قريب
من كلام المصنف الذي ذكره هنا فانه ذكر المحمي بشروط اربعة الاول ان يكون الحامي هو الامام
ببريد او نائبه كما سبب في التثبيد على ذلك واليه اشار بقوله محمي امام فليس لاحاد الناس
ان يحول الشرط الثاني ان يكون ذلك المحمي محتاجا اليه اي لمصلحة المسلمين انما كحل الجاهدين
والا لانه يحمل عليها للقتل ولما شبه الصدوق قال في التثبيد ويحوز الامام ان يحمي لضعفاء
المسلمين لشرعاه مواشيهم ويمتنع منه لا غنما ولا نكاح يجوز للامام ان يحمي المسلمين ويمتنع منه اهل

والقصة

الزمنة ولا يجوز العكس في المسئلة قلنا **قوله** والظاهر ان هذا في من هبنا في بؤس من حديث
الحوطه الا في رقبته اذ ضرب الصلابة والقبضة والي هذا اشار بقوله محمي امام فليس لاحاد الناس
لكفر ومتعلق بقوله محتاجا اليه فهو من تحت الشرط الثاني وان بالشافعي في قوله لكفر
ليدخل ما شئت الصدوق وما ذكرناه بعد هذا فلا يجوز ان لا يحمي نفسه لانه من خصه صلى الله
عليه وسلم اعني ان يحمي نفسه كما تقدم في الخصايع قالوا ولا يقع ذلك من صلى الله عليه وسلم قال لا يحمي
زكريا ولو وقع كان ذلك من صالح المسلمين لان ما كان مصلحة لو صلى الله عليه وسلم من خصه لغيره ولم
صحيح الشرط الثالث ان يكون ذلك قليلا لا يضيق على الناس بل يكون فاضلا عن منافع اهل ذلك الموضع
واليه اشار بقوله قلنا صرح بذلك ابن الحاجب على ما في نسخة المطب في التوضيح وبوخار من كلام سمعون
الذي فلا يجوز ان يكون المحمي اكثر من الضرر بالناس ويضيق عليهم الشرط الرابع ان يكون ذلك في المواضع
التي لا عارة فيها بغيرس ولا يشاء ولي ذكر اشار بقوله من بلد عفا اي ليس لاحد فيه اثر يربا
والعزس ولما لا يلبس الارض واعاد الضرر عليها مذكرا اعتبارا بالقطر البلد قليلا ان يكون المحمي
في المواضع المحمورة بالناس والغرس والاشجار المبرحة الله بما ذكره في هذين الشرطين الى ما قاله
سمعون ونقله عنه في النوادر وعرفنا قال في التوضيح قال سمعون الاحتمية انما تكون في بلاد الاعراب
العفا التي لا عارة فيها بغيرس ولا يشاء وانما تكون الاحتمية في الاطراف لا يضيق على ساكن
وذكرنا الاورد والافعا التي لا ساكن بها الا ما فضل على منافع اهلها بين المساء والاربعاء انما
وجعل الثالث قول المصنف قل من بلد عفا بشرط واحد وجعل قوله كفرو بشرط مستقلا وهو قوله كلام
المصنف في التوضيح والظاهر ما ذكرناه ويمكن ان يكون الشرط الثالث والرابع شرطا واحدا كما قال
الشارح فتكون الشرطان ثلثة **تنبيهات الاول** الاصل في المحمي ما رواه البخاري في صحيحه
في كتاب الشروط بكسر الشين المعجمة والمراد بالشرب الحكم في فستق اما وضبطه الاصيلي بانصحه
قال الحافظ بن حجر والاول اولي قال البخاري حديثه بجي بن بكير قال حدثنا الليث عن ابن يونس
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان المصنف ابن جثمنا
رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا احرم الا الله ورسوله قال وبلغنا ان النبي
صلى الله عليه وسلم حرم البقيع وان عمر حرم الشرق والريدة واخرج منها ايضا في كتاب الجهاد في
باب اهل الدار يمينون رسول الله عن الصعب ابن جثمنا ايضا عن قوله لا احرم الا الله ورسوله وقوله
بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم البقيع وهذا وقع بجميع روايته البخاري عن ابيه وانه وقع عنده
قال ابو عبد الله بلقنا فاعترض بك بعض الشراح فظن انه من كلام البخاري وان من نقله قال وليس كذلك
وانما القائل بلقنا هو ابن شهاب فهو موصول بالاسناد الذي كور اليه لكنه من سلسل من اسس ان شهاب
وهذا وقع في رواية لابي داود فقال عن الصعب ابن جثمنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا احرم
الا رسول الله قال ابن شهاب وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم البقيع ثم ذكر ابو داود روايته اخرى
بغيرها عن الصعب بن جثمنا انه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم البقيع وقال لا احرم الا الله
ولم يذكر فيها ورسوله ثم ذكر الروايتين في اخر كتاب الجراح من سننه واقتصر الحافظ بن حجر

رضي الله عنه لا بل الصدقة التي تكمل عليها في سبيل الله انتهى **السادس** ذكر الأفعول بالشرح الكبير
الحديث السابق يلفظ اتصال الله عليه السلام حينئذ الصدقة ولا بل الصدقة ونحو آخره قال الكافي في
في الحديث أحاديث بعد ذلك روايات الحديث تبين بعد ذلك قول لا بل الصدقة وهو الحديث
مدرج ليس في أصل الخبر الذي رواه **السادس** قال المصنف في التوضيح انظر ما في الحديث من قوله
حينئذ الصدقة كما ذكر المصنف في الحديث وذكروا كونه ربا عيا فقالوا لا بل الصدقة كان جعلته
حينئذ انتهى قلت ليس في كلامه ما يقتضي انه لا يستعمل منه الا الربا عي ونصه حيث اي
دفعت عنه وهذا الخبر على فعل اي يحطون لا يقرب واجبت المكان جعلته حينئذ انتهى قال
في القاموس حينئذ تحبب حياه وحمايه بالكسر ومحبته منه وبلا حجب كرضي حجب ثم قال
واجبت المكان جعلته حينئذ لا يقرب انتهى وقال في المشارق كحسن كسر الحاء فيكون المعنى من الرعي
تقول حينئذ كسر فاذا انتفع منه قلت احبته ومنه قول حيث المال فيقوم اي منفعته انتهى
فهل من كلامه في المشارق انه يقال حينئذ بالفعل التلاقي وان لا يقال حينئذ بالربا عي الا بعد
امتناع الناس منه والله اعلم **العاشر** قوله لا حجب بلا نقول وفي بعض الروايات بالتأنيب
قال الكرماني فيكون حينئذ لا يعني ليس اي يكون للاستغفار على الاول تلاقى الثاني
الحادي عشر قال الشافعية وينبغي للوالي اذا حجب ان يجعله فظايع اهل القوة من الرعي
فيه ويا ذلك لضعف والعاجز فان دخله احد من اهل القوة ورعي منه فلا غرم عليه والتأنيب
انتهى قلت وهو ظاهر وكلام اهل المذهب يقتضيه فقد قال في عبد السلام والمصنف في التوضيح
وقد صح ان عمر رضي الله عنه قال لعلي حين ولا على الحبي اذ قرب الصلوة والفنية واياك
ونحو ابن عوف وابن عفان انتهى الا ان قولهم لا تضرب عليه فيه نظر والظاهر ان بلغة
الخير ونقدي بعد ذلك ورعي في الحبي فليعلم ان يعززه بالزجر والنهي بدنان تكررت منه
الحالفة يعززه بالضرب قوله لا غرم عليه ظاهر لا شك فيه والله اعلم وما ذكره ابن عبد السلام
عن عمر رضي الله عنه هو ما رواه ما ذكره في الله عند استعمل مولا بهدي هنيئا على الحبي فقال
يا هنيئا منهم جاعل عن الناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وادخل **د**
الصومعة والقبعة وياك ونحو ابن عوف وابن عفان فانما ان تفكر ما شئت بها جفان
الى المريته الى زرع وقيل وان رب الصرمية والقبعة ان تفكر ما شئت يا تبيي بينه فيقول
يا ابي التومتين افتراكم اما لا يا ك قالوا وكلا يسر عن الذقب والورق واسم الله فثم
يبرون الى قد طالت لهم انما ليلادهم ومبا هي همتا لتوا في الجاهلية واسلو عليها في الاسلام
والذي يقتضي بده لولا المال الذي جعل عليه في سبيل الله ما حجت عليهم في بلادهم شبل انهم
الثاني عشر هذا الحديث رواه البخاري في كتاب الجهاد يعني اسماعيل يعني ابن ابي وبيس عن مالك
وقال الكافي ابن حجر في فتح الباري وهذا الحديث ليس في الموطأ قال الوارثي في غريب
مالك هو حديث عن ربيعة بن الحارث بن ابي ربيعة وهو هذا من الاسانيد **الثالث عشر** قوله مولي له يدعي هنيئا هو بضم الهاء وفتح النون
نسخ الموطأ وشروحه والله اعلم **الثالث عشر** قوله مولي له يدعي هنيئا هو بضم الهاء وفتح النون

رضي الله عنه

رضي الله عنه انما حجب ونسبه به وقال صاحب العين هو نوع من الثنا والثناء وتقتضي كلام ابن عبد السلام
انه لم يقتض على كلام صاحب المشارق ايضا فانه قال بعد ان ذكره البكري بالباء والقاف وقال هو
صديق وادقيق قال ابو منتدي للثنا من ومنه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد
بأعلى عسيب وهو جالس على قاع الصفيق فمر امر رجلا صبيبا فصاح بأعلى صوته فكان يبدي
صوته يريده وهو رغبة في نسخ محفل ذلك حبي طوي وعرضه ميل وفي بعضه اقوال من ميل انتهى
وقوله منتدي يعني البادي وهو المجلس الذي يتحدث فيه وذكر المصنف في التوضيح بعض كلام
المشارق لكن كلامه يقتضي ان ابا عبيد بن الجري وكلام القاضي عياض في المشارق يقتضي ان
ابا عبيد هو البكري وكذا ان رايته في كلام غير واحد من الصالحين كالحافظ بن حجر في مقارنه فتح
الباري الا انه ذكر عن البكري انه حكى فيه الوجهين والذي حكاه القاضي في الشارح عما البكري
انما هو وجه واحد كما تقدم وقال النووي في تهذيب الاسماء واللفاظ النقيع بفتح النون
وكسر القاف هو صدر وادي الصفيق على نحو عشر من ميلين المريته قال الشافعي في مختصر
المرزقي وهو يدير ليس بالواحد الذي يضييق على من حوله اذا حجب ويعني بالبلد الا ان قال
صاحب مطالع الانوار مسكنا حنة ميل في يريده وذكر ما تقدمه عن المشارق الا ان قوله على عشرين
ميلان من المريته قال خلاف ما قال في المشارق والذي حكاه الحافظ بن حجر وغيره ان على عشرين
فرسخا قال في المشارق وذكر في النوادر عن كذا انه سمع من ابن موهب روى عن ابن مالك
ان قد رانقيع ميل في ثمانية اميال قال البيهقي في الولاء بعد وهكذا ذكر الحافظ بن حجر
في فتح الباري عن موطأ ابن وهب ان ميل في ثمانية اميال وهو خلاف ما ذكره في مقارنه في فتح
الباري ما ذكره في المشارق وما حكاه النووي في تهذيب الاسماء واللفاظ من ان ميل في يريده
قال البيهقي ان ثلث عشر ميلا **السابع** تقدم في صحيح البخاري بيان عمر رضي الله عنه حينئذ في الشرق
والريضة قال في فتح الباري وهو من بلاد الرعي والشرق بفتح المعجمة والواو المعجمة قال
في المشهور وذكر عياض انه عند البخاري بفتح المهملة وكسر الراء قال وفي موطأ ابن وهب
بفتح المعجمة والواو انما ذكره كذا رواه بعض رواة البخاري او صكه وهو الصواب ولما سرف فهو
موضع يقرب مكة ولا يدخله الالف واللام انتهى وقال في مقدمته قال ابو عبيد البكري هو
بالله اوليبي بطلب انتهى وقال الزركشي هو من عمل المريضة واما سرف فن عمل مكة على ستة
اميال ويلي سبعة وقيل تسعة وقيل اثني عشر انتهى واما الريضة فهو بفتح الراء وفتح الهمزة
ويصح هذا الوجه قال في فتح الباري موضع معروف بين مكة والمريضة انتهى وقال الزركشي
في كتابنا المصنف من حاشية البخاري موضع على ثلاثة احوال من المريضة انتهى وقال ابن
عبد السلام اما البكري قال البكري الريضة هي التي جعلها عمر حرم حرم لابل الصدقة وكان حياه
الذي جاءه يريده في يريده قال ثور بن زيد في الولاء في الجاهلية فاشترى الجاهلية في ايام
الحدي فلم يحجها احد وحج عمر رضي الله عنه صرفه وزاد فيه عثمان انتهى وقال في النوادر
وحج ابو بكر رضي الله عنه الريضة لما جعل عليه في سبيل الله نحو خمسة اميال في مثلها وحج ذلك عمر

وتدعى الى النبي في هذه الاسماء والصفات هذه صفة كماله وبقية من هذا الاتفاق وكان اصطلحنا
في جميعها في قوله تعالى لا اله الا الله وحده لا شريك له ان يقال ايضا بالهمن وهذا ظاهر
بما جاء في الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
وقال في فتح الباري قوله يدعى هبة باليونان مصغر هجر هجر وقد يهجر وهذا الوجه هو ارجح
في قوله في الصحابة مع اركمه وقوله على الهجر قال في فتح الباري هجر بن سعد انه كان على حبي الوبدة
وقوله انهم جئناكم عن الناس اي الكف يدرك عن علمهم في المال واليدن والنجاح البذل قال الله
تعالى وانهم اليك جئناكم وفي رواية البخاري انهم جئناكم عن المسلمين قال في فتح الباري وفي
رواية معاذ عن ابي بكر عند الدارقطني في انهم جئناكم عن الناس وعلى هذا فاضاه استمر
بجملته وهو كناية عن الرحمة والشفقة وقوله في هذه الرواية انهم جئناكم عن الناس لعل على الناس انه
رايته كذلك وقال في معرفة قال ابو عمر قوله انهم جئناكم عن الناس لعل على الناس انه رايته
دعوة المظلوم كناية لطيفة عن النهي عن الظلم وهكذا رايته في نسخ البخاري وذكره في فتح
الباري بلفظ وانق دعوة السلمي ثم قال في رواية الاسماعيل والدارقطني يدعى نعم دعوة
المظلوم وقوله فان دعوة المظلوم مما به هكذا في نسخ الموطا ونقطة البخاري قال دعوة المظلوم سمي
وقوله وادخل رب الصرمة والفنمة اذ دخل فيهم ففهم ففهم وكسر الى الفحة وشغل
الادخال محذوف والمراد المزعج والضرر ففهم ففهم المصلحة المضرة بغير الصرمة بغير الصرمة
القطعة من الابل نحو التلاتين قاله في الصحاح وقال الاسنوي في المهابت في كتاب اعيان الموات ما بين
العشرة الى الثلاثين من الابل خاصة وقال في القاموس ما بين العشرين الى الثلاثين اولى
الخمس او الاربعين او ما بين العشرة الى الاربعين او ما بين عشرة الى سبع عشرة والقبيلة
على وزن الصرمة مصغر ايضا هي ما بين الاربعين الى المائتين قاله الاسنوي ايضا وقوله
واياي ونعم عن عرفاني عيان فيه كذا بر المنك نفسه وهو شاذ ولا يقاس عليه عند جمهور
المؤيدين قال الاسنوي وقد وقع للرافعي وغيره بالكاف والوارد في روايته الشافعي وغيره انما
هو بالياء واني عوف هو عبد الرحمن واني ععان هو عثمان رضي الله عنهما وخصهما بالذكر على
طريق التمثال لكثرة نعمهما للناس بياسير الصلابة قال في فتح الباري ولم يرد فيهما البتة
واما اراداهم جمع المرحي انهم احد الفريقين ففهم المظلمين اولى فيها عن ائمتنا رهما على
غيرهما او تغديرهما قبل غيرهما وقد بين حكمة ذلك انتهى قلت ظاهر الخبر انه لا يمنع
نعمهما ليتوفر الموعود بالصدقة فتأملته وقوله ياتني بيمينه كذا في اكثر نسخ الموطا ياتي
بيمينه ليجزم في جواب الشرط وهو الواجب وفي بعض النسخ ياتني باليمين ذاك اليا وهو ضعيف
وقوله بيمينه كذا في نسخ الموطا باليونان قبل اثنا عشرة نسخة جمع ابن وهو رواية الكشيحي
في البخاري وروى عن اكثر رواة البخاري بيمينه بالثمانية الحثية ثم انقوت بلفظ البتة
والعني متقارب وقوله يقول يا اباي المؤمنين يقول القول محذوف دلالة السابق عليه وانه لا يقين
في لفظ خصوص نحو يا اباي المؤمنين انما يحتاج الى كذا قوله فتأمل انهم اذا استغفروا البخاري

اي لا يتركهم محتاجين وقوله لا اياي كذا في نسخة واحدة من غير النسخ ثم انقوت في نسخة واحدة
انه مضان واللام زائدة مؤكدة لمعنى الاضافة وفي نسخة واحدة من حيث الاسم لا يتركهم
فاللام لصورة الاضافة وغير مقتدر بها من حيث انما قبلها من صوب بالالف والياء في نسخة واحدة
مضافا وبشكول عليهم لا اياي بالالف فانه لا ينصب بالالف اذا انصب للياء وقال ابن الحاجب لا يتركهم
انه شبيه بالمضاف وبشكول على قوله ما حذف النون وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة
وظاهر كلامهم انه لم يسمع لا اياي كذا في نسخة واحدة من غير النون وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة
محذوف وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة من غير النون وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة
قيل لا يتركهم بالرفع والنون في نسخ وهذا اللفظ ظاهر الرفع عليه قال في فتح الباري وهو على الجواز
على الحثية وقوله انهم ليسون قال في فتح الباري بيمين النخالية اولى بيمين النون ويقعها على الاعتناء
وقوله انهم لم يسمع لا اياي كذا في نسخة واحدة من غير النون وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة
المواشي الفيلة لانهم اكثر وهم اهل تلك البلاد من مواشي المدينة ويدل على ذلك قوله انه اذا ركب
وقد اخرج البسند في الطبقات انه عرض الله عنه انه رجل من اهل البادية ففهم لا اياي المومنين
بلا دناءة فالتنا عليها في الحثية واسلمنا عليها في الاسلام ثم جهر ففهم لا اياي المومنين
وامرجه الدارقطني في غريب ما ذكره وزاد فلما راي الرجل الحثية فلما اشر عليه قال رضي الله
عنه لما لا الله واها وبما دانه ما ان يعقل انتمى ففهم لا اياي المومنين
البايعات المواشي الممنوعين سواها كانت مواشيهم قليلة او كثيرة ثم قال في فتح الباري وقال
ابن المنيذر لم يتركهم في غيبات ولا في غيبات في قوله فالتنا عليها في الحثية في الحكم على عموم البنية
لا عليها انتهى وقال الشيخ ابي ايوب زيد بن النور وقال عرض الله عنه لرجل من العرب عاتبه في الحثية
فلما دانه حيث لما لا الله الذي وقوله لولا المال الذي اهل عليه في سبيل الله قال في فتح الباري
اي من الابل التي كان يحمل عليها من لا يجد سركا وجا عن ما كان ان عذرا ما كان في الحثية في عهد عمر بن
الربيع الفاضل بل وجعل بيمينها انتهى وقال الاسنوي قوله لولا المال الذي اهل عليه في الحثية
اعود نقلا لاجل عليه من لا يتركه قال ما كذا رضي الله عنه وكانت عودتها اربعين الفا انتهى
وهو في هذا ما ذكره في فتح الباري **الرابع عشر** قال ابو عمر في قوله ما كان عليه حمير
من النقي وانه لا يخاف في الله لومة لايه لانه لا يملكه عثمان ولا عبد الرحمن واقر المسكين والضعف
وبشكول كذا في نسخة واحدة من غير النون وسمع من كلامه لا اياي كذا في نسخة واحدة
التي عرفت ما ذكره عن الباجي انه يحكي ما شئبه الصدوق قلت يقوم منه طراخي صرف
الركا فاذ كان في نسخ مصر في انبي **الحاس عشر** قال النخافيه الامامه الرسوا صبر الله عليه
وسلم لا ينفق في لا ينفق حمير النقيع ولما سماه غيوس من الولاة فيجوز نقضه لمصلحة وسواك
النافع هو الذي سماه او غير قلت هذا ظاهر ان ثبت انه صلى الله عليه وسلم لما حرم النقيع
اسرا كحل ذلك حمير لمصلحة داما اذا سماه في سنة من النبي ولم يفهم الا ذلك حكم مستمر
فالظاهر انه لا يلزم استمراره ولو ثبت ذلك لاستمر على الخلفاء بعده على ما ذكره الوضع وقد تقدم

على

ان الساب في قوله منه حين كونه وكذا في قوله منه عند تسميته **قوله** وانما ان قرب
فان قيل ان الذي هو في القرب من ان الامام وفيه ليس منه موصوف للتعريف بل ان عبد السلام كان رتب
اليه العباد في السيرة قول ثان لان القصار قال الامام ان بان لاهل البيت في المرات قال في التوضيح
ولم يفرق بين قريب ولا بعيد وفيها قول ثالث قال ابن عبد السلام وهو المنصوص للتعريف
ابن عرفة وهو المشهور ان حكمه في البعيد حكم المسلمين والقريب ليس به ان يكونه ولو ان الامام
والقريب هو جرح العارة مما يحقونه غدوا ورواها قاله في التوضيح وقال في الجرح نفسه
واما البعيد فلا يقتضي ان يكون الامام فيه وهو ما كان خارجا عما يجتبه اهل البيت من محتطب
وسعي مما العادة ان الروما يصلون اليه ثم يعودون الى منازلهم فيبستون بها ويحتطب
الحتطب ثم يعودون الى منزلهم انهم في رتبته في رسم الدود من سماع يحيى من كتاب السواد والاهل
وحد البعيد من الوان الذي يكون لمجاياه دون اذن الامام ما لم يثبت اليه من سماع الوان او
اختطاب المحتطبين اذ ارجعوا الى البيت في مواضع من العوان التي **قوله** بهت من عولوف
بما اعترض به علي بن الحبيب لان المؤلف قد قدم ان القرب من وجوه الاختصاص فلا يكون القرب
مواتا اذا الموات ما انفك عن الاختصاص فلا ينصور في القريب احياء لان احياء انما يكون
في الموات والظاهر ان سواد المؤلف ان حرم العوان ما تبع من احياء فيقرب اذن الامام ثم ينظر فيه
اي في حريم العارة فان كان فيه ضرر فلا يجوز احياءه ولا يجيبه الامام وما لم يكن فيه ضرر
فانه يجوز احياءه باذن الامام ويكون الموات على ثلاث اقسام كما قال ابن رشد في رسم الدود
من سماع يحيى من كتاب السواد والاهل **روضة المرات** الذي يستحقه الناس بالاحياء القول
البي هو بانه عليه وسلم من احياء ارضا مبيته في له هي الارض التي لا يات فيها قاله في رتبته الله
في روايته ان غانم عنه بوليل قوله تعالى وانزل الله من السماء ماء فاحياه الارض بعد موتها فلما يصح
الاحياء الا في الموات ثم قال **قوله** احياء الموات يختلف باختلاف مواضعه وهي على ثلاثة اوجه بعيد
من العوان وقريب منه لاضرر عليه احدي احياءه وقريب منه من احياءه ضرر عليه من جرح الانتفاع
يد ما البعيد من العوان فلا يخرج في احياءه الى استيفان الامام الا على طريق الاستحباب على ما
حكاه ابن حبيب عن مطرف وابن الماحضون واما القريب منه الذي لا مضر في احياءه على احد فلا
يجوز احياءه الا باذن الامام على المشهور في المذهب وقيل استيفان الامام في ذلك مستحب
وليس بواجب واختلف ان وقع بغير اذنه على القول بان لا يجوز الا باذنه قيل نعم في مراتع الخلاف
وهو قول ابن الجيرة واصبغ والشهاب وقيل انه يخرج منه ويكون له قيمة ببناء منقوص وهو
القياس لو قيل انه يكون له قيمة قايما للشبهة في ذلك كان اوجه واما القريب منه الذي في احياءه
ضرر لا فينبذ التي يكون اضرار منها ضرر بالطريق وشبه ذلك فلا يجوز احياءه على الا يبيحه
الامام ذلك انما في تقدم منه وقال في الرسم الذي قبله ما نصه علي ما اختصر ابن عرفة قال ابن
حبيب المشهور انما في تقدمه والمتوسطه بينها لا يقطع الامام منها شيئا لانها ليست كالقفا
من الارض الذي لاهل البيت انما هي حق من حقوقهم كالساعة لدور انما الغنا ما بعد وتعقب

الفضل قوله فقال وان يقطع الامام الا في اقرب من العوان وهو لا يلزم لانه انما الارض التي القربة
من انفرادي حد الان في اقلها ما ضرر بهم في قطع من قطع منها التي وانما يختصون بها لقرتهم
عليها سنو كرم النبي وان في رسم الدود هو ما تقدم والضرر في الشجر المختلط او الارض ذات
الشجر كاهلها لانه لا يقطع هذا المانع من احياء القريب الذي فيه ضرر واما لاضرر في احياءه
فلا يمنع من ذلك وان كان قريب الا انه لا يجوز احياءه الا باذن الامام على المشهور وانه **قوله**
قال في المداخل لا يجوز لاحد البنا على شاطئ النهر بلكي ولا غيرها الا القنطرة المحتاج اليها انما
قوله قال ابن رشد في كتاب السواد والاهل في شرح المسئلة الثالثة من سماع اشهب وليس
للمامل ان يقطع شيئا من الموات الا باذن الامام انتهى **قوله** واقتصر لاذن **قوله** واقتصر احياء
الموات لاذن الامام قال ابن رشد في كتاب السواد والاهل في شرح المسئلة الثالثة من سماع اشهب
وليس للمامل ان يقطع شيئا من الموات الا باذن الامام انتهى **قوله** او جعله منقذيا **قوله** قال ابن عبد
السلام فاذا فرغنا على القول الاول وهو المشهور من ان القريب الذي لا ضرر فيه يقتصر الى اذن
الامام فاذا احياءه احد من غير استيفان نقفب الامام ما فعله هذا فاذا راي امضاة امضاة وان سم
يرد لكاخوه منه واعطاه قيمة ما صنع منقوصا ان رده لبيت المال وان شاكفه بهدمه
وان شاكفه غير ذلك الذي اقطع اياه الامام انما من هذا انما كان الامام يامره به وهذا
هو الذي اجمله المؤلف يعني ان الحبيب يقول او جعله منقذيا انتهى كلام ابن عبد السلام وشبه يقال
على كلام المؤلف وقال في التوضيح والمشهور ما قال المصنف يعني ان الحبيب وهو قول لكانه القاسم
ان للامام امضاة او جعله منقذيا فيجعل قيمة بناية مملوكة وراي الحبيب انه يعطى قيمته
قايما للشبهة الخبي وقال مطرف وابن الماحضون الامام يبر بين الرقعة اوجه ان رايه يقتضيه
له او للمسلمين ويعطيه قيمته منقوصا او يامر به بقلعه او يعطيه لغيره ويكون للاول قيمته
منقوصا لمن رتب وهو القياس وقال في موضع اخر وهو معنى ما في المرونة انتهى وظاهر كلام
التوضيح ان كلام مطرف وابن الماحضون خلاف المشهور والظاهر انه نقب لقول ما ذكره قال
ابن عبد السلام وما يظهر من قول ابن رشد وانه اعلم **قوله** لا ينبغي ان يرفع من قول المصنف وانما الحبيب
او جعله منقذيا انه يرجع عليه بالقلعة بل ظاهره نصوصهم انه لا يرجع عليه بالقلعة بل تقدم
في كلام التوضيح ان الحبيب راي ان يكون له قيمة قايما للشبهة ونقل ابن عرفة عن ابن
رشد انه قال له قيمة منقوصا قال ولو قيل قايما للشبهة لكان له وجه انتهى **قوله** وقضا
دين يعني انه يجوز قضا الدين في المسجد لانه معروف بخلاف البيع والصرف قال الطرطوشي
في كتابه البدوع اراد بالقضا المعناد الذي فيه ليسر العمل وقيل الفبي واما لو كان قضا على
جسيم يحتاج الدوم والوزن والانتقاد ويكثر فيه العمل فانه مكرره **قوله** قال في الخرباب الجامع
من الوخيرة قال لا تد ويتهم السؤال عن السؤال في المسجد والصوفة في المسجد غير محرم انتهى وقال
ابن ناجي في شرح قول الرضاة ويكره العمل في المساجد الخ ينبغي ان يتره المساجد غير البيع والشري
واستحق في البيك قضا الدين وكتب الحبيب ما لم يطل وان شاد الفالة وعمل الفضا عند السؤال

عبد السلام

يفسر

۱۰۰

والفارسي

في بيعهم من مجسد قال وان كان لا ينقسم فليس يترك رد الجسد فانتب ومله في نواز الشقوق قال وان كان
علو وسفل الرجلين فلو رد جيبس ذي السفل لانه ان صورته لم يجر من بيعه فلو سفل
رد جيبس ذي العلو للصومني وهي منه ما يفسد سفله والحابط كاله ربيع ينقسم وما لا ينقسم قلب
ومثل الخلاف في جيبس الشريك في الدار وقع في رسم كتب عليه ذكر حق من سماع ابن القاسم من الشفعة
فتكلم فيه ابن رشد كالم الشفعة واعرض عن حكم الجيبس المشاع ولا ينسفل من ابن زرب اختلف اهل
العلم فمن له حصته في دار لا تنقسم فحسبها فكل بعضهم يجيبس لا ينفذ واجازة بعضهم وباجازة
اقول ثم ذكر كلام ابن الحسن ثمر قال قلت في جواز جيبس مشاع ربيع مشترك فيه مطلقا وقه
عليه ان شره في لا ينقسم والابطال لانها يجوز مطلقا ويجعل من الخط الجيبس مما لا ينقسم
فيما مثل ما جيبس فيه لظاهر مع ظاهر ما في ابن القاسم ونصر ابن زرب والمخفى عن الذهب وان جيبس
مع انه الماخون ويخرج القول بالجواز في العلو والسفل انتهى واقوي الاقوال الثاني جعله الكوفي
المذهب ابن عرفة النبي ان اقر بعض الورثة ببيع ربيع ورثوه نفذ اقراره في حظه
قطر قلت مثله في النواذر لعبد الملك وظاهره تفوقه مطلقا ولو كان في لا ينقسم وهذا
علو الفلز يجوز مطلقا في جيبس المشاع واضح وعليه وقفه علي ان شره فيه نظر قالوا انشد
ما قبل المتكلم الخلف عليه لانه لا يعرف ان الجيبس جيبس عليهم قلت يرد ان كان من يقض به العلم
قال وليس له رد اليدين لان الجيبس لا يملك ملكا المبيع لانه يصير للمعاقب والموجع ولا يخلف
احد عن احد ولو نكل اذ اردت اليدين عليه لم يبطل الجيبس بتكوله في هذه وجوه تمنع رد اليدين في
الجيبس واليه اختلف اهل العلم فيكون عيني فقال بعضهم عليه اليدين وبعضهم لا يدين عليه ابن
زرب ثم لفت في رجل جيبس مالا وثبت حوزة ما يدين بعض ورثته ان الجيبس رجع اليه وسكنه
حق ما توارى خليف الجيبس عليهم فقلت لا يدين عليهم وقبل بعض فقها عمرنا عليهم
اليدين وهو عندي خطأ انتهى وقلنا ان الجيبس والمقايير نقله ابن عرفة عن المخنف ثم قال
يؤيد بالقابول المتخذه عيش جوارها سمع ابن القاسم ثم ذكر كلام السماع تحت راي الثاني
بالسماع بن ابيه ونهه وسيل عن فدا قوم كانوا يرون فيه وفيه عرض لهم ثم انهم غابوا عن ذلك
فاخذوا مقبرة ثم جاورها فقالوا ان يد ان اسوي هذه المقايير ونرمي عليها حال ما كنا نرى قالوا لك
اما ما قدم منها فاري ذلك لهم واما ما جدد فلا يحب لهم ورسد ذلك ان رشدا فينية الدور المتصلة
بطريق المسلمين ليست بملك الارباب الدور كالملاك الحوزة التي لا ربابها يحجرها على الناس
لما للمسلمين من الارتفاق بها في مرورهم اذا ضاق الطريق عنهم بالاخمار وشبهها الا انهم احق
بالانتفاع بها فيها كحاجات اليه من الوبي وغيره من حقهم اذا احدثت مقبرة في غيبسهم ان يهودوا
الي الانتفاع بالرومي فيها اذا قدموا الا انه كره لهم در سها اذا كانت جديدة ستمت لم يرد
ولا عقت لما في روي القنبر وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لان عتي احرك على الرصف
خير له من ان تلشي على قبواخيه وقال انه الميت يوزيه في قبره ما يوزيه في بيته وقال ابن
ابن زيد لما يكره در سها لانها من الاقنية ولو كانت من الاملاك الحوزة لم يكره ذلك وكان لهم

الانتفاع

الانتفاع بظاهرها وروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال وادوا في باطنها وانتفع بظاهرها
قال ابن رشد وكانت من الاملاك الحوزة فلو قد بينها لغير اهلها لم كان من حقهم ينسفل منها وغيرهم
الي بقابول المبي وقدر ذلك يقتضي احد لما اراد معاوية اجراء الصغار الي الجاهل احد امراة ويا
قنادي في الموصية من كان له قسيل فليخرج اليه وينسفل ويجوله قال جابر فانتفاع وارضاهم
من قبورهم رطبيا ليتون النبي ان عرفة في استئجاره يقول معاوية نظر لان قتل احدا اقبروا
الا حية جارا قبرا ولم يستدل لاله باخراهم هو يوم كون القبر غير جيبس والا قرب انه فعله بتفصيل
مصلحة عامر حاجته حسب ما في في بيع الجيبس لتوسعه جامع الخطية ولا ينسفل بغير
يجوز حوث البقيع بعد اربعين سنة دون وفيه واخذ ترايه للبناء قال الجيبس لا يجوز ان يتك
انتهى ولم يظهر في تقييد في عرفة وجلبه هذا الكلام كبير فائدة فاما مله والله اعلم قلت
وان باجرة **قوله** هذا خلاف قول ابن الحاجب المتقدم لا المشاجر قال ابن عبد السلام في قول ابن
الحاجب المملوك ويكن ان يربد المؤلف بهذا القيد اشتراط ملك الرقبة وان ملكا المنفعة وحدها
لا يكفي في الجيبس ويدل على ذلك قوله لا المشاجرة فيكون سراده المملوك رقبته لا منفعة حصصها
والاصح ان يظهر ما علم العقول فيقول المملوك رقبته ويقول لا منفعة وينسفل مطلق المنفعة
المقابلة للرقبة ولا يجوز ذلك بمنفعة الاستيجار انتهى وقال ابن عرفة وقول ابن الحاجب ويصح في
العقار المملوك لا المشاجر اختصارا لقول ابن شاس لا يجوز وقف الدار المشاجرة وفي كون سراد ابن
شاس بقي وقف ما لك منفعتها او يابها تنظر وضوء ابن عبد السلام في لفظ ابن الحاجب بالاول
وهو بعيد خروجه بالمملوك والظاهر الثاني وفي نقله الحكم باطله نظر لان الجيبس اعطا منفعة دائما
واما الاجارة خاص فالوايد عليه يتعلق به الجيبس لسلامته عن المعارض ثم لفق حوز المشاجر للجيبس
فيقتدر حوزة بعد املا الاجارة وصحة فيمنع من جيبس عقده قولان مخرجان على قول ابن القاسم
واشبه في لفق حوز المشاجر في اجارته لمز وجهه بعد اجارته وصحته له انتهى والذي استشهد
في كلام ابن شاس فربه الفوا في عليه ونصه **قوله** قال في الجواهر يمنع وقف الدار المشاجرة
لاستحقاق منافعتها للاجارة فانه وقع ما لا ينفع به ووقف ما لا ينفع به لا يصح انتهى
وهذا التوجيه ليس بظاهر بل الظاهر قول ابن عرفة بجهة الجيبس ثمانية والله اعلم واستصفا
ابن عرفة حلال ابن عبد السلام قول ابن الحاجب على المعنى الاول ليس بظاهر لقوله في ترجمة الاجارة
في الصناعات من كناية الاجارة من المرونة والابساوان يكره ارضه على ان تتخذ مسجد اعشر
سنة فاذا القضيت كان التقض له النبي ونقله المص في الاجارة ولان الوقف لا يشترط فيه التأييد
الا ان كلام ابن عرفة جار على ما قدمه في حوا الوقف وتقدم ان يخرج من حوز الجيبس غير الموقوف
الرصاص في شرح حوود ابن عرفة فان قلت اذا انقضى ارضاء عشر سنين ليصير حاجب مسجدا
في تلك المدة فكيف يصح على حد الشيخ يعني ان عرفة قلت هذه الصورة ذكرها في
الجيبس وقالوا لا يشترط كون الجيبس ملكا للرقبة بل ما هو عام بالمنفعة والذي ذكرنا في دليل بقوله
وان باجرة فيمنع هذا هو الذي تاويل في دخولها انتهى والله اعلم **قوله** ولو حيوانا اش تصوره وانفع **قوله**

15

واما الشياطين فقال ابن عرفة وفي الشياطين طريقان الخبير في جوارحه فيها ومنعه قولان لها ولتقل ان الفطار
مع الفاضل الباجي لاني القاسم في العتية لم اسع من ما ذكر في الشياطين شيئا واجازة استشهدت على جوارحه
يلزم لولا فقتنه الشرع وكوّن من العقود اللازمة على كراهيته في جوارحه لروى عن ابيان قلت
يريد الجوارحه عدم النزوم لاحداثها الحكم الحجة والا لزوم كون قسم الشيء منها وهو محال انتهى
نقد قال وقول الخبير والمنيطي الاصل في تحييس ماسوي الارض قوله صلى الله عليه وسلم من حبس فرسا
في سبيل الله ايماننا بالله وثبتتها بوعده فان شبعه ورثه في ميزانه اخرجها الجاري وهو شحيح
في حمة ان منبط باحبس بالتحقيق وفي روايته ان ضبطها بالشد يد وفي مثلها كان بعض من
لحقهاه يحكي عن بعض شيوخه انه كان يقول لبعض اسند الامارات بعض شيوخنا لا ينبغي
تدكها خوفا عتقاد ماسها ولا سيما من هو من عتقاد المذهب ان رجلا اهل المذهب او حله مثل
هذا الشدة قال ولقد رايت لبعض متقدمي المنكرين رد ليل الجاني وردت انه لم يقبله سخا فته ورايت
الاموي رد عليهم بشرا منضا وقف عليه النبي قلنت كلامه رحمه الله بفتحي ان لفظ الرواية
في الجاري حبس بتحقيق الباجي وزن قصص في الجاري في كتاب الجهاد عن الجاهليين رضي الله
عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من احبس فرسا في سبيل الله ايماننا بالله وتصديق بوعده فان
شبعه ورثه وروته وولده في ميزانه يوم القيامة انتهى فلفظ الجاري احتبس على وزن
افعل وكذا نقله اللزري في الترغيب والترهيب عن الجاري ومقتضى كلام ابن عرفة رحمه
الله ان حبس بالتحقيق ليس معناه اوقف وهو مخالف لما قاله الفاضل عياض في الشارح ونصه
في باب الجارح الباقية واما خالفه انه احتبس اذ راعى اي اوقفها في سبيل الله واللفظ الفصيحة
احبس قاله الخطابي ويقال حبس تحفظا وحبس مشددا انتهى فدل كلام لقاضي علي ان حبس
بالتحقيق معنى حبس بالشد يد وهو الوقف فصح ما قاله الخبير والمنيطي هذا ان كان
نقلا لغيره بل فلفظ حبس وانما نقلناه بلفظ احتبس كما هو في صحيح البخاري وفي حرفة السباح
لغوي احتبس اوقف كما تقدم وكذا قال النووي وغيره فصح ما قلناه ان الحديث المذكور لا يفي بحبيس
ماسوي الارض وكذا حديث خالد بن الوليد قاله القاضي عياض في شرح مسلم وفي النظر فيما اقتضاه
كلامه من الرواية حبس فانه خلاف ما في صحيح البخاري واللفظ على قوله كعب بن جراح رضي الله
عنهما المنيطي قوله وفي وقف كطعام نرد في باله في لندخل المثليات وبشير بالتردد
لما ذكره في الجواهر من منع وقف الطعام ان حمل كلامه على ظاهره وما ذكره في البيان ان وقف
الونايير والبراهم ولا يعرف بعينه اذا غيب عليه مكره **تنبيه** قال في الشرح الكبير في هذا
التردد نظر لان ان فرضت المسئلة فيها اذا قصد وقف الطعام ونحوه بقا عينه فليس الا بالمنع
لانه يحجب من غير منفعة لقود على احد وذكر ما يودي الى فساد الطعام المودي الى الفاضلة المال
وان كان على معناه وقف السلطان احتج الى به محتاج ثم يرد عونه فقد علمت انه من هذا الوجه
وبغيرها الجوارح والقول بالكرهه ضعيف واضعف منه قول ابن شاس ان حمل على ظاهره والله اعلم انتهى
قال في التوضيح ولعل مراد الله ببقية النما الحبيب وان شاس ان لا يبيع وقفه بشرط بقاء عينه انتهى

وقال في الثاني مل وبنها جوارحه الوقف الونايير والبراهم وحمل عليه الطعام وقيل مكره انتهى
حاصل هذا التنبيه هذه الضابط ليس بشا بل كزوج في المهر والنفقة منه والصلوات ما قاله
ابن عرفة الحبس عليه ما جاز من منفعة الحبس له او فيه وان كان معينا يصح رده اعتبر بقوله
ابن شاس لا يشترط في صحة الوقف عليه قبوله الا ان يكون معينا اهلا للرد والقبول وفي كون
اقتباده شرط في اختصاصه به وفي اصل الوقف خلاف انتهى **قوله** يمكن قبوله **ش** صورته
واضح ولا مصادفة بين قوله بعد هذا كعلي وروي ولا ولده في كونه قبوله ببعده لانه
هنا تكلم على صحة الوقف وهناك علي لزومه وانما من غير ان قال ابن عرفة التنبيه المشهور
المعول عليه صحته على الجمل ان الهندي زعم بعضهم انه لا يجوز علي الجمل والروايات راضية بصحة
علي من قبوله وسها اجتمع الجمل على الجمل وفي لزومه ببقده علي من قبوله ولادته قولنا ابنت
القاسم وما لك لنقل الشيخ روي محمد بن الموان بن عبدوس كمن حبس علي ولده ولا ولده ببيع
ما حبسه ما لم يولد له ومنه انما القاسم قابلا لوجازة زعم وجود الولد وكونه قلنت **ش** يرد بان
لما لم يولد له استمر ثبوته لوجوده متعلقه وقيل لا وجوده متعلقه حكاه الاول احتج بحج
فانه حبس قرضا على جمل حمور من ياتي فصار موقوف ابد او مرجعه لاولي الناس بالحبس ولم فيه
منكلم انتهى وهو قريب من قولنا الماحيئون قال ابن الحاجب ولو قال علي ولادي ولا ولده ففي
جواز بيعه قبل ابايه قولان ان الماحيئون حكم بحسبه ويخرج الى يد شقة لتصح الحوزة توقف
عمرته فان ولد له علمهم والا فلا قرب الناس اليه قال في التوضيح قول ابن الماحيئون ثالث
برهان الحبس قديم وان لم يولد له رجع الى اقرب الناس بالحبس وقوله فان ولد له ايه الحبس والتمتع
واذا بقي وقفا عليهم رد اليه لانه يصح حوزة لولده قاله الباجي انتهى ومن التوضيح عن ابن القاسم
قال وان مات قبل ان يولد له صار ميراثا انتهى **مسئلة** سبيلت منها وهي رجل في كتاب وقفه
اوقف كانه دار الغلانية على ولده فلان ثم يهره على ولده اي اولاد الولد الثلاثة فلان
وفلان وفلان وعلي من بعده الله له من الاولاد هل الضمير في قوله له يرجع الى الواقف او الى
الولد فاجبت بان الظاهر عوده على الولد لانه الاقرب وهو الذي يدل عليه السياق فقال
السائل ان الواقف قال في وصيته ابي اوقفته الدار علي ولدي فلان وعلي من بعده الله من
الاولاد فبين مرجع الضمير فاجبت بان يقبل قوله قال ابن شاس قال في احواله يجب ان ينتج
قول الحبس في وجوه تحييسه فاما من نص جلي لو كان حيا فقال انه اراد ما لاه لم ينتج الى
قوله ووجب ان يكبره ولا يلف احد فيه الا ان يمنع منه مانع من جهة الشرع وما كان من كلام محتمل
لوجهين فكثر حمل علي اظهر محتملا ان ادعى ارض اظهرها اصل فيحمل على الاظهر من
باقيها اذا كان الحبس قد مات فقات ان يسأل عما اراد بقوله من محتملا فيصير في فيه اذ هو
المعروف ارادوا حق ببيانه من غير ان يفي قوله انه اذ كان حيا وفسر اللفظ بالحد لانه لا قبل
تفسيره ولو كان خلاف الظاهر ولا يقبل قوله في الصريح ان ادعى انه اراد خلاف معناه والله اعلم
ثم رآيت في مسال الحبس من البر زلي اذا قال حبس علي فلان وكذا ولد بعده الله له فقط فالضيم عايد

وقف

على الابن المحسن عليه لادالة اللفظ عليه لانه الصريح و بما لا اقرب انتهى **قوله** قريب من هذا المعنى
قال القرافي في الزينة في باب الجسد من كتاب الرغوي فصرح وقع فيه النزاع بين فقهاء الصغير
وهو بعيد القو وينبغي الوقوف عليه وهو اذا قال الواقف في ماله من فنيصيه لاهل طبقة وقد تقدم
قبل هذا الشرط ذكر الواقف فيبقى الصغير والابوين طبقة الواقف والموقوف عليه فيبقى الابن
يعين المقصود في الكتاب واذا انصر على طبقة الموقوف عليه فيمزيين الاخ وابن القيم
لانهم مع الجميع اولادهم وهو مع اخيه الكل اخره فكلما الجني من طبقة واحدة فيبقى
ان يبين ذلك فيقال من اخوته او بقا الاقرب فالاقرب فيبقى الاخ فانه وان كان في
الطبقة وابن الوكيل لان الاخ اقرب فاذا قال الاقرب فالاقرب فاقربوا بالسوية بين
التشقيق والاب فان حجب التشقيق ليسوا باقرب بل بالقوة فان قال طبقة وسكت فاقني
بعضهم بل لاخ دون ابن العم قال لانه حل للفظ على انه مراده وبعض الفقهاء يذهبون الى قيل
في طبقة فلا اخلا في ابنه وليس كما قال ما بينت ذكر انتم وقوله فلا اخلا فيه انه اذا قيل في
طبقة ما غاير ذلك لا حرة فقط دون بني العم من غير احتمال لخاصة ان اذا قيل رجع نصيبه
لن في طبقة ولم يرد على ذلك انما ينزل منزلة اخوته فقط اما انما قال بعضهم
او يحل للفظ على ان مراده كما قاله القرافي وانه علم وهو ذرع حسن **قوله** وفيه عيب
ابن عرفة تبع ابن الحبيب ابن شاس في قوله يجوز الوقف على الذي وقبله ابن عبد السلام ولا
اعرف فيها نصا للشافعيين ولا يظهر جريها على حكم الوصية التي وقال الموافق وفيه عيب
الحاج من جسد على ما كين اليهود والنصارى جاز لقوله تعالى ويظهر الطام ونقلوا ابن
غازي في قولهم واقارب اقارب جهنمية وان نصري **قوله** وبطل على معصيته **قوله**
وانظر الواقف على المكروه والطاهر انه كان مختلف فيه فان يضي وان انفق على كراهته
فلا يصح في تلك الجهة ويوقف في بطلانه او صرفه الى جهة قريبة وقد قال الشيخ ابو عبد
الله بن الحاج في الدخول في فصل الادان جماعة بعد ان قرر ان اذا انما على صوت
واحد بدعة مكرهه قال او فصلهم ذلك لا يجوز اما ان يكون لاجل الثواب والثواب
لا يكون الا بالاتباع لاجل الجاهل والجاهل لا يصرف في بدعة كما ان يكرم الوقف
عليها انما انتهى **قوله** وكافر تسمى **قوله** في الجاهل لكتاب الصلاة لان كماله بن اسحق
صلى الله عليه وسلم قال انما نرى القبر وازالة الموتي فيمكن ان يقال لعله انما يحاط
لم يملكون ملك الحقيقة علم التأييد اوله جيبس وقع منه في حال الكفر والكافر لا تلزمه القربة
كما قالوا اذا اعتق عبد او مملوك ان له ان يورده في الرق قبل اسلامهما ما لم يخرج من يده
ولم يبعد ان اصحاب الحوايط زالت عن القبور لاجل من دفن فيها قال عياض لا يحتاج في
جيبس اهل الكفر نقلا ايديهم او زوالها اذ القرب لا تنفع منهم وعقودهم فيها غير لازمة
فلم يرد ليشاخصا بالاخلاق الرجوع في اجاسهم ومنه التصرف منها كين شيا وايفتقر من الفتق
الذي شرط في امضائه يشوخصا حروجه من يده اذ كارد ذكر حقا المصنف برفع يده عنه وسرجه

اياه وتعليكه نفسه فاشبه عقود هياهم وعطيائهم الا انهم انهم **قوله** وعلى بن زيد
بناء **قوله** انما انما الجسد لهم نصيبا فظاهره واد اشترط اخرجهم اذا تزوجت فصيح في اول
رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجسد ما ذكر من اخراج البنات من الجسد وانما يبطل وانظر
الجسد على البنات دون البنين فظاهره كلام المتطهر انه صحيح فانه لما ذكر صفة ما يكتب في اشتراط
الجسد ان يكون الجسد لبنية دون بناته حقيقة بخلاف في صحة ذكره كونه صفة ما
يكتب في اشتراط الجسد ان يكون الجسد لبنية دون بناته حقيقة بخلاف في صحة ذكره كونه صفة ما
انه جازي والاعلم وهو ايضا ظاهره كلام مالك في القبنية وكلام ابن رشد عليها ونص كلام مالك في
اخر الرسم الاول من سماع ابن القاسم من كتاب الجسد وهو اخر مسيلة منه يسيل ما لم يكن رجل
تصريح على بناته بعد ذلك جسا فاذ القدر بناته من يورده وهو صحيح فبطلان ذكر
لهم فيكون للبنات حتى يهلكن جميعهن ولو لم يكن يورده فكلهن لو ولدوا ولو ولدوا فكل
ولهذا الولد من مولده فدخل في صدقة جدنا وقال ولده لصلبه من اشر اولي فقال مالك
اي ان يورده من مولده قال اني رشت قوله انه يورده ولد الولد قوله في يورده من يورده
على المشهور في المذهب لان ولد الولد الذكر بمنزلة الولد انما يكن ولد في الجسد فلما
كان له حكم الولد في الميراث وجب انه يدخل في الجسد وكذلك يدخل مع بناته لصلبه انما يتصل
على بناته بصيغة جسد بنات بنيه المذكور لان بنت الابن بمنزلة الابنة في الميراث انما يكن
انثى ولا ابنة فلا شيء لذكور ولد الجسد في هذه المسئلة حتى ينقض بناته وبنات بنيه
المذكور التي تقول اني رشت فلا شيء لذكور ولد الجسد في هذه المسئلة حتى ينقض بناته
وبنات بنيه ما يورث ما لم يكن يسيل عنه من ذلول ولد الولد مع الاولاد عموم بنقضه للحكم
في تخصيص لبنات دون البنين بل على جواز ذلك ولو لم يكن ذلك كما يزعم سكت عنه
فتأمل وانه اعلم **قوله** اوعاد لسكي منزله قبل عام **قوله** واما ان عام للمكي بعد عام فلا
يبطل وهذا في حق من يحوز لنفسه واما من يحوز له الواقف فانه ان عاد الى السكنى بطل الجسد
والهبة انظر التوضيح وابن عرفة في كتاب الهبة وانظر كلام الشيخ زروق في شرح قول
الرسالة فلذلك يورث سكناه حتى مات بطلت **قوله** او علم ان النظر له **قوله** هذا اذا لم يكن على
صغار بنيه ولده او من في حجره واما من كان كذلك فهو الذي يتولى جباة وفقهم والنظر لهم
كما صرح به في المونة وغيره وانه اعلم **مسئلة** سبيلت عن رجل اوقف قفا وشرط النظر
لنفسه مرة حياة وحكم بصفة الوقف قاضي ما يكي فان نقل القاضي المذكور والواقف بالوفاة
بعد مرة فعدت روجه الواقف اولاده الى قاضي ما يكي اخر في ميراثها من الارض الموقوفة
فاظهر وانك في الوقف فابطله وحكم لها بالارثها قبل تصح نقض الثاني ام لا فاجبت حكم
القاضي الاول بصفة الوقف مخالف لمذهب امامه وقد اخطا في ذلك ركن لا يجوز لغيره ان ينقضه
اذ كان ذلك القاضي الاول من نفع احكامه بان يكون غير معروف بالوجود وانه يورث الباطلة
او بان يحكم بالجهل من غير مشاورة الصالحان كان كذلك حكمه باطل على كل حال وقد ذكر الثاني ان

كان معروفا بالجوهر او بالاسم بحكم ما جعل من غير مشاورة العلم اذ علمه ايضا باطله والعدم سبحانه علم قوله
اولم تحزنه كبره ولو سفيها **قوله** انما لا تصح وطاهر كلام الم ان حيازة السفيه لما وقف عليه جازية
علي القول الرابع وفي وثائق الباجي انما لا تصح وطاهر كلام الم ان حيازة السفيه لما وقف عليه
مطلوبة ابتداء وليس كذلك بل الجائز له ابتداء وليه او وصيه او من يقدره القاضي له والما الخلاف
اذا ما ان نفسه هل يصح حوزة ام لا فالقول الرابع وهو الذي سفي عليه الم ان حيازة لما وقف
عليه جازية والذي في وثائق الباجي انما لا تصح قاله ابن رشد ونقله في التوضيح ونقله الشارح
والخلاف في صحة حيازة السفيه وعدم صحتها انما هو اذا كان له ولي قال في الشامل فان لم يكن له ولي
جازت حيازة النفاق انتهى وقال ابن رشد ونقله في التوضيح اما حيازة وليه له في ائنه بخلاف
بها لمطلوبة ابتداء ولا يقال ظاهر كلام المؤلف ان الوقوف عليه اذا كان كبير اسفيا فلا تكفي
حيازة الولي له ولا بد من حوزة لما تقدر من ان الجائز له ابتداء انما هو وليه وفيه ذلك قول
المصنف الامحوم **قوله** او ولي صغير **قوله** انما الحكم ابتداء في الصغير ان الجائز له وليه
ولو جاز لنفسه يصح حوزة كالسفيه حكم الصغير كالسفيه قال في كتاب الطرر ومن تصرف علي
صغير من ابد او غير ثم اسلم الصدقة الي ذلك الصغير وعازها في صحة التصديق بطلانها جازية
تامة وان كان الجائز صغيرا وتنفذ الصدقة الا انه يكره ابتداء الجوز الصغير فان وقع نقد
انتهى **بينهما الاول** الحكم الهبة كالموقف نقله ابن عرفة في كتاب الهبة وكلي القولين
والعلم الثاني قال في الشامل وصح اي الجوز بوكالة من مجلس عليه دالة كصوره وان قدم الواقف
من حوزة له جاز في الهبة والصدقة يجوز للقاييب **قوله** قبل فلسه وموته وموته **قوله**
دخل في المرض الموت قال في المتبعية قال ابن القاسم في المتبعية وكذلك ان فقد عقله قبل ان تدار
عنه الصدقة بطلب يورثه الاله يرجع اليه عقله قبل ان تدار الصدقة عنه او يصح من مرضه
قبل موت فتصدق الصدقة وتؤخذ منه انتهى **قوله** الامحوم **قوله** قال في الشامل وفي حوزة
الحاضر ثلثها ان كان ما اوجده اوجده صح وانما ان كان غريفة واخ والا فلا والمتصو
ليس يجوز مطلقا فلو شهد بينه ان الاله يورثه في مضاج نفسه فلو شهد البطلان
والله اعلم **قوله** او علي وارث بهرض موته **قوله** قال ابن الحبيب وان شرب فاحضر الوارث
غيره ويرجع بهرض موته الوارث الي مخرج حال في التوضيح يعني فان شرب المريف الوارث
في الوقف مع عين فذلك لا يوجب صحة الوقف مطلقا وانما يقع منه ما لا يجني **قوله** خاص
الوارث بغيره على جهة الملكية ان لم يكن معقبا وان كان رجع النصيب الموقوف بين جميع
الورثة ولا يسطر الوقف بسبب ما فيه من التقبيب ويبقى نصيب جميع الورثة علي حكم
الارث مادام المجلس عليه موجودا فاذا انقضت المجلس عليه رجع الي مخرجته انتهى وانظر ابن
عرفه في اخر كلامه علي مسيلة ولز الاعيان **قوله** نجست وقفت او تصدقت ان فارته
تيد اوجهه لا تنقطع او لم يورث وان فرض **قوله** هذا هو الركن الرابع وهو الصيغة قال ابن
الحبيب او ما يقوم مقامها ثم يبين ما يقوم مقامها بقوله فلوان في الصلاة مطلقا

ولم يخص شيئا وانما في الصريح انني وقال في الثاني بالصدق من دوني سجد او اذ في الصلاة فيه فذكر
ما يصريح بانه وقف اذ لم يخص زمانا ولا شخصا ولا قيد الصلاة فيه بفرض ولا نقل فلا يحتاج الي شيء
من ذلك ويحكم بوقفه انتهى وذكر في الباب السابع من تيمونه وقوله فلوان في الصلاة مطلقا في
سقطا وفي الصلاة مطلقا ولم يخص فرضا ولا نقلا ثم ذكر اللفظ فقال وللفظ وقف يصير انما يبد
قال ابن عبد السلام يعني انما اصح اللفظ الفصل لانه دالة علي التأييد بغير ضمنية وغراه في
التوضيح لعبد الوهاب وغيره من الصرايين قالوا في صاحب القرمات والي زرقون لفظ الوقف
والجس سوا ويدخل في لفظ وقف من الخلاف ما يدخل في حيث انتهى وهذا الثاني هو الذي مشي
عليه الم خلافا لابن الحبيب لانه قدم لفظ المجلس علي لفظ الوقف فلا بد ان يكون الشرط راجعا
الي اللفظ الثلاثة ثم قال ابن الحبيب وجست ونصرت ان افترق به ما يد اعملي التأييد
من قيد اوجهه لا تنقطع تأيد والا فربان قال ابن عبد السلام يعني ان لفظتي جست
وتصدقت لا بد لان علي التأييد بمجردها بل لا بد من ذلك من ضمنية فيدي الكلام كقوله جسي لا يباع
ولا يوهب وشبه ذلك من اللفاظ والجمع بين اللفظين معكما وقع في بعض الروايات اذ قال جسا
صدقة وذكر لفظ التأييد اوضحته جهة في المجلس لا تنقطع وسرده عدم الخصا من يعرف
اليه المجلس بانما يصح كقوله جسي علي المساكين والجهدين او طلبة العلم فان انقضت
هذه القيود والقيود وشبهها ففي التأييد جسي رويان وظاهر كلام المؤلف انه لا يختلف في
التأييد اذا وجدت هذه القيود او لم تكن وذلك في المقامات وما قال في المرونة اذا قال جسي صدقة
او جسي لا يباع ولا يوهب ان قولنا ان لم يخل في هذا انه صدقة ثم تخرج بمراجع الاحياس ولا
يرجع الي المجلس ملكا مع ذلك فان عبد الحكم حكى عن مالك انه يرجع اليه ملكا بهرموت المجلس عليه
وان قال جسي صدقة وذلك لان الذي رغب انما يرجع ملكا اذا جسي علي مصنفين ولو قال لا يباع ولا يوهب
ثم تغير وجود الخلاف بل يكتفي اذا افترق بين شي من القيود غير الموصوف والمرجع في ذلك كله الي بدلول
العرف انتهى والذي يتصور من كلامه في التوضيح ان الرجوع من المذهب ان وقف وجبت يفيده
ان التأييد سوا المطلق او قيدا لجهة لا يحصر ارجع علي مصنفين او غير ذلك الا في الصورة الاية وفيه
ما اذا قال وقف او جسي علي فلان المعنى حيازة او علي جماعة معينين حيازة وقيد ذلك بقوله
حيازة ثم فانه يرجع بهرموتهم ملكا للواقف ان كان حيا او لو لم يكن ان كان ميتا وكذلك اذا ضرب له ذلك
اجلا فقال جسي عشر سنين او جسا وفود ذلك كان نص عليه المجلس والمتبعية فالاول خلاف في هذا بين
الوجهين اما اذا ضرب للوقف اجلا او قيدا لجهة شخص واما لفظ الصدقة فلا تفيد التأييد الا اذا كان
فيد كقوله لا يباع ولا يوهب اوجهه لا تنقطع كصدقة علي الفقراء والمساكين وطلبة العلم والجهدين
يسكنونها ويستقلونها او علي مجهول ولو كان محصورا كعلي فلان وعقده غير المحصور كعلي فلان
الفلانية والارباط الفلاني فانه يخرج عن ذلك فلا يفيده الوقف فان كان لمصنف كقوله صدقة علي
فلان فني ملكا وانما لا يغير مصنف كالفقراء فالسائر يصرف ثمنها بفتحها علي المساكين بوجه
الحكم ولا يلزم من القيمة في المقدمات والمقدمات ثلاثة لفظ جسي ووقف وصدقة ثم قال

واما الصدقة فان تصدق به على معينين مثل ان يقول هذه الواحدة صدقة على فلان فهذا الاخلاق فيه انما
لفلان ملكا يبيعها ويتركت عنه وان تصدق بها على غير معينين ولا محصورين مثل
ان يقول هذه الواحدة صدقة على المساكين او على السبيل او على زهرة او بيني يميني فانه انما يصرف
بها على المساكين على قدر الاحتياج الا ان يقول صدقة على المساكين يسكنونها او يستغلونها
فتكون جماعا على المساكين للسكن والاستغلال ولا نفع وان تصدق به على غير معينين الا انهم
محصورون مثل ان يقول اريد صدقة على فلان وعقبته هذا ترجع بعد انقراض العقب مرجع
الا حباس على اقرب الناس بالحس او تكون لآخر العقب ملكا مطلقا على قولين روي الشهاب عن مالك
انها تكون لآخر العقب ملكا مطلقا او يكون ابن عبد وسواها ترجع مرجع الاحباس وهو قول مالك
وعقبه جاله في المرونة وقد قيل في السبيل ثالث ان ذلك انما يرجع بعد انقراض العقب الى
الصدقة ملكا انما هي **قاعدة** قال النووي في تهذيب الاسماء واللفات قوله لو اقتل عدو محصور
فهدد محصورا وبغير محصور هذا اللفظ مما يتكرر في كتب الفقه وقيل من بين حقيقته الفرق
بينهما وقد نقلت في الروضة في آخر كتاب الصيد كلام الفراء في فيه قال الامام الفراء ان قلت
كل عدد فهو محصور في علم الله ولو اراد انسان حصر اهل بلد لهدد عليه ان يتمكن منهم فاعلم ان
تحديد امثال هذه الامور غير ممكن وانما يضبط بالتقريب فتقول على عدد لو اجتمع في مسجد
واحد لصور على الناظر عود مجرد النظر كاللذوق وهو غير محصور وما سهل في الفسحة والفسحة
هو محصور وبين الطرفين اوساطا متساوية بحقوقها من الطرفين بالظن وما وقع التشكيك فيه
استغنى فيه القلب كلام الفراء في تهذيب الاسماء واللفات قال مالك اذا عطى
فرسا في سبيل الله فقبل له هو كمن سبيل الله فله ان يبيعه وان قبل هو في سبيل الله ركيه ورده
وذكر ابن القاسم عن مالك قال اما ان كان على فرس في سبيل الله فلا ريب له ان ينتفع به في نفسه
في غير سبيل الله الا ان يقال له شاكركه فان فعل بما اردت فان قيل له ذلك فاره في الاذن بانه يهل
به في غرضه اما هو بلفه بما يحل به في ماله قال وكذلك لو عطى ذهبا او رقا في سبيل الله ومذهب
مالك فيمن حال عطى مالا ينتفع به في سبيل الله انه ينتفع في الفرو فان فضلت منه فضلة فهو
من غرضه ولم يجرها لنفسه واعطاها في سبيل الله اوردتها الى صاحبها انتهى من مخرج الحديث
المعتمد من عشرة اناضع عن ابن عمر قال ان يوليى امره ما جعل في السبيل من العلف والطعام الا بالخاء منه
الا اهل الحاجة وما جعل في المسجد من الما قبلت من هذا كل احد لا ان الفصوي به عموم الناس ولا
مجانة فيه انتهى قال في المسائل المفقوطة مسئلة فان قيل ما تقولون في كتب العلم يوجد على
طهور في كتابه الوقف هل يحل ان يحكم بكونها وقف فان قيل هذا يختلف باختلاف احوال
فان رايك انما هو دونه في خزانة في مدرسته وعليها كتابة الوقف وفرضه عليها مدة
طويلة كذلك وقد استشهدت بذلك لم يشك في كونها وقفا وحكمها حكم المدرسته في الوقفية
فاذا انقضت كتبها او فقدت ثمر وحلت عليها تلك الوقفية وشهرت كتب المدرسته في
الوقفية معلومة قيل في ذلك الاستفاضة ويثبت مصرفه بالاستفاضة واما اذا رايك انما

قوله

لانفسهم

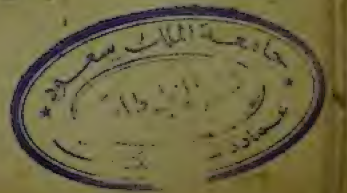
كتاب الوقف



لانفسهم مقررها ولا يملكون كتب عليها الوقفية فمنه يجب التوقف في امورها حتى يتبين حالها وموضعها
للمشترى به الود فاذ انقضى هذا اصبحت في الاعيان على ما هو عليه على ارباب الرضا والمواهب والاشجار
الكتوب عليها الوقفية وتليص شروطها اذا كانت تلك الاشجار قد سجدت واشتهرت ذلك وقيل
قول المتولي لذلك الوقف في مصرفه اذ لم يوجد كتاب الوقف من التبعة انما كلام المسائل المفقوطة
وقال البيهقي في الميراث في مصرفه اذ لم يوجد كتاب الوقف من التبعة انما كلام المسائل المفقوطة
المجبوس **قوله** فان كان اهل المدرج غنيا فقبل يرجع الى اوليائه من بعدهم وقيل يرجع الى الفقراء والمساكين
ابن قتيبة في النزهة في التوضيح ما يقتضيه من المشهور انه يرجع الى الفقراء والمساكين **قوله**
وعلى اثنين وبغيرهما على الفقراء نصيب من مات لهم **قوله** انظر القاضي عبد الوهاب والفاكهات
في شرح قول الرضا في من مات من اهل المدرج رجوع نصيبه على من بقى في النظر كلام ابن بطال في نفسه
واظنه في الموارد وقد نقلت بعض في الهبة في الكلام على العري ومن هذا المعنى مسئلة
سئل عن اعدائنا في امارة او قفنا دارا على ولوها عمر وعلي ذريته من بعده ثم
على اولاد اولاده ايد امانا سلوا والطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فتوقف الوقفية
وسلم الوقف ولوها عمر المذكور ثمانية عن ذكر وثلاث بنات ثم توفي من البنات اثنتان
كل واحدة عن اولادهن لاولادهم حصته مع وجود خالهم وخالتهم لامر لا محالة لاولاد
كل مائة حصته والدرهم وليس لخالهم ولا خالتهم في ذلك شي ولا يمنع من ذلك قول الاقفية
الطبيقة العليا تحجب الطبقة السفلى صيما ذكر ابن رشد اثنا عشر المسئلة السادسة
من اول رسم من سمع ابن القاسم من كتابه الجبس في مسئلة من جبس على اولاده ثم على اولاده
من بعدهم ان من مات منهم فخطه لولده دون اخرته واطال في ذلك وذكر ان غيره من اهل زمانه
خالفه في ذلك ثم رد عليه وقال في اخر الرد بقوله خطأ صرح وذكر ان غيره من اهل زمانه
قبل الكلام على تحقيق لفظ الجبس عليه في مسئلة الوقف على زيد ومحمود ثم على الفقراء
وذكر ابن رشد المسئلة ايضا في نوازله ونقلها عنه البيهقي في مسائل الجبس وهذا هو
الذي يؤخذ من قول الشيخ خليل وعلي اثنين وبغيرهما على الفقراء نصيب من مات لهم وقيل
بذلك الشيخ شمس الدين اللقاني وغيره في هذه اللفظة اعني قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة
السفلى وان معناها ان الفروع لا تدخل في اصولهم ولا اشراكهم وان الولد يستحق ما كان ابيه
مقتضى على ما تقدم عن ابن رشد ومن مسئلة الشيخ خليل هذه والله اعلم وانما اولادهم
في كل اولاد الاولاد مع الاولاد كما صرح به في مسائل الجبس من اقسام ابن سهل في مسئلة قطع
جبس من حبه وفي غيره والله اعلم المسئلة الثمانية **قوله** شخص وقف ماله القلاني على من يسير
من طهره من الاولاد ذكر ان كان اوانثى وعلى اولاد اولاده واولاد اولاد اولاده ايد امانا سلوا
وتفاتها بطلان بعد بطلان وعقبها بعد عقبه يدخل في ذلك الابناء مع الاباء واولاد البنات من
بنين وبنين بنين ومن اسفل منهم وليس لهم دخول في ذلك وقف صحيحا على من يسير من طهره
وعلى من ذكر بعدهم يدخل في ذلك الابناء مع الاباء واولاد البنات من بنين وبنين بنين

يقيد قول الابن بوجوب الابا بحيث ان مات ابو له لا يدخل لان قوله كان مقيدا بوجوب ابيه فاجبت
لا اعم في هذه المسئلة خصوصها منصوصة اعني اذا قال الواقف بطلان يهدى لثمنه قال بطلان
مع الابا والظري يظهر ان ذلك لا يمنع من دخول الابا مع الابا وعلام الواقف يدلي بطلان يهدى
كما صرح به في كماله واما الثاني وهو اقرارهما فتصريحه بدخولهم مع الابا مرتين واما قوله بطلان يهدى
بطلان وعقبها بعد عقبنا لظاهره انما اراد به التخصيص على ما كبر استمرار الوقف واما بطلان
على الوجه الذي ذكره في جميع البطون والاعقاب واذ اظهر دخولهم في الوقف على ايم في قول
من مات ابو في الوقف بعد موت ابيه احوي واراد لا يمنع من ذلك قول الواقف بطلان يهدى
الابا مع الابا لان ذلك من باب معلوم للواقفة الذي يكون فيه السكوت عنه اول ما حكم
من المنطوق وهو ليس في الخطاب لادس المعلوم ان الناس يعمدون ما كان لكل واحد
من اولادهم لاولاده بعد موته فاذا صرح الواقف بدخولهم مع ابيهم في حياته فدخلهم
بعد موته اولى واحوي وايضا فقد صرح على انما يهدى اوقف على اولاده ثم على اولادهم
ثم على اولادهم واولادهم بان الابا لا يدخلون مع ابيهم قائلوا فاذ مات ولد من اولاده
وله اولاد فان اولاده يستحقون ما كان لا يبيهم ويدخلون في الوقف مع وجود دعائهم
ولا يقال ان اولاد الاولاد لا يدخلون في الوقف الا بعد انقراض جميع الاولاد وهذا هو
الصحيح المعلوم واقفي بشيخنا المتأخرون الذين ادركناهم من اهل مصر وغيرهم بان
قول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى انما يمنع من دخول ولد مع ابيه لانه
دخوله مع ابيه ومن في طبقة ابيه فاذا صرح الواقف بدخول الاولاد مع ابيهم فلا
يشك في دخولهم بعد موته والله اعلم ومن هذا المعنى مسئلة راسلت بها شيخنا العلامة
احمد بن عبد القادر من المربيه ونصه وقلت لنا مسئلة بالمرتبته وهي شخص وقف على اولاده
واولادهم بشرط ان الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى ثم قال علي ان من مات وله ولد وانقل
نصيبه لولده فان لم يكن له ولد فنصيبه لمن هو في طبقته من اهل الوقف فان شخص
من طبقته من غير ولد ولم شخص في طبقته الا اذا ابا هذا الشخص موجود وهو محجوب به
ليس له في الوقف استحقاق فله يكون نصيب هذه الميت لهذا المحجوب بابيه عملا
بقول الواقف لمن هو في طبقته من اهل الوقف لانه من اهل الطبقة ومن اهل الوقف تحجب
الحجة لانه من اولاد الواقف ولا يبارزونه قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة
السفلى لان معناه ان كل واحد من الطبقة تحجب فروعه لا فروعه او لا يستحق شيئا لانه
ليس من اهل الوقف الا ان الابا بالقوة لا بالقول والظاهر من قول الواقف من اهل الوقف
انهم من كان مستحقا بالفضل الاحتمال الاول هو الذي ظهر لي ولم اجزم في المسئلة بشي
فاكتب لي ما عندك فيها نقل او كتبا اني والله اعلم **قول** وفي القنطرة لم يرجع عودها
في مثلها **قول** قال البرزلي في ايامنا بل الحيس واذ جعله على وجه معين في محصور كقول
حيس في السبيل او في وقيد سجدا واصلاح قنطرة كذا حكمه حكم الميهم المتقدم ووقف

على التأييد



على التأييد فان نقض ذلك الوجه بخلاف البلد او في موضع القنطرة حتى لا يمكن بناءها ووقف اقطع بمه
اليه اصر في مثلها **قول** وقت موت من حيس الامير ابو الحسن كتبا لورسته التي ابتدأها
بالقير وان اخرجت من يونس وجعل مقرها بيتا يحيا مع الرينوتة بها قالا ايس من عماها فسميت
الكتبة على يد ارسونوس تزيين **قول** ولا يشترط التخيير **قول** وبصر كالمعق الجبل الا
ان المعق الى اجل لا يضره استحداث سيده دينا قبل الاجل وذلك بقدر عقد الحيس قاله
ابن عبد السلام قال ان عرقه ما قاله ابن عبد السلام ظاهر ان لم يخر عنه وان يخر عنه فان قيل
منقذه في الاجل لغيره لم يضره حدوث الدين وان انقضاها لنفسه بطلان كروث الدين على المستحق
في لوجود المستحق لغيره وبطلانها لا يطل به انتهى **قول** وان يخر عنه ان جاز لخصيص من يهدى
شعيرته قولنا ان جاز ان شرط ما يجوز لا يمنع وهذا اذا شرط والله اعلم شيئا منقضا على منعه
والا فقد نص في النوازل والمنبئيه وغيرهما انه اذا شرط في وقفه ان وجد فيه ثمن رغبة
بيع واستثري غيره الا ان لا يجوز له ذلك فان وقع وتزل بغير وعمل بشرطه قال في النوازل
في ترجمة الرجوع في الحيس وهو يباع قال ابن الماحشون لا اري ان يستثنى في الدار ان
يقول اقل وجد ثمن رغبة فليتباع وبغير ثمنه دارا وذلك لان قول فاذ استثناه
في حيسه جاز ومضى التزم وقال في المنبئيه في ترجمة ما جاز في مراجع الاحباس قال
سوف في ابن الماحشون وابن عبد الحكم وصنع في الواقفة ولا يجوز ان يستثنى الحيس في الوباغ
ان وجد ثمن رغبة فقد ادنت في بيع ذلك وان يبتاع بثمن ذلك رغبته لانه لا يقع
فيمن الحاجة الى بيع ذلك والخروج في تغييره ما وقع في البيع عند الحاجة واذ استثناه
جاء ومضى التزم ونقله ابن سلون ايضا ومن ذلك مسئلة اشتراط اخراج البينات من
الوقف اذا تزوج وصلى ابن رسته في الوقف والنزول اربعة احوال وذكر كلام القنينة
وكلامه بمرئته لما فيه من القواعد في القنينة في اثنا عشر الاصل وسماه ابن القاسم من
كتاب الحيس قال ما ذكر حيس حيسا على ذكر ولد له طخرج البينات منه اذا تزوجت
فلا يلا اري ذلك جازيا لعل قال ابن القاسم نقلت ذلك اني لم اجد في كتاب الحيس
قال في ذكره شك فيه قال ابن القاسم ولكن انا فاذ ذلك فهو على حيس قال ابن القاسم
ان كان الحيس حيا ولم يخر الحيس فاري ان يفسخ ويدخل فيه الاثبات وان كان قد حيز
او مات فهو كقوت ويكون ما جعله عليه قال ابن رسته ظاهر قولنا ان هذا ان الحيس لا يجوز
ويطل على كل خلاف من هذا ابن القاسم في انه يفسخ اذ مات ولا يفسخ وقوت الحيس عنده
ان كان عن الحيس على ما قاله في هذه الرواية او عوت بربا وعوت بعد ان كان عنده واري
ان الحيس اذا لم يخر من الحيس عنه ان يطل الحيس ويدخل الاثبات فيه وظاهر قوله وان كره
ذلك الحيس عليهم من عامة لقول من يقول ان الصدقات والهبات والاعباس لا يلزم ولا يجب
الحكم بها حتى تقبض وقد روي عن مالك ان ذلك مكره من العمل فعلى قوله هذا لا يفسخ الحيس
الا ان يوصي الحيس عليهم بفسخه وهم كبار وذهب محمد بن المواز الى ان ذلك ليس باختيار من قول

ما ذكر فقال انما يقبل ما قال ان من فسخ الجبس وان جعله سحلا انما ذكر ما لم ياب به من جبس عليهم فان ابو المبحر
له فسخه ويقبل ما عسى وان كان حيا الا ان يرموا الى برده وهم كذا قالوا ان كان لم يخاصم قليبر
الجبس حتى ينفذ على صواب ظاهر ان كان لم يخرجه وهو على قياس القول بان ذكره مكرره
من العقل وقال ابن القاسم وان فسخه قليبره على حاله ومفيدة لكونه مكرره اذ كان فيه حيز
عنه وهو الذي ذهب اليه من التاويل في هذه المسئلة على ابن القاسم من انه فرق في هذه الرواية
في فسخ الجبس بين ان يخرجه او لا يخرجه وقد تامل على ما حكاه محمد بن المواريز ما ذكره ابن القاسم
انه ليس له ان يفسخ الجبس وان كان لم يخرجه الا بان كان الجبس على ممره من ممره وقد تامل ايضا انه
ان يفسخه وان كان قد فسخه وان لم يفسخه عليهم مراعاة لقول من لا يبري اعمال الجبس حجة
وهو ظاهر قول ابن القاسم في رسم شي بعد هذا من هذا السماع ويجري رسمه في روتاول على قول ما ذكر في هذه
الرواية ان الجبس يفسخ على كل حال وان مات الجبس عنهم بعد ان حيز عنه الجبس فيحصل على هذا
في المسئلة اربعة اقوال اخرها قول ما ذكره ان الجبس يفسخ على كل حال وان مات الجبس بعد ان حيز
عنه الجبس ويرجع لذلك والثاني ان الجبس يفسخ ويدخل فيه البنات وان حيز عنه والثالث
انه يفسخ ويدخل فيه البنات ما لم يخرجه فان حيز عنه لم يفسخ الا بوضعي الجبس عليهم والاربع انه
لا يفسخ ويدخل فيه البنات وان لم يخرجه الا بوضعي الجبس عليهم انتهى وقال في الفسخ واخراج البنات
في الجبس اختلف فيه على ثلاثة اقوال فقال ما ذكر في المجموعة اكد ذلك وقال في العقبية
ان اخرج البنات ان تزوج فاحبس باطل وقال ابن القاسم ان كان الجبس حيا فاري ان يفسخه
ويدخل فيه البنات وان حيز او مات فان كان على ما عسى عليه وقال ايضا ان كان الجبس
حيا قليبره ويجعله سحلا وان مات لم يفسخ فحصل له ان يبرده بعد الحوز ويجعله سحلا ما لم
تنت وقال ابن شهاب من اخرج البنات ابطال وقطعه وهذا مثل قولنا لكن في العقبية فصل القول
الاول بكونه فان نزل معنى وعلى القول الاخر بطلان ان لم يشركهم فيه وعلى ادق قول ابن القاسم
يفسخ ما لم يخرجه وعلى القول الاخر يفسخ وان حيز ما لم يمت انتهى ونقل ابن عرق في بيان مكرره
وقال ابن علقمة بن ابي ربيعة قلت في قوله هو على قياس قوله انه مكرره نظرا لان المكرره اذا رجع
مضرم يفسخ وذكره الاربعه ابن زرقون وقال في الاولى قولنا على قول ما ذكر في سماع ابن القاسم
والثاني ظاهر قول ابن القاسم في سماعه والاربع قول محمد وقال البايع قبل ذكرها ابن
زرقون قال قال ابن القاسم ان مات ذكره على شرطه وان كان حيا ولم يخرجه واري ان يبرده
ويدخل فيه البنات وخوذه ليعسى على ابن القاسم وذكره سمعون في ذلك انظر هذا
رايد على الاربعه او هو قبيح طاسوي الاول منها وان الثلاثة انما هي ما لم يمت فان مات
مضى وهو بين ثم قال في الجبس على ابن زرقون البنات مطلقا وان تزوجت سبعة اربعة
ابن زرقون وخامسها حوازه وسادسها كرهته وسابعها فوتهها كوزة والافضل واخبر في البنات
للوقار ورواية ابن عدي ورواية ابن زرقون في الفسخ انتهى فصل في المشهور من ان
اخرجهن لا يجوز مطلقا سواء بعد ان تزوجن او قبل فيحصل في ذلك بعد الوقوع والتزول

حكمة اقول ان الجبس يفسخ على كل حال وان حيز عنه وان مات بعد ان حيز عنه ويرجع لذلك وهو قول مالك
في العقبية الثاني انه يفسخ ويدخل فيه البنات وان حيز عنه وهو قول مالك في العقبية
الرابع انه يفسخ ويدخل فيه البنات ما لم يخرجه وان لم يخرجه لم يدخل في الجبس عليهم وهو
ظاهر قول ابن القاسم في هذا السماع والخامس انه لا يفسخ ويدخل فيه البنات وان لم يخرجه الا بوضعي
الجبس عليهم وهو قول محمد بن المواريز وانه على ما ذكره كما نقله الخليل بن احمد بن حنبل وهو ان جسر
على الجبس عليه ان يرمي ان احتاجت لم يفسخ وان كان بدا ذلك كراهه وليس جسر فاذا نزل فقال في
الموتة من ستمائة من عتقها فاجوز الجبس واسقط الشرط وقال محمد بن الحسن بن علي بن يقطين انتهى وذكر
مسألة من هذا الصنف فيما لا يجوز ابتداء او اختلف فيه بعد الوقوع والتزول فراجعه وانه على ما قال
في نوازله اني ارشد ويسأل عن جسر جسا وشرط في جسه ان اذا تم ما يري به العهر واقتلح رجع
في جسه وباعه وانفق على نفسه هل يفسخ الجبس ويجوز الشرط وبينه الشرط وبطل الجبس
فاذا جاز قال الشرط الذي ذكر ان كان في اصل الجبس يوجب صرف الجبس بعد موت
الجبس الى عتيق الوصية على من يهب بالكره والحق به وان كان قد مات نفذ الجبس من ثلثه ان حمله
ان قلت وان لم يحمله فاحمله الثلث انتهى **فروع الاول** قال في رسم الاقبية الثاني من
سماع اشهد من كتاب الجبس ويسأل عن الرجل يجسر الحايطة صدقة على المساكين ايقسم بينهم
ثم ادم يبيع ثم يقسم الثلث بينهم فقال ذلك يختلف وذلك انما قال فيه المنصرف اولى راي
الذي يلي ذلك واجتبه انه ان كان المنصرف لم يفسخ في ذلك شي ان راي خيرا ان يبيع ويقسم
بمنه وان راي خيرا ان يقسم غيره ففسخ ثم اكد ذلك يختلف في ما كان الحايطة فاق بالمدنية
فان حمل اشترى من المساكين حمله واما ان الناس الحايطة الى الطعام فيكون ذلك خير لهم من
التقسيم فيقسم اذا كان هكذا او افضل وجبر هذه صدقات عمر بن الخطاب رضي الله عنه منها ما
يبيع فيقسم عنه وسما ما يقسم ثم اكد اني ارشد هذا يعني ما قاله ان ذلك منصرف الى اجتماع
الناظر في ذلك ان لم يقبل المنصرف في ذلك شي وان قال شي او جبره حاد وجب ان يبيع قوله
في صدقة ولا يبالغ في حله انتهى ونقله ابن بطال في منقعه ونقطه وفي المستخرج
من سماع اشهد قال ما ذكر جسر ما يطاع على المساكين ان لم ينعوا اليه في ذلك شي فلكم توط
النظر فيه بالاجتماع وان راي بيع التمر ثم قسم ذلك عتقا فقل وان راي حيا للمساكين فقسمة
ثم انظر في حايطة يبعده عن المدنية فيصرونهم حمله واما كانت بالناس حاجة الى الطعام
فيكون قسمة ثم اجد لهم وهذه صدقات عمر بن علي بن عتبة ويقسم ثمنها فاما ان ذكر على
النظر للمساكين انتهى ونقله في العقبية عن الاعمري عن مالك **الثاني** قال في النكاح الموقوف
من اوقفه وقفا على منافع الجماعة صرف في العارة والمصدرة والبيت وغير ذلك ولا يعطى
منه الامام والمودن وذكره في الخ في مختصر الصغير وكل جامع مسجد صوفيه من بيت
وعصير وبها مارت من الجارات وانه لا يدخل في ذلك الامام فان صرف للامام من غلة
الوقف فلا يصرح به عليه ولا ضمان على مودعه ذلك لانه لان الجبس ما لم يفسخ على انه داخل

في الخبيس والاعوان فادرج حكما بظاهر المقاطع فلا دخل لا يبين واذا فاض شي لم يفرمه اياه الا
ببين ولا يبين عندنا في ذلك الاحتمال ان يكون المحبس قد اراد خمسة خلاف ظاهر لقطعه ولعل ايهام
ذلك تقصير من الكاتب انتهى **الثالث** قال البرزلي في مسائل المحبس سبل القاضي عن حبس كتابا وشرط
في خبيسه ان لا يخطى الا كتاب بعد كتاب فان احتاج الطالب الى كتابين او يكون كتابا في غير
مكتبه كتابين منها لم لا ياخذ الا كتابا بعد كتاب **فاجاب** ان كان الطالب مأمورا بكتاب واحد
اكثر من كتاب اخذه لا تعرض المحبس ان لا يرضع فاذا كان الطالب مأمورا من هذا وان كان
غير مأمور فلا يرضع اليه الا كتاب واحد وان كان من انواع العلوم خبيثة الوقوع في ضياع اكثر
من واحد **قلت** تقدم بعض احكام شروط المحبس من كلام اليه في بيان وعرض وظاهره انه لا
يتقدم ما شرطه لقوله عليه السلام المصلون عند شروطهم وظاهر ما في هذا السؤال انه يراعي
قصد المحبس للقطعة ومنه ما جوب به العرف في بعض الكتب المحسنة بشرط عدم خروجها من المدرسة
وحوت الصلوات في هذا الوقت بخروجها بحضور المدرسين ورواها ورواها فلو اذكر في انصهم
ولغيرهم وهو والله اعلم ما اشار اليه هذا الشيخ من انما قصد المحبس لالقطعة ومثله ما نقلته
انا في سورة الشيخ التي بالقطعة غيرت بعضا ما كتبتها مثل المصنعة وزدتها بمتاثر بقلتها
الى محل البير لانتقال الشافعية التي كانت ثابته ورد العلوي المحبس على عقبيه المذكور
بيوتنا لسكني الطلبة بهذا على علوي من المحبس ما يقوم مقامه في المنفعة فوجب من كونه
في محله وزيادة في راتب الطلبة انه ان كثر او يفضل شي من خارجها بحيث لو كان المحبس
حاضر الارضاه وكاد ذلك كله يرضي الناظر في المحبس النظر التام كيف ظهر له الصواب
بفعل حسبا ذلك من كونه في كتاب الخبيس وعلى رعا لقطعة المحبس في شرطه اذ في بعض
اصحابنا حين يبي مدرسته وجعل فيها بيتا للسكنى وشروط في اصل خبيسها ان لا يسكنها
الا من يصلي الصلوات الخمس في مسجد ما لم يكن اماما في غيرها وان حضر الحزب الرب فيها
لقراءة القرآن ان كان قاريا ويحضر المبدأ في وقت من يومه في ذلك فيسكنه **فاجاب**
بان الشروط المذكورة يجب الوفا بها ولا يجوز مخالفتها ومن هذا المعنى الوضوح للمدارس
لقضا الخبيس بها والوضوح والشرب من ما بها وهو لم يكن من اهلها ولا عذرت المصنعة والشرب
الا لاهلها فان الشيشي الامام رحمه الله تعالى عنها **فاجاب** انه ان كان من جنس اهلها
سأخ له ذلك لان المحبس لاهل ذلك الصنف وهو غير معين فحيث وجوده في الصنف جوي حكمه
على اهلها فان كان من غير صنف اهل ذلك المحبس فلا يجوز له وكذا اعلم ان بيتا للسكنى
من بعض اهل المحبس فان كان المستقيم من اهل ذلك المحبس جاز والاهل يجوزون في فقد ان شرط
الخبيس عاده والمصرف في الصنف بالهيئة وهو لم يود له الا في نفسه فقط ووقته
هذه المسئلة في الديار المصرية في حصيلته عن المسئلة فاجبت بمنعها من اهلها التي فعلت
ذلك استعرت بيتا في مدرسته شيخون واحري في الناصر ثم فقهه ذلك من فعلى غير
ما ذكرت فاجبت بالاقبال في سلم في ذلك انتهى وذكره ايضا قبل هذا في مسائل الشركة وذكر

الافراد من اهل البيت لا يقيم

عنه

التجصيل

ذلك في مسألة التناول في الوفا **الاربع** قال في المسائل المحققة سبل الشيخ في الوفا ان كان
على خمسة المسكن بشرط ان لا يقرأ الا بوجه فيل يبيع هذا الوجه ام لا فاجاب لا يبيع هذا الوجه
لانما يبيع ما يبيع في يد موقوف عليه ولا يقال له ان يبيع اياها بل الاخذ بها ان كان من اهلها الوقف
مستحقا لان شفاع فيه عليه يد امانته بشرط اخذ الرهن عليه فاسد ويكون في يد الخازن
للكتب امانة لان فاسد الهفود في الضمان كصحى والرهن امانة هذا اذا اراد الرهن الشرعي
واما ان اراد بطلوله لقوله ان يكون تذكرة فيبيع الشرط لانه عرض صحيح واذا لم يعلم راد الواقف
فيحتمل ان يقال بابطالان بالشرط جملا على المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بما لا يبيح جملا على المعنى
وهو الاقرب لصحة النهي **الخامس** اذا حضر مسجدان فيقف في كل واحد في المسئلة الشيخ عن الدين
ابن عبد السلام الشافعي فيمن يبي مسجد او شرط في وقفه ان لا يتولاه الا ما يلي الزهيد مثلا
فهل يجب اتباع شرطه وتكون ولايته من خالفه باطلا ام لا واذا وجب اتباعه وتولاه من
هو على شرطه ثم انتقل الى مؤهل اخر هل تقضى ولايته ام لا واذا لم يتحقق هذا الشرط من
الواقف وتكن الغالب على اهل ذلك البلد اتباع مذهب معين كاهل الاسكندرية ومصر فهل
يتقرر هذا من شرطه وما حكم الائتمام بهذا الامام **فاجاب** ان وقف الواقف على مذهب
معين ثم يجوز ان يتولاه غيره وان خص المسجد بعقبتين لم يختص بوجه وان غلب في بعض البلاد
مذهب على اربعة المساجد بحيث لا يكون فيها غيره حمل الوقف على ذلك ولا يستحقه من يتقلد
عن مذهب الى مذهب اخر فان كان الامام يعتقد الجواز ما يقتل من ذلك فلا بأس بالائتمام
به وان كان يعتقد كونه مالا للائتمام به اقتدا بغيره والله اعلم **السادس** قال في المسائل
المحققة من ولاد الواقف على وظيفة باجرة فاستناب فيها غيره ولم يباشروا وظيفة نفسه
فانه لا يجوز له تناول الاجرة ولا تاييده لانه لم يباشروا الوظيفة بنفسه وما عي له الناظر
لا يستحقه الا بما يشترط بنفسه ولا يبي التناول في الوظيفة في الوظيفه فاما ولاه حرام قاله
الشيخ جمال الدين الافندي المالكي انتهى ونقله القوا في الفرق الخمس عشر والمائة وانه
اعلم **سبع** قال البرزلي في مسائل البيوع كانت شيشي الفقيه الامام رحمه الله هل يجوز ان ياتي
بوصيفة القراءة التي عليه في الصلاة فقال لا كانه جعله اجارة انتهى **قول** اوناظر
قال في عرفة والنظر في المحبس لمن جعله اليه مجلسه المتين كجعله لمن يتقرب في دينه فان
عقل المحبس عن ذلك كان النظر فيه على كم يقدم له من بوظيفه ويجعل للقيام به من كرايه
ما يراه مودا على حسب اجتهاده انتهى **قلت** قوله فان غفل المحبس عن ذلك كان الفطر
فيه للمالك وهذا والله اعلم ان المالك المحبس عليه مينا مالكا امر نفسه ولما كان مالكا امر نفسه
ولم يزل المحبس على حصة اعداها الذي كونا المحبس الذي عليه ويقول له بد على ذلك على
عبارة اهل المذهب في كتاب ما ليس وكتاب الصرقة وكتاب الهبة من المرونة وعلام المص
في التوضيح في شرح قول انما المحاسب بشرط الوقف جواز مصرح في ذلك قوله وانظر مسيلة
رسم شكر في طوافه من سماع انما القاسم من كتب المحبس فقيها اشارة الى ذلك وذكر فيها ان الناظر

والانثى منه سواء ملكوا جميعا الارجل فاداد بينهما ان ذكر له وقد احتاج الي بيعها قال في حق قوله ان اسراة
شمر وهي بنت اخنت الباقي الذي يريد ان يبيع وهي من بنات الحبس قالت ان يفت فان اخنت
ميراثي شمر امي قال لا ادري لها في ذلك شيئا قال في القاسم ولو اجتمع مدافع علي بيعها فمهرها
علي الذكور والانثى سواء لانها صدقة حازرها وليست ترجع بها ترجع الموارث الي عصبة الذي تصرف
بها ان يرد قوله الا ان يجنوا الي بيعها يريد او يحتاج اعدده الي بيع خطه من قاض الحبس
لكثرة عدده او كثر لقلته فيكون ذلك له ويبطل الحبس عنه ويكون ثمنه ما لا يملكه وكذلك
ان احتاجوا اليه فباعوا كذا الثمن فهو ما لا يملكه علي قدر حقه في الحبس كثر او قلوا فادام
يبقى الا واحد فاحتاج فله الثمن كله ويبطل الحبس في الجميع بشرط الحبس ومن مات من قبل
ان يحتاج سقط حقه لانه انما مات عن حبس لا يورث عنه ويرجع الي منعه في الحبس ولا يورث
شمر منه عن حبس انتهى **فروع الاول** قال في المتبعية واذا قدم الحبس رجلا علي اخو لبيته
الصغار وجعل له البيع عليهم ان احتاجوا فاجاز ذلك لحد من يقي وقال ابن لينة ومحمد بن قاسم
ليس للمقدم بيع الحبس حتي يثبت عند القاضي العذر الذي له ببيع والسود في الشهر وليس
الوكيل كالحبس عليه انتهى **الثاني** قال البزري قال ما ذكر في حبس علي ولده حبسا وشروط لهم
ان احتاجوا باعوا ذلك فحقوق دين ان لا يحاب الدين ببيع الحبس من اجل ما شرطه الحبس له من
البيع عند حاجتهم انتهى والمسئلة في القتيبة في رسم اخر شرط خراسان في بيع الحبس من كتاب
الحبس بيل ما ذكر عن تصديق علي ابن عيسى بن ابراهيم وجه الحبس وتبليها في كتاب صلواته
ان شاتبا عتوا وان شاتبا استكتا فحق ابيه دين كثير دايتنا به الناس فقام عليهما
العزما وقالوا نحن نبيع الدار فكتب ابيهما في صدقته ان يثبتا يفتيا وان ستم
استكتا قال ما صدقوا ذلك لم ان يبيعوا الدار حتي يستوفوا قال ابن رشد ما ذكر في كتاب
ابن الموارث خلاف قوله هذا انه ليس للمقدم ذلك وهو الذي يأتي علي ما له في كتاب التقليل
من المرونة في الرجل يفسد وله ام ولد ومديرون ولهم اموال انه ليس للمقدم ان يبيعهم
علي ان يخذوا اموالهم فيفرضها اياهم ولا لهم ان يخذوها الا ان يشاءوا ان يفعل ذلك انتهى
قال البزري بعد نقله المسئلة قل **فدفع** ففريق بينهما منقصة الدار حاصلة الا ان
لدينا ورقتها ان ذكر الحاجة اليها وقد انقل الحبس عنها وما للعبد الاصل انه له
حقه فيترعه بديل لبيته وهو يضاف للعبد لا للسيد بديل جواز بيعه بما له علي
المعروف قال اصل نفاه علي ملكه حتي يحول منه السيد حر تاييد علي الانتزاع ولا خلاف
هذا العهد الاسئلة الايمان والنذور علي ناول فيها وبعض مسائل الفتوى انتهى **الثالث**
تقدم عند قول المص وانه شرط حكم ما شرط الحبس انه ان وجد في الحبس شمر غيب
فقد اذنت في البيع وليتباع بتمنه ربا ممتلك **قوله** وتناول الذرية ولدي فلان
وفلان **ش** تصوره واضح مسئلة اذا حبس علي ولده وقال فلان ولهم ليس
الاخرين قبل بدخلون قال الشدالي في الرواية الاول قال الوانوي لو حبس علي ولده وقال فلان

وفلان ولم يسم الاخرين فله هذه المسئلة كسيلة الشيوخ المشهورة في احكام ابن زياد في حبس وقال
جعلت الشدالي ولدي فلان وفلان الى فلان وفي اولاده من لم يسم قبل الاصل فاصدر علي السمين
الا ان تارة بين زوج وعينه فله سيلة الخبيس مثلها او لاقفال بعض فضلا المشارة لبيت مثلها
لا يدخل في الحبس ويؤجل في الاصل والفرق بينهما ان الوصية لا اولاد قد علم المقصود بها وهو
القيام بهم وهو مظنة التهم فالتسمية ليست لتحصيل اياها في الوقت والمقصود فيه صرف
المنافع وتكون قصور علي بعض دون بعض فيصير ان يقال للتسمية ان قال المشرابي قلت
وهذا فرق لابي اس به قال الوانوي وفي نواز لابن رشد كونه الذي **قوله** ولدي ولدي
واولادي واولاد اولادي وبني وبني بني **ش** ينبغي ان يكون سراه للمص ان الواقف اذا قال
وقد علي ولدي وولاد ولدي او قال علي اولادي واولاد اولادي او قال علي بني وبني بني فان
الحكم قد لا يتناول هذا اللفظ وليس مراده ان الواقف اتي بلفظة من اللفاظ الستة فقال رفق علي
ولدي او قال علي ولد ولدي او قال علي اولادي او قال اولاد اولادي او قال علي بني وبني
قانه يفتي بالتبعية علي ما اذا جمع بين اللفظين والخلق فيه قوي فان ابن الصغار ذكر ان اهل
قرطبة كانوا يفتون بدخولهم قال رفق به محمد بن السليم يفتون اهل زمانه قال ابن رشد
وهو ظاهر اللفظ لان الولد يقع علي الذكور والانثى فاذا قال علي ولدي وولاد ولدي فانه
بمعزلة قوله اولادي ذكرهم وانما تهم وعلي اعقابهم وامامه اقال رفق علي ولدي وبني
اولادي فالمراد من المذهب عدم دخولهم وكذلك ينبغي ان يكون الحكم اذا قال علي ولدي
فتامله والله اعلم **قوله** وبني ابي اخوته الذكور واولادهم **ش** يريد الاخوة الانثى
والاخوة للاب ولا يدخل في ذلك الاخوة للام وكان المصنف اعتمد علي انه اذا لم يدخل في
ذلك الاخوات الانثى والاخوات للاب مع امهم من اولاد ابيه فاصرب الاخوة للام كزوجهم
بقوله بني ابي وقوله واولادهم يعني الذكور كما صرح به في الرواية **قوله** واولادهم
انه بدخل مع ذكور اخوته واولادهم الذكور كورولده لانهم من ولد ابيه قال في الجواهر ولو قال
علي بني ابي دخل فيه اخوته لابيهم وامه واخوته لابيهم ومن كان ذكرا من اولادهم خاصة مع
ذكور ولده انتهى وقال ابن شعبان في النواهي **قوله** ومواليه المصنف **ش** ولم ينكر رحمه الله
علي دخول المولي الاعلي بل ظاهر كلامه انه لا يدخل وهو كذلك ان لم يقله دليل علي ارادته
علي مذهب المرونة وقال ابن عرفة وفي دخول المولي الاعلي مع الاسفل ان لم يقع دليل علي
ارادة احدهما فقط قولان لا شبه ونص وصاياها انتهى **قوله** وشمل الانثى كما لا ريب
عن تصوره ظاهر وسيل من وقف علي من كان مكنة من فخر الاندلس القاطنين بها لم يدخل
النساء اذ كن بهذه الصفات فاجبت بما صورته الظاهر وقول من كما يخدم من اهل المذهب
في مسائل متعددة اعني هذه المذكورة هنا وما اشبهها وكما يشهد بذلك الفرق وبزوهن
في قوله تعالى اما الصدقات للفقر الا انهم من غير خلاف **قوله** والمكمل للمواقف **ش**
ظاهره حتي في المساجد ونقل القرافي الاجماع علي ان المساجد ارتفع عنها الملك وهو ملك

خلا

ما حكمه في اول الجس من النوازل وان الماحد باقية على ملك كسها ونصه في انفس النوازل في الاستدلال
على جواز الجس والحد على شرع القابل للجس على فرايض الله ونفا احباس السلف والحد ليل
على منع بيعها وميراثها والمباح والاحباس لا يخرجها مالكها الى ملك احد باقية على ملكه ما وجب
لتنزيل ما وقف الي من حيث عليه فلو لمه له ذلك كما يفقد في العهد الكفاية والاحباس والاحباس واسل
الملك له فليس للورثة حل في مما وجب في المواقف وان كان الملك باق عليه انتهى فمما لمه الله اعلم
قوله ولا يقسم الا ما جاز منه **قوله** مشقة قال ان عرقه وفيما فيه به الشرة لم يجس عليه اضطراب
يقرب اذا كان الجس عليه بعينه وذكر الخلاف في ذلك ثم قال وان لم يكن لولا بعينه في الجس على
رجل وعقبه في وجوبها بالطلب او الفسقة **قوله** عزلهما ان زرقون لا يقيم مع ما ذكر
وانه الماحدون قالوا لثما لا تشبه بالابا انتهى وما عناه ان زرقون لا يقيم مع ما ذكر
الومكيا الثاني من المرونة ونه على ذلك في التثبيات والوكراكي وعناه ايضا لان الماحدون
وان كانا في قول الرضا في ولما ينهت على هذا لان اكثر شيوخ المتأخرين حكموا اجماع المذهب
على انها تكون غلة بالطلب في هذا الفصل وان هم على استخراجها من الكتاب واستشهدوا
عليه بنصوص المعاني والنوحيين بدل انه بعينه من ثما انتهى فقد علمت ان القول الذي
عدها لان الماحدون هو من مذهب المرونة ثم قال ان عرقه واما الجس على يني زهرة فلما تجب
الابا لقسم فلو كان قبله سقط خطه ومن ولد قبله نيت خطه انتهى وشله الوقف على الفقر او على
بني تيم وتوابع ثم قال قلت والجس على الفقراء موضع الميعين كفقراء اجمع الذين يترتبة ان
كان يقيد ان الثواب لم يعين فمما لا يحا ومن قد كلام الشيوخ في الشا جرح على الاذانه والاحكام
بمعرض بعض الايام وانما السجدة مؤنة وعليه دار حيتت واهله بها هل يخرج او يقيم تمام القدر
وان كان الجس لا يصير كقراة سبع الحراب يجمع مع الزينة فمما الجس على فلان وعقبه انتهى **قوله**
وشله الجس على فقر الرباط العلالي والدرسة الغلانية ومنه المرونة في ذلك لا يستحقون الا
بالقسم **تنبيه** اذا مات احد وتقدم له فيها نفقة قال الرضا في ملاخلاق ان لورثة الرجوع
بالنفقة لان اصحابه قد انتفعوا بنفقة فيها عملهم معهم واختلف المتأخرون هل الرجوع بالاقبل
عما اتفق او بما يتوبه من الشرة او بما يرجع بقيمة النفقة نقد او عرقه الخلاف اذا ايجبت الشرة
هل تنقطع المطالبة وهو ظاهر المرونة ام لا وهو ضعيف انتهى باختصار **قوله** واكوله ناظره ان
كان على بعض ما يستحق يعني ان الجس اذا كان على ميعين كبنين فلان فلان ناظره ان يكون
مستحقا او نال من ميتين ولا يكون اكثر من ذلك وتكون لا يكون كراوه بالنفقة انظر النوازل في ترجحة
الجس بوزاد فيه او غير بعض غلته وكذا الجس المستحق للشرع **قوله** قال في البيان في رسم الاقضية
الاول من جماع اشبه من كتاب الصفقات فلان وقع الكرا في السنين الكثيرة على القول بانه لا يحول
فتعثر على ذلك وقد مضى بعضهما فان كان الذي بقي بغير الميعين وان كان كثيرا فمما قاله في
كتاب محمد انتهى **قوله** ولم يبين حد المير والظاهر انما كاشف والشهرين في ميلة كرا
الحول ربح الجهر في ميتين وشده وذكر البرزلي في مسائل الجس عن نوازل ان شرع في جسر على بيتي

فلان الذي اجمع تعيينه حين عام فاجاب ان وقع الذي اهدى المدة على المقدس في جوارده على
غير المقدس قولا في الصحيح منها عند المني وهذا ايضا يصح فيه الذي يثبت المكي كسيتها واما الجس
على الماحد والمالين وشبهه فلا يملك بها الناظر لا اكثر من ان يقدر احوالهم ان كانت ارضا او ثوبا من ثيابهم
كانت دارا وهو على الناس ومضى عليه عمل القضاة فان الذي التزمه لم يمتنع ان كان نظرا على
مذهب ابن القاسم وروايته ولا يفتح انتهى وقال في التامل وجاز لو انقص من ارض محلة على غير
معين الربيع ستة لتبين دارا وعمل به انتهى وانظر الاحكام الصوري في مسائل الاقضية **قوله**
او على كراوه ولم يعينهم فضل المولي اهل الحاجة والعيال في غلة وسكني **قوله** قال ابن رشد المبدأ
في الجس اهل الحاجة على الغنى في السكن والغلة فلا يسكن للغنى معهم الا ان يفضل عنهم شي
فان استورا في الفقر والغنى ولم يسبقهم الذي ذكر عليهم وقسم الذي بينهم شرعا سواء الا ان يرضي
احدهم ان يكون عليه ما يصير الى الجس من الذي ويسكن فيها فيكون له ذلك قاله ابن الموارثي من سماعه
محمود من كتاب الجس وقال في التامل من وقف على قوم واعطاهم ارض من اياها فمما فضل الناظر
في احاجة وعيال في غلة وسكني على المشهور باحتجاده فان استورا فقرا او غنيا او ثرا الاقرب
فالاقرب ودفع الفضل لمن يليه فاما على ولده او ولد ولده او مولاه ولم يعينهم فمما ذكر وقيل
الغنى والفقير سواء فان عينهم سواء بينهم فلان كان للفقير ولد وقيل قد بلغ اعلى قدر حاجته انتهى
وقال في النوازل من المحدث من جسر على قوم ونفقهم ان ذكر كرا لصدقة لا يعطى الغنى منها شيا ويعطى
المسود بقدر حاله فان كان للغنى اولاد كبارا فقرا او قد بلغوا اعطوا بقدر حاجتهم الباقي يربى
بالمسود الذي له كفاية وروايات حاله لكثرة عياله انتهى وقيل من قوله ولم يعينهم انه لم يعينهم
انه يسوي بينهم وهو كذلك كسكتة من نوازل ابن رشد سأل عنه القاضي عياض وهو عقد لثمن
نجيس فلان على بنيه فلان وقيل ان جميع الرضا انكرا بالسوية بينهما والاعتدال جسدتهما عليها
وعلى عقبتها حاشا مريد او قيم عقد الجس على وجوه واما الاجر الاين بعده وتركها عقبا
كثيرا وعقد اخرهما اكثر من عقب الاخر في بعضهم حاجة فكيف تزي قيمة هذا الجس في قوله
الاعتقاب هل على احاجة ام السوية ام يبقى في يد كل عقب ما كان بيد ابيه فاجاب الرضا في
في هذا الجس اذا كان الامر فيه على ما وسفت ان يقسم على اقطاب الولدين جميعا على عددهم وان كان
عقب الولد الواحد اكثر من عقب الولد الاخر لسوا السنون حاجتهم فان اختلفت فضلوا والحاجة بينهم
على من سواه بما يورث اليه الاجتهاد على قدر اقله الهمال او اكثر نفقه ولا يبقى يد كل واحد منهما ما كان بيد
ابيه فمما بالندة التوفيق **مسئلة** سئل عن اهل الدار من ارض وقف نسيم بالوهما وتنب لغير من الصا
رضي الله عنه واما وقف على ذريته وذريته اتحاد منهم الخطابي والرضائي والساري وكل منهم
يبدد قطعة اخرها من ابيه قبل له ان يقسمها بين اولاده الذكور والانثى ويكون من ثا في اثلاث
انتقل خطها لاولادها جميعا لم لو كانوا من فخذ اخر اجد واما من اهلهم من ابيهم ومخار اليهم من اهلهم وليس
لهم كتاب ولا شرط فاجاب ان ثبت الوقف بالمجتهد او بالشيخ وان علم شرط الواقف مكتاب وقف
او ببينة تشهد به ولو بالشيخ اتبع وان لم يعلم شرط الواقف وثبتت له عادة قديمة فيصرف

الوقف على ما جرت به العوايد القديمة اذا لم تكن مخالفة للوجه الشريف وليس من يرد من وقف
التي يبعد ولا يقسم بين اولاد ولا يوجد من طويلا بل ينبغي بيده فان كان الشغل للوقف
المذكورة اعلاه بانتقاله اليه من قبله مرة اخرى فاجاب عنه ما تقدم وزاد فيه اذا لم يثبت
لهم شرط ولعاده وثبت ان الوقف على الذرية قسم بينهم في كل سنة بالسوية الا ان يكون فيهم
مختلف فللناظر ان يوترد على غيره واسد اعلم ومستند في ذلك ما ذكره ابن خرون في تبصير
في الباب السابع والخمسين والباب السبعين فلما فيه وتقدم انه يقبل قول متولي نظرو الوقف في مصرفه
اذا لم يوجد كتاب الوقف وكان العادة جرت بصرفه في الجوده التي يذكرها وابده اعلم **قوله**
ولم يخرج ساكني لغيره الا بشرط **قوله** ان لا يخرج من ماله ولا يخرج المساكين لغيره وان غلبت
ابن عبد السلام لما تكلم على حكم المساواة والتزج قبل السكنى فحدث علي ما اذا سكن لغيره لموجب
الفقر ثم استغني فاذ ذلك الحكم لا يرتفع بارتفاع نسبه وهو الفقر ولعل ذلك لانه عودته لا توفى
والا لما لا اصل التزج وهذا في الوقف على غير معين قال ابن عرفة قلت في لفظه ونقطه
انما الجواب اجمال لان ظاهر لفظها سوا كان الجس على عقب وخود او على الفقر فمكن بعضهم
لا تصاف بالفقر ثم استغني ان لا يخرج لغيره وليس الامر كذلك قال ابن رشد في رسم الشجرة
من استحق مسكن من جسد هو على الفقر والقدره اخرج منه ان استغني وفي رسم ادرك من سماع
ابن القاسم من استحق مسكن من جسد هو على العقب وهو غني لا تقطاع غنية المحتاج ثم قدم فانه
لا يخرج لانه لم يدخل عليه ولكن سكن بها حيث لم يكن احد الا في بيته وروي البايجي لو سافر
مستحق السكن لم يضر ما يضر للناس كان له كرامته الى ان يعود ولو انتقل اليه احد من اهله الجسد
رد لمثلته واخرج منه من دخل فيه انتهى من آخر كتاب الجسد وقال القائل في شرح قوله
في الرسالة ومن سكن فلما خرج لغيره ما نصه الا ان يكون في الناظر اخرج واسكن فيخرج مصلحة للجسد
فله ذلك لاسيما ان خاف منه سبكه من راول مثل هذا جعل الناظر ان ياتي من التبع زروق ناقله عن
ابن الفاكهي وهو ظاهر فاعلم **باب الهبة** عليك بلا عوض ولتواب الاخرة
صدقة **قوله** ان يعرف الهبة احوالها العطينة وهي اي العطينة عليك بمول غير عوض
انتا فخرج الاتحاح والحكم بالسحقاق وارثا ورثته وتدخل العارية والجسد والهبة والهبة
والصدقة ثم قال والهبة لا لتواب عليك ذي منفعة لوجه المظلي غير عوض والصدقة
كذلك لوجه الله بدل لوجه المظلي وفي الهبة لكونها كذلك مع اعادة التواب من الله صدقة
اولا قول الاكثر ومطوق حيا ياتي ذكره في الاعتناء وخرج العارية وايضا يقول المصنف
الهبة عليك بلا عوض بغير بدل بغير عوض لتواب الاخرة وقد ذكرنا ان تكون لوجه المظلي
فقط اوله ذكره قصد لتواب الاخرة فان محض لتواب الاخرة ذي الصدقة وهذا
معنى قوله ولتواب الاخرة صدقة **قوله** ورد في الحديث داو واسرناكم بالصدقة سبل
انما يشد هذا الحديث ومضاه فاجاب بالحيست اذ كره في نص من الصنفات الصحيحة ولو صح
فمضاه الحث على عبادة المضي لاذ ذكر من المعروف وكل معروف صدقة فيحصل له السور والدعا

له ولا يشكر في ارجاء الاجابة له والشفا فيمنعه في الواقال البرزلي وحملوه من شوقه على تلاوة
وانه اذ انصرف عنه وطلب له الرضا من المتصدق عليه من حله الشفا ذكره البرزلي في آخر
مسائل الوصايا والحجوس وهو في التوازل في باب الجاهع والحديث اخرج الطبراني والبيهقي
وقال القرافي في تخرجه الاحياء حديث الصدقة تشريسيين بامن السوء ابن الميازي في البر
من الحديث انما يند صفيق ان الله يكره بالصدقة سبيها بامن السوء والله اعلم
قوله قال في اثبات كتاب الهبة من المرونة ومن وهب له هبة على ان لا يبيع ولا يهب ثم جاز
الا ان يكون سعيها او صغيرا في شرط ذلك عليه مادام في ولايه فيجوز وان شرط عليه
ذلك بعد زوال الولاية لم يجز كان ولدا للهواه او اجنبيا المنذر اليه قال القاسمي غاي
عمران انظر واسعي سعيها او صغيرا وهما لا يجوز بيعها بشرط ام لا يجوز ان يعلل اذ ان
الاتباع عليه اذا احتاج الى النقطة لان لوليه بيعه من رضى في النقطة فشرط ان لا يتبع عليه
وباع غيرهما ان وجد قال القاسمي الهبة جائزة وهي كالجسد المبيع له وهب هبة لسفيه
او يتيم بشرط ان تكون به مطلقه عليها وانه لا يظن لو صيغ فيه كذا الشرط انتهى
وقال الشيخ ابو الحسن اني رشد جعل فيها في رسم ان خرج من سماع علي خمسة اقوال الاول ان
الصدقة والهبة لا تجوز الا ان يشا الواهب ان يبطل الشرط فان مات اوجها بطل وهو ظاهر
قرايا في هذه الرواية ومثل قول ابن القاسم في روايته يحون الثاني ان الواهب يخرج بينات
بترك شرطه او يسترد هبته وورثته بعد ما لم ينتقض امره بموت الموهوب وهذا القول
يأتي على ما في المسئلة في مسئلة الفرس لثالث ان الشرط باطل والهبة جائزة وهذا ياتي على
ما في المرونة في مسئلة تخيص الدار والشرط ان يبيعها على الجسد عليه الرابع ان الشرط
عامل والهبة ماضية لازمة فتكون الصدقة بيد المتصدق عليه كالجسد لا يبيع ولا يهب حتي
موت فاذ مات ورث عنه ميراثا ميراث وهو قول عيسى بن دينا في هذه الرواية وقول مطوف
في الواضحة والظاهر الاقوال الاول اه بالموافق لان المراد ان يفعل في ملكه ما يشاء من ان يكون
ذلك حيا فان مات المتصدق عليه او الموهوب له رجع الي المتصدق او ورثته او اقرب الناس الجسد
علي اختلاف قولنا كذا في الاقوال المبسوطة في كلام ابن رشد باكثر من هذا فراجع في الرسم المذكور
من السماع المذكور من كتاب الصدقات والهبات وابده اعلم **قوله** قال في كتاب الوصايا الثاني في
من لا ونة ومن قال في وصيته احموا اولادنا ولم يقل عني اعطيت من الثلث بقدر ما يحب به فانما يجب
الحج فلا شيء له واذ اخذ شيئا رد ما لا ينبغي به قال المشركي قال ابن عرفة كان بعضهم يأخذ من هاتان من اوصي
لرجل بمال ليعزوجه به فلم يفعل انه يرجع ميراثا الذي عندي انه ينظر اليها فيقيم بالفراين عن الموصي
اذ الاد الارفاق والنسبة عليه فيكون له وان لم يترزح واذ اراد خصوصيته انما رجع ميراثا
وان جهل الاسبق الاصل عدم جواز النكاح فان تقدم رجع ميراثا قلنا **قوله** الظاهر انما يجري على
ما قال بعض المتبحرين في كتاب الكافي من اخذ ما لا يقدراه به فلم يقدرا به وذا ابن السبيل
اذ دفع له مال ليتم له علم يافرا به برده ومن دفع له مال فيفترق لم يفعل لم يردده ومكيات

منه

القضية وقت له هذه المسئلة دفع له ابوه مالا يقتر عليه فزاع ان غرض ابيه لم يحتل فرد له المالا
واخبره انه لم يبلغ من القارة غرضه فاتي ابوه الي بعض الصالحين فشكل له امره فدخلوه وقال
الله افتح له المرونة فافتحت لمحمد بن المشدالي والصالح الذي دعا له ذكر بعضهم انه الشيخ
ابو بصير احمد بن عبد الله قال الشيخ ابو الحسن في كتاب المكاتب وقال ابن رشد في اول نواريس في المكاتب
وانما صلح الوكيل عن الصريح من ماله فلم يجز الموكل الصلح فله ان يرجع ما دفع من ماله لانه لما دفعه
على ان يخط عن القريب ما كان عليه خطه فذا لم يخط كان له الرجوع ولها نظائر كثيرة منها
مسئلة المكاتب في المرونة في قوم امانا وما كانا في ملكه فلا يكون فيها امانا كفا فان امانا
ان يرجعوا فيه الا ان يجعلوا المكاتب في حل ومن ذلك صلح من قتل رجلين اوليا احدهما ربا
اوليا الاخر فان لم ان يرجع لانه لما صلح على النجاة فله ان يرجع في سماع من الوصية التي
وقال الشيخ ابو الحسن في مسئلة الوصايا يقوم منه ان من اعطى مالا لا يشتتاه يطلب العلم
انه لا ينفعه في غيره ذكره وذكره من نوههم فيه صلاح او غير من رجوه الخير وهو يعلم ليس له
انه لا يجوز له اخذه وانظر مسئلة الحافظ الناذلي التي وبشير لما حكاها المشاذلي عنه كما تقدم
وقال في النواريس في كتاب الهبات ومن اعطى نفقة فقيل له تقبلها في السبيل فليست
من ذلك المهر والزيت والخل وكلما ينتفع به في السبيل ولا يشتري به الدجاج وغره وما فضل
فوقه في السبيل او يورده الي ربه الا ان يقال له اصنع به ما شئت بلي لك فله اذا بلغ
في غرضه صنع به ما يصنع في ماله واما اذا قال له ذلك الوصي فلا يجوز ما قال له الوصي ان
يفرقه في غير السبيل الا ان يوصي اليه بمثل هذا الذي **مسئلة** اذا قال تصدقت بجميع ميراثي
او ميراثي علي فلا توهرك او كذا في القيم والبقرة والتمك والنبات والور والارضين الا
الارض البيضاء فانها في تركته جنان لم ينص عليه فلا اصنع له كل شي الا المستثناة
اذا كان يعرفه واريها كجنان ان كانت مفرقة ما خلا في الصدقة لانه انما استثنى الارض
البيضاء ولم يستثنى الجنان الا ان تكون الارض هي الجنان عند الناس قاله في رسم القضا
المختص من كتاب الصلوات من سماع اصبح قال ابن رشد وهذا كما قال لان قد تصرف عليه بجميع
ميراثه الا الارض البيضاء فوجب ان يكون الجنان ما خلا في الصدقة الا ان تكون عند الناس
من الارض البيضاء كما قال النبي **قوله** من له تبرع بها شي قال ابن عمر في قوله قال النبي شاسي وابن
الحاجب الواهدي من له التبرع قلت ليس التبرع عرف من الهبة لان العايب يبرع بها دونه والاولي
هو من لا حجر عليه فوجه ان قوله لا حجر عليه توجه يريد في الهبة الذي يصح له منه الهبة لقوله
بجوه ونصح من الموصي في تلكه اذا لا حجر عليه فيه فنامله والله اعلم **قوله** قال في كتاب
الصدقة من المرونة وكذا صدقة او هبة او حبر او عطية قبلها من رجل يعينه او لمساكين
فلم يخرج من يده هبة مات قد كذا في تلكه كوصاياه لانه حكمه كحكم ما اعتق الا بقا في
يصح الموصي فيتم ذلك او يموت فيكون في الثلث ولا يتم فيه لقاضي في الموصي قبض
ولو قبضه كان للمرونة ايقاعه وليس من قبض كل علمته ان كانت له عليه ولا اكله كان مما

يوكل او لا رجوع للمريض فيه لانه قبل خلاف الوثنية والاشجار قبضه الاعلى فزاع ان في الموصي له
انما هو قبضه ما قبل من ماله من ماله الذي **قوله** وان يجعلوا المكاتب في حل ومن ذلك صلح من قتل رجلين اوليا احدهما ربا
اوليا الاخر فان لم ان يرجع لانه لما صلح على النجاة فله ان يرجع في سماع من الوصية التي
وقال الشيخ ابو الحسن في مسئلة الوصايا يقوم منه ان من اعطى مالا لا يشتتاه يطلب العلم
انه لا ينفعه في غيره ذكره وذكره من نوههم فيه صلاح او غير من رجوه الخير وهو يعلم ليس له
انه لا يجوز له اخذه وانظر مسئلة الحافظ الناذلي التي وبشير لما حكاها المشاذلي عنه كما تقدم
وقال في النواريس في كتاب الهبات ومن اعطى نفقة فقيل له تقبلها في السبيل فليست
من ذلك المهر والزيت والخل وكلما ينتفع به في السبيل ولا يشتري به الدجاج وغره وما فضل
فوقه في السبيل او يورده الي ربه الا ان يقال له اصنع به ما شئت بلي لك فله اذا بلغ
في غرضه صنع به ما يصنع في ماله واما اذا قال له ذلك الوصي فلا يجوز ما قال له الوصي ان
يفرقه في غير السبيل الا ان يوصي اليه بمثل هذا الذي **مسئلة** اذا قال تصدقت بجميع ميراثي
او ميراثي علي فلا توهرك او كذا في القيم والبقرة والتمك والنبات والور والارضين الا
الارض البيضاء فانها في تركته جنان لم ينص عليه فلا اصنع له كل شي الا المستثناة
اذا كان يعرفه واريها كجنان ان كانت مفرقة ما خلا في الصدقة لانه انما استثنى الارض
البيضاء ولم يستثنى الجنان الا ان تكون الارض هي الجنان عند الناس قاله في رسم القضا
المختص من كتاب الصلوات من سماع اصبح قال ابن رشد وهذا كما قال لان قد تصرف عليه بجميع
ميراثه الا الارض البيضاء فوجب ان يكون الجنان ما خلا في الصدقة الا ان تكون عند الناس
من الارض البيضاء كما قال النبي **قوله** من له تبرع بها شي قال ابن عمر في قوله قال النبي شاسي وابن
الحاجب الواهدي من له التبرع قلت ليس التبرع عرف من الهبة لان العايب يبرع بها دونه والاولي
هو من لا حجر عليه فوجه ان قوله لا حجر عليه توجه يريد في الهبة الذي يصح له منه الهبة لقوله
بجوه ونصح من الموصي في تلكه اذا لا حجر عليه فيه فنامله والله اعلم **قوله** قال في كتاب
الصدقة من المرونة وكذا صدقة او هبة او حبر او عطية قبلها من رجل يعينه او لمساكين
فلم يخرج من يده هبة مات قد كذا في تلكه كوصاياه لانه حكمه كحكم ما اعتق الا بقا في
يصح الموصي فيتم ذلك او يموت فيكون في الثلث ولا يتم فيه لقاضي في الموصي قبض
ولو قبضه كان للمرونة ايقاعه وليس من قبض كل علمته ان كانت له عليه ولا اكله كان مما

وان كان دينه على غيره فله ان يشهد له ويحسم بينك وبين غيره ودفع ذلك الحق ان كان
عنده فله ان يقبض فان لم يكن كسبه عليه ذكره حق وان شهد له واحد كان ذلك قبضا وحسم صاحب
النكت على ظاهره من انه اذا لم يدفع ذلك الحق لا تصح الهبة عود الواهب كالدرا المظلمة اذا
لم يوطئ مفايتها حتى مات الواهب انه لا يصح للموهوب شي وان اشهد له وحمل دفع الوثيقة
في وثائق البطار من شروط الكمال وظاهر قوله مع اعلام الدين وقوله في المرونة وجمع
بينك وبين غيره انه اذا لم يشرط وجب ان يجعل عليه شرط كماله لانه قد حكم في البيان في الجزر
الثاني من الصدقات الاتفاق على عدم اشتراطه فقال والاخلاق في ان الذي عليه الدين جاز
لحق تصدق عليه به وان لم يعلم المتصدق عليه غايها او حاسوا اذ هو في التوضيح والذي في
البيان ان كان المتصدق عليه غايها او حاسوا فقبل ذكره في رسم القشور من سماع عيسى
فقض عليه **فخرج** فان دفع الدين بعد علمه بالصدق المتصدق عموما المتصدق عليه
وقال ان يشهد بجمع على المتصدق الذي دفعه اليه وان لم يعلم مكانه عليه ورجع المتصدق
عليه فلا حرج من المتصدق قاله في رسم القشور من سماع عيسى من الصدقات والهبات **فخرج**
فان وهب دينه له عليه شاهد واحد فله ان يخلع رب الدين او للموهوب ان يخلع في حاشيته
على المرونة والشفقة لو وهب دينه له وله يشهد حلف الموهوب لدفع شاهد الواهب
واسحق الدين وتقدم في السلم الثالث مسجلة المرأة فله ان يخلع بعد موافق زوجها مع ما
ياسبها النبي ونسب لما قاله في كتاب السلم الثالث في قوله وان ابنت طاهرا لم تقبضه
حتى اسقطته ومما يشبه هذا ما قالوا فيمن اشترى سلفه من رجل ثم انكر البايع ولم يجد
المشتري على الشري الا شاهد واحد وكان قد صدق عما اشتراه ان البايع على
المتصدق عليه اعلى المشتري لانه يقول لا احلف وبأخبرني عكا الكاشي ان الحسن
في كتاب الولا وذكر خلاف ما اشار اليه صاحب الطر عن الانهري في امرأة تصدقت
بكال صدامها وقد اشترته على زوجها البيت قال لا يقبضه المتصدق عليه الا بعد
يحيى المولا انما لم تقبضه ولا وهبته ولا خالته به ولا تصدقت به خوف ان تكون انما
فعلت لتدفع اليه عتقا وقال البرزلي في كتاب الهبات وان يخلع على فقوي ابن
اشترى في الهبة يخلع الواهب وقد تقدم من ان مات اذا وهب الرب بيتا هدا وحده
الحالف النبي وما ذكره عن الشيخ ابي الحسن هو في شرح قوله في المرونة ومن اقام بيته
في دارها لا يبيع وقد تركه الوه ورثه سواء الشيخ تولت مسئلة وهي ان رجلا اشترى
شيا ولم يقم على الشرا الا شاهد واحد وتصديق بذلك النبي ثم قام البايع عليه فان
اليهيني هنا على المتصدق عليه لانه المشتري يقول لا احلف وينتفع غيره وهذا يظهر
من مسيلة الفرماني في النظر لو كان المشتري باعه ثم قام البايع على المشتري الثاني
فهل اليهيني عليه او على المشتري الاول وقد تولت هذه المسئلة فانظر ذلك **قوله**
او ارضي من نفسه يريد ويقبضه فاحري ان لم يقبضه والله اعلم **قوله** والاقتضي عليه

بقوله ان كان الدين على غيره فله ان يشهد له ويحسم بينك وبين غيره ودفع ذلك الحق ان كان
عنده فله ان يقبض فان لم يكن كسبه عليه ذكره حق وان شهد له واحد كان ذلك قبضا وحسم صاحب
النكت على ظاهره من انه اذا لم يدفع ذلك الحق لا تصح الهبة عود الواهب كالدرا المظلمة اذا
لم يوطئ مفايتها حتى مات الواهب انه لا يصح للموهوب شي وان اشهد له وحمل دفع الوثيقة
في وثائق البطار من شروط الكمال وظاهر قوله مع اعلام الدين وقوله في المرونة وجمع
بينك وبين غيره انه اذا لم يشرط وجب ان يجعل عليه شرط كماله لانه قد حكم في البيان في الجزر
الثاني من الصدقات الاتفاق على عدم اشتراطه فقال والاخلاق في ان الذي عليه الدين جاز
لحق تصدق عليه به وان لم يعلم المتصدق عليه غايها او حاسوا اذ هو في التوضيح والذي في
البيان ان كان المتصدق عليه غايها او حاسوا فقبل ذكره في رسم القشور من سماع عيسى
فقض عليه **فخرج** فان دفع الدين بعد علمه بالصدق المتصدق عموما المتصدق عليه
وقال ان يشهد بجمع على المتصدق الذي دفعه اليه وان لم يعلم مكانه عليه ورجع المتصدق
عليه فلا حرج من المتصدق قاله في رسم القشور من سماع عيسى من الصدقات والهبات **فخرج**
فان وهب دينه له عليه شاهد واحد فله ان يخلع رب الدين او للموهوب ان يخلع في حاشيته
على المرونة والشفقة لو وهب دينه له وله يشهد حلف الموهوب لدفع شاهد الواهب
واسحق الدين وتقدم في السلم الثالث مسجلة المرأة فله ان يخلع بعد موافق زوجها مع ما
ياسبها النبي ونسب لما قاله في كتاب السلم الثالث في قوله وان ابنت طاهرا لم تقبضه
حتى اسقطته ومما يشبه هذا ما قالوا فيمن اشترى سلفه من رجل ثم انكر البايع ولم يجد
المشتري على الشري الا شاهد واحد وكان قد صدق عما اشتراه ان البايع على
المتصدق عليه اعلى المشتري لانه يقول لا احلف وبأخبرني عكا الكاشي ان الحسن
في كتاب الولا وذكر خلاف ما اشار اليه صاحب الطر عن الانهري في امرأة تصدقت
بكال صدامها وقد اشترته على زوجها البيت قال لا يقبضه المتصدق عليه الا بعد
يحيى المولا انما لم تقبضه ولا وهبته ولا خالته به ولا تصدقت به خوف ان تكون انما
فعلت لتدفع اليه عتقا وقال البرزلي في كتاب الهبات وان يخلع على فقوي ابن
اشترى في الهبة يخلع الواهب وقد تقدم من ان مات اذا وهب الرب بيتا هدا وحده
الحالف النبي وما ذكره عن الشيخ ابي الحسن هو في شرح قوله في المرونة ومن اقام بيته
في دارها لا يبيع وقد تركه الوه ورثه سواء الشيخ تولت مسئلة وهي ان رجلا اشترى
شيا ولم يقم على الشرا الا شاهد واحد وتصديق بذلك النبي ثم قام البايع عليه فان
اليهيني هنا على المتصدق عليه لانه المشتري يقول لا احلف وينتفع غيره وهذا يظهر
من مسيلة الفرماني في النظر لو كان المشتري باعه ثم قام البايع على المشتري الثاني
فهل اليهيني عليه او على المشتري الاول وقد تولت هذه المسئلة فانظر ذلك **قوله**
او ارضي من نفسه يريد ويقبضه فاحري ان لم يقبضه والله اعلم **قوله** والاقتضي عليه

الح

اشترى او قبل الهدية او الصدقة او قارض او عتق ذكر من الاسباب القولية لا يتوقف له عليها ملك انتم
ولم يذكر المالك الا ربع وهو الموهوب له بشرطه قبول الملك فانه اعلم **قوله** وجيز وان يلاذت
واجبر عليه **قوله** وان كان ربيدا فان كان سفيها فوليده وفي نسخة حوز
السفيه قولان ذكرهما ابن عمر في كتاب الهبة وعلام المص في التوضيح والمختصر في كتاب
الوقف يقتضي ترجيح القول بسخة حوزة وتقدم الكلام عليه عند قوله في باب الوقف ولو سفيها
وقوله واجبر عليه اعلم ان حوزة وهذا على المشهور من ان الهبة تملك بالقول لا بالعرف
والصور ولزوم لوطية تقدرها ان زرقون قال المازري للواهب الرجوع في هبة قبل حوزها
مندرجا عند وفي قوله شاذة عندنا وحكاها الطحاوي عن مالك وحكاها ابن حوز من ادعى
مالك **قوله** تقدم في الجس نقل ابن رشد الاتفاق وهو لم يرد دون يمين ولا تعليق يقتضي
بها اني رشتا اتفاقا وعلى غير معنى كذا فيها لا يقتضي بها اني رشتا في الفضل اقولان
على اختلاف الرواية فيكون على معنى في يمين او تعليق فيها لا يقتضي بها اني رشتا هذا هو
المتصور والمجربين فيها من شروعي امراته وقد شرط لها ان تشر عليها فالسريته لها صدقة
تامة ولعنقها بطل عنقه وكانت لها وهو خلاف المشهور وقول ابن نافع من شرطها ان
سلفه ان خاصه في صدقة عليه تحاصره لزومه الصدقة ان حمل اللزوم على القضاء بها
فهو مثله اني زرقون لابن نافع من قال ان تزوجت عليك فلمني صدقة عليك فقتي عليه
بذلك وقاله اني ديني **قوله** هذه اخلاف عن ابن رشد مسيلة الامنة لا بد دينار ومسيكة
السلفه لابن نافع وزعمه به خلاف جملة اني رشتا محتملا وفي الفضل لم يعلق يمين لغير
معنى نقل ابن زرقون عن اصبح والمصروف وفي الجان دعوى هبة معني يمين الواهب
قول الجان ونقل الباجي عن ظاهر الذهب قابلا دعوى الدين هبة وبالدين دينه بوجوب يمينه
اتفاقا **قوله** وكذا من ادعى هبة ما يبره من معنى انتم وقال في الزخيرة في اخر كتاب الهبة
قارضا جسد المستفي الهبة والصدقة والكسوت كانت على وجه اليقين لا لا يقتضي بها
اتفاقا لان لم يقصد البر بالاجاح ودفع المحلوق عليه وعلى غير اليقين يقتضي بها قاله ابن
القاسم وقال الشهاب الا ان يكون على معنى فان الحق له حتى يطلبه انتم وانظر الكلام في ذلك
في باب النذر ورويت اني رشتا في نوازل في سوالك القاضى عيلا من غته ونص السؤال والجواب
رحلا اخرج ما لا يصرفه فعزل منه شيئا سمى بلسان ربي به لسكين يمينه ثم يعود ذلك لغيره
فصرفه لسكين اخر فله بياح له ذلك ام لا بياح له ذلك لم يبره اياه لسكين يقول له فلان مسيلة
من اخرج لسكين كسره فلم يجد ما كان ذلك لم يملكها لسكين يقول ولا فضل وفي مسيلة هذه
اعطاها بالقول ووجب طلبها لسكين ونهيت له عنده فليجوز له صرفها الى غير وجهه وهل
صار قوله هذا الفلان وقوا اخرج للمال مخرج الصدقة كقوله تصدقت بهذا على فلان وهل
يستوي في هذه ما اخرج الا ان على هذا الوجه من ماله او ما من ماله في مما يجزى من صدقة
غير على يديه اظهر في يمين الوجهين فوفقهما فظهر في يمين المسلمين الاولين للصلوة

التي ذكرت

التي ذكرت من معنى الصدقة والعتبة وفي خصوصية بما يملكه اب تصفت السؤال فان كان
هذا الرجل الذي عزم من المال الذي اخرج له الصدقة شيئا سمى بلسان ربي به لسكين يمينه سماه له نوازل
يعطيه له ويبتله له يقول ولا يمينه فيكره له ان يصرفه الى غيره وان كان يبتله له يقول او
شيئا فلا يجوز له ان يصرفه الى غيره وهو ضامن له ان فعل ذلك جعل اليه نتيجته مما اخرج
غيره للصدقة سواء مثله في الهبة الذي يمسر لسايل شيئا او يخرج اليه فلا يجوز بكره
له ان يصرفه الى ما لا يجزم ذكر عليه ان كان المانوي ان يعطيه له ولم يبتله له يقول
ولا يمينه وبالله التوفيق انتهى من الاجابة من باب الصدقات وهذا الذي ذكره في اذائته له
بالنية ياتي على احد المشهورين في لزوم الطلاق بالكلام النفس والفرق بين التبتيل بالنية
وبنية الاعطاء له لوعبر عن الاول غير عنه بقوله اعطيت له فلان ولو عبر عن الثاني غير عنه
بقوله اعطيت له لوعبر عن الثاني غير عنه بقوله اعطيت له فلان ولو عبر عن الثاني غير عنه
قال في الزخيرة في باب الهبة والصدقة قال ابن زرقون قال مالك اذا اخرج لسكينا بالصدقة
او بالبرهم فلم يجزه ارجان يعطيه لغيره فكذلك المصروف وان وجدته ولم يقبل فهو اولى من الاول انك
الغرم بالرفع واختلفوا هل اكلها ام لا فقتل يجوز له اكلها وقيل لا فقتل ان كان مغبيا اكلها
وان كان غير مغبيا لم ياكلها انتهى وقال فيها ايضا **قوله** قال مالك ولا بأس بشر اكرس السؤال
لقوله عليه السلام لم يبره فله صدقة ولها هديته انتهى **قوله** قال في رسم الوصايا والحج
من جماع الشهاب من كتاب الفرائض اذا قال له بعد البيع بيع ولا تقضيان عليك بلزومه ان معنى
قوله بيع والتقضيان على فهو اسر قد اوجبه على نفسه والمصروف على من هذا مالك وجميع صحابه
لازم لنا اوجبه على نفسه بكم به عليه لم يمت او يفسد وسواقاله ذلك بعد ان انتقد
او قبل ان ينتقد انتهى **قوله** تقدم في باب الهبة عند قول المص وهو لا يفي بيمينه عن الجواز انه قال
في كتاب الهبة من المرونة ولا يقتضي بالحيارة الامامية بيمينه كوزة في حبس او هبة او هبة
او صدقة ولو اقر المصطفى بيمينه ان المصطفى قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره بيمينه ثم
سألت لم يقتض بذلك انكر ورثته حتى يباين اليه الجواز انتهى **قوله** اذا قال الولد اصرح
نفسك وتعلمي وكذا في بيتي فلانة ففعل الولد ثم سألته ابوه قبل والقرينة بيمينه قبل ان يبلغ الولد
الجواز فقال له القاسم في رسم الكري والافصينة من سمع اصبح من كتاب الصدقات لان يكون
له العتية الا ان يعرف تحقيق ذلك بالشهاد الا على ذلك اني رشتا لان قوله لكر في بيتي ليس
بنص في تملكك اياه بل الظاهر منه ذلك لاحتمال ان يريد سكنها او يرقق بها قال ابن القاسم
او يكون اراد النحر يرضو لم يملكه اوجب له العتية به من صدقة لنفسه ونقله عوضا لها فحين
دون حيازة وفي ذلك اختلاف محكي ان حبيب عن مطرف ان قال من اعطى امراته النصارانية
دارا ساكنها على ان تملك فاسلمت فلا ارها من العتية لانه تمنى اسلامها والاشهاد كجزائها
من الحيازة وان ما قد بها وبه اقول وقال اصبح لا ارها من العتية وفي المرونة لابن الجازم وابن
القاسم من رواية عيسى مثل قول مطرف واقتاراه ابن حبيب قال ابن الجازم في رجل قال لابنه

اخرج شيئا من المال
بلم يبره كماله اكله له لا

ان تزوجت فلذلك ربي في له اذا تزوج وانما الاب اخذها من راس المال وان كان قد خاف بها انما
وقال ابن القاسم هي له دون الصريا ان قلنا مات اخذها من راس المال ولم يكن لاهل الزوج فيها
شي ولو قال به الجارية مائة دينار كان اسوة الصريا في الفلاس والموت لانه ليس بشيء بعينه ابن
رشد وقول ابن القاسم هو الصحيح لا قول ابن ابي حازم وعنه اذا وجبت له الهبة بالتزويج قبل
ان يتوانى الاب انتهى باختصاره **قوله** وبطلت ان تاحر لدين بحيث يصح ان الهبة تنطل
اذا تاحر الزوج حتى احاط الدين على الواهب وظاهره ولو كان الدين حارضا بعد الهبة وهو القولين
وعليهما ختمت انما الحاي **قوله** او ارسلها **قوله** نضوره ظاهره ان يتيقن من بطلان الهبة
ثوبا لزوجته فان لم يتيقن لها بالنية او يشهد لهاوا الاخر عدة له ان يرجع فيها قال ابن رشد
في اخر سماح اصبح من كتاب الزكاة الاولى **مسئلة** من تصرف على رجل عاتية دينار وكتب له كتابا بالوكيل
لمدفعها اليه فقدم على الوكيل بالكتاب ودفع اليه منها خمسين وقال اذهب ساقي اليك الخمسين
الباقية اليوم او غدا فان التصرف قبل ان يقبض المتصدق عليه الخمسين الباقية من الوكيل
قال الاشبه منها اذ لم يقبضها حتى ملئ المتصدق وليس له اكثر من الخمسين الذي قبض لانه
الوكيل بمنزلة ابن رشد هو ابن لان يد الوكيل كيد موكله **قوله** او باع واذهب قبل علمه
الموهوب **قوله** صوابه كما قال ابن غاري لان باع واذهب حتى يوافق في المرونة واسه العمل وحكم
الصرفه كالهبة فاذا باع المتصدق ما تصدق به قبل علم المتصدق عليه لم تنطل الصدقة ويجوز
المتصدق عليه في قبض البيع واجازته لانه يبيع فضولي كما ان الموهوب يبيع له اذا باع
الواهب ما ربه قبل علم الموهوب لم تنطل الهبة ويجوز الموهوب له في رد هبته وان باع
الواهب ما المتصدق بعد علم الموهوب له او المتصدق عليه فابيع ما من والتمس للمطاريث
بفتح الطاء وتسرها والي ذلك اشار المصنف والافا لشمس للمطاريث بفتح الطاء وتسرها
والمسئلة معروض في المرونة في الصدقة وقصدها ابن الحاي في الهبة قدر على انه لا فرق
بينهما بتيقن اذ علم الموهوب له ولم يفرط حتى عاجله الواهب بالبيع فله رد هبته في
التوضيح عن ابن بونسي **قوله** الا ان رجعت اليه بعد هجرها او ارفق بها بخلافه
يعني ان الرقبة الموهوبة اذا رجعت الى الواهب بعد ان مازها الموهوب له وكان رجوعها الى الواهب
من قرب ورجوعها الى الواهب بان يكون اخذها من الموهوب له اي استأجره منه او بان يكون
الواهب ارفق بها اي ارفق الموهوب الواهب بالرقبة الموهوبة بربها او بحرمها فان ذلك
حكمه ببطلان الهبة قال في التوضيح بانفاق لما دلل عليه القرينة ان ذلك يجعل لاسقاط الحايقة
وهكذا اصرح الباغي وغيره بالانفاق فانتهى رقبته بخلافه سنة يعني ان رجوع الرقبة الموهوبة الى
الواهب بعد ان مازها الموهوب سنة لا يبطل الهبة لان السنة طول وقيل الطول سنتان
قاله في التوضيح وما شئ عليه المؤلف من انها اذا عادت اليه بعد الطول الذي جعله سنة لا يبطل الهبة
هو ادق القولين ذكرهما ابن الحاي من غير ترجيح لكن قال في التوضيح عن ابن عبد السلام ان
اقرب القولين ان ذلك لا يضرنا وهو الذي رواه محمد بن مالك واسمجه ان يتيقن بها **قوله** الاول

قال

قال ابن سهل في باب الصدقات والهبات قال ابن دحون القاضي اني زرب من من هب له دارا ثم اعرجها
الواهب بعد ان شره لبيته ان يكون مثلها حيازة ثم علم ان ذلك مما يبطل هبته فاذا انطال الزوجي وبطل
الواهب طرق القاضي فيها حيازة ثم قال ان كان الموهوب له من يري ان يعلم ان الزوجي البطل الهبة فقد
لزمه ما صنع وبطلت هبته وان كان ممن يري انه لا يعلم ذلك انفسحت الزوجي ورجع الموهوب الى اداء
وقبضها من الواهب التي **قوله** اني ما ذكره المؤلف محله اذا كان الموهوب له يجوز لنفسه بدلا على
ذلك قول المؤلف اجرها او ارفق قال في التوضيح وما اذا كان صغيرا فاحاز عليه الاب او غيره ثم رجع الاب
اليها قبل ان يكبر ويجوز لنفسه سنة في بطلته محله لا يختلف في ذلك ما ذكره صاحب والفرق بين الصغير
والكبير الكبير يتصور منه منع الاب ان الرجوع في الهبة فلا يبعد رجوعه رجوعا في الهبة والصغير
لا يقدر على ذلك فبعد رجوعه رجوعا في الهبة التي **قوله** انما تقدم من ان الاتفاق على
بطلانها اذا رجع اليها الواهب قاله في التوضيح قد كذا فاسكنها الاب وحده واما ان سكن فيها الولد
فما هو قولنا لك ايضا الرطلان وفي التوضيح في كتاب الاختلاف عن ابن جيب انها لا تنطل لانه انما
سكن بمحض نية له التي **قوله** الرابع قوله او ارفق بها كذا ما من مبيع المفعول من باب الافعال وانه
علم **قوله** وهبته زوجته اسكنها لزوجها لا القلس **قوله** قال ابن عرفة ابن سهل اخذها من مجلس
ابن زرب في محض حوز الزوجه دارا تصدق بها زوجها عليها اسكنها ما معه قال رحمه حوزا ثم ان ابن زرب
سكن الزوج قال في التوضيح في مستنبطه وتوقف قال ابن سهل فيه دليل عدم الاحتياط لغروب
هذه عندهم من نصها في بيعه فيسقط فيسقط عن درس المسائل فاقه العلم النيان وحكي
على ابن عمر والاشبه ان لا ينفذ عن درس المسائل فاقه العلم النيان وحكي
من كان بهذه المنزلة في العلم ولم يكن كما ذكر عن بعض من التسم بالفتيا انه طيب باب الحضائنة
في طلاق السنة فانه في كتاب في محرابه وهذا هو الموضع الذي وقتنا انتم في قوله
عن ابن سهل لو تركت الراس عامين لنييت ما هو اظهر من هذا الاثير المسيلين كرها قال ابن عمر
بوجوبه انه ينبغي لمن ابتلى بالفتوى ان لا يترك ختم التهذيب مرة في العام وقد الت
اخر مما ذكر عن بعض مشيخنا وذكر القاضي تقي الدين الفارسي في ترجمته الوالي عن الوالي
انه كان يقول كان ابن عبد السلام يقول من لا يترك المرونة في كل سنة لا يجله الفتوى من تمام
التي **قوله** الاما لا يعرف بعينه ولو ختم **قوله** هذا قول ابن القاسم وروايته المصريين عنه قال
المنطبي وبه الحكم وعليه الحكم لعل عليه اقتصر في الارشاد وقال في التامل انه لا يصح وقال الشيخ
داود في شرح الرسل انه المشهور وبه اقيم ابن رشد ذكره في نوازله من مسائل الهبات وقال
الوكيل في القول الثاني انه الاظهر قال ابن ابي رشد في الاحواب في مسائل الهبات وقال
بالفرض لا يقع على الصغير الا بان يجرها المتصدق من ماله ويضعها على يد من يجوزها له
بما يتيقن الشهود لذلك فاذا لم يكن الاقرار الاب ان الام تصدقت على ابنتها بما يتيقن
وتسليم الاب منها وتصديق الام له على ذلك انتم الاب في ان يكون له ان يبيع اليها ذلك من ماله
بعد وفاته فلا يصح ذلك الا بما يتيقن الشهود على الصدقة يدفع المال الى الاب يجوز له لانيته عن الام

ابن القاسم

ابن القاسم

انتهى واما لو دفعته الى الاب فانه يكون شاهدا **فصل** وجازت العرب كما عرفت ان قال الامم عليه
منفعة حياة المعالي بغير عوض ان نشأ فتخرج الحكم باستحقاقا وتصدق عليها قبل ورثتها لانه قبله
عمره وكذا بغية الانواع وحكمها الذب لدا انما يتعد وجوب ورثتها لكونها اقرب اليها
الصيغة الباقية ما دل على هذه المنفعة دون الرقبة فاستسكنك هذا الدار عرك او هبلك سكتها
عمرتك تقيها في اواخرتك بالعبادات من المودة ومن قال قد اعمرتك هذه الدار حيا تكد وقال
هذه الدار اية او هذا العبد جازن كذا وترجع بعد موته الى الذي امر بها اولى ورثته ثم قال ومن قال
داري هذه كذا صرته سكتا فاما له السكندر ورثتها وان قال قد استسكنك هذه الدار
وعقبتك من بعدك او قال هذه الدار لك ولعقبك سكتا فانه تخرج اليه ملكا بعد انقضاءهم فان مات
فالي اولى الناس به يوم مات اولى ورثتههم لانهم هم ورثته انتهى وقال لاني عرفة بعد ذلك
قال لاني في المجموعة والموازية لاني القاسم انما هو من قبل له في كذا صدقة سكتا فليس
له الاستسكان دون رقبتهما محبة حياته انتهى **فصل** اذا قال امرتك ولم يقر بها تكد او حيا في
ولم يضر اجملا في غيرك وكذا تكد استسكنك قال اللخمي واخر كتاب القارية فصل وقد انت
هبات متقاربة اللفظ مختلفة الاحكام حمل بعضها على هذه الرقاب وبعضها على هذه المنافع
وهو ان يقول كسوتك هذا الثوب واخذ منك هذا العبد وحملتك على هذا البعير واستسكنك
هذه الدار وامرتك فحيا قوله امرتك واستسكنك واخذت منك عليا من هبته منافع حياة الخدم
والمسكن والمهر قوله كسوتك هذا الثوب وحملتك على هذا البعير والفرس على هذه الرقاب
ثم قال والعري ثلاثة صغيرة باجلا وحياة المهر ومطلقة ومعقبة فان كانت معقبة
باجلا فقل امرتك هذه الدار سنة او عشرة او حيا في او حيا تكد كانت مملوكة بالبيع وان اطلق
ولم يقيدها فكذلك على عمل المصطفي يقول عري او حيا في او حيا تكد ان عفيها فقل امرتكها انت
وعقبتك لم ترجع اليه الا ان ينقض العقب انتهى وقال ابن جزي في القوانين العري حيا بيرة
اجما وهي ان تقول امرتك داري او ضيعتي او استسكنك او هبلك سكتا او استسكنك لها
موقوف وهب له منفعتها فيستفيع بها حيا تكد فاذا مات رجعت الي ربه وان قال تكد وعقبتك
فانما ينقض عقب رجعت الي ربه اولى ورثته انتهى وقال الامم قبل كلامه المتقدم
وانت لا اقصت كذا استسكن داري او تزرع ارضي او تترك دابتي او تلبس ثوبي كان عارية
وعري علي ما تقدم من القارية اذا ضرب بها اجملا او لم يضرب انتهى وقال الامم عروة في اخر
كتاب القارية المحتكم ذوق وهب ما لك خدمته اياها لغير قيد فله الميرور والخدم من العبد
لا المالك دام الولد وهو واحد النوع العارية ان لم يخرج ربه عن ملك رقبته بعقدا وملك
ثم ترك علي بعقده وقال في النول في كتاب الخدمة سكتا ي اجملا قال ابن القاسم
ومن وهب خدمته عبده لرجل لم يورثه فاما في الوصية فله خدمته العبد حياة الخدم لانه
اوصى بخدمته ولم يتركها لورثته واما في الهبة فاسأله وامدته فان مات ولم يبين فله شيء
للخدم فيه قال اصبغ له خدمته حياة الخدم قال محمد بن ابي القاسم احمد ان الاشياء له خلاف

من قال

من قال لولدي وهبته كذا فموت عبدي او اخدمك عبدي وسالتك فاقال اخدم فلانا الذي **فصل**
سئل ابن رشد عن امرت ابويها دارا فماتت اخدمك فماتت العرق تطلب بعض الدار وهل الابوان
والاجنبيان سواء لا فاجاب اذا كانت العرة حية فهي مبرقة فيها تزعم من ان الدار ان يرجع
اليها حصتها من مات منها الى صاحبها وان ادعى اليها في موتها انما نصت على ان لا يبقى الاخر منها
لزمها اليه من وولدت ولم يد راد ان لا يخرج ذلك على الاختلاف في الذي يحبس على معينين
في موت بعضهم هل يرجع الى المحبس او الى من بقى منهم حتى موته او لا فرق في هذا بين الابوين
وبغيرهم انتهى من مسائل العرب وقال ابن عيال في احكامه قال ابن الموارق ان كذا الدار القاسم واجب
وهو ان يذهب من حبس دارا او اوطا على فموتها بعض دارها كان لميت من ذلك رطل على
بقية اعماله وكذا كذا في موت اخر حتى ينقضوا وكذا في جميع الاحكام من ثلثه او سكتا او خدمته
او دابة بحبسته كان مرجع ذلك المحبس الى صاحب الاصل او الى غير اولى السبيل او الى كذا في غير هذا اذا
كانت عارية فاما ان كان لدارا خدمته فموتها على حدة او كذا لاسمي او سكتا معروفا لدارا واحد باجم
يعقبها او سكتا بعينه لكل واحد سكتا قد املات من مرجع نصيبه الى صاحب المحبس في عمل مرجع
المحبس اليه اولى من قبل مرجع اليه قاله كل ما تكد وفوقنا لا ايضا خلافه ان لم يكن حيا عليهم
مثلا عا اظهر بغية كلامه وقال ابن رشد في نوازل في نوازل ابنه عند عقد كذا ثلث مستغل
املاكه حيا ما كانت ولم يذكر حياة الناحل ولا الخول له في نوازل في الناحل بعد عشرة اهورم وكانت
الخول له يستغلها فقام صاحب الورثة وقالوا ليس لك بعد حياة ابنك شيء وقال ابن جزي في كتاب
الذي يقول في هذه المسئلة على ربه ابن القاسم ان الخول ثلث ثلث الاملاكة ما بقيت وكان لها
غلة طول حياتها ولورثته بعد وفاته فبا ساقين وهب لولديته عبده ولم يقر حياة الخدم
ولا حياة العبد ان لورثة الخدم خدمته العبد حياة الخدم لاجابة العبد ان يكون الخول في
ويا في علي قول غير انه انما الخدم خدمته العبد حياة الخدم لاجابة العبد ان يكون الخول في
مسائلك ثلث ثلث الاملاك مادام حيا واما ان يسقط حقه بموته الناحل فذلك ما لا يصح على
قوله قال ابن اهل العلم وبالله التوفيق انتهى باب الناحل والسباقة من كتاب النكاح **فصل** والاب
اعنصارها من ولده **فصل** ابو الحسن قال عياض معني الاعتصام بالحبس والمنع وقيل الارحام قاله
ابن الاعراب ولاها في اجماع الهبة فحيي ان انتهى وقال ابن عرفة والاعتصام والارحام المعطي
عطيته دون عوض لا يطرح المعطي الصيغة ما دل عليه لفظا وفي لغو الالة عليه النوازل
تقللها كانت عن بعض فقهاء الشوري وان ورد قال لبعض فقهاء الشوري بشرط في هبة
ابنه الصغير لا اعتصام بشيء باجماله بقية وقته فيمنعها لابنه في ماله وليس ذلك بصواب
يشهد عند بيعة او قبله ان يبيعه اعتصما ولا يكون اعتصاما بعد بيعه ولا يكون اعتصاما
الا بالاشياء دون الاستغناء لابن ورد ما ظاهر خلافه ان قال ابن ابي القاسم مال ابنه
لقسه وافصح بذلك والبيع لم يصر لابن من قبل ابيه بهتة يجوز اعتصامها في نوازل في نوازل
البيع عند انقضائه حكم الاستحقاق **فصل** الاول اتي ابن المخرج في نوازل في نوازل في نوازل

عرقته فذلك ان الشئ في الباب الصيغة ما يدعى في قوله فلو انشئت وردت ثم ذكر بعض ما تقدم وهو
ان يبيعه لا يكون اعتقدا او لا يجوز اعتقدا فانها بعد البيع والمثل للولد واليكون انما صار الابوين
الا بالاشهاد ان الله انظر الى ما في قوله فلو انشئت فلو انشئت فلو انشئت فلو انشئت فلو انشئت فلو انشئت
سما على القاسم من الصدقات والهبات على حكم ما اذا ابايع الاب ما تصرف به علي ولوه وقال في شرح
المسئلة الرابعة من فاذا وهب للولد الصغير دين علي رجل ثراقتنا منه بعد ذلك فلو كان قال
تمثلت في العرض يتصرف به عليه ثم يبيعه بعد ذلك ان الثمن يكون للاب في ماله وبعد وفاته
لان تنصيب العرض المتصرف به بالبيع كقبض الدين وسط باع العرض لابنه باسمه او جعل ذلك
فان يعلم ان كان باع لنفسه اولاده وان باع ذلك لنفسه نصا على سبيل الرجوع فيها والا فلا فلو باع
مردود والصدقة جائزة وتبع المشتري الاب بالنسبة في حياته وبعد وفاته وحده او لم يحره
لان الصدقة في كل مكان حرة للاب ولو كانت الصدقة دارا يملكها الاب فباعها قبل ان يرسل
عنها لنفسه استرجاع الصدقة واستحقاقا لنفسه بطل البيع ان عشر عليه في حياته وصحت
الصدقة ولم يكن للاب فيها حق ولا في الثمن وصح البيع للمشتري والله اعلم ان الله وانظر المتبعية
في كتاب الصدقة وقال في مفيد الحكم في كتاب العتق ومن وهب عبد الولد الصغير ثم
اعتقه لم ينقض عتقه فيه الا ان يكون الولد موصرا فيمطير الولد قيمته العبد وينقض العتق
والا فلا وقد قيل ان ذلك رجع فيها وهب من العبد وليس عليه شي وهذا في الموضع الذي يجوز له
فيه الرجوع في هبته ان الله وقال في الرقيق في كتاب الهبة قال الابهرى واذا تصدق علي
ولوه بعد فله عتقه وعوض غيره مثله او ادعي جاز ان كان في واليه شبهة العولامة
وشبهته في ماله فان كان كبيرا الممتنع ومنع ذلك من الوحي لعدم الشبهة بجماله فان كان
صغيرا بالمال ان يبي وسكت من رجل مملوك ولوه يبر الارض بعد اربع سنين او قف جميع املاكه علي
اولاده وادخل في ذلك الارض والبس التي اوقفها علي ولوه ولا فاجبت بانه ان كان الولد كبيرا
وحاذا ملكه ابوه او صغيرا واشهد ابوه انه حازه فالتملك صحيح ولا يبطله الوفا الذي بهد الاب
ان يشهد الاب انه رجع فيها ملكه لولده قبل الوقفية وان كان الولد كبيرا ولم يكن اوصفيا ولم
يحرز الاب له حيا او قف فالتوقف صحيح والتملك باطل الا ان يحركه حاكم لا بشرط الحياة
وهو علي القول الرابع ان الاعتقاد لا يكون الا بقول ولا يكون بالفتوى وبذلك فثبت ايضا
القاضي ابو القاسم الماكي الانصاري والله اعلم **قوله** كما وهبت ذاب يعني ان الام
ا اوهبت لولدها فان كان له اب فله ان تقتصر منه وان لم يكن له اب فلا تقتصر منه
وهذا اذا كان الولد صغيرا واما ان كان كبيرا فله ان تقتصر منه فان له اب ام لم يكن قال في
المدة وللام ان تقتصر ما وهبت او خلث لولدها الصغير في حياة ابيه او ولدها الكبير
الا ان يملك او يدين فان لم يكن للصغير اب حيا وهبت او خلثه فليس لها ان تقتصر
لانه ينتم ولا يقتصر ينتم وبعد ما صدقة وان وهبتهم وهم صغار الا ان لهم ثم يلحقوا
ولم يحرش في الهبة شيئا فليس لها ان تقتصر لانها وهبت في حال اليتم وان وهبتهم وهم

صفار لان الله لم يحرش في الهبة شيئا فليس لها ان تقتصر لانها وهبت في حال اليتم وان وهبتهم وهم
جنودا طبقا لقوله في وجوب الاعتقاد انها الهبة والاب هذا الاخير لا يشاء والمصنف يقول ان يحرش
قوله ان تقتصر على السوق قال الشارح ظاهره ان المتبقيات اعتقدا وهاجوا الى السوق والذي
حكاه الباجي عن مطرف وعبد الملك واسبق ان ذكرنا غير مقت اني واشد الخلاف فيه ان الله قلته
حكى في معنى الحكم فولي في فوات الاعتقاد حواله الاسواق فيجوز ان يصدق المصنف في القول
بالافتاء والله اعلم **قوله** فلو كان له اب فله ان يقتصر من وجه من وجه التملك
الابارت وان تد اولتها الاملاك ولا يشترطها من فقير واعتز بالصدقة من الهبة فانه يجوز له
ان يملكها علي المشهور وقال في التوضيح **قوله** ولا يتركها او يملكها لها انظر هل الله علي
المنع او التكره وظاهر المدونة المنع قال في كتابا الصدقة ومن تصدق علي اجني بصدقة
لم يحرز ان ياكل من ثمرتها ولا يتركها يعني ان تصدق علي طيبا فلا كل ثمرته واذا تصدق
بدابة فلا ينتفع بركوبها وفي ذكر قولنا ان اشهرهما الجواز حديث القوايا وقال عبد الملك
لا ينتفع خليل وفيه نظر لان الجواز خلاف ظاهر المدونة التي قلته ان حمل الجواز علي ان لا ادبه
الباح فهو مستكمل كما ذكرنا لفظ المدونة الاقل ان يحمل علي التكره ولا حجة في حديث
القوايا لانهم تصرحوا بانه مستثنى من شرط ما تصدق به للضرورة وان اردوا الجواز ما يعم
المكره فلا اشكال وان مقابله ان يقول عبد الملك يقول بالملك هو ظاهر لقطعه **قوله**
قال في التوضيح قوله لا ياكل من ثمرها ظاهر لا ينتفع بها مطلقا وفي الرسالة لا بأس ان يشرب
من لبن ما تصدق به ابو الحسن ظاهره خلاف المدونة وفي المدونة الا ان يشرب من اللبن الغنم
بغير او يركب الفرس الذي جعله في السيل وما اشبه ذلك مما يقل خطره وقيل يعني ما في
الرسالة اذا كان حيث التملك وقيل يحمل ما في الرسالة علي ما ذكره انهم الموارز وقد تقدم ان الله
يشير الي قوله قال انهم الموارز والمراد ان ياكل من ثمره تصدق بها علي ابنه ويشرب من لبنها
ويكتسب من صوفها اذ ارضى الولد وكذلك الام محمد وهذا في الولد الكبير واما الصغير فلا
يفعل وقاله ما في الحديث والي هذا الشارح بقوله وهذا لان برفق الان في الكبير يشرب اللبن
تاويلان لان ظاهر كلام المصنف تخصيصه باللبن وقد علمت ان الذي خاسر به والله اعلم **قوله**
وجاز شرط الثواب يعني ان الهبة تجوز بشرط الثواب وسواء عين الواهب الثواب
الذي يريد ام الامانة اعينه فقالوا انها جائزة وفي جسيذ بيع من البيع قال في التوضيح
كما قال اصحابنا كعائنه دينا وبي شرط في ذلك شروط البيع التي لم يذكرنا في ذلك خلافا
واما ان شرط الواهب الثواب ولم يعينه فاجاز ذلك في القاسم في المدونة وقاله اصنف
وصنفه ان لا يمتنع لانه كبيع سلفه بقيمتها الباجي والاول اولى النبي وقال ابن عرفة
وهذه الثواب علفية وصدقة عوض ما يرضى بشرطها بغير لفظ البيع قولنا ذكرنا في
فصل شرط العوض فيها انتهى قلت **قوله** في النسخ التي رتبها قولنا ذكرنا في
نظره ان حق الصابة ان يقول قولنا ذكرنا فان فصل العوض شأنا من كلامه هذا

والذي رايته في كلامه بعد البحث عنه في مظانه من البيوع وغيره قوله في فصل شرط الوهب في هبة
الثواب في اخره في كتابه في نسخة بيع الضر من المنتقى لو قال بعد ذلك السلطة عما ثبت ثم نسخا
ما اعطاه قال ابن القاسم على المكارمة كهبة الثواب واعتبر مجرد لفظ البيع الذي **قوله** ولزم
بتعيينه يعني ان الموهوب له اذا عين الثواب لم يستلزم الوهب وليس له الرجوع فيه
ولو لم يقتضه الوهب قاله ابن تاشاس وابن الحايب قال في التوضيح لانه التزمه بتعيينه
وتقله ان عرفة عن ابن تاشاس وقال بعده هذا ضروري كتب عقد الحيا رايته في نسخة **قوله** في غير
المشكوك اي فلما ثواب فيه قال في المرونة ولو راي انه وهبه للثواب الا بشرط ثوابه عرض او طعام
وتفقد في التوضيح ومثل المشكوك السبايك والخليل المكسر على الاصح بخلاف الخليل الصحيح على الاصح **قوله**
وهية احد الزوجين للاخر وكذا الاب ولله قال في المرونة لان يظهر ان ثوابه مسيلة
السبايك والخليل فله لانه لا ثواب فيها ولو لم يكن كذلك لكان مسيلة الزوجين فانه اذا دللت القرينة
على ارادة الثواب حكم به في المأخوذ لانه هبة الثواب بين الايمان في كونها الا حكم فيها
بالثواب الا لقرينة وهية الاجانب يحكم فيها بالثواب الا اذا قامت القرينة على عدم
الثواب **قوله** وقادم من اطلق فيه رحمه الله وهو عقيدتي المرونة وغيرها ما يهدي
له من الطعام والغاكهة ويحذر ذكره والله اعلم مسيلة في حكم هبة الطعام للثواب قال في
المدخل في ارفض ادا بالاكل وينبغي له ان يحتفظ من هذه العادة المزمومة التي احدثت
وهو ان يهدي احد الاقارب او الجيران طعاما قليلا يمكن المهندي اليه ان يرد الوعاء فارغا
حتى يرد به الطعام وكذلك المهندي ان يرجع اليه الوعاء فارغا ويحذر على فاعل ذلك وكان سببا
لترك المهاداة بينهما ولما كان العلم يمنع من ذلك لانه يدخله بيع الطعام بالطعام غير
بيد ويدخله ايضا بيع الطعام بالطعام متقافلا ويدخله الهالة فان قيل ليس هذا من
باب البياعات وانما هو من باب الهدايا وقوسم فيها فالجواب هو مسلم لو مشوا فيه علي
مقتضى الهدايا الشرعية لكنهم يفعلون عند ذلك لطلبهم العوض فان الواقع يتشوق
له وللادخول اليه يحرص على المكافاة فخرج بالمشاحة من باب الهدايا الى باب البياعات واذا
كان كذلك فباعتبر فيه ما نقلتم ذكره انتهى وانظر التي في كتاب الهبات والله اعلم **قوله**
ولزم واهبها لا الموهوب القيمة الالغوت بزياد ونقص يعني ان الواهب يلزمه قبول
القيمة اذا دفعها الموهوب له ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة الا ان تقوت الهبة عنده
بزيادة او نقصان **قوله** لم يذكر المصنف بلزم الواهب قبول القيمة هل هي د الهبة
او القبض بل قرنتها بانه يلزمه قبول القيمة مجرد عقد الهبة وهو اخر الاقوال
والمشهور انه يلزمه ذلك بقبض الموهوب لها قاله في التوضيح وقاله ابن عرفة **قوله**
اذا اناب الموهوب له في هبة الثواب اكثر من القيمة وامنع الواهب ان يقبل الا القيمة
فليس له ذلك ويجوز على اخر ما اعطاه الموهوب انظر المشتري في اخر كتاب الهبات **قوله** فائدة
قال في اخر كتاب الصدقة والمنة من البرزلي قبل اخر نحو الحسن وزمان ابن عات عن

الاستقاة

الاستقاة ليس على الفقهاء ان يشهدوا بين الناس ولا ان يبينوا احدا ولا ان يكافوا احد الا
وحكم ذلك عن مالك وكذا السلطات لا يباي في ولا يباي في الله وقد ذكر الحنفية عن هذا ان سعد
المعافري عن ابن ابي ايل كتاب النشاهدات قال ليس على الفقهاء من مكافات ولا ضيافات
احد ولا شهادة بين اثنين انتهى وقال ابن فرجون في الويلاح المذهب فيمن اسمه سعيد وسعيد
ابن عبد الله بن سعد المعافري ابو عمرو وقيل ابو محمد وقيل ابو عثمان من كبار اصحاب مالك سمع
منه ابن القاسم واسهب وابن وهب وغيرهم وبه تفقه ابن وهب وابن القاسم وهو ثقة فاضل
مامون قوي بالاسكندرية سنة ثلاثة وسبعين ومائة مسيلة ذكر سعد هذا في كتاب
خال ليس على الفقهاء ضيافة ولا مكافاة يريد عن هديته ولا شهادة بين اثنين انما
والظاهر ان ذكره فيمن اسمه سعيد وهو فان كلام المصنف المتقدم وعلام ابو الحسن وعلام
وكلام الدارقة انه سعد في اخر كلام ابن فرجون المذكور لانه سعد حيث قال مسيلة ذكر سعد
ونص كلام ابو الحسن الصغير في كتاب العتق الثاني في مسيلة من اعتق جدينا في بطن امه
لما ذكره في كتابها نباع في الوين سوا كان الذي قبل العتق او بعده ما نصه وخالف
سعد المعافري في مسيلة فقال لا اتباع حتى تضع اذا كان الذي لاحقا انتهى وقال في المداير
في ترجمة ابي محمد وقيل ابي عثمان سعد بن عبد الله المعافري من كبار اصحاب مالك للصريين
سمع منه ابن القاسم واسهب وابن وهب وابن بكير وهو الرابع عشر من الطبقة الاولى من
اصحاب مالك وقاله في اخر ترجمته قال سعد عن مالك ليس على الفقهاء ضيافة ولا مكافاة
يريد عن هديته ولا شهادته بين اثنين انتهى وفي بعض نسخ المداير اسقاط المعافري
واستفاد من النصوص المذكورة انه معافري والمعافري بفتح الميم وكسر الفاء نسبة
الي المعافرين يعرفون بما لك قال ابن الاثير في كتاب الانساب ينسب اليه كثير عامتهم
مصدر انتهى وقد انشدني بعض اصحابنا عن الشيخ العلامة ابن عازي عن شيخه الامام
القدوة ابي عبد الله محمد القوري انه انشده لما نكح مصد في هذه السيلة فانصه ليس على
الفقهاء من ضيافة ولا شهادة ولا مكافاة ذكره ايضا عن المداير عن سعد المعافري
عن ما في فائدة قال في تخرج احاديث الاحياء حديث من هديته وعنده قوم
فهم شركاوه فيها العقيلي وابن حبان في الضعفاء والطبراني في الاوسط والبيهقي
من حديث ابن عباس قال ان العقيلي ابصر في هذا المتن حديث **قوله** وان معصيا
هو من الصيب كما قال ابن عازي وعكسه في المرونة ايضا قال في كتاب الهبات واذا وجد
الموهوب بالهبة عيبا فله رده واخذ العوض ثم قال وان وجد الواهب الى اخر ما ذكره
ابن عازي وانظر ابي الحسن الصغير وانظر المنتقى ايضا في الكلام على الورد بالقبض فانه ذكر
فيه حكم ما اذا اطلع في هبة الثواب على عيب هل يرد او لا يعلم **باب اللقطة**
قوله كلام الشارع في ضبطها فيه خلل وهي بغير اللام وفتح الغاف هكذا ضبطها الاكثر وعليه استعمال
اللفظ وهو خلاف القياس وبعضهم انكروا فتح الغاف ورواها بالسكون على الاصل وبعضهم رواها

بفتح اللقطة

بالوجهين منهم ابن الاثير وقال الفتح الصحيح منهم ابن القزويني وقال السكون اوي والله اعلم
مال معصوم يعرف للصنيع **الظاهر** ان ضالة الابل داخلية في هذا التعريف وهي ليست
للقطة وكذلك الايق وقال في الزخيرة لا يسمى لقطة ولا تجري عليه احكام اللقطة ولذا
عرفها ابن عرفة بانها مال وجد بغير حرز محتر ما ليس حيوانا ناطقا ولا نجا فيخرج
الركا زوايا رضى الحرب وتدخل الرماح وجمام الورود لا تسمى نقع في السفينة وهي لمن
وقعت اليه قالة ابن عات عن الشعبي والظاهر في السمكة ان كانت بحيث لو لم يلقها
من سقطت اليه في نفسه لقوة حركتها وقرب محل سقوطها في ماء البحر فهو حي قال
ابن تيمية في زواجيه والا في لرج السفينة والله اعلم ان حده غير ما عرف لرحول التمر المعلق
فيه وليس لقطة فقول الجماعة معرض للصنيع احسن فتأمل والله اعلم وحد الالتقاط قال ابن
عرفه هو اخذ بالصابغ يعرفه سنة ثم يتصدق به او يملكه ان لم يظهر ما لكان بشرط الضمان
اذا ظهر للمالك انتهى **قول** وفسا وجمارا ويريد غير ذلك كما نصح لفظته قال في لفظتها
ومن التقط دنائرا او درهم او حلما مصوغا او عروضا او شيئا من متاع اهل الاسلام فليس فيها
سنة فانما صابغها والام امره بالكلية كثر فاقولت درهما فضا عدا الا ان يجب ان يتصدق
بها ويجوز صابغها ان كان يكون له ثوابها او يفرمها له فعلا واكره ان يتصدق بها قبل
السنة الا ان يكون الشيء التام في رقبته ولبعضها سنة ياتي الكلام عليه في محله وكذا
لم امره بالكلية وفي كتاب الضحايا من المرونة والايضا وجمام الابرجة ومن ضاد منها شيئا عرف
به ان لم يعرف ربه ولا ياكله وان دخل حمام بروج لرجلي بروج لا ضرر لها الي ربه ان قدر والا
فلا شيء عليه ومن وضع اجبا في جبل فلهما دخلها من الخيل ومن ضادها يد في رجليه
سباقان او طيبا في اذن قرطان او في عنقه فلا دة عرف بذلك ثم ينظر فان كان هروبه
ليس بهروب انقطاع ولا نوحش رده وما وجد عليه لربه وان كان هروبه هروب انقطاع
ونوحش فالصبي خاصة لصا بده دون ما عليه فان قال لربه فريحي من يومين وقال الصايد
لا ادري متي فرستك فعلى ربه البيئته والصايد يصدق النبي وانظر قوله فان كان هروبه
ليس بهروب انقطاع اخره فهل يجب تقربفه في هذه الصورة كاللقطة وهو الظاهر فتأمل
وقال في آخر كتاب الجاهل مع من البيان ما اوي الي يروح الرجل من حمام بروج غير علم بغيره بعينه
او عرفه ولم يقدر على اخذه فلا بأس بعينه وان عرف صاحبه هذا اما لا اختلاف فيه لعله واختلف
اذا علمه وقد رعى اخذه ولم يعرف صاحبه وظاهر قوله في هذه الرواية انه لا شيء عليه وهو
دليل قولنا ان كذا نة ونص قول ابن حبيب في الواضحة وقد قيل انه يعرفه كاللقطة ولا يملكه
وهو الذي ياتي عليه من هيبته القاسم حكى فضل عنه انه قال لا يصب لشي من حمام الابرجة
ولا يرمي ومن ضاد منها شيئا فعليه ان يبره او يبرقه ولا ياكله وحكم فرائضها اذا عرف عشها
حكم بغيره وقد رعى اخذه فان عرف صاحبه رد اليه وان لم يعرفه فعلى ما تقدم من
الاختلاف انتهى وانظر ما حكاه عن فضل فانه نص المرونة وهذا ما ليس بجمعه الا والله اعلم

قوله

وردت عن مشرود فيه ربه **قال ابن الحاجب** يجب ردها بالبيئته او بالاجابة بصفتها
من نحو عقاصها ووكايتها وفيها المشرود فيه ربه قال في التوضيح اما ردها بالبيئته فلا خلاف
فيه ويجب ايضا ردها عندنا بالاجابة بصفتها من نحو العقاص والوكايت لم يرد في التوضيح
يقوله وفيها المشرود فيه ربه فالاول للاول والثاني للثاني وهذا هو المعلوم في اللقطة
وعليه ان تترك الفقهاء بل نقل صاحب الاستبصار الاجماع عليه ونقل الباجي عن ابيه عن عكسه
والوكايت مدود وقيل مقصور وقيل هو غلط واشار بقوله نحو عقاصها الى انما لا عقاص له
ولا وكايت من اللقطة يدفع بالاجابة بصفتها الخاصة الحاصلة للظن انتهى **قول ابن الحاجب**
وفي اختيار عدد الدنانير والدرهم قولان قال في التوضيح القول الاول باختياره لان القام
والاخر للصنيع والاول اظهر ثم قال ان الحاجب ويكتفي ببعض الصفات المقلية كذا
عليه الصنيع ويستات في الواحدة قال في التوضيح ان يكتفي ببعض الصفات اثنتين فصاعدا
دل على ذلك قوله وبستان في الواحدة والاصح لا يشهد قال ابن عرفة وصفين ولم يعرف
الثالث دفع له ومقابلته لان عبد الحكم قال لو صاب تسع اعشار الصقة واخطا الفدر
لم يعطها الا في معني واحد ان يذكر عدد افيها ب اقل منه لاحتمال ان يكون قد اغتيل فيه
انتهى وهذا ايضا يستفاد من قول المصنف ويستوفي في الواحدة ان جعل غيرها للغلط على
الظاهر وفي التامل ودفع لمن عرف وصغير دون ثالث وقيل ان اخطا واحد من عشرة
لم يدفع الا في عدد واحد اقل ولو عرف واحد من عقاص ووكايت لكان الاظهر لاشي له
ان غلط في الاخر واستوفي به في الجمل ولو اخطا في وصفه ثم اصاب لم يعطه ولا يبره
الغلط في زيادة العدد ان عرف العقاص والوكايت في نفسه قولان انتهى مسئلة قال
في النوادر باب في الصبي الصغير تدعى امه انه التقط دنانير ومن كتابه بن تحنون وكتب
شجرة الي محتون في امرأة انت با بن لها صغير معه اربعة دنانير فرجعت انه التقطها
من الطريق في غيرة فرفقنها على ابني اثناس في من ادعاها ووصف مسكة بعض
الدنانير ولم يصف البعض فكتب اليه الام مقرة ان الصبي امها فليس لها ان تفر على
غيرها قاري الدنانير للصبي وما كان من لفظته من رقبته فوصف المرعي لها بعضا ولم يصف بعضا
فلا شيء له انتهى **قول** وجب اخذه لحوق خاين الا ان علم خبايته هو في حرم والاكره
على الاخذ من حاصل ما ذكره المؤلف انه ان خاف عليه ان يخرها خاين وجب عليه الالتقاط
لان يعلم من نفسه هو الخاين فيحرم سوا غيره عليها ان يخرها خاين ام لم يخش والاكره
اي وان لم يخف عليها قايما واعلم من نفسه الخباية فيكون له الالتقاط على الاخذ هذا
جمل كلامه وفيه اجاب الاول كلامه فيقتضي انه اذا لم يتحقق من نفسه الامانة ولا الخباية
وخاف عليها الحوت وجب عليه الالتقاط وهو في القام قاله ابن الحاجب وقرره لم في التوضيح
من ان الذي لا يتحقق من نفسه كونه الالتقاط وانما جعل وجوب الالتقاط اذا تحقق
من نفسه الامانة وخاف عليها الحوت فتأمل ذلك الثاني نقل في التوضيح في القسم

المكره في كلام المؤلف الذي فيه الاحسن ومقابلته وهو ان لا يتحقق عليها الجينات وعلم من نفسه الامانة
ان الذي يشترطه الخلاف بان يكون الامام عدلا فان كان غير عدل فالاختيار ان لا يبايها خبرها اتفاقا وكذا في
قسم الوجوب وهي ما اذا كانت بين قوم مأمونين يكون الامام عدلا لا يشترط ان يبايها خبرها اتفاقا
ايها قال في المقدمات اما ان كان غير عدل فقال لا يبرهن اهلها وتركها بحسب ما يطلب
عليه من احد طرفين فتأمل ونعلم ان التوضيح في شرح قول ابن الحايب والالتقاط حرام
على من يعلم حيا من نفسه ومكره الخاف وفي المأمون الكراهة والاستحباب والاستحباب
فيما لم يال والوجوب اذا كان عليه الحوزة يعني ان حكم اللفظة يختلف بحسب حال الملتقط
وجعل يعني ان الحايب الاقسام ثلاث اولها ان يعلم من نفسه الجبارة فيكون التقاطها
عليه حرام وثانيها ان يخاف ان يستفزه الشيطان ولا يتحقق فيكون مكرها وثالثها
ان يتوهم ما من نفسه وقسم هذا الى قسمين الاول ان يكون بين الناس لابسهم ولا يخاف
عليها الحوزة والثاني ان يكون خافهم فان خافهم وجب الالتقاط وفيه عليه الالتقاط وان لم
تفقد الثلاثة افعال لما لك الاستحباب والكراهة والاستحباب فيما لم يال وفيما لم
رشد هذا الخلاف بان يكون الامام عدلا وان كان غير عدل وكانت بين قوم مأمونين فيخير
بين اخذها وتركها انتهى وراى في المقدمات وقد ذكر حسب ما قبله على من احد المخوفين
انتهى فهذا الاخر تقييد لما اطلقه المعنى في قسم الوجوب بل نقل القرافي عن الحملي انه
يكره اخذها اذا كان الامام غير مأمون اذا اشدت اخذها انتهى الثالث قوله علي
الاحسن فيه ترجيح القول بالكراهة وهو الذي اقتصر عليه في التامل بكتيبها

الاول قال في المقدمات بعد ان ذكر الاقوال الثلاثة وما قيد به وهو ايضا اعني هذا
الاختلاف فيما عد اللفظة الحاج لابي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهما ومعنى فضيه عنهما
مخافة ان لا يجد ريبا لتفرق الحاج في بلدانهم المختلفة فتتبع في جهتها فكلما ينبغي
لاحد ان يلتقط لفظه للحاج انتهى الوارد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فان
اللتقط واجب عليه من تقريرتها ما يجب في سواها انتهى وهذا والله اعلم في غير المحل الذي
يجب فيه الالتقاط بل منزع كلامه ان في غير محل الوجوب لا يفتقد الثلاثة الاقوال
وهي انما هي في غير قسم الوجوب فهي داخلية في قول المؤلف ولا تراه الا ان الكراهة فيها اقوى
فتأمل والله اعلم الثاني قال اني عبد السلام بعد ان حكى الاقوال الثلاثة والظاهر
كان في العقدة على الحفظ ان يجب الالتقاط ولا يعيد علمه بحياة نفسه فانما وامر خوفه
ذكر لانه يجب عليه ترك الجبارة فقد توجه عليه الخطاب بالحفظ وحده من يعلم من نفسه الجبارة وجب
عليه الامران الحفظ وترك الجبارة وهذا تسليم هذا اذا لظهر من الاقوال الثلاثة الاستحباب والوجوب
لوقيل له لوجوب اعانة المسلم عند الحاجة والفدرة على العانة انتهى وبالله حسن رحمه الله تعالى
قال في الخبرين كل فعل واجب او مندوب لا تكرر مصلحته بكره فانما ذا الفرقين وراى الذي عن
الطريق فهو على الكفاية وما تكرر مصلحته بكره فهو على الاعيان كالصلاة والصوم وقد تقدم بسط هذه

القدر

الفوائد

المقارن في مقدمته هذا الدوران فلي هذا يتجلى الاخذ ووجهه عند تقين هذا الحال ومنه تقين
الهلاك بين العنا يكون فرضا على الكفاية اذا خافوا غدهم على القطعة ومنه وبا في حق هذه المصنفين
خصوصا بما قلنا في صلاة الجبارة وغيرها اصلها فرض على الكفاية وفعل هذا المصنف المحقق
يندرج انما اذا اشترع ان يصف بالوجوب انتهى فتأمل **قوله** وتقريره سنة ولو كثر لولا
تأفها بنصوره واضح بكتيبها **الاول** يجب التعريف عقب الالتقاط قال ابن الحايب
وجب تعريفها سنة عقبيه قال في التوضيح اي عقب الالتقاط وظاهره لواخر التعريف
لغيره في الحملي ان مسكها سنة ولم يعرفها شرعا من هلكت ضمنها انتهى وينبغي
ان لا يتقيد بالسنة انتهى وقال ابن عبد السلام الضم من قوله عقبيه راجع الى الالتقاط للمعنى
من الضم في الاخير التعريف فان ذكره اعني الى اباي ريبها منها فلا يفتقر الى طلبها
فان ترك تعريفها حتى طال امتها هكذا قال بعض الشيوخ فقلت كلامه على ما فهمت انتهى
وفي معنى الحكم فرع واذ المسك الملتقط النقطة سنة ولو يعرفها شرعا في الثانية
فصلت ضمنها وان لم تكن هلكت في السنة الاولى ضمنها اذا ثبت ان صاحبها من الموضع
الذي وجد فيه وان كان من غير فجاب بغير ضمها عما ولم يقدم في الوقت الذي
ضاعت فيه لم يضمن انتهى الثاني قوله لا تا فها مقابل لقوله تعريفه لا يقيد السنة
وبعني ان الثاني لا يعرف ولم يقل له حله لانه باخه الاكل الثاني سقوط الضمان
كما كثر بعد السنة بخلاف عدم التعريف فان ضام للضمان وخو له ابن عبد السلام الثالث
جزم المؤلف بان الكثير مائة وانه فوق الثا ف يعرف سنة اما الكثير فمخلاف فيه واما
دون الكثير وفوق الثا ف وهو المشار اليه بقوله كد لو حكى اني الحايب فيه قوله لا يقريره
سنة وتقريره ايا ما مطنة طلبه ورجح في التوضيح الثاني ونصه قال ان الحايب والما
فوقه من نحو خلاف ودون فقل يعرف ايا ما مطنة طلبه وقيل سنة كالكثير قوله فوقه اي
فوق الثا ف ودون الكثير مما يستخرج به صاحبه ويطلبه ابن رشد ولا خلاف في وجوب
تقريره لانه يختلف في حده فقل سنة كالذي لم يال وهو ظاهر رواية ابن القاسم
في المدونة وقيل لا يبلغ به الحول وهو قول ابن القاسم في رواية في المدونة ورواية يعيسى
عن ابن وهب في الفتنية في مثل الدرهمات والدينار انه يعرف ذلك اياها اني عبد السلام
وتناول المدونة بعضهم على القول الاول من كلام المعص وهو الذي عليه الاكثر من اهل المذهب
وغیره انتهى فتأمل المؤلف القول الذي عليه الاكثر **قوله** يكتفى بمسجد قال في المدونة
وتعرف النقطة حيث وجدها على الاب (الثا) جد وحيث يظن ان ريبا هناك واخره انتهى
وفي سماعي شهب من ثا ب النقطة وسالته يعني ما لك عن تعريف النقطة في المساجد
فقال لا اجبر رفع الصوت في المساجد وقد بلغني ان لم يال الخطاب امران تعريف النقطة
على الاب المساجد واجب ان لا يعرف في المساجد ولو شئ هذا الى الخلق في المساجد فيهم
بالنهي وهذا لا يرفع صوته لم يذكره لاسا انتهى قال ابن الحايب في الجوامع والمساجد قال في التوضيح

فأخبره ان التعريف يكون في كل واحد من الصورتين فيكون على حقيق مضاف
اي في باب الخوارج والمجاهدين وهو حسن لانه في المروية وغيرها والحديث في التمهيد
التعريف عند جماعة الفقهاء على ان يكون الا في الاسواق وابواب المساجد ومواضع القائمة
واجتماع الناس من **قوله** او من يتقرب به ابن عبد السلام والاضمان عليه ان ضاعت اذا قصها
الى مثله في الامانة انتهى قال في شرح قول ابن الحاجب وهي امانة بغيره وعين في دفعها
اي الامان ان كان عدلا قاله في المدونة ونقله في التوضيح **قوله** ودفعها لغيره بغيره
هذه المسئلة في سماع موسى بن كاهن في اللقطة وسيل ما ذكر من اللقطة فوجد في قريته ليس بها الا
اهل السنة فقال لهم في اعيانهم وقال اني ارشد هذا قوله في قطرة اذ في الامكان ان تكون
طلم وان كانت وجدت بين اهل السنة فكان الاحتياط ان لا ترفع اليها ما رهم ولا يبدل التعريف
لها استقيا بالقلية الظن انها لهم على غير قياس وان رخصت اليهم بعد التعريف لها اثرها صاحبها
غير موثوقه وانما كان يلزم ان ترفع اليها ما رهم لو تحقق انها لاهل السنة فيبين الاشكالية
مع انه يقولوا ان من رخص ان يكون حكم لفظه اهل ملتنا بصرفنا البنا واما اذ لم يتحقق ذلك
فكان القياس ان لا ترفع اليها ما رهم وتكون موقوفة ابد او بانه التوقيف انتهى فتمسك
وايه علم **قوله** او التصديق قال في الطراز في باب اخراج زكاة الفطر في السفر في تقليل
المسئلة ولا تخرج من الملتقط ان يتصدق باللقطة من رخصته فاعلم بها بعد ذلك ورضي
جاز انتهى فمدا هو المراد بالتصدق ان يتصدق بها عن رخصته واما ان يتصدق بها **قوله** رخصته
نقد هو داخل في تملكها اياها والله اعلم **بشيء** قال في المروية واكره ان يتصدق بها قبل
السنة الا ان يكون الشيء التامه انتهى قال في الحنف الكراهة هنا على المبيع لان الشرع لم يان
له انتهى **قوله** او التملك ولو علمك تصوره واضح وعبارة ابن رشد قوية اذ قال بعد ان حكى
الحلاف في تملك اللقطة وهذا الاختلاف انما هو في اعد اللقطة مكنة فاما مكنة فقد ورد النص
فيها انها لا تحل لقطتها الا لمنشد فلا يحل له استفاها باجماع وعليه ان يعرفها ابر او اب
طال زمانها الذي فتمسك فانه مشكك والله اعلم وفي الاكل على المازي عزيا لكان حكم اللقطة
في سائر ابيلا حكم واحد وعند الشافعي ان لقطه مكنة بخلاف غيرها انتهى **بشيء** قال
النووي في شرحه وفي جميع اعداها باب دليل على ان التقاط اللقطة ومثلها لا يقتدر
الي حكم الحاكم ولا اذن سلطان وهذا اجماع عليه ومنها انه لا فرق بين الغني والفقير وهذا مذهبنا
ومذهب الجمهور والله اعلم انتهى وفي التمهيد اجمعوا على ان للفقير ان يأكلها بعد الحول وهذا مذهبنا
الصالح واختلفوا في المعنى فقالوا ان احب ان يتصدق بها بعد الحول وبضيقها وقال ابن
وهب قلت لما ذكر ما شانه بها قال ان شانه اسكلها وان شانه تصدق بها وان شانه استغنى
وانما صاحبها اداه اليه وقال الشافعي ياكل اللقطة الغني والفقير بعد حوله وهذا خصيل مذهب
ما ذكر وقوله انتهى **مسئلة** قال في سماع ابن القاسم من كتاب اللقطة وسيل ما ذكر من اللقطة
بحرها الرجل فيعرفها سنة فلا يجز صاحبها فيستغنى عنها ثم خصه الوفاة فيوجب بها

وينزك

وينزك بنا عليه ولا قاله سيف تري قال اري انما هو القربانها اهل الدين بقدر ما يصيبها ابت
رشد هذا كما قال لان اقرار المداين بالدين عند ما ذكر جازي لم لا يتهم عليه كان اقراره في محنة
او مرضه ولا يتصرف عند الحاجة من المرض في رهنه وقضاهاه فربما يرد بعضه وفي
اقراره بالدين لم يتهم عليه فلا يجوز شي من ذلك في المرض واختلف قوله في جواز ذلك في
الحاجة مرة اخرى ذلك كله ومرة لغيره ومرة فرق فجاز الرهن والقضاء ولم يجوز الاقرار
ومرة جاز القضاء خاصة ولم يجوز الرهن فلا الاقرار ولما اذا قرانه استنفق اللقطة ولان
عليه ولم يقيم بذلك عليه حتى مات فلان كان اقراره بذلك في محنة جاز ذلك من راس المال
له على ورثته وان كان اقراره في مرضه فان كان يورث يورث جاز اقراره من راس المال
وان اوصي ان يتصرف بها عن صاحبها او توقظه واختلف ان كان يورث يورث بطلان فقيل
انه ان اوصي ان يوقف ويحبس حتى ياتي صاحبها جازت من راس المال وان اوصي ان
يتصرف بها عنه لم يقبل قوله ولم يخرج من راس المال ولا من الثلث وقيل انه يكون من
الثلث وقيل انه ان كانت لسيعة جازت من راس المال وان كانت كثيرة لم تكن في راس
المال ولا الثلث انتهى وفي سماع عبد الملك بن ابي وهب قاضي عباد الملك سالتني وهب عن اللقطة
بحرها الرجل فيستغنى بها سنة يقوم عليه القوم او ما لو ما صاحبها انتهى (اي صاحبها القوم)
قال في اري للسلطان ان يخاص بها القوم وسالت اشهب فقال لا يملكه الا ان لم يذكر السلطان
انه رخصت ليس سكوت اشهب عن ذكر السلطان في هذا كما قاله الله وهب لان السلطان
هو الناظر فيها لصاحب اللقطة لكونه في منزلة الغائب ان لا يعرف ويعينه لكان اعلم
اقراره باستفاقة قبل ان يقوم عليه ان لا يجوز اقرار المفسر بهذا التفسير لمعنى معلوم
فكيف لفاي محمول الذي مسئلة من كتاب اللقطة في سماع ابن القاسم وسيل ما ذكر من اجل
دخل خانوت رجل بزاز يشتري من ثوبها ثم خرج منه فاستغنى صاحب خانوت فقيل يا ابا عبد الله
هذا دينار وجدته في خانوتي ولم يدخل علي اليوم احد غيرك فقد الرجل فافتقد ديننا وانما اترب
ان ياخذة فقال لما ذكر لا ادري هو اعلم بيئته ان استيقن انه ديناره فليأخذه قبل له التجرد
يقول لم يدخل علي اليوم غيرك وقد افتقد الرجل من نفقته دينارا قال ان استيقن انه
له فليأخذه قال اني ارشد في قوله ان استيقن دليل على انه لا يأخذه الا ان استيقن انه
له بزيادة على ما ذكره يحصل له بها اليقين انه له وهذا اعلى سبل التورع والنهاية فيه اذ لم
يعتبر منه شك في انه له فاحذر له سابق حلال لان الغالب على ظنه انه اذ قد افتقد دينارا
ولو لم يعلم عدد نفقته لسأل له عندي ان ياخذة لقول صاحب خانوت انه لم يدخل علي
اليوم احد غيرك وان كان التورع من اخره ولي واحسن وكذا لو قال له صاحب خانوت
هذا الدينار وجدته في مكان لا ادري هل هو لك او لغيرك ممن دخل خانوت فقد ارجح
الرجل نفقته فافتقد دينارا او ما لو قال له هذا الدينار وجدته في مكان لم يدخل عليه
ولا ادري هل هو لك او لغيرك ممن دخل خانوت والرجل لا يعلم عدد نفقته لما سأل له ان ياخذة

57

بشك وبانه الشريف **قوله** كنية اخرها قبلها **قال** الشارح بهرام في الوسيط يعني ان الملتقط اذا
لغيره قبل السنة اكل اللقطة فانه يضمنها ويرد اذا ما عت عند مظهره انه يضمنه بمجرى النية
وفيه نظرا في الحسن الصريح **قال** المشهور ان النية بمجردها لا توجب شيئا الا ان يقا بها فقد
انتهى وما يقوله عن الحسن فيكون هو في هذه المسئلة انما قاله في شرح قوله في الدرر من اللقطة
لقطة خبثها وانها بان بها ردها على وضعها او يبيع منها فاما ان ردها في موضعها من كانه
من ساعته كون مرفي اثر رجل فوجد شيئا فآخذه وصاح به هذا الذي يقول الافتراء فلا شيء
عليه **وقال** ما ذكر في واحد الكتاب اثر رفقة فآخذه وصاح به هذا الذي يقول الافتراء فلا شيء
فرد هو لا يضمن **قال** الحسن قوله ليعرفها انظر هل تقر بغيرها عما الذي هو السنة او تقر بغيرها
فما صا لاجد انكس اعياض مختلفا ويل التبع على كلام ابن القاسم فيقول ان الثانية بخلاف
الاولى وانضمنه في الاولى لانه اخذها بنية التقريف فلو لم يخطئها والثانية لم ياخذ
بنية التقريف فالقرب والبعد سوي في ذلك وكذا في ذلك عيدا الوهاب **وقال** لا يضمنه انما ذهب
ابن القاسم انه لا يضمنه اذا ردها بالقرى يعني اذا اخذها بنية التقريف واليه حكي المحكي
فما صله ان قوله من اخذ لقطة المسئلة وقوله فاما ان ردها في موضعها مكانه فختلف
في ثوابه فذهب بعض الشيوخ الى انه انما ضمنه في الاولى اذا لم يرد بها بالقرى بقوله فيبعد
ان حازها وبان بها ولم يضمنه في الثانية لانه رد بها بالقرى وهذا اذ ابل الحبيب وذهب
غيره الى انه انما ضمنه في الاولى لانه اخذها بنية التقريف فلو لم يخطئها فلافرف في ذلك
بين القرب والبعد والثانية لم ياخذها بنية التقريف العام وهذا اذ ابل اني رشت الشئ وهل
توجب النية بمجردها شيئا ام لا المشهور ان لا توجب شيئا لقوله عليه السلام ما لم تحمل
او تتكلم من نوي قرينة فلا تدرمه بمجرى النية الا ان يقا بها قول كالتدرا والشرع
في العمل لم يرد هذا العمل اما ان يكون ما لا يخفى تصوم يوم او صلاة فهذا يلزمه اتمامه بالشرع
وان كان ما لا يخفى كالحراة او اربا او نوي اطالة القيام في الكوع ثم يردا والشرع فيه
لزم وما لم يات ليس فيه الاكبر والنية فاليلزمه والتقريف مما يخفى فيليس فيها ياخي
الاكبر والنية فان ظروقه التي قدامه **وقال** لياطي ايدوكه لك يضمن الرجل اذا نوي لا وجد
اللقطة ان ياخذها ملكا وكانت هذه النية قبل وقوعه ايدى عليها فانه يصير بهذه النية
كالغصب فان قلت حملت اللقطة على ما لم يحمّل قلت بل كحمل ونماية ما يورد احي
غيره الا خذني ليصح المعنى المنصوص وقد رت مضافا محذوف فابعد قبل اي قبل قبضتها
لاجل ذلك وما حمله الشارح عليه او لا ليصح معنى ولا نقلا انتهى **فما قاله** الشيخ في كلامه هو ظاهر
كلام المؤلف وقد علمت ما في قوله وظاهره الخ واحتج به كلامه الى الحق وان ذلك ليس في هذه
المسئلة اتفاقا فيبقى كلام المصنف على ظاهره والله اعلم **وما** الباطني **فما** اول كلام المصنف ليعرف ما قاله
ابن رشدي المقدمات فانه انما ذكر الصلوات اذا اخذها بنية ملكها **وقال** ان الحبيب وهي امانة
ما لم ينفذها انما تنصير كالمصوب **قال** الشيخ في التوضيح وهو ظاهر تصورا وتصديق **وقال**

ابن عبد السلام يعني ان اللقطة بيد ملتقطها على علم الامانة فلهذا في حكم الشرع وان يضمنها بغير
ان ما كان لم ينفذها الا وغصبا فان نوي ذلك ضمنها كما يضمن الغاصب وهذا بين اذا كانت
هذه نية حين التلقطها وان حذرت له هذه النية بعد الالتقاط جري ذلك على تبدل النية
مع بقا اليد انتهى **قال** ابن عرفة بعد نقل كلام ابن عبد السلام قلت **يبدو** بان القول يليقوا
اثر النية انما هو مع بقا اليد كما كانت لاي لتغير بقاها عما كانت يوم وقع متابع لثاثير
النية ويد الملتقط السابقة عن نية الاغتيا لكانت مقرونة بالتقريف او القرم عليه
وهو بعد هامقرونة تنقض ذلك فصار ذلك كالتقريف فيجب الصلوات اتفاقا انتهى **وقال** ابن عرفة
قلت الاظهار انه كالمال المرعى عليه كالغصب انتهى **وكذا** هو من شرح عبارة الشارح ونسبه
ولو نوي اكله قبل العام ضمنه ان تلف انتهى وهو ظاهر عبارة ابن الحبيب ايضا فكلام المؤلف على
ظاهره ولا يحتاج لنا وبليه على ما قاله الباطني **فروع** **قال** في كتاب الزكاة من التوضيح وما
ملتقط اللقطة فلا زكاة عليه ان لم ينفذها لنفسه وان نوي بذلك ولم ينصرف ففيها
قولات والقول بعدم ضمانه لابن القاسم في المجموعة وان تصرف فيه ضمنه بلا خلاف انتهى **وقوله**
ابن عبد السلام وان عرقه ونفسه وفي صبر ورتها دنيا على ملتقطها لا اداة اكلها او تحريكه
لها نقلا الشيخ عن حمون مع المغيرة وعن ابن القاسم في المجموعة وعن ابن رشد الاول لوراني
ابن القاسم وان ذهب عن ما قلنا في المسئلة في رسم تقدرها من سماع عيسى من كتاب الزكاة
والله اعلم انتهى **فروع** **قال** ابن عبد السلام **قال** لا يشهد ولو ادعي ما حيا انه التلقط ليزهد
سوها **قال** القول قول الملتقط انه التلقط ليعرف بها بغيره في انتهى وما عذاه لا يشهد هو
في الدرر ونسبه وانما عتد اللقطة من الملتقط لم يضمن ان يورث **قال** لا يشهد وعليه
ابن يمين ومذهب الكتاب في هذه انه لا يعين عليه الا ان يتم **وقال** ابن رشد انتهى من ابي الحسن
وتحوه في التوضيح **ثم** **قال** في الدرر انما يتقدم وان **قال** لا ريبا اخذتها لا يشهد بها
وقال هو بول لا عرضها صدق الملتقط ابن يونس **قال** لا يشهد بلا يمين انتهى **وقال** ابن رشد
في القديرات ولا يعرف الوجه الذي التلقطها عليه الا لمن قبله فان تلفت عنده او ادعي
تلفها وادعي انه اخذها لغيرها على صاحبها فهو مصدق دون يمين الا ان يتم وسوا الشاهد
حين التلقطها ولم يشهد على مذهب ما ذكرنا لا يشهد به انتهى **وقال** في التوضيح
ولا يلزم الانشهاد عليها حال التلقطها خلافا لبعض الحنفية انتهى **قوله** **وقال** يورث
اخذها للحق الا يقرب فتاويلا **ثم** **نصوه** **واضح** **قال** ابن الحبيب **قال** ان اخذها لم يضمنها
ثم ردها ضمنها **قال** ابن عبد السلام ولا يشك ان هذه المسئلة انما تنعزع على القسم المختلف
فيه انتهى يعني من اقسام الالتقاط وما قاله ظاهر لان القسم الذي يحرم فيه الالتقاط
هو ما مور بالرد والقسم الذي يجب يضمنه مجردها وقد علمت كلام المدرس والثاويلين
عليه فيما سبق فلا حاجة الى الامادة **وقول** المؤلف بعد اخذها للحفظ احترازا عما اخذ لانيته
الحفظ ولا بنية اغتيا لها فانه لا يضمن اذا ردها بالقرى بلا خلاف ويضمن اذا ردها بعد البعد

قال ابو الحسن قال احسان لا خلاف اذا اخذها بغير نية التعريف كاذبا لانه غير صامن اذا ردها لموصفا
في الحديث انتهى وقال في المصنفات واجد اللفظة على ثلاثة اوجه احدها ان ياخذها بغير نية
فما الاول فهو ان ياخذها بغير نية التعريف وهو مطلق لقوم بين يديه لئلا يمد له من غير
ولا ادعوه كان له ان يردده حيث وجده ولا ضمان عليه فيه قاله ابن القاسم في المرونة وروايت
ابن وهب عن مالك انه لم يصرفه بده ولا تقدي عليه وانما اعلم به من طرائقه لم يلزم فيه
حكم اللفظة وهذا اذا ردها بالقرب واما ان ردها بعد طول موضوع من التيمم والقسمة
التي كان قد ما في كلام المؤلف **قوله** ود والرق كذا وكذا وقيل السنة في رقبته يعني
هو الرق اذا التقط لقطه فعليه ان يصرفها سنة بعد السنة ان اكلها او تصرف بها
صحتها في ذمته وهو مضمون قوله كذا وكذا وقيل السنة في رقبته وايضا قال ابو الحسن
الصغير قال الكوفي ليس لسيده من التعريف لان التعريف يصح حين تصرفه لسيده
ولا يخطئه ذلك عن بيعه لسيده وليس لها ان يسترها ويوقفها على يدي عدل لا ينافي
عليها ان تتلف ويتصرف فيها العبد وان كان غير صامون اي ان توقف على يدي
عدل انتهى واما كانت في ذمته فليس لسيده ان يستطاعها قاله الكوفي ايضا قال في التوابع
قال مالك في العبد يستهلك اللفظة قبل السنة انما في رقبته قال ابن القاسم وانتهى ومطرق
وابنه المصنفون واصبح سوا اكلها او تصرفها او تصدق بها او صباها قال الشافعي والمصنفون
وكذا لا يورثان لسيده خذمته فيها اختدمه فيها ثوبا والي ربه فان مات ربه قبل
استيفارها بقيت ذمته عنق في ثلث سيده وانتم بما بقي قال الشافعي وان كان
مكاتبته في رقبته اما ان يورث في ذمته والاخر ثم خير ربه في اسلامه بها عبد المولى
اختداه ويبيع له عبد او انا استهلكها بعد السنة ربه في ذمته وكذا لا يورثان المولى
قبل السنة فكما كان يرضى سيده الاقل من قيمتها او قيمته اللفظة انتهى **قوله**
وله اكلها يقصد ظاهر من غير تعريف اصلا وهو ظاهر ان رده وانما الحبيب وفي المرونة
ما يورث على التعريف ونفسه ومن النقط لا يبقى من الطعام فاجب اليه ان يتصرف به
كثرا وقل ولم يوقت ما لك في التعريف به وقتا فان اكله او تصدق به لم يضمن له ربه انتهى
وقال في التامم والتصرف به اول ولا ضمان على الاصح وثالثها ان تصرف به لاكله انتهى
وظاهر كلام المؤلف كان له ثمن ام لا وليس كذلك فقد صدر عن ابن رشد بانه اذا كان له ثمن
مبيع ووقف ثمنه فذكره في اول جماع عيسى من كتاب الفخايتة وتقدم كلامه بومته في
الضحايا من اجمعه والله اعلم **قوله** ونشاة يقينا عطف الشاة على ما يفسد ولم يشبه
الشاة به كما قال ابن الحاجب ولا يشبهه بالشاة في فعل في المرونة لان كل واحد منهما اصل
ورقبته حديث اما الشاة فالحديث المشهور في كذا ولا خفيك او للذي يسمو اما ما يقصد
مجيء ذكره في حديث التمرة وغيره والله اعلم وقوله يقينا يعني للمارة فيه لكونه
حسنا عليها فيه السباع وترك المؤلف شرط اخر ذكره ابن الحاجب وهو كونه يصرف جماعها

واقره

اللفظة بغير نية
التعريف كاذبا
لانه غير صامن
اذا ردها لموصفا
في الحديث انتهى
وقال في المصنفات
واجد اللفظة على
ثلاثة اوجه احدها
ان ياخذها بغير نية
التعريف وهو مطلق
لقوم بين يديه لئلا
يمد له من غير

واقره في التوضيح فقال ان ابن عبد السلام والثاني لم يذكره في المرونة وظاهر كلام المؤلف يعني
ابن الحاجب انه لو لم يصرف جماعها لزمه حملها ولو لم يحز له ان ياكلها انتهى واما اكلها باليقين
فلا ضمان عليه فيها قال في المرونة وقوله يقينا اختاره ما لو وجدها في القرية او
يقرب العمران فان عليه ان يصرفها قال في المرونة ومن وجد ضالته يقرب العمران يعرفها
في اقرب القرى اليها ولا يملكها وان كانت في قلوب الارض والمهاجر اكلها ولا يعرف
بها ولا يضمن له ربه شيئا انتهى **قوله** قال ابن رشد قال المصنفون في ردها سنة اختلفت
بضمه في اللفظة ينصدق بها او يضمنها بغير نية السنة فان جاز يستعمله في التيمم
قوله قال في التوضيح فلو ذبحها في القلاة ثواني بجمعها اكلها غنيا كان او فقيرا
اصنع بصيرتها وحلها ما لا من ماله ولا ضمان عليه في ذلك الا ان ياتي ربه وهو في
يديه فيكون احق به وانما في بالشاة من القلاة الى العارة فله حكم اللفظة يعرفها واقف
بها ربه اخذها الكوفي بغيره ويقطعه اجرة ثقلها انتهى **قوله** كابل ظاهره ان هذا في جميع
الازمان قال في المصنفات وهو ظاهر قولنا في المرونة وفي جماع الشهب من الغنية وقيل
هو خاص بمن من العول ومصلح الناس والموالي من الذين قد فيه الناس فالحكم ان تخرج
فتعرف فان لم تعرف بيعت ووقف ثمنها صاحبها فان ايسر منه تصدق به عليه ما قبله عثمان
لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روي ذلك عن مالك انتهى قال في التوضيح قال ابن عبد السلام
وصحبه من غلب ما لم يعلم النقطها مطلقا انتهى وظاهره ايضا سوا كانت موضوعا في
عليها السباع ام لا انها لا تؤخذ وقيل في المصنفات واختلفا كان الا ان يعيد من العمران
حيث يجاف عليها السباع فقبل ان ياتي حكم القتل لا جرحها اكلها وقيل انها تؤخذ فتعرف
ان لا تشبه في حبلا انتهى وقال ابن عبد السلام واختلف هل يلتقط حيث لا يورث من عليها
السباع انتهى ونقله عنه في التوضيح ولم يتخله من المقدمات والله اعلم وظاهره ايضا سوا
اما في العمران او في الصحرا الاطلاق وقيل ان ابن الحاجب ولا يلتقط الا في الصحرا قال في
التوضيح قوله في الصحرا في المرونة فيعتد ان يكون له مضمون لانه خرج مخرج القالب
وكيف ان يكون له مضمون فهو محتمل للموافقة لانه اذا انتفع النقطها حيث يتوهم
ضلعها فامتناعه حيث لا يتوهم اولى ويكتفى للموافقة فيكون صفا انها تلتقط
في العمران لسهولة وجدان ربه بها بخلاف ما اذا انقلها من الصحرا الى العارة فلا تلتقط
معرفة ربه ولا في الصحرا الا اذا كانت اكل فتمنع كل ابن عبد السلام والا ولا يفسد بظاهر
المذهب والثاني اقرب الى لفظه انتهى قوله في الحديث ما لك ولها بها هذا وسقاها
هذا واخفا في مالها منها من الصلابة وسقاها وشربها كثر شرب فيه من الماء
وتكفي به الايام وكلاهما من مجاز التشبيه والله اعلم **قوله** وغلتها ورف نسلها
قال في التامم اللفظة واما مائة اللفظة وغلتها ربهها فقال مالك بالملقطة والبيع بذلك وينبع
بها وبسلها خاصة وقيل ينبع بالجميع ان كان له ثمن وان يكرى البقرة وغيره كما مرنا وله

الركوب وله بيع ما في فنيهاه وتلفه انتهى **قوله** ويجب لفظ طفل نية كناية **قوله** قال ابن الحاجب
اللفظ طفل ما يبيع لما قاله ابن عبد السلام سئل عن نية اولم يعلم والكافل المتعني هو القريب والا
فالمستقطا فلان نية قوله كناية عن وجوبه قال في الجواهر وكما يبيع لا كماله قاله المستقطا
من فروض الكفاية من وجده وخاف عليه الهلاك ان تركه لم يجره ولم يجل له تركه انتهى **قوله**
ونقته ان لم يضر من الفجاء **قوله** لم يضر المص لم يضر المستفاد من نقته وقال ابن الحاجب
لان نقته ان يضر المستفاد من نقته حتى يبلغ او يستغني ابن عبد السلام فيمن فان نقته الاتفاق عليه
من شئ من الوجوه المستفاد من نقته على نقته اما مقتضى العادة لان العادة تدل
على مثل هذا لانه اول الناس به ويستمر اتفاقه عليه الى البلوغ او يستغني قبل ذلك عن الباقي
وعنه من نقته الفرع عن كتابه انما عطف يستغني على ما قبله بالواو وذكر يوه
ان يكون حكمه في النقطة حكم الولد تستمر النقطة على الا ان يبلغ الذكر صبيما او تزوج
الا ان يزوجها زوجها وما اظنه يريد به مثل هذا انتهى وقال في التوضيح نقته على لفظه
حتى يبلغ ويستغني وهكذا نقل الباقي وغير هذه الروايات بالواو خلاف قول المصنف
او يستغني انتهى فتأمل في الشا مل حتى يبلغ ويستغني بالواو ونقل الباقي **قوله**
ورجوعه على آية ان طرحة عمدا **قوله** قصوره وانع قال ابن الحاجب فان ثبت له اب
بابيته قال في التوضيح قوله ثبت لا يقوم له لانه لو اقر بانه ولده كان الحكم كذا لك
صريح به الباقي وانما تشتط البيته او ما يقوم مقامها في التصديق في الاستساق
انتهى ومباراة التصديق كونه اية ابن الحاجب فنبه على البول الحسن الصغير وقول المؤلف ان
طرحة عمدا نقول ابن الحاجب فان ثبت له بابيته طرحة عمدا الرتبة ويقوم من كلامه وكلام
المؤلف انه لو لم يطرحة او طرحة بلا عمد لا رجوع عليه ولكن انما تكلم ابن عبد السلام
والولع على المردم الاول وهو كونه له بطرحة وكذا التارح بهرام بكلام المؤلف وقال
في المرونة ومن النقط لفظا فانفق عليه قاضي رجل اقام البيته انه ابنه قل ان يتبع
ما التقوا كان الاب موسوا في عين النقطة لانه من تركه من نقته هذا ان نقه الاب
طرحة وان لم يكن هو طرحة فلما شئ عليه وخافا كما في صبيها من والده ما تفق عليه
رجل فلا يتبع ابا وينت قال ابو الحسن هذا دليل على قوله ثم يتبع طرحة كان يقول
فكذلك مسيلتك في الذي لم يتبع الاب طرحة انتهى وقال الشافعي في شرح قول المؤلف
ورجوعه على آية الواضح ويجب للمنفق الرجوع على آية اللقيط اذا طرحة عمدا انه يرجع
عليه فلان النقطة بالاصالة على الاب وطرحة لا يسقطها وانما انه لم يطرحة او طرحة لوجه
كمن زعم انه سمع ان من طرحة ابنه يبعث له الذي هو مغموم كلام المؤلف قلنا قد اورد المصنف
له والحالة هذه منع من اتفاق الاب عليه وهو ظاهر فيما اذا طرحة بوجه انتهى فتأمل مع كلام
المرونة والله اعلم وتبقى على المؤلف قيدان في المسئلة الاول ان يكون الاب حيا والانه ان موصرا
وقد ذكر في المرونة ونبه عليه في التوضيح وتركه المصاعدا على ما قدمه في فصل

النقطة من ان نقته الولد انما يجب على الوصر القيد الثاني ان لا يكون المنفق الفق حسب
وهذا يدل على قوله بعد القول قوله ان لم ينفق حسبته فبأنه اعلم **قوله** والقول له
ان لم ينفق حسبته يعني اذا طرحة عمدا رزبه نقته فادعي على المنفق انه انما انفق
حسبه وادعي المنفق عدم حسبته فالقول قوله قال في الجواهر مع يمينه وقول ابن عبد السلام
يتقبل قوله في انه الفوق يرجع ويبيح ان يكون يمينه انما يبيح له ان يطرحة من عنده
وقد صرح به ابن شاسر كما علمت ونبه عليه في التوضيح **قوله** انظر لوارثا في طرحة
فادعي المنفق ان اياه طرحة عمدا وانكر الاب فالقول قوله من مناه وكذا بكر لوارثا
في عسر الاب وقت الاتفاق او يسير وادعي **قوله** واولاه للمسلمين **قوله** قال الجواهر
ولا يختص به المنفق الا بخصيص الامام انتهى وقال يمينه ايضا وان شريطة على يمين
المال وان جعليه والارشاد انتهى **قوله** كان لم يكن منها الا يمينين اذا النقطة مسلم
قال في تبيين الصانع من المرونة الا البيتين والثلاثة ونقته في الجواهر فهو
انه لو كانوا اكثر من ذلك حكم بالسلامه مطلقا سواء النقطة مسلم او كافرا ولو كانوا المسلمين ساويين
ويغرم من تعيين المص يعني انما يجب له في الصورة لاختلاف لو كانوا المسلمين ساويين
او اكثر او قريبا من الشاوي ان يحمل للفقير على الاسلام ولو النقطة مشرك انتهى
ومع ذلك وانه اذا كان اكثر من ثلاثة ولم يكونوا قريبا من الشاوي حكم
بالسلامه مطلقا تقدم وانظر قوله البيتين والثلاثة ولو لم يكن فيها الا واحد
والظاهر ان الحكم من اياه اعلم **قوله** وفي قري الشرك مشرك **قوله** في المرونة
قال ابو الحسن وسواء النقطة مسلم او كافرا انتهى وفي الزخيرة وفي القريب الكفر يوفى
حقه كما في ولا يرض له الا ان يلقط مسلم فيجعله على يمينه انتهى فتأمل **قوله**
وفرم الاستيفاء اخبر **قوله** قال في التوضيح وهذا مقتضى انما بعد الجواب عنه
عند الاول انتهى ونقل في الجواهر ونصه وكذا رزبه ثلثان كل منها اصل قدم السابق
فان استويا قد اقام الامام من هو اصل المص في ان استويا في ذلك اقرع بينهما انتهى وقال
في تبيين الصانع من المرونة ومن النقط لفظا فانك اقرع عليه جاز فترعه من نقته
الى الامام نظر الامام للمص في ما كانا قويا على يمينه وكفايته وكانا مونا دفعه
اليه انتهى قال البيهقي ابو الحسن قال ابو اسحاق وهو الاول الا ان يكون الثاني في المرونة
واحرز الشيخ وهو معنى الكتاب وقوله ما مونا اي ان يبيعه التي فتأمل كلام المرونة
وشا رهاقانه يقتضي تقدم الاكفائه الاول فتأمل مع كلام التوضيح وانظر في
برج هذا بالصلاح وخرجه فيقدم غير الفاسق على الفاسق وقد يتبع ذلك من قول
المرونة وكان ما مونا فتأمل وادعي **قوله** وليس لكاتب ونحوه النقطا بغير
اذا السيد **قوله** قال في التوضيح نقه لا ابن عبد السلام لانه يشترط يمينه ونقته
عن سببه وانما امر على المكاتب ان قد يتوهم انه لما احرز نفسه وبالم ان ذلك ووجه

انه ليس له ذكر بان القبط يحتاج الى حضارة والحضارة تبرح وليس من اهلها وانظر المرأة هل يبيع
التقاطها بغير اذن زوجها فتأمل والله اعلم **قوله** واذا بقي لمن يعرف الا قليلا اخذه
قوله في التبيين ان الاباء يبيعونهم باسم الزهاد في استنار وحوالهم واولايق بالفتح
وسكون الباء وفتحها ايضا اسم العقل والمصدر والابق نظير التبرع وتشديد الباء جمع الباق انتهى
وعبارة المؤلف هي كقولك في المرونة ومن وجد الباق قليلا اخذه الا ان يكون لغزيبه او جاره
او لمن يعرفه فاحب اليه ان يأخذه ومن اخذه في سعة انتهى ونول المؤلف قليلا اخذه هو فقط المرونة
وهو على الاستحباب قال الرجل اجبا ما اخذ الايق فقد قال انك في المرونة ان تركه خير من اخذه
الا ان يكون لغزيبه او جاره او لمن يعرفه فاحب اليه ان يأخذه انتهى ابو الحسن قوله اولئك
يعرفه هو الصابط ولا يبق الا ان ذكر للغزاة انتهى ولهذا اقتصر على المؤلف وقيد
الساخر هذا اذا كان في موضع لا يخشى فيه الهلاك ولم اراه لغيره الا ان الشيخ ابو الحسن
قال في قوله في المرونة وهو من اخذه في سعة قال الحسن اما اذا كان على الاميال البيرة
من الوضع الذي اتي منه فلا سعة في تركه اذا لم تحف منه الشيخ لان تركه تكلف انتهى
قوله فان اخذه رقه للامام ووقف سنته شريفا ولا يهمل **قوله** قال في المرونة
ومن اخذ انما رقه الى الامام ووقف سنته ويتفق عليه ويكون فيما انفق عليه لا اجنبي
فان جاء صاحبه والاباء واخذ من ثمنه ما انفق وجسر بيقية التمن لربه في بيت المال
وامر ان يبيع الايق بعد السنة ولم يامر باطلاقهم بل يكون ولا يكون ولا يهمل **قوله** وقال
الاول لانهم ينفقون ثابته انتهى فقول المؤلف رقه الى الامام كقوله في المرونة رقه
الى الامام ابو الحسن ظاهره انه مطلوب بذلك وان كان لا يجب عليه فالوقع الى الامام اولى
وله ان يغسل هو ما يفعله الامام انتهى وقال قوله ويكون فيما انفق عليه كالاجنبي يظهر
منه ان الاجنبي يفعل فيه ما يفعل الامام فلا يجب عليه الرفع انتهى وقال الرجل اجبا
كلام المتقدم فان اخذه فلا يخلو السلطان من ان يكون عدلا او جارا فان كان
عدلا فهو خير ان يرفع رقه الى الامام وان شاع عرف به ثم قال وان كان السلطان جارا
فلا يرفع رقه اليه ويعرف سنته ويتفق عليه ويكون حكمه فيما انفق حكم السلطان
انتهى وقول المؤلف ووقف سنته الى قوله ولم يامر باطلاقهم وفيه امران احدهما انه
يجب سنته والثاني انه يباع بعد السنة ولا يهمل اما الاول فقال الشيخ ابو الحسن عن
ابن بوش قال سمعت ابا عبد الله ان يوقف سنته ويكون تقديره ما يتبين امره من بياح
ويكتفي بالكم صفا نه عنده حتى ياتي له طائفة ابن بوش وهو الصواب لان النفقة
عليه سنة وما ذهبت بمثله انتهى وفي سماع عيسى قال ابن القاسم الشاذلي سنة
في الايقان يجسر سنة الا ان يحاق الضيقة فيباع قلت ان ابن اذا انقطعت
السنة ولم يحق ضيقة ابيع قال نعم ويجسر بعد السنة اني ارشد قوله ان الايق
يجسر هو متلها في المرونة وقوله اذا خشيتم الضيقة عليه بيع قبل السنة هو

تفسير

تفسير لما في المرونة وقد مضى في الدرس من سماع الشهاب انه اذا خشيتم الضيقة على سبيله
ولم يبيع وقد مضى القول ايضا انك فلا معنى لاعادته انتهى فان سماع عيسى تفسير المرونة وما
علم سمعته فانه خلاف المرونة فانه لا يري حبيبه سنة اصلا قال الرجل اجبا قال انك
في المرونة لم ازل اسمع ان الايق يجسر سنة وقد ذكر اختلاف في اختلاف الاحوال وتخصيله
ان العبد لا يخلو من ان يخشى عليه الضيقة في هذا الامر لم لا فان خيف يبيع قبل السنة
وهو رواية عيسى عن ابن القاسم وهو تفسير لقول مالك وان لم يخش عليه قبل سنته سنة
وهو من ذهب المرونة وهو المشهور والثاني انه لا يوقف سنة ولا يوقف في ربايتين
اسره وهو قول سمعته انتهى واما الامر الثاني وهو تركه يباع بعد السنة ولا يهمل
فقال في سماع الشهاب انه اذا عرفه فلم يجد من يعرفه ان يخله خبره من ان يبيعه
فيهلك ثمنه ويوكل ويوطح في السجن ولا يجد من يخله قال ابن رشد اما الايق فتوي في
هذه الرواية بينهم وبين صفوا للابل في التهمير سلون اذا عرفوا فلم يعرفوا وقال
في المرونة انه قد يجسون ثم يباعون فتخسوا ثمنهم لا يباعهم ولا يسلون فالظاهر
ان ذكر اختلاف من القول على ذلك كحمله الشيوخ والاول ان لا يهمل ذلك على الخلاف فيكون
الوجه في ذلك انه خشي عليه ان يضيع في السجن فيغير نفقته وان يتلف ثمنه اذ يبيع كان
ارسله اولى من حبيسه عليه ما قال في هذه الرواية وان لم يخش عليه ان يضيع في السجن
ولا يتلف ثمنه ان يبيع كان حبيسه سنة ثم يبيعه بعد السنة وامساك ثمنه اولى من
ارسله وموضع الخلاف عند من حمله على خلاف انما هو اذا خشي عليه ان يضيع في السجن
وان يتلف ثمنه اذ يبيع فرة راي ان ارسله اولى ليلا يضيع او يتلف ثمنه وسره راي
ان حبيسه وبيعه وامساك ثمنه اولى ليلا يبيع ثابته والاختلاف انما هو بحسب الاجتهاد
اي الخوف من الشدة واما ان لم يخش عليه ان يضيع في السجن ولا ان يتلف ثمنه اذ يبيع فلا يرسل
ليلا يبيع قوله لا واحد او لو لم يخش عليه ان يضيع في السجن وخشي على ثمنه ان يضيع
لوجب ان يسجن سنة يعرف فيها ثم يبيع ولا يجس اكثر منها التي هو قد يعرف
اللقطة ولو لم يخش على ثمنه ضياع وخشي عليه ان يسجن لوجب ان يباع ويوقف ثمنه
ولا يسجن انتهى فتأمل والله اعلم **قوله** واخذ نفقته **قوله** فاعل اخذ منه عايد على المنفق
المفهوم من السباغ سوا كان الامام وغيره والله اعلم **قوله** ومضى بيحه وان قال ربه كنت
اعتقته **قوله** قال في المرونة واذا عارب الايق بعد ان باعه الامام بعد السنة والعبد
قائم فليس له الا التمن والبر والبيع ولو قال ربه كنت اعتقته او دبرته بعد
ما انفق او قبل ان ياتي لم يقبل قوله على نقض البيع الا ببيته انتهى ابو الحسن قوله
بعد السنة الشيخ وكذا اذا باعه قبل السنة لما راي من وجه المصلحة واما قوله
سمعت الذي يقول لا يوافق سنة فلا اشكال انتهى وقال الرجل اجبا اما العتق والتدبير
وساير عقود العتق غير الايلا فلا يقبل قوله في نقض العتق الا ببيته عادلة انتهى بيحه

قال في المرونة انما العلم السابق ولو كانت امة فباعها الامام بعد السنة ثم جاسيرها فقال قد
كانت ولدت مني ولدها فابهم مقامها ترد اليه ان كان ممن لا يتهم وقال ما كرم في بيع
جارية له ولدها ثم استلحق الولد انه اذا كان ممن لا يتهم على مثلها ردت اليه ولو
قال كنت اعتقته لم يصدق ولم يزد اليه الا ببينة قبل فان لم يكن معها ولد فقال
يعد باعها كانت ولدت مني قال اري ان نزل اليه ان لم يتهم فيها انتهى وقال الرجراجي
ان كلامه المتكلم فان ادعى انها ولدت منه فلا يلزم ان يكون معها ولد فقال بعد
ما باعها كانت ولدت مني قال اري ان نزل اليه ان لم يتهم فيها انتهى وقال الرجراجي ان كلامه
المتكلم فان ادعى انها ولدت منه فلا يلزم ان يكون معها ولد ام لا فان كان معها ولد
فهل نزل اليه ام لا على قولين منصوصين في المرونة احدهما انها نزل اليه ان لم يتهم وان انهم
جنبها لم نزل اليه وهو قول ابن القاسم فان لم يكن معها ولد فان انهم فيها لم نزل اليه قول
واحد وان لم يتهم فهل نزل اليه ام لا المذهب على قولين قايمين من المرونة احدهما
انها لا نزل اليه وهي رواية اكثر الاندلسيين وهي رواية ابن ابي الداد والثاني انها ترد
اليه وهي رواية اكثر القرويين وعليه اقتصر الشيخ ابو محمد وابن ابي زينة والبرادعي
وحكاها ابن حبيب عن ابن القاسم انتهى فائدة قال عبد الحق انما قال في الفتى
لا يصدق وفي الاستبلا لا يصدق ان لم يتهم وفيه من اجل ان الفتى سبيلة ان يتوثق
فيه ويتهم هذا عادة الناس فلما لم يثبت ذلك التوثق ولادة الامتدليس شان
الناس فيه الانشاه والانشاه له فاذ انتفت التهمة صدق انتهى وقوله في
المرونة يتهم قال عياض يعني بصياغة ايها انتهى من ابي الحسن والله اعلم **قوله**
وله عنقه وهيبه لقبر رواب **قوله** ابو الحسن وجميع المقروف فيه جاز ابن يوسف وكرام
وكذلك عنقه الاجل فان جعل الاجل من يوم ايق لم يقدر عليه حتى انقضى الاجل كان من انتمى
قوله الجوف منه **قوله** قال الرجراجي كان ارسله لغدا اذا خاف ان يقتله او يضربه
او يذبح صاخب بيته وهو ذكر فقد قال ابن عبد الحكم لاضمان عليه وينبغي ان لا يخلف فيها
قاله اذ غلب على الظن الخوف مما شهور من طواهر حال العبد شرفا وليس بشرة النقطة
يعذر بسخط عنه الضمان قاله ابن عبد الحكم **قوله** والظاهر ان هذا اذا لم يكن رفعه الي
الامام والا فلا يرسله وليرفعه الي الامام فقاملة **قوله** لا ان اتق منه وان سرتنه
وحلف **قوله** يعني ان العبد اذا اتق من الذي هو يده فلا ضمان عليه ثم بالغ فقال وان كان الذي
هو في يده اخذه من ربه على جهة الرهن لكنه يحلف فقوله وحلف راجع الي مسئلة
الرهن لانه اذا اتق منه قال الرجراجي فلا يلزم ان يهرب من الدار او يرسل اليه حتى حركه
فان اتق من داره فان ظهره وكذا يشترط قبل قوله بلا يمين قول واحد ان كان مما يتهم به لا فان
لم يكن بين الادعاء هل يحلف ام لا المذهب على ثلاثة اقوال احدها انه لا يمين عليه
وهو ظاهر المرونة والثاني ان يحلف لانه انقلبت منه من غير تقرير وهو قول ابن المشهور

والثالث ان كان من أهل التهمة حلفوا فلا ضمان ارسله في حجة خفيفة فلا ضمان عليه وان ارسله
في اجرة في مثلها من ضمان وهو قول الشافعي في كتابه في التمسك على الثاني
فانظره فيه **قوله** واخذه ان لم يكن له ادعواه ان صدق **قوله** هذا خوفه في المرونة وان
ادعاه هذا الا بغير عذر ولم يقم بيته فان صدق العبد دفع اليه ابن يوسف بغير عذر
التكليم وبقيته اياه قال الشافعي في كتابه بعد ان يحلف من عيه بغير ان لا يطالب به باخذه الا
ببيته عا دلة وان اقر له العبد بمثل ما اقر له اول من الورق انتهى **قوله** قال الرجراجي
فان ادعاه يعني الا بغير عذر بغير بيته بغيرها فلا يلزم العبد من ان يقدره ولا فان اقر له
اخذه بعد الاستبنا نقولا واحدا وان لم يقدره بالملك فبالي قولين احدهما انه يدفع اليه بعد
الاستبنا ويضمنه كما لو اعترف وهو قول ابن القاسم في المرونة وغيره والثاني ان لا يضمن
له وهو قول الشافعي انتهى وارجع ان ابن القاسم انما قال يدفع اليه وان لم يقدره اذا وصفه ولحق
بقم البيته عليه ثانيا مثل التنازع بنظره الامام وتبلغ له فان جاء احد يطلبه ولا دفعه
اليه وضمنه اياه قبل ولا يلتفت لها هذا الى العبد ان اذكر ان هذا مولاة الا ان سقره عبد
لعقن بيلدا اخر فلا يكتف السلطان في ذلك الموضع وينظر في قولنا ان كان كما قاله في الضمة
هذا واسلمه اليه كالمصلحة انتهى قال الشيخ ابو الحسن قال الحسن ان اعترف الا بغير واحد
بالورق كان لما اعترف له دون وصفه قوله واحد وان اعترف لغايب كتب اليه فان
ادعاه كان اخويه واختلف اذا اذكر العبد هذا المدي ولم يقدر لغيره وهو مقر بالصدوق او قال
انما هو معروف بالورق كما يكون من ادعاه فاما بالصفة قاري ان يدفع اليه اذا وصفه مئة
تحتي وليست ظاهرة انتهى ففهوم الشرط في قول المؤلف ان صدق فيسعى على اطلاقه بل
ويترك يدفع اليه وان لم يصدق هذه اذا وصفه ولم يقدر لغيره او اقره وكذا في الغير فقاملة
وامه اعلم **قوله** القضاة **قوله** هذا الباب ينزح من كتاب القضاة وكذا في الاقضية
والاقضية جمع فضايا لم قال ابن القاسم وبغيره في الفتاوى على الحكم ومنه قوله تعالى وقضي
ربك الانقياد والالاية اي حكمه ويطلق على الامر والاجاب قال النووي قال الواحدي قال
عامة العسرين واهل اللغة قضى هنا معناه امر وقال غير اوجب وقيل يحكم ووصفي
وبها قول ابي الوفاء بن مسعود وروي عن ابن عباس انه قال التصفية احد الواو بن فصار تقافا
امته ويطلق على الامر كما في قوله تعالى قضاة على الموت اي حتمه والتمناه وهذه
المعاني متقاربة ويطلق القضاة على الفراغ من الشيء كقولهم قضيت حاجتي ومزبه قضيت عليه
اي قتلته كان كانه فرغ منه وسمي قاضا اي قاضا لقضيت عليه اي قاضا لقضيت عليه
الجنب التذر واستصحب الموت لانه كذلك لزم في رقبته كما جرد ان قال في النكاح وقد يكون
القضاة يحتمل الاداء والانه لقول قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضيت الي بني اسرائيل
الكتاب وقوله تعالى وقضيت اليه ذلك الامر اي بقيته اليه وابلقناه ذكره وقال
القاضي قوله تعالى ثم قضوا الي اي امعوا الي وقد يكون القضاة معني الصنع والتقدير

انما هو القضاة

على نفس

روي ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله بالبحرين عدي بن اوطاه ان اجتمع بين اياهم من معاوية
والقاسم بن ربيعة قول القضاة فقد جمع عدي بينهما وقال لهما ما عهد به عليهما فقال لهما اياهم
سل عني وعن القاسم فكتبه المصري الحسن وابن سيرين وكان القاسم ياتي اخذوا سيرين
واياهم لاي بينهما فقم القاسم انه ان سألما اشار به فقال له لا تسجل عني ولا عنه فوالله الذي
الذي لا اله الا هو انا اياهم اسألهما فقلت كذا فقام عليهما ان تزلني وانكاذب
وان كنت صادقا فينبغي ان تقبل مني فقلت فقال له اياهم انك حينئذ رجل وارادته علي واوقفه
تثا جهمته ففما نفسه منها يمين كاذبة فيستغفر الله منها ويخبر بما كان فقال له
عدي اما انك اذا فقهتمتها فانت لها فاستغفراه انتي **قول** مجتهد ان وجد الا فاشمل
مقلد **تجيب** الى ان القاضي بشرط فيه ان يكون عالما رجلا ان رشح العالم من الصفات
السخية وقال ابو عبد السلام والمنشور ان من الفهم الاول انتم وكذا عده صاحب الجواهر
والقاضي من الفهم الاول وعليه عامة اهل المذهب وعليه قلة من نزيه الجاهل ويجب عزله
واحكامه مردودا ما وافق الحق منها وما لم يوافق فسد وبصرح المؤلف بانها مردودة
بالحج وشاوره اهل نظر انه ان وجد مجتهد وجب توليته ولا يجوز لغيره ان يتولي قال
في الزخيرة عن ابن العربي ونقله ابن قزوين فان تقلد مع وجود المجتهد فهو منهج جدير
انتهى فظاهر كلام ابن العربي ان الاجتهاد اذا وجد ليس بشرط الاجتهاد عناية المؤلف
من انه مشروط بتقضي عدم صحة التولية بل بشرط العلم واما الاجتهاد اذا وجد فلا يجوز
الهدول عزضا صريح فقط فاما مله زنا لاني عرفت وجعل ابن قزوين كون علم من الفهم
المسخت وكذا الذي رشح الا انه عر عنه بان يكون عالما ليسوع له الامتياز وقال العياض وابن
العزيم والمازري بشرط كونهم عالما مجتهدا او مقلدا ان فقد المجتهد كشرط كونه
مسلم حرا نكح لانه العزيم يقول المقلد الولاء مع وجود المجتهد جواز تقلد مع
عدم المجتهد جاز بشرط ان لا يفتي بحد كونه التولية المقلد مع وجود المجتهد قولان لابن
قزوين مع ابن رشد وعياض مع ابن العربي والمازري فابدا هو محكي ايمتنا في المذهب
مع فقه جازع ومع وجود المجتهد اولى اتفاقا فيها انتهى وانظر كيف عزل ابن العربي
عدم صحة ولاية المقلد مع وجود المجتهد مع انه نقل قبل هذا قول قبول المقلد الولاية
مع وجود المجتهد جواز تقلد انها لا تصح بتصح كلامه الا ان الذي ينبغي ان يفهم من
قوله جواز تقلد انها تصح الا انه سنفذ فقط وعليه ما فهمه ابن عربي فمستقط الاعراض
السا بق علي المؤلف ولعل المؤلف فهمه عليه كذا فاعلم من هذا ان كلام المؤلف ما نشر على منراه
ابن عرفة لعياض والمازري وابن العربي وانه اعلم وقول المؤلف امثل مقلد بتبشير به
ابن قول ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب فان لم يوجد مجتهد فقلد الا انه ينبغي
ان يجتار اهل المقلد من مقلديه فقه نفيس وقدره على الترجيح بين اهل اهل
مذهبه وبه علم منها ما هو اجري على امامه مما ليس كذلك واما ان لم يكن بهذه الولاية فيظهر

تخصر

المجرب مجتهد

من كلام المتفوح اختلا في بينهم هل يجوز توليته القضاء ولا وهذه المسئلة مفرجة على جواز تقلد
المجتهد انتهى قال ابن عرفة ان تقلد كلام ابن عبد السلام هذا **قلت** قوله اختلاف في جواز
توليته ان اراد مع وجود ذي الرتبة الاولى فتجيب وان اراد مع فقه فظاهر فوالله لو لم يفتي
خوف تقطيل الحكم بين الناس دون خلاف في ذلك انتهى وتول ابن عبد السلام على جواز تقلد المجتهد
تقلد من عرفة عن اهل الاصول انعقاد الاجماع على جواز تقلد المجتهد في بقية هذا كلام القاضي
في والباب الثاني من كتاب القضاء بوزن صحة ولايته هذا الذي قاله ابن عبد السلام ان فيه
الاختلاف فراجع واسد اعلم بتبيين **ق** الاول قول المؤلف مجتهد ان وجد قال الساجي انه
ممكن وان اراد المجتهد في الادلة فهذا امر ممكن وقول بعض الناس ان المازري وصل الى رتبة
الاجتهاد وكلام غير محقق لان الاجتهاد وسبب هذه الحديث عنده وهو غير ممكن ولا بد فيه من
التقليد وقول الشيخ محي الدين النووي انه ممكن والخلاف بين علي الاصول انما هو هل يمكن
خلو الزمان عن مجتهد ام لا وكلام ابن عبد السلام يشهد لاسكانه لقوله وما اظنه انقطع
بحكمة المشرق فقد كان مفهومه من حيث ان ذلك ممن هو في حياة اشيا خاضا واشيا خاضا
ومواد الاجتهاد في زمانها ليس منها في زمان المقلد مني لواراد الله بنا الهداية ولكن لا بد
من قبض العلم بغير العلم اجماعا خبر الصادق صلوات الله عليه انتهى وهو في التوضيح وراى
لان الاعاديت والتفاسير قد توقف وكان الرجل برجل في سماع الحديث فان قيل يتخلل الاجتهاد
اي ان يكون عالما بوضع الاجماع والخلاف وهو متقدري زماننا لكثرة المذاهب وتشتتها فقل
يكفيه ان يعلم ان المسئلة ليست بمحال عليها لان المقصود ان يخرج من مخالفة الاجماع وذلك ممكن
انتهى وقول الساجي لا بد في صحة الحديث لا يقدح في الاجتهاد فقام له واسد اعلم وقال ابن عرفة ربا
اشار اليه ابن عبد السلام من ليس الاجتهاد هو ما سمعته يحكيه عن بعض الشيوخ ان قراءة مثل هذه
الحجرو لينة والما لم الفقهاء والاطلاع على احاديث الاحكام الكبرى لهدى الحق وخود ذلك لا يكفي
في تحصيل انه الاجتهاد ويريد مع ليس الاطلاع على فهم مشكل اللقمة بمختبر العيني والحد لالحاج
لجوهري وخود ذلك من غريب الحديث والاسماع مع نظر ابن القطان وكيفية احاديث الاحكام
وتلوع درجته الامامة او ما في ارباب العلوم المذكورة غير مشروط في الاجتهاد اجماعا
وقال المحقق في المحصول ونفع السراج في تحصيله والناج في حاصله في كتابي الاجماع مع
نصه ولو توهم المجتهد واليهاد بانه واحد كان قوله حجة فليست اذ هم تدل على بقائه
الاجتهاد في عصرهما والتحقير في سنة ستا وستا منه ولكن قالوا في كتاب الاستنفاد
انقلد الاجماع في زماننا على تقليد الميت اذ لا يجتهد منه انتهى **ق** الثاني في نقل المؤلف
شرط اخر وهو ان يكون القاضي واحدا نص عليه في المقدمات ونصه فاما المختار للشرطة
في صحة الولاية في ان يكون حراما عا قلا بالغا ذكرا وحرا فقه هذه الست الاحكام
لا يصلح ان يولي القاضي علي من ههنا الامر اجتمع فيه فان ولي من لم يكن فيه لم يفتقد
له الولاية وانما اخرج من ههنا بعد انعقاد الولاية سقطت الولاية التي شرع كوالهالة وقال

تاريخ وان الغر الزمان

انه من هذا القسم على المشهور وانما اخرها لان بين خلافا واما العلم والقبطة فتدعى من الصفات المستحقة
كما تقدم ومن نظر هذه الشرط ان يتناسق والقزاني واستوفى انما في الكلام عليه عند قول المؤلف
وجاز بقدر مستقلا والله اعلم **الثالث** قال في المقدم فيجب ان لا يولي القضاة من ارادة وطلب
وان اجتمع فيه شرايط ثمانية ان يوكلا اليه فلا يقوم به انتهى ويريد الا ان يتولى عليه
حينئذ السؤال في هذا السؤال لا يغيره بل ما فكيف مع هذا لما رتب الله القافية والسلامة
والظاهر انه اذا طلبه قولي فلا يجب عزله اذا كان جازعا لشروط القضاة وانما علم هذه المسئلة
مع مسئلة توليته المقلد مع وجود المجتهد قسم رابع فانه لا يجوز التولية اولا فاذا ولي لا يفسد وقال
القزاني في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لا يسل الا مارة هو في وظاهره الخريم وعليه يد قوله بقدر
ان لا يولي على عظم من ارادة الذي والله اعلم **الرابع** قال البرزلي في مسائل الانعينة على السيرة
اذا خرج لعدم القضاء او كونه غير عدول في اجتهاد كاهبة في الحكم في جميع ما وصفته وفي جميع الاشياء
فيجتمع اهل الدين والفصل فيقوم مقام القاضي مع فقده في ضرب الاجل والطلاق وغير ذلك
قلت تقدم ان الجماعة تقوم مقام القاضي مع فقده الا في مسائل تقدمت في منها انتهى وانظر
المسئل في كتاب الجهاد فانه ذكر ان الجماعة تقوم مقام القاضي في مسائل وذكر ذلك ايضا في
كتاب الصلح وذكره البرزلي ايضا في كتاب السلم وذكر في كتاب السلم في باب النفقات
في الطلاق في باب الفايء بالنفقة والله اعلم **الحكم** قال في الزخيرة في باب الثالث
من بين الافقينية في الكلام على ولاية الحاكم نصا من زيد في النوادر على ان انما الجديد في جملة
الاعمال الصالحة واقام في حوز الشهادة عليهم ويلزم ذلك في القضية وغيره ليلتزم المصلح
وما اظنه بحاجة احدي هذا الا ان التكليف مشروطا لا مكان وانه اجاز نصب الشهود مسئلة لاجل
عموم القضاة وجاز التوسع في احكام المطالب انتهى **قوله** في حكم بقوله مقلده **قوله** ان في حوز
فصل يلزم القاضي المقلد اذا وجد المشهور ان لا يخرج عنه وذكر من المازي رحمه الله انه يلغ
درجة الاختصاص وما في في قطيع المشهور وما في ثلاثا وثلاثين سنة وكيفية قدوة
في هذا فان لم ينفذ على المشهور من القولين او الرايين فليس له التشهير والحكم على ما يشاء
منها من غير نظر وترجيح فقد قال ابن الصلاح رحمه الله في كتابه ادا اب المقتضى والمستفتى
لما ان من يتكلم في ذلك يكون في ضيائه او علمه سواء حقا نقول او وجه في المسئلة ويقتل
بما في الاقوال والوجه من نظر في الترجيح وقد جعله وحرفه لاجل ربي سبيل
الذي حكى ابو الوليد الباجي من قضاها امية انه كان يقول الذي لصديق علي اذا وقتت له
حكومتك ان اقبضت بالرواية التي توافقها وحكي اليها حتى تحصل بشوكة انه وقتت له
واقضت ما في فيها وهو غلبا من فضها به يعني بالكتبة من هذا الصلاح بما بهرهم فلما عاد
سأله فقالوا ما سألنا انما لك وقتوه بالرواية الاخرى التي توافقها قال الباجي وهذا
لا خلاف فيه بين المسلمين من يعتد به في الاجماع لا يجوز ان لا يصحح الاصل فاذ اخرج من
ليس هذا المختار والترجيح اختلافا بين ابيته المذهب في الاصلاح من القولين او الوجهين

الشيخ
الشيخ

قوله
قوله

عمر المازي

قوله
قوله

قوله

في

فيستخرج ان يفرغ في الترجيح الى صفاته الموجبة لزيادة الثقة بارادتهم فيعمل بقول الاكثر والا ورع
ولا اعلم فاذا اختصر احدهما بصفة اخرى قدم الذي هو احرى من انما لا يثبت في العلم الورع مقدم على الورع
العالم وكذا اذا وجد قولين او وجهين لم يبلغه عن احدهما المذهب بيان الامم منها اعتبر
او صافيا فاقبلها او قابليها فاعلم ان في حوز وهذا الحكم جاز في اقرب المذهب الا بوجه ومقلد بهم
وقال بقوله باسطر بسيرة وهذه الانواع من الترجيح معتبرة ايضا بالنسبة الى ائمة المذهب قال
ابن ابي زيد في اول النوادر ان كتابه اشتمل على كثير من اختلاف المالكيين قال ولا ينبغي الاختيار
من الاختلاف للمنظم ولا لمقصود من لم يكن فيه كل اختيار الفواقد في اختيار المتخصصين من
اصحاب من تقدم معتق مثل سحنون وبيضاوي وعيسى ابن دينار ومن يقدم مثل ابن الموزان وابن عديس
وابن سحنون وابن الموزان اكثرهم تكليفا للاختيار وان ابن حبيب لا يبلغ في اختياره رافة
رواياته بلغ من ذكرنا انهم علم الذين جرحوا بشي من القول في كتاب الاحكام في تفسير الفتاوى
عن الاحكام ما منه الحكم ان كان يجتهد في حكمه ان حكم او يفتي بالادلة في حوز عنده وان كان مقلدا
جاز له ان يفتي بالمشهور في مذهبه وان حكم به وان لم يكن را حجة معتق مقلده في رجحان
القول الحكم به امامه واما انما في القضاة والفتاوى فمذاهب اجماعا في اختلاف العلماء فانما انت
الادلة عند المجتهد ونسأله وعجز عن الترجيح هل ينسأله فطان او يجتاز احد في بقاء قولان
للعلماء فعلم انه يجتاز بفتيا مقلد ان يجتاز احدهما حكم به مع انه ليس برأ حجة عنده وهذا مقتضى
الفقه والقول بعدد على هذا التقدير فبما يصور الحكم بالادلة في غير الروايات لغير النبا على الهوى بل
ذكر بعد ذلك الحكم والفتوى عن الترجيح وحصول النسأله اما الفتاوى والحكم بما هو مرجوح في خلاف
الاجماع وقال ايضا في اول هذا الكتاب ان الحكم ان الحكم باحد القولين المستويين من غير ترجيح
ولا معرفة باول القولين اجماعا في كل هذا مع ما سبق من كلامه في قوله بعد هذا الجمل والحمد
عن الترجيح انتهى كلام ابن فرحون في حوز من انه اذا نسب والقولان من كل وجه او يخرج عن الاطلاع
عليه او جرح الترجيح فله ان حكم او يفتي باحد القولين ومن اهل حوز ايضا على انه لا يجوز
للمفتي ان ينسأله في الفتوى ومن عرف بذلك لم يكن ان يستفتي والتفتا هل يكون بان لا
يتمسك ويسرع بالفتوى او الحكم قبل الاستيفاء حقه من النظر والفكر وما يحكي به ان لا يفتي
ان الاسراع برأيه لا يطاعه لان يبطل ولا يخطى اجله من ان يجمل فيفضل وفيضل وقد يكون
نسأله فانه تحمله الاعراض الفاسدة على تتبع احوال المحدثين او المروية بالتمسك
بالمشي عليه المروى بجلي من يوم نفعه او التظليل على من يريد صراحة قال ابن الصلاح ومن
فعل ذلك فقد هان دينه قال واما اذا صح قصدا للفتوى واقترب في طلب حيلة لا شهية
فيها ولا يجد في مقصده ليجلس بها المستفتي من رطة يمين او خوها قد لا يحسن جمل وقال
القزاني اذا كان في المسئلة قولان احدهما فيه تشديد والاخر فيه تسهيل فلا ينبغي للمفتي ان يفتي
العامة بالتشديد والخاص بالولاية الامور بالتخفيف وذكر من الفسوق والحيانة في الدين والتلاعب
بالسليق وذكر دليل فراع القلب من تعظيم الله تعالى واجلاله وتقواه وعارته بالمعجب وحب الرضا

تصيل

والفخر الى الخلق دون الخلق بقوله من صفات الفاضلين والمالك كما لم يفتي في هذا الترتيب
الاول سائر من غير ان في الماهية او وجد في النازلة نفعاً ما ان لم يجد في الترتيب عند قول
ابن الحبيب فيلزم المصير الى قول من قبله عن ابن العربي ما نصه ويقضي جيبته بفتوى من قبله
بنصر المأثر له فان قاس عليه قوله او قال لا يجزى من كذا مستفاد قليل وقيل نظر الاقرب حوازه
المطلع على مدارك امامه الذي وقال ان عمر قلة ان كلام ابن العربي قل **يريد كلامه**
بانته يورث الى تغطية الاحكام لان الفرض عدم المجتهد للمنتهين توليته القدر مع وجوده فانه
كان حكم النازلة غير منصوص عليه ولم يجز للقليل المولى القياس على قول من قبله في نازلة
اخرى تطلبت الاحكام وبان خلاف عمل من قديمي اهل المذهب فابن القاسم في المدونة
في نياته على افعال ما ذكره من كذا فيهم كالمحكي وابن رشد والتونسي والياحي وغير واحد
سأهل المذهب بل من تأمل كلام ابن رشد وجده بعد اختياره رآته بتجزيات في تفصيله
الافعال في قول الا انه في دفعه عن هذا عن ابن مرفقة فتوى ابن عبد البر وفي النساق وابن
دحون وكثير من اهل الاثر لا ذكر في السلم في شرطه كونه يتعلق بالذم ونقل لان الطلاع
قولا في المدونة نقله من عمل الوجه في الوضوء وجعله مقابلاً لقول ابن القضاة وكان الشيخ
خليل وابن عرفة لم يققا على كلام القرافي في الاخير وكثر مع ابن العربي ونصه بعد
ان ذكر كلام ابن العربي في تنبيه قوله فان قاس على قوله فهو متعدي قال الصالح القليل فسمان
محيط باصول مذهب من قبله وقواعده بحيث يكون نسبتته اليه مذهب كنسبة المجتهد المطلق الى
اصول الشريعة وقواعدها فلا يجوز له التخرج والقياس بشرطه بما جاز للمجتهد المطلق
في غير محيطة فلا يجوز له التخرج لان كالمحكي بالنسبة الى جملة الشريعة فينبغي ان يحمل قوله
على القسم الثاني فيجوز والا فتنكر الذي من الباب الثاني وقال في ابواب الحاشية المتقدمة حاشيات
تأريخ محيطة بقوله من قبله فيجوز له تخرج غير المنصوص على المنصوص بشرط نقد الفرق
ومع امكانه من قبله لان نسبتته اليه امامه وقواعده كنسبة المجتهد المطلق الى مذهب الشريعة
وشريعة حكما فكما للمجتهد المطلق التخرج عند عدم الفارق ويمتنع مع الفارق فكذلك
هذا المقلد وتارة لا يجيب بقواعد مذهب فلهذا يجوز له التخرج وان بعد الفارق لاحتمال
لواطلاع على قواعده لا وجوبه الاطلاع الفرق ونسبته الى مذهب كنسبة
دون المجتهد المطلق الى جملة الشريعة فكما يحرم على المقلد التخرج فيما ليس مذهب
العلماء وحرم عليه اتباع الادلة وتجي عليه ان لا يعمل باليقول عالم وان لم يظهر له
وليله لقصوره عن رتبة الاجتهاد فكذلك هذا وهو المراد بها تخرج من حيث وط القضا
انه لا يجوز ولا يحكم الا بالمتنصوص فانهم هذا التخرج فانه يطرد في القضا ايضا انما قد لا يتردد
في اجوبته في جواب سوال السيل عنه والسوال عن الحكمي امر القاض ان كان ملتزماً بالمذهب المالكى
في نظيره من نال درجته الفتوى ولا هو في نفسه اهل لذلك قد مضى القواعد فيها ومضاهي
من حال الطائفة التي هي فتحة مذهب ملك ولم يبلغ درجة التحقيق معرفة قياس
الفروع على الاصول لانه لا يكون للمذهب المالكى الا بما بان له من صحة اصوله فيسبيل هذا

المصلحة
فسمان

سؤال

القاضي

القاضي بما يبره من نوازل الاحكام التي لا نضر عنده فيها من قول اسكندر قول بعض اصحابه التي
قد بانته لم يفتي ان لا يقضي فيها الا بفتوى من يسوع لم الاجتهاد ويصرف وجه القياس
ان وجده في بلد ولا طلب في غير بلده فان قضا فيه براه ولا راي له ان حكمه موقوفاً
على النظر راي الامام القاضى اذ لم يكن من اهل الاجتهاد ولا كان في بلده من يسوع لم
الاجتهاد انتمى وميل الى كلامه على الطائفة التي اهلها في العلم على المصنف وقال ابن
الحاج فان لم يوجد مجتهد فقلد قبله المصير الى قول من قبله وقيل لا يلزم وقيل لا يجوز
الا باجتهاده قال ابن عبد السلام يعني ان راي قبله لعدم المجتهد قبله يلزمه الاقتصار
على قول امامه ولا يلزمه ذلك والاصل عدم لزوم وهو قريب الى عادة المتقدمين فانهم
ما كانوا يحجرون على القوام اتباع عالم واحد ولا يرون من سأل احدهم من مسيلة ان لا يسأل
غيره لكن الاول عندي في حق القاضي لزوم طريقة واحدة وانه اذا قلنا اماماً لا يغير عنه
لغيره لان ذلك يورث اليه امامه بالليل سواد الخصمين ولا يما من الذي عن الحكم في قضية
حكيمين مختلفين انتمى في راي من عرفته ان نقله له قلت **حمله كلام المؤلف** على ان في
لزوم القلد اتباع قوله امامه وجواز انتقائه عنه الى غير قولين فيه نظر لان القولين عليه
هذا الوجه ليسا موجودين في المذهبين ادركت والصواب بغير القولين بما قدمناه من قول ابن
العربي بنصر قول من قبله فان قاس عليه او قال لا يجزى من كذا مستفاد ويقول التونسي والياحي وابن
رشد والياحي وكثير من المشيخ بالتخرج من قول من قبله والياحي القاسم وغيرهما حسب ما قدمناه عنهم
الذي يلا في نظره قول ولا ارجحه حمله لان القولين الذين فسروا فيه السلام بهما كلام ابن
الحاج موجودان اما الاول فقوله ان ابن العربي حكم بفتوى من قبله بنصر النازلة والثاني حكمه في
الحاكم عن الطرطوشي ونصه ولا يلزم احداً من المسلمين ان يقلد في النوازل الاحكام من غير راي
الي مذهب في كان ما لكالم يلزمه المصير الى حكمه الى قول اسكندر فكذلك القولين ليسا بالمازهاب
بل انما اداه اجتهاده من الاحكام صا الى ان شرط على القاضي ان يحكم على هذا امام معين
فالعقد صحيح والشرط باطل كان موافقاً لمذهب المشروط او مخالفاً له ان لم يتوضّع وانظر
هذا مع ما قلنا ابن عبد السلام وقوله وقيل لا يجوز الاجتهاد به يعني انه يجوز توليته
المقلد البتة وبزي هذا القائل ان رتبة الاجتهاد موجودة لمن انقطاعه عن اخبره من قبل
انده عليه وسلم والا كان الامم بجمعة على الخطا في رتبة معرفة حمله على عدم توليته المقلد
مطلقاً هو ظاهر لفظه وقبوله اياه يقتضيه وجوده في المذهب ولا عرفه في المذهب الاما
حكمه المازري صا الى ان في تعليقه منع توليته فاضيل لا ينفك حكم احدهما دون الاخر فان ذلك
يوجب التغطية لان غالب المجتهدين الخلاف والمقلد ان توليتهما ممنوع كما نقل المازري
عن الياحي ولم اجد له في المنتقى ولا في كتابه الا في زفون انتمى من ذلك ما قلناه عنه واولاهو
قوله ما جتهد به ما يد على قوله يعني الامام ومعه انه يجوز للقاضي المقلد للملك مثلاً في المسئلة
التي لا نضر فيها ان يجتهد فيها جتهد امامه اي بقوله العرف في طرق الاحكام الكلية

كقاعده في تقديم عمل اهل المدينة على خبر الواحد العدل على القياس وكقوله ليس الذريع الى غير
 ذكر من قواعد المحققين في اصول الفقه ولا يجوز له ان يجتهد في القياس على قوله اجتهد اطلاقا
 من غير ايات قواعده الخاصة به فيحصل من نقل النكاح في اجتهاد المقلد في الامس فقلده
 فيه ثلاثة اقوال المنع مطلقا وهو من اهل العزبي وظاهرا تقدم من نقل النكاح لا يقتضي
 الامس هذه صفة الا ان يحل بشي سبعة والثاني جواز القياس مطلقا من غير ايات قواعده
 الخاصة به وهو قول المحققين ولذا قال عياض في مداركه له اختيارات فخرج بكثير منها على المذهب
 الثالث جواز اجتهاده بغير ايات قواعده الخاصة به وهذا هو مسلكت اهل رشت والمازري
 والثويني والكنز الا فريقيين والاندلسيين والالزامية في قوله والامانة الا انه محقق على
 الخطا فيصير من نظرياته فخرها ان خلا الزمان عن كنهها اجتهاد الامت على الخطا وهذه
 مصارة لانه لا يلزم كونها مخطئة الا اذا ثبت عدم الاكتفاء بالتقليد واما ان كان جازلا فلا
 والسبيل مشهورة في اصول الفقه قال ابن الحاجب يجوز خلو الزمان عن كنهها خلافا لما قبله
 زاد الامري وغيره وجوه اخرى وهو المختار الذي قاله الشافعي في حاشيته والاختلاف
 بين المحققين ان القاضي في هذا الزمان مقتضى حفظ واسع واطلاع بارع وادراك جيد
 وخصوصا المرونة فاذ قيلها رزمة وافرة فيها يرجع الى اقتباس الاحكام من كتب الاحكام
 المبنيطة فان فيها جملة صالحة والنوحيين يبدل الله تعالى انما الثاني واما شرط الفتوي
 فقال ابن سلقون في وثيقة سبل ابن رشت في الفتوي وصفه المصنف فقال الذي اقوله في ذلك
 ان الجماعة التي تنسب الى العلوم وتتميز عن جملة العوام بالحفظ والمهارة تنقسم على ثلاثة
 طوائف طائفة اشتغلت صحة مذهب ملك تقليد بغير دليل فاخذت لنفسها حفظ مجرد
 اقواله واقوال اصحابه في مسائل الفقه دون التدقيق في مبادئها بتفسير الصحيح منها والسقيم
 وطائفة اعتقدت صحة مذهبها بان لها من اصول النبي عليه عليها فاخذت لنفسها
 حفظ مجرد اقواله واقوال اصحابه في مسائل الفقه وتدقيقها في مبادئها فعملت الصحيح
 منها الجاري على اصوله من السقيم الخارج الالهة لم تبلغ درجة التحقيق معرفة قياس
 الفروع وحفظها لاصول وطائفة اعتقدت صحة مذهبها بان لها ايضا من صحة اصولها فخذت
 لنفسها حفظ اقواله واقوال اصحابه في مسائل الفقه وتدقيقها في مبادئها فعملت الصحيح
 منها الجاري على اصوله من السقيم الخارج عنها وبلغت درجة التحقيق معرفة قياس الفروع
 على الاصول تكونها عامة باحكام الفرائد عارفة بالتاسخ والتسوخ والتبديل والمجمل والمحكم والقام
 عامة بالسنة الواردة في الاحكام حمزة يجمعها من مقلوها عامة باقوال العلماء من الصحابة
 والائمة يجمعون ومن بعدهم من فقهاء الامصار وعامة الفقهاء عليه واعتلوا فيه عامة من علمهم
 اللسان بما يفهم به معاني الكلام عامة بوضوح الادلة بينها مواضعها فاما الطائفة الاولى فلا
 يصح الفتوي بما علمته وحفظت من قول ملك وقول احد من اصحابه اذا علم عندنا بصفة شئ
 من ذلك ان لا يصح الفتوي بمجرد التقليد من غير علم ويصح لها في خاصتها ان لم تجد من يصح

اشارة الفروع
 في البعث

لها

اذا ان استفتيته ان تقلد ما لك او غير من اصحابه فيها حفظه من اقوالهم وان لم يعلم من نقلت به نازلة
 بما حفظت فيها من قول ملك واصحابه يجوز للذي نقلت به النازلة ان تقلده فيها حكمه من
 قول ملك في نازلته وتقلد ما لك في الاخر بقوله فيقول ذلك ايضا اذا لم يجد في مصنف من يستفتيه
 في نازلته فيقلد فيها وان كانت النازلة قد علم فيها اختلاف من قول ملك وغيره فاعلمه
 بذلك وان حكمه في ذلك حكم القاضي اذا استفتي العلماء في نازلة فاقولوا عليه فيها وقد اختلف
 في ذلك اقوال احدوا انه باخذ مما شئت من ذلك والثاني يجتهد في ذلك فيما خفى في ذلك يقول
 اعلمهم والثالث انما خذ ما يملك الاقوال واما الطائفة الثانية فيصنع لها اذا استفتيت
 ان تفتي على علم من قول ملك وقول غيره من اصحابه اذا كانت قد بان لها صحة ما يجوز لها
 في خاصتها الاخذ بقوله اذا بان لها صحة ولا يجوز لها ان تفتي بالاجتهاد وبما لا يعلم
 فيه نصا من قول ملك او قول غيره من اصحابه وان كانت قد بان لها صحة اذ ليست من لها
 الالات الاجتهاد الذي يصح لها بها قياس الفروع على الاصول واما الطائفة الثالثة فرب
 التي يصح لها الفتوي عموما بالاجتهاد والقياس على الاصول التي هي الكتاب والسنة والجماع
 الامة فالمعتمد على ما بين النازلة او على ما يفسر عليها ان عدم القياس عليها او من
 القياس على وحينئذ لان المعنى الذي يجمع بين الاصول والفروع قد يعلم قطعا بدليل قاطع لا يتحمل
 التأويل وقد يعلم بالاستدلال فلا يوجد الاغلبة الغلبة ولا يرجع الى القياس اخذ في الاجتهاد
 القياس الجلي وهذا كله يتقاض العقل في التحقيق بالمعرفة به تفاوتنا بعيدا ونفترق
 احوالهم ايضا في جودة الفهم لذلك وجودة الزهد اقتراعا بعيدا ليس العلم الذي هو الفقه
 في الدين بكثرة الرواية والحفظ وانما هو نور يضيء الله حيث يشاء من اعتقد في نفسه
 انه من تصح له الفتوي بما ان الله عز وجل من ذلك النور المركب على الحفظ المعلوم جازله ان
 يستفتي ان يفتي واذا اعتقد الناس فيه ذلك جاز ان يفتي من الحفظ للرجل ان لا يفتي
 حتى يواظب عليه لئلا يترك ويراه الناس اهلا له على ما يحب ما كان من ان هو من اشرافه ترك
 على من استشاره السلطان فاستفتاه في ذلك وقد اتانا ذكرنا على ما سألنا عنه من بيان
 صفات المفتي ينبغي ان يكون عليها في هذا العصر اذ اختلفت صفات المفتي التي يلزم ان
 يكون عليها باختلاف الانصار واما السؤال عن بيان ما يلزم في مذهب ملك من اراد في هذا
 الوقت ان يكون مفتيا على مذهب ملك فانه سوال فاسد ان ليس احدا بخيار من ان يفتي على
 مذهب ملك ولا على مذهب غيره من العلماء بل يلزمه ذلك اذا قام عنده الدليل على صحة ولا يصح
 له ان يرفع عنده الدليل على صحة والسؤال عن الحكم في امور القضاة اذا كان ملتزما للمذهب المالكي
 وليس في نظيره من نال درجة الفتوي وهو المفتي نفسه اهلا لذلك قد مضى القول عليه فيها وصفا
 من حال الكفاية في معرفة صحة مذهب ملك ولم تبلغ درجة التحقيق معرفة قياس الفروع
 على الاصول وذكر بقية علامه المتقدم الفروع الذي قبل هذا او قال في معرفة واما شرط الفتوي
 ففيها لا ينبغي لطالب العلم ان يفتي حتى يراه الناس اهلا للفتوي فاستحسنوا الناس هذا العلم

العلماء اذا استفتوا
 العلماء اذا استفتوا

شروط الفتوي

قال ابن هرون ويرا هو نفسه اهلا له لثما القرافي في هذا الكلام وما في ذلك من اجازة الشيعون
متحرك لان الحنك وهو الدشام تحت الحنك من شدة الحرارة في السيل عن الصلاة فيفس
حشر قتل لا بأس به ذلك وهذا الشارة تذكر الحنك وهذا الشارة القيا في الزمن المتقدم وال
اليوم فقد اخرج هذا السيام وكان على الناس امر دينهم فمخروا فيه على يديهم وبما لا يصلح
وعسر عليهم اعترافهم بحملهم وان يقول احدهم لا ادرك فلا جرم ال حال بالناس الى هذه القاية
يا لا قتلا بها لجهل والمخترين على الله التي قلت وقع هذا في رسم الشجرة من قاع القنينة
لا ين هوم من مباد كونه مكرهه وليس فيه ويرى نفسه اهلا له لذكر قتل ابن رشد راد في هذه
الحكاية في كتاب الاقضية من المرونة ويرى نفسه اهلا له لذكر زيادة دة مستلذذ اعرف
نفسه وذكر ان يفسر نفسه انه كملت الاختهاد وذكرك على بالقران وناسخه ونسخه
ومقصود من جملة وعام من خاصه وبالنسبة من ابي يحيى ما وسبقها عالمنا با قول العلم
وما التقوا عليه وما اختلفوا فيه عالمنا جوه القياس ووضع الادلة مواضعها وعنده من علم اللسان ما يفهم
به معاني الكلام وفي نوازله ان رشده ان يسل عن ترا الكتب المستقلة مثل المرونة والقنينة دون رواية
او الكتب المتأخرة التي لا يوجد فيها رواية هل يستفي وان اقبلت قد قرأها دون رواية هل يجوز شهادة
ام لا فاجاب من قرأ هذه الكتب وتفقه فيها على التبع وختم معناها واصل مسالكها من الكتاب
والسنة والاجماع وذكروا نقلنا عنه في البيان في كلامه السابق ثم قال هذا يجوز له ان يفتي فيها
ببطلان ولا يرضيه باجتهاده قال ومن لم يلف هذه الارجحة لم يصلح ان يستفتي في المجتهدات
التي لا ينظر فيها ولا يجوز له ان يفتي في شئ منها الا ان يعلم بروايته عن عالم فيقلد فيها بخبر به
وان كان فيها اقتدا فاجاب بالذي ترجحه ان كان من له فهم ومعرفة بالترجيح قلت
وهذا حال كثير من اركاننا واجمنا عنهم انهم كانوا يفتون ولا قرأ لهم في العربية فضلا عما سواها
من اصول الفقه وقدر في خطي قضا الانكحة والجماعة بنو ناس من قال ما فحنت كتابا في الرواية
على احد ومثله ولي القضا في اول هذا القرن بجهالة وقد رايت بعض هؤلاء يفتون في التفسير
واخبرني ان بعضهم كان منعقد فاضله فقامت افروه وافترافه بكيد السلام يوجب منع من لم
يكن له مشاركة في علم العربية من قرأ التفسير ثم كان في حيزه من يقر به بل ولاه محل اقرانه
وهو من لم يقرأ في العربية كتابا ولا علم بالذكي لم يقرأ في المهرات ينبغي للفاضل ان يكون
عالمها لا بد منه من العربية واختلاف معاني عبارات الاختلاف المطابق باختلاف القيات
في العاوي والقرارات والشهادات وقال القرافي ما حصل من فقط روايات المذهب وعلم بطلانها وعامها
وقامها ان يفتي في محظوظ منها وما ليس محفوظا منها لا يجوز له تحريكه على ما هو محفوظ منها الا ان
حصل علم اصول الفقه وكتاب القياس وادراكه ونزجها في شرايطه وموافقه الا هم عليه التخرج
قال وكثير من الناس يقدرون على التخرج دون هذه الشرايط باصا ريفي من لم يحل بالتقيد ولا
التخصيصات من متقول امامه وذكروا في شرايطه وشرط التخرج على قول امامه ان يكون القول
المخرج عليه ليس مخالفا للاجماع ولا للنص ولا قياسا على ما لا يقياس عليه حينئذ مضمونة وقول

امامه

امامه في كونه مضمونة لانه اذا اخطا قليا ثم وتحصل حجة القواعد الشرعية الماهو بالمال قد يرب
تحصيل الفقه بصورها واصول الفقه لا يبعد ذلك ولذا الفت هذا الكتاب المسجل بالقواعد فقلت
قوله ليس مخالفا للاجماع ولا للنص اما الاجماع قبل واما النص فليس كذلك لنص ملك في كتاب جامع من
القنينة ويحس على مخالفا لنص الحديث الصحيح اذا كان العمل بخلافه الذي وكلام القرافي في هذه الفرق
التا من السبعين وقول ابن عرفة في اول الكلام وعلى مطلقا ومقيدها وعامها وخاصها ان يفتي
بمحظوظ عبار القرافي في هذا يجوز له ان يفتي بجميع ما يحفظه وينقله من مذهبه النبلي المشهور
ذلك المذهب بشرط القياس انتهى واختصار ابن عرفة كلامه فيه جوا قال القرافي في الوقت المذكور
كل شئ اتي به المجتهد فوقفت فبناه فيه على خلاف الاصل والقواعد والاجماع والنص القياس الجلي
السلام عن المعارض الرابع لا يجوز له ان ينقله للناس ولا يفتي به في دليل الله تعالى فان هذا
الحكم لو حكمه حاكم لنفسه واما لا يقره شرعا بعد تفرقه بحكم الحاكم اولا ان لا يقره اذ لم يتأكد
وهذا هو الثاني فلا يقره والقيا يفسر شرع حرام فالقيا بهذا احرام وان كان الامام المجتهد غير
عام فقلوا هذا المصنف قد سألهم فكلما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به ولا يقرى
بمذهب من المذاهب عنه لكنه قد تفرق وقد يكثر غير انه لا يقد ران يعرف هذا من مذهبه الا ان
عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح وعلمه المعارض لذلك وذكر كيف تحصيل الفقه
والتمسك في الفقه فان القواعد ليست مستوعبة في اصول الفقه بل بشرطه قواعد كثيرة جدا عند
ايده الفقه والعقوي لاني كتب اصول الفقه اصلا وذكر هو الباعث على تصنيف هذا الكتاب
لنصبت ذلك القواعد حسب طاقتي وباعتبار هذا الشوط يحرم على كل الناس الفتيا فيما يلد ذلك
فانه امر لا زل ولا ذكر ان السلف رضي الله عنهم يفتون في الفتيا بوقفا شديدا انتهى قلت
والظاهر ان قول القرافي وعلم بطلانها ومقيدها وعامها وخاصها يعني علم بطلانها ان هذا الرواية
مطلقة وهذه مقيدة واما القطع بان هذه الرواية ليست مقيدة فيقيد ويكفي لان في ذلك
وجود المسيلة في التوضيح اقول ابن عبد السلام قال ابو قريون قال المازري في كتاب الاقضية
الذي يفتي في هذه الزمان اقل سوانته في نقل المذهب ان يكون قد استبحر في الاطلاع على روايته
المذهب وناويز الشيوخ لها وتوجيههم لما وقع فيها من اختلاف ظواهر واختلاف مذاقب وتبيينهم
مسايلها بل قد يسبق اليه النفس تباعدها وتفرقهم بين مسائل ومسايل قد يقع في النقص تقاربا
وتشابهها الى غير ذلك مما بسطه المتأخرون في كتبهم وأشار اليه المتأخرون من اصحاب ملك
في كثير من رواياتهم قد القوم النظار يقتصر على نقله عن المذهب الذي وخر فخطه البيات
والتحصيل لا ينشأ عنه قال اجمع الطال المهرات الي هذا الكتاب يعني البيان والتحصيل حصل على
معرفة ما لا يسع جهله من اصول الدين واصل الفقه وعرف العلم من طريقه واخره من باب وبسيلة
واحكم رد الفروع الي الاصل واستغنى عن معرفة ذلك كله من الشيوخ في المشكلات وحصل في درجة من يجب
تقليده في النوازل المعملات ودخل في زمره العلماء الذين انباه عليهم في غير ما يات من كتابه ووعده
فيه بترقيق الرجات التي ونقدم في اول المختصر عند قول المصنف مبينا لما به العتري في الكلام على الرواية

تمت
تمت
اداء

معلق

يعرف هذه النصوص من غير هذا المعنى والله اعلم الثالث لم يفرض المؤلف ما تنقذه الولاية وقال
انما يشير في الحق لا ينفك الولاية ثلاثة شروط الصلابة الولاية في المولى فان لم يعلم بالولاية
التقليد استأنف الثاني ذكر المؤلف له كالفقهاء او الامارة فان جهلوا كفسدت الثالث ذكر
المبلد الذي عقد عليه الولاية ليمتاز عن غيره انتهى ونقله عنه القواني ونقله ابن فرحون عن ابن
الابن الرابع قال ابن فرحون قال الشيخ ابو اسحاق ابو ابيهم ابن يحيى بن الابن القزويني بالفاظ
التي تنقذ بها الولاية مخرج وكنايته كالصريح اربعة الفاظ وهي وليتك وقلة ترك واستقلتك
والكنايته ثم مينة الفاظ والى اعتمد عليك وعولت عليك وردت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك
ووكلت اليك واستوفت اليك قال جرح وعهدت اليك وكنايته في الكنايته الى ان تفكرت بها ينبغي
الاحتمال مثل الحكم فيما اعتمدت عليك فيه وشبه ذلك انتهى ونقله ابن كثير في التكملة في الحاشية
قال ابن فرحون وتولية الامام ماضيه ثبتت باستهادها بها نصا والاصح بثبوتها بالاستفاد والالة
بتواترها والقواني على ذلك ومنع بعضهم بثبوتها بكتاب يقرأ على الامام ان لم يتغير الشهود
في الكتاب المقر ولما كان هذا الفاظي ما ليس في الكتاب وهو قوله الامام **معه قلت** سمع
الامام المقر وعليه سمع وسكونه يحصل الضرورة بتوليته اياه ونقل المصنف وغيره عن المذهب
ثبوت ولايته بجملة السماع انتهى وقوله يقرأ على الامام كذا في نسخة التي رايت منه وهو الذي يقتضيه
نحوه والذي في النسخ ابن فرحون عن الامام وهو الظاهر والله اعلم وانظر نواز ابن رشد في كتاب الاقضيه
السار قال ابن فرحون اذا كان القاضي المولى غائبا وقت الولاية فانه يجوز ان يكون قوله على التراضي
عند بلوغ التقليد اليه وعلامة التبرؤ منه في العمل وهذا الجري عمل الصحابة رضي الله عنهم ومن
يحدث الى وقتنا هذا انتهى وقال جرح في **معه قلت** في قوله في الولاية اوقفا ولا ينفك القضا
بالما ثبت في الاسلام لو كانت وقواعدنا تقتضيه قالوا فان كان التقليد باللفظ مشا منه
فالقول على الفور لفظا لا لفظا وفي المراسلة يجوز على التراضي بالقول قالوا وفي القول بالشرع وفي
النظر خلاف وقواعدنا تقتضيه لحواله لانه المقصود هو الولاية على باقي النفس الذي السامع قال في
الذخيرة قال الشافعية اذا انعقدت الولاية لا يجزى على المتولي النظر حتى يشيع ولايته في عمله ليعلموا
له وهو شرط ايضا في وجود الطاعة وفواعل الشرع يقتضي ما قالوه فان التمكن والعمل بشرطان
في التكليف عندنا فالشيع يوجب له التمكن والعمل له انتهى **السادس** قال ابن الحاجب وللإمام ان
يختلف من يري غير ابيه في الاجتهاد والتقليد ولو شرط الحكم بما يراه كان الشرط باطلا والتولية
صححة قال الباغي في سجلات وطبقة واجرح عن قول ابن القاسم ما وجده قال في التوضيح بلما هم
ان من يرا غير ابيه كالمالك يولي شافعا او حنفي او شرط الى الامام على القاض الحكم بما يراه الامام
من مذهب معين او اجتهاد له فان الشوط باطلا وصح العقد وهذا نقله جرحا في الطرطوش
وقال غير العقد غير جائز وينبغي منحه ورده وهذا الظاهر ان كان القاضي مجتهدا هكذا
فروض ان يري السبيل فينه قال ان كان الامام متعلدا او كان متبصلا لمذهب او خط الى ولايته
فما من تقليد لم يحرم على الامام ان يراه ان يقتضي بين الناس مذهب ما كرهه ان لا يتبعوا

في قضائه مذهب ملكه ليراه من المصلحة في ان يقتضي بين الناس ما عليه اهل الاقليم والبلد الذي هذا
القاضي منه ويجعلهم وقد ولي سجون رجلا سمع بعض علماء العراق واسره ان لا يتخذ الحكم مذهب
اهل المدينة وقوله قال الباغي في سجلات وطبقة واجرح عن قول ابن القاسم ما وجده هكذا
نقله الطرطوش عن الباغي الطرطوش وهو رجل عظيم من مذهب اهل الحق ليس في شيء مما قال ابن
راشد وما نقل عن سجون من ولايته ذكر الشيخ علي ان لا يخرج عن اهل اهل المدينة يريد قولهم
الذي وقال ابو عرفة في اثنا الكلام على استخلاف القاضي نايبا وشرط المستخلف على مستخلفه الحكم
مذهب معين وان خالفه عن مقتضى الاجتهاد او تقليد اجرح عن شرط ذلك الامام في توليته ما فيه
عليه في صحة وطلان توليته بذكرنا لشهنا يبطل الشرط فقط لظاهر نقله عن سجون انه ولي رجلا سمع
بعض علماء اهل العراق وشرط على الحكم مذهب اهل المدينة المازري مع احتمال كون الرجل مجتهدا مع نقل الباغي
كان الولاية عندنا بقرينة بشرطه على من ولوه القضا في سجله ان لا يخرج عن مذهب ابن القاسم
ما وجده والطرطوش في قوله في ايه الباغي هذا اجل عظيم ونقل المازري عن بعض الناس مع ترجمه على
احد الاقوال بانها رافض الشرط في عقد البيع بوضعي البيع قال بعض الناس ان كان القاضي على موقف
شهر ومذهب اهل البلد لهم عن الخروج عن ذلك المذهب وان اجتهد اياه اجتهاده الى الخروج عنه
لنهمته ان يكون خروجه حقيقا او هو في هذا القول عمل بقضاي السياسة ومقتضى اصول
خلاف والمشرع اتباع المجتهد مقتضى اجتهاده انتهى **السابع** قال ابن فرحون في تبصيره
اختلف في قبول ولاية القضا من الأمير فير القول في رضاء المقتضى في طبقات علماء الفقهية
لاي محمد عبد الله بن محمد المالك قال سجون اختلف ابو محمد عبد الله بن فرحون وابن خاتم
قاضي افرقيته وطار وانه مذكور في ابيه عليه فقال قال ابن فرحون لا ينبغي لقاض اذا ولاه
امير غير عدل ان يزل القضا وقال ابن خاتم يجوز ان يزل وان كان لا يري غير عدل فكتب بها الى ملكه
قفا لما كرامت الفارسي يعني ابن فرحون واخطا الذي يزعم ان عزي يعني ابن خاتم
انتهى الصاشر قال في الذخيرة في الكلام على الولاية انما مست انتهى وصفا القاضي قال
الصحف والمه امة الحكم للنايولانه اسرا لمصروف ونهي عن المنكر فعلى ولي الامر ان ينظر في احكام
المسلمين ان كانا اهل ويقيم للناس من ينظر في ايم بين الموضوع ولي امر كان ذلك في الرأي
والشقة فما اجتمع اليهم عليه به يصلح اقلامه انتهى وقال المازري في شرح النلقين القضا
ينعقد بحد وجهي احدهما عقد امير المؤمنين او احدا من ابيه الذي حصل له العقد في مثل
ذلك الثاني عقد ذوي الاري وهل العلم والمعرفة والعدالة لرجل منهم تحلت فيه شروط القضا
وهذا عندنا لا يمكنه مطابقة الامام في ذلك ولا ان يستدعوا منه ولايته ويكون عقودنا به
عن عقد الامام الاعظم او باية عن جعل الامام له ذلك للمصلحة الراعية الى ذلك انهم من يصح
ان فرعون في التبيين الرابع عند قول المؤلف مجتهد من هذه المذهب والله اعلم قال بسره
قال ابن فرحون في سجله قال بعض الناس حفظ القضا من عظم الخطا قد لا واعلمها خطا لاسيما
اذا اجتمع البها الصلاة فلت يبريد امانة الصلاة ومقتضاها حسن اجتماعها والمصروف

مستند

بسلطانهم بعد شيئا منه امامة طائفة جماعة بها الاتكة امامة اجماع الاعظم بآراءهم بعض يشكون انهم
تد بان القاضي مظنة لهدم طيب نفس المحكوم عليه به مع تكرار كذا في الاحاديث ودي الامامة الامام
من هؤلاء كما روى في خروج الترمذي عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تجاور ولا يجر
انهم الصديقون حتى يرجع وامرأة بانث وروجها عليها فخطوا ما قوم وهم له كارهون انتهى **فان**
قال في الذخيرة وفي النوادر في الامام وان استفيض معاوية ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لابي
بكر ولا لعثمان قال في الخلافة بمقتضى ولا تكرهوا ان هذا المعنى ان عمر استفيض بشرا وقال كيف يستفيض
بالعراق دون الشام واليمن وغيرهم ليس كما لو ان النبي **فان** ونفذ حكمه اعني وانك واصل روي عن
هذا هو القسم الثاني هو ما يقتضيه عمره الصريح وان لم يكن شرط في صحة الولاية ويجب ان يكون
القاضي منصفاً بما قال في التوضيح الصفة الثانية غير شرط في صحة الولاية ولكنه يجب ان يكون
منصفاً بها وعدم ما سوجب للقول او ينجز ما مضى من حكمه الذي يقول الشيخ بهرام هذه الاوصاف فيجب
الجزء وليس عدها من شروط الصحة بل وجودها من باب الاستصحاب بخالف لما تقدم من كلام التوضيح وقال
ابن عبد السلام فان قلت فلم خصت الصفة بالشرطية قلت لان الولاية تنعدم بانعدامها والصفة الثانية
ليست كذلك وان وجد العزل اذ الفقد من هذا كما يعرفون في صفايل الصلاة بين الواجب الذي شرط في صحة
الصلاة بين الواجب الذي شرط في صحة الصلاة وبين الواجب الذي ليس شرطا في صحتها الذي وانظر عليه العبد
بعد هذا اوقال ابن عبد السلام في شرح قول ابن الحاجب الثاني في السمع والبصر والاعلام يعني النوع الثاني
من صفات القاضي وهو الموجب للعزل اذ عدم او عدم بعض اجزائه الا ان وفرت النوع الاول وجعلنا تحت
من العبد كالاخر لا يجب لان كل واحد من تلك الاجزاء اذا عدم منع من الولاية ولا جزئ الشرط بعدم الشرط
بانعدامه واما وحده هذا النوع بحيث يكون كل واحد من السمع والبصر والاعلام جزءا فيه فيجب وفلك الموقوف
جعلنا تحت النوع اما هو في وجود العزل لان في الفقد الولاية وانما يظهر هذا اذا تقدم واحد من
تلك الاجزاء بقيد الوحدة واما اذا تقدم اثنا من منها فالشرط لا تنقضي الولاية اصلا انتهى فتأمل
سوال قال الساطي فان قلت اما ان يحصل القضا مثلاً ما نصاً من تولية القضا او اقله الاول
لا ينعقد حكمه وعلى الثاني لا يجب عزله قلت كرام الشافعي منوع ومسد الاول ان المانع اذا
كان في الابتداء ترتيبه عليه الحكم الذي ذكرته اعني انه لا ينعقد حكمه ولا يلزم من هذا انه اذا طرأ وقد
كان ولا يعمل بهذه الصفة انه لا تنفذ حكمه من قبل وجهها وطوا عليه هذا المانع هو الذي ينفذ
حكمه والاعلام فيه ومسد الثاني ان ما ليس بمانع من نفوذ الحكم لا يلزم معه دوام التولية لان
النفوذ مستند الى التولية الصحيحة وجوب العزل مستند الى الطاري اتمه وفي جوابه نقول ان مقتضى
ان نفوذ حكم القضا الا عيها فما هو الاول في وجهه في وجهه في المقدمات واما الحكم الذي ليست
مشروطة في صحة الولاية الا عدمها بوجوب نسخ الولاية فيها ان يكون جميعا بصيرا متمكنا عدلا
فهذه الاربع الخصال لا يجوز ان يترك القضا الا من اجتمع فيه فان لم يجتمع فيه وجب ان
يعزل متى عثر عليه ويكون ماضيا من احكامه بما يجره الا الفاسق فاضل فيما مضى من احكامه
تقال اصبح جائرة والمشهور في المذهب انها سرودة وعليه فالعدالة مشروطة في صحة الولاية

كالاسلام

كالاسلام واخره ان في التوضيح تنقذ احكامه سواي كذا في اوطار عليه ذكر انتهى والجواب
عن سواله ان يقال في قول القضا مثلاً ما نص من مقتضى التولية او من جوازها فالاول
ليس مراد التولية بل مراد ما ذكره في مراده لا يلزم عليه ما ذكرته وانما علم بغيره ترك
القول الكلام على التولية في التوضيح قال في الثاني والباقي وانما يشترط في القاضي ان
يكتب وعن الشافعية قولان انهم قالوا لا يلزم من صحة الاسلام والحق الباطن وانما يشترط في القاضي ان
القول بالعلم وظاهر كلام بعض الاصوليين المانع انتهى **فان** ولزم المتعين الخافق منه ان لم
يقول موضع الحق القبول والطلب **فان** قد سقط عند الشارح بهرام لفظ والطلب في الشرح
الكبير فقال ولم يفرض للطلب وظاهر كلامه انه لا يجب لان قوله يلزم القبول بل علم ان لزوم
مشروط بعرض الولاية عليه وقد ذكرنا ما هنا ان القضا يجب طلبه اذا كان من احكام الاجتهاد في
العدالة ولا يكون هناك قاضيا ويكون ولكن يحرم ولا يفتى او يعلم انه اذا لم ينزل تسمية الحقوق
ويكثر الصريح فقد قالوا انما اذا خاف ضياع الحقوق يجب عليه الطلب انتهى وفي الوسط والصريح
قضاء كلامه بنوته وانظر قبل يلزمه الطلب فطلب فتم من التولية الا بعد ان لا يترك بجزء بل
الظهار انه لا يجوز له بذله لانهم قالوا ليس في التولية القبول اذ القضا اذا كان يعلم الحق وبذل
المال في القضا من اول البطل الذي لم يعين على تركه فيحرم عليه حينئذ وقد يغتم ذكر من الفرع الاجب
لان في خروج رايه على ان الواجب هو اي القضا فزمن كفايته فاذا انقضى بشرطه تقيين قال
ابن عبد السلام فيلزم ان الحكم القضا يرجع الى تعيين المانع من الذي عليه فاذا كان هذا على القضا ولا زنا
له فلا بد من نصب انسان يرفع النزاع الواقع بين الناس وينصف المظلوم من الظالم ولما كانت
هذه المصنفة حصل في البلد من واحد ومن عدو قليل كان هذا الصرح في تعيينه اذ انقضى من فيه
اهلية ذكره فان اختلف في ثبوتها وهذه مرتبة القضا في الرتب حيث كان القاضي يعين على تولية
حتى رتبها فان بعضهم حكم على من ولده ولا يقبل شهادته عنه لعدم اهليته الشهادته منه واما
اذ امتنع القاضي لا يعين بل من ولده واما اعان عليه من مضمونه بلوغ هو على احوال فان
ذكر الواجب ينقلب محرمات لانه السلام وبالحكمة ان اكثر الخطا الشرعية في زماننا اسما
شرعية فليس سبيل حسياسة انزل ونقله في التوضيح قال ابن عرفة ان نقله علم ابن عبد السلام
هذا قلت وحدثني من التوبة وبصحة خبره انه لما كانت القضا يتولى الشيخ ابو علي بن
قد احكم اهل مجلس السلطان في ولايته فامس فذكر بعض اهل المجلس انه شديد الامر ولا يطيقونه
فقال بعضهم نستجبر امره قد سوا عليه رجلا من الموحدين كان جارا له يعرف بابن ابراهيم فقال له
هو لا امتنوا من توليته لانه شديد في الحكم فقال انما اعرف الصواب وامشيها حينئذ ولوه
من عام ريفه وثلا في التوضيح رحمه الله عام تستغفر اربعين وسبعين انتهى قلت ينبغي
ان يحل هذا من عبد السلام رحمه الله على انه خاف ان يولي في الاصل للولاية فتسبب في ذلك دفع
مختره ذكره في كذا في عرفة عن بعض شيوخه في تسببه في ولايته لقضا الاتكة تسبب ظاهر علمه
الغريب منه والبعيد قال وكان صمد بيت رايه بالصلاح والاعمال بالبيات وقد اشار الى هذا في كثير

وعدو

القبيل فما كان هذا حكم القضاة واجب صار ما فيك ببقية الاقسام وتال في المقدرات الهرب عن القضاة
واجب وطلب السلام في هذا الوقت لا رزم و قد روي ان ابا عبد الله عليه السلام دعي رجل الى بيته
فاني فجل يريده علي الرضا فاني شرفا له استدركه الله يا ابا عبد الله عليه السلام اي ذلك نعم خير اني لا اتالي
فما رزنا عيني قال قد فعلت ثم قال وطلب القضاة والحكماء عليه صرة وتدا من يوم القيامة وروي عن
الشيخ عليه السلام وسلم انه قال استخرجون علي المارة وتكون حشرة وتدا من يوم القيامة فتتبع المصنعة
ويبيست الفاطمة من طلب القضاة وازاده وحرص عليه وكره اليه وخيف عليه الهلاك ومن لم يطلب القضاة
به وهو كاره له فاني عليه نفسه فيه امانة الله عليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تطلب القضاة
واستعان عليه وكل اليه وسئل لم يطلب ولا استعان عليه انزل الله بك ما ليس له وقال صلى الله عليه وسلم
لا تسيل الامارة فانك لا توتقها عن غير مسيلة تقرب عليك وان توتقها عن مسيلة تفرق اليها انما روي
الخير يروي في وثايقه القضاة محنة وبلية ومن خالفه فقد عرض نفسه للهلاك لان التخصيص به
عسوفاً للهروب عنه واجب لا سيما في هذا الوقت وطلبه قوكم وان كان حشة قاله الشعبي وحرص فيه
بعض الشافعية اذا حصلت لبته لمخنة قد ولى به من ابوابه قاله والاصل في لقوله عليه السلام
انا لا استعمل علي عملي من ازاله انتم والفكر قال في النجاشي بالضم الحق قال في تفسير الخطيم
ودا الفورك ليس له دوا والفواكة الحاقة قال ابن عرفة انزل الله كلام المقدسات المذكور فقلت
ظاهراً مطلقاً وزعم بعضهم انه اذا خاف من فيه اهله ان يولي من لا اهلية فيه ان له طلبه وقد
تحققنا بالخبر الصادق ان بعض بني هاشم وكان من بيت ابيه بالصلح لما وقع التطور بنو هاشم
في ولايته قاضي الائمة تنسب في ولايتها تسببا ظاهراً على القريب منه والبعيد وما اظنه
فقل ذلك الا اننا نرى في ولايته لا لبيات قال المازني عبيد بن جابر عن اهل البيت في العداة
السي في طلبه ان علم انه ان لم يلبه ضاع عنه الحقوق او وليه من الاجل ان يولي ولذا ان كان وليه
من الاجل توليته ولا يسيل لقوله الا يطلبه انتم في روي قال ابن فرحون واما في طلب القضاة
بالرشوة فهو مشركراته وقال ابو العباس من تلامذة ابن مسروق الشافعي في كتابه ادب القضاة
من يقبل القضاة بقبالة واعطى عليه الرشوة فولايته باطلة وقضاة وهو مردود وان كان قد حكم
حقاً قال وان اعطى رشوة عياله فاضد لبيوت هو مكانه فكذلك ايضا وان اعطاهما بجلي عزله دون
ولاية فعزل الاول برشوة ثم استغنى هو مكانه بغير رشوة نظير في العزل فان كان عدلاً فاعطى الرشوة
على عزله حرام والمعزول باق على ولايته الا ان يكون من عزله ثاب فرد الرشوة قبل عزله وقضاة المستخلف
ايضا باطل الا ان يكون ثاب قبل الولاية فيصير قضاة فانه كان المعزول جازي الحزم يظل قضاة المستخلف قال
الشيخ ابو العباس في كتابه هذا المختار على مذهب الشافعي والخفي ان يولي وحرم كماله وطلب
وتباً له لو طال عيش قولي كماله لغير اهله كما قال ابن عرفة وحرم طلبه على فاقدا اهليته انما كان
انتم فابرة وكبح السي عليه من قصده بالسي الانتقام من اعدائه قاله ابن فرحون **قوله** ورتب
ليشهر عليه **قوله** تغل ان عرفة عن المازني عن بعض الحكماء وزاد معه او يكون فقيهاً وله عيال وسبهي
في تحصيله لسد خلته ونصه قال بعض الحكماء استحب طلبه لمختره حتى علمه وازاد اظهاره بولايته

القضاة

القضاة او اعز من قوته وقوت عياله الا ان يري ولا يقصر عن الاستجاب على هذا من باب استجب
للاولي به من غير لانه انما الله الذي عبر من فرحون عن هذا الايجوب قوله قال المازني وقد يستحق
لم يتبع عليه وكنت يري انه انقضيه ورفضه للمسلمين من اخيه يولاه وهو من بيت شافعي التولية
ولكنه مقصر عن هذا الذي وان كان يقصد به دفع ضرر عن نفسه ففعله ان فرحون من القسم
المباح قال ابن فرحون المازني في الوجه المستحب وكذا كعادين فرحون في القسم المباح ما نقل المازني عن
بعضهم من انه اذا كان فقيراً او طلبه لسد خلته انه يستحب وعكس ما ذكره المؤلف وهو اذا كان
عدلاً مشهوراً يتفق الناس بطلبه وحاق ان يولي القضاة ان لا يقدر على ذلك يكره له السي قاله
في التوضيح وقال ابن عرفة عن المازني في كون في حق المشهور عليه التي يكرها او يباحا
نظر قال في اصول الشرع قد روي عن ابي ابيد الله عليه السلام انه قال ان فرحون من المكره ان يكون سعيه
في طلب القضاة ليحصل لجاهه ولا يستعمل على الناس فله ان يكون له السي ولو قيل ان يكره ان
وجهه ظاهر لقوله تعالى ذلك الا ان الاخرة تجعلها للذي لا يريدون علواً في الارض والافساد
والهاتمة للمنتقمين انتم وانا با با خة السي فقال في التوضيح قال المازني ويصدق في تصور
الابنة الا عند تقابل هذه الاحكام وقوانين الاحوال ولا يقدر على ترجيح بعضها على بعض
للعلم وقد تقدم ان ابن فرحون يعلم من سبب فيه لسد خلته وتقدم كلام ابن عرفة
انما هو الله اعلم قال ابن عرفة بعد ذكر هذه الاقسام قلت هذا كله ما لم تكن توليته
مكروماً لما لا يجل من تكليفه تقديمه من الاجل تقديمه لشهادته وقد شاهدنا من ذلك
ما الله به ولا فائدة في كتابته هذا انما روي عن المازني في كونه الفرق بين الورع والثرة ان
الورع ضار التارك للشيء قاله في التوضيح قال ابن عرفة السلام فابرة كونه ورعاً
ظاهراً وهو ان الناس يذكرونه بكونه الذي لا يطعم فيما عند الناس قال في المقدسات
روي عن عمر بن عبد العزيز عن ابيه عنده في صفة القاضي ان يكون عالماً بالكتاب والسنن ذكياً
نراهة عن الطمع وفي التوضيح قال ابن عرفة انما روي في كتابه كونه ذكياً نراهة وصيحة
ورجته وصلاية ليعاير بالثراثة الشرف لما في ايدي الناس وبالصيغة بفارق حال من يريه
العلم واليالي يوقع القشر والغلط والخطا وبالرجة قال القاضي الذي لا يرحم الصغير والبنعيم
والمظلوم وبالصلاية حال من ينعف عن استخراج الحقوق انتم **قوله** غني قال ابن عرفة
السلام الظاهر الاكتفا بالغي عن عدم الوثائق جود الدين مع الغني كما يري على مقدار الدين
لا انزل الله في التوضيح خيل وفي نظره الظاهر خلافه ولا يخفى عليك اني قد سمعت في كتاب ابنه
وانا كان الرجل فقيراً او هو لم يدر في البلد وارضاهم استحق القضاة ولكن ينبغي ان لا يجلس يفتي ويقضي ربه
قال المازني وهذه من الحيلة لان زماناً قد فقم الى استعماله الاغنيا والضرعة لم وغيره على القضاة كما لا يري
اذا تخاصموا القضاة اذا كان غنياً بعد عند كذا الذي من تضرع ان فرحون ونقله عن والده لما يتيه
زادنا كما يجب ان يكون بلداً ولا يخاف لانه لو لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا
قال ان الولاية اليوم يري بحوث غير البلد في علم البلد يري وتترك الشافعية في التوضيح بتبع ابن عبد السلام

انما هو الله اعلم قال ابن عرفة بعد ذكر هذه الاقسام قلت هذا كله ما لم تكن توليته
مكروماً لما لا يجل من تكليفه تقديمه من الاجل تقديمه لشهادته وقد شاهدنا من ذلك
ما الله به ولا فائدة في كتابته هذا انما روي عن المازني في كونه الفرق بين الورع والثرة ان
الورع ضار التارك للشيء قاله في التوضيح قال ابن عرفة السلام فابرة كونه ورعاً
ظاهراً وهو ان الناس يذكرونه بكونه الذي لا يطعم فيما عند الناس قال في المقدسات
روي عن عمر بن عبد العزيز عن ابيه عنده في صفة القاضي ان يكون عالماً بالكتاب والسنن ذكياً
نراهة عن الطمع وفي التوضيح قال ابن عرفة انما روي في كتابه كونه ذكياً نراهة وصيحة
ورجته وصلاية ليعاير بالثراثة الشرف لما في ايدي الناس وبالصيغة بفارق حال من يريه
العلم واليالي يوقع القشر والغلط والخطا وبالرجة قال القاضي الذي لا يرحم الصغير والبنعيم
والمظلوم وبالصلاية حال من ينعف عن استخراج الحقوق انتم **قوله** غني قال ابن عرفة
السلام الظاهر الاكتفا بالغي عن عدم الوثائق جود الدين مع الغني كما يري على مقدار الدين
لا انزل الله في التوضيح خيل وفي نظره الظاهر خلافه ولا يخفى عليك اني قد سمعت في كتاب ابنه
وانا كان الرجل فقيراً او هو لم يدر في البلد وارضاهم استحق القضاة ولكن ينبغي ان لا يجلس يفتي ويقضي ربه
قال المازني وهذه من الحيلة لان زماناً قد فقم الى استعماله الاغنيا والضرعة لم وغيره على القضاة كما لا يري
اذا تخاصموا القضاة اذا كان غنياً بعد عند كذا الذي من تضرع ان فرحون ونقله عن والده لما يتيه
زادنا كما يجب ان يكون بلداً ولا يخاف لانه لو لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا لم يدر في بلدنا
قال ان الولاية اليوم يري بحوث غير البلد في علم البلد يري وتترك الشافعية في التوضيح بتبع ابن عبد السلام

الظاهر انه راجع الى النوع الاول لان الكون من لوعة الدائم راجع الى العشق الذي **منسب** قال
اي عرفته قال سمعت ولا بأس بولائه ولدا الزنا ولا يحكم في حده قال الباجي الاظهر منه لانا لعنا
موضع رفته فلا يليها ولد الزنا كما لا مائة الصقلي عن اصبح لبا سوان يستقضي من حدي زنا اذا
تاب ورضيت حاله ويكره على ويجوز حكمه في الزنا واذ لم يجز تشهداته فيه لان المسحوط يجوز
حكمه ما لم يحكم بجور او خطا ولا يجوز تشهداته وعزاه الباجي لاصبح انتهى **قوله** وحديث قال في التوضيح
وجوز اصبح حكمه فيما حدينه ومنعه سمحون قنا ساعلي الشهادة **قوله** وزايد في الوهاش
الوهاش بفتح الهمزة واللام والواو والهاء في كتابه في ادب الكاتب كالزكا والمطاوكة في كتاب
العلوم وانه علم **قوله** وتحقيق الاعوان قال في التوضيح مطوف وابن الماحيئون ولو استغني
عن الاعوان اصله كان احب اليك انتهى **قوله** وانه ريب من اساطيره الا في مثل ان الله في
امري فليس فرق به **قوله** في التاجيب وتجب عليه ان يورد احد الخصمين اذا ساعلي الاخر ينبغي
ذكر ايضا اذا ساعلي الحاكم ابن عبد السلام فظاهر عبارة المؤلف اللطيف في هذه المسئلة
والتي فوقها ان اسادة احد الخصمين للاخر في مجلس القضاء اشترط اسات على القاضي وظاهر
علمنا ان هذه المسئلة مثل التي قبلها في الوجوه قال الله ابن القاسم واما ان قال له ظلمي
فذكر يختلف ووجه ذكر ان اراد اذا القاضي وكان القاضي من اهل الفضل فالبعض
وقد اشار مطوف واين الماحيئون الى الفرق بين المسئلة في حال المؤلف وذكر انما قال
اذا ستم احد الخصمين ما فيه بقوله يا فاجد يا ظالم فليزجره وليضربه على مثل هذا ما لم
يكن قابله فامروا فليست كما في ضرورة وقال ان من احد الخصمين القاضي بما يكره اذ به
والادب في مثل هذا امثل من العقوبة يمكن ان يقال انما جعل الادب في مثل هذا امثل من العقوبة
لان الخصم لم يصح بما في القاضي وشتمه واما الزم به ذلك فلهذا السوء حكم العقوبة ووجه عدمه
ومرغ خصمه بالشتم فالزوم العقوبة ولم يسوغ العقوبة فيها وهذا الذي قلناه في لقطه
ينبغي هو مصطلح القضاء وقد انكر بعض الناس عليه **قوله** في التاجيل ينبغي
لك ان تفعل مثل قوله يجب عليك ان تفعل انتم في كلامه ميل الى ان تاربيه يجب
في كلام المص في التوضيح ميل الى عدم الوجوب فن راعى ان في ذلك انتصار للشرع قال
بالوجوب ومن راي انه كما لم ينههم لنفسه قال بعدمه قنا منه والله اعلم قال الذي عرفته وسمع
ابن القاسم اريد من يقول للقاضي ظلمي قال يختلف ولم يجد فيه نصيبي الا ان وجه ما قال ان
اراد اذاه والقاضي من اهل الفضل عاقبه وكان ترك ذلك حجة خاصه اهل الشرف في العقوبة
في الاولاد ان رشد القاضي العدل ان يحكم لنفسه بالعقوبة على من يكرهه بالقول واذا به بان
ينسب اليه الظلم والجهل وواجبه محض اهل مجلسه بخلاف ما يشهد به عليه انه اذاه به وهو
غائب عنه لان مواجته به لكر من قبيل الاقرار وله الحكم بالاقرار على من انتهره ما له واذا
كان له الحكم بالاقرار على من انتهره ما له كالحكم به لغيره كان احرى ان يحكم بالاقرار في عزمه
كما يحكم به في غرضه لما في ذلك من القول له لانه الاجترار على الحاكم بمثل هذا التوهين

لم

لصوف المعاقبة فيه او من تخاف ان يفر هذه المسئلة في استنباط صلافة القضاة في الاقضية وقال فيه
بعد قوله وله الحكم بالاقرار على من انتهره ما له فيعاقبه به اي بالاقرار وينوب الما بالاقرار ولا يحكم في شيء
من ذلكا لبيت والاصل في قطع الصديق انما فيه عنه يد الاقطر الذي يسوق عقد زوجته الذي
مراحمة فانه مقدر وقوله في السماء وما ترك ذلك الحجة لكر في البيان ولم اجد مناه والله اعلم
وتنا في بلغة عند قوله ولا يحكم لمن لا يشهد له وسيا في ايضا في يتلق هذا الحكم عند قوله
ومن اساعلي خصمه وقوله الا في مثل ان الله في امري مثله ان كرو فوكر لكما ب والذي عمنه
يهي مكتوب ويحويه مما هو وعظ وضمه اشارة فيعرض القاضي عن الاشارة ويرفق به وقوله قال يرفق
به والفرق به مثل ان يقول له رزقي الله تقواه او يقول يا موت الاخير علينا وعليك ان تنق
الله واذ كوفي واباك الوتر في كتاب والاعمال ما لها سكونية والله تعالى **قوله** ولم يستخلف الا
الاوسع عملا في جهته لهدت قال في التوضيح ان اذن في الاستخلاف ونص له على عدمه
عمل على ذلك انتهى وقال ابن عبد السلام اذا نهي عن الاستخلاف فيتفق على منع الاستخلاف
وينفق ايضا على جواز الاستخلاف اذا اذن له في ذلك من ولاء الذي وقال ابن فرحون اذا
اذن له في الاستخلاف استخلف على مقتضى الاذن انتهى وقال في المنسطة واذا كان الاستخلاف
بأذن الخليفة فلانما في كان القاضي حكما او غايبا وكذا الامام ولي قاضيين احرى في صراحة
انهم واصله في التوارد وان تجوز العقوبة الاذن وعدمه فقال سمحون ليس له الاستخلاف
وان مرض او سافر وقال مطوف واين الماحيئون لذكر اذا مرض او سافر قال في التوضيح يقتضي
كلام ابن الحاجب ان الاول هو المذهب عند ان يكونه صدر به وهو ظاهر اطلاق المص والله اعلم
وظاهره انه يتفق مع عدم المرض والسفر على منع الاستخلاف ثم قال في التوضيح عز ابن رشد
ان هذا الاستخلاف في البلد الذي هو فيه اما ان كان القاضي واسعا في ربه ان يقدم في الجهات البعيدة
فالمشهور الجواز قال ابن عبد الحكم لا يجوز الا بالاذن الخليفة **قوله** قال لما زوي على قول سمحون
بانه لا يستخلف وان مرض او سافر قال فان قيل فمقتضى الاستخلاف لا ينفذ الا اذا اذن القاضي
الذي استخلفه انتهى من التوضيح لا ينفذ فرحون **قوله** قال في وثايق القطار ولا يسجل
نايب القاضي بها ثبت عنده فان فعل فلا يجوز تسجيله ويبطل ولا يقر به القائم حجة الا ان
يجرح القاضي الذي استخلفه قبل ان يعزل او يموت وان كان استنابه القاضي لنايبه عن اذن
الامام ورايه وكان ذلك مستقيما معروفا مشهورا كما شهروا لاية القاضي فلنايب على هذا الوجه
ان يسجل وينفذ تسجيل دون اجازة القاضي وليس لاحد رده ولا الاعتراض فيه بوجه من
الوجوه واذا قلنا لنايب لا يسجل فله ان يسمع البيعة ويشهد عنده الشهود فيها فيه
التنازع وله قبول مواعف منهم بعد التوقيع عنده المقاتلات ثم يرفع ذلك على الحاكم
القاضي الذي استخلفه **قوله** في حقه يشهد به كحضر شاهدين لبيته بها عند القاضي
اخباره له ويلزم القاضي ان يجرح حينئذ قبل نايبه وينفذ ما ثبت ويسجله للحاكم ليه
انتهى وانظر قوله عماد ابن الامام هو مراده الا ان العام في التولية او اذن خاص في غير الاستخلاف

والظاهر هو مراده الاول لان المنطوق كونه مسيلا اثر ذكره صفة الوثيقة والوثيقة فيها
استينافان الامير قنصله وانه اعلم فروع فان رفع هذا المستخلف الى وثيقة القضاء
فهل يستأنف ما كان بين يديه من الاحكام ثم يكملها بعد التجهيل فيها ام يصل نظره فيها بما
تقدم منه في ذلك الى اتهام الحكم فاقول في ذلك فقال ابن عتاب بل يبيى على ما قد مضى من
الحكومة ولا يستدر بها من اولها قال وبذلك اقيمت ابا علي حسن ان يكون حيا ارفع من احكام
الشرطة والسوق الى احكام القضاة وافقني ابو الطرف اني جرح وغير علي جوابي وقال غير
بل يستدرى النظر فيما كان جرحي بفضه بين يديه ولم يحل نظره فيه انما من المنطوق فروع
قال اني ليطال في مقننه قال محمد القاضي من روايت اذ اعزل القاضي ثم ولي بعد ما عزل فهو
كالجرح لا يقبل شهادة من شهد عنده قبل ان يعزل فيما لم يتم الحكم فيه حتى يشهدوا به عنده وقال
ابن سمون كان يحرم ولي قضا بلده قبل اتيه سمون ثم عزل ثم ولاه سمون فكتب اليه ما توافيما
وقع عندي من البيئات في الدرة الاولى ما كنت علقته يومئذ فكشطت الالوان حذو الخاف حواله
البيئات قال لم يخف من هذا او سمع عندك ما كنت علقته ولم يستدر منه امرا فامضه اليه قول
سمون جاز على من هب الدولة خلاق القول الذي قدمه قال في اوائل كتاب الاقضية في الدولة
واذا مات القاضي او عزل وفي ديوانه شهادة البيئات وعدا غيرها لم ينظر فيه من ولي بعده
ولم يحزه الا ان تقوم بيته عليه وان قال المصلح ما في ديوانه فلا تشهد عليه البيته عندي
لم يقبل قوله ولا اراده شاهرا فان لم تقوم بيته عليه لكانوا هم القاضي المحرث بعادة البيته
ولطالب ان يحلف الطالب ونعت له الشهادة التي في ديوان القاضي ما شهد به عليه احد
فان نكح حلف الطالب ونعت له الشهادة ثم نظرونها الذي ولي يملك ان ينظر المصلح قال
ابو الحسن عياض فادت هذه المسئلة بنا القاضي على حكم من قبله وانما يلزمه الاستيناف وانما
الظن وانما كان انتقل من خطة حكم الى خطة حكم وقد كان نظري صدر من الخصومة في الخطة
الاولى وبهذا افي اني على ما هو غير من القدر طبعي واري غير استيناف النظر ولا وجه له
ان الذي وقاله ابن رشد في اول مسئلة من كتاب الاقضية ولم يذكر فيه نصه اترك قول القسبية
سبل ما ذكره الاجل بابي كتاب من والى مكة الى والى المدينة مثل القاضي والامير وما اشبهه
فلا يميل الى المدينة حتى يهوى الذي كتب له الكتاب وقضى له بالحق قال اما في القاضي صاحب المرونة
اذ ينفذ ذلك الكتاب ويقضي له بما فيه ارايت لو ان قاضيا قضا لرجل ثم هلك في اخر
بعده ان كان ينفذ ما قضا ذلك قال ابن رشد هذه مسئلة صحيحة بيته جازي ثم على الاصول
مثل ما في المرونة والواضحة وغيرها لا اختلاف فيها ولا اشكال في معناها لانه لا يمكن الاصل
ان القاضي ان ينفذ ما يثبت عنده من قضا احكام البلاد وان كانوا قد ماتوا او عزوا لو كان ينفذ
ما ثبت عنده من قضا احكام قبله ببلدة المدينة او المظفر ووجب ان ينفذ كتبهم وان كانوا قد
ماتوا او عزوا فلو اقبل وصول كتبهم اليه وقبلوا نصها لها عنده لكان البلد فيصل حكمه بكتبهم ويبينه
عليه كما ينفذ ما ثبت عنده ان مضى من عمل الحكم قبله للمظفر والامير فيصل حكمه بكتبهم ويبينه

عليه ولا يامر المحقق باستيناف القضاء عنده ان كان الشهود قد شهدوا عند المظفر او المظفر قد شهد
على ذلك لو كتب له اليه احكام بلد اخر ثم مات او عزل لم ينظر الذي يهده او المظفر اليه فيها شهدوا
به كما ينظر في ذلك المات او المظفر ولم يامر باعادة الشهادة عنده وان كانوا قد شهدوا عنده فمظفر
اعز الى المظفر وعليه فيما شهدوا به دون ان ينظر الى عدالته وان كانوا قد شهدوا عنده فمظفر
في شهادتهم الى المظفر وعليه فيما شهدوا به الا ان يسمع فيها امما الحكم على دون ان يستأنف الدرة اليه مرة اخرى
وهذا اي اني لم يذكر انما قضا المولى في اخر الباب حيث قال ان ينفذه الثاني وانما كان في الخطة اخرى
واما اعلم فروع لتبين الكلام على حكم قضاة الكور وكثير وعيا ن وواد ياشرباها ما يهيون عنها
او يهون او يستقل هل يستبينون من حكم بين الناس بغير اذن من ولاه من قضاة القواعد وكيف
ان ينفذ ذلك من غير مرض ولا مقيد الا في حق الناس فيلجوز احكامهم ومخاطبتهم غيرهم
من قضاة البلاد وهل يجوز لهم ضرب الاجال والتعجيل في المطالب وهل يقبلون الجرح في الجرح في
المرضاة على الكور وكيف ان كان ذلك باذن قضاة القواعد فان كان ذلك جازي فكيف يقبل الاذن
في ذلك يقول قاضي الكورة ام باعلام الذي ولاه وهذا قد تقرر من مرضه بين لنا ذلك ببياننا
شأننا الجواب عليه لا يجوز ان يستبين غير علي شي من الاحكام وهو حاضر غير مريض وانما ان غاب
او مرض فيجوز له ذلك ان كان الذي قدمه قد فوض اليه ذلك وجعله في تقديره اياه او كان ذلك
معلوما من سيرة حكامه في الكور ويمنع مستخلفه مرضه او غيبته من لزمه في جميع الامور وان
لم يتبين ذلك كتاب تفرجه اياه ولا كان معروفا من سيرة حكامه في الكور فلا يلزم له الاستيناف
فانما استخلف في مرضه او سفره وقال انه ان كان في ذلك مريض في قوله وجازت احكام مستخلفه
اذ قيل انه يستخلف في مرضه وسفره دون اذن الذي قدمه ما لم يحج عليه ذلك وبالله التوفيق
التي كلام ابن رشد بليغة وفقد البيروني في مسئلة الاقضية وقبله قلت قضاة الكور هم
النواب الذين يستخلفهم قضاة القواعد في القوي وقوله في الجواب لا يجوز ان يستبين غير
وهو حاضر غير مريض بل ما لم ياذله القاضي الذي قدمه في الاستيناف مطلقا فان
اذله في الاستيناف مطلقا ولم يفرج جاز له الاستيناف مطلقا يدل على انه عول في جواز
الاستيناف ومنها على اذن القاضي الذي قدمه دون ضرورة المرض والسفر فاجاز له ان يستبين مع
المرض والسفر اذ اذن له في ذلك من ولاه ومنع من الاستيناف اذ لم ياذله ولو مرض او سفر
على القول الرابع فدل على ان المصلح في ذلك على الاذن وعينه هذا فيكون حكم النواب مع استينافهم
حكم القضاة مع السلطان فان منعهم الذي قدمهم من الاستيناف فلا يجوز لهم الاستيناف اتفاقا
وان جاز لهم الاستيناف جاز ان يستبينوا على مقتضى الاذن فان كان الاذن مطلقا جازت
الاستيناف مطلقا وان كان مقيدا بمرض او سفر جازت الاستيناف في المرض والسفر وان عوي
عقد التولية عن الاذن ومعه ما لا يحوز لهم الاستيناف مطلقا وقيل يجوز الاستيناف
عند المرض والسفر هذا ما ظهر لي والله اعلم مسئلة قال البيروني في مسئلة الاقضية لفظ الاستيناف
والاستيناف يقتضي النظر في جميع الاشياء الا ان قصر الصلح عليه في الوضايح والاجاب من الاطلاق

والنجير والقسم والوارث الا ان يقصر القاض على نوع فلا يعود الى غيره انتهى ووقت وهو شخص
ولاد السلطان بعد اوانها وصح له بالاذن في الاستئناف ففرض للقاضي ان يشار اليه سورا
السلطان ففرض جميع ما فرضه له السلطان الا ان واسد اليه جميع ما هو داخل في ولايته ومحمول
بعمومها وصح له بالتقويض ونصب الدواب والقول ما قام ذكر الانسان المفوض اليه قاضيا
مقتضى الاذن المشرح فاستثانة الانسان المذكور المفوض له هذا القاضي صحيحة ام لا وان كانت
صحيحة قبل يجوز النقص لنقض احكام هذا القاضي الشار اليه ام لا فاجاب الشيخ العلامة ناصر الدين
اللقاني بما نفسه من نص على ان القاضي اذا قرض اليه الامام الاعظم القضاء واذن له في الاستئناف
جايز ذلك وعمله وقد اشار الى ذلك ابن الحايب بقوله ولو جرد عقد التولية من اذن الاستئناف
لم يكن له استئناف فقال الشار بعد الشيخ خليل في توضيحي يصح اذنه في الاستئناف ونص على
عدمه عمل على ذلك وقال ابن عرفة والقاضي اذا اذن له في الاستئناف جاز استئنافه وسن
المعلوم ان الاستئناف في هذه النصوص لفظ عام يتناول كل استئناف سواء كان استئنافا على
نفس القضاء والحكم واستئنافا على توليته وظيفته القضاء والحكم وان كان الاول هو الغالب في
القول عرفا وكونه هو الغالب في الفصل في الاجتهاد العام لان المحصر فيها هو القول في الفصل
كما تقر في محله من اصول الفقه واذ تقر عمومها فثبت فوض الامام الى القاضي القضاء
واذن له في الاستئناف كان الاذن المذكور اذنا في استئناف من يشار اليه في القضاء والحكم واستئناف
من يولي وظيفته القضاء والحكم لمن يصح شرعا فافاد فوض القاضي للذكر لان الانسان في
القضاء والاستئناف صحيح ما دونه فيه من السلطان فاذا استخلف هذا الانسان
في وظيفته القضاء من هو اصل ذلك شرعا كان هذا الاستئناف صحيحا معتبرا معولاه لاستناده
اذ السلطان ما فضيلة هذا المتخلف الاخير الذي استخلفه ذلك الانسان صحيحا واحكامه
نافذة ليجوز النقص منها بنقض ولا تقيد وانما لصواب انتهى جوابه ما قاله ظاهر
فشرح في استثنائه القاضي بغير علمه قال البرزالي في التلخيص الامام عن مسيلة نصها جواك في
قاض عمالة سافر الى غيرها وقد كان المقام العالي اسماء الله اذ له في النيابة عنه في عمالة
خلال ما يرجع اليها فافاد للقاضي المذكور ولم يستتيب وقد كان بدل الحكم في قضية قديمة
بشهادة عدل ولم يكملها فوعنه بعد سفره المذكور اهل القضية المذكورة في الاستئناف
فيها حتى تكمل قبل يسوغ له ذلك في القضية المذكورة وهو بغير عمالته لاستناده الى
ما سبق من اذن الامام لا يسوغ له ذلك لكونه حكمه في غير عمله ان سوغت له في الاذن
فهل يكفي خطه ان استثنائه وعينه لذلك لا بد من الاستثناء عليه في الاستئناف المذكورة
بغير عمالته فان استتاب على احد الوجهين وقد كان شهد عدله في التولية
المذكورة ومن فصولها انه يعلمون الميت المذكور ربي من الجرح المذكور اليان فشهد
عند التأسيسه شهودا شرعا زكاه عدول بان الميت المذكور مات عن صحة بيته ليس
من جرح بخلافه بل على هذه الثانية لكونها اتبعت غير تكررة الاولى وان كانت الاولى

اعل

اعل ان عمل على الثانية قبل يلزم المذني عليه ادب او يسر وان حكمه به قبل يكتفي بما مضى من سجده
وله اليوم ثلاثة اشهر يحون مصفر في الحديدا ام لا فاستجاب الجواب في ذلك فاجاب الاستئناف
المذكورة صحيحة عاملة ولا يدخلها الخلاف الحاصل من نقل النسخ لان سماع البيهقي في الحكم من مجرد
الاستئناف ويقوم جوازها من مسئلة العريش من المرونة وثبوت البيهقي بالحق المذكورة يسقط
حد الحرب والعين وتقدم جسمه المذكور يسقط استثنائه اذ به ويكتفي فيه والله اعلم انتهى جوابه وما
ذكره من الاستئناف اخبر سماع البيهقي يشهد له ما تقدم لا يري رشدا انه يكتفي فيها خطا القاضي بغير
قوله وما ذكره من انه يقوم جوازها من مسئلة العريش هي من القوي دأبه من رجل ليجل عليها وهذا
من مصر الى فلسطين فقره منها ففوتت بالعرفان ضمن قبة الوهن بالعريش وقال غير قيمته
عصر ان ارد الله منها نفرا قلنا فاذ الغيرة على قول الغير محل الاذن فهو محل القاضي فافاد
يستتيب لانه غير محله ومن اعتبر ما الى اليه الامر وهو وقوع العتور فيستظهر تحصيله ثبات
حصول رتب الحكم عليه فينتج عن علمه هذا خلاف في هذه المسئلة وما ذكره من اعمال شهادة الفقه
احوال القول منها شهادة الفقه والمؤمن بيليها الحكم للمعول وما ذكره من ان ما مضى يكتفي في اذنه هو
اختياره الحاج على ما ياتي ان السقط الوم بأي وجه تخط فيود بحسب الاجتهاد ولا يلق به السنة
خلق اختياره رشدا فافاد يطلب الدم ثم يسقط الوجبة فلا بد من استئناف ضرب مائة وجس
سنة ان يترك علم البرزالي وما ذكره من تقدم لا يري رشدا هو ما نصه وسيل عن يستتيب القاضي في المسئلة
هل يكتفي في المستجاب بخطه الى المصداق وما عتد بما يكتفي بخط السلطان في التقليدات كما حكم
نحو عليه اهل العلم اذ هي استئنافه ام لا بد من ثبات ذلك كما هو في كتاب الاحكام فاجاب
بانه يكتفي فيه باليسر الا انما من صوته الخط ونسبه ان لم يقتض حكمه يلزم بهوته ولو تضمن
المستجاب لما امر به من غير كتاب لمضيا لامر ما كان الكتاب قلنا شبه ما لو حكم رجل بينهما
الزني ويقع في نسخ البرزالي بما يكتفي بخط السلطان في التقليدات والذي في كتاب الاضحية من
نوازل ابن رشد في التقليدات فما تقدم وهو الصواب ومسئلة العريش في كتاب كرا
الدواب والواحد من المرونة في واخره وعلمه في كسور الفا والعريش يقتضي الحق المهمة
موضع قاله في التتبيحات وانما علمه في شرح قال في الارشاد دولة الاستئناف بهن كحق عنه
التطري في الاحكام والوصايا والاموال التي في الشرح في شجرة نال في الجواهر ينبغي له
ان يستظهر اهل الجواهر والامانة والقدالة ليسوعين بهم على ما هو سبيله ويقوي بهم على
الموصل الى ما ينويه ويقضوا عنه ما يحتاج الى الاستئناف فيه كالنظر في الاحكام والوصايا
والصحة واموال اليتام وغير ذلك قال والاقر عني انه ان كان عاجزا عن ذلك الابهام فهو واجب
والاستعانة بالزني وقال المشيطي للقاضي ان يقدم على المناجح ناظر في نظر فيها ويتولى
عقد فصولها وما فيها وجوز المقدم المتطري قال بعض الموثقين ولا يدخل هذا
ولاه ولا مشا ورته ونقله عنه ابن عرفة في المشيطي قال بعض الموثقين ولا يدخل هذا
القدم عند في العقد على من لها ولي حاضر يعرضها عن النكاح لان ذلك يحتاج الى ثبوت

الاول مطلع على تقديره هذا اذا كان قد قدمه ومثله مقدم القاضي على محجور اذا عزل القاضي فاما مقدم على طالع
لا يضر لان ما فعله القاضي في غيره وتقرر حكمه فيه فانه ما ضاع لا يضره عزله ولا موقفه التي روي
مسائل الا قضيت من نواز لسان رشت وحق الوصي اذا عزله غير الذي قدمه ان يبين له القاضي
الذي عزله الوجه الذي من اجله عزله وان يعذر اليه فيمن يشهد عليه بالمعنى الذي اوجب عزله
ان ليس له ان يعزله الا بما يثبت عليه عليه واما ان عزله الذي لا له فان كان عزله بما سواه
باجتهاده فليس عليه محذور وان عزله ان يعزله به وان كان عزله بوجه ثبتت عليه عليه
فمن حقه ان يعزله اليه في ذلك وان عزله الوجه نفسه عن النظر للبيتين فليس له ذلك الا من
عزله حق البيتين اوجب عليه نفسه ان يرد ذكره عن القاضي من قدمه غير من قاضي اوصى
او غير عزله نفسه **قوله** وتكليم غير خصم **قوله** قال ابن الحاجب فلو حكم خصمه ثلثها فخصم
ما لم يكن المحكم القاضي قال ابن عبد السلام هذه الاقوال صحيحة في حكمها غير طاعة واثار بعضهم اوضح
ينفي الخلاف في ان حكمه غير ملزم حكمي بعضهم انه يرضى لكنه لم يتصرف الى نفي الخلاف الذي
وتغلب في التوضيح وخرج من ان فوجوه في تبصيرته بالحوار فقال مسيلة وان حكم احد الخصمين
صاحبه حكمه لنفسه او عليه جاز ومضاه ما لم يكن حورا بينا وليس يحكم الشخص كحكم
خصم القاضي قال اصبح لا احب ذلك فان وقع مضي وليد في حكمه ومثاله بان الحكم اليه وقيل
لا يجوز حكمه لنفسه وقيل يجوز ان يفتي قنائله وظاهر كلامهم ان هذا بعد الوقوع وانظر في جواز
انذار وانظر في قول ابن ترحون جاز ومضاهل معناه جازا ابتداء وبعد الوقوع والنزول قنائله
قوله وجاهل **قوله** قال في التوضيح قال ابن رشت واثار المازي والجمهور الى ان الجاهل هل يتحقق
على بطلان حكمه لان حكمه خطره وعزله في التوضيح ونقل المحكي على انه لا يلزم حكم
الحاكم اذا كان مالكيًا والخصمان كذلك اذا خرج عن قول ملك واماميه وان لم يخرج باجتهاده عفا
ذلك لزم ان يفي بالتبصرة لا بد فوجوه اذا حكم الحاكم فليس لاحد ان ينقض حكمه وان خالف
مذهب الا ان يكون حورا بينا لم يختلف فيه اهل العلم وقال المحكي انما يجوز الحكم اذا كان الحاكم
عدلا من اهل الاجتهاد او اماميا واسترشد العلماء فان حكم ولم يسترشد رد وان وافق قول
قائل لان ذلك خاطئ منهما وقال المازي لا يحكم الا من يصح ان يقول القضا قال اذا كان الحاكم
من اهل الاجتهاد مالكيًا ولم يخرج باجتهاده عن مذهب ما لم يزل حكمه وان خرج لم يلزم
اذا كان الخصمان مالكيين لانهم لم يحكموا على ان يخرج عن قول مالك واماميه وكذلك اذا كانا
شافعيين او حنفيين وحكم على مثل ذلك لم يلزم حكمه ان حكم بينهما بغير ذلك وقت لم
اخر كلامه مع اوله وانظر هوان الاخير بقيد الاول وظاهر قوله ان كان مالكيًا ولم يخرج عن
مذهب ملك لزم حكمه سواء كان الخصمان كذلك ام لا ومعلوم قوله اذا كان الخصمان مالكيين
انهم لو كانا شافعيين وحكم بينهما بمذهبهما وترك مذهب لزم حكمه قنائله وانه اعلم
وقال في الخيرة بعد ما نقل كلام المحكي وهذا الكلام يقتضي ان سواه بالاجتهاد في
مذهب مضي لا اجتهاد على الاطلاق ان يفي العروة اذا حكم ارجلا ورضيا حكمه

لزمها

لزمها حكمه اذا كان جائز انشعاعا وان خالف حكم البلد خلاق الحكم في الشهادة فله الرجوع عنه ان يفتي
واسد اعلم اذا كان يشهد به على فلان فهو حق **قوله** ومثاله ان حكمه ايا وارب ظاهر كلام المؤلف
ان يرد بسوا القضا الحكم او لم يقره بنفسه ولكنه حكمه ورفع الى القاضي يقره والذي نقله
في التوضيح وابن عبد السلام وابن عرفة وفي الخيرة والي يونس وابن فرحون ان الادب انما يكون
اذا القضا حكم بنفسه اما الحكم ولم يقره فان القاضي يرضى حكمه وينهله عن العودة ومن ياتي التوضيح
قال اصبح اذا حكم قنائله انما الحكم فان القاضي يرضى حكمه وينهله عن العودة زاد ابن عبد السلام
وفيه الحد ويحق ان يفتي من قال في التوضيح وان نقل الحكم ذلك بنفسه فقتل او اقتصر او قد رفع
ذلك الى امام اذ به السلطان وزجره وامضا ما كان موافقا من حكمه ان يفي ونقله القرافي وغيره
عن سمعون وزاد القرافي وابن فرحون بعد هذا الكلام الاخير وفي الحدود محدودا والثلاثين
ما مضى ان يفتي قنائله ان يفتي ان يفتي به كلام المؤلف وانه اهل **قوله** وفي جيب وعيد الخ
تصوره واضح واوضح هو ان يفتي في التوضيح عليه نقله عنه الشيخ ابو الحسن في كتاب الاقضيه
عند قوله ولو كان رجلين حكم ارجلا والمستثنى في القول الثالث والاربع هو ما ذكره للمصنف
على حال قنائله وانه اعلم **قوله** وضرب خصم **قوله** قال في اول كتاب الاقضيه من المدة
والاباس ان يضرب الخصم اذا نبت لوده ابو الحسن قوله اذا نبت معناه اذا نبت بينه
اذا لا يرضى بقوله الا في التوضيح والجمهور ان يفي رسم تأخير صلاة الفجر من يفتي في القاسم
من كتاب الاقضيه وسيل ما ذكره عن الرجلين اذا اختلفا والآخرها ففرق ذلك القاضي منه
ان يفي ان يفتي فيه فقال له اذا نبت ذلك منه ومثاله فاري ان يفتي قال ابن رشت اذا قال
لان الداد احد الخصمين يصاحبه اذا يفتي له واضرار به وواجب على الامام ان يفتي اذ يفتي بعض
الناس عن بعض ويقاتل عليه بما يوجب اليه اجتهاده ان يفتي ومثاله في سماع اصبح قنائله ان يفتي
فانه يدر على انه واجب وقال ابن فرحون في الامور التي تنبغي للقاضي مع الخصوم منها ان يفتي اذ
دعي عنده فلم يجبه اذ به ووجهه ان كان عدلا فان نصيب شوق القاضي عليه في الطلب واخره
الرسول لطلب فان نصيب المطلوب وتبين لوده فالاجرة وكوفه لك الحكي وقال ابن الفخار ولا يلزم
الدعي عليه شي ولا يجوز عند الاول وانظر احكام ابن سهل للسيلة مبسوطه في باب القضا
بالنكول عن مجلس القاضي روي بقيد الحاكم لان هشام من اسنهمان بدعوة والى اكم ولم يجب
ضرب الربيعي قال ومنها انه ينبغي له ان يمنع من رفع الصوت عنده فان ذلك مما يبرمه ويحجب
وتجبره ان يفتي **قوله** وعزله لمصلحة **قوله** ان عرفه ويجب تفقد الامام حال قضاته فيقول من
في يقايبه بفسده وجوبا فور او من يجتنب بفسده استخبا با ومن غير اول منه عزله راجح
ان يفتي من قال المازي اذا كان في القول لمصلحة للعامة ام لا امام بالمبادرة اليه وان وجد
الامام افضل ممن عزله لثولته الا فضل وان لم يجد الامام هودنه فلا يقره فان عزله
فلا يفتد عزله **قوله** في عدم نفوذ عزله نظر لانه يورى الى لفتو ثوليته عن
فيورى ذلك الى تقطيل احكام المسلمين ان يفتي **قوله** ولم ينبغي ان يشهر عدلا بغير شكية **قوله**

٧٦

معلوم قوله ان شهر عدلان غير المشهور عند التمهيد في حجة في ثلاثين احوال
 ونفسه وعزله الشك في ان لم يكن مشهورا بالعدالة في وجوبه بها او الكتب التي يبلده يكتشفوا
 عز حاله فان كان على ما يجب والاغزل ثلثها ان وجد بدله والاغزل في الشيخ عن اصبع وعيسى
 ومطرف انتهى **قوله** وخفيف تقديري مسجد قال في التوضيح قال ملك كالحجسة الاسواط والعشر
 انتهى **قوله** لا احد قال في المودعة ولا يقيم في المسجد الكور وشبهها بغير التقريرات التي
 وقال انها حاجب ولا تقام الكور في المسجد قال في التوضيح هو كمثل الخلع لانه ذريعة الى
 ان يخرج منه ما يخص المسجد واكثره تنزيها له انتهى **قوله** وجلس به قال ابن عبد
 السلام الاقرب في زماننا اليوم الكراهة وتبعه في التوضيح وقال في الزخيرة قال الواحد
 احسن لان السجود ينزه عن الخصومات قال صاحب المنتقى المسحبة الرقاب الحارجه عن
 المسجد ثم ذكر الخلاف قال صاحب المختار يستحب جلوسه في الرقاب الحارجه فوافق
 الباغي والخفي لم يذكر خلافا وكلام الباغي وان رتب هذا يدل على انهم نعموا ان للشهور ما قالوه
 وبعضهم قوله كان من ادركت من الفتنة للجلوس الا في الرقاب يدل على ان العمل على ذلك والعمل
 عنده مقدم انتهى **قوله** فخرج يستحب للقاضي ان يستقبل القليلة في جلوسه قاله ابن عرفة
 في كلامه على مجلس القاضي ثم قال بعده نحو الوقتين وينبغي له ان لا يتضا حرك الناس
 انتهى **قوله** بقدر عبد الح **قوله** عدم جلوسه على حجة الاولى قال ابن ابي عمير لا ينبغي
 وقال ابن قرون وكذا في يوم شهود المهرجانات وحدث ما يهمل من سرور واورث انتهى وقال في
 المتبطين ولا يباين ان ينزل في النظر يوم الجمعة انتهى ونقله ابن قرون والله اعلم **قوله** ويد
 يحيي من الى اخره **قوله** كذا ذكره في التوضيح وقال ابن قرون في نصه ويزعم ان يكون اولا يتنهد
 به الكشاف في الشهود والموقوف فيعرف حاشا لا يعرف حاله منهم في موضع التهم من كان عدلا
 اثبتة وسكان فيه جرحه اسقطه وارجح السليبي من اذنيه ولا يجل له ان ينزل غير الموضع ينصبه
 لنا سرفا فما خذ به المسلم في ووصته في شفاير الدين وعليه ان يصرح بغيره لولا على علي
 ثلث هذا الزور كذا يات في عقوبته وكذا في حجة عليه الكشاف عن الحيوس في التمهيد في ثلثه كيف
 جلا اول ما يبداه الشهود وهو الظاهر لان مرارا لا موطئ عليهم واذا ولي قضا غير بلده
 فنقل في التوضيح عن ذلك اري انه يبذل عن عدول البلد قبل خروجه ويناوي من ادلى بغير
 الناس باختيارهم لقراءة سجله المكتوب بولايته فاذا فرغ من نظره في مكانه الذي يجلس فيه
 والعدول ان يكون وسط البلد انتهى وقال ابن عرفة الما زري ادا ولي قضا غير بلده ينبغي له
 قبل خروجه عن عدول البلد الذي يقدم عليهم ان كان مكانه من يعرف حاله ليكون
 على بصيرة من حالهم وقد يقتضي حاله قدومه للاستئذان باحسانهم فلت وهذا الصبي
 كتب انهم من بعض من يقتضي به انه ينبغي له ان يستأذن من ائمة القضا او الشوري فيما
 يعرض من الولايات الشرعية ان يسمع ما يذكر في بعض اوقات من بعض قومه وحده
 او مع غيره بنفقة البناء عليه احكام التعديل والتجسس لا ينبغي التمسك وليس هو ذكر من سمع

فمن حجة في ولاية القضاء
 او الشوري فيما يعرض من الولايات
 من غير قومه وحده او مع غيره

الفقيه

الفقيه وسنغ ذلك بوجوب تعميل الاحكام او توليته من اهل البيت ولولا هذا ما منع ثبوت خبر في راو
 والشاهد والاعين انتهى **قوله** ونادي بجمع معاملته بينهم الى اخره **قوله** حقه ان يذكر مع قوله في وجوب
 وما معه وكذا في كون واولئك في التمهيد في لايون حون **قوله** وهذا الذي
 حق السفيما لما يكون على من ذهب من افعال السفيما بيرة ما لم يوا عليه او يفرج بيل يده
 وهو مروي عن ملك وعليه التماسه والمصلحة من ذهب من بوي انا فله مردودة وهو حق القاسم
 ومطرف فلا يحتاج اليه انتهى **قوله** ورتب كاتبا عدلا شرطا **قوله** اعلم ان ترتيبه للكتاب والمركب
 المترجم على حجة الاولوية هذا ظاهر عيا ائمة فان ابا الحسن الصغير والفراف في جعله من اواب القضا
 وقوله عدلا قال ابن قرون ذكر بعضهم في صفاته اربعة العدل والعقل والبر والفقعة وقوله شرطا
 كذا في بعض الشيخ وفي بعضها مرفوعة وهي الاولى لان العدالة ليست شرطا قال ابن قرون في تبصرة
 قال ابن شاسر لا يشترط العدالة في الكاتب ولعله يريد ان القاضي يفتق على ما يكتبه ائمة الا ان
 لم اري في الخبر ما عناه لاني شاسر وقال ابن عبد السلام وظاهر نصهم انه لا يشترط مع القدرة
 الا بالعدول فان لم يجد حار الاستئذان بغيرهم ثم قال في قول ابن القاسم في المودعة ولا يستكتب
 القاضي اهل الذمة في شئ من امور المسلمين ولا يتخذ قاسما من اهل الذمة ولا عيدا ولا مكانا
 ولا يستكتب من المسلمين الا العرول المرصين فلهذا هذا مع الاقضية انتهى وقال ابو الحسن
 الشرطام المودعة هذا اذا وجد والا امثل انتهى وقال في التوضيح ظاهر ما حكاه المتبطين عن
 ابن المواز عدالة الكاتب من باب الاول لكن قال الخفي لا يبعد قول محمد علي الوصوب انتهى
 هذا كلامه قدامه وما نظر القاضي فيما يكتبه فنقل في التوضيح عن الما زري ما نصه ان كان
 غير ثقة فلا بد من اطلاع القاضي على ما يكتبه فيجلسه قريبا منه حيث يشاهد ما يكتبه عنه
 وان كان عدلا فاما المذهب انه ما مورا لم يطل على ما يكتبه وقد رجع بعضنا شيئا في وجوب ذلك
 على القاضي ان كان عدلا لانه اذا شاهد ما يكتبه اشهد على نفسه بامر بيقينه واذا عول
 على الكاتب العدل اقتصر على امر سطون مع القدرة على المحققا انتهى كلام التوضيح فظاهر
 قول الما زري ما لذهب انه ما مورا على حجة الاستئذان بقوله ورجع بعضنا شيئا في وجوب ذلك
 ابن عبد السلام ان كان غير عدل فلا بد من نظره وان كان عدلا فنظر ايضا وظاهر كلام المتقدمين
 ان ذلك على الاستئذان ونزجه بعض السيوخ في ذلك وما الى الوجوب انتهى كلام ابن عبد السلام
 وطبيعة الثانية ان يكتب ما يقع في مجلسه من الخصوم مسيلة ما في المسائل الملقطة والحكام
 اذا وجد عقدا او وثيقة خطه علق ان يقطعه ويورد الى ان يذكري ان لا يذكري من فوايد الشيخ
 جمال الدين الا في قضيه انتهى كلام الما زري الملقطة **قوله** ما يكتب فيه تسمية القضا قال
 الشيخ زروق في شرح الارشاد في القضا في كسر القاف وفتح الميم يكون العا ثم الما زري
 الزام الذي يكتب فيه التذكار وقد سمي زمام القاضي الذي والله اعلم **قوله** كذا في حجة
 وكذا يثبت من كيا عدلا ولا كلام في اشتراط العدالة هنا وقول ابن عمار في حجة الله اي في كونه
 عدلا لانه فهو كقول الرسالة ولا يقبل في التركة الا من يقول عدلا لانه اول كلامه واضح واخره بعيد

من لفظ المؤلف ومن اول كلامه هو قدامه وقال الباطني فاذ قلت ان كلمة كلامه في الثاني المركب على كونه
حتى يدخل فيه العدد خالف اكثر في اشتراط العدد في الثاني فان اكثر على ان يكفي الواحد وان
جملت كلامه الافراد خالف اكثر في الموطأ فانه لا بد من العدد عند فيه قل **سجل** كلامه
على الاول والجنس كمثل الافراد كما يحتمل غيره ويلزمه الإيهام وهو قريب انتهى وحمل على هذا
عبارة ان شئت من لفظها ويشترط العدد في المركب والمترجم دون الكاتب وفي التوضيح في قولنا
الحجب واختار الثاني والمركب قوله والمركب ظاهره الاكثر فابا لواحده ان شئت في القاضية ان يتخذ
رجلا صالحا مونا من بينها او رجلين بهذه الصفة لئلا لا يكون الا في كلامه ان شئت ثم قال انما
المحققون وكلامه انما في القاضية السوالة عنه واكتشف يقبل فيه قول الواحد وما لا يجتريه هو انما يستدل
به في ظاهره وباطنه فلا بد من شاهد في حقه ثم ذكر كلام الجوهر في التوضيح وما تقدم وقال الشيخ ابو الحسن
في التفسير الكبير في اول كتاب القضاة ان رتبة وقدر يدل السوادة في من نصير الصلابة في رتبة احد
لا اعد ان في تعديل السوادة انما يجتري فيه بالواحد وان كان الاختيار والاشياء خلافه فقد يدل
الصلابة في الجوهرين لا يجوز فيه الاشهادان ويلزم الا هذا رتبة الى المشهور عليه هذا معني
في المدونة صحيح من البيان كلام الشيخ ابو الحسن فاذا حمل كلامه عليه هذا فلا بد من اقل من اربعة
اعلم **سجل** المترجم محقق فيقبل الواحد والاشهادان احسن انظر في هذا الغرافي في اول فرق منها
فانه ذكر فيه الفرق بين الشهادة والحكم فقامله واسه اعلم وقال في العدة اذ التبرير في لفظه
الحكم فاذ كان الحكم لا يتضمن ما لا يمكن قبله في الترجمة الا بالرجال والمذهب انه لا يجري واحد وان تضمن
ما لا قبل يقبل رجل وامرأتان فاذ ان في **سجل** واحضر العلماء وشاعروا مع **سجل** عطف رحمه الله احد
القولين على الآخر فان اشبه ومحمد يقول لا يجوز مطوف وانما المحشود يقول ان لا ينبغي ان يجزى ولكن
يشاعروا مع كذا انما الحجب فقال في التوضيح نيل المحقق قول مطوف فقال الا لا يكون سقلا فاما يسعه القضا
الاجمعي قال المازري قول مطوف وغيره انما هو ان كان فكر القاض في جاز محشود وما لو كان يكسبه صخر احسن
لا يمكنه التام لما هو فيه فانه يقع خلافه وكذا اذا كانت الحكة طفا من اليد اذ على حال لا يمكنه ضبط
قول الخصم في تصور مقاصد حاجته يستغنى فانه برتق ايضا خلافا ولا يختلف في وجوب حضوره
انتهى وقال في تبصرته ان في وجوب تقييد الملاقاة للشهادة ظاهره علمه كان بالحكم واجابا لا يبرر الحق من
الباطل لانما الشير عليه وهو ما لم يعلم احكم حق ام باطل ولا يجوز له ان يكلمه بالباطل ان الحق ولا يحكم
بقول من شاعروا عليه حتى يبين له الحق من حيث يبين الذي اشار عليه انتهى وهذا الاجر هو انه اعلم
في الجتهدي في التبصر ايضا قال المازري في شرح التلخيص انما هو بالاشارة لا استسنة وقولوا علمه لان
ما ذكره من الفقه او حتى ابيه تشق به النفس ما لا تنق بواحد اذا استند برأيه ولا يمنع من ذلك
كسوته بتقليد لا اختلاف في التتوي بما ليس بمسطور حسب ما يظن كل واحد منهم انه يقتضيه اصول
المذهب انتهى وفي التوضيح قال في عطية في تفسيره ومن لم يستش اهل العلم والدين فقله واجب هذا
ما لا خلاف فيه انه في نقله القريظ في سورة العنبر وان عمدا السلام برأيه فانه احوال خلفا دلت
مباينتها على المشاورة لا سيما في المشكالات انتهى **سجل** قول المؤلف واحضر العلماء او شاعروا

هل على الوجوب او الاستحباب ظاهر قوله في التوضيح ولا يختلف في وجوب حضوره وما نقله عن ابن عسقلان وظاهره
ما تقدم للمازري ان حضوره واجب وكذا ابن خروون في تبصرته فانه عده في الامور التي تلزم القاضي فجب
سيرته في الاحكام والمزوم انما يستعمل في الغالب في الوجوب وظاهره في الاستحباب ولا ينبغي للقاضي ان
يتنق برأيه ويترك المشاورة ان المشاورة مستحبة او ولي قدامه فلا يجوز انما يشق القابل قد ع
قال سجون لا يستش من شهوده فاما شهوده حكاة ابن يوسف وقالا غير سجون لا يأس بذكر
حكاة ابن رشدا ان في مختصر من التبصرة واقتصر في التوضيح على قول سجون فروع قال في
رسم سلف من سماع القاسم من الافضية رايك ما لك كذب الى عامل في قضا كان امضاه عاملا
قبله من قضاة في رجل يستقي بالكتاب اليه فيه تكتب اليه ان كان من قبله امضاه بحق فانه قد ع
لما حبه ابن رشدا في رجل يستقي بالكتاب اليه ان تكتب الحكم بالتقوي ويعلم ما يصح وان لم
يساله الحكم وهذا في غير القضاة واما القضاة فلا ينبغي ان يكتب اليه ان يقولون انما يشيرون
لان ذكره يودي الى الثقة فتؤدي التي مسيلة اذا عرفت القاضي العود الى قضية ينظرون
فيها من فرض نفقة او اقامه حدود ونحوه وجب عليه انظر المازري في سباب القضا **سجل**
وشهوده **سجل** قال في التوضيح واذ كان المشهور ان القاضي اذا سمع اقرار الخصم لا يحكم عليه حتى
يشهد عنه باقراره شاهدان فيكون احضار الشهود واجبا والا فلا خيرة في طواسة تهم وفي
المروية لو اقر احد الخصمين عنده بشي وليس عنده احد ثم يعود اليه المقر فيجوز له ان يقر
فانه لا يقضي عليه به الا ببينة بنوه فان لم يكن عنده بينة شهده هو بذلك الى من فوقه
انتهى وقال في النوادر ومن المجموعة قال مكره من القاسم وشهد الاقر ان عند القاضي في سلطانه
وقبل سلطانه سواء ذلك في اقرار الخصم عنده لا يحل شي لم يذكر في الشهاب ولا بما وجد في ديوانه
مكتوب بان اقرار الخصم عنده فان قامت على ذلك بينة انقضاء فان لم يكن الا هو وكانت شهادته
بذلك عنده هو فوقه فاجاز وان كان وحده قضا يشهد به مع عيني الطالب انتهى ونقيل المشهور
انه اذا سمع اقرار الخصم عليه بما سمع منه وان لم يحضره شاهدان وهو قول ابن الماحيوني قال في
النوادر ان كلامه المتقدم اما ما اقر به الخصوم عنده في خصوصته فليقتض به وهو قول سجون
وهو اجب اليه قول ابن القاسم والشهاب ولو كان غير هذا الاحتجاج ان يحضر معه شهود ابن رشدا
على الناس انتهى وقال في التوضيح قبل كلامه المتقدم من ههنا كذا ان القاسم ان القاضي اذا سمع
اقرار الخصم لا يحكم عليه حتى يشهد عنه باقراره شاهدان ثم يرفها ان شهادتهما اليه واجب
مطوف واني للماحيوني وسجون اليه كما سمع ولا لم يشهد عنه بذلك انما لا يشهدون
والذي عند قضاة المدينة ولا يعلم ما قال غيره انه يقتضيه ما سمع منه واقر به عنده ولا منهم
راوان الخصمين بالجلسة الخصومة ايضا ان يحكم بينهما بما اقر به وذلك قد عدا الاول المشهور
الذي تلي **سجل** قوله رفع اليه من فوقه قال ابو الحسن في اواخر كتاب الافضية مسيلة ان اري
القاضي رفع اليه من فوقه وهل يرفع اليه من فوقه قولنا قال عياض من هذا الكتاب اذا احدث
الرفع اليه من دونه وكذا تليه الا سلطان الاعظم للصورة التي ذكره وقال في السلطان الاعظم

للضرورة لا بد من ذلك في السلطان الاعظم لا يوضع الي من دون ذلك ويكون هذا الترتيب مختصا في المواد في توجده
القاضي بكم لنفسه او لغيره وقدر بكم الخليفة وهو فوقه وهو بكم فيه لتوليته اياه وحكمه له في ان ياتي
وتنقل الخلاف في الخليفة **قوله** لم يفت في خصوصه انظر على الكراهة او على المنع قال ابن عبد السلام
في قول ابن الحاجب ولا يفت الحاكم في الخصومة وقال ابن عبد الحكم لا بأس به فاعلموا ان لا يفت برأيه
يجوز له القضاء فيما عدا مسائل الخصام وهله القضاة في مسائل الخصام قولان احدهما ليس له ذلك
لانه من اعانة الخصوم على الفجور والنكاح اعادة فتواه في مسائل الخصام واما نقله القاضي
العلم ونقله له في ان ياتي فتوه غير ان له لا يجوز القضاء على القول الاول فتأمل وعده ابن
فرحون في الامور اللازمة له في سيرة في الاحكام وفي ارباب مسائل الاوقضية من البرز في مسائل
نصف ابن الحاجب عن ابن المنذر يكره للقاضي الفتوى في الاحكام وكذا سنجي يقول ان القاضي
ولا يفتي قلت يريد اذا كانت الفتوى من بطن ان تقرض بين يديه ولو جاز له من خارج بلده
او من بعض الكور او على يد عماله فيلجئ به عنها ثم ذكر كلام ابن الحاجب وذكر عن ابن المناصف
انه ذكر القولين ثم قال الكلام الاول الذي فيه عن فتوى القاضي في الخصومات للحد كصهيبي
والثاني فتواه في جملة الاشياء التي خصومه يعينها **قوله** ولم يشتر بجلوس قضائيه
مفهوم قوله جلوس قضائيه انه لا ينبغي عنه في غير مجلس قضائيه وهو الذي حصله في التوضيح الا
انه ينبغي له النشر عنه مطلقا وانظر قول المؤلف ولم يشتر على المنع او على الكراهة قال
في التوضيح في قول ابن الحاجب ولا يشتر بجلوسه بنفسه ولا وكيل يعرف طاهر في مجلس قضائيه
وفي غيره ونحوه ذكر ان يشركه من غير مجلس عبد الحكم ابن عبد السلام ولا يبعد صحة الا ان
المازري وغيره ذكروا عن الذهب ما يدل على جواز بيعه بعد ان يترك المازري عن الشافعي مثل
ما حكاه المؤلف هنا ان ياتي المازري بغير نقل عن اصحاب ما ذكر انهم جازوا بغيره في الشرا
اذ لم يكن في مجلس قضائيه ولم يجوز له ذلك في مجلس قضائيه لما فيه من تشغل باله بطرف
وافد الماخينون ولا يشتر في مجلس قضائيه بالبيع والابتعاغ لنفسه ان يفتي على وجه
العبادة منه الا ما خفف ثقله وقيل تنفذه والكلام فيه ينعون وتركه افضل قال ولا بأس
بذلك في غير مجلس قضائيه له اوفيه وما باع او ابتاع في مجلس قضائيه فذا الا ان يكون
الكره غير او هضمه قلبه هذا بعدل وهو مردود كان في مجلس قضائيه او غير الذي ذكره
المازري هو الذي في النوازل وغيره ما طرف والماخينون وينشره عن المايعة في غير مجلس
قضائيه انتهى كلام التوضيح وفي ابن عبد السلام في قول ابن الحاجب بعد هذه المسئلة وينبوع
عن العارضة الخ قد يقال فيقيم المؤلف العبارة في هذه المسئلة والتي فوقها يفتي بان المنع
في الاول وانشر منه في هذه لانه اطلق في الاولى وجهه في هذه من باب الورع فيقال العكس
اولا انتهى وكلام التوضيح هو ان ياتي المنع على المحرم وما كلام ابن عبد السلام تلاله فيه على
ان المنع على المحرم لانه اطلق المنع على المسئلة التي بجهة بيعه انه لا يشك ان علي سبيل النور وفي
تبصرة ابن فرحون من الامور التي لا تدرم القضاة بكونه له البيع والابتعاغ بمجلس حكمه وفي

داره ولا يدر منه شي الا ان يكون على وجه الاكرام او فيه لفظة على البيع فيه والابتعاغ كان مجلس قضائيه
او غير قال الشهاب ان عز الدين البيع او المتبايع بغيره بالبلد لا يجازيه ولا يذكر خاصته لاحد فاما مجلس
والبيع ماض ولا ينبغي ان يكون له وكيل يعرف على البيع والشرا لانه يفتل مع وكيله من الكرامة ما يفعل
معه ان يفتي فصرح رحمه الله بالكرامة وان حكم البيع والابتعاغ واصدق هو الظاهر وينبغي ان ينظر فيه مع ما
في التوضيح ويريد جدا للاحزاب في ذلك **قوله** كلف وقراض وابطاع وحضور وليمة الانكاح
تصوره واجبه ولا يشك ان النبي عزله على سبيل النور في قول ابن الحاجب وينبوع عن العارضة والسلف
والقراض والابتعاغ الا ان لا يجد يد من ذلك فهو حفيظ الامن عند الخصوم او ممن هو في جهتهم فلا
يقبل النبي وقوله الانكاح قال في التوضيح ثم ان شاء اكل وترك قال في التوضيح والاول له اليوم ترك
الاكل النبي **قوله** في الاول في التوضيح كره ملك الامل الفضل اذ يجيبوا كل من دعا في الشا في ولا بأس
للقاضي بحضور اجبة بزوجها في المرض وتبليغ على هذا الماحل ورد على من سلم عليه لا ينبغي الا
ذلك ان النبي **قوله** وقبول هديته ولو كانا عليها الا من قارب قال في التوضيح طاهر قول ابن الحاجب
المنع عليه ينبغي ان يجزى لان جيبه لم يحتلظ العلم في كراهة قبول الطعام الاكرام وقضائه وجباته
الهديا قال وهو من هب ما ذكر اهل السنة النبي ويمنع من قبول الهدية سواء كانت في حال الخصام
او قبله قاله ابن الحاجب وقوله الامن قارب يريد ان يكون من الولد والوالد والكاله والعمة وثبت الاحت
قاله ابن فرحون ونحوه في التوضيح **قوله** في الاول قال ابن فرحون في تبصرته قال المازري اما
الارتفاق من بين المرافعة من تعبد عليه القضا وهو غير من الارتفاق فانه يفتي عن اخذ الصومر على
القضا لان ذلك يبلغ في المهادنة وادعي للنفس اليه اعتقاد التقطع والجلالة وان كان القضا له
ينبغي عليه وهو محتاج الي طلب الرزق من بيت المال ساغ له اخذ ذلك الشا في قال في تبصير
الحكام قال ابن منجور لا ينبغي له ان يخذل رزقه من خمس الجارية وعشور الهدية التي يفتي في فرحون
وقال ابن رشد في اجتماع سخون من كتيبة الشهادات واما القضاة والحكم والاجابة فلهم ان
يخذوا رزاقهم من المال المصروف على ايدى اهل البيت من غير ان يفتي في ذلك من غير
على ايدى يهم فيها سواء كان من اهل البيت من يرونه بوجاهته وهو وطال الكلام في ذلك من جهة
وسيا في باب الشهادة عند قول المصم ولان اخذ من المال الشا في التوضيح فلا بأس
جيب وبخذا الامام من قضائه وعمله ما وجد في ايديهم زائد على ما ارتزقوه من بيت المال وكحصى
ما عند القضاة حيث ولايته وبخذا الكسبية زائد على رزقه وقد كان هذا المكتسب المالكية كما
القضاة ولان تقاسمته غير حلال عند مشاطرة على كاي موسى ولي هير بره وغيره انما فعل
في ذلك لما اشكل عليه بعد ما اراد ان يفتي بالظن في الحالة التي وثقله ابن عبد السلام وان عرفة
ونحوه جيب للامام اخذ ما افاده الحال ويصير الي ما جوده قال او كلما افاده لوالي من مال سوار رزقه
في عمله واقاض في قضائه او متول امر المسلمين فللامام اخذ المسئلة وكان عمرا او جادا احصاها لينظر
ما يزيد وانما اشكل على الاموال حيث كثرت ونحوه في تبصير ما زادوه بعد اوانه قاله ما ذكره وشاطر الجب
هو ربه وراي موسى وغيره النبي وثقله في الذخيرة قال انشره في تبصير الزايد قد يكون من التجارة والارادة

ولا زجره ولوردي خصمه بالفضب وهو مهمل لا يلبق به ادب عندنا ولم نعلق به الدعوى التي وقفه الا في شئ
نقلنا القوطي ما نصه الجهور على ادب من مودر منتهى من ذلك ليعوم قهرهم الساب واجابوا عن الحديث
فان الكندي علم ذلك ان لم يقيم حقه او انه لم يقصد ان يثبت واعلم قهره اسراج وحقه ان يرد
في الدرر في كتابه القذف ومن ادب سب ادب قال ان تاج طاهره وان لم يصر لفردي فان القاضي
يؤدبه اذا كان ذلك كحضرته وهو كذلك وكون القاضي لا يحكم بعلمه فيما كان مجلسه انما هو الاموال
واما هذا فيحكم النبي **قوله** وان كفتي **قوله** قال لا يعرفه بعد ذكره ما عناه المؤلف المازري **قوله**
ظاهر ان هذا هو منصوص الاصحاب وفي النود لا يصح ان يفتي بين الخصمين في امر اختصاصيه ثم
اخذ في حجة اخرى في خصوصه اخرى فان كان بين يديه غيرهما لم يسمع منهما حتى يفرغ من بين يديه
الا ان يكون شئ الاصر رتبة ثم حصره فلا يراى ان يسمع منهما التي **قوله** وينبغي ان يفرد وقت للنسأ
قوله قال القوطي في شرح قوله عليه السلام النساء اجتمعن يوم كذا يدعي ان الفام ينبغي له ان يعلم
النساء يا كفتي اليه من امراة تفتي وان يخصه يوم مخصوص لذلك في المسجد او ما كان في معناه
لنوم الخلوة بهن فذلك من ذلك نفسه فعلا والاستتصاف الامام بشيئا يوثق بعلمه ودينه لذلك
حتى يقوم بهذه الوصية التي **قوله** وامر مدع كبر قوله عن مصروق بالكلام **قوله** قال ابن عوف المرعي
من عريت دعواه عن مزج غير شهادة والمرعي عليه من اقتربت دعواه اي بالمرج قول ان الحاجب
المرعي من كبر قوله عن مصروق يبطل عكسه بالمرعي وهو عينه وكوه لان شئ من امره لا يردى قال له
لأن الكلام في معرفة المرعي والبيته اعلم بان يثبت بغير معرفة كونه مرغيا تامله والله اعلم **قوله**
فيدرعي معلوم كحق قال ذلك الشئ **قوله** قال ابن فرحون في تبصرته الشرط الاول ان تكون معلومة ولو قال
في عليه شئ لم يسمع دعواه لانها مجهولة قاله ابن تاس ولعله يريد ان اذا يعلم قد رخصه وامتنع من
بيانه وقد قال المازري في هذه الدعوى وغندي ان هذا الطالب لو ايقن ببراءة قتل المطلوب بشي
وجعل مبلغه واراد من خصمه ان يكاد به عن ذلك باقرارا ما ادعي عليه وجه التفصيل وذكر المبلغ والجنس
لزم الذي عليه الجواب اما لو قال عليه شئ من فضله حساب لا علم قدره وقامت له بيته انها سببا
وتبينه عنده بغيره لا علم لهم بغيره في هذه الصورة سموعته وكذلك لو ادعي في هذه الدار
او الارض وقامت له بيته ان لم يثبت حقا لا يعلون قدره في دعوى سموعته وسيا في كثير من هذا
المصنف في باب القضاء بالشهادة الناقصة التي يقولها الخ يدعي ان هذا يسمع بلا خلاف فهو كخص
لغيره الموقوف معلوم وقوله معلوم محقق كونه لان الحاجب ما ورد عليه ان عرفه لو جبه به حيث
التفتد على القول بها فتامله والله اعلم **قوله** وصايل المدونة وغيره ما سكت في ان يستمع
الدعوى بالجهول اذا كان لا يعلم قدره قال في اخر كتاب الشفقة من المدونة ومن ادعي حقا في دار
بيد رجل فملك منه فان جهله جميعا في ذلك وان عوف المرعي دعواه منها فليس له فانه لم
يسمه بطال الصلح والشفقة فيه التي رد في المنيطر في كتاب الصلح لو شهد الشهود للقائم في الدار
القوم فيها خصه لا يرفعون مبلغه فغيره التي حبيب من رواه مطوف من ما كان يقال
للمشهود عليه اقر بها شئت منها واحلق عليه فان الى قيل للمشهود له سمر ما شئت وحلق عليه

وهذه فان ابا الفرج جالس المطلب وقد فتحت في تقرير شئ قال اطلق وقد كان يقول اكثر اصحابنا
انه او لم يعرف الشهود الحصة فلا شهادة لهم ولا يلزم المصنف شئ من ذلك لغيره جاني
قوله واستمر في الاحكام به التي مسيلة ليس تمام صحة الدعوى ان يذكر السبب فيؤخذ ذلك من قول
المصنف وهذا والمدع عليه السوال عن السبب وان لم يلزم ذلك فاحري ان يكون من شرط صحة ذلك تسليم
المبيع اذا كان مثلهما وهو واضح وهذا الخلاف الشهادة علم ما ذكره ابن فرحون في الفصل الثاني من كتاب
ينبغي للقاضي ان يتبين له في اداء الشهادة والله اعلم **قوله** قال ابن فرحون الشرط الثاني من شروط
الدعوى ان تكون مما لو اقر بها المرعي عليه لم يمتد كمن ادعي على رجل هبة وقلنا الحق نلزم بالقول
فيلزم المرعي عليه الجواب باقراره وان قلنا يقول للثالث والقول الثاني عندنا ان الهبة لا تلزم
بالقول فذهب بعضنا من الجواب فيه الا يلزم وكذلك الهبة على القول بعدم لزوم ذلك
الوصية وذكر شروط اخر فانظر ما فيه وانظر ايضا الباب الثاني من الفصلين من القسم الثاني من
في القضايا بالانها ثم واما ما ذكره في قوله قال ابو الحسن الصغير المشهور ان اليه من غير الانها
وان لم يحق الدعوى والظاهر انه يريد ان يثبت ان المرعي عليه من الحققة الثبوتية فيها ادعا
عليه به انظر بقية **قوله** قال ابن فرحون في تبصرته فصل في تبصير الدعوى والمرعي به
الواع فان كانت الدعوى في شئ من الاعيان وهو يريد المدعي عليه فتصريح الدعوى انه بين ما يدعي
ونع لم ادعي يد المطلب بطريق الفضب او القدا او الوديقه او العاركة او الوهن او الاجارة
والمساقات او غير ذلك ولا يشترط في المرعي ان يسيل الحاكم النظر بينهما بما يوجب الشرح التي
قوله او غير ذلك بل في ذلك ان يقول ضاع مني ولا ادري بماذا اوصل لي هذا الذي في يدي وهذا
شقا ومن تصور اهل المذهب قال المحقق في كتاب الشهادة فصل وان ادعي عبداني بجزل حال
انومي فان كانا من بلد واحد كلف ان ياتي بلطخ انه ملكه لا يمكن ذلك لا حتى على حرة واهل
سوقه وان كانا من جهات طاريا لم يحلف احدهما الاخر لانه ادعي الطاري على الحق قال المرعي
عليه انه لا ادعي على معرفة ذلك لا في بلد من بلدك ويجوز ان يكون ضا وقا وكذلك ان
ادعي المقيم عبد الله الطاري لم يحلف انه لا علم عنده هل هو ملك ام لا فان اقام شكده انه
غيره حلف معه وان نكل لم يرد اليه لان الاخر العلم عنده فلا يحلف على كذب الشاهد
التي وانظر بقية كلامه وكلام المدونة وشرحها وانظر ابن فرحون في فصل توفيق الشئ
المرعي فيه فان كلامه صرح من هو اولى علم **قوله** ثم مدع عليه مزج قوله ليعود او اصل **قوله**
المعود هو شهادة العرف وكوه ولا اصل استصحاب الحال قاله ابن عبد السلام والله اعلم مسيلة
قال ابن فرحون في الكلام على القسم الثاني من كتاب الجواب عن الدعوى ما نصه مسيلة اذا
ادعي رجلا قبل رجل حقوقا وشكده على بعضهما سالا الجواب عما شكده عنه فقال له المطلب جاع
مطالبا حتى يجيبك لم يكن له ذلك انه ان يطلب من حقوقه ما شاء ويترك ما شاء وانما قاله كل
لك في هذه القرية شئ لا يتباع الذي قتله على فقال له خصمه جابني عن الابتياح
او لا تبس له ذلك حتى يقول له ليس لي دعوى غير الابتياح وجيبه يلزم المطلب الجواب

التجديد في المواد عن ابن عبد الحكم وانه اقر المطلوب بشي امره ان يشهد عليه له لا ينكر انتم في بقية
ابن قرون الامور التي ينبغي انكم مع الخصومة ان لا ينكر ان يلقن احد في حجة في حجة وانما
كذلك ان يلقن حجة الجور وموارة ذلك ان يقول الخصم يلزم على قولك كذا وكذا فيهم خصمه
حجته ولا يقول بل له المنفعة قل له كذا وقال الشهاب للقاضي ان بشرى ضد ما اذا راي منه
ضعفا او يراه يحافه لينشط ويسر له امه في الانصاف وقال ابن عبد الحكم لا يابسان بلقته حجة
لا يعرفها وحالها في حق ابن الشهاب وان عبد الحكم فيما قاله وقال ابن جشون ينبغي للقاضي تبيين
كل خصم على تقييد ما ينبغي به من قول خصمه ان عقل ولا يبينه بوضوح من بعض الحكام
واذا اقر احد الخصمين فليقل خصمه هات قرطاسا اكتب لك ولا ينبغي له ترك ذلك ولا يفلح يجمع
لخصوم انتم وهذه المسئلة ذكرها في مختصر الواضحة وتوهم عليها بما تمهيد ما ينبغي عنه من تفتيش
القاضي احد الخصمين وتصغيرها بينهما حجة لا ينتقلان منها وما يورثه من ذلك في ذكر
هذه المسئلة التي ذكرها ابن قرون في هذه الترجمة وذكر قوله وتطيرها بلفظ ولا يظفر بها الا ينقلون
منها الى غيرها انتم في امه وفي عبارة بعضه ولا يظفرها بلفظ تفرقا ثم اقر امه بلفظ مضارع صغر
ومن بعضها يظفر بها بتقدم الراجح في القام من الصوف وذكر كذا في غير صحيح بل الكلمة بها دجاجة ثوبا
ثم راي بمجة مضارع صغر قال في القاموس في فصل الصاد المجتمة من باب الراء الضفر لخصم
البيمار اوسع كراهته وذكر الوقوع والجماع والحدود والتوب والعقود والضرب باليد او بالرجل والها
الجماع في الغرس والنفذ الغطيط وبها اللقمة القليظة واضطر النجاة كراهتها التي وفي
الحكم الضفر والضمير كثر ثم قيل وبلفظ البعير اضفوه فاضطر وجعل الضفر ان تلقه
للقا كبر او قيل هو ان يكرهه على اللقمة وضفر في الغرس الجماع ادخلته في فيه وضفره بيده
ورجله منوبه وضفرها انتم لها من الجماع عن ابن الاعراب انتم في المعنى لا يظفرها عليهم اولا
يلزمهم حجة والله اعلم وقال في مختصر الواضحة في الترجمة المذكورة واه اوضاع الخصمان
عند القاضي الحج معنى قوله تواضع الخصمان والله اعلم وضع كل واحد حجة وكتبت في يد هاتوا
اعلم **قوله** وان اذ قال انك بينة ظاهرا هو هذا ان القاضي لا يسمع من بينة المدعي حجة بسبل المدعي
عليه ولا شك ان هذا هو الاجل فان سمع بينة قبل ذلك لم يكن خطأ قال في المنيطة وفي اواخر
كتاب حرم البيرو واستحسن هذا العلم ان لا يسمع القاضي من بينة الا بعد ثبوت المقالة وعالي
يثبت الاحكام ومن حجتهم في ذلك انه قد يمكن ان يقر المدعي عليه بدعوى المدعي فيستغني
عن الالبات ولكنه ان سمع البينة قبل النقط **قوله** لا يمكن له ان يكون ذلك من الخطا الذي يوجب
نقض الحكم انتم في بينة للقاضي ان يسمع البينة قبل الخصومة على مذهب ابن القام خلاف لعبد
الملك قال في المودعة في باب المفقود من كتاب طلاق الستة وان اقام رجل البينة انه ابي المفقود
او صبي له بشي او اسند اليه الوصية سمعت بينة فاذا قضي بموارة حقيقة او بشي حيلة العصب
وميا واعطيت الوصية له وصيغته ان كان حيا وجملة الثلث ولا يعيد البينة وذلك ان اقام امرأة
بينته انه زوجها فثبت لها نفقته على الغائب انتم في وقال ابن قرون في التيقن في الفصل

السابع والاول من الباب الخامس من القسم الاول من المسئلة قال في المختصر في الجدل عندنا ان يسمع القاضي
من بينة الخصم ويوقع شهادتهم حضور الخصم او لم يحضر فاذا حضر الخصم في اعيان الشهادته
وجها اسم الشهود وانما بهم ومساكنهم فاذا كان عنده في شهادتهم مرفوع او في عدلهم بجر كلفه
اثباته والا ازمه القضاة ان سأل ان يعيد عليه البينة حتى يشهدوا بمحض قلوبهم ذلك
وقال بعض العراقيين لا يكون ايقاع الشهود الا بحضور الخصم المشهود عليه قال ابن حبيب وقال بعض
واصبح مثله وقال الفضل وسخون مثله الا ان يكون لخصم ما يات عليه بهيمة اقتم وقال في
القضية في اول مسئلة من جملة من كان له الا قضية قال عيسى وسيل ان القاسم عن جلاله
وكالتهم يثبتها بعد وشهود الحق الذي وكل فيه حضور القبل وقال في النوار في كتاب
اد القضاة في انصاف الخصمين والقول بينهما فان املوف وان الما جشون ولا يسمع من احد الخصمين
الا بحضور صاحبه الا ان يعرف من الخلف لداعي خلفه يشكو اليه فيسمع منه ثم ذكر عن
الجموعه عن الشهاب كلاما ثم قال من القول بين الخصمين ان لا يجيب احدهما في عنيته
الاخر الا ان يعرف لداعي المتخلف لعلم يكن يعرف وجه خصومه المدعي فلا يابسان يسمع
منه حتى يعلم امره واد الاحول ولم يحضر الاخر فلا يسمع منه حجة ولما امره باحضار خصمه
او يعطيه طيبته او يكتب عليه الا ان يكون لم يعلم ما قصصوا منه فلما يابسان يسمع منه انتم
وتفعله ابن بقال في اول بلفظه وقال في الباب الذي قبله قال محمد بن عبد الحكم واذ الشهاد
رجل على رجل يدعوا عند الحكم فاذا كان في المصراوق وبنينا منه اعطاه طابعا في حليته او يولا
وان كان يعيد من المصراوق لم يجلب الا ان يشهد عليه شهادته او شهادته اذا ثبت عنده كذب
المدعي بنحوه من امنايه اما النصفه والا فليسوف معه واما القريب من المديته مثل ان يات
تخرج رجوع وبينة في منزله والطريق مسودة فخذ ابرق بالوعوي كالمدعي في المصراوق ثم نقله ابن
قرون في الفصل المتقدم ذكره وطال التلاخيه فراجع والله اعلم **قوله** فاذا نقضها
استخلفه الحج قوله واستخلفه يشير الى ان القاضي لا يستخلف الخصم حتى يطلب ذلك خصمه قال
ابن قرون في الفصل الثاني من جملة من يسمع من الخصوم ومنها ان القاضي لا يستخلف المدعي عليه اد
انكر الا ياذن المدعي الا ان يكون من شهادته كذا ما يدل على انه اراد ذلك من القاضي فيذكر
عن بعض القضاة رجلا ادعي على اخر ثلاثين دينارا فانكر المدعي عليه فاستخلفه القاضي فقال
الطالب له اذ في يدي ابيش ولم ارضها ولا يوان نقاد اليه في قام القاضي علامه ان يدفع
عن المطلوب من ماله ثلاثين دينارا كراهته ان يلقنه اعادة اليه في قصر عليه بها واذ استخلفه
له فلا يرض حضور المخلوق له او وكيله فاد تقييد وثبت تقييده عند القاضي من تعاضيفها
انتم وما ذكره فيما تقييد عن ابيش ذكره البوز في في من ايد القاسم اذا ثبت تقييد من وجبت له
اليهين وشهد عليه ذلك من نظره وقال في اول الفصل الذي ذكره في مسئلة تطلق كمال اليهين
مسئلة واذ اخلف الخصم دون حضور خصمه لم تجزه اليهين وكذا اذا ابا داليهين حضور
خصمه قبل ان يبيته ذلك فان لم يرض بها لم تجز انظر المستفي للمباي واجام ان سئل

وتبين

انتهى وعكس هذا ان يطلب الطالب اليه من المطلوب بغير حضور الحاكم واسره فيخلف له فان ذلك يكفيه
كحاشية في عند الكلام على النكول ويجعل قول المؤلف واليه يمينه انه لم يخلفه او لا يخلو لافه لم يخلفه
عند حاكم او دون حاكم والله اعلم **ف**رغ قال ابن فرعون في اخر الفصل الذي ذكر مسائل بل يترك
حكم البيمين مسيلة وانما وجبت يمين على رجل فاراد الطالب تأخيرها واراد المطلوب تعجيلها
او بالعكس فتعجيلها او جيلان طلب ذلك منهما ولا تؤثر ثقلة ابن عبد السلام في بعض ما يقع
عنا في الفرج ان في كلام ابن فرعون **ف**رغ فاذا كانت الدعوى على امرأة فطلب الخصم ان يخلف
لمحضرة فقال البيروني في كتاب النكاح ان عداها لوهاى اذا كانت المرأة من اهل الشرف والقدرة عاز
لحاكم ان يفتي اليها من يخلفها لانه ميانة ولا مقال بالخصم لانه من اهلها فليس له
ابتذالها قال البيروني يوحى من هذه اى الطالب اليه من لا يخلصها ويحق القاضي بيمين
ونزلت حكم يانه يفتي حيث يسمع يمينها ولا يري شخصها لانه قايض لليمين وعلى ما ذكر
هنا يكون على وجه النيابة التي **ت**رجم فلا يثبت الا العذر كنيان **ف**رغ قال ابن فرعون
في الباب الثالث عشر من التتبع فليست **ق**ال في المنية طيبة ومن الحكم للمدعي عليه ان يطلب
المدعي يمينه ان يقرم المدعي انه قد انقضت يمينته ما علم منها وما لم يعلم فاعقد على
نفسه مثل هذا الم يكن له ان يقوم عليه بعد يمينه بالبينة التي **ف**رغ قال البيهقي
اروف في شرح الرسالة ولو خلفه عليها منى وحيد بينة قام بها فحقا اعمال شرطه فولا
فانظره ان في **ق**ال وكذا انه ما لم ينقض شهوده **ف**رغ انظر اذا ادعى المشهور عليه ان يمينه
وبني الشهود عداوة وادعى انفسه يعلم بذلك فهل له ان يخلفه على ذلك ام لا لان فيها نصا
وقد سبيلت عنه من اوافجت بمصورته الظاهر ان البيمين تتركه فباسا على هذه
المسئلة فتأمل والله اعلم **ق**ال واعذر بالبيمينت لك حجة **ف**رغ في تصويره واضح فليست
الاول كان المصير بباغداد الصير في قوله لك مما في المدونة من تشبيهه لان فيها وجوب الحكم
في القضا اذا ادعى الخصم حجة بينهما فقضى القاضي عزمها واراد ان يحكم بينهما ان يقول لهما ان يثبت
لكم حجة فان قال الحاكم بينهما ثم لا تقبل بينة حجة بعد انقضاء التي فقبل الحجة انما يطلب
ممن يتوجه عليه الحكم وهو المدعي عليه ولهذا اختصها ابو محمد بباغداد الصير ولكن اجيب
عن ما بان الحكم تارة يتوجه على الطالب وتارة على المطلوب لانه عند تقوى حجة المدعي عليه
فتمنع حجة المدعي فتتوجه الحكم عليه بالبراهين فلا يد من الاعذار فلما كان يفتر تارة
الى هذا وتارة الى هذا اختص واثبت بذلك في لفظ واحد كذا قال عياض وغيره انتهى من
التوضيح **ق**ال في اختلاف في وقت الاعذار الى الحكم عليه فقبل قبل الحكم وفيه جري العمل
وقيل بعد الحكم ذكره في مفيد الحكم وثقله ابن فرعون في تيممته وفي مسائل ابن ارب والتم قضية
القاضي لا بعد الاعذار انتهى وفي اخره وثائق الجري في تسجيل ينقض حكم قاض فظفر فيه
نشين له من خطابه وجهه بالستة ما اوجب نسخ قضائه عن خلاف اذا كان لم يعذر اليه او لم يصبح
باسما الشهود الذي حكم بهم ان ليس ذلك جازا اذ ليس عتبه بالعلم الى الحكم انتهى ففلم منه

ان الحكم

ان الحكم قبل الاعذار ولا يجوز في البيمين في مسائل الاقضية وحكم ابن فرعون في مسئلة طول فيها من ابتداء دعوى
فيها فذكر فيها ان حكم وقع بغير اقرار فاختلاف فيه فذهب من سلك في استحقاق الى ان الحكم بغير اقرار
غير صواب ولا هو من وجه الحق لانه من قبل من البيمين قبوله وليس نظارة حجة وقال وفيه ضعف قد
قال مطروق وابن الماجشون ان لم يكن الاعذار والحكم وزعم المكتوب عليه بعد حجة الحاكم او عذر له
ان لم يكن حجة الشاهد فلا يسمع منه والحكم ما من عليه وقال غيرهما ان دعوى الاعذار فانه يعذر
اليه وذلك من حجة فان انا عذر في نظره وان لم يات يدعي حجة الحكم بالاعذار اليه ولا يثبت النظر
فيما تقدم من الحكم لبقلة من عقل عن تتبع حقه انتهى ويوحى من المسئلة الثالثة من جماع عبد الملك
ابن الحسن من الاستحقاق ان القاضي على حجة وله نقض الحكم اذا اظهر ما ينقضه ولو لم يترج
له الحجة لان في المسئلة المذكورة لم يترج له الحجة وفيها مشروح المسئلة الاخيرة من رسم طلق
من جماع ابن القاسم من طلاق الستة في تعديل المسئلة للثلاثة من جماع عبد الملك
الى المشهود عليه انتهى وانظر مختصر الواضحة في باب ما ينسخ فيه حكم القاضي والله اعلم **ق**ال
وتدب توجيه متعذر فيه الصير المحرور في يمينه على الاعذار المدلول عليه بقوله والعذر يعني
انه يثبت القاضي اذا رجع من يمينه الى احد فليوجه اليه متعذر **ق**ال في يمين الحكم يميني للقاضي
ان لا يحكم على احد حتى يعذر رجل او رجلين ولا اعذر بواحد اخره انتهى **ق**ال وموجهه **ق**ال
الاعذار يمين بوجه القاضي في الاعذار الى شخص وعينه قال في تصحوة ابن فرعون مسئلة قال
ابو ابراهيم ولا يعذر القاضي فيما عذره الى مشهود عليه من امرأة او من يرضى لا يخرجان مسئلة
ولا يعذر في الشاهد الذي يوجهه لخصمه بارة الشهود ما شهدوا به من دار او عقار
وقال ابن سهل سالت ابن عتابة عن ذلك فقال لا اعذر فيمن وجه للاعذار وما الوجهان للختارة
فتعذر فيها وقد اختلفت بينهما مسئلة وكذا كذا الشاهدان الوجهان لخصم البيمين لا يحتاج
الى تشمينتهما لانه لا اعذار بينهما على المشهور من القول لان القاضي اقامهما مقام نفسه
وقيل لا بد من الاعذار بينهما مسئلة وكذا كذا الشهود الذين خصم من تطليق المرأة واخرها
مشروطها في عايد الشرط في النكاح لا يحتاج الى تشمينتهما لانه لا اعذار بينهما انتهى **ق**ال والدي
حفظه الله ولعل المؤلف اشار الى جميع هذا او ما يشهد بقوله ونوجهه والله اعلم **ق**ال واثبت
انكر مطلوب الماملة فالبينة ثم لا تقبل بيمينه بالقضا خلاف الحق لكن على الكلام على هذه
المسئلة في باب الوكالات عند قول المصدا وانكر القبض فقامت البينة فشهدت ببينة بالتلف
وانظر الباب الثاني من المحقق في القضا بوجوب الحجر عن القسم الثاني من التصحوة وانظر رسم
ان حويز من جماع عيسى من كتاب الدعوى والصلي **ف**رغ قال في اول اسم من جماع عيسى من كتاب
المريان يمين ادعى على رجل نحو **ق**ال لا اري ان تنقضه بيمينه الا ان يكون بعد ذلك خلطة للمدعي عليه
لا اعرفك ولا كانت بيني وبينك خلطة فط ثم ادعى بعد ذلك المدعي عليه قبل المدعي الحق وفي
عليه بيمينته قال لا اري ان تنقضه بيمينه الا ان يكون بعد ذلك خلطة اني رتق ان اقام بيمينته عليه
منها لم قد يمينه قبل انكاره لم ينسخ بها واما اذا اقام البينة حقي من دعائه حدثت بعد

موت

انكاره قضي له بها وان لم تكن بينهما خبطة وان قالت البيعة لا ادري هل كانت الماملة قبل الاقرار او بعده
قال قول قول الطالبي مع غيره انما هي الاقرار انني وكل دعوي لا تثبت الا بعد اقرارين فلا يثبت
عندها قال في المسائل المنقوطة وحكام ان سهل وان ادعي عليه ان قد فقه لم يجب عليه
اليمين الا ان تشهد بيعة عينا رعة ونشأ جركان بينهما فحبب اليه حينئذ انني وقال الرعي
في كتاب الدعوي والاكاد وان ادعي رجلا على رجل انه عبده والتكرار الاخر ذلك فلا قول للمدعي
الا ببيعة ولا يمين على المدعي عليه وهو حر واذا كان عبدا بيد رجل مقرر له بالملك ثم يهرق ذلك
اخرى فعليه البيعة انني وانظر بقية فروع المسئلة فيه والاعلم ولا يحكم لمن لا يشهد له على
المختار تلبية قال في فروع في تبصرته في الركن الثالث للمضيق مسيلة وفي ان يثبت لا يثبت
للقاضي ان يحكم بين احد من عبده وبين خصمه وان رضى الخصم بخلاف رجلين رضى بحكم رجل انني
فسر قال ابن الحاجب ولا يحكم على عبده قال في التوضيح هو متفق عليه وانما فقه هنا واختلا فقه
في الاولي يعني الحكم للضاربة بدل على ما مانع العداوة اقوي من مانع المحبة انني وسبق للمص
ان مما ينفق فيه حكم القاض حكمه على عبده وهو كذلك ومخرج في النواذر قال فيها ايضا
قال سمعون اصله ان من لا يجوز شهادته عليه فلا يجوز ان يقضي عليه ولا ان يحكم بدينه شهادته
وليتخذ شهادته غيره اذا ولي في ذلك الشيء وفي غيره وقاله ابن الموار اذا ثبت ان بينه وبين القاضي
الذي دنا شهادته عداوة اقوية ومن يجوز شهادته عليه يقيم عبده على الصلح فيصير حكمه عليه
وانه اعلم فسر قال لا يعرفه الشيخ لاشبه في المجموعه وكتابه اني سمعته لا يجوز ان يقضي
القاضي لنفسه ولا يرشد في رسم تأخير صلاة الفتن من سماع ابن القاسم له الحكم بالاقرار على
من انتكح به فبعها فقه ويتقوله المال باقراره ولا يحكم بشي من ذلك بالبيعة وبليده قطع
الصدوق ضار به عنه يد الاقطع الذي يسرق عقور زوجته اسمها لما اعترف بسرقته هذه
الرواية الصحيحة انني يعني بقوله هذه الرواية الصحيحة قطعه باعترافه فانه روي انه
قطعه بالبيعة والا لا يصح قال ابن رشد في الرسم المذكور من كتاب الاقضية ولم يرد ان
رشد ما تقدم الاعلانه المذهب ونصه قتل ما كان ارباب الذي يتناول القاض بالظلام
فيقول له قد علمتني قال ان ذلك يختلف ولم يجد فيه نصيحا الا ان وجد ما قاله اذا اراد بذلك
اذا ه وكان القاضي من اهل الفضل ان يفتنه ان يشهد هذا قال ان للقاضي افاضل ان يحكم لنفسه
بالعقوبة على من تناوله بالقبول واذا ه بالنسب اليه الظلم والجور واجهته محقرة فلا يحل له
مخلد ما يشهد به عليه انه اذا ه به وهو غيب لان ما وجهه به من ذلك هو من قبيل الاقرار
وله ان يحكم بالاقرار على من انتكح به فبعها فقه لا يصح ما اراده ويتقوله المال باقراره ولا يحكم
في شئ من ذلك بالبيعة والاصل في ذلك قطعه اني يكره اني انده عنه يد الاقطع الذي يسرق
عقور زوجته اسمها لما اعترف بسرقته وان كان في حديث الموطا ما اعترف به لا يهرق عليه او شهد
عليه على الشك فالصواب ما في غير الموطا انه اعترف به من غير شك اذ لو لم يعترف لما قطعه
بالبيعة كما لو كان للسروق له اذ اعترف بين كونه له اول زوجته في هذا الا مناعه كما كتبه

والدليل

والدليل على ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد ان كان من الخصم في ما جاد بقلعه فقال ان هذا سرق
مراة لا سراقي لا قطع عليه هذا اخذ من سرق مناعكم الا اني ان الرجل لا يجوز ان يشهد لنفسه
فانه كان يحكم بالاقرار في حاله كما يحكم به في حال غيره كان احري ان يحكم بالاقرار في غرضه مما يحكم به
في مرض غيره مما يتعلق في ذلك من الحق لان اخراة على الضمانة والحكم مما هذا فهو لا يهرق
وداعيته الى الضمانة استنفا الحقايق في الاحكام فالصافيه في مثل هذا الاولي من النجاة وز
والصق وقال في الواضحة انتهى فسر قال ابن عرفة قال لا يحسن وما اجتمع فيه قوله وبعده
في جوار حكمه بما هو عليه من شهادته عند مدلان بانه سرق من ماله ما يقطع في حكمه بقطعه
قولا ان الموار وان عبد لكم قلت هذا يوم ان قول محمد بن ابي نعيم يشهد به عدلان
وفي النواذر ما نصه قال لا يشهد في المجموعه ان اخذ القاضي من سرقته فله قطعه ولا يحكم
عليه بالمال وكذا في الموار في وفي المجموعه وكذا في محارب قطع عليه الطريق فليحكم عليه حكم
المحارب ولو جاز ان يفسر ما يجري مجرى القاضي في الملع من الحكم لمن يثبت عليه المص
فيقتل من يثبت عليه ممل لا يجوز شهادته له وينبغي للمفتي الهروب من مثل هذا الذي
من الركن الثالث للمفصلة فسر قال الاقضي في شرح المختصر في خراب الاقضية
وسيل ابني زيد هل يجوز الحكم المستغرقين الذم المصوب للمفتي القاهرة على احد
اولا يجوز الحكم بالالهم والاعليم وما لم يعلم له ما لك يعينه ولا هو عين المصوب مما يابريهم
فهل يحكم له في ام لا فاجاب من كان مستغرق الزمة فلا يحكم له بماله ولو كان عين
العصب وما يابريهم لا الحكم يعلم ما ان يعرف ولا يعرف وارث ما لك ولا من يتخذه على حال
من الاحوال ولا يمكن ان يتخصص في ماله بغيره ولا يبرح ان لا يحصل ما نصب ولا قرينة واليه
تخبره فان كان من غصبه فقرا لا يفرق بينهم ويعلم من كان صغيرا قد يابري وان كان
لا يوجد بينه وبينه مستحق للصدقة كان حكمه حكم القاضي وذلك حكم ما في بيت المال ينتظر ما
هو اضع بعليه اما الصدقة او بيتا القنا طرا جميع ما يصرف فيه من بيت المال وقد
وقع في هذا قولان احدهما يوضع ذلك في بيت المال والاخر في الفقرا وهي ترجع الى قول واحد
انني ونص حكم جاهر الى اخر هذا قاله الفضاة ثلاثة الاول ان لا يبرق في صد
احكامه كلها اي ينظر في نرد وسواها كما لو اوجها وظاهره ولو علم ان ما حكم به حق والثاني
الحكم فان كان لم يثبت ور العلم ان حكمه حلالا ايضا لان احكامه كلها باطلة لانها بالتحسين
وان كان يثبت ور العلم ان حكمه وامضي منها ما ليس به جور ونز الاخر والثالث العدل
العلم فلا ينفذ احكامه ولا ينظر فيها الا ان يرفع احوقضية ويذكر ان حكمه فيها
يفير الصواب فيبطل في ذلك القضية وتنضم ان خلافت فسلط طعا او جلي فتا س قال في
الوجه فواذ احكامكم لم يكن له والي ينفذه الا ان يحكم بجهرا او في لوقا طعا او بقر جورا بيتا
انني وقال في المسائل المنقوطة وفي مختصر الرواية وفي القاضي اذا اقر باقراره او ثبت عليه ذلك
بالبيعة العقوبة الموجبة وجوز ويشهر ويقضي ولا يجوز رايته ابداء الاشهادته وان احرث

وتقول انك اوضح عقد او تقدر نكاح بلاولي حكم تصور و اوضح قال في تيمونة ان زوج في الفصل الثاني
من القسم الاول من الوتر السادس في كيفية القضاء ما نصه اعلم ان القاضي اذا حكم بفسخ نكاح او بيع
او اجارة وشبه ذلك لوجوب من موجبات الفسخ وذلك في مسئلة في كل موضع من الخلاف فيها
اجتهادي اي ليس من وجوب من الاجتهاد فانما الحكم لا يقضي ذلك الفسخ واما ما
في ذلك من الاجكام والعوارض فذلك للقاضي بالنسبة اليها كالقاضي وذلك اجازت قضية اخرى
مثل القضية التي حكم فيها بالفسخ في ولايته ذلك القاضي ولم يرفع اليه او رفعت اليه ولم يظفر فيها
حتى عزلا او مات فانما يحتاج الى انشا نظرا من القاضي الاول وهو القاضي الثاني وسبب ذلك
ان حكم القاضي لا يتعلق بالاخر شيئا لا بالكلية فانما يفسد اذ ابايع الحاكم على مفسد او يثبت
عقد من العقود قبل ان يفسد منه بذلك الفصل ام لا انظر ان يفسد ليس حكمه وقد تقرر في التوضيح في بيع
العبادة عز المازي ما يقتضيه ذلك واسم اعلم وانظر بفسخ الزوج فوجوه فانه تقرر على القرائي انما تولاها
من الفسود من بيع وانكاح من في ولايته ليس حكمه قد وقع قال ابن رشد في نوازله اشهاد القاضي
على نفسه بشيئ العقد عند حكم هذه البينة عنده فلا يلزم ان يفسد الشهود وشهادتهم عند
غيره لان ذلك موجب ان لا يحكم بشهادتهم الا بعد علمه بعد النهم او بعد تركيتهم عنده وادانت
عنده ان القضاة الاول انشهر بيقوت العقد عنده قضيت بشهادتهم بعد العذار دون تركيته
واذا لم يعرف عدالة التي ووقع في كلامه بعد ذلك مسئلة في كل ما ذكره في هذه المسئلة فمسئلة
مسئلة عن مسالة وهو ما اذا اسند شخص وصيته على اولاده الى شخص واثبت ذلك حكمه بالكي وحكم
به فخير الحكم الحنفى وغيره ان يثبت رشد ذلك المحجور في كل عند الحجر فاجبت بانه اذا حكم المالك
بفسخ الوصية فلا ينافي في ذلك حكم الحنفى وغيره بفسخ الحجر عنده بما يوجب ذلك واما اذا حكم المالك بموجوب
الوصية فلا ينفى اذا اسر منه الرشد وثبت ذلك عنده ان يحكم بفسخ الحجر لثبوت الرشد عنده واما
اذا اراد ان يفسخ الحجر لغير ذلك كما يذكر عن الحنفية ان الشخص اذا بلغ خمس وعشرين سنة اقبل
عنه الحجر وان لم يونس رشد فليس له ذلك لان ذلك مناف حكم المالك بموجوب الوصية لان من
موجبها انه لا ينفى عنه الحجر الا باناس الرشد وانه اعلم فروع فلا القرائي في الفرق
الثالث بعد المائتين الا فطلع حكم من احكام الابطد لا ينفى وذكره في الذوق في باب لعيا للوات
وانه اعلم كفسخ بوضع كبير وتاييد من كونه عمدة ما ذكره ابن عرفة من البحث مع ابن تيناس
وتفريقه بين المقاتلين ظاهر لان حكم القاضي في رضائي الكبير بفسخ النكاح مستلزم حكمه بتحرير
رضائي الكبير فلا يصح حكمه بذلك خلاف حكمه بفسخ نكاح المفسدة فذلك لا يستلزم الحكم بتاييد من منها
لان الفسخ لكون النكاح في العدة فاسدا وتاييد التحرير امر كذلك اختلف فيه اعلم هل يستلزم
النكاح في العدة ام لا واما الفسخ فلا يتعلق له به ووقع في عبارة ابن تيناس التي نقلها الجماعة عنه ومنهم
المنعوت ان القاضي فسخ نكاح المفسدة وحرمها فان كان مراد من قوله لهم حررها ان يحكم بفسخها عليه
للفسخ فاقوله ظاهر وان كان مراد من القاضي حكم بتاييد حررها فليكن يفسخ حكم القاضي الثاني في هذه

النكاح الثاني ولعلهم فهو المعنى الاول والاعلى المعنى الثاني فلا يجوز للقاضي الثاني ان يحكم بفسخ
النكاح الثاني بفسخه لو وقع نكاح الثاني في العدة لقاض ففسخه لم يترجها ذلك الزوج بعد
انقضاء العدة ولا يستلزم وطيه فرفع ذلك لقاض يري تاييد حررها ففسخ النكاح فلا يصح
حينئذ لقاض اخر يحكم بفسخ نكاحها بعد ذلك لان فسخ هذا النكاح الثاني مستلزم الحكم بتاييد
حررها على الثاني في العدة اذ لا يقتضيه الفسخ سواء قنانه وانه اعلم او اقرار الخصم
بالعدالة انظر ان عرفة ورسالة الشجرة تطلع بطلان من سمع ابن القاسم من الشهادات وتقدم
علام ابن رشد على مسئلة الرسم المذكور وما حصله في ذلك في باب الاقرار عند قول المص او شهد فلان
غير عدل **قول** واذا نكر محكوم عليه اقراره بعد له لم يفسد **ش** تقدم في كلام التوضيح عند قول
المص وشهوده ان الحكم اقراره عند الحاكم فالشهود ان لا يحكم عليه انما اقراره عنده في
محله حتى يشهد عنده باقراره شاهدان ومقابلته ان له ذلك وكلام المص هذا انما اذا اقر
عنده وحكم عليه قبل ان يشهد على اقراره فانكر الخصم الاقرار والمعين ان الحكم اذا حكم مستندا
لاقرار المحكوم عليه في مجلسه من غير ان يشهد على اقراره فعقد الفسخ يجوز ذلك فان حكمه
بذلك لا ينفى مما تقدم فلا اذا الحاكم حكمت عليه لمقتضى اقراره عندي فقال الحكم عليه
لم اقر عنده فلا يفسد ذلك والقول قول الحاكم هكذا في مسئلة في التوضيح وغيره قال في
النوادر فاذا جعل وانفذ عليه هو حكمه باقراره عنده في مجلس الحكم ولم يشهد عليه بذلك
غيره فليس يفسد هو ذلك ما لم يعزل عما عيّن من القضاة فلا اخبر له نقضه في الاقرار خاصة
في مجلس القضاة واما ما كان قبل ان يفسخ اقراره وهو قاض او سمع من خلاف او ربي او غصب
او احتال فلا يفسد منه شي فان تقدم منه شي فلا يفسد احد غير من الحكم ولا يفسد
التي في فرع فاذا انكرت البينة ان تكون شهادت عند القاضي بما حكم به وهو يقول مستندتم
وحكمت بشهادتي فذلك ما تخلف في ذلك قال في النوادر في كاي ادب القضاة في ترجمة القاضي
يقول حكمت لقلا ما نصه قال ان القاضي في الجملة في القاضي يقول له حل قضيت عليك
بذلك الشهادة عدول فانكر وقال ما شهدوا وسبيل الشهود فاما نكروا فقال القاضي قد ترفعوا
قال برفع ذلك الى سلطان غير فان كان القاضي من يعرف بالعدول لم يفسد قضاة انكر الشهود
او ماتوا وان لم يعرف بالعدالة لم يفسد ذلك وانكر السلطان النكاح في ذلك وقال سمعوني
قال سمعوني ولا يرجع على الشهود بشيئ انتهى وقال الحنفية انكرت البينة ان تكون
شهادت عليه بتمام الشهادة كان فيها قولان هل يقبل قولها وينقض الحكم او يرضى ويعد
ذلك منها رجوعا قال ابن القاسم برفع ذلك الامر الى السلطان فان كان القاضي عدلا لم يفسد
قضاؤه قال سمعوني ولا يرجع على الشهود بشيئ وقال ابن الموار في كتاب الرجوع عن الشهادة اذا
حكم القاضي بشهادة رجلين على رجل عاتية ذنبا انكر الشاهدان وقال انما شهدنا بالمائة
للاخر المحكوم عليه والقاضي علي يفتي ان الشهادة كانت على ما حكم قال فعلى القاضي ان
يرجع المائة للمحكوم عليه لان الشهود شهودا خلاق قوله ولا يجوز للقاضي ان يرجع على

المشهور له لانه يقول حكمت كذا وهذا خلاف قول النجاشي القائل لا نفرض الحكم فيها بيننا حكم الحكم عليه
واعلم ان المال يرفع البيعة وينبغي على اهلها ان يكونوا اهل الحكم فصار انما يرفع المال من الحكم له ويراد
الحكم عليه اذ رفع ذلك الى حاكم غير الاول انتهى قلت وهذا القول غير ظاهر والله اعلم بقوله
الحكم وان قال القاضي اننا نشك او وهمت نفرض الحكم فيها بين الحكم له والحكم عليه ويرجع
الامر الى ما نقوله البيعة الان ويكون على الحكم له ان يفرض ما يبيح المائة التي قبض والمائة
التي شهدها بها الان البيعة انتهى **قوله** وشاهد من مطلقا قال النجاشي في شرح
اول مسئلة من الاقضية والاصل في هذا ان قول القاضي معتبر فيما اجبرانه ثبت عنده او قضا
به ينفذ ما شهد به من ذلك على نفسه مادام قاضيا لم يغير انما يفتي **قوله** مطلقا
يقضي انه لا يثبت حكم الحاكم الا بالثابتين ولو كان الحكم به ما لا وهو مخالف لما سبق قوله
في الشهادة فينبغي ان يفيد بذلك ونقل الشيخ ابو الحسن الصغير في اخر النكاح الثاني
عن ابن رشد انه قال المشهور ان حكم الحاكم في المال يثبت بالثابتين وهما ما يبيح انتهى والله اعلم
قوله ولم يفد وحده يعني لا في كتاب القاضي لا يفيد وحده دون الشهادة اذ ما فيه
حكمه اذ انه خطه قال النجاشي في اول مسئلة من الاقضية ولا يكتفي في ذلك بالشاهد الواحد
ولا بالشهادة على ان الكتاب بخط القاضي ولا ان الحكم ختم وهذا في الكتب التي تاتي من كوفة
الوكوفة ومن قبل مكة الى المدينة واما اذا جاء من اعراض المدينة الى فاضلها كتاب يغير
بيعة فانه يقبل بمعرفة الخط والختم والشاهد الواحد اذ الحكم بغير هو صاحب القضية
لقرب المسافة واستدراك المجتهد من القاضي قاله النجاشي وقال ابن كثة وابن تافع
في الحقوق البصرة خلاف ظاهر قول النجاشي وقدا كان يقول في ماضي بمعرفة الخط والختم
دون بيعة حتى حثت اهلنا الناس قال في رسم الاقضية من سماع اشتهب من الوضاي او من
احد اهل اللومين واهل بيعة وفي البخاري او من سالا البيعة على كتاب القاضي انه لا
يلزم وسوار بن عبد الله القنبري انتهى ثم قال اذا كتب اليه يد له عن الشاهد الذي شهد
عنده اكتفي في جوابه بمعرفة الخط دون الشهادة على الكتاب قال النجاشي جيب ما لم يكن
فيما ساله عنه فكتب اليه فيه قضية قاطعة والقياس لا يكتفي في شيء من ذلك بمعرفة الخط
الا فيما قرب من اعراض المدينة على ما تقدم انتهى **قوله** كان يشركه غيره قال البرزالي
في مسائل النكاح من شهد عليه بحق فانكر ان يكون هو المشهور عليه فذكر ابن رشد ان
الاصل ان كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت ان غيره على صفته ونسبه فيكون
حينئذ الاثبات على الطالب في قضية دون غيره واحق في بعض نوازل النكاح ان الحق
يلزم جميع ما كان على تلك الصفة احدى او تعدد انتهى وقوله فيكون حينئذ الاثبات
على الطالب يعني فاذا ثبت ان الزوج على الصفة المذكورة فيكون الاثبات حينئذ
على الطالب **قوله** والبعيد جد اكا فريقة قضى عليه يمين القضاء هذه تسمى يمين الاستنابة
وبين القضاء وهي تنوجد في الحكم على القايب والميت وقد عدها في التيمونة فصلا وذكر ابن

سهل في حكمه انما التمسوجه فيما اذا كان الحق في ذمة الميت واما اذا اشهرت بيعة ياذ المتناظر
بهذا الشيء لشخصاته ياذنه ولا يبيح وسياقي من بين كلامه في كتاب الشهادة عند قول المص
وان قال ابو النجاشي موكلا القايب مسئلة قال النجاشي في شرح البخاري في كتاب المناقب في شرح
قوله من ادعى قوما ما ليس له فيهم نسب فليتبوا مقعده من النار وفي رواية مسلم والاسماعيلي
ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتبوا مقعده من النار وهو غير مما لا عليه رواية البخاري وهو قد
من رواية مسلم كقولهم الدعوى بشي ليس هو المدعي فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها واستدل به
ابن دقيق العيد للملكية في تصحيح الدعوى على القايب يغير مسئلة فيقول المسخر ما ليس في دعوى ما ليس
له وهو يعلم انه ليس له والقاضي الذي يقضي به ايضا يعلم انه دعواه باطلة قال وليس هذا القانون منصوصا
في الشرع حتى يخص به عموم هذا الوعيد واما المقصود ايضا الحق لمستحقه فمراعاة هذا
الفرد وحصيل المقصود من ايضا الحق لمستحقه اول من الرقعة تحت هذا الوعيد العظيم انتهى وقلام
ابن دقيق العيد المذكور رايته في شرح العروة له في كتاب اللعان فليست نظرية والله اعلم
قوله وجلب الخصم تخانم او رسول ان كان على مسافة العروى قال النجاشي في الفرق الخامس
والثلاثون والمائة بين قاعدة ما يجب اجابة الحاكم فيه اذا دعاه اليه وبين قاعدة ما لا يجب اجابة
فيه ان ادعى من مسافة العروى فادونها وجبت الاجابة لانه لا يتم مضايك الاحكام وانصاف المظالمين
من الطالبين الا باليد ومن بعد من المسافة لا يجب الاجابة وان لم يكن له عليه قول لم يجب الاجابة
اوله حق ولكن لا يتوقف على الحاكم لا يجب الاجابة فان كان قادرا على اداها لم يداوه ولا يذهب
اليه ومنه علم خصمه لعسار حرم عليه طلبه ودعواه في الحكم واذا دعاه وعلم انه على عليه يجوز له يجب
الاجابة وتكر في الدماء والفروج والحود وسائر القويات الشرعية وان كان الحق موقفا على
الحاكم كتاب جيل الفتي في بيوع الزوج بين الطلاق فلا يجب الاجابة وبين الاجابة فليس له الامتناع
سندا وكذلك القضية الموقوفة على الحاكم غير يمين تملك حصته لغيرهم وبين الاجابة فليس
له الامتناع وكذلك الفسوخ الموقوفة على الحاكم وان ادعى الحق مختلف في تبوتها وخصمه
يعتقد تبوتها وجب لانها دعوى حق او يعتقد عدم تبوتها لم يجز له منطل وان دعاه الحاكم
وجبت له لان الحكم قابل للحكم والنص في الاجتهاد ومن يطول حق وجب عليه على الفور كركر الفسوخ
وجب اداؤه في الحال لا لاجاله لان يقول لا ادفعه الا بالحكم لان المطل ظلم وموقوف الناس عند الحاكم
صعب واما النفقات فيجب الخصم وفيها عند الحاكم لتقر بها ان كانت لا تقارب وان كانت للزوجة
او الوفيق في غير بيت ابنة الزوجة وعقوبة الرقيق وبين الاجابة انتهى ونقله في الزجره قال
في اخر كتاب الدعوى وصدره بقوله اذا حكي خصم من مسافة العروى فادونها وجبت
الاجابة الخ وذكر ما تقدم قال علي ان مسافة العروى بمسافة الفسوخ والى ما لا الموقوفة اختلف
العلماء هل يحضر الحاكم للخصم المطلوب بمجر الدعوى ولا بد ان يباله عز وجل الدعوى ويذكر الحكم السبب
والذي ذهب اليه جماعة من اصحابنا انه لا يحضره حتى يبين للمدعي ان الدعوى اصلها وفي رواية
عن احمد ونقل عن الشافعي وابي حنيفة وعن احمد في رواية انه يحضره بمجر الدعوى والاول اولى

لان الدعوي قد لا تتوجه بنبوت اليه من مصادق الدعوي وكسره لا لا يجيب عليه فيه شي ويقتض عليه
 كثير من مصلحه ووعا كان حضور بعض الناس والدعوي عليه مجلس الحكم من ربي به فيفقد من له
 عوض فاسر اذا من يريد بذلك من التضرع انتهى **ولا يزوج امرأة ليست بولايته** مسيلة
 وقعت وفي امرأة في بلاد البحر من اليمن تزوجها رجل مغربي ثم سافر عنها الى جهة مصر ولم
 يتوكلها نفقة ولا ما تنفق عليه وكتب اليه فلم يطلق ولم يرسل بنفقة وليس يبلدها من يطلق
 عليه لتكونها بنتا فما ضحك ذلك البلد فهل لقاضي مكة ان يطلق عليه واجاب القاضي بالقاسم
 ابن ابي السعادات الانصاري المالكلي بان لم يري الحكم على القاضي ان يكمل بالفسخ وتمكين المرأة
 من اتقاع طلقه بعد اثبات الفصول المقتضية في ذلك شرعا اذا حضرت المرأة المذكورة او
 وكيلها ويكتب الحاكم لعدول بلدها عما ثبت عنده وبما يراه فيحلفها وتمكينها من اتقاع طلقه عليها
 والله اعلم **قوله** هو لا يزوج حيث المدعي عليه وبه عمل اوجيب المدعي واقعه منها **هذا** الحكم ما ذكره
 في التوضيح في شرح قولنا ان القاضي في الحكم على القاضي وقال ابن عبد الحكم ان كان له بالبلد مال وجعل الخ
 وعليه شرحه للشراح والذي في تبصرة ابن فرحون انما هو اذا كان الشئ المدعي فيه في غير بلد المدعي
 عليه فقال ابن الماجشون لنا الخصومة حيث المدعي فيه وقال مطرف واصبغ حيث المدعي عليه
 والله اعلم وقال ابو الحسن لما ذكر بعض الكلام في هذه المسئلة في اوابل كتاب الشفاعة في مسيلة ما اذا
 كانت الدار غائبية والشفيع والشري حاضران قال وهذا كله في الاصول ولما ما يتعلق بالوهم
 حيث لقي الطالب المملوك انظر نواز السخون انتهى وانظر احكام ابن سهل في اجرة الثاني في الاضحية
 والله اعلم **قوله** وفي تمكين الدعوي لقاضي بلده لانه نزل في انما بالشرا بالتردد الى الخلق في الطريق
 التي ذكرها في التوضيح وذكرها ابن عرفة وغيره بليس هذا الخلاف في الدعوي فمن لا ينفلق
 له بالشئ المدعي فيه ولما من له تعلق به كن سبقت له قد علم ان الشئ المدعي فيه باذن من صاحبه او
 بغير اذنه او من له فيه تعلق لا يستحق حقه منه فهل له المطالبة بذلك ام لا في ذلك كلاما
 شافيا والذي تقتضيه نصوص المذهب الذي ذكرها ان الخص فاعده من ذلك وحمل المسئلة
 على ثلاثة اوجه وبيان هذا المدعي ان تعلقه به صما الشئ المدعي فيه وحل في حقه وهو مطالب
 به فله الخاصصة فيه والدعوي وانما ملك القاضي وسنله وان لم يكن في ضمانه فاما ان يريد ان
 يستوفي من ذلك المدعي فيه شيئا في ذمة المالك القاضي لم لا فاذ كان لا ارجاه اذ يدعي وبثبت
 ملك القاضي ايضا والا لم يمكن من الدعوي فمن القسم الاول القاضي اذا غصبه غاصب آخر
 والمستجير اذا كان الشئ مما يباع عليه والمرتفع كذلك والحيل وكذا في نواز السخون
 من كتاب الفصيص سئل سئو عن رجل من الهالكه رجلا ان يدخل بيت رجل يخرج منه متاعه
 يرفعه اليه فاحترج له لما امره به فوقف اليه ثم عزل ذلك المالك القاضي ثم ادعى المصنوب
 منه المتاع فطلب ما غصب هل يكون له ان يأخذه مما له من شئ مما ان شئ الامور ان شئ الما موس
 فقال نعم له ان يأخذ مما له من شئ منها فقل له فان اخذ ما له من الذي اكره على اخذها لم يرجع
 هذا الذي عزم على الهالكه الذي اكرهه على اخذها فقل له فان غزل الامر القاضي

القسم الاول

وغاب

وغاب المصنوب منه المتاع فقام هذا المتكوه على الرضول في بيت الرجل على الامير القاضي لهذا المتاع
 ليصرفه اياه ويقول ان الماخذ به اذا صاحبه هل يبري عليه قال نعم قال محمد بن ابي ربيعة هذا الحكم قال
 لان الاكره على الافعال التي تتعلق بها حق لمخلوق كاعتل والفصيص لا يصح باجماع وانما يصح فيما لا
 يتعلق به حق لمخلوق من الاموال بانفاق ومن الافعال على اختلاف وقد مضى تفصيل القول في هذا
 في السهم جملها صبيح من سماع عيسى بن كناد الاميان بالطلاق واما قوله بان يقضي للمكره على
 الرضول في بيت الرجل على الفاضل بالمال لانه هو الماخذ به فبقية نظر والذي يوجه التطراب
 يقضي له بتفريجه اياه ولا يمكن منه ويوقف لصاحبه ان يرضى وينقله في التوضيح وقيله وكذلك
 ابن عرفة لكن قال **الثانية قلت** الاظهر تمكينه منه لانه لو فسد في الوقف لضمته لانه على
 حكم الفصيص باق انتهى واما قوله ان الاكره على الافعال التي لا تتعلق بها حق لمخلوق كالفسخ والقتل
 لا يصح باجماع فليس كذلك بل في الخلاف حسب ما نقل في التوضيح وان عرفة وغيره وقالوا ايضا في
 باب الاحالة ان اراد الحيل اخذ الحق بغير حيلة والطالب غائب وقال اخاف ان يفسد وهو من كان علمه
 قبل قدوم الطالب او اخاف الا ان كثير الدوا والمطل يمكن من ذلك فلذلك كان الحيل امينا او عنده
 والا او دع لبراة الحيل والفرع من انتهى من الذخيرة وذكره ابو الحسن عن عبد الحق وغيره ومن
 القسم الثاني المرتفع يثبت ملك الراهن لبيعه ويستوفي منه حقه ووجه القاضي وغيره
 يثبتون ماله لبيعهم لهم ويستوفون حقه قال ابن رشد الذي جرى به العمل ان القاضي لا يحكم
 المرتفع ببيع الرهن حتى يثبت عنده الدين والرهن وملك الراهن له ويخلفه مع ذلك انه ما
 وهب ربه ولا قبضه ولا اخل به وان باق عليه الى حين قبضه فقام له انتهى وقال في التوضيح
 في باب النفقات وان كان للزوج وما يبيع ويبيعون فرض للزوجة نفقتها في ذلك ولها ان
 تقم البيتة على من يخدم غريابه ان تزوجها عليهم ديناً ويقضي عليهم بنفقتها ثم
 قال واعلم ان الحاكم لا يبيع الدار حتى يحلف المرأة اثبات ملكية الزوج لها وتشهد البيتة
 بان الدار لم تخرج عن ملكه في علمه انتهى وقال في التوضيح في شرح مسيلة من ادعي عليه في شئ
 يبره فقال هو لعل ان القاضي عن الما زري ما نصه فان زعم المدعي عليه ان الدار رهن في يديه
 فالتحقق في قبضه ان يمكن من اقامة البيتة انها للقاضي جنيده انتهى وقال في كتاب الرهن من
 المرونة واما ما يباع عليه المرتفع فيضمنه الا ان يقيم بيته على هذا كما يغير بسببه باس من اده
 او بتعدي اجنبي فذلك من الراهن وله طلب الحيا في قال ابو الحسن انما لم يقل له لان الراهن ارجح لان
 الملك له واما الراهن فيسول له الا لو تيقنه ان الما يملكه الراهن كان للرهن عليه حق وثيقة انتهى
 وقال في اضراب الاحارة من الجواهر فيها ادغصب الدار المستأجرة ولو اقر المكري للقاصب بالوقبة
 قبل اقراره في الوقبة ولا يفيوت حقه المنفعة تبعاً على المستأجر بل له في خاصة القاصب
 لا لاجل حقه في المنفعة انتهى ومن القسم الثالث المودع والوكيل على شئ مخصوص فخذ ذلك قال
 في الذخيرة في كتاب الوديفة الفرج الثاني من قال لصاحبه الاشرف اذا سرق الوديفة ليس
 للمودع خاصة الشارق الا بتوكيل منك وقال ابو حنيفة له ذلك بياحيل اذا خصومة في الاملاك

الثاني

الثالث

لما ذكره ليس كما قلنا خصوصاً لما انتهى في نوازله عيسى بن كتاب الضايغ والوكالات في شرح المسئلة الثانية
قال محمد بن رشد قوله اذا وكل الوكيل على طلب ايق فادركه في يد مشتريه لا يمكن من ايقاع البيعة على
انه للزوي وكله حتى يقسم البيعة انه وكل على الخصومة فيه صحيح عليها تعذر في المسئلة التي قبلها
انه ليس للوكيل ان يتصرف ما وكل عليه يتجاوز به الجيرة التي وقال في التوضيح في شرح المسئلة المقترنة
وهو مسئلة من ادعى عليه في شيء بيده فقال هو لفلان الغائب قبل الكلام المتقدم عن المازي ما نصه
ولو اراد من بيده الدار ان يقيم بيعة بمثل الغائب يعارض بها بيعة المدعي ولم تثبت له وكالة
تبيح المداخلة في بيعته من ذلك خلاف العلم الذي وقال في كتاب القصب من الردية ومن
بيده ودفعه او عارته او باجازه ودرها غائب فادعاه رجل واقام البيعة انها له فليقتول بها
لان الغائب يقضى عليه بعد الاستيفاء الا ان يكون ردها بموضع قريب فيتلوم له القاضي وبما
ان يكتسب اليه تقدم التي فلم يجعل من بيده الوديعه والهارية والمستاجر الخاصة بل قضى بذلك
علم الغائب للدار واقام البيعة ان ذلك له وقال في الردية الدور من تبصرة الكهري وان هدم الدار اجنبي
سقطت نقل المكتري في ذلك الكري لان المنافع في ضمان المكري حتى يقسمها المكتري ويكون
صاحب الدار بالخيار بين ان يعدم الهادم فيمتنعها على ان لا كرا فيها او يفرمها فيمتنعها مستثناة المانع
بيته ويا حظه بالسي الذي كره به لانه دين كان له على المكتري ابطاله له بهدمه لتلك الدار التي
جعل التكملي في ذلك لما ذكر الدار ولم يجعله لما ذكر المنافع وهو المكتري لانه ليس له شيء في رتبة المكري
يستوفيه منها سقوطه له كدعائه بالهدم لكونه المنافع في ضمان المكري حتى يستوفيه المكتري
وقال في نوازله ان ردت في ما بالبيع يسيل عن صاحب الموارث اذا باعوا شئ على انه لبيت المال
فقام من اثبت عند القاضي ان هذا المبيع لقريب منه غائب وهو حي وحارزه عند القاضي
هل يفسخ القاضي البيع ويوقفه للغائب او يبقى يد المتاع حتى يقدم الغائب فلجاب لا يمكن
القاضي القريب من الخاصة من قريبه الغائب فيما باعه صاحب الموارث دون وكالة وانما
يمكنه من اثبات حقه في ذلك والتخصيص له بالاختصاص عليه مخالفة ان تعقيب البيعة او تغيير
وقال في رسم الاقضية من سماع الشهب من كتاب الاقضية الاول رسالته عن عشرة رجل ذكر وان
رجل منهم بالاندرلس وفي يد رجل منهم له دار وانه ادعاه لنفسه وانكر ان يكون لصاحبه في يديه
حق وسالوا ان ياذن لهم في الخاصة واثبات البيعة عليه حق الغائب قبل هلاك من يملك ذلك الشهد
عليه هل ترى ان ياذن لهم في ذلك فقال لا اري ذلك الا بوكالة او امر يعرفه قال لا يري
مثل هذا حكى ابن حبيب في الواضحة من روايته ابن القاسم عن مالك ومن روايته اصبح عن ابن القاسم
عن مالك وزاد عن ابن القاسم انه قال فاذا جهل القاضي ما سره بالخاصة يحكم عليه اوله لم يحرك ذلك
ولا له وقال ابن نافع مثله وقد مضى القول على هذا المسئلة بحصوله مستوفياً في الرسم الذي قبل هذا يشير
بذلك في رسم الاقضية الثالث من السماع المذكور ونصه رسالته عن الرجل يبيع بئر زوجته وبيدها
ماله او باعه ودوايه وكل كثيره وقليل ولها كرا غائب فيقسم ان الاخ الغائب فيقول انا اثبت
ان هذا المال الذي بيدها كله نصيب ليس لها منه شيء واي وارثه فاذا قضى له لهجي فضوه على يد رجل

ولا تدفعوه الي

ولا تدفعوه الي ويقوم في ذلك الرجل غير ان يدفعوا مثل مقالته فقال اما الابن فلان اري ان يمكن من
ذلك ما دلت ما قلنا صريح على يد رجل فلما الرجل غير ذلك فلا اري ما هذا انما اري ان ردت اجازي هذه
الرواية للابن ان يبايع عن ابيه الغائب في رباعه وجوانه وجميع ماله دون توكيل ولا ذكر الاب
فيما ادعى لاديه وقعد ذكر في الجدار وقال في الواضحة ان ذكر في الاب ابي من منه في الابن ولم يحرك
ذلك لم يوسوي الاب والابن من القرائن والعشيرة على ما سياتي له في الرسم الذي بعده وفي رسم
الكثير من سماع حكى غير انه في هذه الرواية اراد في المال ان يمكن من ايقاع البيعة واثبات الحف
لا اكثر وليس ما في رسم الكثير مخالفاً في هذه الرواية وقد جعلها بعض اهل النظر على الخلاف
وليس ذلك بصحيح وقد اختلف في هذه على اربعة اقوال اخرها ما حملناه عليه هذه الرواية وما
في رسم الكثير من سماع حكى من التفرقة بين الاب والابن وبين ما يير القربا توالا حبيب
وانما في انه يمكن من قام على غائب يطلب حقه من الخاصة عنه في ذلك دون توكيل وان
كان اجنبياً ذهب الى هذا السجود والى ان القاضي يملك من يقوم بحقه وتاد ما روي عن مالك
من انه لا يمكن احد الا بوكالة فقال امثله فيما طال من الزمان ودرس فيه العلم وهو احد قولي ابن
المحشوت وروي ذلك عن اصحابنا لث يمكنه من اقامة البيعة ولا يمكن من الخصومة والاربع
انه لا يمكن من اقامة البيعة والام من الخصومة وهو قول ابن المحشوت في الواضحة ومطرف وقد
قبل ان القريب والاجنبي يمكن من الخاصة في العبد والواثية والثوب دون توكيل لان هذه
الاثبات تقوت وتحول وتقيب ولا يمكن من الخاصة فيما سوي ذلك من الرزق وغيره الا الاب
والابن حكى هذا ابن حبيب في الواضحة عن مطرف وابي الماحشوت وهو قول حاكم في المسئلة
واختلفا في ان يمكن القاضي عن الغائب في الخاصة عنه فيما يدعيه له دون توكيل على القول به
فقد ادرك في القريب القبيحة ويعددها سواء هو الظاهر من روايته اشهد هذه انه لم يعرف
فيها بين قرب القبيحة من غيرها وكذا حكاها ابو زيد عن ابن الماحشوت في الجوان يدعيه
للقايب ابنه واجنبي وقبل ان ذلك في القريب القبيحة دون البعيد والى هذا ذهب سحنون
وانه حبيب حكى عن مطرف انه ذكر ما يدل استدلالها لهذا القول المأل في ذلك والسواكم
تقيها **الاول** اذا كان المدعي حصته في الشيء المدعي بدوايته الغائب فله الدعوى في ذلك
ويأخذ حصته ويترك الباقي في يده من هو بيده حتى يأتي من يدعيه قال في اواخر الشهادات من
المدونة وان شهد وان هذا وارث ابيه او جده مع ورثة اخرين لم يقط هذا منها الا بقدر حصته
ويترك القاضي باقية في يد المدعي عليه حتى يأتي من يستحقه وقد كان يقول غير هذا يعني بالمقول
ما روي عن مالك بعده وهو انه يترفع من يد المطلوب ويوقف ويحكم في الاول انهما هما قال
بعض القرويين يبيع على قول ابن القاسم اذا قامت عن ما يدين على الغائب ان يباع لهم الخط الموقوف
بيد المدعي عليه لان الغائب لو كان حياً وتكلم عن البيعة لكان للقرى اخذها ويبيعها في ربيهم
ابن بولس يريد به جيبته التي كان يملكها الغائب انظر في ما انتهى وانظر التبصرة لابن
فروج في تقسيم المدعي **المش** ان اثبت حق الغائب له بوقف حتى يلف بحجب الاستظهار

ولا تدفعوه الي

او يسلم لوكيله وتوخر اليه حتى يقوم بمختلف او يموت فتختلف ورثته وان ذلك اولعوا جمع عليه ذكر البيروني
في ذكر قولين في مسائل الغصب والاستحقاق وسيا في اصطلاحه في ذلك مستوفيا في باب الشهادة من قول
المصنف ان قالوا لا ياتي بواحد من الغائب الشاكت اذ اردت اليه على الوكيل وهو غائب فقال ابن
يحيى من مسائل الوكالات من نوار له في رجل غائب وكل وكيله على القيام بهيب في سلفه من رجل فانكر الاجل
ان يكون باع من موكله وانما باعها من رجل اخر فتلزمه اليه لعدم البينة ترد اليه على الغائب
الرجاء الذي اراد في هذا انه لم يسم القوم عليه من باع السلطة منه او سمي رجلا بعيد القبيصة
فتبين بذلك لودعه ان يورثه منه جيل بالتمن ان يكون للغائب في الموضع الذي هو فيه في كل
وسوا كان قريبا القبيصة او بعيدها ولا يدخل في هذا الاختلاف الذي في كمال الغائب على قبض
الدين يقر به ويدعيه فانه قضاه لان هذا مقر للغائب بشي واما في التمس منه وانفاة فلا اراد
اذ لم يثبت عليه بعد نسي انني السرايع قال الشيخ ابو الحسن الصغير في كتاب الرد بالقبول في الكلام
على الرد على الغائب والقاعدة ان الامام لا يتقرر له بون الغائب بقضيه الا ان يكون مفقودا
او مولى عليه او مضرا به بدين تراثه من ربه الوكيل او ما صدر ملكه هذا الاجل من تقدي على
ما يغيب فاضروه فان الامام باخر منه القصة وخمسها للغائب انما في كونه في التملك فانظره
قال ابن رشد واما لا يعرض السلطان لمزاجه وترك ما لاله يبدل رجل او دينه له قبله اذا سافر
كحياض الناس واما اذا طالت غيبته وانقطع خبره فالسلطان ينظره فيكون له على ما وقع
في طلاق الستة انما من رسم الاقضية التي لم يسمع اشبه من كتاب الاقضية **الحكم**
قال في نوار لابن رشد من مسائل الدعوى والخصومات يسئل عن صاحب الموارث هل يجوز له الخصام
في شئ ليت المال وهو يبدل رجل بدعيه لقسمه ام لا يجوز له خصامه ويقومون البينة على انفراد بيت
المال به دون الذي هو في يده الجواب لا يمكن لصاحب الموارث من الخصام في ذلك دون ان يحصل
اليه الطلب في ذلك والخاصية وان اراد ليثبت ذلك لبيت المال لا يخصه بالاشهاد دون خاصية
من هو في يده كان ذلك له وبالله التوفيق **قوله** باب **الشهاد** هو عاقل بالغ مسلم
هذا يسمى باب الشهادة قال ابن رشد في الحاجة لتعريف حقيقة الشهادة لانها معلومة وعرضه
ابن عرفة بانواعها فيقول الفرائض ثمان من اهل البيت اطلب الفرائض في الشهادة والرواية قل ابن
عرقة والصواب ان الشهادة قول هو حكيك يوجب على الحاكم سماعه الحكم بمقتضاه ان عدل
قاي له مع تقدمه او حلف طالبه فتخرج الرواية والكبر الفيسم للشهادة وانما اخبار القاض
عما ثبت عند قاضيا اخر يحكي عليه الحكم بمقتضى ما كتب به اليه لعدم شرطه بالتقدم او الحلف
وتدخل الشهادة قبل الملامد وخبر التاممة لان كقصة لا توجب حصوله لولا ما اضيفت اليه
بالفصل حيا ذكره في تقرير الدلالة التي في قوله ان عدل قاي له بدين ثبت عدلته
عند القاضيا ما لا يثبت او يكونه عليها ولو قال قول عدل اخ واستطاع قوله ان عدل قاي له
لكان ابي ان عدل قاي له غالبا بنيا يثبت او لو قال يوجب على الحاكم سماعه الحكم
بمقتضاه ان علم عدلته قاي له لكان اذ ثبتت عدلته عنده او كان عالما بها

والظاهر

هذا يسمى باب الشهادة

والظاهر ان في حرم دور الحكم بافتقار به للتقدم من غير كون شهادة بليب لا جعل المصنف
هذه شروطا في القولية وهو خلاف ما يقوله اهل الحديث فانهم لما جعلوا هذه الاصل في شروطها قبول
الشهادة وذكرها من جملة الشروط العادلة وهو ابي فان القيد بوصف بالعدالة قال ابن عرفة طامات
الشهادة موجبة حكم الحاكم في مقتضاها الكتب شرطا في شرطها شرطها في ادائها الاسلام
انفاقا ثم قال ومن الكربة والفعل ثورا والعلوف ثم قال والعدالة قالوا طامات شرطا في الشهادة
والرواية تكمل عليها الفقهاء والاصوليون وانما الحايث في صله وحقه واما الما زري منها الكلام
والادنى صفة مظنة لمع موصوفها البدعة وما يشبه عرفا ومقصود غير قليل الصغار والصغار
الحكمة مدرجة فيما يشي ونادى الكذب في غير عظم مفسدة عقو مندرج في قليل الصغار بدليل
قولها في اخر شهادتها مما يخرج به الكذب في غير شئ واحد والطول منه قول ابن الحايث في الفقهي
العدالة المحافظة الدينية على اجتناب الذنب والتكذيب وتوفي الصغار واد الامانة وحسن
المعاملة ليس بها بدعة وينبغي بحسب الدين لا استقلال دورها واجمال قوله وتوفي الصغار
لاختلاف جميعها او اكثرها في عهد السلام الصبي في قوله ليس بها بدعة راجع للعدالة وظاهر ان السلافة من
البدعة امر رايد على العدالة لكن تقليد اشترط هذه المعية بقوله فانها ضيق يوجب كونها معتادة
حينئذ يذكر العدالة عنها كما استغنى به كذا للعدالة عن سائر اعدادها وقد يجب بان هذا النوع
من اعداد العدالة كثر النزاع فيه انتهى فيجب بان قوله الرينة اختاره من المحافظة المذكورة اذا
لم يكن القيد بها الدين وانما فصلها التفصيل من نصب دينيوكه وقال ابن محرز في بصرته قال ابو بكر الهميري
في صفة من يقبل شهادته هو المحتجب الكذاب المتوفي لاكثر الصغار اذا كان ذا مروءة ومخبر
مستقظا متوسطا حال بين اليقظ والحكمة قلت وقد انت هذه الصفة على جميع ما ينبغي
في الشهادة العدل التي وقوله حر الاضاف في اشتراط الحوالة وقوله سئل كذا وقوله عاقل بالغ ابن
عرقة ابن عبد السلام لا يختلف في اعتبار العقل في حالتي النحل والاد او لا يضر ذهاب العقل في غيرها
بيد الحائث ونص عليه عبد الملك قال ابن عرفة قلت ما ذكره هو مقتضى المذهب ونص
عبد الملك عليه لا عرفه بل نقل الشيخ عن المجموعة قال ابن وهب عن ما كذا في الكيخ خنق ثم يفيق
ان كان يفيق افاقه بينة يفتلها جازت شهادته وبعده وابتاعه التي **قوله** او كذا كذب
قال ابن عرفة واما الكذب فنصها مما يخرج به الشاهد قاي له عليه كذا في غير شئ واحد
ونقلها ابن الحايث بان معروف بالكذب في غير شئ واحد قال ابن عبد السلام علامه يعطى تكرار
الكذب من ثبت عليه ذلك وله مشهور من قوله ولهم بشرط هذا القيد الاخير من المدونة
ويكون تكرار الكذب قلت قوله يعطى تكرار الكذب لوجه التحصيل به دون المدونة لان فيها
لفظ كذا وبفعل يدل على التكرار ضرورة وقوله ان مشهور من قوله معروف بدينه لا
مدلول مشهور اخص من معروف ولا يلزم من صدق الاعم صراحة الاخص وقوله لم يشترط هذا في
المدونة ان اراد به كونه مشهورا فلا يضر لما يبين ان لفظ معروف لا يستلزمه وان اراد لفظ معروف
فقوله لم يشترط في المدونة ان اراد نصا فسلم وان اراد لفظا فسلم وهذا لا لفظ قولها قيام

وفيها خلاف حكمه صاحب الطور في اواب الالاف فقال لا يجوز شهادة الخاطي بين اهلها كالحكماء وانما
 ذلك اذا اخذوا على ذلك احوالهم فاذا اخذوا احوالهم وكانت الفتوى تجري به وسيلتها ابن رشد
 فاجاب بجوازها لعدم التهمة واما شهادة المشرك لم يشرك عليه فقال عنها عياض اني اشهد فاقناه
 بالجواز وهو واضح لقول احمد بن نصر وغيره ان تنازع المشرك والموصي عند من يكون الما فان يكون
 عند الوصي ويقوم منها ما في سماع اصبح من الشهادات فيمن دفع الي رجلين بالاداموها ان
 يوفياه الى رجل وان يشهدا عليه فزعموا انها مقلدا ذلك وانكر الرجل فقال لا يجوز لشهادتهما لانهما
 يتهمان في الميضي عنهما انتهى فيتحصل من كلامه ان شهادة السمسار جائزة فيما لا يثبت فيه بلا
 خلاف وفي شهادته فيما يثبت فيه قولان وقعت الفتوى بكل منهما فتأمل والله اعلم ونقدم الكلام
 على شهادة الخاطب والقسام والعاقد من كتاب القسمة فابعد وقع في نوازله الميرزا في كتاب
 الاجارة للسماسرة عدة اسما فسماع في بعض المواضع ساسرة وفي بعضها الخاسية وفي بعضها
 الصياحة وفي بعضها الالائي وفي بعضها الطوافي من السماسرة وفي بعضها الوكلاء من السماسرة
 والله اعلم الكتاب في الصبر والملاطف هو المختص بالرجل الذي يدا على كل واحد منهما صاحبه ومبي
 اللطف الاضمان والبر والتكرمة وهو احد معاني تسميته لطيفا ولو كانت هذه الملاطفة من احد
 للاخر كانت كسيلة الاخيرين الذين ينال احدهما بالآخر وصلته انتهى من كتاب الاقصية
 من التنبيهات وقال ابن تيمون في شرح ابن الحاجب في كتاب الاقرار والصديق والملاطف هو الذي
 قيل فيه **اذا خال الحق من كان صدك** ومن يصور نفسه لينفك
 ومن اذا ريب الزمان صدك **مشتت فيك ثملة ليجمعك**
 انتهى وهذا الذي قاله يعيد وقل ان بوجها من هذه الصفات فالاولي تفسيره في التنبيهات
 والله اعلم **قوله** او منقص **مسئلة** واذا انمو الشاهد بعض الشهادة ونسب البعض فيرد
 الجميع قاله ابن رشد في نوازله اصبح من الشهادات في اخو الكلام على سبيله من عتق عبد من مشهرا
 بعد عتقها انه غصبها من رجل وادالم بات الشاهد بالشهادة على وجهها ونسقط عن حقله
 بعضها فانها تنسقط كلها باجماع انتهى **قوله** وذا كر بعد شك قال في اول رسم من مملع ابن القاسم
 من كتاب الشهادات انما قيل انحصار عن شهادة في مرضه لتقل عنه وليشهد على شهادته كخصيا
 لها او سيل عن الحكم ليشهد بها فانكرها وقال لا قبل عندي منها ثم جاز يشهد فانه يقبل اذا كان
 ميرزا في العدة واما الولعيه الذي عليه الحق فقال يلقي انك تشهد على بكه افعال الا تشهد
 عليك بذلك لا عندي منه علم وان شهدت عليك فشهادتي باطله لم تقيد في شهادته ولا يضرها
 وان كان على قوله بيته قال ذلك ان حبيب في الواقعة وهو محل على التفسير لقولنا هذا انتهى
 وفيه اما اذا قال الشاهد بغير شهادته للشهود عليه ان كنت شهدت عليك بذلك فاما يبطل فانه
 رجوع عن الشهادة وذكره ابن رشد خلافا **قوله** قال في الطور في الذي يسأل الشهادة
 فيقول في اليوم عندي الف ستة قال بعضهم هو جاهل ولا تنسقط شهادته لان محمول على
 المبالغة وقول عليه الصلوة والسلام لا يبيع عصاه عن عاتقه **قوله** قال ابن تيمون في مسائل

الشهادات في نوازله في اول شهد لرجل شهادة فقال الشهود عليه المشهور له ما بال هذا الشاهد
 لم يولد هذه الشهادة منه كذا وكذا فقال له المشهود له انه لا يحضره ونوسوسه توقف
 ونسب جاب من كلامه فاقه ان يز يد عليك فيه شيئا لم تقبله فزعم المشهود عليه ان قول
 المشهود له المنصوص فوق هذا يسقط لشهادة الشاهد لما فيه من ذكر الوسوسة فاجاب بان ذلك
 لا يبطل لشهادة الشاهد لانه انما وصعه بالحقري والتثبت انتهى مختصرا **قوله** ما شهد ان
 عدل رضي **قوله** ذكر الروابي في حاشية البخاري في كتاب الشهادات في قوله لا تعلم الاخير
 ان هذا اللفظ لا يعيد التوكيد وانما يكتب في التبرية من انهم يقولون في عقد التبرية
 لا يعلم شهوده على قلان الاخير او لا يد في هذه الشهادة من خبر ومباطنة وكذلك قوله
 لا اعلم لوارثا وقوله لا اعلم ما لا انتهى **قوله** كجرح ان بطل حق **قوله** فليس قدره المبيلة ان
 شهد الشاهد بحق وانت تعلم جرحه فله يجوز ذلك ان جرحه ذكر فيه ابن رشد في مملع ابن القاسم
 في رسم الشجرة وفي سماع عيسى وفي سماع سمون قولين **قوله** لا يشهد بجرحه **قوله**
 بخلاف الجرح **مسئلة** اما قال احد المجريين لما حذر الشاهد هو كتاب وقال الاخر في هذا كل
 وبما ليس بجرح حتى يختمها على شي واحد وان قال اخرها هو خالف وقال الاخر باكا الى انما
 فذلك كجرح لانه يعني واحد وقال ايضا اذ جرحه احدكم يعني وجوه الخبر يعني اخر فذلك
 كجرح لانها قد انقضا على انه رجل سوا قال ابن حبيب رسالت قبل ذلك من يجوزهما اياه بانه
 رجل سواء غير يقبل الشهادة وقال لا يسيير بالجرحه فقال له جرحه ولا يكشفوا عن اكثر من
 هذا انتهى من ابن سهل **قوله** وهو المعلوم **قوله** قال في النوادر في الجرح عبد الحكم واذا عول الشهود
 عنده ثم اتى من جرحهم فانه يسمع الجرحه فيهم ايد الما لم يكف فاذ اكل لم ينظر في حاله جرحه
 ولا بعد الله في ذلك الحكم في من كتاب الاقصية الشا واخر ترجمته المحكوم عليه جرحه بكونه
 بينة او منقصة من جرحه او غير وقاله في الطور في ترجمه وتيقنه بجرحه عداوة وابن الجوزي
 ان جرح رجلا من عدلاته لا يجر الجرح من بعده لم تقبله ولو اقر بالعدول وقاله اصبح من روايه
 ابن زيد عنهما انتهى والظاهر ان هذا على سبيل المبالغة **قوله** ولا يراها لاحد ولديه على الاخر او
 ابويه انه لم يظهر ميل له **قوله** هذا يخرج ايضا من عدم قبول شهادته من كذا القرابة فهو عطف على خلاف
 من قوله بخلاف لا لاخ واعاد العامل طول الفصل والعير في خلافها ما يدل على الشهادة والمضي
 ان شهادته الواو والاولاد الاحد ولديه على الاخر جازية ان لم يظهر ميل للشهود له وكذلك
 شهادته الولد ذكره كذا او اني الاحد ابويه على الاخر جازية ان لم يظهر ميل للشهود له فقله
 ان لم يظهر ميل قبل في المشيئين ويعتوم الشرط ان ان يظهر ميل للشهود له لم يجر الشهادة
 افعلا واما ان لم يظهر ميل فالذي رجحه ابن حزم والخير وشي عليه المم وهو قول ابن القاسم
 قبول الشهادة لان الشاهد استوت حاله فمن يشهد له وعليه فصار كمن يشهد لاجنبيه وقال سمون
 لا يجوز لشهادة الاب ابنه على حال واشترط بعضهم في قبول هذه الشهادة التبريز ولم يذكره المص
 فان ظهر الميل للمشهود عليه فلا يوجب فادني الجواز قال في التوضيح يز يد على القول بالجواز

ولا يرد انه يتفق على الجواز لان صحتها على الاصح والاشهد على السفيه والفاق على الباطل
وهانه ربه حكمه غير مغل وان المنع في ذلك المستهاتة وقال في التام وان ظهر ميل للشهود عليه جازت
على الشهور ان يقرع قال في التوضيح قال ابن رشد وان شهد الابن على ولده او ولده على ولده وليس في حجره
على ابيه فيخرج على الخلاف في شهادته لاحد ابويه على الآخر ولو شهد الابن على ولده او ولده على ابيه
وله ولده لا ينبغي ان لا يجوز اتفقا ولو كان على العكس لا ينبغي ان يجوز اتفقا انتهى **قوله** ولا عذر
ولو على ابنته يبرأ اذا كانت العداوة بينه قال في التوضيح فان قلت ما افاد قوله يعني ان
الحاجب عكس القرابة قيل فابدئي الاولى بقبول العداوة بالبيتة مما قيد في القرائة تأكيده
الشفقة قال ابن كنانة في المجموعه ان كانت الحجرة في امر خفيف فشهادة احد هما تقبل على
الاخر اما المهاجرة الطولية والعداوة البينة فلا تقبل انتهى ونقله ابن عرفة عن المازري ونصه
المازري قال ان كانت العداوة خفيفة على امر خفيف لم تبطل الشهادة انتهى **قوله** والعداوة
المالعة هي العداوة بسبب امر ديني قال ابن الحاجب وشروطها ان تكون من امر ديني من احواله
او منصب او خصام وان كان اصله دينيا يتشقق بمعادة الى ادي يصيبه وقوله ولو ابنته مثله ايوه
كما صرح به في البيان وكذا انه نقله ابن عرفة عن الشيخ ويجوز على عداوته في المال نقله في رسم
باع من جماع عيسى من كتابه الشهادات **قوله** وعجز عن صبي او سفيه في ولاية عوده على الاصح
قوله من كانت بينهما عداوة معلومة ثم اصطلاحا وان شهادته كل منهما على صاحبه اذا طال
الامر واستحق الصلح وظهرت برائتهما من دخل العداوة لانه يتم اذا شهد بقرب صلحه انه انما
صاحبه ليشهد عليه قال في جماع الشهب ونقله ابن عرفة وقال في المسائل الملقوطة مسئلة
قوم بينهم فتنة او بين ابايهم واجدادهم ثم اصطلاحا فلا يشهد بعضهم على بعض حتى ينفضي
العقرب الزين شاهد والفتنة قال ابن كنانة في مسئلة محمد بن سالم وفي النوادر ومثله لا ينبغي العزب
في الاحكام واستدل بقوله تعالى تدبوت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم أكبر من احكام من
مسائل الاحكام انتهى **قوله** ولا يجوز بها اي بالعداوة والسبلة في رسم الشجرة من جماع ابن القاسم
من كتاب الشهادات وفي النوادر وروى ابن رشد القول بان لا يجوز بها وانظرا ان كانت الشاهد يعلم
من نفسه الحرجة والظاهرة لا يجوز له ان يذكر ذلك وتقدم في باب الصوم ان مرجو الشهادة
له ان يشهد وان علم من نفسه الحرجة وانظروا في رسم من جماع عيسى وجماع سمعون ونوازله
والنوادر والله اعلم **مسئلة** الشاهد يشهد بما لا يرى جوازه ذكرها في الوافحة ونقلها ابن
موجون في الفصل الثامن في تليبه القاضي على امر عداد الشهادة ونصه وفي مختصر الوافحة
فيمن عده شهادة على شي لا يثبت جوازه قال ابن عبيدوس سالت سمعون عن الرجل يكون عنده
الشهادة وهي من لا يجوز عنده والقاضي من يبرحها زيتها ترى على الشاهد ان يود بها
اي القاضي نقل كيف هذه الشهادة قلت **مسئلة** مثل ان يشهد على صراف معجل في نكاح ومعه
موجله لم يضر له اجل فقال ما اري ان يشهد فان جهل الشاهد وشهد فينبغي للقاضي ان
ينبذها علمه لا ينبغي له ان يشهد في ذلك انتهى **قوله** واعنه في اعساره بحجة وقربة بضر كضر

قوله في رسم الشجرة من جماع ابن القاسم من كتاب الشهادات وفي النوادر وروى ابن رشد القول بان لا يجوز بها وانظرا ان كانت الشاهد يعلم من نفسه الحرجة والظاهرة لا يجوز له ان يذكر ذلك وتقدم في باب الصوم ان مرجو الشهادة له ان يشهد وان علم من نفسه الحرجة وانظروا في رسم من جماع عيسى وجماع سمعون ونوازله والنوادر والله اعلم

الزوجين يعني ان الشاهد في الاعسار وما اشبهه بالقبول وضور الزوجين يجوز له ان يعقد فيها
يشهد به على الظن القوي لانه المصير على قبيله غالبا ولو لم يكن بمقتضاه لزم تقطيل الحكم في
التحويل والاعسار فيصعد في الاعسار على الصحة وصبر على الضرر كالجوع ونحوه مما لا يكون
الامع الفضر غالبا في قوله يصعد يعني على كقوله تعالى من ان تامة بقسطا ريد ليل قوله تعالى
هذا منكم عليه وقوله تعالى واذا امروا بهم بغير كف يد ليل قوله وانكم لترون علمهم **مسئلة**
لا يكلف الشهود من اين علموا ما يشهدوا به قال ابن سهل في كتاب الاقضية فضل اذا شهدوا ان
كفو ليلتيمه قال ابن كنانة الشهادة تامة وليس على القاضي ان يسألهم من اين علموا ذلك وقال
في كتاب الشهادة ان قال كحديث من علم الحكم واذا شهد شاهدان لفلان على فلان مائة دينار ولم يقلوا
اقر بذلك فلا يجوز شهادتهما لانها حاك كين حتى يبينوا ذلك فيقولان اقر عندنا اسلفه انتهى
ونقله ابن مرون عن عيسى الحكم ان ظاهر كلام ابن الحاجب خلاف ذلك ونصه وفي معنى الحكم قال كحديث
ابن حارث ان الم يبين الشهود وجه الحق الذي يشهدوا فيه ولا ضرره فليس ذلك ككثير حتى
يبينوا اصل الشهادة وكيف كانت فيقولون اسلفه محضنا او اقر عندنا للطلب ان
اسلفه وان كان الذي يبيع فهو ذلك وقالوا بامعنه محضنا كذا او باقراره عندنا وفي احكام
ابن سهل قال كحديث من علم الحكم وذكر كلامه المتقدم ثم قال بعد تقييده وفي معنى الحكم قال
بعض المتأخرين ظاهر هذا انه اذا اقر عنهما بالدين بحلا ولم يذكر المقر وجهه وشهدوا به
يؤخذ بذلك وظاهرا قال ابن حارث في هذه المسئلة خلاف هذا حتى يشهدوا باقراره بالسلف
والمسئلة انتهى **قوله** فيما رد فيه لعشق وكذا في جميع مواضع الشهادات قال ابن عرفة
قال المازري في الشيخ لان سمعون عن ابيه اجماعا على ان الشهادة اذا ردت لظنه او رتبة
او مانع من قبولها ثم ردت الزينة او الوجه المانع من قبولها انما لا يبعد ان تقبل انتهى ونقله
ابن عبد السلام واحتج بقوله فيما رد فيه مما لو ادعى الشهادة فلم يرد حتى ردت المانع فانها
تقبل لكن بشرط اعلوها بعد زوال المانع قال في التوضيح وذلك لو قال القام بمتها دته
للقاضي عند فلان العبد او الصغير او الصغير فقال القاضي لا اجيز شهادة هؤلاء فان
هذا ليس رد الشهادة ثم وتقبل شهادتهم بعد ذلك لان علامه انما هو قوتي قاله غير
واحد ونقله في التام **قوله** او على التالسي يعني انه يتقدم في ان يجعل غيره مثله لان
المصيبة اذ كانت هانت وانذرت هالت ولهذا قال عثمان رضي الله عنه ودت الزانية
ان الشاكلهن يزن في انهم من التوضيح **قوله** كشهادة ولد الزنا قال ابن عبد السلام كان
كان هذا الوصف لازما لا ينفك عنه في طاعة ولا ضيق اتفق للمذهب على رد شهادته في ذلك
انتهى وتبع في الاتفاق ابن الحاجب وهذه طريقة المازري قال ابن عرفة وفي ولد الزنا طريقتان
المازري لم يختلف المذهب في رد شهادته في الزنا ومثوبها فيما سوي ذلك لا ينقل له بالزنا
وفي حق الرجل ثمة ذكر الطريق الثانية وعراها لان رشد نصه شهادة ولد الزنا في الزنا وفي
نقل الرجل عن ابيه جازية على خلاف فيمن حد في شيء فلا يجوز شهادته فيه ام لا والشهود

96

من قول ابن القاسم انهم ردوه انما قال في التوضيح في هذا المحل قال مطروق وانما لا يجوز في ذلك لان قيل
يقول بالزمانا للزمان والقدر في التوضيح او من حروفه **هذا هو المستظهر** وصرح بغيره
ان عبد البر في الاستدكار ونقله في التوضيح فصرح بالشبهة لاني رسل قصور في التوضيح
عن الاخوين المحررين في الزنا بتوفيق شهادته جازية في كل شيء الا في الزنا والقذف واللعان وذلك
المستوفى للتحقق وشهادته في شيء من ربه الزنا لا قذف ولا غيره وان كان عدلا في ذواته لا يجوز
من اقتصر من في جنابته لم يجر شهادته في مثل الجرح الذي اقتصر منه ابن رشد هذا مشروط عرف فيه
في القياس قلت **للتوضيح** في الوضحة قال الاخوان من قتل عمدا فبقي عنه ثم حنت حاله جازت
شهادته الا في القتل وفي كتاب ابن سحنون قيل لاني كتابته من ضربه الامام فكان لا ينتظر في قبول
شهادته لثبوته قال ليس بانك لا يسوا نكلا ناسا بالمدينة لهم حال جسته بشي اسوعوا فيه الناس
وشهادته في ذلك تقبل ليس لاحرفهم بغيره من ليس كحسن الحال الا ان شهادته تقبل وليس بمشهور
للعلة انما يثبتها فيه المثال الشريدي فليست في هذا والمألف هو المستدبر وله واما التسمي وكونه
وهو في غير ذلك يعرف بالصلاح فلا تزور شهادته التي والله اعلم **قوله** في صحة شهود عليه
مطلقا اي في حق النصارى في حق الابي انما في حق الله كما لو تعلق اربعة برجل ورهوه للقاضي
وشهدوا عليه بالزنا واما في حق الادبي فقال اني عرفة وقول ابن الحبيب وفي القبول كحكمة المشهور
عليه في حق الادبي ان اراد يتوكيل من الشهود له فهو مقبل الباقين عن ابن وهب الوكيل عن
خصومته لا يجوز شهادته في الجراح فيه والافهم احري في عدم القبول انتهى والظاهر ان ذلك
ادخالهم بغيره كانه بل هو اظهر **قوله** قال ابن النوار في الجرح الثاني من كتاب الشهادة ان
في الترجمة التي قبل ترجمته الرجل يشهد لنفسه ولغيره ومن كتاب ابن الموار ومكر رجلا علي
طلب رجل في حق نفسه عزله وتولي الطلب بنفسه فشهادته الوكيل له جازية انتهى بليها
الاول ظاهر كلامه ان الخاصة في حق الله تعالى مبطله مطلقا سواء كان ممن يستدام فيه الترخيم
اولا وهو كذلك على ما قال بعض المتأخرين ان من هذا ابن القاسم خلا ومذهب طروقي والماجستول
وعند ابن رشد ان الخاصة انما تبطل بالاستخدام فيه الترخيم واما ما يستدام فيه الترخيم فلا تبطل
الخاصة كما ياتي في كلامه وظاهر كلام المازري فيها حكمه انه عرفة الاطلاق كلام المؤلف
الشأن في ظاهر كلامه ايضا ان الخاصة مطلقا في حقه تعالى مبطله ولو كان القاييم فيها صاحب
الشرط الوكيل بتفسير المنكر وليس كذلك بل هو مقيد بغيره في سباني في كلام ابن رشد ونصه
قال ابن سراج من سمع عيسى من كتاب الشهادة ان وقال ابن القاسم في صاحب سوق اخذ سكرانا
منجده وشهد عليه واخر معه فقال لا اري ان يجوز شهادته لانه قد صار خصما حتى ينجده ولو رقه
رفقه الى غير ذلك ان سجنه وشهد مع الرجل جازت شهادته قال محمد بن رشد الما جازت
شهادته وانما خذره فرفقه ما لم يسجنه لان ما فعل من اخذره ورفقه لارم له من اجل انه موكل
بالمصلحة ولو لم يكن صاحب السوق موكلا بالمصلحة فاخذ سكرانا فرفقه الى غير ذلك من شهادته
عليه على ما قال في المسئلة بعد ما وبالله التوفيق مسئلة وقال ابن القاسم في اربعة نفر

شكروا

شكروا على اجل الزنا فعلقوا به بانوا به الى السلطان وشهدوا عليه قال لا اري ان يجوز شهادتهم
واراد قذفة ورواها اصحح في كتاب الحدود قال محمد بن رشد انما لم يجر شهادتهم لانما فعلوا
من اخذره وتعلق به ورواه في كتابه الى السلطان لا يلزمهم ولا يجب عليهم بل هو مكره لهم لان
الانسان ما هو بالستر على نفسه وعلى غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصاب من هذه
القاذورات شيئا فليست ترضى عنه فانه من يبدلنا صحتة نقيم عليه كتاب الله
وقال هذا لاي هذا لو سترته يرد ان كان خيرا لكانا فعلوا ذلك صاروا ظالمين وموعين
الزنا عليه وقد فهم له فوجب عليهم الحول الا ان ياتوا باربعة شهداء اسواهم على ما بينه
الفعل كما ورد في المحكمة ولو كانوا اصحاب شرط موكلين بتغيير المنكر ورفعوا ما خدعهم
فاخذوه واخذوا به وشهدوا عليه لقبيلت شهادتهم لانهم فعلوا في اخذره ورفقه
تأويلهم على قياس قوله في المسئلة التي قبلها وفي الوضحة لمطروق وابن الما جسته
والصحة انه اذا شهد اربعة بالزنا على رجل جازت شهادتهم وان كانوا هم القاييم بذلك
بمقتضى جازوا او متفرقين اذا كان افتراقهم قريبا بعضه من بعض ووجه ذلك انه لما كان ما فعلوا
من قيامهم عليه معا لهم وان كان السرا فصل لم يكونوا خصما اذ لم يقوموا لانفسهم وانما قاموا به
وقد صرح في الاختلاف محمدا عن التوجيه في اول رسم من هذا السماع ولو كانت الشهادة فيما
يستدام فيه الترخيم من حقوق الله كالطلاق والعتاق لجازت شهادتهم في ذلك وان كان
هما القاييم بذلك لان القيام بذلك متعين عليهما وقد قال بعض المتأخرين ان ذلك لا يجوز
على من هذا ابن القاسم وقوله في هذه المسئلة خلا والمطروق وابن الما جسته ووجه ذلك لان كل
من قام في حق يريده انما هو يتيهم ان يريده في شهادته لئيم ما قام عليه وهو عندي
بغيره انما وكروها في سماع اصبح من كتاب الحدود والقذف وكروا في رشد كلامه عليه بالحرف
وانما والي انه قد مر غير انه زاد بعد قوله في اخر الشرح وانما الما جسته لفظا واصح وهو ظاهر
وقال بعده ووجه ذلك ان كل من قام بالآخر ما تقدم فحله وجهه فغلاما من نفسه المصنوع بعض
التأخرين كذا رايته مضبوطا هناك بالقلم وبدل عليه قوله بان يادعالي على ان يخلق ما في
هذا المحل فان وجهه فيه مصور غيما يظهر ويد عليه ادخال اللطم على ان والظاهر ما في الحدود ففعل
ما هنا بتخفيف من التامع والسمع وفي تقليد شيء فانه في اول الكلام جعل قولهم من الرضوع وعدم
الستر مكرها ثم جعل مباحا والمباح مما بين المنكره ولعله اراد ان يفرق فانه قد يطلق على
ما يشمل المنكره والمباح والمدوب والواجب كما تقدم اول الكلام لكتاب عن القرافي قال لا يجب
عروة بعد ان ذكر كلام ابن رشد المتقدم في الكلام على العداوة قلت **قوله** فشهادة من رفع
من شهد عليه لانه توفي على ذلك مقبولة وفي غير المولي قال الشافعي ان كان فيما يستدام الترخيم الاول
للاخوين الثاني لبعض المتأخرين على قياس قول ابن القاسم فيما لا يستدام خروجه الثالث لا يجب
رشد بخلافان القيام بمقتضى انتهى وقال ابن عرفة في هذا المحل قال المازري وتعلق اذ
قام الشهود وخاصوا في حقوق الله استقطاب ابن القاسم شهادتهم لان خصامهم علم على شدة الحرص

على انقاذ شهادتهم والحكم بها وشدة الحرص قد جعل على تحريرها اوزيادتها وقال مطرف شهادتهم
تدبره لانه في امور الاخرة وقد قرئنا ان القادة في حق الله لا يثرون في الشهادة وذكرنا في قول
محمد لا يجوز شهادته خصم ولا ظن من قام يطلب حوائد لم يقبل شهادته فيه قاله ابن القاسم
في العينية وقال مطرف شهادته جائزة انتهى **قلت** وكذا لا يثبت وتقدم ذكر كلامه في ذكر
الخصومة فجعل المازري المانع حرسه على القول خلافا لكونه الخصومة وقال ابن مرون في الفصل
الثالث من القسم الرابع من الركن السادس من الباب الخامس من القسم الاول من كتابه في الشهادة
فلا يجوز له ان يكتسبها ويلزمه اذا وصى ان يقوم بها وان لم يدع فهو على وجهه اما ان يكون حقا لله
واما ان يكون حقا لا في الاصل على قسمين ما لا يستدبر فيه التزيم وما يستدبر فيه فالاول
كالرعي والشرف ونسبه فلا يصح ترك اخباره بالشهادة لان ذلك مستوعبه ولما انشأ الى
ان هذا في حق من يثبت رصنه ولما من كثر منه فينبغي ان يشهد عليه وان علم الاقام بذلك فقد قال
ابن القاسم في المجموعه بكنونه الشهادة ولا يشهد وفي ذلك الا في يخرج ان يشهد على احد
والثاني كالشرف والطلاق والخلع والرضاع والعفو عن القصاص وتملك الاعراس والقناطر
ونسبه ويلزمه ان يحضر بها وتقدم به عند الحكم فان لم يحضر بشهادته سقطت
لان سكوتة عود ذلك حجة الا ان يثبت ان لم يدر في عدم القيام قال ابن عبد السلام في كلامه
ان رندا اختلف في يخرج الشاهد بذلك واختلف في بطلان شهادته بالسكوت فان كانت
المنكر هو القائم عليه وهو القائم بالشهادة فاختلف هل يقبل شهادته ام لا وهذا ابن القاسم
الانه لا يجوز شهادته وانما كان هو القائم بها وذهب مطرف وابن الماجشون واصبغ الى ان شهادته
جائزة وكذلك الحكم لو كانوا جماعة عليهم القايوم عليهم الشهود انتهى وقال بعده في بيانه
يستثنى من ذلك سبيل صاحب الشرطة وركوب سبيل البيان المتقدمه وحاصل ما تقدم ان
حكاه ابن رشد عن بعض المتأخرين الذي هو ظاهر كلام المؤلف هو ظاهر طلاقات اهل المذهب
ولا شك في ظهور الفرق بين وجوب رفع الشهادة بسقوطها يكون الشاهد هو المدعى فرفع
الشهادة عند الحكم والاخبار بها من غير خاصة فيما يستدبر فيه التزيم واجب غير مسقط
لشهادة كما صرح به المصنف وفي محض حوائد يجب المبادرة بالامكان ان استدبر
تقدمه واما ان كان الراجع هو الخصم فنسقط الشهادة كما اطلقه هنا في قوله كما صرحه مشهور
عليه مطلقا والله اعلم والنظر في الشهادة يشي في حق الخبايا **قلت** قال في
الطريق في ترجمة معاوية اذا قام اهل مسجد في حياسته سجدوا وحفده على رجل رثته وفيه
وانكر الرجل لم يرض شهادتهم عليه لانهم خصماؤه فان قام عليهم منهم وشهد عنهم جازت شهادتهم
لانهم ليسوا بخصميه **قاي** قال في سبيل الله عليه وسلم من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة
رواه مسلم في كتاب البر والصلة قال في الاكل وهذا الستر في غير المشتهرين الذين تقدم لهم في
الستر وستره غير مرة فلم يدعوا انما واقتضا امرهم وقمهم من غير ما يحجب لافكتة الستر عليهم
من المهاداة على مهاداة الله ومهاداة الله لها وهذا ايضا في ستر كسوف عصية القصاص

وقالت

وقالت فاما اذا عرف افراد رجل على مصيبة او احقاعهم لذلك فليس الستر هاهنا يكون على
ذلك وتركه وايضا يلزمه على من عرف ذلك اذا الملك تنغيرهم عن ذلك بخلق حال وتغييره وان لم
يتقوله ذلك لا يكتسب له يمينه او السلطان واما ايضا حال من يضطر الى كشفه من الشجر
والامنا والمحوشين فيبذل حالهم من يقبل منه ويتفق به بما يجب على العلم فاما ان الشاهد فقد
طلب ذلك منه بغير حجة او اذا راي حكا يقطع بشهادته وقد علم منه ما يستقطها فيجب رخصها
واما في اصحاب الحديث وحلة العلم القلدي فيه فيجب كشف احوالهم السنية لم يعرفها احد لم يقل
في ذلك ويلتفت الى قوله ليلا يقتربهم ويقلد في دين الله ولا يجب على هذا الجمع راعي
الاية قويا وحديثا وليس الستر هاهنا بغيره فيه ولا يباح وليس في الحديث ما يدل على الاثر في كشفه
ورفعه الى السلطان وانما فيه التوقيف على ستره ولا خلاف ان رفعه وكشفه لعصية الله سبحانه له
على مكره ولا يجوز ان كانت له نية من اجل عصيانه لله ولم يقم كشف ستره والانتقام منه مجردا
فهذا يكون له انتم والظاهر ان حرم بهذا القصد لقوله تعالى ان الذين يحبون ان تسمع العاشرة
في الذين امنوا لم يذاب العيون والظاهر ايضا ان الستر اذا خلا عن الفير والي ذكرها او لا يكون
منه وبالله المحرم بالمتقدم وانه يكره الرفع والله اعلم **قلت** قال في النوار والي وذهب
غزالي الى ان يظهر ستره في غير حياسته اليه وينهاه فان انتهى والارفع امره الى الامام
وعلى الشرط بان يتركه رجل يدعوه الى ناسي في بيتك شراف قال ابن القاسم الذي يرفع ذلك منه فلا
يتبعه وان كان بيتا محلو بالسوء قد تقدم فيه اليه فلينبذ الستر في انتم من المصحة السانية
من كتابه **قلت** او شهد رجل قال اخي عبد السلام الان يكون الشاهد من جهة العلوم
فانتم يتبعون في مثل ذلك فينبغي عدي ان يعزروا به فادخلت هذا الوجه من كسوف البصر على
صنف في الشهادة الاتريانه قدجا في كتاب الله فيضمان بالله وعلى ما في حديث ابي موسى الاشعري
قلت فويل ان هذا الحكم مسوخ وينقض بكونه حكما فالشهود لهم يدرى باليمين وانما طليعت
منهم فلا يصح انتم وقال ابن حجر في شرح النجاشي في كتاب الشهادات قال ان يبطال في قوله
عليه الصلاة والسلام يسقط شهادته احدهم يمينه يستدل به على ان الحلف في الشهادة يبطلها
قال حكا ابن شهاب في الراوي من قال ان شهد بانه ان لقان على فلان كذا لم يقبل شهادته
لانما حالف وليت شهادته قال ابن بطال والمصروف غزالي خلافة انتهى او رفع قبل الطلب
في محض حق الادمي قال في التوضيح نعم قال علماؤنا يجب عليه ان يعا صا به ان كان حاضرا
فان لم يقبل فوري يمسى عن ابن القاسم ذلك عيطل لشهادته قال الاخوان الا ان يعلم ما يجب
الحق يعلمهم وجعله ابن رشد تفسيره وقال سميون لا يكون ذلك حجة الا في حق الله تعالى لان صاحب
الحق ان كان حاضرا فقد ترك حجة وان كان غائبا فليس يثبت هذه الشهادة ويلزم على هذا التعليل
ان اذا كان حاضرا لا يعلم ان تلك الوباع له مثل ان يكون ابوه او امها او امها المذموم يدرى فيها
الذي يدرى يدرى والاول لا يعلم انها لا يبينه ان علم الشاهد ان يعلم بذلك ولا يبطل شهادته وعندنا
ان ذلك انما يكون جرحه فاعلم انه ان كتم ولم يعلم بشهادته بطل الحق او دخل بذلك مضرة او مودة

77

واما على غير ذلك فلا يلزم القيام بها لانه لا يدري لعل صاحب الحق تركه انتهى قال ابن عبد السلام
ويبين في هذا شاهدان ينكر علي المنصرف في ما لا يخبر وروي عن حديث محمد بن عبد الله بن عباس عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من كان معه شهادة فلا يقبل الا خبرها الا عند الحاكم ولكن لا يخبر بها
لعله يوقع او يوعى انتهى وقال ابو هريرة ما كان الحاضر يظلم الشاهد في ترك اعلام الحاضر بها
لا يترك رضى للسلطان قلت الا ان يكون ربهما من هو الى نظر السلطان كما لبيتم المجهل
انتم **قوله** وفي محض حق الله تخب المبادرة بالاستحسان ان استدل بهم بحريته
قال ابن عبد السلام ان كان هناك غيره ممن الحكم بشهادته فانه يستحب له المبادرة بحصوله لوضوح
الكفاية فان الى غير او سجد من ذلك ما لا يخفى عليه القيام انتهى **قوله** كحق وطلاق ووقف وشاع
شجوه في ابن الحبيب قال في التوضيح فيه ان يشاء الوقف بان يكون على غير ميتين واطلاق القول
فيه الباطل وان يشاء ان يكون هذه الاشياء من محض حوائج تفي في عذري نظره والله اعلم **قوله**
بهذا القسم والذي قبله ان وقع القارض بين قوله صلى الله عليه وسلم في معنى الذم ثم يكون قوم
يشهدون ولا يشهدون وقوله بعد رتبته احدى يمينه ويمينه شهادته وبين قوله في موضع
الملاح الا خبركم بغير الشهادة الذي ياتي بشهادته قبل ان يسألها الحكم الاول على الاول والثاني على
الثاني والله اعلم **قوله** والاخير كما لو تنازل تقدم في شرح قوله كاحتمه مشهور عليه ان السحر
اولو الرض بكونه وهذا في حق من يدر منه واما من يكره له منه فليس فيه كما تقدم ذلك ايضا في
علام ابن فرحون وان يشهد القاضي عياض بل او كلام القاضي عياض رحمه الله **قوله** خلاف الحصر
على الخجل قال ابن الحبيب في الخجل كما لا يخفى في تحصيلها لا يضر كما لا يخفى على المشهور وقال محمد
اذ لم يكن المشهور عليه محذورا او خالفنا قال في التوضيح وتوكل على تعبير المشهور بل من تمام
في الموارنة قال ما لا يفي رجلين فقد الرجل من وراءه حجاب يشهد ان عليه قال ان كان ضعيفا او كذرا
او خائفا لم يلزم وكلف ما في الاما ذكر وان كان على غير ذلك لم يلزم فله نقد فابا وبالي من
البينة فهذا ابلغ مما سمع منه قبل من جلا لا يقدر الا خاليا افعاله بموضع لا يفي للشهادة عليه
لوا لم انك تستوعب امورها ولكن اخاف ان تخرج جوابه لسواله لعله يقول له في سر ان جيتك بكه ابا
الذي لي عليك فيقول لك عذري كذا فاذ قررت ان تحيط بسره فاجاب اني قد قال اني عوفه عن ان يشهد
شهادة المختص لا خفا في رد ما عليه القول بل هو في الشهادة على اقرار المقر وقوله اشهد
عليك ما اختلف فيها اذا اجاز ذلك فتعها سمعوا مطلقا ومن من كره له الاختلاف التحمل وقيل
ان تشهد بها وهم الاكثر وهو ظاهر قول عيسى هنا خلاف قول القاسم في تقريره بين من تخين
ان يجدع لضعفه وجهه وبين من يؤمن ذلك منه ولو انكر الضعيف التحمل الاقرار بحمله لزمته
الشهادة عليه ولا يصح فيه مع عينه اذ قال لما قررت لوجه كذا انما يشهد انتهى ودل المشهور
هذا على انه ليس من شرط صحة الشهادة ان قول المقر للشاهد اني عبد السلام وفي ذلك قولان
وذكر ان يشهد في رسم باع شاة من سمع عيسى من كتاب الشهادات القول في قد كان القول بخوارها
قولا ابن القاسم ورواه عنه عن كذا في المدونة وقول الشهاب وسحقون وعيسى بن دينار وكافة اهل الحجاب

ما لا

ما لا ينبغي قال الروابي في حاشية البخاري فاذا صرح المقر بالشهادة وقال لا احب ان يكتب الشاهد
اشهد في ذلك فشهدت عليه به حتى تخلف الخصم من الخلاف انتهى وانظر اوسماع الى زبد بن تباب
الشهادة كانت فيلسف قال ابن مرفعة وجعل الما زري ومن تبعه علمه وشهادته المختص بالخص على
التحمل بعد فساد انتهى **قوله** ولا ان جوبها يعني ان شهادته الشاهد اذا كانت تحمله فيها
فلا يجوز وبعد اظاهر **قوله** قال في رسم القضا من سمع ان شهد من كتاب الشهادة وسئل عما لا
عن رجل يشهد على رجل انه حلف بطلاق امراته في قوله عليه ليدفعه اليه فحنت فقال ما هو جاني
الشهادة عليه قال ابن رشد ليس انشأ ط شهادته في هذا بين وكان الاظهر ان يجوز شهادته عليه انه
قوحنت لان وقوع الطلاق عليه لا بدعوه اليه ان يقول له حقه وانما بدعوه اليه ان يذكر اليه بالطلاق
لبقضائه الى اجل محاذ ان يقع عليه الطلاق ان لم يقضه قبل الاجل لكنه لما كان لو شهد عليه
بذلك قيل ان حنت والحق عليه لم يدفعه لم تجز شهادته عليه لانها لم تكن انما تشهد عليه
بجعل له القضا فلا يحنت لم تجز شهادته عليه اذ انشده عليه انه قد حنت لا قبل ان يكون
قد ادعى ذلك عليه قبل الحنت فاراد ان كلفه دعواه عليه قبل الحنت شهادته عليه بعد الحنت
وهو متعين انتهى والله اعلم ولم يذكر في ذلك خلافا وانما ذكره على سبيل التمثيل وقد نقل في النوازل
في كتاب الشهادات في اول الجز الثاني من الشهادات في ترجمته شهادته الاخير والشرك والمفاوض
والفرع عن المجموع في ذلك قولين ونصه ومن المجموع عن ابن القاسم واذ انكر التحمل ما تحمل
به ثم قدم المطلب فانكر التحمل فشهد القاسم على حاله فلا يجوز وكذلك ان حلف لغيره بالحنت
فلا يجوز شهادته ورواهما شهاب عن مالك وفيه وفي القنينة وقال ابن حبيب من عطفوا على الماجنون
ان شهادته تجوز فبغير منه حقه او لم يقض اذ لا يجوزها في نفسه شيئا **قوله** امين انتهى وقال قبل هذا
في ترجمته يلزم الرجل ان يشهد به محكمه من احوال الاول من الشهادات قال ما لا يفهم سمع رجلا
حنت في طلاق ولا يشهد عليه بذلك غير قال في شرحه الى السلطان وكذا ذكره حنت في حق
للمشاهد عليه فليس في ذلك حقي يكون السلطان يظن في امره بربلا يجوز شهادته في حنته
في ربه انظر كلام ابن رشد في شرح المسئلة الثالثة من رسم الطلاق الثاني من سمع ان شهد
من كتاب الايمان بالطلاق من البين وانظر كلام البيهقي في مسائل الايمان في مسيله من حلف بالطلاق
عليه حوام ان لا اشترى منه غلة ربتوت ابدان اشترى اهلها بعد سنين وشهد عليه بالبيع فانه
قال الصواب الصواب انه لا يجب بشهادته لانه لا يثبت له ان ادفعه منقطة فصرح قال في الذخيرة
في باب الشهادات عن الموارنة قال حنت على اهل الحاذق من قرأت حيا فتشهد فيه منهم اهل القضا
فان كان الحابس سيرا حنت لا ينفع هؤلاء اذا حنا حيا قبلت شهادتهم والاردن انتهى من الباب
الثامن في احوال المانع الثالث والله اعلم واصلي في النوار وتعلمه عن ان يكون انه قال سمعت بعض
اسماء سأل عن ذلك فاجابه بما ذكره وفي رسم الوضوء ما سمع امين من كتاب الشهادات كانت
عنه وقبله ابن رشد ولم ينقل عليه بل قال هذه مسئلة هي في بيته فصرح قال في النوار في
الترجمة المذكورة من النوار ومن القنينة روي عيسى عن ابن القاسم فيمن له قبل رجلين حقي

انما

وايهما شاذة حقه ما قرانه قبضه من احد هو الاخر يقول اننا دفعته اليه فتشادة القابض للدافع
ها هنا جائزة او ليس له عليها شيء بحره الي نفسه التي وقفت مسئلة في ارايل الجزء الثاني
من كتاب الشهادات في نوصها الرجل بشهره عليه ونفسه وهو ان رجلا شهد على كالم بتيون وقف
عنده والحال ان الرجل المذكور ليس الا ان استحقاق في الوقف مال ادا الشهادة وانما يريد ان يثبت في
ما رتبته الواقف قبل قبول الشهادة في ذلك فاجاب بعضهم بان ان لا يحصل له انتفاع بهذا الشيء
الموقوف اذا صار من هذه بان يكون الوقف يسيرا قبلت شهادته والاردت فينا ساعلي الفرع المتقدم
وهو ظاهر والسبيل في سماع اصبح من الشهادة وانت وفي السبيل الثانية وهي ايضا في النوار وانما علم
مسئلة انما تشهد الشاهد ان علي حكم قاض عزل او مات وقال ان القاض عظم بشهادة قبل تبطل
شهادته في علي الحكم وعلى اصل الشهادة او يجوز على الحكم ولا يجوز على الحكم وقصور على اصل الشهادة ثلاثة
اقوال اظهرها رايه بحجي ان الشهادة على الحكم جائزة ولا يصحها ما كراهه قاله اني رشدي في رسم
كراي النوار من سماع بحجي من الشهادة انت مسئلة انما تشهدت في بطلان امر ان من زوجها
فانبت زوجها ان كان خطيبها قبل تسقط بذكر شهادته ولا يلزم بحجي قولان حكاهما في النوار
فيا بـ **مسئلة** قال القزويني في شرح مسلم يجوز قول اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الراوي
لها القول وان كان جرح نفسه بذكر نقضا او لرد او ساق بذكر مضرة لقوره كاجابا على الخوارج
انهم **مسئلة** من شهر شهادته توري الى رفته فقال اصبح في نوار له انما لا يجوز فيه وسهله ان يصنع
سيرة رجل اعتق عبد بن له تشهد البعد عنهما ان الذي عنهما عصبهما من رجليه ما يبدى ران
شهادتهما يجوز في المانة ولا يجوز في عصب رقابهما لانهما يتجهان ان يبردا الرقاب انفسهما ولا يجوز
ان يقر نفسه قال الترمذي وسخون في كتابه انما لا يجوز شهادته ولا في المانة وهو الاظهر لان
الشهادة اذا رتبها للنهضة رتبها خلافا اذا رتبها للسنة والمشتهور اذا رتبها للشهادة
للنهي ان ترد كلها وقيل انما يرد ما لا يثبت فيه وهو قول اصبح هذا او المشهور اذا اردت الشهادة
للسنة كشهادة رجل واحد او امرائين في عصبته فيها عتق وقال لا يجوز منها ما جازته السنة
وهو الشهادة بالمال فثبت بالشاهد مع البين او بشهادة امرائين مع بين وقيل يبطل
الجميع لانه لما رتب بعضها وجب رد ما كملها فذكر قايهم من المرونة وحكاها البرقي عن التميمي وصح
عليه انه انما يختصرا وذكر هذه المسئلة في نوار اصبح في ثلاثة مواضع وفي مسابلا الاقضية من
البرقي من ذلك ما يدل وذكر في نوار اصبح ايضا من شهر شهادته توري الى رفته انما لا يجوز منه ما جازته السنة
وكذلك اذا تشهدت في هذا ان رجلا طلق امراته السنة وانما رايه بعد ذلك يري بها كالمرد
في الحلة وقال لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز انما لا يجوز
على ما قاله اني رشدي وقيل يلزم الطلاق وتكرار وهو الذي ياتي على من سأل القاسم وروايته عن ما ذكر
وقول اصبح في نوار اخبر علي الشاهد وان سقطت شهادته في الطلاق اظهر من قول النوار
وسخون الذي وانظر توجه الاقوال فيه انتهى وانما علم **مسئلة** كعلي مورثة الحض بالزنا قال ابن
رشد في اوساخ سخون في كتاب الشهادات وانما سقطت شهادته في ما يوجه سقطت ووجب

الحد عليهم وقد قال سبون او سقطت شهادتهم بالظنة والفرق بين ان تسقط بالظنة او الجرح
ان **مسئلة** او يدين بدينه يعني ان شهادته وب الدين المذكور بان يدين له على شخص اخر لا يجوز
لان يثبتهم ان يكون له بذكر بفضيلة منه بيمينه **مسئلة** الاول فيدرجه انما المسئلة يكون
وب الدين بشهر فليد بان يدين ولا خصوصية للدين وفرضها في التوضيح فيما اذا شهد له على رجل
فب ما اذا شهد له بفضا دين عليه فانما شهادته مما لا هو ظاهر الرواية في سياتي **مسئلة**
اطلق احمد انه في رده شهادته ولم يفرق بين ان يكون المدين مليا او بصرا ونفع في ذلك لا يثبت
وعلم ذلك اقتصر المرفوعون في تيمنه وذكر في التوضيح في ذلك ثلاثة اقوال الاول رده شهادته
مطلقا قال وهو من هذا ان القاسم الثاني اجازتها له وانما كان مقصدا وعلمه لا يشهد الثالث
التفرقة بين ان يكون المدين معلوما متمتع بالشهادة وبين ان يكون مليا فتجوز نفع المدين في حكمة
هذه الاقوال ابن عبد السلام وتبعها صاحب الشا مل فقال ولو شهد رجل الدين لم يانه بطلت على الاصح
وثالثها ان كان مقصرا انتهى ونفع في البين القول بجواز شهادته له مطلقا عما ذكر من روايات
ابن القاسم وذكر ابن القاسم انه بلغه عن مالك القول بالتفرقة بين المادي والمردوم وجعله
ان رشدي تقييما فقال في رسم اعتقل من سماع ابن القاسم من كتاب الشهادات قال ما كراهته
الرجل لرجل والشاهد على المشهود له جوازها ابن القاسم بلفظه ان كان المشهود له موصرا قبلت
والا لم تقبل لانما شهد لنفسه قال اني رشدي ما بلغ ابن القاسم من تفرقة ما كراهته كون المشهود له
ملياً او مقصرا سمعته منه بحلا هذه ان كان الدين حالا او قرب الحل وانما يثبت شهادته
كما لو كان مليا وشهادته لو فيها عدا الاموال جائزة قاله بعض اهل النظر وهو صحيح انتهى باختصار اني رشدي
وعلي كلام ابن رشد هذا اقتصر المرونة ولم يكره فيه خلافا قنامله فانما لا نقل الحصر في التوضيح
عن ابن القاسم من رده شهادته مطلقا ايضا فقد نقل ابن عبد السلام والحاصل القول بالتفرقة عن
بعضهم وجعله خلافا ونقله في البيان منها لكن رواية ابن القاسم وجعله تقييما وهذا هو الظاهر
من المذهب ولذا لا اعتنوه ابن عروة واقصر عليه الغزالي في الزخيرة **مسئلة** الثالث اطلق المص
في رده الشهادة وتقدم في كلام ابن رشد تقييد المسئلة بحال الدين او في حلوله وانما علم **مسئلة**
خلافا المنفق المنفق عليه **مسئلة** في صورة ظاهر وانما علمه وانما علمه وانما علمه وانما علمه وانما علمه
قامت الا يجوز له كافتله الشرح من المرونة ونفع في المسابلا المفقودة انما جائزة وانما كذا يبرر انما
العدالة ونقصه فيما يثبت في فيه التبرع شهادته العناع لم يكون استسما لهم للمنهية في حرامهم
ابهم ونوقبها عليهم وراى ايضا الشهادة للصانع اذا كان مثله برعي في عمله ولا عزم منه وزاد
ايضا المنفق عليه المنفق ان من التبيط ومعي الحكام وانما رشدي تقييما على ما علمه واهل مسابلا
المنفق المنفق عليه في الصورة الاولى التي في كلام المص والاول من شكل التبرع **مسئلة** ولا من شهد
له بكثرة وغيره بوضيئة والاقبل لهما مقصوده ظاهر مسئلة وانما شهد له الموصي على المنيذ اوله
فقال في كتاب الشهادات ان من المرونة وجوز شهادته الوصيين او الوارثين يدري على الميتاين
يو رشدي عن الطالب انه ما قبض منه شيء ولا تسقط عنه بوجه ما انتهى في المرونة ولا يجوز

شهادة الوصي بدين الميت الا ان يكون الورثة كبارا وصغارا الرشيد يكون انفسهم لا يتهم بغيره فيكون
التي وفي المقرب وشهادة الوصي على الميت جائزة وان شهد به من لم يثبت على احد لم يثبت له لانه
يكون انفسه الا ان يكون الورثة كلهم كبارا وصغارا ولا يجوز لشهادته ان يثبت شيئا وشهادته لا يثبت
وقال لما ذكر ان شهد وصيا ميتا ان الميت اوصى بفلان جائز شهادته نعم وقال غيره وهذا اذا ادعى
في ذلك فلان ولم يكن له في شهادته شيء بخلافه الي انفسه وكذا لشهادته الوارثين في مثل
هذا اذا شهد الوارثون اوصى بفلان فشهدوا به نعم في ذلك جائزة اذا لم يثبت الي انفسه
ان يثبت من كتاب الشهادة **قوله** وان شهد باستحقاق وقال ان يثبت له **قوله** قال في القواعد
في اوائل الجرد الثاني من كتاب الشهادة ان في اخر ترجمته الرجل يشهد لغيره ونفسه ما نصير اليه
عن شهد لرجل استحق ثوبا انه له بغيره الثابت فاجبت به لانه لا يجوز شهادته لانه من شهد
له بشي ان ملكه بشرايه اياه من فلان فلان في هذه الشهادة حتى يقولوا ان فلانا البائع على
انه يملكه ان يجوز له حيازة المالك حتى يبيع منه هذا فهذا الشاهد البائع لم يثبت ملكه للثوب
الا في قوله **قوله** قال في الترمذي المذكرة ومن كتاب ابن سحنون عن ابنه والشاهد
رجل لرجل يسمي في شرايه عن ابيه او حق ارض كان اصد ذلك كله بيده وبينه فقام معه
ثم شهد له الا ان يملكه لذكر الذي صا له في القسم من اصل عين ارض قال شهادة له فيه جائزة
التي **قوله** قال في الطبري ترجمته استجار راع لغنم باعها في الراعي اذا ادعى ان بعض الغنم التي
يرعاها له او لشخص انه لا يصدق فيما يدعيه لنفسه الا ان ياتي بسبب يدل على صدق فقام معه
قال وما ان اقر بشي منها لغير الذي استجاره فهو شاهد بغيره ان كان عدلا وسوا
كان الراعي ياوي الي اذنه او الي دار الذي استجاره التي اخره باللفظ وتقدم بعضه عند قول المص
في باب الاجارة وهو مبني **قوله** ولا عالم في مثله **قوله** قال ابن عرفة فرع قال في الطبري ترجمته
تقدير عداوة قال بعض اهل الشورى ان شهادة اهل المذهب جائزة على جميع المسلمين يريد
اصحاب ابي حنيفة والشاهدين في غيرهما وقال في الاستغناء ان هذا الاجماع **قوله** ولا ان
اخذ من اهل اكل عند عداوة اهل **قوله** قال في اخر سمع سحنون من كتاب الشهادة
في مسئلة طولية سئل عنها سحنون وقد يكون الرجل يقبل صلة السلطان وياكل طعامه
وسلاطين هذا الزمان من قبل ان يراه فذكر محرم حاشا قط الشهادة فان قلت ان ذلك
جرحه في شهادته فقد قبل جوار السلطان من قبل علمت من ايمته المذمومة الصلة قد اخذت
عمر جوار الحجاج والحجاج من قبل علمت واخذ ابن شهاب جوار عبد الملك ابن مروان فغير من
الحلفا وقد مات جوار ابي جعفر فان قلت انهم يخدمون ذلك على وجه الخوف قال
شهم من باب السلطان يترك الاخذ منه فلم يزلوا اخيرا وقد ذكرنا ابا جعفر ام لا يترك شيئا
صردنا يتردنا بعد الرسول بها فسطعت منه صرة في الزحام فلما اتاه بالصرين
يساله عن الثا لثة فذكر ان يكون اخذ غير الصرين فلما منه ما يترك بالثا لثة والحلف فيها
حتى اتي بها بعض من وجدها فدفعها اليه فمالك لم يجعل هذا الامتلاء قال راي طرح

فصل في اخذ هذه الامانة
جواب عن ما سئل من اخذ هذه الامانة
شهادته بعد ان يتركها او لا يتركها
وان كان له حلف سحنون

شهادة من اخذ

شهادة من اخذ من السلطان جميع الامانة منهم من رفقوا بها ومن لم يفرقوا بها
فهو ساقط الشهادة عندنا وما اكل من كذا كرمه الرزق والغلة فغير مردود الشهادة ولا يثبت
الحلف عند ساقط الشهادة واما احتج به بقول ابن شهاب وما ذكره جوار السلطان فقد ثبت بغير
تيسر واحتج بما لا يخفى من قبل ان قبول ما ذكره من عند من جري على يديه الرواين وهو ابن المنيق
وجوار الحلفا جائزة لا لشهادتها على ما شرطها لولا ان الحلف على قبول العطاء من الحلفا ممن يرضيه ومن
لا يرضيه ولم يعلل احد من اهل العلم انكر اخذ العطاء من زمن معاوية الى اليوم وما قولك في القضاة فلما
هم اهل السلم يجرؤوا انفسهم فلم يجرؤوا من بيت مال المسلمين واما ما ذكره عن ابن عمر فقد سبق على
ابن زياد فيكون ذلك عن ابن عمر وقد قال ابن سحنون ان قبول الجوار من اهل الضرب
عليه ايدى به جرحه تسقط الشهادة والهدى صحيح ومثله عند ابن ابي شيبة اذا قضى ذلك من اهل
على الجارية التي لا تملك الاصل اليه فيقول الاموال ويحصلها دون وضعها في وجوهها وبواضعها واس
الامر اليه فيقول اليه الحليقة وخلقته الخليفة فيقول الاموال وجب بغيره بغيره بغيره
كما كجاء وشهد من الامور على البلاد المفوض جميع الامور فيها اليه فقبض الجوار من يرضيه بغيره
الحلفا فاذموا اخذ ابن عمر جوار الحجاج فهذا وجهه ثم نعم على حكم اخذ القضاة والحكام الا ان تراق
مع اهل الترتيب فوض اليهم الظاهر في ذلك وضرب على ايديهم في سوي ذلك ما لم اخذوا كرمه ثم
تسلم على حكم ما اذا كان الجبار حلالا او حراما او مشوبا بحلال او حرام والحال في ذلك فوجده اذ رآه واندد
عليه **قوله** ولا ان تقبض **قوله** قال ابن قسطنطين من موانع الشهادة الفصية وهو ان يبغض الرجل الرجل
لان من يرضي فلان او من يكره فلان **قوله** وتلقين خصم **قوله** قال ابن قسطنطين من موانع تلقين
الخصم الخصومة فقبضها كان او غير **قوله** قال في السائل الملقطة لا يجوز شهادته فقبضها كانت
او غير وضرب من شهادته في الجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعل بعض القضاة بغيره بغيره بغيره
من القضاة فحشورة اهل العلم التي **قوله** ومطل **قوله** قال في التوضيح في باب احوالة **قوله** فرع واذا اقبل
القبض رد في شهادته سحنون لانه ظالم لا عند محرم عبد الحكم خيل ان الظاهر ان من علم من صاحب
الدين استجبا في اللطانية ان ذلك لمطال وانه اعلم ان رد اهل الحسن في القول الثاني بانه يمكن عداوته
انته **قوله** قال في التوضيح الجليل الذي يدسه الله ورسوله هو الذي لا يودي زكاة ماله في ادي زكاة
ماله فليس يسمي ولا يرضى عنه **قوله** وقال بعض اصحابنا شهادة النجس مردودة قال ابن القاسم
وقد اختلف في شهادة النجس وان كان يودي زكاة قال المازري النجس مع حقوق الواجبة واما
منه ما لا يفي فلا جرح في الشهادة بغيره الي تفصيل يعرفه من عرف الاستدلال كروان الناس
وطبايعهم ربيهم في دينهم وصدقهم في دينهم **قوله** وحلف بطلاق وعنف ظاهره ان مجرد
الحلف بما ولو مرة يكون جرحه والذي ذكره في مختصر الواضحة في اوائل كتابه الايمان ان جرحه
في حق من اعتاد الحلف به في نفسه ان يفيد ذلك على اعتاد الحلف به في نفسه في الواضحة
وكما وقع ذلك في كلام صاحب النوادر والحسن وابن رشد والمنيق وغيرهم فافهمه عن مطرف
وانه المحدثون وكلهم يتلوه وقد نقلت كلامهم في كتابي شبيه على رسالة ابن ابي زيد عند قول صاحب

اخرى قال فيكون من حلق بطلاق او عتاق وقال فيكون من الموانع اعتياد الحلف بالطلاق والعتاق انتهى
فاجوبة لما يكون من اعتقاد ذكره الله تعالى في قوله لا يحل لكم ان تنكحوا ما نكح آبائكم فان كان
العتاق وذكر العتاق في شرح الرسالة عن ابن حبيب في الوصية في كتابه الامان وهو مجلس
القصاص ثلاثا بالاعتذار لم يبين المظاهر ولا الشارح في الوسيط يعني قوله ثلاث ثلاث مرات
في اليوم او ثلاثة ايام متواليات وقال الشارح في الشرح الصغير ثلاث مرات في اليوم واما قوله
بجيشه ثلاث ايام متواليات لا يفترع عن ان قد اخذ فينبغي ان يفترع به كلام المؤلف ليدخل الاصل باب
اخرى قال فيكون من الموانع ان كان مجلس القصاص ثلاث ايام متواليات من غير حاجة لان في
ذلك اظهر من رتبته عند القاضي ويجوز ان يكون له ما يوجب في القصاص ان عينه مزودة لكانت في
العاصمة في كتاب الركة في كون الصلابة جلوسا حول النبي صلى الله عليه وسلم ما نصه هذا ان علي
جواز الجلوس للناظر حول القاضي يسمعون فتداه ويتفكرون اعماله وقال القاضي لا يجوز له ذلك
منفسرا ما كان قصده العار وتبين ذلك في قوله فليقرب ومن كان ارادته الرضا ليس العار فليقرب
كان قصده التقارب ويظهر في ذلك قيل معاشر حال فيكون في ذلك حسب ما يظهر للقاص من تمامه
او فراسدته انتهى **قوله** وسكنى مضمومة قال فيكون من الموانع ان يسكن في دار يعلم ان صاحبها
انتهى وقال الله ومن ذكربا من اهل العصب والسلف منهم وقال بعده ومنه الطعن في الرضا المصنوع
اذ اقبل ذلك انتهى **قوله** والشاهد من غير يد حكوما باسلامه كما قال في الشارح وغيره **قوله** ولم
يكن كغيره اطلق رحمه الله في الكبير فظاهره سواء كان الكبير من غير شهادة او من لا يجوز
شهادته في غيرهم منه اذ علم عدم قبول شهادته الصبيان مع حضور الكبير انما هو لاجل خوف الخبيث
وذلك انما اذا حضر بينهم كبير يجوز شهادته فتشاهدتهم شاة قطعة على المشهور خلافا لسمعون
قال في الحجاب ولا تقبل شهادتهم مع حضور كبير رجل وامرأة قال في التوضيح لم يخالف في ذلك
الاسمكون في احد قوليه انتهى واختلف في علته سقوط شهادتهم هل هو خوف الخبيث او لاستنفاد
بشهادته اكثر من قول لا يجرى الحجاب فان كان فاسقا وكافرا او عبدا فقولان قال في التوضيح
اي الكبير الحاضر ان كان من الاجرة شهادته كالكافر والفاسق والعبد فقال مطر واولو الحشود
واصبح لا يصح حضوره شهادته الصبيان المازري ولا خلاف منصوص فيه عندنا وقاله
سمعون في كتاب ابنه تزيوت ففتن فاقول بعد الاما جزة على هذا ليس عندنا الا انه لا ريب
على التعديل بالخبيث بل الخبيث في حق هؤلاء الشرا والاول مبني على ان يقلل ارتفاع الضرورة شهادته
الكبير الذي رتبته على هذا في الشا مل فقال لا يصح حضورهم بخلاف دخول كبير مع بينهم خلافا
لسمعون الا ان كان كافرا او عبدا او فاسقا على المنصوص في كتاب فتبين ما جاب الشامل المازري
في ان القول بسقوط شهادتهم غير منصوص وجعل الرجل في القول ان في منصوصا ونصا اذا حضر
كبير فان كان شهادته ان كان عدلا فلا خلاف ان شهادته الصبيان شاة قطعة لمرء والكبير
العدل وان كان ليس بعدل فاللهب على قوليه احدى ان شهادته تهم جائرة وهو قولنا لا حشود
واصبح وروى في سمعون عن ابنه مثله والى ان شهادتهم لا يجوز حضور الكبير وان كان ليس

بعدل وهو قولنا لا يجوز في كتاب ابنه وان كان مشهورا عليه فلا يجوز شهادته عليهم ما يقع في كذا اشهاد
في الجراح الذي انفسر ان كان عاش حتى يعرف ما هو فيه وان كان من مشاهدته جازت شهادته له
انتهى وصرح في بولس بالقول الثاني ونصب بعد ذلك قول مطر واولو الحشود واصبح وهذا خلاف
ما في كتابنا في الموانع قال ابن حبيب انما ينبغي من الكبير ان يعلم ان الخبيثين فلا يجرى في ذلك الجرح
الذي ونقله ابو الحسن وزاد فقال وعاصله قولان فظهر مطر ومن صدق ضرورة وان كان الكبير غير عدل
لم يرفع الضرورة وتطرب الموانع الخبيث والفقير وهو من غير العدل الشرا انتهى **قوله** قال في المرونة
وجوز شهادته الصبيان بعضهم على بعض في القتل والجرح ما لم يفترقوا واوجبوا قال ابو حنيفة والخبيث
معلم الحث وهو ان يدخل بينهم كبير او كبار على وجه يمكنهم ان يفتنهم بالذبح ويهدوهم عما يحصل
عندهم من القصاص او يزيدوا لهم الزيادة فيها والتفتن منها فاذا كان ذلك لم تقبل شهادته انتهى
وقال فيهم قد شرط ابن الحجاب في شهادتهم كونها قبل تفرقهم ان عبد السلام هذا امراد الفقهاء يقولون
ما لم يجيبوا فان افسرهم من طائفة مخالطة من يفتنهم باظهار شهادتهم قلنا مقتضى قولنا
بجوشه الصبيان ما لم يفترقوا او يجيبوا مع اخضاها ابو سعيد كذلك انما غير مترادفين
وكذا لفظ الخبيث قبل تفرقهم وخبيثهم ثم قال في الحجاب الخبيث ان يدخل بينهم كبير على وجه يمكنه
ان يفتنهم انتهى وقال الحجازي في شرح قول الرسالة او يدخل بينهم كبير قال ابو حنيفة ان هذا القاصر
لقولنا ما لم يجيبوا ومنهم من قال قوله او يدخل بينهم كبير بعد المهرمة وقبل الافتراق وقد تلقى
منهم الشهادة فقال انما هذا اذا دخل بينهم الكبير على وجه الخبيث واما اذا كان على وجه سمع الشهادة فيجوز
وهو في ذلك باقر من مثل ان يكون هذا الرجل عدلا لا يفتنهم والفاسق يفتنهم انتهى وقال الحجازي واختلف اذا لم
رجل هل تسقط الشهادة لا مكان ان يكون خبيثهم ووقفت الشهادة او لا وان كان عدلا او قال لا يري من رآه
ثبتت شهادته الصبيان انتهى اذ لم يذكر في الفروع الذي اشار اليه المصنف بقوله لم يحضر كبير وانما رآه
ان الحبيب غير الذي اشار اليه صاحب الرسالة بقوله ولا يهدوهم خبيثهم كبير لانه لا يجوز روقته
الجوارح او افتنوا وعلم الشيخ انما يريدهم اذا حضر بعد ذلك والطاهر انه حينئذ ينظر فان كان منه
الخبيث سقطت شهادته وان كان عدلا لم تسقط كما نعلم ذلك من كلام الحجازي ايضا والله اعلم
قوله ولزنا والموطأ ربيعة ما على فعل الزنا والموطأ واما على الاقرار به فلا يخرج الى الشهادة
بمعنى القول الذي عني عليه المؤلف اذ الفرق بانما يفيدهم على الاقرار ولو لم يبان يشهد به وهو
قولنا في القاسم لان انما يكتكذب بنفسه قاله في التوضيح في باب الشهادة وفي باب الزنا ولما علم
قوله يوقت اوروبيا الحدا يعني لوقت الحدا انما يشاهدتهم في وقت واحد قال المؤلف
في قولنا الحجاب محققين غير متفرقين وما ذكره من الشرا انما هو الروية هو المشهور الا لملحق
الشهادة في الاصل قاله في التوضيح **قوله** قال ابن حنيفة وسمع مني ان القاسم في الشهادة
على الشهادة في الزنا لا يجوز حتى يشهد اربعة على اربعة في موضع واحد ويوم واحد وساعة واحدة
في موضع واحد على صفة واحدة انتهى رتبنا من شرطها تسعة الموضع والايوم ولا الساعة
انما شرطها على ان لا يجتمع الا اربعة في ذلك فانما لو ارباهه معاين في فعلها لا يجازيها

في فرجها المردود في الحيلة عند شهادتهم وان قالوا لان ذكر اليوم ولا الحدا موضع وان قالوا في موضع كذا او
يوم كذا او ساعة كذا من يوم كذا انه اذا اختلفوا في المواضع والايام فقال بعضهم كذا ذلك في موضع
كذا وقال بعضهم بل كان في موضع كذا او قال بعضهم بل كان في يوم كذا وقال بعضهم بل في يوم كذا بطلت
شهادتهم عند ابن القاسم وجازت عند ابن الماحيون لانهم اختلفوا فيما لم يذكروا ثم شهدوا بهم
ولهم يلزم الحكم ان يسألهم عند انهم ومنه في الموارنة ان قالوا ادرع زنا بها متبينة وقال بعضهم
مستأنفة بطلت الشهادة وحدها للفرق في الزنا ومنه ايضا وسمع عيسى ان شهدا اربعة بزن
رجل باسرة شهرا اثنان في باطون عنه واثنان بانه اغتصبها احد الاربعة **قوله** ولكل انظر
للضرورة قد ذكرنا في وقتنا المروية في هذه المسئلة وكما صار منها عسيلة عدم اجازة النظر
للفرج في اختلاف الروحيين في العيب وذكر جواب ابن عبد السلام ورواه في ذكرنا في اجوبة
نقول في اخره **قلت** وهذا كله ان يحجز الشهود عن منع الفاعل عن اتمام ما قصده او انذاره
من الفعل ولو قد راى ذلك فعلم ان الفعل لا يطلت شهادتهم ببعضها ثم يقدم بغيره هذا المنكر
الان يكون قاضيا بحيث لا يمكنه التغير لسرعته التي ونقله انما في ولم يتعصبه وهو باع
الراي ظاهر وتكره في راسد في البيان في ثالث مسئلة من سماع اصبح ان الفرج من كذا جالود
في السرقه خلافه ونصه مسئلة قال ابن القاسم في الرجل يبري الشارق يسرق متاعه فيها
بشاهد يبين عليه ويشهد عليه يسرقته فيمنع ان اليه ورد المتاع معوم لو اراد ان ينفذ منه
قال ليس عليه قطع ونقول انه قولنا ان قال اصبح اري عليه القطع قال اني رشت في اصبح اظهر
لانه اخذ المتاع مستترا به لانه اذا ابراه للاب المتاع ولا غيره كذا في والشهود ينظرون اليه
ولو شاد ان ينفذه منعه وهو لا يبراه ان اكر عليه واجب لشهادتهم وجه قول ابن القاسم وما حكا
ان من قولنا ان هولاء راه من ناحية المتكسرا اخذ المتاع من صاحبه وهو ينظر اليه وليس يتردد
اتكسرا على الحقيقة ان لم يعلم هو ينظر صاحب المتاع اليه الذي يلقط فتأمل **قوله** وندب
سواهم كالسرقه ما في وكيف خوف **قوله** قال في اول كتاب السرقه من المروية وينبغي للامام
اذا شهدت بينه عنده على انه سرق ما يقطع في مسئلة ان يسألهم عن السرقه ما هو وكيف ومن
ايضا اخذها والي ايضا فرجها كما يكسفر عن الشهادة على جال بالزنا فان كان في ذكرنا يد راب احد
دراة النبي قال ابو الحسن قوله ما هي هذه السوال عن حبيها لان السوال عما يكون على الحقيقة
والا فانه وقوله كيف هي وكيف صفة اخذها وقوله من ايضا اخذها من حررام لا والي ايضا فرجها
هل اخذها من الحر او اخذ قبل ان يجزها ثم قال قوله فيصيرها وانه اعلم يجب لان قد يكون
في شهادتهم ما يخطئ اليه فيذكر ان يقطع عضو ان يبري لقوله عليه السلام ادرألكم
بالشهادت التي وقال في كتاب الزنا من المروية وينبغي ان يشهدت بينه عنده على رجل
بالزنا ان يكسفر عن شهادتهم وكيف راوه وكيف صنفه فان راى في شهادتهم ما ينظر اليه الشهادة
ابطال النبي قال ابو الحسن انظر قوله ينبغي هل يصحح يجب او هو على به الا فربا الوجوب
كما قال في السرقه او يفرق بين الباب والاسرقه خالف في نصابها اخلافا كثيرا وفي الزنا لم يخلف

الا ان يقال انما ايضا شديدا لانه قيل انما اليهود والنصارى الذين ان يبريان في غير ذلك في الشهادت
ليلا ينظر الشاهد ان ذكرنا ان النبي صلى الله عليه وسلم في المواضع التي ينبغي للوجوب وهو طاعة تامله
نقول في قال في السرقه صريح في شرح قولنا العيب وينبغي في الحكم ان يسألهم عن السرقه الخ قال ابن القاسم
فانما يوجب ان يسألهم عن عيبه او ما اتوا انقضت الشهادة واجبه كما قالوا ان كان الشهود اكثر
من اربعة فصاحبهم ان يقبلوا ان يشهدوا اليهم من حضر ونبت الحد الذي من حضر لو رجوا عن شهادتهم
لشهادته عن غيب والي بعض الشيوخ ان عينة الربعة لا يمنع سوال من حضر لاحتمال ان يذكر الحرام
ما يوجب المتوقف عن شهادته القليلين والحكم بين جميع وقيل لا يجوز ان يسألوا عما اذا كانوا من
اهل العلم على ما جاء في الحديث **قوله** ولما ليس بما ولا ايل اليه **قوله** ويريد ليس زنا وليس مما يختص
به النساء وكذا في شرح من ذكر الزنا بما تقدم ومن ذكر ما يختص بالنساء بما سكر وما لا يكون فيه الشاهد
واليمين اسقاط الحصة لقوله النبي صلى الله عليه وسلم في شرح قول الراسلة ومن جسد ان قال ومن ذكر الوصية
لغير موثقة او ذلك الذي بالثبته واليمين ذكره ان رشت ومن ذلك الطلاق واللعنة في شرح به
ابن فرج في بصرته وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة اختلف في الحكم ما هو ايل الى المال او الشهود
والا كما في شرحه على المشهور والمعلم ايل الى المال وفيه اختلاف **قوله** ان لا يلد في المروية
اذا عرفت على وجهها انه خالف على شي من مالها فهذا امر دعوى الطلاق ولا يثبت الاثبات هذين
وقال اذ ان الرجل ادعى على الزوجة انه خالفه على شي من مالها في هذه دعوى بما لا يلد الا الطلاق
انما المروية باقراره وبثبوت المال ثبته ويمنع ما قاله في المروية في السماع والسنن وانما كانت
على شي هو فيها بينهما فاما اني بالبيت للشهود محمد المروية ان يكونا عطية على ذكر شي فكلهم
ثابت ولا يلزمها غير اليمين فان تكلت خلف هو واستحق وان الجا الروح ثبته على ما يدعي حلف
معه واستحق النبي **قوله** والافضل وامراتك **قوله** في بصره وفتح **قوله** قال اني رشت في
فانزله المشهور والعلوم من زهد ما ذكر في اربعة عنه واجامه ان شهادته النسي في الاعيان عاملة لان
الاحباس من الاموال ولا اختلاف ان شهادته النسي في الاموال برة وانما اختلف فيما جازي الاموال
كالوكالة وانما يخرج ان مثلهما من غير عاملة في ذلك على مذهب اهل الماشيرون ومنه في ان
شهادته النسي لا يجوز الا على جوار اليمين مع الشاهد اذا قلنا ان الحبس لا يستحق باليمين مع
الشاهد وفي ذلك من اهل العلم اختلفا انهم وقد عدا ابن حنبل في بيت بالثبته والمروية
والشاهد واليمين الحبس **قوله** او ايضا بنصر في **قوله** انما يلد في المروية
وعلى او براتان ويمين وشاهد وامران فيمكن الشا رج سهرام والنسي لو لم يذكر الخلاف
فانه الاما التي هدد المروية في مثل الايض في الشرف في ان الشهادته لو كانت على اجمعها
انما الحجاب رحمه الله لما ذكر من ان الشهادته ما لا يصح الثالث الاموال ما يوجب واليها كالا
والخيار والشفعة والاجارة وقتل الخطا وما يستمر اتم له مطلقا وجراح المال مطلقا وفسخ
العقود ويجوز الكتابة وان عتق بها فيجوز رجوعها من اني وكذا في الاموال لال والوصية به
على المشهور انما في في التوضيح قوله وكذا في الوكالة بالمال اي وكله في حياته ليقف له والوصية

بشاهد قبله ولم يخلق ما لم يفسد ذلك الشيء فانما يستغنى عن الاصل ذلك الشيء المطلوب ونهى الموعى
عن المقرض وان كان الطالب قد اقام شاهد في قفا وقف العاقل في ذلك الشيء الى التفتق منها قال فما علي
مساذه يا بعد واقف عنه فان زكيت بيته الموعى وهو متبايع اخذه وودي الثمن الذي قاله بينه
كان اقل من ذلك واكثر واما المبيع اذا كان باخذ اكثر من الثمن الموقوف فانما يخرج عن الزيادة
وان لم يذكر اخذ الموعى عليه الثمن الموقوف لانه عليه بيع **قوله** ولو ضاع الثمن قبل القضا
او بعده كان قضيه له انتهى قال في التلث اذا اقام شاهد في قفا وقف القاضى الشيء الموعى فيه لينظر
في تقديره ما كان ففساده او اقام شاهد واحد افلا كان الحكم ينظر في تقديره لكونه سوا بيع
ذلك الشيء بخلاف اذا اقام شاهد واحد عدلا والى ان يحلف معه وقال في خبره في الحكم فساد
ذلك الشيء فانما يسلم الى المطلوب بريد لان هذا اقام على التلث حقه فيمنع من شاهد الذي
ثبت له فترك ذلك اختيارا والذي ينظر في تقديره شاهدية او شاهدية الذي اقامه لا يحل عليه
انتهى فهو موافق لما قاله ابن الحاجب الا انه لم يذكر استحلاف المطلوب وكذا ذكر في التلث ونحوه
ومن ادعى ما لا يفيق وسرع اليه الفسا ذلك الحكر ورطب الفواكه والى بلطح او بينه لا يفيق هذا القاضى
تقال الحاجد وهو التبايع او الموعى وهو المشتري بخلاف فساد او لم يقولاه فان انت لطلعي وقال
في بيته حاضرة او اقام شاهد او قال عدلي شاهد اخر ولا يحلف فان لم يحضر ما يتفق به وحشي
عليه الفسا دخلي بين التبايعين مثله واما شاهد الذي ينظر في عدل التبايع فان حشى الفسا ذبه واقف
التمنى انتهى فلم يذكر استحلاف المطلوب ايضا وقال في التبييهات قوله في توقف ما يسرع اليه
الفسا اذا اقال الموعى عندي شاهد واحد ولا يحلف معه انه يوجه ما لم يحلف عليه الفسا والاعقاب
الموعى عليه وبين شاعه موعى قوله لا يحلف معه اي البيته ولو اراد ان لا يحلف معه الا في احوال
شاهد اخر فان وجبت والاحلف مع شاهد في بيع حينئذ وقف ثمنه ان قضى عليه الفسا
وليس هذا ما منفع من شاهد في طلب تقديره فقد حصله بسعه هنا وخبره في التلث
تقديره وهو لم يقدرا بما يطل الحق وشاهد واحد في الاول ثابت بكل حال والحلف معه ممكن
ان لم يجز اخذ وبيته الحشى انتهى ونقل برعقة كلام المدونة وكلام التبييهات ثم قال بعد محصلها
ان لم يبع الموعى الا لطلعي فاصرا عن شاهد عدل عن شاهد فيمكن تقديره ما رقق الموعى فيه ما لم
يخش فساد ما حشى فساد دخلي بينه وبين الموعى عليه وكذا ان اقام شاهد عدلا وقال لا يحلف
معه بوجه وانما لا يحلف معه اولى شاهد من ينظر في تقديره ما يسرع اليه ووقف ثمنه حينئذ فساد في الام
ومثله ما ذكره عياض عن المذهب كذا في احوال الفطار وادان كان في الطالب لبيته هو واحد ولم
يزكه وهو قابل للتزكية فهو قيام شاهد في ينظر في تزكيتها ما يسرع اليه الموعى فيه ففساده
ونقل ابو ابراهيم قول عياض ولم يتفق فيه انتهى كلام برعقة وليس منه ولا في التبييهات استلاف
المطلوب لكن في كلام الشيخ في الحسن الصفة ما يقتضي ذلك فان قال في شرح قوله في المدونة
والاسلم ذلك الشيء الى المطلوب طاهر من غير يمين الشيخ وهذا الاصح ففساده يمين انظر انتهى
وقال في كتاب الاقضية من النوادر وان كانت الدعوى فيما يفسد من الحكر والفاكهة الرطبة واقام

لطلعي

لطلعي واقام شاهد فانه يوقف الى محجب شاهد الاخر او عينه الى مثل ما لا يخفى فيه فساد الذي فيه
الرعي فانه فسادا حلقا الموعى عليه وترك ما اقتضيه انتهى وفي كلام التبييهات التي ذكرناه
وقبله ان عرقه تقتضي عدم بيع الموعى فيه مع قيام الشاهد العدول انما اذا قال الموعى لا احلف مع البيته
واما اذا قال لا احلف الا في احوال شاهد اخر فان وجبت والاحلف مع شاهد في بيع حينئذ فساد في الام
عنتره الشاهدين وكلام الرعي يقتضي ان شاهد المذهب طاهر قال في كلامه المتقدم ومثله ما ذكره
عياض عن المذهب كذا في احوال الفطار وقال بعد ان ذكر كلام ابن الحاجب والزمع السلام حاصل
كلامه يعني ان عبد السلام ان المذهب عنه هو ما نقله ابن الحاجب وانما راي التري منه ثم قال ومن سئل
كلام عياض رايه في حق الموعى في الفطار سرا عياض اصول المذهب على ما فهمه الشيخ يعني ان عبد السلام عن المذهب
وفسره كلام ابن الحاجب وما تاملت رايه من التري في صحيح النبي ولا شك ان هذا التقييد الذي ذكره القاضي
عياض في التبييهات يؤول الى الاشكال فانه ينبغي ان يقرر وجه التري في كلامه ان الحاجب ما لا كيف قال لانه
مع الشاهد الواحد القول يمكن الموعى عليه من الشيء الموعى فيه ومع الشاهدين اللذين يبريد ان يركب لا يمكن
سده ويوقف عنه مع الحق مع الشاهد الواحد القول اقرب الى الثبوت لانه يمكن اثباته سواء وجد
شاهد اثنان او لم يجد بخلاف الشاهدين اللذين يمكن ان يكونا فسادا لم يجد من تركيه ما لم يثبت الحق فقام
الشاهد الواحد اقوى مما ثبات الحق من الشاهدين اللذين يمكن ان يجلسا عن تركيه فانه انما يمكن
الموعى عليه من الشيء فيه مع الشاهد الواحد القول اذا قال الموعى لا احلف مع البيته وانما الطلب
شاهد اثنان بقاء وجوبه انتت حتى وان لم يجد له لم يحلف محضه يمكن الموعى عليه من الشيء
فيه اذا حشى عليه الفسا ولا شك ان هذا الواحد الصنف من التلث لا ان حشى الموعى من الشيء
الحق معه فاصل الواحد الصنف من التلثي وايضا فان الموعى محتار لعدم ثبوت
عنايم من لا تقدم على التلث واما اذا قال الموعى لا احلف الا في احوال شاهد اخر فان
وجوبه والاحلف فانه بايع ذلك الشيء ويوقف ثمنه لان الشاهد الواحد جنيته اقوى من الشاهدين
فان قيل ليرحم الله الله فيفسدوا فيما لا يخفى فسادا في قيام الشاهد الواحد القول بل قالوا انه يمكن
يمين الموعى عليه والشيء الموعى فيه مع قيام الشاهد العدول من غير تفصيل فالحكم ان ما حشى فسادا
لما تقرر القضا بعينه الموعى ما حشى من فسادا في ثبوت الدعوى ولم يبق الا ان يقض له بيمينه
وقوى حق الموعى عليه بسبب وضع اليد مع ترك الموعى انتت حقه القادر عليه خيرا والبيتي
الشيء الموعى فيه يبريد الموعى عليه بخلاف ما لا يخفى فسادا لانه الفسا بعينه الموعى يمكن والاخير
من راي الموعى عليه في تعاقبه فسادا والبداعه والحاصل ان قول المصنف خلاف العدل
فيحلف معه ويبقى يمينه بغيره بغيره كذا ما اذا قال الموعى لا احلف الا في احوال شاهد اخر فان
وانما اطلب شاهد اثنان فان وجبت والاحلف الا في احوال شاهد اخر فان وجبت والاحلف الا في احوال
شاهد اثنان فان وجبت والاحلف فان الموعى فيه بايع ويوقف ثمنه كما يوقف مع
الشاهدين عدل ما قاله عياض وابوصفص الفطار وقيل ان عرفه فسادا والله اعلم **قوله**
وان سألوا القول في اخره يشيرون قوله في المدونة في ثبوت الشهادت قال اما كروى عن عبد

بيد رجل قام شاهد على القطع انه عيده او اقام بينه يشهدون انهم سمعوا انهم سرق
له مثرا يدعي وان لم تكن شهادة فاطمة ولم يثبت ببلد اخر فالوضع قيمته العهد ليدعيه اليه
لنشهد على عيده عند قاضي تلك البلدة فذكر له وان لم يثبت شاهد ولا يثبت سماع على ذلك وادعي
بينه وبينه عشرة ايام من الثلاث فسا وضع قيمته العهد ليدعيه اليه بينة لم يثبت ذلك
وان قال او فقه العهد حقا في بيئته لم يثبت ذلك الا ان يدعي بينة حاضرة على الحق او على ما يثبت
له به دعواه فان القاضي يوفق العهد ويؤكد له حيزا بينة فيما قرب من يوم وكفه فان جا
بشاهد او سماع وسال انما العهد لياق بينه فان كانت بينة وفي انما فمصر استوفى القاضي
المدعي عليه والسلم اليه بغير كفيل وان ادعي بشهودا حصورا على حقه او قضاة كالحكمة الايام والحق
وهذا التحريم لغير القاسم وراي ابن القاسم ان يوقف له لان الحاي يشاهد له او سماع له وضع
البينة عند مالك والذهاب به الي بيئته فهذا كالا ينافي الذي قال ابو الحسن قوله عبد اليسير
خصوصية العهد والمائة على ما سواه وقوله واما شاهد ابرير والحي ان يملك معه ان يثبت
وكذا الواقام شاهد بجهول الحال قوله عند قاضي تلك البلدة فذكر له كان قريبا او بعيدا في بيته
التي ينفقه لا ان انتفعا وطلب انفاه الى الجباب الى الزها به من باب اولي فتأمله ونقل
الشارح في الكبير في شرح هذه المسئلة ككتاب الضاع في عكس المسئلة وهو ان الاستيفاء على يده
كذلك فسا لوضع قيمتها وذهب بهما الى بلد البايع ولم ينقل هذه المسئلة فقد يشهد ذلك على
فهم الطالب والله اعلم **تيسر** قول الموضع قيمة العهد هذا في المستحق بالوقد اما المستحق به
ففيه تفصيل ينظر في اخر سماع عيسى من الحكماء وخرسم القبلة من سماع ابن القاسم من الاستيفاء
قول والقلة له للنقضا والنقطة على المقض له به **قول** في المدونة ان العلم السابق ونقطة
العهد في الاضاف على من يقض له به ثم قال والقلة ايد الذي هو في يده لان ضمانها منه حتى يقضي
بها لطالب قال ابو الحسن في المسئلة ثلاثة اقول والنقطة والقلة لم يذكر بده وقيل لمن يقض له به
والنقطة وهو ظاهر الكتاب بدلا من عهد الكتاب بغيره فقال بعضهم وجهه انه لما ادعى العهد كان
اقربان نفقة عليه فيوجد باقراره ولا يصدق في القلة لانه يدعي فيها انظر الذي قال في التلث فان
ثالثا في النقطة كانت عليه بما جرت به نظر بده ذلك من يقض له به وقال بعض شيوخنا من اهل بلدنا
ان لم يتطوع احد بها بالنقطة وثالثا كانت على من يقض بده لانه على اصل ملكه لا يجرى اليه حتى
ينظر فيه من يريد فاذا ازم النقطة ثم ثبت للاخر وجه عليه بذلك ان في **قول** في او اخر
كتاب الرعا ومن الذخيرة قال بعض الحكماء اذا ازم المدعي عليه باصحا والمدعي عليه ليشهد عليه البينة
فان ثبت الحق فالمدونة على المدعي عليه لانه سبطل الحق والافضل المدعي لانه مبطل في ظاهر الشرع
ولا يجر اجرة تقبيل المدعي به في مدة الاحضار لانه حتى لا يترك لايتم مصالح الحكم الاباء التهم وقال
بعدة بغير صفة **قول** في انما زعمنا احاطا بمبضا هو منصف لدارك ولداره فاما ما ذكرتم فكشف
البيان لينظر ان جعلت الاجرة في الكشف عليكم فشكل لان الحق قد يكون خصمك والاحزة ينبغي
لنفع العمل ولا يمكن ان تقع الاجرة على ان الاجرة على من ثبت له الملك انما جرت في ملكية

فما وقت الاجارة الاجازة وكذلك انما يف لو انتفع الاباء وقال ويكن ان يقال ان يلزم الحكماء ما يستحق
وتلزم الاجرة في الاجير من ثبوت الملك كما يملك في العمان ووجه واحد في كاذب انما هذا الاثر هو
الظاهر في الفرض قبل قتل والد العاقل **قول** وجازت على خط مقدر طاهر سوا كانت الوثيقة
مخطئة او فيها شهادة فقط على نفسه هو كذا قال في رسم الشجرة من سماع ابن القاسم من كتاب
الشهادات وسيل ما ذكر عن رجل كنت عليه رجل ذكر حق والشهادة رجلين فكتب الذي عليه الحق
شهادة على نفسه بيده في الذكر الحق فذكر الشاهدان ثم جرد في رجلان فقال الشاهدان كتابه
بيده قال مالك اذا شهد عليه شاهدان باقراره فاري ان يفرم قال اني رشت هذا بين عليا قاله لان
شهادة الرجل على نفسه اقرار عليها واقراره على نفسه شهادة عليها ونقله ابن عرفة **قول**
وان يفرم مال بينهما هذا الذي اختاره رحمه الله ان الشهادة على الخط جائزة في الطلاق والنفقة
وهو في مكانه رحمه الله اعلم على ما ذكره في النواحي من احكام ابن سهل ونصه وفي احكام ابن سهل
عن محمد بن الفرج مولى ابن الطلاع انه قال الاصل في الشهادة على الخطوط من قول مالك والشافعية
انما يجوز في الحقوق والطلاق والاحباس وغيرها التي وهو طلاق ما نقله السري عن السري انه
قال لا يجوز للشاهدان على الخط في طلاق ولاعتاق ولا حرم الحدود على ما في النسخة وفيها الذي
من اوابل مسائل الامان ونقله في مسائل الاقضية والشهادات عن ابن رستدا نظر كلامه وقال ابن
رشد في نواته في اثنا مسائل النكاح في جارية عليه بعقد يتضمن اشهادا على نفسه انه سب
تزوج فلانة في طلاق ثلاثا وقد تزوجها فانكر العقد فشهد بشهود ان العقد خط به فقال
ان هذا العقد الذي قيم على الرجل المذكور ثبت بشهادة الشهود الذين اشهدوا على نفسه بما تضمنه
وعجز عن الرفع فالذي اراه والتقليد ان يفرق بينهما وهو الصحيح عندي من الاقوال المشهورة في الزعم
ولا يكون ذلك جرحه فنسقط شهادته الا ان يقر على نفسه انه تزوجها بغير ان حلف بطلاقها البتة
ان لا يتزوجها وهو يعتذر ان ذلك لا يجرى له الا خلافا لاهل العلم في ذلك لعدم قيامه ولم يكن ذلك
وقال انما تزوجها لانه اعتذر ان ذلك يسوغ له لا خلافا لاهل العلم في ذلك لعدم قيامه ولم يكن ذلك
جرحه لاسباب ان كان من نظر في العلم وسمع الاحاديث واما ان لم يثبت العقد الذي قيمه بالاشهاد في الخط
فلما حكم به عليه انما ذكره ولا يفرق بينهما وان جرد عن الموضع في شهادة من شهد عليه انه خطيب ثلاث الشهادته على الخط
لا يجوز في طلاق ولاعتاق ولا نكاح ولا حرم الحدود وعلى ما نص عليه ابن حبيب في راجحة وفيه ولو اذانه خطبه
بيده وسمع انه لم يكتبه عا على انقاده واما كونه على ان يستبر ويقرر في حرق كذا ما قاله في المدونة
انما والله اعلم وما ذكره عن ابن حبيب في راجحة نقله ابن حبيب في راجحة وانما جرت في الاموال فقط وجب الاجرة وشهادة النساء
في طلاق ولاعتاق ولا حرم الحدود ولا نكاح قاض وانما يجوز في الاموال فقط وجب الاجرة وشهادة النساء
ولا الشهادتين في غير ذلك فلا يجوز على الخط وجب اجرة هذا يجوز في رسم القضاء من سماع اشيب من كتاب
الشهادات في امارة كذب البها زوجها بطلاقها من الاجور شهدا واذان وجرت من يشهد على خطه
نحوها ذكر قال ابن رشد من ان يخطب ابن عبد الحكم وكان في بعضنا عندنا ذكرنا من الشيوخ ان ما ذكره ابن حبيب
عن مطوف وابنه الماحيوتون واضح هو مد هب ما لك لا خلافا فيه وان عني قوله في الرواية نفقها ذكره ان يكون

لها بشهه توجب لها اليقين على الزوج انه مطلق والذكر ان يقول به ان معناه حكاية الجيب انما هو ان الشهادة لا يجوز
على خط الشاهد في طلاق ولا عتاق ولا نكاح لانها لا يجوز على خط الزوجان طلاقا واعتقا او نكاحا بل يرد في خطه
بذلك كما يجوز على خطه بالاقراء بالمال وهو بين من قوله فالصواب ان يحمل قوله ان نفيها على طاعة من حكمها
ما لطلاق عليها ان تشهد على خطه ان هذا عدلان وذلك ان كان الخط باقراره على نفسه ان طلق زوجته كمثل
ان يكتب الي رجل يعلم بان طلق زوجته وانها يعلم بان ذلك وان كان الكتاب انما هو بطلاق اياها ابتداء
فلا يحكم عليه به الا ان يقرانه كنبه مجمل على الطلاق وفي قبول قوله انه كنبه غير صحيح على الطلاق بعد ان انكر
ان كنبه اختلافا في بعضه بالقبول والكثرة ما للفظ فيكون اختيارا في رتبة ثلث يفرض بين الشهادة
على خط الشاهد فلا يجوز الا في الاموال وبين الشهادة على خط المقر فتجوز في الاموال وفي غيرها اذا كان
الخط باقراره على نفسه ان طلق واعتق ونحو ذلك وانما اذا كان الخط انما هو بطلاق اياها ابتداء فلا
وذلك ان عرفه عن ان يسأل نحو اختيار ان يشتر ومن اياها في ايضا وظاهر ما تقدم من ان يشتر في نوازل
في النكاح ان حمل قوله مطوف وان المأخضون على ظاهره وقال في كتاب الشهادتين ان من نوازل ظاهر ما حكم
ان يجيب في الواقعة عن طريق ما لا يجوز واصبح ان الشهادة على الخط لا يجوز في اموال الغير في خط
الشاهد ولا على خط المصنف او المطلق وما يورثه من ما ليس بمالك ولا يجوز ان يكون الشاهد محلوله ومعنى ذلك
اذا وجد الكتاب بالقبول عنده هو موثوق او يورثه في حياته لانه لو اقران خطه وقال كنبته على ان يستخير
في تنقيده ولم يقره بعد لصدق في ذلك وانما اذا كان دفعه في العبد او كان في نفيده على انه انقذه على
نفسه والشهادة عليه كاملة كالشهادة على خطه بالاقراء بالمال وهو ظاهر روايته انتهى عن ما كان
في الفقيهين وما في مختصر ابن عبد الحكم ان في وقال ابن فرحون بعد نقله قول مطوف وان المأخضون واصبح
قال ابن راسل وقرينة التقوية لا معنى لها الا ان يريد ان الاموال اخف والصواب الجواز في جميع
قال ابن القندي ويزعم من اجازها في الاحكام القديمة ان يجبرها في غير ما لان الحقوق عند الله سواء التي
قوله وان كان يعرف مشهده وتحتها على ما ذكره من معرفة مشهده هو واحد القليل وما ذكره
من قوله وتحتها على ما لا يعرفه بل المشهور على خطه وظاهر كلامه ان الشاهد على الخط لا يثبت به ذلك وذكر
المبسط انه لا يشترط ذلك بل يكفي ان يشهد بذلك غيرهما قال في كتاب الجبس في فصل ذكر فيه ان
قايما قام بالحسن ان فلانا باع حيا ما نصه وان كان الشهود الذين يشهدوا على خطوط شهود
موت في كتاب الجبس قلت فاني اليه بقلان وفلان فشهدا عنده ان فلانا وفلان وفلان
او فقل في كتاب الجبس المنسوخ في هذا الكتاب كخطوط ابديهم لا يشك في ذلك وانما ميثاق
قبول القاضين شهادة الشهود عنده وشهادة الشهود على خطوطها وان عدلها
عنده ان هذا ان على خطوطها كما ردت كذا في كتابي في الترتيب وانما ميثاق وانما كانا برسم
العدالة وقبول الشهادة في تاريخ شهادتهما المذكورة وبعد ان اذنوا في ان عدلها عنده عشر
الشهود من الذين يشهدوا على خطوطها قلت في الشهودين وقبل شهادتهما لمعرفتهما بهما و
قبل شهادة فلان وفلان المشهود على خطوطها يتقدم فلان وفلان لهما عنده بالعدل والرضى
اذا كان توفيا على ذلك انتهى **قوله** وجاز الاداء الحصل العلم ولو بامارة مسيلة قال في نوازل ابن

رشد في بيان الشهادة ان في رجاء شهادته على امارة انما هو امتداد لاجل الامانة بل في ادبي الشهادة عن ذكره قطع
عن من ختم شهادته على شهادته انما هو امتداد لاجل الامانة بل في ادبي الشهادة عن ذكره قطع
الشهادة ولا رايها قط وانما عينها له في حين ذلك الشهادة امارة وثق بها فذلك سقط لشهادته
في هذه المازلة خاصة وتكون كالرجوع عن الشهادة او تراه اقراره على نفسه يتقدم الكذب
فيكون جرحه وتنسب لشهادته في ذلك وغيره فاجاب **قوله** شهادته عاملة اذا كان هو الذي اسوال
المرأة لان ذلك من ناحيته قبول خبر الواحد وانما اذا لم يثبت هو يسوالها وانما قالت له ذلك على سبيل
الشهادة عنده مثلا ان تقول له المرأة التي انشدهت على نفسها بالوصية هذه فلانة فقولي فلانة
بنيت فلان ونفرتك بل لا يجوز له ان يشهد عليها بتفويض المرأة له اياها على هذا الوجه وان كانت
عنده ثقة كان جهلا سقطت شهادته عليه ولم يكن ذلك جرحه يسقط شهادته فيها سوى ذلك
التي **قوله** وجاز في السماع في ثقات وغيرهم قال في معرفة شهادته السماع لقب
لما يصحح الشاهد فيه باستدلاله بشهادته لسماع من غير مدين فيخرج شهادته البتة والنقل وظاهر
علام المؤلف رحمه الله انه لا بد ان يكون السماع فاستدلاله عن الثقات وغيرهم وهذا قول ذكره في التوضيح
عن بعضهم ومذهب المروية خلافا ويحمل ان يكون المراد بالوصية ان يشترط فيها ان يكون السماع في ثقات
سواء كان من الثقات او من غيرهم وهذا هو الوجه في التوضيح في شرح قول ابن الحاجب وكذا في شهادته
السماع في الثقات من الثقات قلنا هذه انه لا يقبل اذا كان من غير الثقات وهو مذهب مطوف وابن القنفذ
قالوا لا يجوز من غير هذا القول سماع او مسوع من غير الثقات في اشتراط العدالة في المقر
عنهم قاله المازري وروي عن ابن القاسم اشتراط العدالة في المنقول عنهم الا في الرضاع وقيل لا بد من
السماع من غير العدل مع العدل لان قصور السماع على العدل كجرحه الى نقل الشهادة عن الثقاتين
وذكر باب اخر ان في رواية ابن عبد السلام ذكر المؤلف في صفته هذا السماع الصنف وان يكون من الثقات
فاما القسوة فتشقق عليه وانما يكون من الثقات فمن غير شرط ومنه من لم يشترطه لان المقصود
ان يحصل للثقة على علم او ظن بما ربه وانما كان خبر غير العدل في بعض الاوقات مفيد لما يقدره خبر
العدل في غير مقتضيه ومنه من راي انه لا بد من السماع من غير العدل مع العدل وان كوث السماع بقصور
على العدل كجرحه الى نقل الشهادة عن المقيمين وذكر باب اخر ان في قلنا **قوله** في حمل كلام المصنف في الحمل
الثاني ليكون موافقا لظاهر المروية كما قال المازري على قول القيد وليس في قصيدته حيث قال
وليس من شرطها العدل بل اللينف قد اذنا **قوله**

وما قال انما روي لوقال عوضا منه وليس سمعها من العدل بشرط بل اللينف في المنقول لكانا على
المراد **قوله** يملك كما ينصرف طويلا فاذا دقوله كذا ان شهادته السماع في التكرار انما يقيد
للمأينة وانها لا تعيد في الاشارة قال في التوضيح ظاهر كلام المصنف يعني ان الحجاب ان شهادته السماع
تكون بالملك في الاشارة والذي يعر عليه اصحابنا ان لا يستخرج بها من يدعيه وانما تعيد بها في قوله
وكان ان يجيب عن مطوف وابن المأخضون وابن القاسم واصبح ما يقتضيان يستخرج بها من اليد وهو لا يستحق
بها ما ليس في موزاجد كفوف من الارض قولان عندنا بناء على المازري على اختلاف المذهب في بيت المال

هل بعد جابر المالا ما لم يملكه من الاموال وقولوا انهم لم يملكون في كتاب الاستقفاق ولا يقوم بشهادة السماع الذي
المكمل بغيره ولا يجوز لغيره ان يشهد في السماع لا يستخرج بها من يد جابر شيئا تحت يده الا ان تكون
اليد حلاير مثل ان يكون غاصبا او ذا سلطان غير مسقط وثبت انه مال القاييم او ورثته على السماع
او ثبت ايضا انه يصير الى الذي يملكه من الوجه المذكور فيستخرج من تحت يده ما يدعيه عليه من الاملاك
ويستخرج من تحت يده السماع ويجوز ان يكون ذلك كذا في الخارج في سبيل ما لا يتصور وهو كلام حسن واقفا على
بقوله لتصرف طويل انما يشهد بالملك اذا طالت الحياة وكان يتصرف تصرف المالك من الهمم وغرة ولا
يشارك احد من الابرار من الامرين وهكذا في الجواهر ونقله عنه في التوضيح وذكر ان الشارح كلامه الجواهر
يا وبقولنا ان شرا من انما يشهد بالملك اذا طالت الحياة او كان يتصرف تصرف المالك من الهمم وغرة ثم
اعترض في شرحه الكبير على المص بان علامه يقتضي انه لا يد من مجموع الاسرار وان ذلك نقل ابن تيمية
وقوله ان كلام ابن تيمية موافق لما قاله المص ولعل ذلك وقع في نسخة الشارح من الجواهر والله اعلم
مسئلة بينت السماع في الهمم مقتضى ما في نواز لان رتبة في كتاب الوعاوي والخصومات
انها مائة وسبعمائة في اخر الباب عند قول المص وان كان اجنبي **قوله** وقد من بينه الملك
يعني انه اذا شهد في الملك بينه بالسماع رتبة بينه اخرى بالملك شخص اخر فاعطى فبينه
الملك التي قطعت مقدمه على بينه السماع **قوله** لا يكتفى به ان يشترها من كافي القاييم
تصوره من كلام الشارح واضح والمسئلة مسبوطة في المرونة في كتابه الشهادات في الشهادة
على السماع ومثل الشرائع انه تصرف بها عليه او وهبها له كما يستحق عليه في كلام ابن رشد
في شرح او مسئلة السماع وسالته عن رجل غاب ماله او ارضه فدخلها رجل بعد غيبته فسلكتها
رما نزلت عنها وبقيت رتب فيها وقدم الغائب فادعي ذلك واصله معروفه والبينة تشهد له انما
داخلها البيت بعد غيبته هذا وان كان مختلف ان كان سماع من الحاكم انه امشيري اولم يسمع ذلك
منه وانما ان كان ذلك ولم يطقه في القاييم القاييم اذ كان ادعي ما ذكره كان الرجل فيها
جاء اوبت ولا يلتفت اليه ما كان يسمع من الرجل الحاكم ان كان ادعي ما ذكره كان الرجل فيها
على الشرا او هبة او صدقة او سماع صبي على الشرا ومع طول زمان وفقدان قال ابن رشد رده
مسئلة صحيح بينه عليه ما في المرونة وغيره ما من انه لا حيازة على غائب فاذا قدم والاصل
موقوفه وشهد له البيعة بدقولا الميت فيها بعد غيبته كما ذكرنا في غير رتبة البيعة
عليه ما دعوا من استرا او صدقة او هبة او سماع على ذلك في طالع من السماع الذي وقول ابن رشد والسماع
على ذلك كامل للشرا او الصدقة او الهبة والله اعلم **قوله** ووقف اي جابر كما قاله في التوضيح
وعبر ولا يشترط فيها تسمية المحسول بالثبات ملكه بخلاف ما لو شهد على الحيض بالقطع فانه لا يثبت
الحبس حتى يشهد واما الملك المحبس فانه في التوضيح قال ابن رشد ان حكمه الصغري والكبرى
ايمية الشهادة بالسماع في الاحكام ان يشهد الملك هذه يدور في الدار التي يوصو كذا وحدها كذا
وانه لم يزل يسمع ضد اربعين سنة او ثمانين عاما متفرقة في شهادته هذه سماعا مستقيما
من اصل العدل وغيره ان هذه الدار او هذا الملك حبس على سجود كذا او على المرضي كذا او على

هذا هو
المراد
من قوله
السماع
على
الحيض

المراد من قوله
السماع على
الحيض

المراد من قوله
السماع على
الحيض

هذا هو
المراد
من قوله
السماع
على
الحيض

فلان وعقبه او حبس لا غير وانما كانت محتومة بحسب الاحكام وقولها بالوقوف اليها والقبض
لها بعد اجري العمل في هذه الشهادة زاد في الكبرى فاذا ثبت هكذا او كان الشهود بها شاهدين
فصاعدا حكم بها بعد حيازة الشهود بتعيينه والاعذار التي منعت من حيازة الشهود في القاييم
في سماع عيسى بن جابر العتيبي اذا شهد رجلان انهما كانا ليسهما في هذه الدار حبسها رت شهادتهما
وكانت حيازة علي المساكين ان كان لم يسم احد ان في قاييم استفيد من هذه المسئلة النصر
في ان مصارفا حبس وشروط الوقت ثبتت بشهادة السماع ونصر على ذلك ايضا في كتاب الشهادات
من المرونة قال اوسيل ما كان قوم يشهدوا على السماع في حبس على قوم انهم يعرفون ان من مات منهم
لا يدخل في نصيبه روجه وتلك الرتبة الميت فلا بد من حيازة فيه ودرها ولا روجه فقال اراه حيازة بين
وان لم يشهدوا على اصل حبس لم يذكروا ذلك كله وذكر ان السماع ما يستدل به في ذكر جابر
انتهى **قوله** وموت بعد قيد البعد اجمع الى قوله وموت **قوله** وشهد اثنان **قوله** في كتاب
بولس في كتاب الشهادات وان من كتاب الشهادات وان قال ان القاييم واما ان يشهد شرا او عايب
السماع لم يقبل له بالماء وان حلف لان السماع نقل الشهادة ولا يجوز لشهادة واحدة او حيازة شهادة في
انتهى قال القاييم بل اضعف من نقل الشهادة وانظر الى ما بيني وبينك في الشهادة في الشهادة
على الاسباب والموت القديم والروايع وانظر في سبيل الاقضية والشهادات من البراءة وورد
كتاب المساقين بان قدامات وقوله **قوله** وعلق **قوله** مسئلة عندنا في جزئي في المواضع التي كثر
حيثما الشهادة بالسماع القاييم كثرته والله اعلم **قوله** والشمل انه افتقر اليه في كفاية
قال ابن رشد في التلخيص عفا علم بالشهادة بسبب اختياره في تخرج علمه دون كذا في قوله انه صوت
مطلق وقوله من قوله بوجوب على قاييم حكمه المعروف من التلخيص في الاول والثاني وهو من
كفاية نزل قال والادامه في اعلام الشاهدا كما كتم بشهادته بما يحصل العلم بما تشهد به وقال ابن رشد
في شرح المسئلة الثالثة والمشور من رتبة من سماع ابن القاييم من الجاهل مع مدعي ان
يشهد على غيره فيكتم له ان يشهد عليه ومن ادعي ان يشهد على غيره فلا بد ان يشهد عليه
انتهى وقال الروايع في كتاب الشهادات في قوله عليه الصلاة والسلام لا تشهد على عور قال
المجلة في الحديث من الفقه ان الانسان لا يضع اسمه في وثيقة لا يجوز من العلم من احواله
يقصد الشهادة على المصوغ ليرد قال ابن المنذر انما يريد بالوضع خطه في وثيقة يظهر الجواز
مع ان الباطن باطل واما الساطن الذي تكذب لا بطل المفسر بصيغة الاستدراك لا الباطن فلا خلاف
والاقتضا في وجود وثيقة الشهادة فيها ولو وضع شهادته في وثيقة كتبت بظاهر الجواز والفقد
فاسد زاد في خطه فقالوا لو بينهما في ذلك محمول على ما يبيحه الشرع من ذكر او بطله ومثله هذا
الموضع لا يكره فيختلف فيه انتهى وانظر الواضحة في الكلام على شهادة القاييم الذي لا يري حوازه
ونقله ابن فرحون في التوضيح في فصل تبينه القاضي على سور غداد الشهادة وتقدم كلامه عند قول
المص وليجرب بها وانظر كلام الرضا في اجابته في كتاب القضاة في كتاب القضاة فانه تكلم على اخذ
الشهود الاجرة على الشهادة **قوله** وتنفذ الاداء بصورة ظاهر سيلة قال في الغادر في كتاب

هذا هو
المراد
من قوله
السماع
على
الحيض

هذا هو
المراد
من قوله
السماع
على
الحيض

الشهادتين من ان يشهد برين فيه شهد عنه شهادان بقوله او جازوا ان انما يشهد قبله فان
اخره شاهر واحد موقوف وقال ابن تين في **قوله** وحلف بشاهدين في طلاق وعقود يريد
او امراتين قاله في التوضيح ونقله ابن عرفة عن المرونة وتكفي في شهادته النسا من قرانها في ذلك وذكر
في ذلك قولين من ذهب المرونة انما لا يجوز فاقوله ونص علي بن ابي ابي العتق الثاني من
المرونة وانظر في ابن عرفة ايضا انما يشهد شاهد في زينة او قرفا وسكر وخوذة **قوله** وحلف عبد
وسفيه مع شاهد فان نكل السفيه وحلف المطلوب ثم رسل السفيه قبله ان يحلف الا مع
شهادتين لا قولان قال ابن القاسم لا يحلف لما العبد فقال ابن عرفة قال الحنبلان كان في اهل مرونة
له فهو كالحرة ان نكل حلف المطلوب ويرى ولا مقل السيرة وان كان غير ما ذكر له حلف واستحق
فان نكل حلف سيرة واستحق ثم نقل عن ابن رشد قوله **قوله** ولم يشهد على حاكم قال ثبت
عن ابن ابي شيها **قوله** مسئلة قال ابن عبي في المتفق اقله قولان في الرجلين بين سيان
محصنة رجلين وشيطان عليهما ان لا يشهدا في غير ان به فيقر احداهما فيطلبهما الا في الشها
فروي ابن القاسم في ذلك عن عثمان من الشهادة ولا يحل ان يقر احداهما في طلبهما الا في الشها
الشهادة وروي عن ابن ابي شيها في الشهادة بينهما باسما وقال الشيخ ابو اسحاق
لا يجوز شهادة الحاكم بما سمع من الخصوم وكذلك شهادة من توسط بين اثنين انتهى من ترجمة
الشهادتين وذكر في المواد القولية في الترجمة الثانية من كتاب الشهادات وراى في القول الاول
ثبت احد ان لا يقبل بغير الا بر خلاف على الشرا المذكور ثم قال بعد ان ذكر قول ابن ابي شيها في حبيب
عن مطرف وانما المأخوذون واذا خلا بينهما رجلين عليا لا يشهدا بينهما فذكر في قوله ما كنت
انهم وذكر ابن فرعون في الباب الحادي والخمس قول ابن القاسم وقوله في نافع وحلفا واحد منهما
فروا استقلاله ليس كذلك ونقله عن الحق لاني بطل كلام صاحب المنقح لا يقتضي ذلك وما
ذكره الي في عن الشيخ ابو اسحاق في الظاهر انه اختيار منه لروايتين نافع واقصر صاحب المال
المقوطة على ما ذكره الي في عن الشيخ ابو اسحاق ونصه شهادة المتوسط الذي يدخل بين
اثنين بالصحة لا يجوز وان استوعب علامتهما من الكافي لابن عبد البر والمتفق لهما في **قوله**
ولم يبرأ فسق او عداوة بخلاف حق **قوله** يعني انظر في الفتق والعداوة على الاصل قبل ان افرع
يبطل شهادة الفرع بخلاف طر والجنون على الاصل فانه لا يبطل شهادة الفرع وادطر على الاصل ثم
القرابة كان يتردخ الشهادة المنقول عنه المرونة المشهود لها والفتق في قول ابن عرفة واما ان
كان تمام شهادة النقل بايديها نافيها عن كذا طر وما في شهادته الاصل قبل ادائها نافيها طر
على شاهر قبل ادائها وبعده وقبل الحكم بها والا لزم في تقدم حكمه المار في ان الذهب
عدم سقوط شهادة المنقول عند حدوث عداوة بعد سماع نقلها منه وقبل ادائها كحدث ذلك
بعد ايدائها للحاكم قبل نقول حكمه واجبا ان ادلها على ثبوتها من سماعها للنقل عن ذلك قال
ابن شاس اذا طر على الاصل فسق او عداوة اوردت انتفت شهادة الفرع قال المار في وجوده فسق الاصل
بعد سماع النقل عنه وقبل ادائه يبطل شهادته وانما رقبض اعيان ان الفتق ان كان مما يحفي ويكتم كالزنا

الشهر عقد ينعى العراة وان كان يحاويه كالتقاضي بشهرانه كان قبل ذلك ولو انتقم من طر وفسق
العداوة في صحة النقل عنه بالسماع منه او لا وليه عنه بعد انتقاله خلاف بين الناس انتهى كلام ابن
عروة **قوله** وان خالا او همتا بل هو هذه السقطتان **قوله** هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على الرجوع
عن الشهادة في ابن عرفة والرجوع عن الشهادة هو انتقال الشاهد بعد ادائها بالشهادتين باسما في
عدم الحزم به دون نفيته فيدخل انتقاله في شك على القولين ما ان الشاكر حاكم او غير حاكم والاول
قول الاصمعي في شارح الحصول والثاني القرافي وقد بعد ادائها الشهادة هو ظاهر الروايات وظاهر لفظ
المار في صفة علي ما قبل الاداء فليد حذف لفظ بعد ادائها الشهادة انتهى وقال في الطر في اثبات الجز
التاسع في ترجمة ربيعة في ترجمته بعد اذ لو شهد الشاهد ثم قال انما الذي لا اله الا هو ما شهدت
الا بحق كذا رجع عن شهادته في فلا يقض بها وافي من ترجمته واصبح ابن سبيد ان يقض بها
وليس هذا الرجوع والرجوع ان يكذب نفسه ويرخلد الشاكر في ان زرب ان لا يقض بها لانه
ان كان رجع عن حق على قدر فعله لا يجوز له واسقط شهادته انتهى وينبغي ان يقض في كل
بين القاسم الذي يجعل حرمته ذلك فلا ندر شهادته وبين غيره من جعل ذلك والله اعلم **قوله**
لا رجوع عنه **قوله** انظر قوله في كتاب العز من المرونة وان قال في البيضة بعد ما وجب كذا بشهر
الا بالزور دار الحكم انتهى **قوله** ولا يشار كهم شاهد الاضمان **قوله** ظاهر سوار رجعا وحده او مع
شهود اخرين ما سمع رجوع الكل فهو المشهور قبل حلف على كل واحد منهما سدر الرية وباقيها على ميتة
الزنا وقيل على كل واحد من شاهدي الاضمان ربيعة وباقيتها على ميتة الزنا قال المار في الرجوع احد
شهادتي الاضمان فبالاول لا غرم عليه وعلى الثاني يقزم سدر الرية وعلى الثالث يقزم ربيعة
نقله ابن عرفة انتهى وعلى هذا فلو رجعا او احدهما فلهما على علي الاصل المشهور والله اعلم
قوله كرجوع الزكي **قوله** يعني ان رجوع الزكي عن تركت من ركوة توجب عليه غمسا وظاهره
سوار رجعا وحده او مع شهود الاصل وهو كذلك قال في القوا دروس كتاب ابن سعد في ما لم يحسن
وان شهد رجلا من حق والقاضي لا يعرفهما فزكاهما رجلا فقبلهما القاضي وحكم بحق ثم رجع
الزكي في السنة وقال لا زكينا غير عدلين وما لا يزكي مثله فلا ضمان عليهما لان الحق اخذ بغيرهما
ومن لو شاك لم يشهد ولهم رجوع الشاهدان ومن زكاهما لم يقزم الا الشاهدان اذ لو شاك لم يشهدا
فيهما قام الحق وقاله ابن الماجشون في كتابه انتهى من ترجمة الرجوع عن الشهادة في القدي لانه اعلم
قوله وان رجوع اثنان من سنة فلا غرم الاخر **قوله** في التوضيح نحوه في كتابه في المرونة
ان علم به الرجوع والحيل ان احدهم غير حرم الشهود اجمع وان كان مسحوطا لم يحذر من ان الشهادة
قد نضت باقتضاها والامام في عدلهم ولم تتم في العبد ويصير من خطا الامام فان لم يعلم الشهود بانها لوليت
في الرجوع على قلة الامام وان علموا ذلك على الشهود في مواليهم ولا يبرأ على العبد في الوجهين فان قيل
ما في الكتابين من مخالفة في المسئلة في خلاف ام لا فير قبل ان يقال مسئلة المرونة انتقض الحكم
فها لظهور كون الرابع من الشهود عبدا واد انتقض وجب خد الشاكر (الذي قد نفا سبيلة الموارنة
فان الحكم لم ينتقض لان قصارى الامر ان شهد خمسة واقيم احد فرجع اثنان زدك غير موجب لنقض احد

فلما تم ذكر الثلاثة الباقون فان قلت كان ينبغي علي ما في الموازنة ان يستفاد من العبد قبل ان يقرق العبد
المشهور عليه سابق على حوالته لانه كان معاليه وقد ظهرت الشهادة في زمان المشهور عليه الرجوع بقض
الشهود واستصحاب القدر ووجب حد العبد والمصلحة مع ذلك مشككة انتهى **قوله** والافضل
يعني وان وجه الشاهدان بالطلاق علي شهادتهما وكانت المدة غير مرفوعة بها فليجوز نصف الصداق
قال ابن عبد السلام والمصنف في المرونة علي انهما يقران نصف الصداق وسكت عن من يستحقه قال ابن
عزقة ومنها ان رجعا بعد قضاء نكاحهما بالطلاق قبل البتة فليجوز نصف الصداق عليهما فكذا
فيما في الاصل قال بعض الشيوخ لم يبين بل هذا النصف وجعله اكثر الشيوخ علي ان غرمه الزوج
وكذا مفسرا في كتابه المستور من الائمة وحله غير واحد علي ان غرمه المدة ليكمل الصداق الذي
ابطلاه عليهما بالطلاق قبل الدخول وعليه اختصر المسئلة الفرويون قالوا هو قضي النظر والفتا
لان غرمه للزوج لا وجوبه ان النصف عليه من جمل الصداق قبل الدخول واشتهر وسحق لا يرد
عليها من المهر شي انتهى ونحوه في التوضيح وان عبد السلام الا ان هذا التوضيح قد ذكر
خلاف الشيخ المتقدم وانظر كلامه في المرونة علي كامل النكاح ويلي ما في غرضه علي خلاف ظاهر
المذهب ان المرأة تملك بالعقد نصف وايضا فانه لا يثبت مع ما في المسئلة الثانية بعد هذه وهي قوله
ولو رخصا في شهادته الزوج في مطلقه لغرض نصف الصداق انما وعليه قوله علي كامل النكاح ويلي
ليس بظاهر لانه علي ما قبل الثاني لا في لغة فيه بقوله انما يستحق النصف بالتفقد ويلي مع المسئلة
الثانية كلامه فاعلم وعليه التاويل الاول هو جاز علي القول بان لا تملك بالطلاق شي وهذا القول
احد المشهورين في كلامه في المختصر وذكر في التوضيح ان صاحب الجواهر وان راى ان الشر القضي صوابه
المشهور فاعلم ذلك وانما علم **قوله** ما في قوله ما رثت وصداق يعني نصف الصداق **قوله**
وان كان من يخرج او تعلق شهادتي طلاق امه **قوله** يجوز في تزويج التتويين بالغالبي في مثله
الذي لا يحتاج الي شرط ويجوز حذف التتويين للاضافة لا لا يشروط ذلك فيه موجودة والله اعلم
قال ابن عبد السلام وهذا صحيح اذا كان السيد مدعي بالطلاق او غير يكدب للشهود واما ان كان مدعي
بالشهود فلا يرجع علي شهادته في تزويج الا انه موافق لهما فيما شهد به والله اعلم **قوله** فالقيمة
جنيذ كالثلث يعني قيمة النمرة علي الرجاء والكوف وقيمة الابق والبعر الثاني وعليه اقرب
صفاتهما فانظر ما كان ميتا قبل الخلع لم يكن عليهما شي ولو ظهر انه اصابه عيب قبل الخلع لم
يلزمهما الا قيمته كذلك وليس بمراد ان ما بقا بل العيب قاله ابن عبد السلام وان عرقه ونقصه في التوضيح
قوله بلا تأخير للحصول فيتم القيمة جنيذ يشير بهذا الي القول الثاني الذي يقول بنور الفرائد
حيث ذكر النمرة ووجد الابق والثاني قد قنوه القيمة جنيذ ان عرقه قال محمد بن ابي جعفر يوم
جبرها الزوج انتهى وقال في الحاشية وقال ابن محمد بن يوسف الحاصل فيصير ما لا يحصل انتهى **قوله**
عليه الا حسن راجع الي القول الاول ويشير الي قول ابن راشر القضي وقول عبد الملك اقل من الثاني
من التوضيح **قوله** وان كان يهتق غرضا قيمته وان كان الرجوع عن نكاحه بصدق فهو حكمه بصدق
ذلك سواء كان للنفقة عدا او امانة ابن عروقة غير كذا في سحنون الا ان الامة اعلمت ان الائمة شهدت

برور فلا يحل لها ان تبنيح فوجها وان لم تقبل ذلك لها انتهى وانما السيد يقيم علي الحد وطلب من الشاهد
الراجح في قيمة المشهود بيقينه غرضا قيمته وان كان يهتق غرضا قيمته **قوله** وان كان يهتق غرضا قيمته
نصوره من شارة ظاهر تقيسه ان الاول انظر لو كان الابن صغيرا يلزم الاب نفقته قبل رجوع
الاب علي الشاهد بن بالنفقة ام لا لم ارجع نصا وانما ظاهر الرجوع وهو الذي يظهر من كلام البساطي
الشافي قوله بارت احترزه مما لو اخذه بدين له او عصب او غير ذلك فلا غرم علي الشاهد بن قاله
البساطي والله اعلم **قوله** وترك اخر نصوره وانما بغير المولى علي ما اذا تركه فقط ولم يترك
ولدا اخر ونحوه كما يجب فقال ولو لم يترك غير المستحق والمال ما يتيان وكانت القيمة المأخوذة
ما به اخذ المستحق ما به اويت المال ما به غرم الشاهدان ما به اخذ للتي وذاها فلو طرد ما به
اخذت من المستحق ورجع الشاهدان بما به علي من غرضها انتهى وانظر لو طرد من كان من مائة هل
يؤخذ الفاضل عن المائة التي بيد الولد من مائة القيمة التي بيد الورثة او بيد ما به بيت المال
لم ارا الا ان النصريح به والظاهر الاخذ من المسئلة التي بعد هذه في كلام المولى بالاعتراف واما
تركوا النصريح به لوضوحه والله اعلم **قوله** اخذ من كل نصفه وكل بالقيمة يعني قد منه لغرض
وهو لدان ذلك ان باخذ احد من الثلث تركته والده والاخر الثلثان وان طرد دين علي ايديهما غرضا
بالسوية هي هذه المسئلة اذا فرض خلف الاب ثلثا ثمانية بمائة القيمة والدين الطاري ما يتيان
فأخذ والده اعلم قال البساطي وانما قدم الوفا من المال علي القيمة لانه محقق لثبوت خلاف القيمة
والله اعلم **قوله** ورجع علي الاول مما غرمه العبد للغريم **قوله** قوله مما غرمه العبد للغريم يقول
انما يجب بما غرمه المحقق للغريم ولو عجز المولى المحقق في فعله انما يجب له اذا وخرج كل الشارح
عنه عن هذا المعنى كما في ابن عبد السلام والمصنف في التوضيح يقول مما تجبر رجوع الشاهدان علي الثابت
الجب بما غرمه له لانها لما غرمه له بسبب انما غرمه له بشهادتهما فوجب الدين وجبت التركة
له فلم يتلف شيئا انتهى وهو غير واف بشرح كلام المالك في تربي وحاول البساطي شرح هذا المصنف
فقال العبدان شرح كلام المولى بما سكره به فان قلت عيارته ليس معناها ما علمت به وهو
طاهر قلت انما عدل عن ذلك الي قوله بما غرمه العبد للغريم لان الدين قد لا يستغرق التركة
فلا يخرج من يد الابن الثاني في جميع ما اخذ بل ينبغي شئ فلا يرجع علي الاول الا بما يلزم الثاني للغريم
انتهى وهو ظاهر الا ان فرض مسئلة المولى وانما يجب انما هو مع طرد دين مستغرق فلا يلزم
حينئذ ما قاله البساطي ويظهر في شر ان ساعده المقل كان حذو هو الابن المستحق ما اخذ نصف
المال غير القيمة قد يستهلك نصفه قبل ظهور الدين فاذا ظهر الدين فلا يوجد في يده الا بعد المالك
وهو مصر في اخذ الغريم منه ما وجده في يده فالظاهر هنا ان الشهود لا يرجعون علي الاول الا
بما دفعه المستحق للغريم لانه قد تلف بشهادتهما نصف المال فقام له وحرر المقل فيه والله
اعلم **قوله** وان كان يهتق غرضا قيمته قال في التوضيح في الرجوع عن الشهادة فيما اذا رجعا
عن الشهادة بقبوله يتخير في الرجوع علي ما اتفق عليه نظرا في طرية في ايام القاضية ابن بشير فيمن باع
حرا وتدر في بيع ان يعلمه الايمان يكون هنا عليه الدية انتهى وقال ابن عروقة قلت هذا ايضا قد ذكر المحقق

كان

على ما في الاخرية فيها المتكلم فيمنع بينهما جميعا فيكون في صورة الجمع في قولها ومن قولها في الاول
المتكلم في التوبة فيمنع بينهما جميعا فيكون في صورة الجمع في قولها ومن قولها في الاول
واقفا ما فيها البينة لزمه اقرار الثلاثة في ما في ارب ووقالا السلام اليك سلمت الى هذا التوب الذي
ذكرت مع هذا القيد في اسميت واقفا البينة قضى بالبينة الزائدة في اقرار التوب والقيد في الزيادة
ارب انتهى وسيلة المدونة التي ذكرها هي في كتاب السلم الثاني في اواخر ترجمته دفع السلم قبل حمل الاعل
وقالا لا يولس اثر قوله في المدونة لزمه اقرار الثلاثة في اقراره في يد رسولك في ما في مجلس واحد وفي
مجلسين انتهى وقال في الحق صرح مثل عدم النفاذ لو شهد واحد اقرارا في ما في اقراره في مجلس واحد
في مجلسين انتهى والذي رآه في نسخة من لونه واحد وهو بالعبارة ان يقول ببينة او واحدة
لان ما ذكره ليس من باب نفاذ البينتين في شيء ثم قال في العرقه والشرع في سماعه من الشهادات
ان شهدا حال البينتين بخلاف ما شهد به الاخرى مثل ان يشهد لهما بقتل وكان تبته بطلاق
واحد في بطلاق امارة والثانية بطلاق امارة اخرى وشبه هذا في اختلاف قولنا ان القاسم ورواية
المصريين في جملته ثم ان من البينة بطلاق امارة اخرى وشبه هذا في اختلاف قولنا ان القاسم ورواية
المدنيون يقضي بها ما استوفوا في العدة او احداها لانه لا يثبت في قولنا ان القاسم ورواية
المدنيون يجمع جمع بين ما علم انه ان شهد احداها بان طلق الكبرى والاخرى بان طلق الصغرى
انما يجمع بينهما في عدم نفاذ ان شهد ان شهدا بخلاف قولنا ان القاسم ورواية المدنيون في انهما
تطروا وجهين الاول ان لا يثبت ان شهدا بخلاف قولنا ان القاسم ورواية المدنيون في انهما
تقدم على الثاني انما فرضه هو ومثله ان شهدا لا يثبت في ذلك نفاذ المسئلة بلقضا قال في
في مجلس واحد وكل واحد منهما ان يكون في كل واحد منهما شهادة في بينة في ذلك نفاذ المسئلة بلقضا قال في
ان المسئلة التي حسنة من اسم الصغرى من سماعي في قولنا ان القاسم لو ان اربعة نفر شهد منهم رجلا
على علمه ان طلق امارة وشهد الاخران انه لم ينقوه في مجلسه ذلك من التمس من الطلاق ولكنه
خلف بقض غلام لوسمه له لم يثبتها في اجماع من طلاق ولا اعتناق لان بعضهم اكد بصفاء وهو
الذي يحسنه قالوا اختلفوا فقال بعضهم يشهد انه طلق امارة فلا تعلق عليه فلا تعلق
وقال الاخران يشهد انه ما ذكر امارة فلا تعلق حتى نقررنا وما خلف بطلاقا ولكنه حلف بطلاق
امارة فلا تعلق به في امارة اخرى وقالوا يشهد ما اعتق الذي يشهد انه لا تعلق به ولكنه اعتق
فلا تعلق له اخرا فان الشهادته تبطل وتسط من قول الاولين والاخرين في الصفاق والطلاق
على هذا النجم لان بعضهم اكد بصفاء انتهى وذكرنا في شرحه ما نقله انه عرقه عند قبالة
منصف واقفا على ما بالصواب في قولنا ان القاسم في كتاب الشهادات ان يشهد ببينة يقتل في يوم كذا او بينة بان
قال في نواز السكون في كتاب الشهادات ان يشهد ببينة القتل قالوا ان شهد هذا مشهور المذهب
كان ذلك اليوم بيلد بعيد عن موضع القتل قضى ببينة المرأة ان كانت اعدا وان كانتا في العدة معا
وقال اصح وقال الصاحب في موضع القتل قضى ببينة المرأة ان كانت اعدا وان كانتا في العدة معا
طريقا وقال ابن عبد الحكم انتهى قلت في شرح هذه المسئلة قال ابن عبد الحكم في ادب القضاة

الذي كنت السبع فيما كنت تشا طر عليه مع اصحابنا ان شاهدنا لو شهدا على رجلين انهما قد قتلوا
يوم عرفة من العام لرجل على رجلين وشهدا انهما قد قتلوا من يوم عرفة من العام لرجل على رجلين
شهادة الذي شهد عليه بالامانة الحق او اوي قالوا لا هذا ليس بشهادة الحق ولم يشهد الاخران بحق
ولست لوف لهذا يعني والنزاري ان كان الشاهدان الذين شهدا انهما قد قتلوا في يوم عرفة من العام
اعدل ان يكون له شي انما لو شهدا على رجلين انهما قد قتلوا في يوم عرفة من العام لرجل على رجلين
شاهد اعدل منهما انما مات قبل ذلك بشهر اذ جرحه ولو كانت في العدة سواء طرحتهما وكذلك لو
شهدوا انه ولد بعد ما يتبين قال اني رست وكلا القولين وجه وخط من النظر وشا في
الطامة في نوازله اصبح فذكر على اني قلت راد في النوازل من المجموعة وعلام اني سمعت
ما نصه قال سمعت الا ان يشهدوا على رجلين انهما قد قتلوا في يوم عرفة من العام لرجل على رجلين
انه صلى بهم العيد ذلك اليوم فيبطل القتل لان اهل الموسم لا يكتفون على القتل ولا يشبه عليهم
وقد يشبه على انك قد قتلته من ذلك اني قلت ذكروه اهل الموسم واهل مصر يقتضي انه لا
تروى شهادة الشاهدين الا على ذلك العود والظاهر ان ليس معضود المذاتة فاذا شهد
جماعة يستدبروا على الكذب فالظاهر بطلان شهادة الشاهدين ولا ينفذ ذلك
لهذا ويشهد له كرماد كره ان عرفة في الكلام على التزجيم بالعدو ونهه في القوا جميع ما لكثرة
واعتبار قوله ورواه ابن حبيب وفيه لا ابن القاسم لو شهدا هذه الشهادات ولها امانة وتكافوا
في القوا لم يوجب ما لكثرة القضي والمزري محله على الفياض ولو كثر واحد في القوا لصدقهم
لغرضهم اني قلت نص ما انك رايه اني شهد في نوازله اصبح عند اختصار العرفة ان شهدت
بينة برنا رجل مصر في المحرم يوم عاشوراء واخري انه كان في ذلك اليوم بالعراق حذر ولو شهدت
الاخري انه سرق ذلك اليوم بالعراق وقتل انسانا بالعراق سوطا ولو شهدت الاخري انه ربح ذلك
اليوم بالعراق حذر وكذلك لو شهدت بينة انه قتل فلانا بمصر وشهدت الاخري انه قتل فلانا
بالعراق قتل لهما اني رست فترقا اصبح هذه على اني سوس شهر قولا اني القاسم ان البيهقي
اذا اختلفت بالزيادة اعملت فاة الزيادة واذا اختلفت في النوع سقطت الا اذا تكونت
ادراجا اعدل فيقضيه بها وقال ايضا انا اختلفت بالزيادة سقطت الا اذا تكونت ادراجا اعدل
فيقضيه بها كاختلاف الأنواع فليزم على قياس هذا ان شهدت الاخري به ربح ذلك اليوم بالعراق
ان سقطت الا اذا تكونت ادراجا اعدل فيقضيه بها كاختلاف الأنواع سقطت الا اذا تكونت
بوجود القياس فكذلك بينة الاخري وتقبلها اصبح لا فامة احد والقتل بان يعا صراق احد
البيهقيين غير صحيح لانه اذا علم انه جرحه كانه واحتمل ان يكون له واحدة منهما كانه احتمل
كذلك معا واحتمل كونهما معا او كذا احد فيهما لم يصح الحكم بان احدهما كانه الا ان يكون هي
اعدل والي هذا حتى اني بعد الحكم الي ما ذكرنا عنه في نوازله اختار اني على قياس الاخيرين عن
ما ذكرنا ان البيهقيين اذا شهدت احدهما خلافا لشهادته به الاخري واستويا في القوا لانه
انه يفيض بشهادتهما معا انه جرحه فلان والسوقه اذا شهدنا به وهو يفيض على اني يبيح

قال القرافي ولا يقضي بحمل البيهقيين الا في الاموال قاله في كتاب الاحكام في قسمة القضاوي عن الاحكام
ونقله ابن عرفة وهو في الاموال قاله في كتاب الاحكام في قسمة القضاوي عن الاحكام
وسيد قال القرافي في كتاب الدواوين في باب البيهقيين من القرب والاشهاد في باب الاحكام
البيهقيين ونقله منسقة عليه السباط التي هي من الدواوين التي هي من الدواوين التي هي من الدواوين
سابقا او قديما والدار التي هو ساكنها في دار الدواوين لعموم الاستدلال على جميع ما قاله بعض القضاة فيهم
البيهقيين على انقضائها فلو تنازعا الساكنان الدواوين بينهما بعد ايمانها والركب مع الركاب والسائق
قال يقيم الركاب مع عيشه التي تامله والاعلم **قوله** وبالمثل على الجوز ان يشهدوا هذه الشهادات
لرجل وشهدا لمن هو بيده بالحجارة فنقل ابن سهل في باب الاقضية عن البيهقيين ان شهدا في جارية
ولا يضرهما اجتماعهما فيها لانهم شهدوا في الامرين بعلمهم وراوا جارية تحمل ان تكون بارفاق او تكيل
او ابتاعه وليس يلزمهما الكشف عن ذلك اني **قوله** وينقل على استصحابه في صورة واحد من
علام الشرح ظاهر قال في كتاب الشهادات من المرونة ومن اقام بينة في دارانه اثباتا في قتل فلان وانه
باعد ما ملكه واقام من كفي يبره بينة انه يملكها فغير باعد لهما وانما كانتا سقطتا وبقيت
الدار بيدهما يرضها اليكس اريد من فصلين انما يتاى بانه وانه باعد ما ملكه في ذلك لم يذكر في الفقر
الا الشراون هذه النقطة لم تقارن اخذوا البيهقيين بل لا تقارن اخذوا البيهقيين في قتل فلان وانه
على هذه النقطة فانه اصل جيد وعليه تدور احكامهم وقايدته اذا كان في عقد الشرا عند ذكر
انما ربحوا استحقاق الدار الجوز المشتري الي اثبات الملك لانه اذا قدر بطلان الدار وتموت
البيهقيان ولو قال المشتري اني ربح اعطيت عقد الشري فذكر له وقايدته اذا قدر بطلان الدار وتموت
رجع الشري بالتمسك على من وجدها وقايدته ايضا فوف ان يدعي اليه الاول انه لم يبيع قط
وله في الاستحقاق الرجوع على من وجدها وقايدته ايضا فوف ان يدعي اليه الاول انه لم يبيع قط
الفتحة وهو الحزم وفي النوازل اذا شهدت البيهقيين لا يشفع الا ان يشهدوا له بطول
الملك والحزم والنصر في الامانة سوا ثبوت ذلك يشهد الشري او غير سوا ذلك والشري
ام لا اني **قوله** وحجة الملك بالتصرف وعدم منازع **قوله** اي وشروط صحة الشهادة بالملك
ان يكون ذلك كونه رايه الشهود له يتصرف في الشهود به تصرف الملك في املاكهم من غير منازع **قوله**
وان لم يخرج عن ملكه وتوالت ايضا على الكمال **قوله** قال ابن حبيب ويشترط في بيت الملك بالامس مثله ان لم
يخرج عن ملكه في علمه قال في التوضيح قوله الامس بيبدا لا خض على الشد لانه اذا شرط هذا في اقرب
الايام المصيبة مع بعد خروج الملك من ملكه في هذا الزمن القريب فلان يشترط في بعد من ذلك
من باب اوي وهذا الشرط الذي ذكره هو ظاهر في شهادات المرونة وفيها من تمام شهادتهم ان
يقولوا ما علمناه باع ولا وهب ولا هوج عن ملكه بوجه من الوجوه قال مالك وليس عليه ان يبيعه
تشهد على البيهقي باع ولا وهب ولا هوج ولو شهدت البيهقيين بذلك كانت زورا وهذا الظاهر قال ابن القاسم
لانه قال اذا باوا ان يقولوا ما علموه باع ولا وهب ولا تصرف وشهادته باطله وظاهر في القوا لانه
من المرونة انه ليس بشرط قالوا اذا شهدوا ان الدار لم يقرروا لانهم لم يقرروا ولا وهب فانه

قال البيهقي في القوا
المشقة المشقة المشقة
المشقة المشقة المشقة

المطلوب واستخرج ما ذكره وهذا من فوائده في هذه النسخة موافقة لما راجع من الاقوال المذكورة في
حلل الوكيل ذاته في قولنا ان في الفرق بين ان يقول المطلوب ان الوكيل هو المطلوب في قولنا ان
وانه المحاب وغيرهما ان يقول قضيت الحق الذي اقر به او بعضه كما في المسئلة في سماع عيسى من كتاب
البضائع والوكالات الشالفة اذا قضى على المطلوب ما حقق ثم بقي الموكل فاعترف بما ادعاه المطلوب من الابرار
او القضا او نكل عن ايمين وحلف المطلوب على ذلك فله ان يوجه بالحق الذي قضى به عليه على الوكيل
او الموكل قاله ابن رشد في كتاب البضائع والوكالات قال فان رجع على ما جحد الحق رجع ما جحد الحق
على الوكيل الا ان يدعي انه دفع ذلك الى الوكيل ويقوم عليه ذلك البينة قلنا وان رجع على
الوكيل فلا كلام الا ان يدعي انه دفع ذلك لموكله وله مطالبته به **الرابع** اما بين الاستحقاق
فقال ابن رشد في كتاب الاقضية في الرسم المذكور من سماع عيسى ان كان في البينة قرينة فلا خلاف
ايضا ان لا يقضي للوكيل الا بعد حلف موكل وان كانت البينة في نوازل عيسى من كتاب البضائع
والوكالات انه لا يقضي للوكيل الا بعد حلف موكله وهاهنا في حبيب في الواضحة عن اصبح ان يقضي للوكيل
الا بعد حلف موكله وهاهنا في حبيب في الواضحة عن اصبح ان يقضي للوكيل اذا كانت البينة بعد حلف
مسئلة دعوى القضا والابرار وقال ابن كثر في حلف الوكيل على العلم بقضيه له كما في المسئلة الشالفة فتحصل
انه لا يقضي للوكيل في البينة القريبة الا بعد ايمين موكله في المسيلين بالخلاف واما في البينة البعيدة
فقال ابن كثر في المسيلين حلال المسئلة الاستحقاق على مسئلة دعوى القضا والابرار وهو قول اصبح
والله ذهب ابن ابي زيد قاله ابن رشد في كتاب الاقضية وقيل لا يقضي له في المسيلين حتى يكتسب الي
موكله في حلق حلال المسئلة دعوى القضا والابرار على مسئلة عيسى الاستحقاق وقيل يقضي للوكيل بعد
حلقه على العلم في المسيلين فهذه ثلاثة اقوال والفرق الرابع المعروف بين الاستحقاق وعيسى دعوى
القضا والابرار قال ابن رشد في كتاب الاقضية والله ذهب بعض المتأخرين وقال في نوازل عيسى من
كتاب البضائع والوكالات وهو الاظهر الذي يعزى الى ابن القاسم لان ايمين في الاستحقاق من
تمام الشهادة لا يتم الحكم الا بها ويمنع ما جحد الدن على انه ما اقتضى من دينه شيئا اما في دعوى
الفرار فانه قد قضى بغيره اذ الرب الى الوكيل وانما استلحق ما جحد البينة على دعوى الخامس
هذا الذي ذكرناه في هذه المسئلة يقضي ان ليس على القاضي ان يستلحق الموكل على قبض حقوقه
القابضة ان ما قبض منها شيئا يعني اذا كان له قبل شئ من غايب حقوق وازاد اثباتها ببلده من سبيل
موكله او يخرج بنفسه لطلبها قبل حلفه ما قبض منها شيئا ام لا قال في النوازل وقال غير ابن القاسم
لا ينبغي للقاضي ان يكتسب للطالب ما كلفه ما اقتضى من الحق شيئا وان يكتسب له دون عيسى
سوا ذلك او كل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في رسم حبيب من سماع عيسى من كتاب البضائع والوكالات
وما في نوازل اصبح منه وهو خلا وما في رسم القضا من سماع عيسى من كتاب الاقضية ان لا يكتسب له حتى
يستلحق في الوجهين خرج او كل ان ما اقتضى ولا احل ولا قبل قال في الواضحة الاولى في جري العمل
لانه يقول القاضي لا يملك في فعله الا بدعي انما قضى في شئ وقيل انه يستلحقه اذا وكل ولا يستلحقه
اذا خرج قال ابن رشد وهذا في الاقوال واهلها هذا المختصر علام ابن رشد في سماع عيسى في الموضوعات

المذكورين

المذكورين في نوازل عيسى من كتاب البضائع والوكالات السابعة من نوازل ابن القاسم في كتاب البضائع في
قول ابن كثر في حلق القضا والابرار في نوازل عيسى من كتاب البضائع في نوازل ابن القاسم في كتاب البضائع في
في المدة القريبة التي قال **هذا** انه هو منه رحمه الله فاذ القول الذي نقل ابن القاسم في كتاب البضائع
في الاقضية في البينة القريبة والبينة البعيدة فله ان يوجه بالحق الذي قضى به عليه على الوكيل
على هذا القول فله **الرابع** لو كان الرين على ما بين او ميت فقال في النوازل في توجيه القاضي
بالسعة لا يحلف ولو كانا حكم بالدين على عايب او ميت لم يقض لطلبه حتى يملكه ما قبضه منه ولا
من احد بسببه لا مكان ان يدعي الغايب او الميت ذلك ولو كان الدين لميت فله ان يوجه بالحق الذي قضى به عليه على الوكيل
فلا يدان يحلف انما يوجه لهم ما يقولون وليهم قبضه من القاضي عليه ولا من احد بسببه ولو كان المطلوب
هنا لم يحلفا حتى يدعي ذلك على الميت او عليه وقلنا بعد ان عد الحكم في وكيل الغايب يطلب دين
فيثبت له فقال المطلوب بقي من حلف ان يحلف في المحكوم له ان ما قبضه في اخر كلامه المتقدم فرجع
اذا كان الحق الذي على الغايب والميت موجلا وقام الطالب عند حلول الاجل فلا بد من عيسى القضا
نص عليه ابن فرجون في تبصرته وسقط ان يقضي القاضي استلحق من حلفه في حلقه انما لم يوجه
طلبه الا الا انه وهذا باطل لان عيسى القضا للدين وهي موجهة والله اعلم ويشهد له ان كان له البرزلي
في مسئلة الاقضية من المازري ونص سبيل المازري عيسى في موضع الذي توفي بان له ان في دينه
مركزا اريد الا انه وصل وكيل من راب الدار في الكرب وطلب نيلك الوكيل قبل ان يفرغ الموكل من دينه مع
انه ببلا المشرق ولم يفر من المدة ما يقضي ان يقضي فيها شيئا من وقت اعتدله له الميت وطلب
وصي اليتام الحكم في ذلك انما جاء **هذا** اذا لم تطل حياة المضرر حتى اقراره بآيات في من اليتام
القضا فيه وليس بينهما من الوصلة ما يقضي ان الموكل يقضي ذلك وهو غايب غيبه بغيره لم يوقف
الحق لاجل يمينه لانها عيسى استلحقا وبعد غيبته والقرا في المذكور ان نزل عيسى عدم قضا في استلحق
ما يقضي انما لم يسطر عنه ايمين مع القرا في الدالة على عدم القضا لاجل القراين مقتضيت
لعدم القضا فالحق لاجل ايمين اذا كانت البينة بعد حلفه **الرابع** ويجيب عن القضا في القضا
وعن الارش السيد **هذا** قال ابن فرجون في التبصر في الفصل الثالث في تقسيم الموعى عليهم سبيل ومن
انواع الموعى عليهم القضا فاذ ادعي عليه ما يوجب القضا من بيلومه الجواب ان ادعي عليه ما يوجب القضا
فيطلب الموعى من القضا فاذ ادعي عليه ما يوجب القضا من بيلومه الجواب ان ادعي عليه ما يوجب القضا
او بيلومه اياه فاذ اعتق قبل ان يعلم ما عند السيد لزمه الوكيل ولا يحل القاضي بالزام الوكيل دمه حتى
يثبت عنده ما عند السيد من الزام واستلحقه وذكر بعد ان يثبت عنده حال القضا من اذنا وجر
فاذا لم يثبت عنده شيء فهو على المحر حتى يثبت عنده خلاصة التي فرج قال طرفه اذ شهد المازون
نكاحه بحق ونكاحه لا يحلف سبيله ونكاحه فاذ ادعي عليه ما يوجب القضا من بيلومه الجواب ان ادعي عليه ما يوجب القضا
ما ذكر الرسول لعقبة التي بنكر المضر من المنياع خلف الرسول مع شاهد فاذ نقد لصفره وخو
حلفت انك ما تقام وصولة لرسولك وتستحق **فرج** قال في المازري لعقبة لا يثبت لابنك الصغير
حلفت مع الشاهد ان ردنا ايمين على الشهود عليه حلف وبري وعزمه وكذا في تقديم الوصي اذ ادعي

عزيم يثبت الوقوع للوصف في الوصف على القريب من حيثية برهاني في شرح قال ما كان الاستحقاق من
بذلك ما اشتراه بشر من الغائب الفاضل من وظهر شاهد استحقاقه حلف انت صفة شرح
قال انك انما ان وكلته وثبتت الوكالة ومحمد اليان وشهدت حلف معه وان لم تثبت الوكالة حلف
الوكيل انما يجمع العزيم من الخيرة من كذا اليان عند الاقضية **قوله** واليمين في كل حق يابده
الذي لا اله الا هو قد يتبادر انه لا بد في اليمين ان يكون حرق القسم فيها بالان غالب من وقت
على كلامه من اهل المذهب يقول لما ينكح على صفة اليمين واليمين بالله الذي لا اله الا هو او يقول
وصفة اليمين ان يقول لا اله الا هو ولما كان الظاهر لا فرق بين اليمين وغيرها من
حروف القسم لكن لم اقف على نص في التنا الفوقية واما الواو فطالب من رتب كلامه من اهل المذهب
كما لا يخفى ان فرعون وادم وعنه والكبري والشيخ زروق في شرح الارشاد وغيره يقولون بعد كلامه
المتقدم واختلفوا اذا قال وادى ولم يزد او قال لا اله الا هو وقال الشيخ ابو الحسن قال ان شهاب
وان حلف فقال والذي لا اله الا هو لم يقبل منه وكذا اذا قال وادى فقط فلا يجزئ حتى يقبل منه والذي
لا اله الا هو لا يجزئ والذي يقضيه قول ما كان انما يان انما في راتب في الجزوي الكبير في قول الرسا
واليمين بالله الذي لا اله الا هو انظر اذا قال وادى بالواو وهذا يجزئ قاله اشهب ولا يجزئ قاله
ابن القاسم وانظر ايضا اذا اقتصر على قول وادى او بدين ولم يقبل الذي لا اله الا هو هل يجزئ
او لا قولان وانظر اذا قال والذي لا اله الا هو ولم يقبل بالله هل يجزئ ام لا فقبل قول ابن القاسم
لا يجزئ وعلى قول اشهب يجزئ انما في هذا الذي ذكره عزيم مخالفا لجمع ما رتبته لا ان يقول
عن اشهب انه لا يجزئ كما نقله الكوفي وغيره ممن تقدم ذكرهم وغيره مما يدعي ان الذي
ذكره الجزوي كلف في الواو لا يعرف ما ذكره في الجواهر فانه صدر الكلام بالواو فقال انما
الحلف فهو والله الذي لا اله الا هو لا يزد على ذلك في شيء من الحقوق ثم نقله بالبعد ذلك ذكر
القراقي في ذخيره لفظ الجواهر المتقدم ثم قال بعده وقال في الكتاب بعد المرونة والذي
بينها انما هو بالياء فدل على انه لا فرق بين الواو والواو وقال القراقي في شرح الرسالة والصحيح
من المذهب الاحتياطية وادى الذي لا اله الا هو انما في المنطق للباي والتفق اصحا
عليان الذي يجزئ من التقليل باليمين وادى الذي لا اله الا هو فان قال واليهي لا اله الا هو وقال
وانه فقط فقال اشهب لا يجزئ حتى يقول لا اله الا هو انما في الظاهر انما كذلك
وانه اعلم بخبره قال ابن العربي في الفارضة في حديث صمام فيه دليل على تقليل اليمين
بالالفاظ وذلك ما ينزل كما ذكره علماءنا وادى الشافعي وما احسنه وقال ايضا في دليل علي
ان حلف الشاهد وتيمينه لا يبطر شهادته وهذا بعد انما في مسئلة من وجبت عليه يمين
حلف بالطلاق او بالارزامة انظر الكلام على ذلك في اول الطهارة من الشدة الى **قوله** وتعلقات
في ربيع دينار كجامع في صورته ظاهر في قال في المسائل الملقطة ومن التمسرة واما التقليل
بالحلف على المصنف وما لا يخفى هو بدعي لو تردد عن احد من الصحابة وقد اياه الشافعية
انظر الاحكام في سورة المائدة التي في شرح قال القراقي في كتابه الدعاء في بعض القرويين

ادعي احد المتقاضيين على شخص ثلثات دراهم قلبي عليه ان يحلف في الجامع لا في واحد ولا في جميعه
ونصف ولو ادعى عليه ثلثات دراهم قلبي في الجامع لا في واحد ولا في جميعه ونصف وهو كقول الثاني
فالثلثة على كل واحد منها انما يقضيه باللفظ ونصفه باليمين **قوله** لا يحلف القليل في يمينه
الا ان شاهده يمينه ان به علة لا يستطیع الحزج معها لا ارجلا ولا ركبا والسئلة معلومة في البرزخ
وتقليل المتبقي قبل الكلام على حريم النهر وقال في المسائل الملقطة ومن التمسرة كانا انما يان
يقضي مما لم يمينه بخبره اليمين فيقطع الحق انما يحلف في يمينها على الحق انما في **قوله**
واما التقليل بالزمان فانظر كلامه في التوضيح فانه يقول على انه يتفق على تقليل اليمين بالزمان
في المكان والقسمة وجعل التقليل بالزمان في مختص من باب اللعان مسماة فتملة وانظر
انما في حروف في تبصرته وقال النجاشي انما في هذا التقليل بالزمان روي انك انما في كتاب ابن
سحنون بخبري باليمن في الملل الفطرية والومان اللعان وقتا يحضر الناس فيه المشاجرة ويجمعون
للمسئلة وما سوى ذلك من مال وحق في كل حين ولا بد حبيس من الاخرين لا يحلف حتى الصلوات
الا في الزمان واللذان واما في الحقوق ففي اي وقت حضر الامام استعمله وقال في القاسم واصبح انما في
قوله وبالقيام عفا في الرسا في باب الاقضية ويعلق عليها وقال في القاسم والجلوس
في القاسم قبا ما قال ابن ارجح فانما يحلف قبا ما قبل يكون ذلك توكلا ولا اختلاف في ذلك انما في
ولم يذكر او عفا في شرح قول الرسا في باب الاقضية وحلف قبا ما **قوله** وخرجت النجاشي
ذكر البرزخ في مسال اليمين لما ذكره على القول بان النجاشي لا يخرج قال وروى من هذه ان الطالب
ليمين لا يحضر معها وتفت القاضي بكفي وتزلت وحكم فيها بان يقف حيث يسبح يمينها ولا
يرى شخصها لانه قابض لليمين وعلى ما ذكره يكون على وجه الشبهة عند النجاشي وكانه يشير
الي ما ذكره المشددي في اخر باب الاول فانه نقل عن ابن عرفة انه قال ذكرنا شيخنا ابن عبد السلام
انما في رجل يمين على امرأة وطرد حضوره معها حلفها فان شهادته وزوجها خوف الملامنة
عليها قال الحكمت بحضوره اياه منبا عدا عنها او صي ما يجمع منها لفظ اليمين لهي وذكر ابن
عروة المسئلة في مختصر لما تكلم على اليمين وقال فيها تقدم وفيها الهي المرونة في الحالفة
في يمينها ويمنع القاضي اليها من حلفها لصاحبه الحق بجزير رجل واحد فدل كلامه انه
لا يقضي له بحضور يمينها في يمينها انما في **قوله** واعني بالبات على ظن قوي **قوله**
قال في النوادر في رتبة ما مع الابعاد من الجرد الاول من الاقضية فيمن ادعى على ضرور اياه
لا وارتد عنه انه اورد اياه عبد الله فيقال لا بد انما يان في صرقت ام لا فله ان يحلف الا ان عليه
ويبرأ وهذا صواب النجاشي **قوله** ونها سيبا ان عيسى نضوره من كلامه شاهده وسيلت عن
شخصه يديه المنقة فادعى عليه بخمير قريب لها انها حلفه عن مورثه وانما في مورثه
وبين المدعي عليه واجاب المدعي عليه بانها ملكه وليست بحلفه عن مورثه فيلزم المدعي
كذلك ادعى عليه ان ملكه فقط فاجبت اذا ادعى المدعي ان المنقة حلفه عن مورثه فيلزم
المدعي عليه اليمين على ان يذكر في حلفه ان ملكه وليست بحلفه عن مورثه والله اعلم **قوله** وان

في ذلك فهو هذا القول انما هو بغيره وحيث ان يكون القول قوله في ذلك مع غيره
 وهو الذي صبر وانه من غير المدعي او ادعي انه من المدعي في البيع فلا عيب في خلافه
 اقترانه مكر المدعي وانه صار اليه منه فهدية او هبة فحقه خلاف وذكر في رسم ان حرج من سلع
 من كتاب الاستحقاق وقول اني رشت فيكون القول قول الجاني مع غيره فهو هذا القول في قال في الشامل
 وفي حرج الجاني حرجه قولان والقول بغيره في البيع عراه في التوضيح ظاهر نقل اني بغيره
 والقول باليمين عراه لصريح كلام اني رشت فيكون قوي وهو القائل هو انه اعلم قال اني رشت والحكايات
 تنقسم الى ستة اقسام اضعفها حيازة الاب على اب وعكسه ويملكها حيازة الاقارب الشركاء
 بالمراثا وبغيره ويملكها حيازة القرابة فيها لا يشرك بينهم فيه والموالي والاقتان الشركاء
 ويملكها حيازة المولى والاقتان فيها لا يشرك بينهم فيه ويملكها حيازة الاجنبى الشركاء ويملكها
 حيازة الاجانب فيها لا يشرك بينهم فيه وهو اقواها والحكاية تكون بثلاثة اشياء اضعفها السكنى
 والازدراع ويملكها الهدم والبنيات والفرس والاستقلال ويملكها التقويت بالبيع والهبة والصدقة
 والخل والشفق والكتابة والتذبير والوطى وما استندت له كما لا يفعله الرجل الا في ماله والاستخدام
 في التوقى والوكوف في الدواب كالسكنى فيما ليسكن والازدراع فيها يزرع والاستقلال في ذلك كالهدم
 والبنيات في الارز وروافس في الارضين انما هي في المص بالكلية على القسم الشاى وهو حيازة
 الاجنبى غير الشريك فقال وان حاز اجنبى غير شريك فاحضر بقوله اجنبى من القرابى فانه
 سياتى حكمه بقوله غير شريك من الاجنبى الشريك فانه سياتى ايضا حكمه ومفعول قوله حاز وحذوف
 اي حاز عقلا من دارا وارض وانما غير العقار فلا يقتصر في حيازة الارض على احوالها سياتى في قوله
 ونصرف بعنه انما يشترط في الحيازة ان يكون الجاني يتصرف في العقار الحوز والخلق في التصرف
 لبيته على حيازة الاجنبى غير الشريك يتحقق فيها مطلق التصرف ولو كان ذلك بالسكنى والازدراع
 الذي هو اضعف انواع الحيازة وهذا هو المشهور قال في الرسم المذكور المشهور في المذهب ان الحيازة
 بينهم بعين الاجانب غير الشركاء تكون في الفسوخ الاعوام وان لم يكن هدم ولا بنيات وعن
 ابن القاسم انها لا تكون حيازة الامع الهدم والبنيات والخلق انها تكون حيازة مع الهدم والبنيات
 انما هو قوله تزداد حاضرا بعينه يشترط فيكون الحيازة ماضية من مدعى دعوى المدعي ان يكون
 المدعى حاضرا واحترز ذلك كما لو كان المدعى غائبا فاذل القيام واذ طالت المدة اذ كانت عينه
 بعينه كالسكنى الايام قال في التوضيح وان كانت العين قربية كاربعة ايام وشئت عدته
 غير القدوم والتوكيل من غير وجوه ولا حجة عليه وانما اشكل امره فظاها المذهب انه على
 قولين قال ابن القاسم لا يسقط حكمه لانه قد يضعف من القدوم قليله فان لم يتبين عجزه
 عن ذلك قال فيكون موقرا لا يتبين عذره وذكر ان جيب الاله يسقط حقه الا ان ثبتت
 عذره انما وانظر رسم الجواب من رسم عيسى من كتاب الاستحقاق وقوله شاكنت يصح
 انه يشترط ايضا في الحيازة ان يكون المدعى شاكنتا في مرة الحيازة واحترز ذلك كما لو
 تعلم قبل مضي مدة الحيازة فان حقه لا يبطل وقوله بلا مانع بعينه ان سكوت المدعي في المدة

المذكور

في حرج الجاني حرجه قولان
 في حرج الجاني حرجه قولان

المذكورة انما يبطل حقه اذا لم يكن له مانع من حقه من الكلام قلنا ان هناك مانع يمنع من الكلام فان حقه لا
 يبطل ومنه ان الجاني مانع من حقه من الكلام قلنا ان هناك مانع يمنع من الكلام فان حقه لا
 اجنبى يتكون المراد بالمانع في كلامه خوف اي خوف المدعى من الذي في يده العقار وتكرهه اسلطان
 او مستند الذي سلطان فاذا كان سكوت المدعى لا يملكه يبطل حقه قال الجوزي وكذا ان كان الجاني عايب
 المدعى دين وخبا فان تارعه ان يطلبه ولا يجد من ان يعطيه انما يتارعه ويخاف في المانع اذا كانت
 المدعى صغيرا او صبيا فان سكوت لا يقطع دعواه قال في حرجون في تبصرته في الباب السادس والسبعين
 قال انما له طار ولا يقطع قبا مكر غير المعسر ولا قيام الصغير ولا قيام المولى عليه الاعتراف المذكور
 محضته الا ان يبلغ الصغير ويملك نفسه المولى عليه وتعتد الجارية وتعتد عليهم عشرة لتمام من بعد
 ذكر وهم عالمون تحفونهم لا يتصرفون من غير عذر انما يدخل في المانع ايضا اما ان المانع المدعى
 بالحيازة ولم يعاين العقار الحوز ملكه قال في الرسالة ومن حاز دارا على حاضره عشر سنين
 وتنسب اليه وما جها حاضرا لم قال الشيخ ابو الحسن الصغير في اواخر كتاب الشهاقات لما تكلم
 على الحيازة وفي الرسالة وما جها حاضرا لم قال الشيخ ابو الحسن الصغير في اواخر كتاب الشهاقات لما تكلم
 قال في الرسالة في المجموعه حاضرا لم قال الشيخ ابو الحسن الصغير في اواخر كتاب الشهاقات لما تكلم
 له انما نقله انه فرحون في تبصرته عن الطنجي عن ابو الحسن الصغير يعلق لانه هذا من العلم بشتين
 وهما العلم بانه ملكه والعلم بانه يتصرف فيه ولا يغير العلم بانه حاز دارا على حاضره عشر سنين
 قد يقول ما علمت انه ملكي كما يقول الرجل الا في حوزة الوثيقه عند فلان فيقول قوله وتعلقوا له
 بهذا الوصف في قوله في الوثائق المجموعه وانما في حوزة التي في شرح فانما انما في شرح
 الرسالة قال ابن القزويني وانظر اذا قال علمت الملك ولم اجد ما أقوم به ووجدت ان هذا بعد ايام لا
 قلت انما رشت انما يقبل انه يقبل وذلك عند سوا كانت البيته التي وجد بيته اسرها
 ام لا والصوره عندي انه لا يقبل منه لانه لا يصرف بانه لا حوله مدعى فعد انما زاد في شرح المدة
 شذوعت ما يقرب وان بعد عشرة اعوام فكلت فيها لشيخنا في مدهى حافى محتوب الذي وقال
 الشيخ بولسوف في شرح قول الرسالة لا بدعي شيئا هذا اذا لم يمنع مانع من القيام ولما انما في
 سطوة الجاني وان ثبت ذلك فهو على قيامه وانما في حجب البيته ولا يملك الا انتظار بينتي
 فلا يقبل قوله والردعه البق تنفعه اذا كان لها صفة عند القاضي وانما في ذلك فلا يقبله الذي وخوفه
 الحوزي ونقصه وانما اذا قال علمت انه ملكي ولكن منقضي من القيام عدم البيته والا في حوزة البيته
 فانه لا يقبله ذلك ويقضي بها الجاني بعد عينه اذا لم يرد من يملك الفضايله ولا يرد ذلك وانما اذا علمت بانها
 ملكي ولم اجد الجايزة فانه لا يقبل قوله لان الفرق بكونه وكذلك ان قال منقضي من القيام عدم البيته
 والان وهو انما فانه لا يقبله ولا قيام الذي في اواسطه من سماع الشهاب من كتاب الاستحقاق
 ما يدعي انما اذا ادعى عدم العلم بالحيازة تنفعه ذلك ويجوز ان يكون المدعى على عدم العلم وقال الجاني
 في شرح قول الرسالة وما جها حاضرا لم ظاهر كلام الشيخ ان المانع محمول على عدم العلم بالملك
 حتى يثبت وعراه بعض من لقيناه لا يسهل وهو ظاهر التمهيد وقيل انه محمول على العلم حتى يثبت

نقل

خلافه وهو قول ابن رشد وقيل بالاول لان وارثا بالثابت لم يكن قلة في الوثائق المجمعة انما هو
التنبيه على طوع متفق عليه وهذا ادعى الوارث لهما على كونه مورثا فانه قيل قوله مع هبته قوله
بعد قال ابن القوي وانظر اذا قال الملك لحي خرافة المتقدم ويشير بالفزع المتفق عليه الي
ما نقله ابو الحسن وان فوجون عن الوثائق المجمعة في كلامها المتقدم وقوله عشرين يعني
ان مدة الحياة التي ينظر دعوى المدعي عشرين سنين وهذا التحديد ذكره في المدونة عند ربيعة
ولصده ولم يحد ما كفي الحياة في الاربعة عشرين سنين ولا غير ذلك وقال ربيعة حوز عشرين سنين يقطع
دعوى الحاضر الا يقيم بيته انه انما اكرما واستكن او اخدم او اعار وكوه ولا حياة على غايب
وذكر ابن السيب وزيد بن اسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قل من حارثا عشرين سنين فهو له في
قال في التوضيح وهذا اخذ ابن القاسم وانه وهب وان عبد الحكم واصبح وادلى ما رواه ابو داود في
مراسيله عن زيد بن اسلم وذكر كركيت ثم قال ولا ينافي القاسم في الموارثة ان السبع والثمان ما قارب
العشرة مثل العشرة التي يتحصل في مدة الحياة فلا تارة الا بالاول فاما كذا في المدونة لا كذا
بتنخير مدة بل جازها الامام وهكذا نقل ابن يونس فقال لم يحد ما كفي الاربعة عشرين سنين ولا غير ذلك
وتنزل على قدر ما يرى ان هذا في حارثا دون الاخر فجا بهدم ويبني ويسكن ويكرى ان يتي وهكذا نقل ابن سنان
وابن عرفة وسيا في لفظه والقول الثاني ان مدة الحياة عشرين سنين وهو القول الذي شئ عليه الله وعليه
اقنصر في الرسالة قال في النوادر وبه اخذ ابن القاسم وانه وهب وان عبد الحكم واصبح وهكذا نقل ابن يونس وانه
شاس وتقدم كوه عن التوضيح ونقله ابن عرفة عن النوادر وقال ابن يونس قال ابن يونس لما امر الله بيته
بالعشرة بعد عشرين سنين كانت ابلغ شئ في الاعذار واعتقد اهل الذهاب الحديث المتقدم وعليه ان دعوى
يكذبها العرف فانها غير مقبولة ولا تثبت ان يفتك كل انسان بيد الغير ينصرف فيه عشرين سنين دليل على
انتقال عنه وادعاء والقول الثالث ان مدة الحياة تسع فاكثروا عن قول ابن القاسم الثاني في قوله ذكر ان بيت
عرفه هذه الثلاثة الا قول فقال في كد يد مدة الحياة بعشر او سبع ثلثها لا تحديده مدة
بل جازها الامام التي قال في الكتاب بالملفوظة في فناة تجري في ارض رجل والذي يجري عليه ساكن
لا يكون السنة حيازة للثقل على مثلها وسكوته اربع سنين طول حوز من كتاب الشهادات لا بيت
يونس التي فتايله مع ما تقدم هار كيو ذقولا ايضا او لا وانما علم وقوله لم يسمع ولا يبينه هو جواب
المشرط يعني ان الحياة اذا رقت على الوجه المذكور في ما نفع من سمع دعوى الموعى والظاهر ان
المراد بعدم سماعها عدم الحق فمقتضاها ما لم لا يبتجعه غلب المدعي عن كذا انكر لانه لا يسمع ابتر
ولا سيما المدعي عليه من جوابها فان ذلك في ظاهر لا حتم لان يقر المدعي عليه بما ادعاه المدعي ويقع ان كبر
حوزه يوجب له الكد وقد تقدم ان الحوز لا ينفك الملك وانما هو دليل على انتقال الملك وقال ابن السيب وسلم
لا يبطر حوزي مسلم وان تقدم قال ابن رشد في اخر كلامه على سبيل الاستحقاق ولان الحازن لا ينفق حيازته
الا اجهل اصل فاختص فيها وهذا الفصل في الحكم بالحياة التي هي سبيل كلامه بمرئيه في التنبيه على ما
في قول الله تعالى يهتفون الذين ينهاها وقول ولا يبينه يعني ان الحياة المذكورة ما نفع من سمع دعوى
المدعي ومن سماع بيته ان قيل قوله لم يسمع دعواه يعني عن قوله ولا يبينه لانه اذ لم يسمع الدعوى

مستحيل

مستحيل

لم يسمع البيعة فاجاب والله اعلم انما قالوا لا يبينه خشيته ان يتوهم ان الدعوة المرددة عن البيعة هو التي
لا تسمع واما اذا قامت البيعة ففتحه كما تقول في دعوى العبد على سيده العتق والموت على روحه
الطلاق فانه دعوى لا تسمع اذا كانت مجردة عن البيعة الخشية ان لا يتوجه على السيد ولا على الزوج سبيلها
يعني فان اقام البيعة على دعواه اسحق وايضا فاما قال ولا يبينه ليعرف عليها قوله الا باسكان وكوه
والمعنى انه لا تسمع بيعة المدعي على كذا الا ان تشهد البيعة للمدعي بانها اسكن الى ان زاد عمره او ساقاه
او زاره او شبه ذلك فان اقام البيعة على ذلك حلف المدعي على رد دعوى الحازن وقضى له هذا ان ادعي
الحازن ان المال بعه او كونه لغيره او امان لم يردع نقل المال وانما تيسر في الحياة ولا يحتاج الى من قال في
التوضيح وغيره بتيسره فان الاول اهدى والينا مقيدان بما اذا لم يهرم ما تحت سقوطه فاذ ذلك لا ينقل
الملك وكذا الاستلام السير قال في التوضيح الثاني في الحياة على الساعاة ان اذن في البلد ذكره ابن
بطال في الفتوح الثاني ان تقدم ان الحياة على الغائب قال ابن بطال الا ان يثبت له اذ لم يثبت
انه عليه فانه قاله الجرحي الرابع قال ابن رشد في اسم سلف من سمع ابن القاسم من كتاب الاستحقاق
واما الة فينبغي ان يستوي فيه الوارث والموروث لعدم قول الغير صلى الله عليه وسلم من حارثا عشرين
سنين فهو له وفيها مدة حياة الوارث الى مدة حياة الموروث مثلا ان يكون الوارث قد مات وحده اعظم
ما كان مورثه قد حازه خمسة اعوام يتلون ذلك حياة على الحاضر الذي لم يمت من اختلاف هاريطا الحازن
ببينا سبب ملك قال في التوضيح فان ابن يونس لا يطالب به وقال في غير رطاب وقيل ان لم يثبت اصل الملك
للمدعي فلا يسلك الحازن عزريا في اصل ملك وان ثبت الاصل للمدعي بيته او باقرار الحازن بسبب سبب
ذكره قال الزعابي وان الوارث لا يطالب الا ان يكون معروفا بالقبض والاستطالة والقدرة على ذلك انما
باختصاص وظاهر كلام ابن رشد في اسم سلف ان الحازن لا يطالب ببينا سبب ملك لانه قال فاذا اثار الرجل مال
غيره في وجهه مدة تكون فيها الحازن عاملة وادعاه ملكا لنفسه باختيار او صدقة او هبة وجب ان يكون
القول قوله في ذلك مع عينه واختلف ان كان هذا الحازن وارثا فيقول انه غشوك الذي ورت ذلك عنه في حاله لا يسمع
بها دون ان يدعي الوارث الذي يصير به ذلك الي مورثه وهو قول اطراف واصبح وقيل ليس عليه ان يسأل عن سبب
لانه يقول ررت ذلك ولا ادري بما يصير ذلك اليه وهو ظاهر قول ابن القاسم في رسم ان خرج من سمع عيسى
من هذا الكتاب وقول ابن الماحيوت وقوله عندي بين في انه ليس عليه ان يسأل عن سبب الذي ورت في نزاله
بان الحازن لا يطالب بشئ حتى يثبت القابض عليه الملك وسيا في كلامه في التنبيه السارس وحزم في شرح اخر
مسيلة من نزال عيسى من كتاب السداد والادها رايه ان ثبت اصل الملك لغيره فلا بد من بيان سبب ملكه
قال في يقول الشتر بيته منه او وهب فيا وتصدق به على او يقول ورثته عن ابي او عن فلان ولا ادري باي وجه
تصير الى الذي ورثته منه قال وانما مجرد دعوى الملك دون الله يدعي شيئا من هذا لا يسمع به مع الحياة اذ
ثبت اصل الملك لغيره اذ في رسم قال ابن سبيل في مسابا الا قضيه من ادعي عليه بالملك قال العبد في وثائق
عنايته ثم يطلب عند حكم اخر ما ذكر تلك الحقايق فقال ابن القطار ليس عليه احضار الوارث في نزاله وانما قضيه فيه
السداد لا ينفك الحياة ولو طالت الدعوى في ليس بذلك اذ في ابن رشد في نزاله في جواب المسئلة الخامسة
من مسائل الوقت وهو سبيل تضمن السؤال عن جماعة واصنعين بدين على املاكهم ومورثهم ومورثهم مورثهم

117

سبعين عاما يتصرفون فيها بالبنس والفرس والنقود والقسمة وكثير من وجوه التفتوت فادعوا عليهم بوقفتها
 شئ من حاضراتهم بانفسهم في الكور والنقود وهو مورث عن قبله ونفسه ولا يحجب القضاة بحسب الاعداد
 يثبت التخييس ومكلا المجلس ما حسمه الى يوم التخييس وبعد ان تنقضي الاملاك المحسنة بالحياة لها على ما يقع
 فيه الحياة فاذا ثبت ذلك على وجهه ونفذ الى القوم عليهم فلم يكن لهم حجة الا ان ترك القايم وابيه قبله
 عليهم وطول سكوتهم ما من طلب حقا مع علم ما يتفوت بالاملاك فالقضاة بالحسب واجبه ولكم به لازم انتم
 وافتي بذلك ايضا في المسئلة السادسة من مسايل الدعوي والخصومات في مسئلة ابن زهر وهي مسئلة
 تنقضي ان رجلا في ملكه صنعة ورثها عن سلفه منذ سبعين هو وابوه وهم يتصرفون فيها تصرف ذي الملك
 في ملكه فقام عليه رجل وادعى ان الصنعة رهن بيده وبذلك سلكها سلفه قبله منهم واستمر على عقده
 السماع بالرهن فاذا ثبت الذي بيده الصنعة على السماع ان حده انباء من حد القايم عليه فيها فافتي
 ان شهادته الشرائع كرامة ذلك الرجل المروي الرهنية بعينه واجبا اياهم عليه وان ثبت عقد
 التخييس بالشهادة على خطوط شهادته فله ان يري قباضه او لا بالرهن يبطل قباضه بالحسب اما اذا جاز
 كان مزججه الحكم ان لا يحلف الذي بيده الصنعة من ابرصات اب حنر يثبت القايم ملكا لرافل لها
 ورهنا اياها وموتها وان وارثه او وارث وارثه وتذكر الحكم في قباضه بالحسب مساوي من هب ما ذكره جميع
 اصحابه غير ان قول المقوم عليه ان حده انباء من حد القايم عليه اقرار منه بحكمه فان كان هو المجلس
 وان ثبت عقده عقد التخييس وان من عقده لا عقيد له غير بالسماح ان يحضر البينة الفاطفة وان
 الي القوم عليه فيما ثبت من ذلك فلم يكن عليه مرفوع فالواجب ان يسجل المقوم عليه فان اقر انها على التي وضع
 ذكرها في كتاب التخييس لم يجر على القايم فيها حجة لانها قباضها وانظر الى تاريخ كتاب التخييس
 وتاريخ السماع بشر اجد المقوم عليه من حد القايم فاذا وجد تاريخ المجلس اقدم قضيه وبطل الشرا
 ووجب الرجوع بالثبوت وان وجد تاريخ الشرا بالسماح اقدم اولهم بها اياها اقدم بطل صاحب قضيه
 بالشرا وبطل التخييس وبطل الرواية في ذلك تاريخ جوابي على المسئلة بعينها اثر الحواب
 الاول ما سأل من ان عقد التخييس الرثا يثبت للابوي ان يبا من بيده شئ من ذلك من ان يماره ولا
 ولا يقتضي عليه لا يحلف انباء ولا عقدا الا من بعد ان يثبت القايم بالتخييس ومكلا المجلس ما حسمه
 ويجوز ما ان ثبت تخييسه حياة صحيفه على الوجه الذي ذكرناه وهذا العمل لا خلاف فيه اعني ان من
 بيده ملك يدعيه لا يحلف انباء من ان يماره حتى يثبت المرعي ما ادعاه وكوزه والامر المقوم
 عليه اذا قضى ببقاء الملك بيده وحكم بقطع الاعتراض عنه بشئ من ثمن ما ادعى بشره اذ اضي من طول
 المدة ما بعد ذلك في السماع على ما سألنا ان يبا مع في قواياك وجميع اصحاب بطولهم بعضكم على الذي
 انباء القوم حتى يرجع عما ادعاه من التخييس الى تصرفي دعوي المشتري على اختلاف اصحابنا المتقدمين
 انهم واستفيد من هذه المسئلة ما يبا منها ان مثني على ان لا يسجل واضع اليد عن شئ حتى يثبت
 القايم الملك ومنها حكم شهادة السماع في الرهن ومنها القضاة بالتاريخ السابق ومنها اذا جهل السابق
 من تاريخ الشرا او المجلس قضى بتاريخ الشرا وبطل المجلس وافتي غير ان اذا جهل التاريخ قدم المجلس والله
 اعلم **قوله** وفي الشريك القريب معهما قولان يعني انه اختلف في الشريك القريب اذا كان الفقار

بالنسبة

بالنسبة والهدم هل تكون مرة الحياة في حقه عشر سنين كالاجني او لا يكون في ذلك عشر سنين لم يبين
 لهم قد روي حياة على الثاني والقولان لابي القاسم ذكرها في رسم البيت من جامع يحيى من
 كتب الاستحقاق فكانا اولان القريسين حياة ثم رجعوا الى ان ذلك لا يكون حياة الا ان يقول
 الامر ان يدين من اربعين سنة يتخيهما **قوله** الاول ظاهر كلام المصنف ان القولين متساويان
 وقد علمت ان القول الذي رجع اليه ان القاسم ان ذلك لا يكون حياة ولا شك ان العمل على القول المرجوع
 اليه المتساوي علم من قول المصنف ان لا يحسم الحياة بين القراية الشرا اذ لم يكن هدم ربيان
 وهو كذلك كما سيأتي في كلام ابن رستم في شرح قول المصنف انما تنقضي الدار من غيرها ويا في ايضا هناك
 بيان حكم الحياة في القراية الشرا في غير الفقار والله اعلم **قوله** الثاني لم يذكر له حكم القريب
 الذي ليس بشريك فيكون انما رستم في رسم سلف من سماع ابن القاسم ان قول ابن القاسم اختلف في ذلك
 فحمله مرة كالقريب الشريك فيكون قد رجع عن قوله ان الحياة تكون بينهم في القشرة العوام مع
 الهدم والبيان الا ان الحياة بينهم في ذلك الامع بطول الكثرة وهو من قول سماع يحيى المذكور
 ومرة راجع خلاف ذلك فلم يرجع عن قوله ان الحياة تكون بينهم في القشرة العوام مع الهدم والبيان
 وهو دليل قوله في السماع المذكور انني قلنا **قوله** من علم ان رستم هذا القول بان حكم القريب
 الذي ليس بشريك حكم القريب الشريك هو الراجح لقوله انه لم يرد في القاسم وانما كان في انما هو
 معنوم من كلام ابن القاسم فتأمل من هذا الحياة بين القراية مساوي ان الشرا او غيرهم
 شرا لا تكون بالسكنى ولا زلاخ وانما تكون بالنسبة والهدم في الاسر الطويل الذي يزيد على اربعين سنة
 على الاصح من القولين والله اعلم **قوله** راجع محصل كلام ابن رستم في رسم سلف من سماع ابن القاسم من
 سناد الاستحقاق ان الحياة لا تكون بين اب وابنه بالسكنى ولا زلاخ والاستحرام والزوجات اتفاقا
 وكذلك الاقارب الشرا غير اب وابنه وغير علي الظاهر وكذا الشرا الا جانب الا جانب الذي لا يشركه بينهم
 فتلك الحياة عشرة اعوام وان لم يكن هدم ولا بيان على المشهور والحاصل هدم ربيان وعشر فتلك في القشرة
 الاعوام في الشرا الاجني وفي الشريك القريب مع ذلك قولان في كون ذلك القريب غير الشريك
 والمولى والصهر الشرا ان حياة ثالثها في الصهر والمولى دون القريب وفي كون السكنى والزلاخ
 في القشرة حياة لم يرد في صهر غير شريك وان هدم في القشرة ربيان وانما اجد القول والله اعلم **قوله**
 لا يبين اب وابنه الا انما رستم **قوله** ان ابن رستم في رسم سلف من سماع ابن القاسم من كتاب الاستحقاق
 وقصص الحياة في كراشي بالبيع والهدم والصدق والعتق والتدبير والكتبة والودي ولويين اب وابنه
 ولو قصرت المدة الا انه انما قصرت على البيع فسكت حتى انقضى المجلس لزم البيع في حصته وكان له الثمن
 وانسكت بقدره العام ونحوه استحقاق البايع الثمن بالحياة مع عيبه وان لم يبا بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين
 علم اذ حقه وانسكت العام ونحوه لم يكن له الا الثمن والولم يبا حقه من حياة لم يكن له شئ واستحققه
 الحاضر وان قصرت مجلس الهدم والصدق والتدبير والعتق فسكت حتى انقضى المجلس لم يكن له شئ وانما
 كحضر لم علم ان قام حينئذ له حقه وانسكت العام ونحوه ولا يشيخه ويختلف في الكفاية هل هي على البيع او
 على الفتوى قولان انتهى تحتها **قوله** وانما تنقضي الدار من غيرها في الاجني في الانية وان الكدنة

محصل القول في الحياة بين
 القراية شرا وغيرهم

السنين ويزاد في غير ذلك يعني انه انما يفرق بين دور وعمرها في مدة الحياة اذ كانت الحياة بين الجانب
واما في حياة القرابة فيعبر عن ذلك بغير فرق بين الدور وعمرها قالوا ان رشتي في رسم سائر من سماع ابن القاسم
من كتاب الاستحقاق ان الاقارب الشرعي بالبركات او بغير البركات لا خلاف ان الحياة بينهم لا تكون
بالسكنى والازدراع ولا خلاف انها تكون بالنقود والبيع والهبة والصرف والعتق والكنة والمنزلة
والوطى وان لم تطل المدة قالوا الاستحسان في الرقيق والركوب في الدواب كالسكنى فيما يسكن والازدراع فيما
يزرع قالوا الاستقلال في ذلك كالمهرم والنبات في الدور والركوب في الارضين ثم قال ولا فرق في مدة
حياة الوارث على وارث بين الرابيع والاصول والثياب والحيوان والعروض وانما يفرق ذلك في حياة
الاجنيب لا الاجنيب في الاعتناء والسكنى والازدراع في الاصول والاستخدام والركوب واللباس في الرقيق
والدواب والثياب فقد قالوا صنفوا السنن والسنن في الثياب في مدة اذ كان ثوبه ثوبا وتنتهت
وان السنن والثياب في حياة في الدواب اذ كان ثوبه ثوبا وفي الاما اذ كان يستخدم من رعي الصييد
والعروض فوق ذلك ولا يبلغ في شيء من ذلك كله بين الاجنيب الى الفطرة الاعوام كما يضع في الاصول
انما يقتضيه **باب الاول** علم من علم ان رشتي ان اللباس في الثياب كالسكنى في الدور والاختلاف
به حياة بين الاقارب ولو طالت المدة طالت الاستقلال في الرقيق والدواب والثياب في بعض
اجرة الصييد والدواب والثياب كالمهرم والنبات في الفقار ولا تحصل الحياة بين الاقارب في الرقيق
والدواب والثياب والعروض الا بالاستقلال ويختلف في مرتبة على القول في السالم قبل المدان انما
البركة المسموعة وفي الشريك القريب موصى فوالان او كالمهرم الموصى بالبيع والهبة والصرف والعتق
والوطى ويعلم من كلام الله لما جاء ذلك معونة بين الاب وابنه علم انه موقوف في حوزة من
با باحري والله اعلم **باب الثاني** في من قول المصنف في الاجنيب القريب لا يفرق في الوارث في حقه
سواء كان شريكا او غير شريك فقيده انما في ترجيح القول بقوله ما تقدم ذكره **باب الثالث** تقدم
في علم ان رشتي ان الثياب يكتفي في حياة زيتها السنن والسنن ولم يفرق فيهما المصنف بل قد فرغ من
كلامه وهو في العروض فنتبه لذلك **باب الرابع** التفصيل الذي ذكرناه عن ان رشتي لا يفرق في حكم المهرم
ولم يتصل في التوجيه وهو انهم فائدة فتأمل **باب الخامس** في المهرم التي يسقط بها طلب
الدين قال في كتاب الملقطة من الكتب الملقطة الملقوب لولد ابن فرعون السالك عن طلب الدين
ثلاثين سنة لا اقول له ويصدق الضريح في دعوى الوض لا يكلف بيته لا مكان موته وانما انهم
للمشاهدة التي من منتخب الاحكام لان ابن فرعون في كتاب محمد بن ياسين في مدعيه سلف
بعد عشرين سنة ان الذي عليه موقوف في القضاء ان الغالب الا ابو خذ السلف مثل هذه المدة كما سبق
ان في علم الملقطة وقالوا ولد ابن فرعون في بيته في الباب الثاني والسنن في القضاء
بشيئها هذه الوثيقة والرهن على استيفاء الحق **باب السادس** في خراب الحياة ان
انه قال عبد الملك وقال في مطرف واصبح اذا ادعى علي رجل حقا فديها وقام عليه بذكر حقه وذكر القيام
بعد العشرين سنة وهو اخذ به وعلي الاخر المبراة منه وفي غير الحكم ان ذكر الحق المشهود فيه
لا يبطل الا بطول الزمان ثلاثين سنة والاربعين سنة كذلك الذين وان كانت بصرة في الاصل اذ طال

كتاب استنباط الملقطة والكتب
المسوقة هو قوله ابن فرعون
صاحب التبعصر

زمانها هكذا ومن هو له وعليه حضور فلا يقوم عليه برئيه الا بعد هذا من الزمان فيقول قد قضيت كما هو مشهودي
في ذلك فلا شيء على الذين غير اني في حال قول المصنف يقوم عليه التبعير بطول الزمان ويذكر في قوله
من الوصية في كل من مدة بهلك في مثلها شهود الوصي فلا شيء عليه والا فعليه البيت بالواقع الذي قال
الوزي في ثلث مسائل يسوع النبي جوابا واظه له اري في الذين فقال اذ طال الزمان على الطالب وبيده
وثائق واحكام وهو حاضر مع المطلوب ولا عذر له يمنعه من الطلب من قبله ونحوه وسكت عن الطلب فاختلف
المذهب في حد السكونت الفاطم لطلب الذين الثانية في الوثائق والاحكام هل حددت عشرين
سنة وهو قول مطرف او ثلاثون سنة وهو قول ما لا ينفق جميعا على ان ذلك دلائل فاطمة لطلب
الطالب وقوله عليه السلام لا يبطل حق امري مسلم وان قدم هللا بوجود الاسباب المانعة من الطلب
بالقينة البعيدة وعدم القدرة على الطلب مع الحضور حتى اذا ارتفعت هذه الاسباب من الطالب كان
طولا المدة مع السكونت والحضور دلائل بقوي بها سبب المطلوب بليل قوله عليه السلام من عارضني علي
خصه عشرين سنة فيوافق به فاطمة عليه السلام ذكر الحياة في يوم ام في كلامي زمن ربه وما لا يجمع ميمر
وغيره ومن اجتهد في الوارث العشرين في حديثي الذين العشرين والثلاثين راي اذ ذكر راجع الى حال
الطالب مع المطلوب عن علي عليه السلام كثر المشاحة وانما لا يمكن ان يسكت عن خصه عشرين
سنة حقا فاطما ومن جعلها عشرين وثلاثين راي انما اقصى ما يمكن السكون في بيع التجر
تجعلها حدا فاطما لا عذر الطالبين لان الغالب من المال فضاة وقد قضى بتقليب الاحوال غير
الخطاب وقال ما لم يميز شي من غير ينصرف فيه ويفعل فيه ما يفعل المالك وهو الطويل فانه ذلك
ما يسقط الملك ويمنح الطالب من الطلب قاله ما لم يميز رقب عبد الحكيم واصبح وانما كان طول المدة مع حضور
الطالب وسكونت ما قاله من الطالب فاطم بموقع في يد الطالب من الذين وثائق واحكام ورياح
بليل ان السكونت في ذلك بعد كالا فاذر المنطوق به من الطالب المطلوب فانه لا حقه عليه ولا تليعة
والطلب فقلت **باب السابع** في مقتضى انما بعد الثلاثين من مجمع عليه واذ اجرة عليه ما بالحياسة فقيدها
قريب القرابة والبعيد منوطا والمقاطعة لغيره ولو اصله في غير علي وفي بعضها ما يبلغ الخمسين
واكثر مع اني احفظ لان رشتي في شرحه انه اذا نظر الدين وثبت لا يبطل واذ طال العوم كد يست
المتقدم واما التوسن اذ كان ذلك هو حقيقة مكتوبة وهو في يد الطالب والطالب بسببها لان
نفا وها بيد رجها دليل على انه لم يقض دينه اذ العادة اذ اقترض الدين اخذ عهده او فقه خلاف
اذا كانت الديون لغير عقود ولو وجد بيد المطلوب فقيدها فوالان حكاه ابن رشتي وخرجما علي
القولين في الرهن اذا وجد بيد الراهن هل هو ابرام لا كذا روتوه والنسور عليه فوالان سبه
علي باب الحياة فيه نظر للاصل لان رشتي انما في الحياة انما هو في حال اصله واما ان ثبت اصلها
بكون اوامره او غير ذلك فلا يزال الحكم كذا وانما حال الزمان والدين شتات اصله وان كان في هذا الاصل
خلاف في كذب الولا من المدة لكن مذهب ابن القاسم ما ذكره خلافا لقول الغير مع طول الزمان فيعزل عليها
في البراة والله اعلم انتهى وليتبرر والله اعلم بقوله وفي سبه علي باب الحياة فيه نظر للاصل ان رشتي
ان ترجيح الحياة انما هو في حال اصله الى ما قال في شرح المسئلة الرابعة من سماع يحيى من كتاب الاستحقاق

منه

ما يشبهه العايزه في اسمها
ما اجعل له اسم له

1. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$
 2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{8}$
 3. $\frac{1}{4} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{16}$
 4. $\frac{1}{8} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{32}$

الحمد لله

الارض او يوصل في ذلك خان اراد القصاص قبل العبد صف الجرح واقتصر وان اراد اخذ الارض قبل السيد صف او
احلف عليه لم يرضه نص او القصاص جرحه على خلاف فيما اذا قام للعبد شاهد جرحه قبل على السيد
معه مطلقا سواء اراد القصاص والارض قال في المقدمات في كتاب جنائيات العبد وهذا قول مالك
يفصل في ذلك وهو قول اصبح والمغيرة انتهى وسئل عن ذلك في عبيد من مشرب احدهما صاحبه على بعض
عليه حاجب عينه فسجده واساله دمه فخرج القصاص فضربه الاخر بخنجره تحت يديه فملا لثما واخرتها
القصاص من جرحه ام لا يجب في ذلك الا الارض ام يجب الارض في جرح القصاص والقصاص في جرح الارض
واذا اذبل الجرحان قبل القصاص ولم يترك احدهما من سيدي العبد بين يديه يستشهد بمقدار عرض جرح
عبد فابكرت الحكم في ذلك وهل يجب في الدعوى بالجرح ان يعين عوضا وقدرها ام لا فاجبت
لسيد كل واحد من العبد ان يقتصر من جرح عبده وله ان يأخذ القصاص الجرح لغيره الا ان يفرض
سيد به ويشترط الجرح ان يكون له ارش سمى فان لم يكن له ارش سمى كان جرحه على بيتي فما نقصه
ذلك لستين واذ لم يكن فيه شئ فيلس فيه الا القصاص وسواء كان الجرح بعصا او بغيرها قول اصحابنا
القصاص في ضربه القصاص انما يريدون اذا لم يكن بها جرح واذا اذبل الجرحان قبل القصاص
ولم يوجد من يشهد عليه ما فانه يقال للجرح صف قدر الجرح الذي صرحته وعوره واحلف عليه ولا
يلزمك غيره فان لم ارضه نصا والظاهر انه ينظر فان اراد سيد العبد الجرح الارض قبل له صف
الجرح واحلف عليه وان اراد القصاص فيخلف فيه هل يخلف هو او يخلف العبد على خلاف فيما اذا قام
للعبد شاهد واحد الجرح فانه انتفاء من الحلف لم يجر من الجرح الا ما لا ينكر فيه والظاهر
فانه يشترط البينة على الجرح ولم يفرق قدره او العمد او البينة في وفقة وضاعت فقال في النوادر
في ترجمته من يستقبل الجرح وكيف يقاد من الجرح ومن الجوعنة قال المشيب وادجرحه موصحة وعلي
بينة لا تدرى كم طولها فقد ثبت له موثقة وليس في الحد الا القود فليوقف الشهود على قول موثقة
فاد وثقوا عنده لم يجر وزوجه حلف المشهود عليه على ما فوق ذلك واقيدهمته بذلك وان لم يخلف حلف
الاخر واستفاد ما ادعي وقال سمون فيمن جرح رجلا عمدا ولم يجر فيه من الجراح حتى يبرئ
فليدعي الجرح فيجوز قدر ضربه وابي بلفق وخلف على ذلك ويقصر عنه على اقربه وان لم
يوصف وابي قبل للجرح صف ذلك وحلف فيحلف ويقصر له وان ابي نظر الى ما تشركه فاقصر
يقدر ذلك روي محمد بن خالد عن ابن القاسم في الجرح عهد يكتب فيه سر جرحه حتى يبرئ فيه
الكتاب ولا تثبت البينة طول وعوره وقدا صاه من ذلك عيبا وشك فليست ترك البينة من مفرقة
الجرح الا لا يتكلم فيه فان ثبت على امره قاصر منه على ذلك فانما عابا وتسل كما لا اول والعقل له العيب
والشك فيه فيقبل شهاذا الذي عقل جرحه وعرف طول عوره وان لم يعرف غيره فبالنوع عليه انتهى
وانظر كتاب الشهادات في بعض شئ ينطق بهذا **قوله** ولو قال ان قتلتي ابراهم قال
ابراهيم لو قال لقاتل ان قتلته فقد وهبت لك دمي فقولان قال ابن القاسم واخبرنا ان يقتل
مخلوق عقوه بعد علمه ان قتل فلو اذني قطع بده عوقب ولا قصاص قال في التوضيح هذا الذي
نسب المؤلف لابن القاسم وذكر في احواله ان ابراهيم رآه عن ابن القاسم هو في القيتة لم يحسن وذكر

لفظا

لفظ القيتة ثم قال في ردي البيان قال ابن القاسم شبه عقو المقتول وتكلم في الوتة عليه في مال قال
وهو اظهر الاقوال انتهى وقال في عرقته بعد ذلك لفظ القيتة وهو التوادع عن ابي ابي زيد عن ابن القاسم
مثل لفظ سمون ثم ذكر من العقول انه نقل عن سمون في القصاص من خلاف اختياره في القيتة ونصه
قال العقلي في كتاب الجرح والاعانة وروي انه سمون عن من قال رجل اقتل وكل الطرد فقتله
فلا قود عليه ويضرب مائة وكيس عاما وقال يحيى بن عمر للاوليا قتله ولو قال اقتل عبيد وكل كذا
او غير شئ فقتله ضرب مائة وكيس وكذا السيد بغيره وكيس واقتل هال تلو على القاتل قيمة
العبد ام لا والعبد لا قيمة له كما لو قال احرق ثوبي فيقتل فلان عمر الشيخ روي بغيره من قال رجل
اقطع يد ابي عبيد عوقب الما مور ولا عزم عليه في الجرح والعبد ان جيب عن اصبع يغير قيمة العبد
كرمة القتل كما تلزم دية الجرح اذا قتل باذن وليه انتهى وفي سمع سمون من كتاب الجنايات قبل
لسمون اصبع يقول يفرم قاتل العبد من سيده قيمة فقال ليس هذا شئ لاقية على القاتل الا صاحبه
عوضه للقتل وللعبد من الاموال وليس عليه ان يقتلها باذن ربه انشئ وتضرب القاتل مائة
وليس في يود الاموال او جرحا ان يشل للصبغ في الوضعة مثل قوله هذا الا انه قال انما اعزم
كجوفه وقال يضرب السيد الفان لا مائة سوط وكيسان عاما وقول اصبح في الوضعة انما اعزم
كجوفه ليس بجيد لان اعزاه القيمة كجرمه على قول ما هو من باب العقوبة بالاموال واذا ما قال القاتل
بغيره ما لا يجز عليه عزمه فالسيد احق الا يبطى القيمة كجرمه في الامر يقتل عبده ولو قال اصبع امنا
اعزاه القيمة لانقطاع سيد العبد باهائه قيل وجوبه له عليه اذ لا يجب عليه الا بصدقتا العبد كان
له وجه لان الزوم السقاط الحق قبل وجوبه اصل مختلف فيه انتهى **قوله** وقت الادنى بالاعلى ككتابي بعبد
مسلم ثم لما نقر ان الاسلام اعظم حرم من الحرية كان من الفرق من القاتل والقتل هو الاعلى وما قدم المؤلف
رحم الله ان يكون القاتل لا يذنب اعلى المقتول كحرية الاسلام ما فانه على ان يكون القاتل ادنى من المقتول
لا يمنع القصاص والمعلن الادنى اذا قتل الاعلى فانه يقتل به ثم مثل ذلك يفرع بنود في السطر وهو اذا
قتل الحر الكفاي عبدا مسلما فاقطع يده يذنب الحر ان يذنب العبد المسلم وهو قول ابن القاسم والاقبال عليه
بينة لانه كسلفه وهو قول سمون قال اني شدد في رسم سلف من سمع عيسى من كتاب الويات في شرح
قوله في لزم ان يجر قتل عبدا مسلما فاقطع يده يذنب العبد ان يذنب العبد ان يذنب العبد ان يذنب العبد
الكتابي وانما ان اراد ان يضربه قيمة العبد ولا يقتله فلا خلاف في ان ذلك له وانما الخلاف اذا اراد
ان يقتله به فيقبل ليس له ذلك وهو الاظهر من جهة اتباع القران وقيل ان ذلك له وهو اظهر من
جهة المصنف ثم استظهر القول الثاني ونقله الجعفرية وقبله وهو خلاف ما قاله في التوضيح
في شرح ابن الحاجب وقيل الحر الذي يذنب العبد والقيمة هناك لدية ونصه انشأ بقوله والقيمة ههنا
كالدية الي ان سيد العبد لو اراد ان يلزم الذي قيمة العبد فهو على خلاف بين ابن القاسم وشهد به
الدية فيقول ابن القاسم ليس للسيد الا قتل الذي اوله وهو ليس له ان يلزمه قيمة العبد وعلى قول
الشيب سيجب للسيد هناك ان يلزم الحر القيمة انتهى وصلة ابن عبد السلام والظاهر ما قاله ابن رشد لانه
قد صرح في الملزمة بان اخرج عبد عبدا او قتله ان سيد المقتول والجرح كغيره بان يستعيد

العبد يمال الحرة وان كانت ذمة الحرة اكثر من ذمة العبد من ذلك شئ بخلاف ان يكون للعبد مال يكون قيمته
العقل في ماله واحدا من هذين شيئا من هذين في جنات العبد انما على الحرة لان قيمته
العبد في مال الحرة فلا كان ينقصان ولم يقل ياخذ ويودي السيد الذمة التي جناها عده فيجوز
عليها حالة وقال اصبح بخلاف هذا وهو ان سيد العبد يجبر في جناتيه على الخطا بئس ان يسلمه
او يقدر به مما يستحقه ان ينفقه او ينفقه **الرد المحتار** في سبيله قال في رسم ان خرجت
من سماع عيسى من كتاب الجنابات وسيل ان القاسم عن عبد جرم رجلا ثم انفق فقال المخرج سيد العبد
اما ان تدفع اليه قيمته جرمي واما ان تجبر ببيد بين العبد عليه فان وجدته فهو لي قال لا خير فيه هذه
مخاطرة ان وجدته غير صاحبه وان دفع اليه قيمته المخرج لم يدر على العبد ثمرات فلا خير فيه وقد بلغني
ان مالكا قال ابن رشد هذا بين علي ما قال لان الفرقة بينه والواجب في ذلك على قوله ان يرجي
الامور ان يوجب العبد في نفسه وسيره وانما تم على هذه المسئلة فيقتضي صحة قول اصبح في مسئلة
التفليس التي ومسئلة التفليس تقدر مت **والرد المحتار** في رسم انفق من سماع عيسى من
الجنابات وسيل العبد يقتل الحرة عند ائتمار اليه فليس تجيبه بايع عليه قال لا الا ان يخاف
ان يمتلئ به بعد ان عفى عنه ابن رشد هذا بين لا استكمال فيه مسئلة قال قتل ولي الدم العبد فلا اشكال
ان ماله سيد وان استغياه فان فراه سيد نعم له له وان اسلمه فمل ينفعه ماله قال **الرد المحتار**
فيه قولان في القتيبة والله اعلم واما ان جنى على العبد بعد ان جنى كارت جنايته **الحكم المحمدي** عليه
ان يسلم السيد نظرها في كتاب الجنابات من البنان وانما في سماع محيي واصبح والله اعلم مسئلة
واذا جنى العبد على شي من الاموال ولم رقبته فالحق سيد العبد ان يبيع ان يسلمه بها استكمال
او يغتله قال في المقررات في كتاب الجنابات فصل في جنات العبد على الاموال لا يجوز ان يوقشوا
عليها اولا فان اتموا عليها كذا ربه او كذا او ودبته او استعمل او ما استبه ذلك فان ذلك على وجهين
احدهما ان يستهلكه بالفساد والهلاك والثاني ان يستهلكه بالانتفاع فان استهلكه بالفساد
والهلاك ففقد قولان احدهما ان ذكر في قبته وهو قول النجاشي والثاني ان ذلك في ذمته
وهو قول ابن القاسم واما ان استهلكه بالانتفاع من ان يكون ثوبا فيتصدى عليه فيبيعه وبكل
شئ وطعام فبالكل او ما استبه ذلك فهذا الاخلاف انه في ذمته لا في قبته واما جانيه على ماله
يوثما عليه فذلك في رقبته سواء كانت حرة او عبيد بخلاف سيد العبد الجاني بئس ان يسلمه بما
استهلكه من الاموال او يفتلكه بذلك كما هو استهلكه من الاموال اقل من قيمته او اكثر الا ان
يرضي الجاني عليه باقل من ذلك ان كان حرا ماله لا لنفسه او ما دونه في التجارة واما ان كان عبدا
عليه او صبيما لم يملكه فلا يجوز الا ان سيد العبد اولى بالبيع ان يبيع في رقبته او جانيه عن ورا
قال ابن جاري في باب احكام العبد من كتاب اموال القنينة ومن حكم العبد في جناتيه على نفسه وعلى
ماله الخطا ان يبيع السيد بئس ان يفتلكه من الجنات ويبيع ما كان قبل الجنات او يسلمه في الجنات
ان يورث في المستحق في كتاب الاقضية في قضية المولى في عبيد عا طبا نأقته ونحوها ونحو
غيره في نفسه عا طبا قيمتها واضعفتها ان نصه مسئلة ولو كان للعبيد اموال فقد قال اصبح والله يكون غرقا

في اموال العبد لو كانت له اموال والا فلا تقي ونجا بئس في رقبته ما كان من سرقته لا قطع فيها في راسه
بين اسلامه او اذ كان كافرا بقتله وتلا ان المولى لا يبيع في سرقته التي يقطع فيها في ذمته ولا يفتقه
ولا يبيع بغيره من ماله ولو ثبت ذلك بالبيعة اذا لم توجد بغيرها لان ماله انما ماله بعد الفسخ **قوله**
ان قصد ضرب **الرد المحتار** في قصد ضرب من لا يجوز له ضربه وسواء قصد الضرب المضر وب نفسه او قصد ان يضرب
شخصا عذرا فالحق بغيره ما لو قصد ضرب من لا يجوز له ضربه فاصاب من لم يوجب له الضرب في سرقته
صفحة الخطا قال المولى ان من قتل رجلا عمدا بغيره عمن من لو قتل لم يكن فيه قصاص فهو من
الخطا لا قصاص فيه وقد قضى مثل ذلك في سبيل قتل السلطان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره من
المشركين فوداه عليه الهيلة والسلام ولم يهدره انتهى ونقله **الرد المحتار** في شرح المدة قال في المقررات
القتل على ثلاثة اوجه الاول اذا لم يوجد للقتل ولا للضرب مثل ان يرمى الشئ فيصيب به انسان
فيقتل او يقتل المسلم في حرب العدو وهو يرمي اذ كان قروا الشئ ذلك فلهذا هو تنبيل الخطا لجمع لا يبيد
القصاص ولما فيه الوية على القلة والكفاية في ماله انتهى **قوله** ان قصد ضربا بغيره على
وجه الفصل اعلى وجه الفصل الادب قال في المقررات فان قصد الضرب ولم يقصد القتل وكان
الضرب على وجه الفصل فلهذا هو ماله كل المعروف من قوله ان ذلك على وجه الفصل وقوله في
النصيب واما اللب فحق المقررات فيه ثلاثة اقوال اولها انه فظا قال وهو هو ابن القاسم ورواية
عن مالكا في المرونة التي رويها مالك ان كان في ليد فخطا على الاصح وثالثها ان لا يعا بها كذلك
وان ضربه ولم يلام عبه الاخر فالقود انتهى **قوله** قصد الضرر وهكذا المقصود والا فلا ريب **قوله**
يغير ان مرفعا شيا مما تقدرم لقصده الضرر كسحقه او غير معين او اهلا كسارق او الدواب التي تاكل
زرع فانه ينظر ان فعله لم يغير هكذا المقصود فحق المقصود وقوله والا فلا ريب انما هو في
الاولي ان يقصد ضرر شخص معين فلهذا غير الثاني ان يقصد ضرر شخص معين او غير معين او اهلا كسارق او الدواب التي تاكل
سواك في صرح في المرونة وغيرها وفي النصيب وهو قوله قصد الضرر ان لم يقصد ضررا
فلا شئ عليه وهو كذلك قال **الرد المحتار** في الاقضية قال اصبح ابن القاسم سأل ابن القاسم
عن الرجل يكون له الزرع فتقتل فيه دواب الناس فتضره فيريد صاحب الزرع ان يجره حوله زرعه
حغير المكان الدواب وقد تقدم اليها ما وان زرعه فيجره فيقع بعض تلك الدواب في ذلك فتتوت ان في ذلك
عليه صما قال ليس عليه شئ ولو لم يبد له ولم يظلم اليهم وقوله اصبح وهو قوله ان كان شئ الله قال
ابن رشد هذا كما قال لانه لما فعل ما يجزله ان يفصل من الحيرة في ارضه وحقه خصيصا على زرعه الا ان لا
دواب الناس ولو فعل ذلك لانتلاف دواب الناس للزعم الضمان على ما قاله في المرونة في الذي يصنع في دابة شيا
ليتلف فيه السارق فلف فيه السارق او غير السارق انه ضامن انتهى وقال ابن جاري في كتاب الرقيات قال
ما كذا جعل في حياطة حغير السباع او جباله لم يضمن ما عصب بذلك من سارق او غير ما جعل في باب
جناحه قصبا يدخل في رجل من يخله او اخذ تحت عتبه مسافر لم يدخل او شرفنا به بريد رفق من
يدخل من دابة او اشان او اخذ فيه غورا فهو ضامن لما صيب من ذلك ولو شرفنا به بريد رفق من
عصب فيه كما هو البر في دار الحاجة والا فلا ريب ان سارق فهو معتق وان في قوله هو معتق بغيره والله اعلم

قوله
على انه لا شئ عليه
حغيره حغيره حغيره

انه يفرق بين الذي حال حله فلا يمتنع او يصد لها الشارق فيضرب قدامه والله اعلم **قوله** ويقتل الجمع
 بواحد **قوله** ولو كان المياثر للقتل واحد منهم او كان عينا لهم وهذا من ذهب ابن القاسم خلاف الاشهر من ان يقتل
 المجرم عنه في التبعة وانظر كتاب المحاربي من المرونة وشرها لا في الحسن وانظر كلام البايع **قوله**
 محكوم ومكره **قوله** يبريد الاب فان لو اكرهه شخص على قتل ابنه فقتل فلا قصاص على الاب للشبهة
 وانقصاص على المكره يكسر الرأيا نص عليه ابن الحاجب وغيره وقيل في التوضيح وعلم انه العكس للمسئلة
 اولي بعدم القصاص منه **قوله** عكس المسفينتين **قوله** اي فانهما يجعلان على علم القصد اجمل
 امره فاذا تحقق انهم متجهون لالتلافيم فهو ضامون قال في المرونة ولوان سفينته صدمت اخرى
 فكسرتها ففرض اهلهما فان كان ذلك من ريح غلبت عليهم او من شي لا يستطيعون حيلتها فلا يمتنع عليهم وان
 كانوا قادرين على ان يصرفوها فلم يفعلوا صدموا الذي يوشون به في اموالهم وقيل ان يات على عواقبهم بقتله
 عنه ابن عرفة وقال المحمديون في ذلك على العواقل الا ان يتي اليه ويعل ان ذلك مهلك فتكون الدية
 في اموالها التي وثقله ابو الحسن عنه وهو مشكوك فانه يقتضى انه اذا تقابل هاتين السفينتين انوارا الاخر
 فليس عليهم الا الدية والظاهر انه يجب في ذلك القصاص لان ذلك عترة من مخرج من الاجئين العموم
 وعترة المتقار قتلته وقيل ان لو احسن سبلة السفينة والفرس على ثلثة اوجه ان علم ان ذلك
 من الریح في السفينة وفي الفرس من غير ركب هذه الاضمان عليهم او يعلم ان ذلك من سبب النواكبة
 في السفينة ومن سبب الركاب في الفرس فلا انشكال انهم ضامون واذا انشكك الامر حمل في السفينة
 على ان ذلك من سبب الریح وفي الفرس ان من سبب ركبته الذي **قوله** لا يخرج حقيق **قوله** قال ابن عرفة
 قول ابن عبد السلام اذا صحت فرسها لم يقدرا على صرحها لم يضمنوا برديها في ارباب ان صحت
 دابة فركبها فوطئت انسانا فوطئت فرسا من وقولها في الواحد ان كان في راس الفرس اعترام
 فحج صاحب فصدوم فركبها ضامن للذنب فوله جرحه من ركبته وفعله به الا ان يكون انما نفر من
 شيء في الطريق من غير سبب ركبته فلفظها عليه وان فعل به غيره ما جرح به فذلك على الفاعل
 والتسفينه الریح هي القالبه فربما هو الفرق بينهما قل **قوله** فقد كانا نعرف على ما تلتف بسبب
 الجموع هو من ركبته مطلقا الا ان يعلم انه من غيره خلاف قول ابن عبد الحكم سلام ما تلتف بالجموع ولم
 يقدروا على صرفه انه لا ضمان فيه فمأمله الذي وهو ظاهر **قوله** وضمن وقت الاصابة والموت **قوله**
 يعني انه اذا زال التكا في بين حصول الموجب الذي هو السبب ووصول الاثر ايما سبب فقال ابن القاسم
 القبر في الضمان اي ضمانا لدية الحر وقمة القيد حال الاصابة وحال الموت اي حصول السبب هذا
 لفظ التوضيح ويشير بقوله حال الاصابة والموت الى قول ابن الحاجب فلور لا بين حصول
 الموجب ووصول الاثر كلفق اوجه او اسلمه بعد الرمي وقبل الاصابة وبعد الجرح وقبل الموت
 فقال ابن القاسم المقبر حال الاصابة وحال الموت كمن رمى شيئا اخر اعم من اصابه فقلبه الجرح
 وقال الشهاب والمخون حال الرمي بعد جمع المحن التي هي الكلام لف وتشتت لم يقدروا على قوله حال
 الاصابة اي في سبيله تلاذا زال التكا فوهي الرمي والاصابة وقوله والموت اي في سبيله ما اذا
 زال الجرح والموت **قوله** وهذا بالنسبة الى ضمان الدية والقيمة اما بالنسبة الى القصاص

فيشترط

فيشترط دوام الشك في حصول السبب الى حصول السبب انما قال ان الحاجب ان كلامه المتقدم فاما القصاص
 فيا حالين معا قال المحمدي التوضيح اي فيشترط دوام الشك في حصول السبب الى حصول السبب انما قال
 ان الذي قلت ويعلم من كلام ابن الحاجب سبلة اخرى وهو ان القصاص يشترط فيه حصول الشك في حال
 السبب والمسبب فيشترط في القصاص في الرمي ان يكون حراما من جهتي الرمي الى جهتي الاصابة
 فلو كان عبد احب الرمي وكان كافرا ثم عتق واسل قبل الاصابة فلا قصاص عليه وبذلك صرح ابن الحاجب
 وهو في سماع عيسى من كتاب الربايات وليس من كلام المحمديين في هذا قتل **قوله** لا ناقصا جرح
 كاملا يعني ان الناقص اذا جرح كاملا فانه لا يقتصر من الناقص للكامل اذا جرح القيد الحر
 والكافر المسلم هذا هو المشهور في المذهب الذي اقتصر عليه صاحب الرسالة وروي ابن القصار
 عن مالك وجوب القصاص قال ابن الحاجب وقيل انه الصحيح وروي بكتفه السلطان وروي انه يوقف
 وروي ان المسلم يجرى في القصاص والدية وخروجها في القيد وعلى المشهور فان يرى الجرح على غير
 شين فلا شيء عليه غير الادب الجراح المقدرة وان يرى على شين فهو من رتبة القيد وضمنه
 النص في قال في النوار في ترجمة القود بن الرجا والنساء والعبيد والامان ومن كتاب ابن
 الموار قال مالك ليس له اي المسلم الا الدية في الجراح بينه وبين الكافر والعبد فاما لكر واما جرح
 الذمي والعبد مسلما عمدا فربما يفرق بين فليس عليه غير الادب وان يرى على شين من جرح
 العبد فهو من رقبته الذي يريد في غير الجراح المقدرة فاذا دنتها المقدرة فتكون في رقبته
 وقال في ارباب كتابات القيد من النوار عن كتاب ابن الموار قال مالك والذمي حر على
 عبد فيشترط ان لا يقتص يوم الميراث لو كان هذا يوم الحيا لانه اليوم البروح الادب يردني العبد
 ولو يرى على غير شين فلا شيء عليه غير الادب في الحر والعبد اذا لا قصاص على حر وجرح
 عبد على حر شرط الى دية ذلك بعد اليوم في العهد والخطا فتكون في رقبته القيد الا ان يعاد لكر
 وفي العهد الادب وان يرى الجرح على غير شين فلا شيء عليه الا الادب وان يرى على شين فذلك
 في رقبته القيد الذي **قوله** او تحت عظم الراس والجبهة **قوله** انظر ارباب كتاب الجراح من المرونة
قوله بالمساحة **قوله** يكسر الميم قاله في القاسم **قوله** كطعنه **قوله** يعني انه لا قصاص على
 اللطمة باليد يبريد وانما فيها الادب كما يفرق من غيره كخط الا في الادب فان يهود الى جميع ما تقدم
 قال في كتاب الربايات من المرونة فتكون حجة العقلة وان قطع نصفه من لحمه ففيها القصاص ما لكر
 ولا قود في اللطمة قال الشيخ ابو الحسن لا ياعنه لا تنصبط وبينها عذره تقاوت كثير وفيها الادب
 التي وكذا الضربة بالعض على المشهور وهذا لا يمكن عز ذلك جرح والا فانه يقتصر منه كما صرح
 بذلك في النوار في ترجمته ذكر ما لا قود فيه من اللطمة والضرب وذكره ايضا في اخر الترجمة التي
 قبلها وقال في المرونة قال ابن القاسم في ضربه السوط القول قال سخون وروي عن مالك
 انه لا قود فيه كاللطمة وفيه الادب التي لا يعرفه عن الشيخ عن الشهاب انه لا قود في اللطمة
 ولا في الضربة بالسوط والعصا ويشير من الاشياء الا ان يكون جرح الذي **قوله** وتشعرين وما يجب
 وحيث **قوله** قال في المرونة في كتاب الجراح وليس في حقن الصبي واشعارها الا الاجتهاد وفي

قوله

لا قطع في اللطمة وضرب العظم
 واشترط الا ان يكون جرح

خلق الواسع لا يثبت الا اجتماعه وذلك الحق ليس في عدم ذلك قصاص ذلك الحياض اذا لم يثبت ان
لثبت فيها الاجتماع **قوله** وعمره كخطا الا في الادب **قوله** قال في كتاب الجراح من الدونة وفي كل واحد
القصاص مع الادب قال ابو الحسن الصفي بن ابو عمر ان اقتصر منه فادبه دون ادب من لم يقتصر منه
وقال في القتيبي في شرح ابن القاسم سبيل ما ذكره من الذي يقتصر منه هل عليه عقوبة قال نعم قال ابن
رشد قل قيل انه لا عقوبة عليه مع القصاص لقوله تعالى والجروح قصاص وهو الاظهر وجهه قوله
ما ذكر في الجراح الادب مع القصاص هو قول ما ذكره اما القول الذي حكاه ابن رشد بقوله وقال ابن الاظهر
فما اوقف عليه في المذهب وكلامه في المقدمات ليس في لزومها قال في المقدمات وتجب على
الجراح مع القصاص الادب على من هب ما ذكره من ذلك وقال في كتاب الجراح قصاص ليس لادام
ان يضره ولا ان يسجد وانما هو القصاص فعلم ان القول الثاني الذي حكاه بقوله في الحق هو في كتاب
ابن رباح واشاره الى ان شره الله **قوله** ولا ان عظم الخطي في غير هذا كظم الصدر **قوله**
لما ان اجرح الجراح الذي لا قصاص فيه لانها متناف وغم من ذلك ان ما عداها من الجراح فيه القصاص
ذكر ان شرط القصاص فيها ان لا يظلم الخطي في ذلك الجراح او لكسر عظم الصدر وجرحه فانه
لم يقدّمه كالمحتاج ورد في الدونة الامر في ذلك لاهل المصرفة وكذلك في الضلع قال في كتاب
الجراح من الدونة والصلب اذ كسر خطا ويرى عدا لهيبته فلا شيء فيه وكذلك كسر يهود
لهيبته لا شيء فيه الا ان يكون عدا البسطاع فيه القصاص فانه يقتصر منه وان كان عدا الا في
المامونة والحاجة والمتقلة وما لا يستطاع ان يقتصر منه فليس في عدم ذلك الا الدونة مع
الادب قال ما ذكره في عظام الجسد القدر من القاشمة في الراس فلا فود فيه الا في اجدها شمة
تكون في الراس الا كانت منفصلة ولا قصاص في الصلب والفخذ وعظام العنق وفي سائر الردين
وما قصص اليد القصاص عدا فلا شيء فيه الا ان يرى عدا في عظم فيكون فيه الاجتهاد وفي كسر
الذراعين والعصيرين والساقين والفخذين والكففين والضابع القصاص وفي كسر الضلع الاجتهاد
اذا يرى عدا في عظم وان يرى عدا في عظم فلا شيء فيه وان كسر عدا في عظم الصدر وان كان
مخوف فلا شيء فيه وان كان مثل اليد والساق ففيه القصاص وفي المرفوعة اذ كسر عدا
القصاص لان امرها ليس بالخاص في عظمه وان كسر خطا ففيه الاجتهاد ان يرى عدا في عظم الا في
فيه وكذلك اليد والرجل وجميع عظام الجسد اذ كسر خطا في عظم غير عظم فلا شيء فيها انما
تكون في عظم اليد في الجراح التي لا قصاص فيها الجارية كما نص على ذلك في الدونة وغيرها وانما
قال ابن الحسن في عظام الصدر والضلع فرد ذلك الى اهل المرفوعة التي يصعب به كونه رد ذلك
لما اجتهاد رد في النوازل في ترجمه ما يكون فيه القصاص وما لا يكون فيه من كتاب ابن الموانر
فاد في المرفوعة الضلع القصاص قبل فيسقط العود في كسر العظام قال في امثال عظام
الصدر فلا شيء فيه القصاص وقد قال في الشهد لا قصاص فيه لانه متلف وقال الشهد سبيل عنه
اهل المرفوعة وعظم الضلع قال في كسر عظمه في اقتصر فيها قال في الشهد سبيل عنه
اليد القصاص ان استطاع ذلك وقال ابن القاسم والشهد في الجرح عظمه فيه القصاص الشهد الثاني

وكذلك

وكذلك ان كسرت جميعا قال ابن الموانر واجتماعه اذ لا قصاص في عظام العنق والفخذ والصلب وشبه ذلك
الشاهد في العظام وفيه العقل بقدر الشئ الا الصلب فبما لونه ولا شيء في شئته الا ان يكون الحياض
وهو مع ذلك يقتصر منه من الدونة يحسب ذلك في كسر الفخذ حكومت بقدر الشئ وقد يبلغ ذلك
اكثر من الدونة الا ان يكون مثل رجله فلا يقدّر ان يمشي بها الا في رجله دونه الرجل مائة او تسعة
بما يقتصر منه فله بدنتها بقدر ما تقتصر منها وقال ابن القاسم عدا في كسر في الظفر القصاص
ان استطاع من القود الى الموانر اقتل في فوهما كسر وهذا الصلابة قال ابن عبد الوهاب في كسر
بنيوان يكون الظفر كسر الصبي لانه يثبت اليه وقال ابن الحاجب ولو يري العظم الخطر
على غير عظم فكا خطا فلا شيء في سوي الادب في اليد بخلاف اليد في غير فاه يقدّمه وان
يرى عدا في عظم اليه قال في المرفوعة في اليد لا قصاص فيه خطره لو يري عدا في عظم فلا شيء
فيه اما القصاص فلا يجرؤ في واما العود فلان الشرح لم يسمع في يودب القاص المتعد الذي في **قوله**
تأهياض العظم والعظم باليد واللام بها والعظم المهملة المبتدئة واللام في المثالثة مفتوحة مع اللام
وساكنة مع الياء وكلامها بمعنى وهو الاثر والشئ الذي في الشبهات وقال ابو الحسن الضلع بالعد
الحجة كسورة وفي اللام والمرفوعة يقتضي التناوض في عظمه عدا في الصدر المتصل بالعضف
والزبد يقتضي الزاوي وبالنون انه **قوله** وان ذك كسر كسر جرح اقتصر منه فان حصل او زاد
والا فدية ما لم يذهب **قوله** اي وان جرح شخص شخص جرحا فيه القصاص وذهب بسبب ذلك
الجرح شي آخر كصدا وسمع او شتم او دقا وعقل اقتصر من الجاني لذلك الجرح فان حصل غير
ذلك او زاد فقد حصل المطلوب وان لم يحصل فيه مثله حصل في الجاني عليه فانه يكون على الجاني
دنية ذلك ولم يبين ان كسر عظم الدية في ماله او عدا فله وفي ذلك قولان ذكرهما ابن الحاجب
وغيره قد هي ابن القاسم ان الدية في ماله وقال الشهد عليها قلته **قوله** وان ذهب والعين فاحدة
فان استطاع كذلك والا فالعقل كان ثلثت يده بصرته **قوله** يعني فاذا استطاع ان يقتصر منه
وعنه قايمة فقل قال في كسر الوفا وان من يد العبد فاقبعت وذهب بعينها وتوفي جانيها ففيها
عقلها خمس ثمة ولا فود فيها وان اذ ذلك من عدا لانه لا يصل الى العود في ذلك وكذلك اليد
اذ اثلثت ولم يبين وكذلك الشئ ان اذ افسد ولم يقطع هذه سبيل كما ذهبت منقذته ولم يبين
على جثمان المحمي عليه وتوفي جانيه وان كان عصب ففيه عقلة كمالا ولا فود فيه وان كان عدا
ويودب كما في معاذ العقدة وان طرف رجل عدى رجل فاد موب او ضرب سنة في جرحها او ضرب يده
فاد موب استوفى بجميع ذلك سنة قال في اليه امر القبي والسف واليد بهذا السنة حكم بذلك المحمي
عليه **قوله** والاستيفاء للخصم **قوله** في اللغز واذا احتج في القيام بالام نسب وولاك النسب
الميراث في القيام والعفو وان لم يكن دوا نسب فالعبد في العدا فان لم يكن موليا لعالم سلطان ولا شيء
للمولى الاستيفاء في فاد قبله وان لم يكن الا من الجرح او القيل والابر وقدره من المبيت
ولا من يكون له ميراث لم يكن له قيام بالدم انني وقال ابن الموانر فان لم يكن موليا قبل للسلطان
مالا ولا يملك من العفو والقصاص قال ابن الحاجب في مسائله الذي يقتضيه الواجب ان لا نظر للسلطان في العود

انفق او جرب من تحت **قوله** ويقدر من يعرف باجرة على المستحق يعني ان المخرج اذا وجب له
فقد صار فانه لا يترك ان يقدر لنفسه ويترك يدعي له اهل الورثة باقتصاصه فيقتصرون له وتكون
اجرة الذي يقدر على المستحق الفضا من قال ما ذكره في التماس وانتهى قوله في الوارد في المخرج
له ارتق من يقدر عليه من اهل البصر فيقتصر بارتق ما يقدر عليه قال ما ذكره واحد الى ان يقول الامام
على المخرج بطلين عدلين بظن ان ذلك ويقضي له قالوا انهم يدعون الواحد انما يريد ان يكون
عدلان كانت موضحة في راسه مثلها وان كانت متقلوبة من اصلها نزع عن الجاني بالكلية
او بارتق ما يقدر عليه وان تضر اشرفها او بعضها سحر عقدا ذلك منها قبل المالك الجعل لم يبيد
المخرج ثم تشد الطبيب على يده حتى يبلغ ذلك قال الامام في هذا النبي **قوله** فله من هذا ان
الفضا من في المخرج لا يطلب فيه ان يكون مثل ما جرح به فاذا استجد موضحة مثلا سحر او عصي يقتصر
منه بالموسى والبقية منه بحج او عصي **قوله** ومهما استقط بعض فلن يورث نصيبه من دينه
عمد **قوله** يعني انه اذا استقط بعض من له الفضا فله وعفي عن الباقي فان الفضا تسقط ويبقى الباقي
نصيبه من دينه عمدا وبورخل في ذلك بقية الورثة فاذا عفي جميع الاوليا فلا شيء للباقي قال في
المدة في آخر كتاب الويات واذا قامت بينة بالقتل لم يورثوا ولو كان عفو البنين
جائز على البنات ولا منهن مع البنين في عفو ولا قيام كان عفو اهل الورثة دخولا فيها النساء وكانت
على فرائضها وقض عنها دينه وان عفي واحد من البنين سقطت حصته من الورثة وكانت بقية
بنين من بقي على الفرائض وقد خلت في ذلك الزوجة وغيرها وكذلك اذا وجب الدم تقسامه ولو انه عفي
على الورثة كانت له وسائر الورثة على الموارث وان عفي جميع البنين فلا شيء للنساء من الورثة وانما الحكم
اذ عفي بعض البنين والاخوة والاخوات اذا استورا هموا لبنين والبنات مما ذكرنا الذي وما ذكره في
المدة من انه اذا عفي جميع البنين فلا شيء للنساء قال في التوضيح في شرح قول ابن الحافظ والاول
يعتبر عفوهم مع البنات والاول هو ظاهر المذهب وبه قال ابن القاسم والشهاب وروي المشهور عن
مالك ايضا ان عفي الذكور حكم محق اخوانهم في الورثة باقائه الموارث والقول الاول قال من ادركنا
من اصحاب مالك بن ابي نجران الاول مقيد بان يعفو كل من له العفو في نور واحد وانما عفي بعض من له ذلك
تتبع من بقي وعفي فلا يضر ذلك من عفا من اخن وزوج وزوجة لانه ما ثبت يعفو الاول قاله
محمد النبي **قوله** محققا اي فانه لا يدخل الوصايا فيها اخذه الورثة عنه قال في الثاني مل ولا يدخل
لوصية في عهد وان ورثت كما له او عزم الدين منه ولو قال ان قبل ولادي الورثة فوصيتي فيها او
اوصي بثلثها ولا يدخل منها في الثلث شي الا اذا تقدم مقتله وقبل اولاده الورثة وعلم بها النبي
قوله ولو اوصي ان يقبل الدين من الفضا تل واوصي فيها بوماي لم يدخل الوصايا فيها على المشهور
لاحتلاله لا يدخل في الفضا بل قاله في رسم العروة من سماع عبيد من كتاب الويات فادعى القاتل
بذلك ايضا كانت الوصايا في الورثة النبي **قوله** قال ابن الحافظ محققا الهرة فانه لا يدخل الوصية
فيه وان كان يورث كما له ويقدر الدين منه قال ابن عبد السلام معناه انه لا يضر في سلبه المالا لئنه
مردم الهرة وعدم نفوذ الوصية من تلك دينه كونه الورثة فيه يورث كما له وتأخذ منها الزوجة

سماها ويؤدى منها الدين لانها ديرة بين ما قلناه من عدم المالية وبين كونها مالا لم يعاها الموصي
انتهى وقال في التوضيح ولا يضر من سلب المالا لئنه كونه يورث عنه ويقدر من الدين لانها مالا لم
يعاها منه يعني انه اولى به حقيقة فمالة النبي ولا يعلم قاطعا في كونه يؤدى منها بالثبوت
اذا قيلت قال ابن رشد في اول رسم من سماع اصنف من كتاب الوصايا ولو اوصي المقتول فقال خرج
ثلثي مما علمت من مالي ومما لم اعلم لم يدر في ذلك الورثة التي اخذها الورثة لانه مالا لم يكن
له وانما قالوا لم اعلم من مالي ودينه لم تكن ماله ولكن يؤدى منها دينه ويرثها عنه ورثته
على ان جازاه عن رجل لان السنة احكمت ذكر في الدين وان كانت ليست بمال لمقتول المورث
ماله قاله ابن دحون وهو صحيح انتهى كلام ابن رشد **قوله** وان عفي عن جرحه او صالح فانت
كؤه في المدة فيمن تظفقت بده ففقد ثمرات قال الشيخ ابو الحسن قال عفو من قبل لا غير
لا اشكال وان قال عفي عن الدين ما لم يرد من نفسه وغير فلا اشكال وان قال عفو من فقط
فمحمول على اياه عفي عما وجب له في الحال وهو قطع الدين في ذلك المص هذه المسئلة في كتاب
الصالح ايضا وتقدم الكلام عليها بما قبله الكفاية والبداء **قوله** وان عفي عن جرحه او صالح فانت
الاطراف تدرج في النفس كما اذا قطع بد واحد ورجل اخر فمما عفي عن اخر وقيل اخر وهو ظاهر
قوله قال في المدة في ان كان كتاب الويات من ساقا الى عني عني ففقد يعفو عن
ثلاثة ما قلنا ففقد عني جميعهم وكذلك البد والرجل ولو قام احد به وهو اولهم او اخرهم فله القضا
ولا شيء لباقي بقوله لو قتل رجلا عفا عنه ثلثه بعد ذلك رجلا لا يقتل فمما عفي عن عليه ان يترك
قوله وورثت على الفرائض **قوله** تنصيره ظاهره ان كان الجاني هو الاب فله نصيبه
الغرة ولا يورث منها قاله في الويات من المدة ونصه ولو ضرب الاب بطن امراته فالقت
جنبيا ميتا فلا يورث الاب من دينه الجنبين بشا ولا يحج ويرثها من سواه انتهى وقال الجوزي
في شرح الرسالة وكذلك الام اذا كانت هي التي سقطت من ان تشرب ما يعلم انه يسقط به الجنب
فان الغرة تجب عليها ولا يورثها وان شربت دوا ما يعلم انه لا يسقط به الجنب تكا ذلك سبب
سقوطه فلا غرة عليه وكذلك الطبيب اذا اسفهاها وكانت الادوية مما يعلم انه يسقط به
الجنب فعليه الغرة وان كانت مما يعلم انه لا يسقط به فلا غرة عليه انتهى بلفظه وقال في رسم
العفو من سماع الشهاب من كتاب الويات وسيل ما ذكره من المدة تشرب الدوا وهو حامل فيسقط
ولها ان ترى عليها شيئا قال ما روي به باسا اذا كان دوا يشبه السلامة فليس به بأس ان شانه قد
يركب لانتان الوابة فتعزعه وقد كثر سؤالاته صلى الله عليه وسلم بسن الميت ليهود يقولون
به يقولون لم يفر عنه صاحبه قال ابن رشد هذا اي عفي عليه قاله وهو على قياس ما تقدم في رسم البز
من سماع ابن القاسم في الصبي الذي لشقيقه امه الروا فيسرق به فهو من النبي وقال في المسائل
المعقودة في الكامل تشرب دوا فتلقى جنبها ذكر ان جيب عن فتادة ان عليها غرة رتبة وقال
فضل ان مسلمة قد قتل لاني عليها اذا كان دوا ما سونا وهو من عفا عنها النبي وانه ان فرعون في
الفصل التاسع من القسم الثالث من تفرقة وقال في مفيد الحكم واه ان شرب امرأة دواها لقت جنبيا

يقول المصنف في رسم العفو

ميتا لم يكن للفرقة فاستمته النبي يريد ان كان دعوا ما نونا كما تقدم في كلام غيره والله اعلم وشي في عنه قول المص
 وعلى ان قالوا انظر كتاب الويات من الموضع في باب ما صاحب التايم والثانية **قوله** وفي الجراح
 حكمة من **قوله** في الرسالة وما يرى على غير شين مما دون الموضع فلا شيء فيه قال الجرح في انظر اجرة
 الطبيب ولحق الزلازل في قيل على الجاني وفيه لا شيء عليه وهو ظاهر الكتاب وقال الفقيه في ظاهر
 الرسالة انه لا يفيج اجرة الادوية ولم يقابل ما ذكره في يفيج ما انفق من الادوية قاله الفقيه
 السبقه قال اني ناجي اراد الفقيه ان يقول ولم يقابل ما ذكره لم يقابل الاجرة له بل ما استل ظاهر كلام
 الرسالة ان يقابل من تكسر فخره ثم جبرته انه ما انفق في علاج فلهذا علمت من امر الناس ان
 ان يري على شين يكون له قيمة الشين وما انفق في علاجه النبي وقال ابو الحسن قال اني ليس قال ما ذكر
 وليسوا جرح الطبيب يا من جرحه ثم ذكر ما تقدم وقال في هذا انما يشترط وقال الفقيه السبقه في ما دون
 الموضع الخطا احوالها ويصح من المقدمات ان النبي وقال اني الحاجب هنا قال ما ذكره في جرح الطبيب
 من امر الناس ذكره قبل الكلام على الاضعا المقدور وذكر المص في جرح باب الفصيب في ذكره في **قوله**
 كمن في البهيمية **قوله** في المسائل المخطوطة لما ذكر المسائل التي انقروا بها ما ذكر ولم يتبعه عليها
 احد من فقهاء الامصار من ضرب بطن بهيمة فالقت جنيبا ميتا فعليه عشرة قتمه امه انتهى ما
 قاله خلافا لما قاله المص من انه لما فيه ما نفقها وما قاله المص هو انه يقول اهل الزنا **قوله** وان
 بشين فيهن **قوله** الضير للحيقة والامنة والمنقلة والهاشمية والموضحة ومضاه انه اذا
 حصل بسبب واحدة من هذه الجراحات شين فانه لا يزداد على المقدور منها شي الا الشين ولم
 يذكر خلافا في اندراج شين الموضحة على ثلاثة اقوال الاول بغير وهو ظاهر كلامه هنا وعذره
 في التوضيح ان الشبه وهو ظاهر الحاقا تنها بعبية اخوانها والثاني انه لا يزداد لاجل الشين سوا
 كان قبله الا وكثيرا وعذره في التوضيح ان يزداد وهو مذهب المرونة قال فيها وموضحة الوجع
 والراس اذا يربني على شين يزداد على عقلها صغر الشين انتهى والثالث رواه ابن سفيان عن
 مالك ان كان امرئ نكرا زيد له والا فلا انتهى من التوضيح وقال الشيخ زروق وفي الموضحة اذا يربني
 على شين ثلاثة مشهورها قول مالك وانه القاسم انه يزداد على دينها بقدر الشين انتهى **قوله**
 وفي البدين **قوله** قال النبي ناجي والدية كاملة في مجموع البدين سوا القطعت الاضام خاصة او قطعت
 مع الكف او مع الذراع او قطعت البدين من المتكئين وهذا الذي قلناه هو قول مالك من رواه الشهب
 ولو قطع كف وليس فيها الا اصبع واحد تركه دينه الاصبع واستحق ابن القاسم في الكف حكومة
 وقال الشهب لا شيء له في الكف اذا بقى شين له دية وانفقوا انما بقي الكف فاختلفوا فيما بين ذلك
 فجعل ابن القاسم الاصبع قليلا كما لو لم يبق فيها شين وجعل الشهب وجودها ما فيها من اخذ الحكومة
 ووافقه على ذلك سحنون وقاله ابن القاسم في الاصبع وجعل عبد الملك الثلاثة من جرح القليل فلهذا
 الكف عنده بحسب ما ذهب من الاضام وقال المصنف اذا ذهب منها اصبعان ثم قطع الكف بعد
 ذلك فاذ اخذ في الاصبعين عظاما او قودا حمله عقل ثلاثة اصابع ولا حكومة له النبي وقاله في المرونة
 في اخر كتاب الجرح وانما ذهب اصبع من الكف خطا فقيهه اربعة اجناس الدية با من الله سبحانه ان يجنبه

وقع فيها فصلها ونقل ثوابها في الكف خطا فقيهه اربعة اجناس الدية ولو ذهب منها اربعة
 لقوم من بها في دية الكف من قطع كف خطا وقد ذهب بعض اصحابنا لما عليه تحساج ما بقي من اصابع
 الاصابع في الكف وان لم يبق في الكف الا اصبع واحدة فعليه في الاصبع دية واستحق في الكف حكومة
 ومن قطع كف رجل عيها وقود ذهب سوا اصبعان او ثلاثة لم يمس منه عروجا او عيبا به وقطع فيها
 قصاص او عقل لم يقتض منه ولكن عليه العقل فيما له ولو ذهب منها اصبع واحدة قطعت يده قصا
 سوا كانت الالهام المقطوعة او غيرها النبي **قوله** والقيمة للصيد كالدية **قوله** قال في ارباب كتاب
 الديات من اللدونة وفي مملوكة العبد وحايقته في كل واحدة نكث قيمته ومن منقلته عشر
 قيمته وفي موصيته نصف عشر قيمته وفيما سوى ذلك من مراحاته ما نفقه بعد بره انتهى
 فان ثبتت الجراحات المذكورة على شين فاختلف هذا في ادل الشين والدية ويكون الواجب فيها
 حينئذ ما نفقه في ذلك ثلاثة اقوال ذكرها في المقدمات وانظر الشيخ ابالحسن والله اعلم **قوله**
 ريسن الصبي لم يثقل الا من كالقود ولا تنتظر سنة فيمن ان سن الصبي اذا قتلت قبل
 الانتظار عطا او عيها لم يعجل فيها بالدية ولا بالقود حتى يوليس من بابها فقولها كاقود تشبه
 للفاضة الحكم وفيه التخيير وقف العقل بغير المامون وانما في المامون فلا يوقف وطاهر قوله انه يوقف
 جميع عقلا وهو كذلك فاحسن وقوله ولا انتظر سنة قال ابن عبد السلام في شرح قول ابن
 الحبيب ولا انتظر بها سنة يعني انه اذا جاوز السن الذي لا يثبت فيه ولم تنقض سنة انتظرت
 بعينه السنة ووجبت الدية في الخطا والقصاص في الهدا انتهى وانظر ضبط يثقل ولا انتظر في التوضيح
قوله وسقط ان عادت يعني انه اذا عادت سن الصبي سقط القود والعقل واما الكبير اذا قضى
 له بعقل سنة ثم عادت او اذا نكح عادت بعد الحكم فلا يربسها انتقاها وان ردتا قبل الحكم وعادت
 ففي ذلك ثلاثة اقوال المذهب المرونة انه يقضي بالعقل فيها واما القود في الهد فلا خلاف في انه
 يملك ومنه ولو عادت السن او الاذن قاله في البيان ونقله ابن عرفة قبل الكلام على الحق بالدم
 ونقله في التوضيح وانه اذا فسخ فان قلعت من الصبي بعد الاقفار او الدرة تحلة نقله ابن
 عرفة وغيره **قوله** بخلاف البكارة **قوله** اي ما بها نكح تحت المهر فاذ او طر بكرا واقتضاها عصبيا
 فعليه صداقها كما صرح به في النوادر في كتاب الزنا وهو يعني قول ابن الحبيب هنا والزواج وغيره سوا
 واظنت في المرونة **قوله** الابا صبيعه يعني اذا اراد البكارة بحبيبه فام لا تنكح في
 المحرم قال ابن السدي سمع سمع من كتاب النكاح اذا فحل ذلك بغير زوجته فلا خلاف ان عليه ما
 شأنها عند الزواج مع الاب فاما اذا فحل ذلك بغير زوجته فاما هذا لا شيء عليه بعناه انه ليس عليه ادب
 والامانة بها اذ مسكه لم يطلها ولا يحكي عليه بذلك جميع صراحها ان طلقها قبل ان يسكنها يريد
 ويكون عليه ان فحل ذلك ما شأنها فعلة عند غيره من الزواج وفي سمع اصبح عن ابن القاسم ان ذكر من
 الزوج كالوطي يجب به جميع الصداق قال اصبع الغيبكس انه وعين في الاصبع سوا يربسها فيجب عليه
 بذلك ان طلقها قبل ان يسكنها ما شأنها عند غيره من الزواج النبي وجوب الادب فقول اصبح
 في سمع من قول ابن القاسم هنا النبي وقال ابن سنان لو اراد بكارة زوجته باصبعه ثم طلقها فعليه

129

وقد تعلم ذلك بعضهم فقال
أقصد الشعب فهو البرجي
ثم قيلوهما الفارة ثم البطل
ثم من بعدها الفارة ككن
وهي في جنب من ذكر قبيلة
وقال آخر
قبيلة قبلها مشعب وبعدها
وليس ياوي الفتى الأنصليته
والشعوب روي القبايل مثل عدنان وحمطان والأوس والحجاز والقبائل ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل
ربيعه ومضر والنزار ما انقسمت فيها أنساب القبيلة مثل كنانة وقريظة والبطن ما انقسمت فيه أنساب
الفارة مثل عيلان ومن يجرم والنجد ما انقسمت فيه أنساب البطل مثل بني هاشم وبني أمية والقبيلة
ما انقسمت فيه أنساب النجد مثل بني العباس وبني أبي طالب قال النويري في التهذيب لما ورد في فاذ
تباعدت الأنساب عاصرت القبائل شعوبا والقبائل شعوبا والقبائل شعوبا مثل أولاد العباس وأولاد أبي
طالب بالنسبة إلى انصم وقيل الشعوب عرب النهرين مثل حمطان والقبائل من ربيعة ومضر وقيل الشعوب
بطون النجد والقبائل بطون العرب قال القتيبي وعليه هذا فالشعوب من لا يعرف لهم نسب كالهذول والترك
والقبائل من العرب ومن لا يعرف نسب القبائل العرب والله أعلم **قوله** ثم بين المال
أنه عرق روي محمد بن أبيه ولا يقوم له فالسلطان يقولون عنه الخبيث إن كانت له عاقلة قليلة لم يكن
بها ما يحمل لقلتهم جل عليهم ما يحملونه والباقي على بيت المال الذي قلت أغزوه للشيخ ابن أبي
زيد يقتضي أنه لم ينف عليه في المرونة والليونة في أنساب الأولاد والوارث من المرونة ومنها
ومن أسلاف المؤمنين فقامه وجراد مواليم على بيت المال وبرئهم السلطان إن لم يكن لهم ورثة سلطون
يعرفون ذلك من أسلاف من الأمازيغ والبربر والسودان والقبيل والموالي لهم فقامه على المسلمين
ومبرأهم لم يأتى ومنها أيضا وأذا كان عيلا سلم وقريظة ودي فاعنته معا فولا حصته الذي
للمسلمين وإن كانا هبدا نصوبيا فاعنته معا ثم جني حياته كان نصفا على بيت المال الأعلى
المسلم لأنه لا يبرته ونصفا على أهل الخراج الذي يودون معه الجزية ولواهم القيد بعد الفتح
فخرجي كانت حصته الذي من حياته على المسلمين دونهم ورثوا حصته والنصف على قوم القرشي
التي ينفية كلامه في المرونة وكلام أبي الحسن عليها وغيره **قوله** وعلى القائل الخ **قوله** قال ابن جرير
في الفصل التاسع من القسم الثالث من التنصير **قوله** لو سقت ولها هاد **قوله** فاشرك فأت فلان في عليها
وكذا الوان قبلت علي ولها وهي ياخذ فأت فلان في عليها غير اللقاة التي وسيله سقى الأواكوها
في القيمة في رسم العرض سماه أنه القاسم من كتاب الويلك وسيله أنما نخذ تنظير علي ولها
في موت ذكرها في المرونة في كتاب الديات في باب ما أصاب الناييم والناييمه وراودت علي عاقلة
ونفق بية النبي وقال المنذر إلى في جاشيته عن قوله في كتاب الديات من المرونة وأذا وجد
قتيل في محلة قوم أو أرم ولا يرى من قتله لم يوقد به أحد ويصل دمه ولا يكون في بيت مال ولا غير

ما نصه سئل عن عبد السلام من نام مع زوجته في فراش واحد فأصبحوا ولدين فاستأبنا الأبرار ما كان عليه
فقال ألم أرفها نصا وعندي ما هدر قلت **قوله** لست أختار ما وأبكم فيها قال الكري أي عبد السلام ولا يفر من
قوله التي **قوله** أو تكول الموع على ذي اللوث وحلفه **قوله** قال ابن رشد في نوازله إذا كان اللوث
شعوبا غير عدول وقرف جرحهم أو تنوهم بينهم الجرحه فلا اختلاف في أنه لا يجب على المشهور عليه ما لا يتم
ضرب مائة وسجد عام والناييمه بشها وذهم السج الطويل وجان يجر عليه بيته عدله وأما أن لا يجب له
لا يوقد بخرقه ولا عدالة في علي الضرب والسج أن عوف عنه قبل القسامه أو بعد ها على القول بوجوب
القسامه في ذلك ولا يحرم عليه ضرب مائة وسج عام على القول بسقوط القسامه مع ذلك وذا اختلاف في ذلك
قوله ما ذكره وأما أن الشهدا هدر عدل فلا اختلاف في المذهب في وجوب القسامه بذلك ولا يوجب ضرب
مائة وسج عام أن عوف عنه الأوليا قبل القسامه ولا يجوز أن يضرب الموع عليه الدم بالهنة
وأما جبرسها إذا كان من يليلق به الهنة الشهر ويخونه رجالا فيقوم عليه بيته وأن قوت عليه الهنة
عالمية عليه مما لم يتحقق تحقيقا يوجب القسامه جبرس الجس الطويل قال أبو حبيب حريش بن يونس
أبو فيليب السون الكشي قال ما لك لو كان الرجل يجس في الدم بالمخج والستهة خير إن الله ليقتل
له الموت من طول السج فأن لم يتهم وكان يحول الخلا جسر اليوم واليومين والثلاثة وإن لم يتهم وكان
مضروفا بالصالح لم يجس ولا يؤمر بأحد الهنة **قوله** قال ابن عرفة وفي تقديم الضرب على السج
والجبر في ذلك قولان السماع عيسى بن القاسم ونقل الباجي عن الشهب وهو حكاه ابن رشد في معاني السماع
أنه **قوله** والقسامه **قوله** قال ابن عرفة القسامه خلق ضيق بينا وحري على أنبان الدم
وقال في التوضيح قال ابن الشارح القسامه تريد الإيهان بيني الخالقين انتهى القسامه لا راي
لا حريها وكانت في الكاهلية طاقها عليه الصلاة والسلام **قوله** قتلن فلان ولو خطا **قوله** قال
الفاكها في شرح الرسالة وأخذنا قلة عن ابن جرير لو قيل للخير وخ من يترك فقال لا لوفه ولا
أدري من يترك في قوله العبد كفلان فالند منه باطله انتهى **قوله** قال ابن رشد في نوازله في
الجلد في علي رجل قد شهد بشهو دانه كان دمي على جرحه قبله وقال لما سئل إلى خشت أن يرجع
إلى فيمنه علوانه ذكر بطل الند مينة الذي تد مينة علي غير ما ولا يبراله ولا يصدق في قوله اعاف
أن يتم على لأنه كمن أجاز من حق ثم قام بطله وقال إنما البراة لوجه كذا والله لا عذر له في
الند مينة على يدي لم يكن عليه خوفه على نفسه فكل أقول نفسه أنه دمي ولا يبري انتهى
في أنه دمي تأني على يدي وإذا بطل الند مينة صا والموع عليه في حكم من توبت عليه الهنة بالوم
ولم يوجبه عليه بيته وجبان يطال سجنه وقد حكى عن بكر أن الرجل كان يجس في المخج والستهة
حتى أن أهل البيت من له الموت من طول حبسه فأطال سجنه الرها الطويل ولم تظهر براته استقل
خمسين مينا وخلي سيله والله سابه وحسبه انتهى **قوله** قال ابن رشد أيضا في نوازله دمي جل
علي رجل يخرج ودي خوالدي عليه على المدي الأول وقريب له بأن القريب أمسه وصار يقول
لأخر ضرب أقتل فأت المدي الثاني فأراد فود المدي عليه أولا أن يقوم بدم أخيه فهل يقتل المدي
عليه مع قريبه بالقسامه قبل أن يبرأ جراحه البني دمي بها أو يخرج جراحه ويسجن فاجاب لا يقتل

هذا

الموت عليه حتى تراه احد اني دمي بها لان قتله ابطال ما وجب لاوليائه من القصاص على قتله والواجب في
ذكر ان يسمي الثلاثة الموي عليهم فانه يسمي الموي الاول من جراحه اقسم اموال الميت عليه وعلى قريته وقتلوهما
جميعا بالقصاص لان هذا مما يقتل فيه الانسان بالقصاص واما ما في الموي الاول من جراحه اقيم اموال الميت
الاول من احد من بني عمه على قريب الموي الاول وقتلوه ثم يقيم اموال الموي الاول على اخي الميت الاول
وقتلوه بقصاصهم انتهى وما ذكره من قتل اثنين بالقصاص عريب وقتله عنه البرزلي وقتل ابن ابي
الحاج في ذلك ثلاثة اقوال ونص ابن الحاج فيمن دمي على رجلين فانه اذا احدهما اسكه والاخر
قتله فيكون بمثابة ما لو دمي على رجلين فتكون القصاصات وتدخل الثلاثة الاقوال ان يقسم
الولاة على واحد والاقوال المشهورات ومنه الحديث في رجل اسكر رجلا وقتله اخر قتل لا قبلوا
الثان والواجب الصلوات على من اسكروا الذي جسد له موت قتل تقدم لابن رشد
ان هذه المسئلة ما يقتل فيها اثنان بالقصاص الواحدة ويثبت بذكر المسئلة المتقدمة ثم قال
وفي الوثائق الموصولة ولو قال المرحوم جرحني فلان جرحي فلان او قضيتي فلان او قضيتي
بالقصاص ومن قتل اموت ولم يسم ايم بلغ بقتله فانه ينظر في ذلك الى من اتخته جرحه فيقسم
عليه الاوليا وان كانوا اثنين او اكثر فذلك جرحهم متساو فخير وان يقسمون عليه منهم ولم
يكن لهم ان يقسموا الا على واحد وقتلوه ثم يضرب الاخران باثباته ويجوز انما قلت فيقتل
ان يكون هذا خلافا لما تقدم لان في الماسكروا القاتل ويحتمل الوفاق لان هذا اجتماعا على قتله
مباشرة بخلاف الماسكروا فانه سبقت له لانه صوبه الله علام البرزلي في ربح اذا ثبتت التذممة
بشهادته رجلين لكن لم يصحنا الجرح الذي في الموي وثبتت شهادته غير انما كان يحرم حاكم ذلك قاله
ابن رشد في نوازله في اثبات المسئلة المذكورة فوقه في ربح من المسئلة المذكورة ان الموي عليه مجلس
وان كان مجروحاً قتله ولله اعلم **قول** او يراه يتخطى في دمه **ش** فاعل يري صير يهود على العدل
والضمان من اللوث ان يشهد العدل على انه راي المقتول يتخطى في دمه قال في التوضيح واشتراط المصير
يعني ان الحامد العدل هذا ظاهراً ولم ار من صرح بذلك اني قلت صرح به القاضي عبيد الوهاب في القواعد
والله اعلم **قول** وليس منه وجود بقرته يوم اورد **ش** نحوه في كتاب الويات من المدونة وقال في
التوضيح في شرح قول ابن الحاجب والعدل يري المقتول يتخطى في دمه وليس موثراً الرجل عندنا في المراجعة
لوثا يوجب القصاص بل هو خلافاً للشافعي في قوله يجب فيه القصاص ويجب الولاية التي **قول**
وهي محسونة بمنها متوالية **ش** قال ابن رشد في نوازله في كيفية قسامة قام بها اير المقتول
واخوه بان يقتل جميعاً يميناً نرد عليهما يميناً يميناً انه هو الذي قتله يقول الا في يمينه يقطع
الحق فابها مستقبل القبلة ان صلاة العصر من يوم الحقة على ما مضى عليه عمل القسامة بالله الذي
لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة لقد قتل هذا ويشير الى القاتل ابني فلان بالجرح الذي اصابه ومات
منه على سبيل الهدى بغير حق وكذا يقسم الاخ الا انه يقول لقد قتل اخي قاتل فلان الذي اصابه ومات
الصقة اسلم بر منه اليها فاستنقا وامنه بالسبق قتل المحمدي اعلم احكامه الشرع في القصاص
في القتل انتهى قال البرزلي وسيل اسبح الله محمد بن زيد ولي الدم في عينه احتقاق ما شاهده الشهود

من قول

من قول الموي حقاً القاصب الا يلزم ولي الدم ان يرد في نفسه وانما شاهده الشهود من قول الموي والعلت
احد من اهل القاتل **قول** **ش** ويقتل من علي بن قتيبة في كتاب الشهادات والاعمال **قول**
وان اعلم غائباً يريد اوصيه او كيلف اذا بلغ وياخذ حصته كما ذكره ابن عرفة من المواز **قول** او امراته
ش كما لو خلف بنتاً واحدة قال في المدونة فلان لم يدع الابنة بغير عصبة خلقت من غير عينا واخذت
نصف الدية ابو الحسن وسكت عن النصف الباقي قال الباجي وليسقط الباقي وتقدم مثله في رشد
عن قوله وانما قل المقتول دمي عند فلان الله وهو الذي تقرر من ان ابن رشد ولو كان المقتول وارث
معلوم مع جماعة المسلمين مثل الزوجه والزوج خلقت الوارث المعلوم خمسة يميناً واستحق حقه من
الدية وبطل الباقي منها اني سمع يحيى بن كتاب الرويات الثاني اني علم الشيخ ابي الحسين في الزعيم
المقسم في خطا جميع المكلفين من الورثة رجالا ونساء يكلفون بقدر موارثتهم ومن لا وارث له فلا
قسامة له لتقدم قسم بيت المال ولا يقسم الا الى نسب او ولا ولا يقسم من القبيلة الا من التقى معه في نسب
ثابت ولا يقسم الموي الا على ائمة الا ان علي الموي عليه **قول** وان نكلوا او بعض خلقت
العاقلة **ش** اي فيخلق كل واحد منهم يميناً واحدة وقد تقدم ان هذا القالة تسقط او الف وظاهر
كلامه ان اذا نكل بعض الورثة فان العاقلة تكلف وتسقط جميع الدية وليس كذلك لانه مراده اذا نكل
بعضهم وعقبت العاقلة فانه يسقط حصته التا كل فقط يحصر بذلك اني روي في سمع علي بن
كتاب الرويات صوبه ان الحاجب وصرح به الشافعي في نكاح قول المص والباي جراح الا نكلها والله اعلم
قول ولا يكلف في العهد اقل من رجلين **ش** اي فلا يكلف النساء وكل من اتى لها في قولها بان النساء
كلفت في القسامة ولم يوق عليه واصل المذهب انه لا يدخل النساء في القسامة في العهد انتهى بالمعنى
من الشيخ زروق **قول** عصبة ولا فهو الى **ش** اي عصبة من النسب فلا يمكن عصبة نسب فيخلق
الموالي الاعلون لانهم عصبة ولا يكلف الموالي الاعقلون فضل ان عرفة من سمع يحيى **قول**
وللولي الاستعانة بعصبة **ش** اي وللوفاء كان واحد ان يستعين بمصوبه كذا لو تقدم الولي
كما ذكر في التوضيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في المصطلح المصطلح في الواحد بديل قوله اذ لم يرد على نصها قائله
والمراد بعصبة الذين تجتمع معه في ارب معروف ولا يكتفي في ذلك بان يكون معروفاً انه من القبيلة العلانية
كما نقله ابن عرفة من سمع يحيى **قول** بخلاف غيره ولو نكلوا **ش** اي بخلاف نكلوا غير المصير فانه نكلوا
معتبر والمصير انما كان ولادة الدم في القدر يسوا كالاولاد واخوة والاعمام ولم يكن فيهم قرب
بحيث يكون غير معين فان نكلوا اجمع مسقط للقود ما كانوا اولاداً واخوة فباستحقاق واختلاف
في غيره **ش** كماله لا اعمام وبنههم ومن هو اجد فالشهور سقطوا القود ايضا والتا دانه لا يسقط
الا باجماع كما في المسئلة في التوضيح ولم لا شاع مشكل قائله **قول** ولا استعانة **ش**
قال ابن غازي انما عناه في المفردات كطرق فقال ان عرفة ذكره ان حارث ورواية لطرف
وابو محمد قول الله ورواية وانما اقتصر عليه المص لان ابن عبد السلام عناه المدونة واستظهره والاقول
انما القاص في الجموعة ان الامان ترو عليهم وكلفهم منهم هو الذي اجمل ابو الحسن المدونة عليه وهو
ظاهر الرسالة وعليه درج انما حاجب وهذا في التوضيح الذي قلت كانه لم يقف على كلام ابن رشد

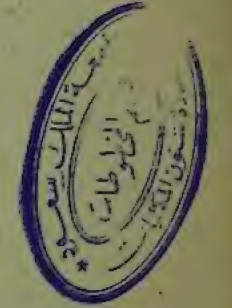
فقال يا ابن الفيل من جبر حتى يغيب
والله ما كنت في الدنيا من قبل

میں نے

من دينه الى من اخر فان المشهور انه لا يعرف له من سيجر بذكر المم وهو قولنا ما قيل ان يقتل الا نبي
فان الشارح واطنه لان الماحيون انهم قتل وقال في الشفا اخلفه العالما الذي يتزدد
فقد رماك ومطوف وان عبدك واصبح لا يقتل لانه خرج من كفر وقال لا يقتل جشون يقتل لانه
دين لا يقرب عليه احد ولا تؤخذ عليه جزية **قول** وسحر ظاهر كلامه ان السحر ردة وان يستتاب
الشاعر انا اظهر ذلك فان تاب والاقتل والقول الرابع فيه ان حكمه حكم الزندي يقتل والاقتل ثوبه
الا ان يحكي تابا بنفسه وانظر الى الحاجب والتوضيح **قول** وقول يقدم العالم او يتايبه **ش** قال
في الشفا وانه يقطع على كفو من قال يقدم العالم او يتايبه او شكر في ذلك انهم يقولون ان هذا
القول تكفير هؤلاء وما لك وخرج فيهم قولان بوجههم ان في كفر من قال يقدم العالم او يتايبه خلاف
وليس كذلك والله اعلم **قول** او شكر في ذلك تقدم النص عليه في كلام الشفا وقول الشارح ان
هذا البيوت الامور الثلاثة يعني قول الله يصونج اولفظ بقتضيه او فعل بقتضيه وعليه ما كد
الذي ذكره ليس كما خرج بهذا الفرع منه غير ظاهر لان التلقا بالشكر في ذلك داخل في اللفظ
الذي يقتضيه كفر واما الشكر من غير ان يتلقا به فلهذا كان كفر الا يقتل فيه لكنه لا يوجب
الحكم بكفره ظاهر الا بعد التلقا بما يقتضيه فتايله والله اعلم **قول** او يتايبه الارواح **ش**
اي ان تقالها في الامور الادمية وغيرها وان نفديها وتعيها يجب زكايها وخبثها فاذا كانت
النفس شريرة اخذت من قالها التي هي فيه والنفس قلبية بناس بشرها من كلب او خنزير
او سبع او كوكب فلهذا اخذت حراما شرها بقيت في ذلك القالب تتقل من غرد في ذلك فلهذا لم يخل
انتقلت الى قالب اخر منه وكذلك في جنات الشر وفي الجحيم تنتقل الى علو ولا ذلك فيصعد
اللاخير والشر والاصح ولا رسال الله السلامة فادي اعتقاد المتناسخ الي انكاره اجتمع
المسلمون عليه والله اعلم **قول** او ادعي انه يصعد الى السما او ياتي الحق **ش** قال الايب
في شرحه في كتابه في شرح قول عمن من حصن سلم على ما نصه كلام الملا في غير الانبياء
يصعد الى السما ان عبد السلام يحكي عن بعض الطلاب من شيوخ زمانه ان من قال اليوم كذا
الملايكة يستتاب والذين يرددونه والصواب ان ذلك يختلف بحسب حال من رعه فان كان متصفا
بالصلاح يجوز عنه والا رجح قولنا ذلك بحسب ما يراه الحكم ومن هذا المصنف ما يتفق لبعضهم
ان يقول قبل لي وخطبت وكان الشيخ ابو عبد الله يعني ابو عروقة يثبت القول فيه وفي انكاره
عن من رعه انهم في الشفا وكذا في ادعي فما لسته الله والعروجه اليه ومكانته يعني
انه كافر باجمع المسلمين النبي وقال النبي عبد السلام التي في ما يليه اذ قال لوليت من اولياء الله
نفا لي ان الله عز وجل يقر به الشرع في هذا الاياتي الولاية اذ اولياء غير معصومين النبي **ش**
وانظر ما مراده بالقرير الشرع في هذه الاستنبات او غيرها وانظر انه الاستنبات لانه ههنا
القول فيه دعوى الاهنة او قول الباري سبحانه وتعالى في مقامه **قول** واستنبات ثلاثة
اي ظاهر كلامه ان ما خرج من ثلاثة ايام واجب وهكذا اقال في التوضيح ان ظاهر المذهب
وقال في التوضيح في اول كتاب التوسط في اصول الدين الا ترى ان المرتد اسحب العلم له الامهال

لعلم انما ارتد لم يرد بغير ترتيب بمرارة لعلم ان يراجع الشكا باليقين والجهل بالحق ولا يجب حصول
العلم بالحق الصحيح او لا اني قال القاضي عبد الوهاب في شرح الرسالة وعرض التوبة واجب على
الظاهر من المذهب ولانه انما يقتله فانما قبل استنابته فليس ماصح ولا يكره معه قود ولاديه
انهم وانظر نواز المحنون ممكنات الديات **قول** فان تاب والاقتل **ش** فان تاب فاعف عنه عليه
نص عليه في التوضيح وان عوفه وصاحب الباب والخير واصله في البيان في رسم القضية الثاني من
سماع الله من كتاب الحارثي والمزيد وفي اخر القسم الثالث من تبصرة ابن قرون مسئلة
وتجيبون الحارثي للقاضي عبد الوهاب اذ انتم ترون ما علم يعرف في الورد الاول وكذا ان يعرف
المرتد الثاني بقوله الثالث والرافعة اذ ارجع الى الاسلام واستأمره منصوصا ولكن يجوز عذري
والفرق بين الاول وغيره انه في الاول يجوز ان يكون حصلت له شبهة فان تدرج سبب روالها
فاذا عاود الورد بقدره والاشبهة ثم تاب ضرب لانه لم يبين له شبهة ولا ان ادعى التوبة
والاجس والاقتل اني تلي **ش** صرح في الشفا بان من سب النبي صلى الله عليه وسلم اذ قلنا ان
ذلك ردة وانه يستتاب فان تاب بذكره وكذا من كانت ردة بسبب كلام ساقط في حق الباري
او سب له فانه يوجب وقاله في الشفا والله اعلم **قول** وماله لو ارتد **ش** يعني ما لو ارتد لو ارثه
وهذا اذا تاب واما ان لم يتب فلا ظلم ابن بكير في احكام القرآن وانظر اواخر الشفا وان عروقه **قول**
واسقطت صلاة وصياما الى قوله واحصا انما يرسقظن الورد عن المرتد صلاة وصياما وزكاة لا بطلت
الصلاة والصيام والزكاة التي تعلق بالمرتد من غير تعلق بذكره اليحيى رجوعه الى الاسلام سواء كان
فصل ذلك او لم يفعل فافكان فقل ذلك فالاستقاط يعني ابطال توبه المرتد عليه واذ كان لم يفعل ذلك فالاشك
يعني ابطال تعلقه بيمينت وسواحي ذلك قبل الورد او اذ ركه وقت وجوبه وهو في حال الورد **ش**
فان صل صلاة ثم ارتد في وقتها ثم رجع الى الاسلام ووقتها باق بحيث يدرك منها ركعة لزمته تقبل
او الحسن في كتاب النكاح الثالث واسقطت الورد حتى تقدم من المرتد في حال اسلامه والاستقاط هنا
يعني ابطال توبه وتب عليه استيناف الحج على المشهور لان وقتة بنفسه الى اخر العرف في علم خطايب
مبتدأ في ما يوجب عليه الصلاة والصيام والزكاة والاقوات المستقلة قاله ابو الحسن الصغير وقيل لا يجب
عليه استيناف الحج **ش** في قولنا ردة وهو مدم بطل احرامه قاله في النوادر فان كان تقطع علم بارتد
قضاؤه وان كان فرضا او كان قد حج الفرض قبل ذلك فانه لا بد له من استيناف حج الفرضه انهم يتبين
يعلم من كلامهم انه لا يلزمه قصدا ما اصله من الحج والقرن قبل ردة لان ذلك قد بطل سقط من ردة
فتايله والله اعلم واسقطت الورد عن المرتد لانه في حال اسلامه او في حال ردة او يمين بالله علمها
في حال اسلامه او في حال ردة او يمين بفتوى ظاهر كلام المصنف سواء كانت اليمين بقوله يمين او بغيره
معين وهذا ظاهر الورد وقال ابن الكاتب هذا في غير المعين واما المعين فيلزمه لانه تعلق به حق
الناس فيقبل ردة فلا يسقط عنه ما يلزمه تدبيره قال ابن بونس ويظهر ان تدبيره لفتقه
وطاؤه وذلك بخلاف ما به لانه لا يري ان النص في يلزمه تدبيره الاسلام ولا يلزمه يمينه تذكرك لمرتد
قال ابو الحسن وكان ابن بونس يقول سواء كانت يمينه بغيره او بغيره عينها استقط وقد تقدم

الخلاف في ذلك انما يبين انما نقل عن بعض ومنه اختلاف في يمينه بالفتاوى اسقطها في ذلك في غير
المعنى واما المصنف فليزم كالمذاهب المعينة وغيره سواء التي او غيرها بطها واي وكذا الظاهر والمجرب عن
اليمين قال ابو الحسن فيحصل في الظاهر والمجرب واليمين بالظاهر ثلاثا اقوال احدها ان ذلك لا يسقط
منهما وهو عند المجرب في اليمين بالظاهر فاصري في المجرب والثاني ان ذلك يسقط قهرا وهو الذي حكى عن عياض
عن بعض الشيوخ والثالث يلزم في المجرب ولا يلزم في اليمين وهو الذي اختص عليه ابو محمد للمرونة فاذا
حدث في الظاهر والمجرب بالوطي وتختلف الفقرة في ذمته حكمه حكم المعلق بصفة اي فيسقطه وبسبب
الخلاف في الظاهر والمجرب في انفس من الخرج فيسببه الطلاق وانما في من الكفاية فلا يلحق بالطلاق
انما في الظاهر والمجرب في انفس من الخرج فيسببه الطلاق وانما في من الكفاية فلا يلحق بالطلاق
الى الزوج خاصة التي في قنانه وظاهر الام ان الظاهر المجرب يسقط بالردة ونصها قال ابو القاسم وللرد
اذ اراد وعليه انما بالفتوى وعليه ظاهرا وعليه انما بانته فخر خلافها ان الردة تسقط ذلك
عنه انما في فروع ولما اياه بالطلاق فلم ينص ان القاسم عليها في المرونة لكن كلامه يقتضي انما في
ابن القاسم فيها السقوط لانه قال فيها واذ اراد وعليه يمين بالله او بغيره او ظاهرا فالردة تسقط ذلك
عنه وما لم يرد ولا تطرح ردة احصائه في الاسلام ولا انما في بالطلاق انما في واستقطت الردة احصاء
تقدم من الزوجين في حال اسلامهما فن اردت منها زال احصائه ولا يزال احصاء الا الذي لم يرد
في يظهر من لفظ المرونة قال في كتاب النكاح الثالث والردة تنزل احصاء للمرد من حال او اياه
با تنفذ الاحصاء اذ احصاء من زمانها بعد رجوعه الى الاسلام وقبل تزوجه لم يرجع انما في فروع
قال المشرقي في حاشيته قال ان عرقه لو ارتد فاصدا الى ان تدر اسم فرائه فانه يرجع معا ملكه لا يفيض
مقصوده انما في وانظر هذا حكم له بالاحصاء الا ان لا يكون احصاء وتلك بقا بل ينقص مقصوده
والله اعلم وقد ذكر في التوضيح ان من اردت يسقط عنه حد الزنا انه لا يسقط قاله عن ابو بوش ورضه
محمود ولا تسقط الردة حد الزنا لانه لا يشترط من وجب عليه حد ان يسقطه الا اسقطه بالردة ابن
يونس وظهر هذا خلاف المرونة قال اوان استحب ان علم منه انه لما اردت يسقط احدا فاصدا ذلك
فانه لا يسقط ذلك عنه وان اردت لغيره ذلك يسقط عنه انما في **قوله** وصيته في اي واستقطت الردة
وصيته من الردة في حال ردة او قبل ذلك بخلاف ما يبيره فانه لا يبطل سوار رجوع الى الاسلام
او قبل على ردة بل يخرج من ثلثه فان كان له ولد فتخرج من راسي ماله وما لغيره او اعطاه
لغيره قبل ردة فانه لا يبطل وانظر ما حكم وقضه والظاهر انه لا يبطل قياسا على الفتوى والله اعلم
قوله لا طلاق هو معطوف على قوله صلاتا ويريد ان الوقع ذلك قبل الردة وللحق ان الردة
لا تسقط ما تقدم من الطلاق وقال في النوادر وقاما لا وما طلق في ارتداده او اعتق فلا يلزمه
وما طلق او عتق قبل فانه يلزم انما في فلو طلق ثلاثا ثم اسلم لرجاله الا بعد زوجه لو طلق ثلاثا
ثم ارتد اجتمع على الاسلام ثم اسلم فانه يسقط عنها الطلاق الثلاث قاله ابن القاسم ونقله عن
الحنفية ونقله المصنف في التوضيح ونص عليه في الشامل **قوله** لا المراهق والمتردد لها انظر
النكاح الثالث من المرونة **قوله** وان سب نبيا الى قوله قتل ولم يستتب حواشي قال في الشفا والاعتقل



نوبته سواء ظهر عليه او جازا بيا وقول المصنف ان السب ليس بردة قال في الشفا وفيما انما هو من
انكاره لما شهد عليه به اوسع اظهارة التوبة والاقلاع عنه قالوا ما من علم ان سبه مستقلا فلا يشكر
في كفه وكذلك ان كان سبه في نفسه كفر التكبيرة او تكفيره وكذلك ان لم يظهر التوبة ولم يشهد به
عليه وصممه هذا كافر بقوله واستحل لانه هتك حرمة الله وحرمة نبيه فيقتل كفايا لا اخلاق انما في قال
لما قرأ من ميراث الساب لو رثته اذ ذلك فيمن انكر ما شهد عليه به او اعترف به وظهر التوبة قال
واما لو اقر به وتناوى على السب كان كافر او ميراث المسلم ولا يصل عليه ولا يكف عنه ولا يستتر
عورته ويؤاخر كما يعقل بالكتاب انتم فروع قال المشرقي في اخر النكاح الثالث عند قوله واذ
ارتد راجع الاسلام وضع عنه كل حق له سبيل ان عرفه فممن وقع في الحجاب العاري ما به حرقته
فلم يقتل حتى ارتد راجع الاسلام لم يسقط قتله فقال الذي عندي انما يسقط وهو ظاهر الكتاب
لانما لم يستتر الا لفظ ولو كان ثمة غيره لذكره قال المشرقي فقلت قال عياض عن ابن القاسم
ويحرم انما ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل الا ان يسلم الى فرقا هو تخصيصه بالكافر بدل
عليه ان المسلم لا يسقط وذكر غيره هل الحق به او لا في هذا اما الحكم انما في مسئلة قال القرطبي
في شرح مسلم لا خلاف في وجوب احترام الصحابة وخروجهم بسهم ولا يختلف في ان من قاله نوعا
كفر او قتلا كما في قتله لانه انكر ما هو من الشرع فقد كذب الله ورسوله وكذلك الحكم فيمن كفر
احد الخلفاء الاربعة او صلته وهما حكم المرونة فيستتاب او الردة في الاستتاب ويقتل على كل
حال هذا مما يختلف فيه فاما من سبهم بغير ذلك فاذ كان سببا في جرحه كالقذف حوثر في التكيل
الشديد من الجس والتمديد فيه والاهانة ما فلا عاقبة فان ذمها يقتل لانه مكره في الكتاب
والسنة من يراها قاله ما ذكر وغيره واختلف في غيرهما من اوجه صلى الله عليه وسلم فقتل يقتل
فانما لان ذلك الذي للنبى صلى الله عليه وسلم وقيل يحد وينكح على قولين واما من سبهم بغير
القذف فانه يحد بالحد الموعود وينكح التكيل الشديد قال ابن حبيب ويحد في الجنائيات
يموت وقد روي عن مالك فيمن سب عائشة قتل مطلقا ويحد على السب بالقذف انما في
وقال في الاحكام في حديث الاقر واما اليوم فمن قال ذلك في عائشة قتل لتكذيب القرآن وكفره
بذلك واما غيره من اوجه صلى الله عليه وسلم فاشهر ان يحد فيه من ذلك ويقتل لغيره
حكمي ابن شعبة قالوا اخر انه يقتل على حال وكان هذا التفت الى الذي النبي صلى الله عليه وسلم
حياتنا انما في وقال في النكاح لا يضرب بسب صلى الله عليه وسلم وتفضيها واحدا منهم
من الكتاب بمرامات وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل ذلك وذكرا من اياه واذ الله تعالى وانه
لا يقبل منه صرف ولا عول واختلف العلماء ما يجب عليه فقد مكر ومشهور من فيه الا في قتله
لغيره قوله الموقر فيه وليس له في القوي حوا من قال فيهم انهم كانوا على قتله وكفره فيقتل وحكي
عن محمود مثل هذا فيمن قتله في الاية الاربعة قال وينكح بغيرهم وعلى من يقتل في جميع كقول
مالك انما في بغيره ان قوما كان من قال في حوا من الصحابة ولو كان غير الاية الاربعة ان علي حنابلة
وكفرانه يقتل وانظر الشفا وقد حكى فيه خلاف حتى فيمن كفر عليا وعثمان والذين جرم يدين عبد

السلام الشافعي في ايماليه انه لا يكفر بذكره سيئله قال الشيخ جلال الدين الاسيوطي في مسائل الخطا في الدين
الصوفي نقلت من مجموع خط الشيخ جلال الدين الشافعي والشيخ تقي الدين مافعه سبل القاضي
ابو بكر ابن القزويني عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فاجاب **ج** كان ملعون لان الله
تعالى قال ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعد لهم عذابا ولا اذني
اعظم من ان يقال عذاب الله في النار انما يلقاه **ع** وبنه ذكره صاحب كسروا غيب العضاة
في الروض الى لولد الوفاة ولم اقف على اسم الله قال ذكر صاحب الشيخ تقي الدين الملقب بالواقفي خطيب
مدبنة بيروت واما ما عن السيد عمر الحصري من اهل بيروت انه اجتمع يوافقي من اهل جبل عامل فقال له
الواقفي نحن نبغض ابا بكر لتفرقه في الخلافة على علي ونبغض جبريل لانه نزل بالرسالة على محمد ولم ينزل
على علي ونبغض محمد صلى الله عليه وسلم لانه قدم ابا بكر في النبوة عنه في الصلاة ولم يقدم عليا ونبغض
عليه لسكونه عن طلب حقه من ابي بكر وهو قد رغب عليه ونبغض الله لانه ارسل محمدا ولم يرسل عليا وهذا
اقتبح ما يكون من الكفر الذي يسمع عنكم قالوا كوا من تنكروا لسيده الى محمد لم يحرم من يونس قال الكندي بصفا
مروان رجلا والناس حوله محبة فمروا عليه فقلت ما هذا فقالوا هذا رجل كان يومنا في شهر رمضان وكان
حسن الصوت بالقرآن فلما بلغ ان الله ملايكته يصلون على النبي قرأ الله ملايكته يصلون على النبي
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فحرم وجرم وجرم وعمرى واقدر مكانه انتم **قوله** الا ان
يسلم الكافر **قوله** انظر ما نقله الا في عن ان يعرفه فظنه في كتابه الا في عن جبرئيل لسانه **قوله** واستتيب
في هزم **قوله** قال القرطبي في شرحه سلم ومن قال انه قرا وهزم فقتل ولم يستتب لانه صار عترة من قاله
انه اسود او افحمها فانكم ما علم من وصفه ذلك ككفر ولانه فوافاق اليه تقصا ويمسا وقيل يستتاب
فان تاب والافضل انتم **قوله** وادب اجتهد ابي ادريس في كتابه في تصويره فظهر من كلامه الشرح **قوله**
من قتل الشيخ سراج الدين البلقيني والشيخ عز الدين عبد السلام الشافعي فقتلوا في بني من عاين
هذا الباب سبل البلقيني عن رجل سكر عياله وقال لو وقف عز الدين فانيض الارواح ما تسيبته الا
حكم الشرع فلما جاب اذا كان مراده لو وقف ليقض روجه ما سيبته فلا يجيب عليه شي لانه افاض
ذكره بالنسبة الى ما يتعلق بذلك ولا يصح لا السبيد ولو كان في ذلك ذهاب الروح وهذا لا يعلق بالملك
صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله** واما تو قصد الاستحقاق بذكره فالظاهر انه يوجب ذكره في الشفا
واشاد اليه النبي بقوله لو سبني ملكا لسيبته وسبل الشيخ عز الدين الشافعي في قوله في رجل قال
في ملائكة الناس وقطع في حقيقة القصة فقال القصة الذي لا جرم له الي الله قبل في طلاق هذه القول
شي ام لا وهذا ذكره في كتابه ولا يحتمل ولا يوجب بعد يقبل ذلك منه ام لا فاجاب بغير على ذلك بقرير
يلتزم انما وجد في اسلامه ولا يقبل تاويله في هذه القول لما فيه من سوء الادب والرد عليه قوله
نقالي يا ايها الناس انتم الفقراء الاله وهذا القول ان لم يكن كقرا هو قريب من الكفر فلا اكثر الله
من هذه الشياطين المضلين ويجب علي ولي الامر ان يبالغ في ردع هذا الحديث الخبيث على رب العالمين
انتم قلتم لعله ترد في كونه هذا اللفظ كقرا لكونه قابله ذكر تاويله والا فز اعترضه من هذا
اللفظ كقرا لكونه قابله فلا شك في انه كاف من مذهب القرآن والله اعلم وسبل البلقيني عن رجل

ظلمه

ظلمه مكاسو ظلم كثيرا فقال الرجل الذي يكنىه فلان المكاسو يا محبة هذا ما ليس به فاجاب انه لم يقصد بذلك
تعلق قدرة الرب به فانه لا يكفر سوا قصد ان المكاسو شديد الباس يصير على ما يكتف او لا يقصد لك
فان قصد ان ربنا لا يقدر على محبة فانه يكفر ويستتاب فان تاب والاصريت عنه وسبل عن سلم
قال الذي في عبيد من عبادهم عبيد ميارك هل يكفر ام لا فاجاب ان قاله المسلم الذي على قصد تعظيم دينهم
وعبدوا فانه يكفر وان لم يقصد ذلك ولا جرم على لسانه فلا يكفر عما قاله من غير قصد وسبل عن
رجل يوحى انه اذا غضب على احد اصيب في دينه او منصبه اجل غبطة فقال له رجل لو سمع الله منك لاه
اخرت السموات والارض يعني لو قبل دعاءك قبل جيب على قاييل هذا الكلام شي وما ذابح على من قال له
كفرت بهذا الكلام فاجاب لا يجب على قاييل ذلك شي ومن رماه بكفر وعينه بالثوب ولم يجر عن ذلك
وبصر فان معنى ذلك موجود في كتاب الله في قوله ولوانع الحقوا هو اهلهم بقدرت السموات والارض
وتحجب عليان يتوبت عما صدر منه وسبل عن رجل يصيح كل يوم يستغفر بالناس ويحلم في غير
الاسلام ويقول بعد ذلك اكلت العلم اكلت العلم اكلت العلم اكلت العلم اكلت العلم اكلت العلم اكلت العلم
النفس وينكر انه وقتنا هذا انقوتت في ذلك فقال ما قلته من عدي قاله الفقيه حبيب المفسر في
فاجاب قد ارتكب المذنب كركبا بوجهه السليم في غير الاسلام وما ذكره عن العلم وعن كفا الناس وذكروا
انه وقتنا هذا وقد كذب في ذلك كله واقترى في غير الاسلام محمد الله قاييم والامنة المحررة لا تزال
طابقة منهم قاييمه في تحف حتى ياتي امر الله وان الله تعالى بعث الامنة المحمديا على اسرار عام
من يجد دلها امر ربها ويجب علي هذه الرجل النقيب البليغ انما لا مثاله عن هذه الامور الباطنة في
الي انقوتية فاذ اظهر من حبس المقي في شي من ذلك فانه يعذر انتم قلتم وما ذكره كلام الله
له فانه يقتضي الرضا اخو من الحرام وقيل قال العلم الرضا اخب الحرام وانها الحيت وسبل عن
رجل قال في ميثاقه ان الله تعالى يقول في كتابه ان من **ي** من اربو افقد الاالفقة ولو انقوتية لفسد
الحديث وفي اخره وراى الحق من الخلق ما في عليه فانكم علم رجل صفة هذا الحديث قبل الحديث مروى وسبل
ومراد الحق من الخلق ما هم عليه فاجاب هذا امر مروى ومعه صحيح ولا يثبت على قابله شي بهاه
ان كل ما يفصل الخلق وما استملوا عليه من هدي وعنى خلق الله وارادته وهذا التقاد اهل السنة وسبل
الشيخ عز الدين عن الرجل يذكو فيقول الله الله ويقنصر على ذلك هل هو مثل قوله سبحانه الله وحده
واسم الكبر وما شئت ذلك ام لا وافالم يكن عتيا بته فهو بدعة لم تنقل عن السلف ام لا فاجاب هذا عند
لم تنقل عن الرسول ولا عن احد من السلف وافما يفصلها الجهة والذكو المستوع كله لا بد ان يكون حكمة عقلية
او اسمية وهو ما حوز من السنة والكتاب واذا كان الانبياء والجميع كله في اتباع الرسول واتباع السلف الصالحين
دون الاعيان الجاهلي اهلهم وسبل البلقيني يذكون في انشاد كونهم يقولون محمد محمد ويكررون
الاسم الشريف ويقولون افوز اكر محمد مكرم معظم هل يكون ذلك له كرايو جرم عليه وهل فيه اساة
وهو ورد في ذلك شي من كتابه او سنة فاجاب لم يرد ذلك اية ولا غير عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا ان من العباد والاعيان التابعين ولا من الفقهاء بعد ولا ذكرا من الاذكار المسترعة ولا يوجرون على ذلك
وهم مبتدعون شي قد يقعون به في اساة الادب واما قولهم محمد محمد مكرم معظم فهذا البس بالذي

قوله

تقبله وهو اخبار بالواقع ولم يرد فيه ما يقتضي ان يكون مطلوباً والقياس على ما انتهى اليه تعالى في قوله
تعالى لا تجعلوا دماء المسلمين بائناً ولا جلودهم ولا جلودهم ولا جلودهم ولا جلودهم
وما طلب من الادب منهم في حق النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي النهي عن ذلك انتهى قلت وما قولهم
محمد محمد مكرم معظم يعني من غير تكرير للاسم الشريف وما قاله ظاهر ومثل هذا قول كثير من
العلماء صلوا على محمد **باب** الزنا وطوبى من تكلف الى اخره **قوله** قال ابو الحسن قال القاضي
عياض الرضا يدور في نفسه من زعمه به الى انه فعل من انشئ كالمقاتلة والمنازعة فيصير قسماً لا
ومن قصده صيغة اسم التي بنفسه واسم استحقاق الكلمة من الضيق والشيء الضيق انتهى وانظر هذا
الكلام فاني لم اجد في التبيينات لاني لم اجد في نسخ كتاب الحدود في الزنا المترجم له في بعض النسخ
ليكناب الرجم كما قاله ابو الحسن في ادري سقط هذا الكتاب من نسختي ومن جميع النسخ ولهذا الكلام
من الاكل او من التنازع قال النووي واذا امد كيت بالالف واذا قصرت كيت بالياء قاله في كتاب بيان
لغة المذهب والفصل في الحجاز وبها جاء القرآن وللدقة ترجم قاله في الحكم وغيره قال الجوزي في
شرح الرسالة بعد ان ذكر الكلام السابق عن عياض وهو ضيق المحل او ضيق الحكم فية كمثل قال الجوزي
وحضرت خضري عما كانا لاجلها قال لي بانين المقصور والمهدود نحوه القاضي لان هذا انما يربط
الذي وقال الرضا في واصل استحقاق الكلمة من الضيق والشيء الضيق لان الذي ضيق على نفسه من حيث
اخرج نطقه اخرجاً لا ينسب اليه ولا يضيغ على نفسه في الفعل ان لا يصور في كل موضع فلا بد من التماس
خلوة وخطا وضيق على نفسه فيما التزمه من تلك القطعة قال القوطية زنا الرجل على غيره زنا
وزني ضيق عليه وزني الشيء ضيقاً وقصور في الخيل ضعف وزني الى الشيء جاوزني الرجل بول
زنا حقيقته وزني البول اختقن وفي الحديث نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة والمصلي زنا
انتهى بتيسره ان الاول لا يبر ويعلو له انه لا يصدق ما ذكره من الحد الاعلى الرجل فقط فلا يشمل
الزانية بل هو منسب لها لانه قال وطوبى والوطي مصور لا يهتك وقوله الابن اثنين فيذكر على واحد
منهما يستحق من الوصف فيقال زان وزانية والله اعلم **الكتاب** الذي يظهر ان سر اللولف
ان يجد الزنا اللوجيد للحد في الشرع لا كما يصور في علمه زنا في الفقه واذا كان كذلك فير عليه انه ليس
بجامع خروج تمكن المرأة من نفسها ممنونا فانما زانية كما سياتي ولا يصور عليها (التعريف المذكور
وكذا تمكنها كافر من نفسها وانظر السابق فانه قد اشار اليه ذلك وير عليه انه غير مانع ايضا
لوجود وطوبى الرجل الصغير اليه لا يهتك وطوبى قتلها والله اعلم **مسألة** قال مطرف كان مالك يري
فيمن اقرب جارتها او غلاماً من دار الناس يبتدون حتى يعيب عليها وعليه فلا يدري ما فعل ان يضرب
الثلاثمائة والاربعين بكراً كان او ثيباً وكان الحكم كيكود بدكر عتداً لمشورة مالك الذي **قوله**
لا سكر له فيه **قوله** هو قبحاً رة انما الحايب فقال اني التوضيح المراد بالملك التسلط الشرعي او شبهة
التي ينفذ في مملوكة الذكور لانه لا تسلط له على فوجيه في الشرع ويخرج منه وطوبى الرجل
جارية لانه لا شبهة للملك وخو قوله لان عرفته الزنا التنازل اللواط ضيق حشقة
ادبي في مخرج اخر دون شبهة حلة عمداً فتخرج الحدة ووطوبى الاب انما ابنه لاروجه

الزنا

ابن

الزنا

انتهى **قوله** تعدا تصويره من كلام الشارح ظاهر فسرع قال ابو الفرس في سورة النور واطلقه في
المرأة اذا استدرجته ذكرنا في قوله فقال مالك عليها الحد وقال ابو حنيفة الاحد عليها وحج ما لك
انه هذا راد اخلت اللوم التي **قوله** ما نقاق يخرج لا تكتة الفاسدة ولوطيه زوجته
او امته فيدبرها فانه ليس بمنزلة واحد عليه في ذلك لانه قد قيل يا حنة وان كان القول بذلك شاذ
او ضعيفاً وتجب عليه الارب على الضرر **قوله** او حرمة بصهره ظاهر كلامه انه اذا وطئ مملوكة
الحرمة عليها بصهره محذور وليس كذلك في حال علمه انه اذا وطئ تزوج الحرمة بالصهر فلا ان الحايب
لا سكر له فيه كخرج الحلال والمبايض والحرمة والصائمة والمملوكة الحرمة بنفسها وضاع او صهره
وطوبى فانه لا حد قال في التوضيح وهذه المسائل كلها مقيدة بما اذا كان علماً بالحرمة انهم قال
في التوضيح فيما اذا وطئ مملوكة الحرمة ينسب لايقتوا او يصير وارثاً ولا يحد ولو كان عالماً
ما يحدريم بل يوجب اذا حملت منه من حرمة عليه عتقت عليه وحج سماع عيسى لا يفتق
واما ان لم يحمل فزعموا ان القاسم انما يتبع حوقا من ان يهاود زنا في الدرنة في كتاب الفخذ
والحق به الولد **قوله** او هو نكاح الحلي هنا في حرمه الحر ومروءه او طي يفران الزنا اعتباراً
عليه فانه في الزنا وعلى ما ذكره هنا في الامة الحلة لانه اذا الزنا في ذلك صار حيلة
والاعلم **قوله** او مبتوتة وان نكحها وهو وان ابنت في مرة ثاويان يعني ان الزنا
الاطلاق وحده البتة او طلقها ثلاثاً ثم وطئها دون عقد او عقد عليها قبل ان تزوج زوجها
غيره ووطئها فانه محذور وقيل في ذلك وهي في عدة او بعد فروع العدة بعد اذا كان عالماً
بالحرمة وما ان كان مجهولاً الذي يحد فانه لا حد عليه اذا كان مثله مجهولاً ذلك كما سبق له الصبر
في قوله او الحكم ان جهل مثله فانه راجع الى جميع ما ذكرناه يحد فيه ما صرح به المص في التوضيح
وعنه اعني رجوعه جميع ما تقدم وما قول المصير هذا ان لا عقده راجع اليه قوله او مطلقه قبل
الينا او معتقة في مخرج به الشارح والبرجح لمسيئة الميتة قال اني الحاجب اما لو وطئ بالملك
من يفتق عليه او نكح الحرمة ينسب او ضاع او صهره مويده ووطئها او طلق امراته ثلاثاً ثم
وطئها في العدة او تزوجها قبل زوج ووطئها او طلقها قبل البتة واحدة ثم وطئها يفرق ويخرج المص
امسنة ووطئها فانه يحد قال في التوضيح قوله او طلق امراته ثلاثاً ظاهر سواء كان يلفظ الثلاث
او البتة وسواء كان الثلاث مجتمعات او متفرقات وهو ظاهر الدرنة وقال الصيغ في البتة لا يحد
عالمها وانما هو القوة الخلاف في البتة هل هي واحدة او لا وقال في المطلق ثلاثاً مثل ما في الدرنة
الا انه قال في الجاهل انه لا يحد استخساناً وتناول صاحب تقييد الطالب قوله في الثلاث على انها
متفرقات قال اما ان كانت في لفظ واحد فلا حد عالمها وانما هو الخلاف فيها وقال غيره
ان هذا التاويل على مبيع ظاهر الدرنة فلا فانه لا فرق في الثلاث بين ان يكون متفرقات او مجتمعات
لضعف قول من قال بالزام الواحدة في الثلاث وهذه المسائل كلها مقيدة بما اذا كان عالماً بالحرمة وما
الحال بالحكم فلا يخفى ان سياتي من كلام المص ان نظام التوضيح وتصل منه انه اذا طلقها ثلاثاً متفرقات
ثم وطئها دون عقد عليها قبل زوج ووطئها فانه يحد واما ان كانت المتطهرات مجتمعات في كلمة

واحدة متساوية على قول اصحابه لا يجوز ان قوله مثل ما في المرونة من علت لقول من يقول انها واحدة
اذا كانت في كل فكلون كالطقة الواحدة الرجعية فلا يجوز لوطي الرجل طلق رجعية ثم وطئها
في العدة فانه لا يجد وهو واحد التاويلين اللذين اشار اليهما المؤلف وتاويل غير ان يجد وهو ظاهر
المرونة كما سيأتي فكان ينبغي للمؤلف ان يقتصر عليه هذا اذا تلفظ بالثلاث وانما ان تلفظ
بالثلاث فظاهر المرونة لزوم الحد ما تقدم وقال اصبح لا يجد ووجهه ما تقدم في توجيه الثلاث
في كلمة واحدة قال في اويل كتاب القدر من المرونة ومن تزوج خامسة او اربعة طلقها ثلاثا او
التيته قبل ان تنكح زوجها او اخته من الرضاغة او الغيب او من ذوات محارم ما عدا اهلها فبالنكاح
اقم عليه الحد ولم يلحق به الولد لا يجتمع الحد وبثالث الغيب التيته ثم قال بعده ومن طلق امراته
قبل البتة طلقه واحدة ثم وطئها بعد الطلقة وقال اختلفت انه لا يبينها من الثلاث فلها
صداق واحد ولا حد عليه اذ لا يرد جهل ولو طلقها بعد البناء ثلاثا ثم وطئها في العدة وقال اختلفت
ذلك على فان عذر بالجهالة لم يحد وكذا من تزوج خامسة او اخته من الرضاغة وعذر بالجهالة فيجب
التحرير ثم عدا ان تزوج نفسها **قوله** الا لو علم من هذا ان قول المصنف في النكاح او منبوتة قبل زوج
الانكاح لم يحد على تأييد التحريم وعدمه فذكر انه لا يتايد تحريمها وانما الحد وعوم فلم يفرص له في فصل
في بيان العالم والجاهل **الثاني** قوله في المرونة البتة بعد الثلاث لا يرد قوله ابو الحسن **الثالث**
تقدم في باب الاستحقاق المسائل التي يجتمع فيها الحد وحقوق الولد والله اعلم **قوله** او مطلقا قبل البناء
او معتقة بلا عقد يعني ان من طلق زوجته قبل البناء وطئها دون عقد يحد فانه لا يحد الا
ان بعد جهل ويكون مثله جهل ذكره وكذا من اعتق امه ثم وطئها دون عقد عليها فانه يحد الا
ان بعد جهل وقد تقدم من المرونة في ذلك ونصها ايضا في اجتماعها في زيد ومن تزوج خامسة
او اخته من الرضاغة قال في حبيب اصبح او اخته من الغيب قال في القاسم او اخته من ذوات
المحارم او طلق امراته ثلاثا ثم تزوجها قبل رجوعها وطئها قبل البناء واحدة ثم وطئها في العدة
او اعتق ام ولد ثم وطئها في العدة منه فان ادعى في جميع هذه الجاهالة له بالتحريم مثل جهل ذلك
قال في التمهيد مثل الاعوج وشبهه فلا حد عليه وان كان عالما ولم يحد يحد حد ولم يلحق به الولد
قال في القاسم وما ذرات فيه الحد الحق فيه الولد وليس عليه نكاح وطئ بعد الطلاق البائين
او الفسق المبطل صداق موثقف وذكره اخذ في الملك الاول كن وطئ بغير حشمة منها ناسيا ليمينه
او لم يعلم حشمة انتهى من كتاب الرجوع وانظر النوازل في ترجمته من قال على انها ان طلقت ما عطته
عادت زوجة والده **قوله** او معتقة **قوله** او سوا وطئها بالملك او بالنكاح على المشهور **قوله**
او مكرهة من تصوره ظاهر فروع قال في الطرقي او اخر الخيرة الثالث في ترجمته تفسير الطلاق
وما يلزم من القاطع خال بعد العصور روي ان غير الله في عيسى سئل عن ما يكره زوجها
فانكرها رجعا فقلت بول لا اربعة اشهر فذكر ذلك لها فقالت اني كنت فائمة فانبثت
للبلل بيني وبينه وذكر الزوج ان وجهها عذر اذ جاب فيها انه لا حد عليها اذ كانت مصروفا
بالعفاف وحسن الحال ونكاحها المهر ما لا ان تكون عمت بالجهل وعرفت فلما قدر

ما استحل منها انتهى من الاستقفا التي كلام الطرقي **قوله** وثبت باقر مرة الا ان يرجع مطلقا
اي سوا رجوع اليها بعد زواجه او ان يفسخ من غير ان يبيد راقا الا الرجوع واليه اشار بالطلاق فان انكر
الاقتران فانكاره ككذب نفسه على قول ابن القاسم الذي مشى عليه المؤلف انه يقبل رجوعه ولو
كان لغير شبهة قلته في التوضيح في باب الزنا وفي باب الشهادة والله اعلم **قوله** برجم المكلف
الحكم اذ اصاب بعد من نكاح لا يرم صحيح **قوله** هذه شروط الرجوع ويقدر ان الرجوع لما يكون بشرط
كونه الزاني مكلفا اي عاقل اذ اطلقا من اهل اصحابي وطئ بعد هذا في حصول هذه الصفات
له نكاح اي في نكاح لا يرم صحيح برجم مكلفا صحة فلا رجوع على مكفوت ولا على غير بالغ ولا على عبد
ولا على كافر ولا على من لم يتزوج او تزوج ولم يطأ او تزوج وطئ في نكاح غير لازم كالنكاح الذي
بنه ضيا ونكاح العبد وذي القربى او تزوج وطئ في نكاح فاسد يفسخ قبل البناء بعده او تزوج
وطئ وطئ صحيح وهو الوطئ الممنوع كما لو طئ في الحيض والنفاس والامرأه والاعتكاف والله اعلم
قوله قال في النوازل قال محمد بن طائفة المرونة بعد اخصائها او الرجل او كانا على نكاحهما
تقدم وجب عليهما الاخصان وصرح بذلك ايضا في مختصر الوقار **قوله** ولم يعرف بمدة البتة ثم
الامام **قوله** ان طرقي يفر من المصنوع الى حضور جملة الحد وقد قال الله تعالى وليشهد عداها طائفة
من المؤمنين وقال ابو هريرة في باب اللعان وفيها محض من الناس ان يحد لانه حكم امام بما فيه
حقوق كثير فوجب ان يحضره من يشهد عليه لقوله تعالى في الزاني وليشهد عداها طائفة
من المؤمنين واقلها عند مالك اربعة انتهى وقال ابن القاسم في ان النوازل بالانابة في نكاح
الزناة والعلقة عليهم لم يترعوا الاكلما كشرت الطائفة في خصوصهم كما غلط واختلف في
اقل ما يجزي فقال الحسن عشرة وقال اربعة ما زاد على اربعة ذكره جملة من المذهب وهو قول
ابن زيد وروا ان هذه الشهادة الزانية وقال اعطوا الزانية ثلاثا وقيل اثنتين وحكي بعضهم
ذكر عوطا قال وهذا هو الاكل المشهور وقيل يجزي الواحد انتهى وقال ابن كثير في احكامه
التي رواها عن مالك قال اما في الطائفة اربعة يحضرون جلد الزاني البكر يعلم انه محدود في الزنا
فان قد فادى لم يحد لانه ثبت انه محدود في الزنا ولا يجزي في ذكره من اربعة شهدا وقال فيجب
الاجاهد في باب اللعان حضور اربعة فذكر لقوله تعالى في الزنا وليشهد عداها طائفة من المؤمنين
يحصرون هنا بجامع التخليط ولا يقطع الانساب وضاد الاعراض امر عظيم فيقلط في سببه
انتهى ونقله في الوجيز وقال القاضى عبد الوهاب في المصنوع وينبغي للامام ان يحضر الحد طائفة من
المؤمنين الاجراء والحدول لقوله تعالى وليشهد عداها طائفة من المؤمنين ولذا للسيد في اقامته
الحد عليه وامنه والطائفة اربعة فصاعدا او الفايضة في ذلك انه ان قد فادى وطائفة عدا فادى امكن
قازقه الحكم من ذلك باحضر من يشهد حده انتهى وقال في التلخيص وينبغي للامام احضار طائفة من
المؤمنين للحد واقلهم اربعة ممن تقبل شهادتهم انتهى ووجه في الجلاب وقال في مختصر عيون
الجاهل سيجب للامام ان يحضر في اقامته الحد في الزنا طائفة من المؤمنين والطائفة عندنا
او عند ابي حنيفة والنكاح في اربعة فصاعدا او روي عن ابن عباس واحد فما فوقه وذهب عطا

١٢٨

من فعل الزنا قبل فزقه بغيره ومن ثبوت حده لا ينزل ما يراه ثم قال لا ينزل ما يراه من قال لا ينزل ما يراه بغيره
 ذكر كلام المتقدم ثم قال قلت وظاهره نصوص المذهب خلافة النبي وما قاله ابن عرفة والشيخ
 خليل وابن عبد السلام هو الظاهر وقال ابن الحاجب وبسقوط الاحتكاك أي المشروط هنا لا في الرجم
 بثبوت كل وطء بوجوب الحد في وطء البهيمة ووطء الشبهة قبل القذف وبعده أي قبل الحد أو بعده
 ولا يهود إليه الاحتكاك ثم قال ولا يهود العفاف أي ولو كان حلالا وحسن حاله وقوله بثبوت نقص
 أنه لا يسقط إلا بذلك وهو خلاف ما صرح به العفاف فانظره انتهى وعليه فلا شك أن الشخص محمول على
 العفاف حتى يثبت عليه العفاف إن لم يعرف وإليه علم فيهم من الكلام السابق في تعريف
 العفاف ما تقدم التبيين عليه من أن القذف إذا جرى في زني أو ثبت عليه زني لا حد عليه فإنه
 ولو قذف بغير الزني الذي ثبت عليه وأما علم قال في النوادر في باب القذف بغير حجاب القذف
 قال ما ذكره من قذف من جلي في زني لم يحد قوله ابن القاسم ويوجب بإدبائه للمسلمين انتهى وقال
 أيضا من قذف إنسانا ثم أثبت أنه حد سقط الحد عن القذف فلا بد من أدبه لا إذا ثبت القذف انتهى
قوله وإذا ما علمت شيئا في محض الوفاق ومن قال لا إن ملاءمة لست لا بئس الذي لا يملك
 فضيلة الحد وإن قال يا منفي يا ابن الملاءمة يا ابن من لو عنت فلا حد عليه في جميع ذلك انتهى وقاله في كتاب
 اللعان من النوادر وقال أنه بغير رواية علم **قوله** أو كذا في محض القذف في القاموس القبح المحقق والعجز
 تحتة والذي يأخذ السعال قد رجب كمنصرح بها أو تحاها وذهب تعجيبا وسعال قاجب شديد والحقبة
 الفاسدة الخوف من داء الفجعة لأنها سعلية وتخرج أي ترمز به وبه تحفة أي سعالها انتهى وفي الصحيح
 القحاب سعال الخيل والابل ورعا جهل الناس والحقبة كلمة مولدة انتهى وفي كتاب الأفعال لابي مروان
 عبد الملك عن طريق القدرطي المشهور رجب التي كما يسفل ومنه سعال قاجب رجب الكلب والبصير
 سعال أصل القحاب فساد الخوف فقد يكون اشتقاق القبح من القحاب الذي هو غشا للخوف وقد يكون
 أيضا من القحاب الذي هو السعال كأنها تستعمل السعال علامة بينها وبين الذي يسيأ في ما أهل البهيمة
 يسمون لذلك المسنة تحفة انتهى **قوله** أما كذا أصل ولا فصل في صورة ظاهريه قال في سماح
 أبي زيد من كنت بالقذف وقال يعقوب ابن القاسم من قال الرجل في مشاة ما يعرف أباك وهو بغير ضرب
 الحد ثمانين قال ابن رشد هذا ابن مكي قاله لأنه قد نفى أن يكون أبوه هو الذي يعرفه فقد قطع نسب
 ونعاه عنه انتهى وذكره في النوادر وقال بغيره ومن كتاب المأوازا ما ذكره من قال الرجل لعرف أباك
 فأندرها قال ولعله يعني أنه قال بغيره إلى السلطان قال محمد ولو قال ما تعرف أبوك كذا انتهى وانظر
 ما حكي قوله في التكرار ما قاله أو لعله يعني أنه قال إما أدب بذكر قذفه ولكن لم يعرف أباه حقيقة سئلت
 عن رجل قال لشرقي ما أنت شرقي وأنا سمعت جدك يقول ما أنا شرقي وظاهر المعنى مشبوه بالشرقي
 فأجبت بأن لا يعرف فيها نصا والذي يظهر أنه إذا لم يكن الرجل مصروفا بالشرقي ولم يكن علم بثبوت
 شرقه وقال ما قاله استدل على ما سمع من جده فإنه لا حد عليه ويلحق باليه أنه لم يعلم بذلك وكان الجواب
 في مجلس القاضي باللسان ووافقه علي ذلك من حضر واسقط المدعى حقه من البين وأصل طهر أو الله
 الموافق وهذا ينبغي ما ذكره ابن تاجي في شرح المدونة في كتاب القذف في رجل تزوج شريفة مشهور

ابوك

بالشر

بالشر فوقع بينهما ما نزل عنه فيقول له عليه السبح تسفل هذا بشر الله من أهل رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم فقال الزوج بغير شرعية بالنسب وأنا شرعي بالحجب أنا أحسن منها وأي أحد من أهلها وجوب
 أحسن من جدها ولدي أحسن من ولدها وأما البيت عليه عقالته واعتز في مجلس الحكم بذلك فيميل عنها
 أراد بقوله فقال إنني كان خطيبا وجرى كان خطيبا وأبوها وجرى لها ليس كذلك أنه لا يقتل ويوجب
 القياس أن قوله جري أحسن من جده بوجوب ظاهره قتل قابيل لا شتمه على التفتيش الموجب لذلك
 لكن يجب القفا إجماله ذلك لاحتمال حصول لفظه على جري لا بوجوبه صرح عليه قتله والاحتياط في النارة
 المذكورة فيما بينه من خطانية جده وبجرها إذا كان في قوله ذلك صادقا فليلاديه ويصح فلا يحتاج
 إلى بيان انتهى **قوله** أول ما أخذت غير الاشتراق بالخطبة المصنوعة في سنة ثلاث وسبعين وخمسين
 أمرني بذلك السلطان الاشتراق شهابا وذكره في مجموعي الأبا وقيل في المحاكم في سبيل الاشتراق له قال وانشد
 في ذلك البيت الله أبو جابر **حفظه** الأفعى الرسول غلامه إذا غلامه شام من لم يشهد
 نور الثبوت في كوريم وجوههم يعني الشريفي عن الطراز المختصر
وقال غير الطراز في بيان أن من سئل في حق شخص بأعلام على الاشتراق
 والاشتراف السلطان حقه بها **سوف** يعرف من الاشتراق
 وذكر ابن حجر أنه كانت علامة بني القاسم شطقة سوداء تركت وأبوه علم **قوله** وفي باب
 النصارى أو الأورق لم يكن في أبيه كذا **قوله** يعني أن من قال الرجل مسلما ابن النصراني أو يابني اليهود
 أو يابني المجوسي فإنه يجد الأذى يكون في أبيه أو كذا كذا قلته لا حد عليه ولكنه ينكح قاتله في المدونة
 غير أن كتاب القذف ولم يذكر الشرح ولا المص في التوضيح أنه ينكح إذا كان في أبيه أو كذا كذا قلته
 لوضوحه ولكن ينبغي ذكره ليلابتهم أنه لا حد عليه وقد قال في المدونة ومن قذف عبدا أو أم
 ولوا داب ومن قذف دميما رجم عني أي النصارى منهم ومن قذف نصرانية ولها ثبوت مسلمة
 ٢ وروح مسلم بكار بأبيه المسلمين قال أبو الحسن أنظر هل راعي حق النصرانية أو أم راعي أبايه المسلمين
 فيراد في النكاح الحق المسلمين انتهى وانظر كلامه في باب اللعان فإنه جرم بأنه إذا كان لها ولو سلم
 وروح مسلم يكون نكاحه أشد من نكاح من لا ولد لها والزوج ثم قال في المدونة والنكاح على قدر
 ما يورى الإمام وعالات الناس في ذلك مختلفة وتقدم عن النوادر في باب القذف بغير حجاب
 على قذفه قول ما ذكره من قذف من جلي في زني لم يحد قوله ابن القاسم ويوجب بإدبائه للمسلمين
 انتهى وقال في المدونة ومن أذى مسلما أدب قاله بعد قوله ومن قال للرجل يا ابننا لا قطع **قوله**
 وأدب في باب ألفا سقذ الجاف **قوله** ومثل ذلك ما بين يانور يا ابننا يا ابننا يا ابننا يا ابننا يا ابننا يا ابننا
 يهودي يا نصراني يا مجوسي يا سارق يا مسراي قاله في المسائل الملقطة وقال في النوادر إذا قال له يا
 ابننا أو يا ابننا رجم الحرة فإنه يوجب طلاقا ولا حد عليه في ذلك وإن كان كاتب انتهى
قوله تنصن بيا من مقدار الأدب في الغطاء وأفعال موجبة للأدب قال في المسائل الملقطة
 قال في المفيد ومن قال للرجل يا مجرم ضرب خمسة وعشرين وكذا قاله في المسائل الملقطة ولم يكن كذلك
 ضرب الأربعين ولو قال له يا سارق ضرب خمسة وعشرين ومن تكلم في عالم بلا لبي فيه حد ضرب

قوله في المدونة
 في النكاح
 في المدونة
 في المدونة
 في المدونة

والعقوب قبل الامام وهذا الخلاف التقاضي في ما يورث من الشفعة والعقود وان بلغ الامام تقدم
في علم صاحب الامانة لا يعلم **قوله الاول** لا خلاف في جواز بيعه من ابويه بعد بلوغ الامام
وكذلك جوده لا يبيد انظر الكفوي والنووي **كتاب** قال في كتاب الرجم من المدونة ومن عفى عن
قائه لم يكن لعقوب ان يقوم بحره وان رفع القاذف الى الامام احب من غير المقدوف لم يكن من ذلك
ولا يحرمه لان هذا لا يقوم به عند الامام الا صاحبه الذي وفاه في كتاب القذف ولا يقوم بالحكم الا
المقدوف وان شهود قوم على رجل انه قذف فلان او فلان بكذبهم فيقولوا قد فتنتم لم تجز شهادتهم
الا ان يكون المقدوف هو الذي اتى بهم وادعى ذلكتم اذ بهم بعد ان شهدوا عند السلطان قال
ما قد فتنتم فله حذو وجب ان يزيله هذا ابن تيمية عقوب عنه ويضرب القاذف بالحديد ثم فاق في المدونة
وان قال ان البيعة تعود وجب الحكم لشهدها الا يزور دري الحواشي **الثالث** ان قد فتن رجل رجلا
غايبا بخسرة الامام ومع شهود قال في كتاب القلع من المدونة اقامه الامام عليه قنانه ابن
المواز عليا انه يقيم بعد طلب المقدوف وتولاه ان يبيد على انه يقيم في غيبته انظر للمقدونات
والنموذج **باب** الحنك الصغير في كتاب القذف في مسئلة سمع الامام القذف قال ابن تيمية في كتاب
احسن الاصل **باب** في المدونة ومن صالح من قد فتن علي شقضا او ماله لم يجد ورد ولا شفعة فيه
بلغ الامام لم لا انظر ان الحسن جعله في باب الاخذ على النضر ما لا **باب** **قوله** تقطع اليمني
وتحسم بالنار **قوله** ليس بيد السوقة قال في التوضيح والسوقة اخذ المال خفية من غير ان يوافق
عليه والاختصاص انه غير جامع كسوقه غير المال وقال ابن تيمية السوقة اخذ حلفا حرا لا يعقل
لصغره او مالا محتيا لغرض نصا باخرجه من حوزة بقصد واحد خفية لا يشهده فيه فيخرج
اخذ غير الايسر ما اخرج وما اخرج بقصد واحد اخرج وقصد والايد مال اوله والمضطر في الحاجة التي
وقوله وتحسم بالنار انظر هذا الجرم بالنار واجيب على الامام والمفتونة يده والظاهر انه يبيد عليها
وقد صرح الابي عن المعروف انه يجب على المفتونة يده بحق المداوات ونصه في شرح مسلم
في شرح حديث من قتل نفسه من كتاب الايمان قال ابن تيمية من قطعت يده بحق لا يجوز له ترك
المدواة وان تركها خيما من قتل النفس خلا من قطعت يده ظلمها فله ترك المدواة
حتى يموت وتنه على قاطعه التي وانظروا لترك الامام الجرم حيث يجب عليه والظاهر انه اشتهر
ان يتركه وانما علم **قوله** الا الشلل ظاهره ولو كان ينتفع بها وهو كذلك لكانت فيه حكمة في
التوضيح لكن ينبغي ان يفيد ذلك بان يكون شللا بينا واما لو كان شللا خفيا فانه لا يمنع القلع
قال ابن تيمية الباجيان كانت يمينه شللا فحق الموازنة ان كان الشلل بينا لا يقص منه لم تقطع
الكفوي وقال ابن تيمية في محصره اليسر في الخصم تقطع ان كان ينتفع بها التي **باب** انظر قول
الحنفى لو كان اعسوف قطعت يده اليسرى مع وجود اليمنى لانها التي سرقته فانه غريب ولم اوفق عليه
لغيره وتعلم انه كاذب ولم ينقصه ابن تيمية ولا المص في التوضيح **قوله** او جازا لتعلمه
يريد غير الكلب لان الكلب لا يقطع سارقته ولو كان ما ذكر في الحاشية كما نص صرح بذلك المصنف
قوله ولا ان تكمل سوار في الليلة **قوله** هذا قول ابن القاسم في سماع ابي زيد في السارق يدخل البيت

في ليلة عشرون يخرج في كل مرة عقيقة ودرهم او درهمين لانه لا قطع عليه حتى يخرج في مرة واحدة
بقيمة ثلاثه دراهم خلافا لحنون فانه قال يقطع اذا جفع مما يخرج به ما يجب فيه القلع اذ كان
ذلك في قنانه واحدنا لان رشده لم يصدق محنون في انما سرقا من سرقا اذا كانت في قنانه واحد
ابن القاسم وقوله اولي لان الحدود قد رابا الشبهات قال وهذا فيما يجهل ان يكون عاقبه لسوقه اعوي
واما مثل القمح وشبهه من المتاع الذي يجره جرحا ولا قدر ان يجره في مرة واحدة فيسقط شافيا
فهذه سرقه واحدة لانه انما خرج بنية العود فلا يصدق في انما سرقه اخرى بنية ثانية
كما قاله في سماعه شهاب السبكي ان يختلف فيه انتهى بالمعنى **قوله** من سرق نصابا لم يترك
بين جماعة وحصة كل واحد منهم دون النصاب فانه يقطع قال في المقدامات يجب القلع في النصاب
باخرجه من الحوزة سرقه واحد من جماعة او جماعة او واحد من جماعة او جماعة من واحد اذا
تعاونوا في اخراجه فاجتنبهم الى التفات في ذلك والاطال في ذلك الى ان قال ولا اختلاف اختلف في
سرقه الواحد ما يجب فيه القلع من الجماعة المشتركة ان يقطع انتهى **قوله** وهذا فيما يكون
مشركا واما اذا سرق من حوزة قدر نصابه فلا قطع عليه قال في النوادر ومن كتاب ابن الموار
ومن سرق من حوزة دينار قال عبد الملك لا يقطع حتى يسرق من حوزة واحد وان كان ذلك ارجس
انتهى ثم قال وروى عن مالك في غريب السوق تحت حصة للبيع سرق رجل من كل غزارة شيئا حتى
اجتمع ما يقطع في مثله فلا يقطع حتى يسرق من كل غزارة ما يجب فيه القلع لان كل غزارة حوزة لما فيها
وشاور الايسر فيها من حصر من العلفا فافتوا ان عليه القلع واقتى بالكرها ذكرنا فوجعوا اليه
وكان اول من رجع اليه ربيعة الذي ذكره الفضة في الموارك وقال ان هذه المسئلة مما يعرف بها فصل
ما في **قوله** او ازال باب المسجد ونقصه او اخرج قنانه يله او حصه او سبطه او ترك فيه **قوله**
بعضا من ازال باب المسجد عن موضعه خفية على وجه السوقة فانه يقطع سواخرج بها من المسجد لا
وكذلك لا يشي ثابت في المسجد ومثبت به وسبق فيه كحصه المستمرة فيه المحيط بعضها اليه
فاختلف فيمن سرق شيئا من ذلك هل يقطع ام لا قال في شرح المص وهو قولنا لانه يقطع وان
اخذ قبل ان يخرج به من المسجد واما بسطة المسجد فانه ان كانت من تركه فلا قطع فيها قال في اول
كتاب السوقة من البيان من سرق من المسجد الحرام او غير من المساجد شيئا هو مقتضى به
كما نذر من جوارحه او باب من ابوابه او ثوبه من ثوباته المتعلقة به المتشبهة به او حصير قد سجد
في جايط من جيطانه او جيط الى ما سواه من الحصر على ما روي عن حنون فلا اختلاف في وجوب
القطع على من سرق شيئا من ذلك وهو غير مقتضى به كقتل بيل موضوعه في ثوباتها او حصير
موضوعه في موضعها فقتل ان يوضعها حوزا لها يقطع وان اذ قبل ان يخرج بها من المسجد وقيل
انه لا قطع في شيء من ذلك كله وان خرج به من المسجد اختلف في ذلك قول ابن القاسم على ما يجب
في رسم نقد من سماع عيسى قال ابن القاسم من سرق حصر المسجد قطع وان كان من المسجد الحرام
الذي لا ابواب له وليست الابواب التي تخرز من سرق الابواب ايضا قطع ومن سرق القنديل فاني
اري ان يقطع سرقه كذلك لاولها وروى قال ابن القاسم في كتابي اسم وله يكون صفا وفي الذي

يسرق من حصر المسجد انما انت سرقة بها الم ارضه قطعا وان كان سور عليها ليلابد ان يعلق فافرح
منها ما يكون فيه القطع قطع وقال فيه ايضا في الذي يسرق من المسجد الحرام او مسجد لا يعلق عليه
ان لا يقطع انما قال في التوضيح القول بان لا يقطع في القنديل بل في الحصر كان على المسجد علق امر لا
لا الك وسوي بين الليل والنهار قال وقاله ابن الماحون واصبح ولدنا اقتصر عليه للم **تفسيحات**
الاول اذا قلنا يقطع اما سرق قنديل المسجد او حصره او يسطه ولو لم تكن سمرة ولا تحيطه
ولا يشترط ان يخرج بذكر من المسجد عما يتبادر ذكر من لفظ الماعني قوله او افرح قنديله او حصره
وقد تقدم التصريح بذلك في كلام ابن رشد وقال في التوضيح الاعتراض على ان الحاصب في ان عبارته
توهم انه لا يقطع في سقف المسجد وبنايه حتى يخرج به من المسجد قال وليس كذلك والصواب لو قال
وموضع الباب والسقف حرز لانه يجب القطع وان لم يخرج به من المسجد نص عليه صاحب البيان
وغيره ونص عليه مالك في الواسطة في الملاط والحصر والقنديل انما قال في الجواهر بعد ان ذكر
الخلق في القطع في قنديل وحصره ويقطع في القنديل والحصر والملاط وان اخذ في المسجد
كان في ليل او نهار وحصرها مواضعها وكذلك الطنفسة بيسطها الرجل في المسجد ليلته اذا
كانت تنزك فيه ليلتها وانما حصره وقاله مالك واما الطنفسة فتحت وتترد فربما استسها صاحبها
وتنزل فلا يقطع فيها وان كان على المسجد علق لان العلق لم يحمل من طنفتها وقال ابن القاسم في القسبة
فمن سرق من بسط المسجد التي تطرح فيه في رمضان فان كان عنده صاحبه قطع والافلا التي تعلقه
انه لا يقطع اذا سرق البسط التي لا تنزك في المسجد ولو كان عليه علق بربد الم يسرقها بعد ان
اتعلق عليها واما اذا سرقها بعد ان اعلق عليها فانه يقطع اذا اخرجها من المسجد الا على قول
استهمل السابق فيحمل قول المصنف واخرج قنديل وحصره على ان المراد اذا اخرجها من موضعها
للملأ ان المراد انه اخرجها من المسجد وحمل البساط على كلام المصنف على ظاهره وانه لا يقطع حتى يخرج
القنديل والحصر والبسط من المسجد وهذا على ما تقدم من نصوص الذهب وليس بغير قول
يعرف في سقف المسجد وحصره وقنديله اذا قلنا يوجب القطع في ذلك قوله **الثاني**
ما ذكره المصنف من صاحب البيان في سقف المسجد وبنايه وانه لا يشترط ان يخرج به من المسجد هو ظاهر
من كلامه السابق لانه لما صرح بذلك فيما ليس متشبها بالمسجد واستمرافيه فالمشبه به والمستمد
فيه احري بذلك وكلامه في المشبه لا يقتضي انه لا يقطع حتى يخرج به بل فيه ايضا ما يفهم منه انه يقطع
بمعهد سرقة من موضعه قنائله وانما انتهت على هذا لان بعض الناس يتوقف فيما ذكره المصنف في التوضيح
عن صاحب البيان وقد ذكره ما لا ينبغي ان يتوقف فيه وانه لم **الثالث** هذا الكلام كله انما هو في سرقة
من المسجد واما ما سرق من بيت يعلق في المسجد كبيت القنديل وخنونه فانه لا يقطع حتى يخرج
بالشيء السروق من البيت المعلق فيقطع حينئذ ولو اخذ في المسجد وهذا اذا لم يوزن له في دخول
ذلك البيت واما ان دخل في دخوله فلا يقطع عليه وكذلك من سرق من حلي الكهنة الداخل فيها
المعلق عليه بابها فانه ان كان سرق في الوقت الذي اذن له في دخوله فلا يقطع عليه وان
سرق في غير الوقت الذي اذن له في دخوله فانه لا يقطع عليه حتى يخرج به من الكهنة فاذا اخرج به

من الكهنة الى محل الطواف قطع وان لم يخرج به من المسجد قاله في الكتاب السرقه من البيان قال لان
حكم البيت يكون في المسجد حتى يترك فيه ما يحتاج اليه في المسجد من زينة وقنديل وحصره لا يقطع على
من دخله ياذن فسرق منه ما يجب فيه القطع **الرابع** اما حكم الكهنة الذي في بابها وفي جوارها من قنديل
فالحلي الذي على حجر الاسود فحكمه ما كان مستمرا في المسجد قال في التوضيح قنديل الماحون من باب
القطع في حلي باب الكهنة التي وكذلك حكم الرصاص الذي في ارض المطاق والذي في اسفل في المسجد ولا يقطع
حكم كسوة الكهنة الظاهرة حكم ما هو مستقر في المسجد ومتشبه به واما الكسوة الواحدة فحكمها حكم
حليها المعلق عليها فحكمه كسوة المقام والقنديل المعلقة فيه في الموضع الذي يعلق
عليه وهذا كله ظاهر ولم اره منصوصا واما ما **الخامس** حكم من كلام الجواهر المتقدم انه لا يشترط
في البسط ان يكون للمسجد موقوف عليه وانما لو كانت مملوكة لشخص ولكن مملوكة في المسجد
ليلا يذبحها وانما ذكر حكمها واما الظاهر ان الحصر كذلك كذلك القنديل بالاضافة للمسجد في ذلك
كله انما هو كسوة المسجد وطرفاتها والاضافة مملوكة فيها ما دعي ملازمة قنائله وانه **قوله**
ولا ان يقطع ما ذكره ابن عازي ظاهر وقد اشار في التوضيح الى بعضه وسأيل المذهب نال على ان
المسألة في الحرز لا توجب القطع ثم قد يورد ذلك من مسيلة ما اذا التقي وسط الثقب وسيلة ما اذا
ربطه الداخل وجز به الخارج لكنه في الحقيقة عند التحمل لا يدل على ذلك فانه ما اذا حملها
لا يقدركل واحد على حمله فانها يقطعان **قوله** الا الرقيق لسيد ش فانه لا يقطع لانه لا يجمع
عليه ضمانان ذهاب ملكا وانفاق عليه ولو رضى السيد بذلك لم يقطع لانه لا يوافق على انفاق المال
الا تحت امر الشارح به **قوله** وان رد اليه من يبيع حيث توجه اليه على المدعي عليه
بالسرقة بان يكون بينهما في المتوسط على القول بتوجهها عليه **قوله** وسقط الحد ان سقط
المنصوبين **وي** قال الشارح في الوسيط ان شاس ولو سرق ولا يبين له سقط الحد وانما ذكره
عن ابن شاس ليس هو كذا الذي في الجواهر ولو سرق فسقطت عنه ما باقه سقط الحد انما واما
مسيلة من لا يبين له فقال فيها ولو كان لا يبين له سرقة قطع يده اليسرى في المرونة الاخيرة
وفي الاولى تقطع رجله اليسرى التي واليد كما اشار المصنف في اول الباب بقوله ومضى ليد اليسرى
وفي الشرح الصغير نحو ما في الوسيط واما في الشرح الكبير فذكر عينا في ان شاس التي ذكرناها وانه
اعلم **قوله** وتداخلت اذا الحد الموجب لقتل وشرب او كسرة قال في المرونة ومن
قوف وشرب نحو ما سكونه اوله يسكو حله او احدا قال ابو الحسن انظر لو جلد في احدها
ثم علم ان الاخر قبله فكذا يبولس من ان الوار ان شرب نحو او سرك الحله ثم ثبت بعد ذلك
انه افترى على رجل قبل شربه فانه يجره للمختر كسري وكذلك لو افترى على رجل فشرب له الحد
ثم ثبت انه قد شرب الحذر قبل ذلك فانه لا يضرب له ثنية وقاله اصبح وقال وهو الصواب
والسنة والجمع عليه انما كلام المدونة من كتاب القوي شرب وكلام ابن بولس الذي نقله ابو
الحسن من القذف **قوله** قال في كتاب القذف من المدونة وكذا حرمه او قصاص من اجتمع مع القتل
والقتل بان يفي على ذلك كله الا حد القذف قال ابو الحسن ظاهره وان كان المقتدوف هو القنديل وانه

كذلك فقد كفره وقال ابو عمران قال للورثة ان يقوموا بعد القدر فيقتلوا صاحب بيتي
فعل منه ان القتل يدخل فيه حد غير القدر ولو كان قصاصا وهذا هو الظاهر من نصوصهم وقال
الشيخ زروق في شرح قول الرسالة ومن لم يمتد حرمه وقتل فاقول ان القدر لا يقتل بحري عن ذلك الا في القدر
فليحذر قبل ان يقتل ما نصه ظاهره ولو كان القتل فود اوله افعليما نتي فقاملديما تقدم وانما اعلم
قوله والاكثر من كذا في الشرب وكذا في القدر وقيل يكفي بالاكتمار **قوله** الممارب قاطع طريق
عرقه الخرابه الخرج لاقطه سبيل ياخذ مال يحترم معاذرة قتال وخوفه اولها عقالا وقتل خفيته
او كسر قطع الطريق لا الامر ولا النابرة ولا عداوة فيدخل قولها وكذا قوت والذين يسقوت
للناس السبل ان ليأخذوا اموالهم محاربتهم وفيه كلام المص ان الممارب هو من قطع الطريق
على الناس ومنعهم من السبل فيها وانهم يقصدون المال او اذلالا على وجه يتفرد به القوت
فيستفي ان يقدرا قوله او اذلالا عند الهزيمة وكسر الخا على ان اسم فاعل واما اذا فري يكون
من يقدري مصفة المصدر فلا يكون جامعا لانه يكون مقطوعا على قوله منع سلوك فيقتضي
ان الممارب هو من قطع الطريق لمنع السلوك او من قطعها لاختلال المال ويخرج منه من قاتل لاختل
المال من غير قطع الطريق ويخرج من ذلك من دخل دارا او قافلا وقاتل لياخذ المال وسقي
السكران ومخارج الصبي او غير ذلك ما يصدر ولهذا قال انه الممارب الحاربه كما قبل يقصد به
اخذ المال على وجه يتفرد به الاستفاد من عداوة من رذل او اسراة او حرا عيدا ومسل او ذي
اوسنام الا ان قوله على وجه يتفرد به القوت احسن من قول انه الممارب يتفرد بالاستفاد
فان المسلوب يستفيد وحده مفتيا ولا فهو لا يتفرد عليه الاستفاد **تيسيرات**
الاول ينبغي ان يكون في حواجر الحاربه ما يستفد كخروج قطع الطريق على الحربي واذا ما لم يقال
مثل الممارب قاطع الطريق لمنع سلوك غير حربي او اخذ مال حربي او مقصود كما اشار الى ذلك
ابن عرفة وصاحب التامل وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه والله اعلم **الثاني** انظر هل يشترط
في الممارب التكليف ام لا لم يقرر ذلك للمص وقال ابن عرفة والصبران حارب ولم يخلو ولا امنت
عوقب ولم يقيم عليه حواجره قال والحجوني بما في ليس ترجح الا ان يكون الذي به الامر الخفيف
فيقام عليه الحد الذي ذكره مسيلة الصبيان في المرونة ونصها واما الصبيان فلا يكونون حاربين
حتى يجلوا قال ابو الحسن اي حتى يلقوا انه قال في المرونة عقت كلامه السابق وان قطعها الطريق
الي يوتيتهم التي خرجوا منها فمما يرون قال ابو الحسن هذا راجع الى اهل الذمة لا الى الصبيان
التي **قوله** فيقتل بعد المناشدة او على حجة الاستحياء قال ابن ابي شيراز في رسم نذر من سماع
عيسى من كتاب الحاربين واستحب ما كان يدعو اليه التقوي والكف فان ايو اهو تلو او ان
عاطلوا قوتلوا وان يعطوا الشئ اليسير ان يلبوه كالنوب والطعام وما خف وانما تلو او لم يرد
سحون ان يعطوا شيئا وان قتلوا لا بدعوا او قاتلوا ههنا بوجلهم وليظهر لهم الصبر
والجلد والقتال بالسيف هو اسهلهم واقطع لطمهم وذكر في ذلك كلامه من ذهب انه الماحشون

وقوله

وقوله الا احب اليه **قوله** ثم يصيب هذا هو الرجل قال الحنبل ما المارة في الحنبل
القطع من خلاف والسطح ويسقط عنها ثا لث وهو الصلب ويختلف في رابع وهو النقي اظهره كلامه
وتقله في الشامل وغيره **قوله** او ينفق احد لم يذكره مع النقي من ياد ذكره بعد ذكر المص
في التوضيح يتبعه ابن عبد السلام ان من ذهب المرونة انه لا يبر مع النقي من الصوب ونصه في شرح
قوله ان الماحب ولغيرهما ولين وقت منه فلتة النقي ويضربهما ان شئت قوله وانما ظاهر
المرونة انه لا يد من ضربه لقوله والذي يوحى حصة الحربي ولم يخف السبل ولم ياخذ المال
فقد اواخذ فيه بايسر الحكم لم اربه باسا وذكرك الصوب والنقي وما ذكره انسب بهذهب ان ذهب
فانه قال لان حليته مع النقي لضعيف واما المستحق ما خفف عنه من غيره ولو قاله قاتل لم
اعبه وقوله واما المستحق اي لانه زيادة على النقي ان يذكو ان يعرفه كلام ابن الماحب ثم
قل بعده تقدم الخلاف في لزوم الصوب في النقي ثم قال الامم ضربه قبل النقي استحسن
كما قال استهيب ثم ذكر كلام ابن عبد السلام ثم قال في الوجوه ان لا ينفق للرجل الحر الا في الزنا وفي
حراة فيسجنان جميعا في الموضع الذي ينفي اليه يسجن الزاني سنة والممارب حتى توفيت
قال ابن عرفة فظاهره عدم الصوب وفي كتاب الحاربين وليس للامام ان ينفق احد من الحاربين
وتكن يحتمل ضربه وفيه فظاهره او ينفق الصوب **الثاني** **الاول** قدر الصوب
مركول الى احتياط الامام في نص المرونة الذي ذكره ابن عرفة وقال ابو الحسن في شرح قوله
وتكن يحتمل الامام في ضربه وفيه ما في ضربه وقيل قد حرمه وكثرة مقامه في فساد
واما في نفسه فان كان ثبوت الفساد نقاه الى بلد بعيد فان كان فلكل الفساد في بلد قريب
واقطع ما تقصصه الصلاة وهو يوم وليلة انتهى وقال في التوضيح قاله ابن القاسم في المواربة
وليس لجلده حد الا احتياط من الامام انتهى **الثاني** في قصص المرونة من جهة في ان الممارب
اذ انفي ينج في البلد الذي ينتفي اليه سواء كان حربي هرويه او لا وما حكاه الشيخ عبد الرحمن
النفالي في تقييده لما تكلم على اية المارة من التقييد بين من يناف هرويه او لا يناف هرويه
خلاف الموقوف من المذهب والله اعلم **الثالث** وهو جعل في عقه الحريد انظر تيمر ان ترون
قوله وبالقتل يجب قتله يد يد او الصليب قال في المفردات واما ان قتل فلا يدن قتله
والاحتياط للامام في قطعه ولا في نفسه واما الاحتياط في قتله او صلبه او قطعه من خلاف انتهى فقلت
انظر اخر كلامه فانه يناقضا وله وثقله ابو الحسن ولم يبنه عليه وله كونه في سماع عيسى من
كتاب الحاربين وقد قال في كتاب الحاربين من المرونة واه اخذه الامام وقوتل واخذ المال
واضاف السبل فليقتل ولا يقطع يده ورجله والقتل ياتي على ذلك كله فاما الصلب مع القتل فذلك
الي الامام ما تشع ما يراه انتهى قال ابو الحسن قوله ولا يقطع يده ورجله حكاه في مصعب والقتل
باتي على ذلك كله كما اذا كان عليه حوان احدها القتل فيكون الاخر دخلا في القتل فله انشا راي
اي خيفة في قوله ان قتل واخذ المال فلا امام في ان شئت فقطعه يده ورجله من خلاف ثم قتله
واذا شئت فقطعه يده ورجله من خلاف ثم صلبه واذا شئت فقتله بغير صلب ولا قطع ان يروى في عبارته

بين على ما قاله لانه لا يبيع ان يباع احد فيها بل يوصيه فيه العقوبة الا بالجلد او السجن الذي جاء به القرآن
واما فقهاء ابي جاسوس في كتاب القضاة فلا يجلد ولا يورق في الاصل بل يوصيه فيه العقوبة الا بالجلد او السجن الذي جاء به القرآن
ليجوز في الاخرة الذي يجلد في الدنيا انتهى بل يوصيه فيه العقوبة الا بالجلد او السجن الذي جاء به القرآن
والادوية ان يفتقر بالسلطان على راسه او يضرب بالارادة على ظهره او على قدميه ولا يجلد احد على راسه
في ادب ولا يفتقر بالسلطان على راسه او يضرب بالارادة على ظهره او على قدميه ولا يجلد احد على راسه
قوله عما يفتقر بالسلطان على راسه او يضرب بالارادة على ظهره او على قدميه ولا يجلد احد على راسه
القاسم في الدولة يكون عليها ثوبان في الحد قال لا بأس بهما وينزع ما سوى ذلك **قوله** وعذر الامام
لمصلحة الله **قوله** لا بأس بهما وينزع ما سوى ذلك **قوله** وعذر الامام
عصى الله في الكعبة اخضر من عصاه خارجها في الحرم ومن عصاه في الحرم اخضر من عصاه في مكة
ومن عصاه في مكة اخضر من عصاه خارجها في الحرم ومن عصاه في الحرم اخضر من عصاه في مكة
من سرق ما لا يقطع فيه والحلوة بالاجنية ووطن المكاتبه ونحو ذلك من الاستنساخ والنياب
الهيمنة واليمين الغسول والفتن في الاسواق والغل في الربا وشهادة الزور والتحليل والشهادة
على تكاح السر وكذلك الزوجان والولي الا الذي يجرى واجل فيجب على هؤلاء التقدير فقط وتلزم
العقوبة من جميع النظمه وذهب عنهم ومن دفع عن شخص وجب عليه حق ومن حجب قطع الطريق
او سارقا ونحو ذلك فان من حجبه وكبشه عاص لله وخيب عقوبته حتى خصمه ان كان عنده ق
من جرح عن ذلك الا ان يكون احضاره اليه من بطنه ويا خرماله او يجره ورقيه ما امر به شرعا فهذا الاجم
وكذا يفتقر عنه ويرد عن جانيته والوضع عنه انتهى ومنه ويؤدب من حلق شاربه وموطئ
ثلاثا في مكة واحدة ومن يك من الخدي ومن قام بشكبة باطله فينبغي ان يؤدب واقل ذلك
الحبس ليندفع بذلك اهل الباطل واللدن من احكام الله سهل قاله في شهادة السماء والارض والله اعلم
تليسه فظاهر كلامه ان المكروه لا ادب فيه وصريحه في باب الايمان من التوضيح قال في الحلق
بغير اسم الله ويدخل في كلامه انما الحبيب الحلق بالطلاق والعتاق وقد نصوا على تارك الحالف
بهما ولا يكون الادب في المكروه انتهى وقال في المدخل في فصل المباس وقدرنا العلم اونا في تارك التمسك
والادب ان الواجب ان يقع له فعله وان يذم عليه ذلك فلا الى ان يرجع والاهج من اجل ما في خلاف
الستة انتهى وقد نقل في رسم الحناير والسيد من سبل انتهب من كتاب الذبايح عن سيدنا في التاري
في المكروه وذلك انه من شتم من شتم انتباه بذكرها وجعل تحت الشفرة فصلا بالارادة وقال فلا
حد بينهما الا او كما قال وقد قال اصبح من ترك الوتر يود وقال سمعون جميع والظاهر انه لا يمارسه
وان لا يراى عليه ترك المسنون او على فعل المكروه هو الذي يودب وتخرج ومن كان ذلك منه
مرة لم يودب والاعمال **مسئلة** قال في السبل الملقطة قال القرافي في الحدود واجبة الاقافة على
الاخذ واقتلوا في التقدير فقال ما لك يا مغيرة اجمع ما لك ان كان الحق به وجب كالحودود الا
ان يغلب على ظن الامام ان غير الضرب مصلحة من الملامة والكلام وقال الشافعي غير واجب على الامام
ان يقر بالاسبلة ويجوز العقوبة عن التقدير والشفا عنه فيه اذا كان الحق اذ في فانه يرد عن جاني

وانقرده حق السلطنة كان لولي الامر من امانة حكم الاصل في العقوبة والتقدير وله التفتيم بينا في وقال القاضي
عياض في الاما في شرح قوله لتستقصوا والتجسس والتفتيم بينا في وقال القاضي
ويجوز مشروعة محمودة ما جوب عليها صاحبها من شهادة هذا الحديث وشهادة كتاب الله بقوله من يفتق
شهادة حسنة الاية على اعدائنا ويلمس وفيه ان معونة السلم في كل ما الفعل او قول فيها اجر ومثوبة
الشفاة للذبيتين وهي جائزة فيما لا حد فيه عند السلطان ويخرج ولا يقول الشفاة فيه والعفو
اذا لم يكن كما له العقوبة وهذا ايمن كانت عند القلعة والولقة وفي اهل السر والحقاق ومن
لم يبق قومه عند السلطان والعفو عنه من العقوبة ان يكون له ثوبة واما المصرون على سواه
المستشهرون في باطلهم فلا يجوز الشفاة لهم ولا نزل السلطان عقوبتهم ليزجروا عن ذلك
وليرتدع عن غير ما يفعل بهم وقد جاء الوعيد في الشفاة في الحدود انتهى **قوله** ومن ماسرى
قال في الكواهر والنقر بر جابر بشرط سلامة العاقبة فان سري ضمنت عاقلة المصرون عاقلة
قوله وسقوط حد اموال وانذار صاحبها ولكن نذكره **قوله** قال في كتاب الدب ان من المروءة والكا
المخوف اذا شهد على ربه ان عطف به احد فريه ضامن وان لم يشهده عليه لم يضمن وان كان مقوما
انتي ولم يبين عند من يكون الاشهاد قال في التوضيح قال في التوضيح قال في التوضيح قال في التوضيح
او من له النظر في ذلك ولا ينفق الاشهاد وان لم يكن كذلك ان كان ربه الحارط منكره ليلانه بحيث يفتق
عليه السقوط واما لو كان مقرا فانه يكتفى بالاشهاد وان لم يكن عند حاكم فانه يعفى القرويين
وقال انما المصنون لا يضمن الا اذا قضى عليه السلطان بالهدم فلم يقبل وقال في الشهاب ان بلغ الحارط
ما لا يجوز لصاحبه نكاحه لشدة ميله فهو منقرض من اشهر عليه ام لا انتهى وقال في القتيبية
في اوله مسيلة من سبل تيجي من كتاب السلطان قال في ربي وساند اني القاسم من جدار رجلين داره
ودار جاره وما سبل اشهد به حتى خيف ان يهدمه انري للسلطان ان اشهد بذلك جاره ومن جاف من
ادابته وحضره ان يامر صاحبه بهدمه فقال في ذلك واجب عليه ان يامر بهدمه فقلت له فان شكي اليه
ما جاف من هدمه لحد اخل بهدمه حتى انهدم على ان لو اشته او بيت لصيف به فقتل اهدم من
سقط عليه ايضاً ذلك صاحب الحد ارفال لم يضمن كما انما بالحد ارفال بعد انكسبه اليه والبيان له قال
يجي وان لم يكن ذلك بسلطان فانه ضامن اذا انهدم واشهد عليه قال في التوضيح قال في التوضيح قال في التوضيح
افسد الحارط ان يهدم بعد التقدم اليه والاشهاد عليه وان لم يكن ذلك بسلطان فقتل اهدم من
ومثلهما في المروءة وقد قيل انه لا ضمان عليه الا فيما افسد بالهدامة بعد ان قضى عليه السلطان بهدمه
فصروط في ذلك وهو قول عبيد الملك وقول ابن وهب في سماع دونان وقد قيل ان ضمان المالك اذا تركه بعد
ان بلغ حد الكا في عليه هدمه وان لم يتقدم اليه ولا اشهد عليه وهو قول الشهاب ومحمون **قوله**
قال في المروءة اذا كانت الدار موهومة او مشنوقة لم ينفق الاشهاد والاعمال ربه فان عاب رفع
امره الى الامام ولا ينفق الاشهاد على الساكن اذ ليس لهم هدم الدار الا في حال الضرر والاعمال ربه فان عاب رفع
الكلب الفخور والحمل المول من كتاب الدب الثاني من شهادته لا ضمان عليه ربه وان لم يبد لهم
مكروا او هدمه اذ لم يكن محمولا كحصة ربه فان عاب بان كان هكذا فهو ضامن من دون ربه في يديهم

ولو اسود السلطان بالهدم والبناء فلا شيء عليهم قال محمد بن عبد الحكم ينبغي للقاضي ان كان لا يملك خوفا
لا يجهل اصحابه ان يحضر واجتنب يهدم على المكان فان لم يحضر وامر بهدمه وانفق على ذلك من نفسه
ان لم يجد له من الاقدان كان الصبي في ولايته اب او وصي فاليهدم ما يستقدم السلطان فان لم يفعل من
قدم ذلك اليه حتى يسقط فلما استمر او قتل كان ذلك في ماله من اب او وصي دون مال الصبي اذا
امكن الهدم فتركه انما **قوله** اذا كان رب الحائط غائب وله وكيل وتقدم اليه فلم يفعل حتى
سقط الحائط هل يصح ذلك في ماله لم ار فيه نصا والظاهر انه يجب قبله على الاب والوصي وان
اعلم **قوله** لا يرد في رتبته او لا يباع بحري من كتاب السلطان اثر كلامه المتقدم والظاهر ان
ذلك لا يتعدى المال الى العاقلة عند ابن القاسم كذلك روي عيسى عنه في رسم لم يذكر في كتاب
الربايات وهو ظاهر قوله في هذه الرواية وروي زوتان في جماعه عن ابن وهب ان العاقلة
تحمّل ذلك التلّث فمما عدا وهو قول ما ذكره رواه عنه اشهب وابن عبد الحكم انتهى **قوله** او
عضه فسل يده قطع اسنانه **قوله** هذا معطوف على ما فيه الضمان ولم يبين ان الذي يضمنه
هل رتبته الانسان او القود وقال في التوضيح في قول ابن الحاجب ولو عضه فسل يده ضمن
اسنانه على الاصح بين رتبته اسنانه والاصح عبر عنه لما روي وغيره بالمشهور وقيل مقابلة عن بعض
الاصحاب وهو ظاهر **قوله** في الصبي من عمر ان ينحصر في ان رجلا عض يده ففزع يده من فيه فوثقت
ثبته فاضته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض احدكم خا كما يصح العمل لان ذلك
راى ابو داود وان ثبت ان ثبته من يده كقبحها ثم يترجم من فيه وقال ابو المواز الحارثي لم
يروه ماله ولو ثبت عنده لم يكلفه وتاوه بعض شيوخ المازري على ان المضمّن لا يمكنه
الترغ الا بذكر رجل يضمن الاضرب على انه يمكنه الترخير في دفع بحيث لا يتعلق انسان الاضرب
فما رتبته في الزيادة فلذلك ضمنه انتهى وقال القرطبي في شرح مسلم في قوله صلى الله عليه وسلم
لاؤية كدوى روايته ما بطله قوله هذا انما يضمن في استقاط الضمان والؤية في ذلك ولم يقل
احد بالضم في ما علمت وانما الخلاف في الضمان ما سقط ابو حنيفة وبعض اصحابنا ضمنه الثالث
وهو مشهور من هذا ما ذكره في بعض اصحابنا القول بالضم ان علي ما اذا ملكه النزع برقوق فاستقرها
بعنف وجعل بعض اصحابنا الحديث على انه كان مخزك الثنايا وهذا يحتاج الى عظم الزعم ولا ينبغي
ان يقول عن صحيح الحديث انتهى وما ذكره عن هذا الحديث في خلاص ما ذكره النووي من موافقة
ابو حنيفة وهو اعوف من غيره وفي مسلم ادفع يدك حيث يوقمها ثم انزعها قال القرطبي هو امر
على جهة الانكاح كما قال صلى الله عليه وسلم في الرواية الاخرى مما تاملت في تأويله ان امره ان يدفع
يده في فيك كما يضمن العمل فمناه انك لا تدفع يدك في فيه يضمنها ولا يمكن ان يورث يدك انما
راى النووي فكيف تنكر عليه ان يترد يده في فيك وتطلبه مما جنى في جيبه فله ذلك قال
الفاضل انتهى ويضمنها بغير الضمان كما يضمن بكسرهما يقال وضمت الذاتة فصرها اذا اكلت
باطراف اسنانها وضمته باحدا للضم اذا اكلت بغيرها فكله ويقال الخضم اكل الرطب والفنم
اكل الباقين ومنه قول الحسن خضون ويضمن والموعود القيامة التي من القرطبي والفيل ذكر

الابل

الابل **قوله** او تتركه في كفوفه فقصص عينه والاقلا **قوله** هذا ايضا معطوف على ما فيه الضمان ولم يبين للضمان
ايضا وهو القود او اؤية واعلم ان الذي يضمنه كلام المازري وغيره من الاشياخ ان هذه المسئلة
كالتي قبلها قال المازري في المعاني شيوخ الحديث الاول ومن هذا المعنى لو ربي انسان احوالنا
في بيته فاصاب عينه فاختلف اصحابنا ايضا في ذلك اكثر منهم على ان الضمان والاقلا منهم
على ان الضمان الاول قال ابو حنيفة وبالثاني قال الشافعي فاما في الضمان فله قوله صلى الله
عليه وسلم وان اسرا اطلع عليك فبدا ان يخذقه فمما خصه ففقات عينه لم يكن عليه جناح واما
انما الضمان فلا يلو نظر انسان الى عورة انسان يفراده لم يستبح فقام عينه فالنظر الى النساء
في بيته او الى الاستباح به ومحل الحديث عند علي انه ما له يسهه على انه فطن به اوله افعه عن
ذلك غير فاصدق عينه فمما خصه ففقات عينه وطافا جناح منته وهو الذي يفي في الحديث واما
الؤية فلا ذكر لها انتهى وذكر القرطبي في شرح مسلم نحوه فلهذا الكلام على ان القائلين بالضمان
يقولون به سواء قصد فقه عينه او لا الا انه ان لم يقصد فقه عينه ففعله جائز وانما يضمن
الؤية وان قصد فقه عينه فلا يجوز فلهذا يضمن والظاهر ان المراد جيب الضمان القود وصرح
به ابن شاسر والقرطبي وابن الحاجب قال في الجواهر ولو نظر الى عورة انسان من كوة او صير
باب لم يجز ان يقصد عينه يد راة او غيرها وفيه القود ان فعل وجب تقديم الاذا في دفع
وان كان الباب مفتوحا فاولي ان لا يجوز قصد عينه لا نهى في الوخير وعلى هذا يكون الضمان
الذي ثبت له المصداق قوله او تتركه في كفوفه فقصص عينه هو القود والذي يفي قوله والا
فلا هو القود ايضا دون الؤية والله اعلم قال في التوضيح والصير بكسر الصاد تشق الباب قاله
الجوهري في كتابه **قوله** وجاز دفعه ما يبل انظر هذا مراده بالجواز المستوي الطرف في كماله
امطلاحه وهو غيره من المتأخرين او مراده بالجواز الاقدام حتى يتصل الوجوب وظاهر كلام الجع
الفرعي فيما نقل عنه في الوخير في هذا المحل وفي الفرق في التامع والاربعين في كتابه
ان الحكم في دفع الصايل الجواز المستوي الطرف في وذكر القرطبي وابن الفرس في الوجود قولين
قالوا الاصح الوجوب فانظر ذلك والنظر الا في يشرح قوله من مات دون ماله فترشيد ومن
منع فصل لما احتج به المصنف في كتاب الايمان من مسلم وانظر مسيلة من وجوب موته رجلا
فقتله في رسم يلفه من سماع ابن القاسم من كتاب الفرق وفي الجرمي الرابع من كتاب الديلت
من النوادر وفي كتابه الذي في التوامين وفي الفصل السابع من القسم الثالث من التنصير
باب **العتق** قال في الصحاح العتق الكرم يقال اياك العتق في وجه فلان
بغير الكرم والعتق المحل والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاق تقوا منه عتق العبد لعتق
في كسر عتقا وعتقا وعتاقه فهو عتيق وعتاق وعتاقته انا انتهى ثم قال عتق الشتر لضم
عتاقه اي قدم وصار عتيقا وكذلك عتق يفتق مثل دخل يدخل هو عتق انتهى وقال ابن علق
الطبر الحراج منها والاربعينات العتق النجائب منها انتهى يعني انه يكسر العتق والاربعينات
الابل قال في الصحاح وارجب قرية من همدان ينسب اليها الاربعينات من الابل انتهى وقال القاضي

العتق واحكامه

في هذين من التخييل بينه وبين غيره وانما يتبين بالمتن انه لا يكون قوله بالزام الرجل
ذكر نفسه وتبنيته عنق مملوكه سببا واحدا وهو الظاهر وكذا قوله او عكاشة العبد الى اخره
فتكون حينئذ عشرة اسباب فقط وهو الظاهر وقال في الباب عقيد ذكره الاسباب المتقدمة
ويجب ان يعلم ان ما كثرت اسبابه كان الى الوقوع اقرب الا ترى انه جل وعلا قرب المصرة على اسباب
كثيرة تكاد تخرج عن اخصر قفا اصله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر السنة الماضية والاثنية
وصوم يوم عاشوراء يكفر الماضية ورمضان الى رمضان يكفر ما بينهما والصلوات الخمس تكفر ما
بينها وما اذا نسيها خرجت الخطايا من اشفار عينيه وفترت لشيئا تنهاه الرب رحمة الله اذا
كان يوم عرفة يكفر الماضية والاثنية فاي شيء يكفر يوم عاشوراء وكذا ما ذكرناه فقال في ذلك
دليل على انه تعالى يريد بالمصرة لعباده فان العبد اذا اخطأ سبب لا يخطئ غيره وما كثرت
اسبابه كان الى الوقوع اقرب فتبينه لذلك انهم وحكمه شروعيته قال في الباب هو التخييل
على شرف الادبي وتكونه فان الوقوف اذلاله والترغيب في كرام الاخلاق وتعالى اسباب
النجاة من النار **القول الثاني** قال ابن سبويه في وقايفه سبب اني رشت عنق الاما والعبد بهما افضل
فقال اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال ان عنق الاكثر نكاحا منهم اعلا في الاجرة كما كان وانني
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل اي الوقايف افضل فقال اعلاها نكاحا وانفسها عند اهله ولم
يخص ذكر امر اني واما اذا استوي الذكور والانثى ففتق الذكور افضل كما قاله عنق الافضل في الدنيا
من العبد ينوي الامتني افضل وهذه الاختلاف فيه ولما اختلف في افضل من عنق الكافر او المسلم
اذا كان الكافر اكثر نكاحا فقبل ان عنق الاكثر نكاحا افضل وان كان كافر اليوم الحرة وقيل ان
عنق المسلم افضل وان الحديث اتمامناه مع استواء الرقاب وكذلك افضل من عنق الكافر
كان منهم اكثر نكاحا قال وانما استوي في الايمان فالذي قول به ان عنق الانثى منهم افضل لان
عنقها بكل المسلم نكاحا ولا منفقة من عنق الكافر الذكر انهم **القول الثالث** انما يصح اعتناق
مكلف شراخه به الصبي فلا يصح عنق الصبي ولو كان علقه بممن تحت منها بعد البلوغ
كان باذن وليه وبغير اذنه قاله في المقدمات وبغيرها وقال في الفتق الثاني من لدونه
والاجور عنق المفتوه اذا كان مطلقا ولا الصبي وان قال الصبي كل مملوك لي حرا اذا اختلفت فاحل
فلا تب عليه وكذا المحيون قال في عنقها الثاني من حلق بفتق عيده ان فكله الحن شد
فعل ذلك في حال حيونه فلا شيء عليه قال ابو الحسن قال اصبع ومن حلق ليفعل ففعل الى اجل
كذا انما في نفسي الاجل وهو محيون فانه حانت وقال غيره لا جنة لانه مضى الاجل وهو في حال
لا ينفق البذل فيه انما ويدخل السكون قال في عنقها الثاني وعنق السكران وقد يبرم
حيوانا كان غير مولى عليه قال ابو الحسن اما الطامع في الجنة لا خلافة له لا يلزم مدنى انما
كلامه بالحق **القول الرابع** هذا قيد ثان وهو عدم المحرقة يخرج المصية المولى عليه قال في
المداين منها ولا يجوز للمولى عليه عنق ولا صدقة ولا هبة ولا بيع ولا يلزمه ذلك بعد بلوغه
ورشته الا ان يجزه الان واستحب له امضاؤه ولا اجبوه عليه انما في المقدمات كانت

الولي

الولي اذ لم يرد له وانما اختلف اذ كان بين تحت منها ابدا ولا ينفق نفسه واعتلق ايضا انما يعلم بذلك
حتمات هل للورثة رد ذلك على قول في حكا في ابن حبيب في الواقعة التي قال ابو بكر وم
احتث لاشتب والفقول بغيره لاني انقاسم كذا اعزاه ابو الحسن في الفتق الثاني في شرح قوله
وان قال صبي كل مملوكا المتقدم والله اعلم **القول الخامس** قال ابن سبويه في قوله من سماع
ابن القاسم من كتاب الفتق لوقا للمملوك من مملوك ابيه اذ ملكك فانت حر فانت الهه وملكه
فان كان يوم والسفينة فلا يلزمه عنق وان كان رشتا اعتق عليه قال ابن سبويه اختلف هل
هو محمول في حياة ابيه على الولد او السفه والمشتهر انه محمول على السفه انما ونقل ابو الحسن
تنبيهات الاول قوله في المرونة واستحب الى اخره قال ابو الحسن في الامهات لا يجوز له في ماله بيع ولا
مشر ولاهبة ولا صدقة ولا هبة والصدقة لغيره ثوابا كالفق واستحب له ان يعينه نظا فده
انه راجع الى الفتق وما اشبهه من الصدقة والتهبة لغير الثواب انما قال ابو الحسن قال ابن سبويه
ظاهر التهديب انه راجع الى الجميع وعليه اختصار المختصرون وانه يستحب له امضا جميع ما فعله
وفيه نظرو الصبي سواه وانه لا يستحب له ان يعرض الاما كان لله قرينة واما ما بينه وبين السيد
فما يستحب في هذا وكذا اجاب عن سماع استحب عليه ما لا وله قال الشيخ ابو الحسن وقد
يكون ايضا فيه قرينة باسما واجبه المسلما مصافقته لغيره كما يكون قرينة في الاقالة
والقولية انما هو ظاهر قائله والله اعلم **الثاني** ظاهر كلام المؤلف ان السفينة لا يصح عنقه
في جميع من يصح فيه الفتق وليس على مومه فقد قدم في باب المحرقة يجوز عنقه لمستولته وقال
في المرونة بان كلام السابق وما ليس به فيه الا المنفعة ففعله فيه جائز ويجوز طلاقه لزوجته
وعتقه لام ولده انما وهل يتبعها ماها نقل في التوضيح في باب المحرقة في ذلك ثلاثة اقوال
بغور في الثالث بين البير والكثير ونقلها غير وعز النعماني الثالث لان القاسم وقال
انه لا شبهة ذكره في الحجر والفقول الثاني في انه لا يتبعها ماها وانما يستثنى قال ابن سبويه
في رسم الفتق من سماع الشهاب هو ظاهر الاقوال واولاها بالصواب انما من الفتق وتقدم في باب
الحجر الكلام على جميع ما تقدم باسطة من هذا **الثالث** قد يورد من كلام المؤلف ان السفينة المحمل
عنقه جائز لانه ان لا لم يحج عليه وانه اذا حج عليه ثم ظهر بشره ولم يطلقه احكامهم
ففتقه غير جائز لانه محج عليه وهذا في علي قول ابن القاسم وقولنا ان علي القاسم قال في
الباب هنا ولو كان السفينة غير مولى عليه ففتقه جائز قال ابن القاسم الا بين السفينة التي
وكلام الباب يفهم منه ان قول ابن القاسم بقتيد وليس كذلك والله اعلم وكجرح بقول المؤلف
بالحجر انما العبد قال في الولاية منها ولا يجوز عنق المكاتب ولا العبد بغير اذنه سيده
فانما عنق او ديرا وتصدق بغير اذن فليس له ذلك فان رده بطل ولم يلزم العبد والمكاتب
في كل ان عنقها وان لم يعلم بذلك السيد حتم عتقا مضى ذكر ما اعتقوا بان السيد حيا
وعنق ام الولد لغيره ما علمنا وصفا في عنق العبد عيده انما وقد علم ان ام الولد والمكاتب
بغير اذن الفتق وكذا من بعضه حرمه به في اول رسم من مملوك عيسى من الفتق والظاهر ان المدبر

والمعتق الى اجل كذا فاذن ان الكفر مباح بذكر الله اعلم وفي القديسات في كتاب المازن واما العبد فاعتق
او نهب فلا يتم بطلان السيد بذكر الله اعلم ولم يقض يرد ولا اجازة حتى يعتق العبد والمال بيده فان ذلك
لازم له ولا يتم في ذلك من خلاف وهو دليل على ان فعله على الاجازة فان فوت العبد المال بيده
قبل ان يعتق يبيع او هبته بطلت الصدقة والعتق قاله في الصدقة في كتاب العتق والعتق
مقتضى عليه الا ان يفرق بينهما مفرق كحرمة العتق وهو بعيد فان رد السيد ذكره في بيده
حتى يعتق ولم يفوت لم يلزمه شي قاله في المودعة في الصدقة والهبة والعتق مفسر على ذلك
انتهى وخرج ايضا بقول المؤلف بلا حرج الزوجة فيما زاد عليها الثلث فاذا عتقت عبدا فان حمله
الثالث جاز وان حمل بعضه فالمشهور للمزوج رد الجميع فاذا عتقت ثلث عبدا لا يملك من غير ذلك
رده او يبيع فيه قولان ذكروا في التوضيح في باب الحجر وانظر في رسم من رسمه ان القاسم
من العتق وخرج ايضا الموضع فيما زاد على الثلث فاذا العتق عبدا لا يملك من غير مضي فيه الثلث
والله اعلم وخرج ايضا الموضع قاله في التامل في باب الحجر وحججه ردة فلا ينفذ تصرف مرتد
حجر عليه وظاهره ولو اسلم بغير ذلك والله اعلم ونقدم في باب الحجر الكلام على الحجر بالردة
ويخرج ايضا المدين اذ فلسه الامام واما من اعطى الدين بهاله فيخرج بقوله واعطى دين
قال النبي عبد السلام فان قلت لا تشكر ان احدا ساء بالحجر اعطى الدين بالمال فاذا انتفى الحجر
عموما انتفى كون الدين محيطا قلت **المسبب الحقيقي** هو الفلاس وهو ما خرجت
احاطة الدين وقد علم ان من الافعال ما يبيع فله من الذي اعطى الدين بهاله ولا يصح من الفلاس
الحجر عليه وعلى هذا فالحجر لا يحل الفلاس اخص من احاطة الدين وبقي الاخص الذي هو المحجر
للفلاس بقيا الامر الذي هو احاطة الدين اعم وفيه نظر لانه قد سلم ان احاطة الدين ما يقع بها
الحجر ولو في بعض الاشياء المقصود في قول المؤلف وان كان الجواب بلا حرج في مطلق الحجر لا يقع
الحجر من الوجود والاعتقاج حجر الزوجة والمريض والله اعلم **تنبيهات الاول** قول المؤلف انما
يصح هدمه انما يصح ويلزم او مراده مطلق الصحة وان لم يلزم فان اراد الاول فليس في كلامه
ما يدل عليه ومع ذلك فيرد عليه الكافر فاذا اعتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه ان يصدق
عليه انه مكلف الحجر عليه لان الصحيح ان الكفار رخصا يطون بقدر الشريعة قال في العتق
الثاني منها في ترجمته من اعتق من القبيحة قبل فسخها واذ اسلم عبد النصراني ثم عتقه
تضي عليه بعتقه لانه حكم بين مسلم وذي ولودخل البياض فبما كانت وكانت عبدا او عتقه
او دبره ثم اراد يبيعه فذلك له وكذلك النصراني اذ اعتق عبدا نصرانيا ثم اراد ان
يرده في الرق او يبيعه فذلك له الا ان يرضى ان يحكم عليه حكم الاسلام قوله فذلك له قاله ابو
يونس والاحكام بينه وبين ذلك الا ان يكون ابا نعمة وخو في الحيات انتهي وكذلك ورد
في رسم الدور والمزارع من مباح حجه مطلقا فقال النبي بشرط ظهور الرواية ان النصراني ان
يرجع حتى يعتق عبده النصراني ما دام على النصرانية لا يمنع من ذلك وان كان لما اعتقه
كان قد خلى سبيله وخرج عن خدمته مثل قول ابن القاسم في المكاتب منها حلق دليل قوله ما لك

في جانيها ان ذكره لم يملك ماله يخرج من يده لان قوله ان المخرج من يده بذكر الله اعلم انه يرجع في عتقه
بعد اسلمه اذ لم يخرج من يده خلاف ما في كتاب المكاتب فتخصس المسئلة انه اذا اعتقه وخلي
سبيله واخرجه من خدمته ثم اراد ان يرجع في عتقه قبل اسلمه كان له على ظاهر هذه الرواية ولم
يكن يخرج عن خدمته كان له ذلك على ما في هذه الرواية خلاف ما في كتاب المكاتب منها انتهى وقال
في المودعة وكذلك لو كانت له اودبره ثم اراد يبيعه لم يمنع الا ان يسلم العبد وهو بيده فيوجد
المدر ومبيع كتابه المكاتب قبل له فان ينزل النصراني عتق عبده النصراني او دبره او خلف
بذكر الله اسلم محنته قال ان حنت يبيعه في نصرانيته او بعد اسلمه لاني عليه وكذلك جميع
اعلانه انتهى فيوجد من قوله وكذلك لو كانت له ان لو اعتقه ثم اسلم العبد وهو في يد سيده
واراد الرجوع ليس له ذلك قال الشيخ ابو الحسن قال ان يونس وظاهر كلام ابن القاسم انه خلاف
بين اسلام العبد واسلم السيد وهذا اذا لم بين العبد عن نفسه انتهى وقد حصل الاجمعي
ذلك قطرا واذ العتق النصراني عبده المسلم لزمه ذلك لانه حكم بين مسلم ونصراني فيخرج على
حكم الاسلام وان اعتق عبده النصراني ثم اسلم العبد فان اسلم بغير ان يرجع عن عتقه واستوفى
لم يلزمه ذلك العتق واذ اسلم بغير ان حار نفسه لم يكن ذلك السيد واذ اسلم قبل ان يجوز نفسه
وقبل ان يرجع عن العتق فهو لان والقياس انه لا شيء عليه لانه لو رجع قبل اسلام العبد كان ذلك
له ولم يوجبها عقد واسلم العبد لا يوجب عليه ذلك العقد الذي قد علمت من قول المودعة
المقدم وكذلك لو كانت عبده او دبره ان الجاري عليه انه لا يرجع ثم قال الشيخ فيكون ان
اسلم السيد حره او اسلم السيد ثم العبد فاذا كان الاسلام بعد ان يرجع في العتق لم يلزمه وان كان
بعد ان حار نفسه لزمه وان كان يعقب العتق قبل ان يرجع وقبل ان يجوز نفسه كان على الخلاف
وان حلف بعتق عبده ثم حنت لم يلزمه وسوا حنت بعد الاسلام او قبله لان عقدا الكفر
غير لازم واذ العتق النصراني عبده النصراني ثم استوفى انفاذ العتق لم يجر عليه
ولو حره نفسه لم يكن له ان يرجع فيه انتهى الا ان يقال ان المؤلف ما شاع على القول بانهم
غير في طبع بغير الشريعة فقد صح فيجوز انما يقول مكلف ويكون مراده انما يصح
ويلزم وان اراد المؤلف بقوله انما يصح مطلق الصحة وان لم يلزم فير عليه ان غالب ما خسر
عنه صحح ويتوقف لزمه على اجازة الغير كعتق الميراث والمراة والعبد والميراث فقام له
رأيه اعلم **الثاني** قوله بلا حرج في عتقه قوله مكلف والله اعلم وكلام الجوهري نحو مكلف المصنف
فانه قال المعتق مكلف بلا حرج انتهى **الثالث** قال في معرفة وقول ابن شاتس وان كان مكاف
وقوله شاتس انه وله ان كان الاول للمعتق يقتضي ان المعتق خرد من العتق وليس كذلك
الان يريد وان كان احسبه المتوفى وجوده حسا عليها كالحجر والقطر والدم للانسان لا اكانه
المجمل عليه كحيوان والناطق الانسان انتهى ومن المعلوم انهم يريدوا الا ان احسبه
المتوفى وجوده حسا عليها وانظر في اخر هذه الاثر في الجاهل وهذا اورد من اول الزكاة
والصير فتأمل والله اعلم **قوله** ولغيرهم رده او يفضده اي ولغيرهم المدين رده بعتقه ان

احاطت به من قبله ولا يخطئ اليه ما لا يخطئ اليه من قبله في حق **تبيينها** **الاول** تقدم في باب التفسير انه يجوز ان يحق بحقوقه وقت الفتنة عليه ويؤثر في ما يبره فانظره **الثاني** ظاهر قول المصنف في قوله لا يردده ان ذلك لا يردده من امر الامام والذي في المرونة ونقله ابن عبد السلام وابن عرفة ان الفتنة لا يردده الا الامام قالوا اني عبد السلام واختلفت في معنى المرونة هل هو موقوف على اجازة القربا وهو مذهب ما ذكرنا اكثر هذه الدلالة او هو جازي لم يقبل في حقه عليه الحاكم هو مذهب جماعة خارج المذهب على الاول لا يردده القربا ان ارادوا ذلك حتى يرضوا الي الحكم فهو الذي حكم بالرد في آيات موجب ذلك عندنا فان رده وباعوه فان الامام يرد بيعهم وينظر في امرهم فان ثبت عندنا موجب بيعه باعه والانتهم عنقه انما في المرونة في اجازة الفتنة الاول ومن رده عن ما هو وعقده فليس له ولا لقربا به بيعهم دون الامام فان قيل او فله في نفسه فخر الى الامام بعد ان ايسر رد البيع ونفذ الفتنة انما في قوله ان عرفة في اول الفتنة **الثالث** ظاهر كلامه ان للفرع في رد الفتنة ولو طارفا لا يرد في الاخرى وما عتق من خطا الدين بماله فلا خلاف في انه لا يجوز الا ان يجره القربا واختلف ان لم يصح احتج طال الامر وجازت شهادته وورثه الا حذر قيل له ان يردوه وقيل ليس له ان يردوه لا ضمان ان يكون قد اذاع في خلا المرونة ما لا يصلح به ثم ذهب مع حصة الفتنة فان كانت الديون التي عليه قد استقرت من نكاحات لا تقبل اربابها فقد عتقه على كماله ولم يرد وكان الاجر لارباب النكاحات والاولا المسلمين انما في مسائل الشركة **الرابع** قال في المرونة وادابا على الامام عليه في دينه ما اشترطهم به يسره كالتجارة ولا يعترفون انما في **الخامس** قوله او يرضى قال في التوضيح فان لم يجد من يشتره الا كما يبيع جمعه واختلف فيما بقي فقال لا يبيع يبيع به ما شاء وقيل يجب ان يجعله في عتقه واليه ذهاب الخبر ما لو عتق عبيد من اماله غير طارفا فيمنعها اكثر من الدين ونحن ان بعنا ممتما با كصص لم يفيها بالدين فقال ابن عبد الحكم يفرع يبيعها على ابيها يبيع للدين وهو ظاهر انما في **السادس** اذا بقض الفتنة واراد ما كان يرضى لسفر واستع هو قوله كذا ثلاثة اقوال اقصاها ان لا يرد من سماع ابن القاسم من كتابه الا قضيه انه يسافر به ويكتب له القضي كتابا ان لم يكن مأمونا واستدرك ان الحريه تبع للرق في بلاد اعم ان احكامه احكام الرق ما بقيت فيه شبهة وقال ايضا في سماع اشهب من الشركة ان السيد ان كان مأمونا سافر به والا فلا والناظر في رواه البرقي عن اشهب انه ليس له السفر به مطلقا وان كان مأمونا والعبد مشهورا لانه ملك من نفسه ما يملك الشريك فصار شريكا في نفسه ان يردده وهو محض القيد وحكمه ايضا ان يردده انما في المرونة جيب قال في جيب ولو اراد الانتقال به الى قرية يسكنها من الحاضر كان ذلك له ولو كره العبد **فردع** قال في ردده وادان قضيه لا يردده كانه تفتته وكراهه عليه في سفره حتى يفرق اياه في موضع يكون له فيه عمل وكتب فيكون له ايام والسيد ايام انما في الرسم المذكور **تبيينها** قال فيه ايضا في قوله يكتب له كتابا اي الى قاضي البلد الذي يسافر اليه ويشهد له شاهد من سماع فرعه فيشهد بها على الكتاب وعلى غير العبد على طاهره لان العبد لا يشفع في المكان الذي يد له اليه يكتب يكون يبره لا يبيته عليه اذ لا حكم له

كتبت

يكتب الفتنة دون بينة تنقل وتشهد عليه انما وانظر من كتب الاحكام قبل ان يولد النكاح وفي اخره ايضا في قوله لا يردده في كتاب الفتنة الثاني وانظر رسم الفتنة من سماع اشهب ورسم شك ورسم البري ورسم قد رسته لجميع سماع ابن القاسم من كتاب الفتنة قال في هذه المواضع مسائل تتعلق بالفتنة بصفه وادبها **فردع** قال في كتاب الفتنة فاسد **القول** في كتاب الفتنة الثاني من المرونة وادان استري الصد نفسه من سيده ثم فاسد افتد ثم يبعه ولا يرد ولا يتبعه السيد بقبه ولا غيرها ان يرد يرد ويكره السيد ما يبعه به غير ان كان او غير وكانه ان ترضى منه ولتقده ثم قال في المرونة خلاف شرائع اياه الا ان يبيعه نفسه بخر او خسر يرد فيكون عليه قيمته بقبه وما عتق هو حر والاشي عليه قال في قوله لا يردده في كتاب الفتنة اعني ان يردده من حرمه وليس عليه وانما يتبعه به فهو بيع فاسد وعليه قيمة رقبته ان يردده في كتاب الفتنة وفاق للمرونة ومبيلة المرونة انما هي عليه استتراه بغير مضمون انما في **السادس** والشخص الى اخره **فردع** في قوله لا يردده في كتاب الفتنة عتقه مثلا وله ما يملك بغيرها فمبطل اليه انما في كتابه الذي بمكة تعال عبيدي احرار وقال انه اراد من بمكة قبل يقبل قوله انظر رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب الفتنة **فردع** وهو في خصوصه وهو منه الى قوله الا اجل **فردع** يعني ان الفتنة مثل الطلاق فيما ذكرنا في الاجل فانه اذا عتق لاجل فانه يلزمه مسكنة لو اوصي في جوارله ان يبيع سبعين سنة ثم يفتن قال اما كذا هو عتق جازي وينظر السلطان فان راى يبيعهن بصل وانما في عتقهن عتق قال في ردده وجمد نظر الامام في ذلك ان من كانت تقام انما لا تقبض ببيعته من قبلت الاربعين فالكثير في هذا النوع لا يرددها من كان اوصى بعتقها بغيرها من كان يملك ان تقبض ذلك كانت القسرين وقال في عتقها ان لا يجوز ان يباع ولعل الفتنة يرددها ولا ان يخلص سبعين سنة لما في ذلك من الضرر عليها لقصد السيد الى ذلك في ظاهر امره فهذا يعني قولنا ان السلطان يحرر هذه الفتنة من رسم المحرم من سماع ابن القاسم من كتاب الفتنة **فردع** قال في كتاب الوصايا الاول والمرونة ومن اوصى بعتق ائمه الاجل او الثلث اجلا ففعل الوارث عتقها قبل الاجل جازي ولا رجوع له وهو وضع خدمته والولا للشر وان كان وارثا فاعتقها احد ما فعتقها ههنا وضع خدمته في موضع خذها من الحكومة ويكون نصيبه من احرار ولا يبيع لصاحب قيمته فمنه منها ويحرم هي الاخر نصف خدمتها الى تمام الاجل ثم يخرج حرة انما في قوله لا يردده هذه مثل مسكنة الشريك في العبد يكتانه ثم يفتق احد ما حصته انما هو وضع مكره واما الفتنة فيعقد انكت به وكذلك هذه انما الفتنة الموصي لا الورثة **فردع** وعنى بنفس الملك الابواب **فردع** في قوله واضع **فردع** قال في رسم الفتنة من سماع اشهب من كتاب الفتنة وسميته يسأل ابيكم ان يردده او اخذه من الرضا عه وقال في في راي وغير ذلك جازي لم ولا يفتن ان عليه قال في ردده وهذا صحيح بين لا خلاف فيه انما في قوله لا يردده في كتاب الفتنة في شرح الرسالة اما الاب والآخر من الوصية فاما مشهور عندنا ان لا يفتن انما في رايهم منه انه يفتن على القول الثاني في نظره مع ما حكاه ابن بشر من الاتفاق **فردع** منه ايضا الخبر المشكوك اذ كان عتق اولاه من ظهوره وبطنه فلكل احد الاخوين

اخاه فليقتد عليه قال له اريد ان يفتقر اليه فليفتقر اليه **قوله** وان سفل قال في وجوبه في شرح ابن الحاجب في النسخ
في تقديم الاول في سفل بفتح الفاء والهمزة في شرح الرسلاني في الفرائض رجم بعضهم ان لا يقال
سفل بالضم قال في القاموس وخر سفل ككرم وعلم ونصر انتهى فحمله مثلثا وانما علم **قوله** وان سفل
احد قوله او وصيته ان علم السفل ولو لم يقبل **قوله** يعني ان من ملك احد من فرائض المذكورين يفتقر عليه وان كان
ملكه بعبث فان وهب وسوا كانت هبة ثواب او غير او صدقة بان تصرف به عليه او وصيته بان اوجب
له به وحمله الثلث فان يفتقر على المصطفى في الظاهر هذا يعني كلامه وكلام ابن الحاجب وابن عبد السلام
والنووي في ان يعرفه والثالث من وليه في المرونة تصرف في هذا القيد وانما ذكره في التوضيح وغير
محمدا اذا وهب له ابو له عليه رين ولم يعل الوهاب بان له ابو له قبل يباع ترددي ذلك اني قد وجده
ابن يونس والمازري بان يباع في الدين لانه لا يقصد به الفتح قاله في كتاب التعليل وقال في الوارثين
ومن اوجب له يفتقر عليه والثالث يحمله عتق عليه بملكه لاوله ولأوله ويبدأ على الوصايا ثم ابي
وقفت على كلام ابن رشد في البيان فرائض صرح بهذا القيد في رسم القبطان من سماع عيسى
من الفتق ورجل الكاتب من سماع يحيى من الصدقات ولما مفهوم هذا القيد في الامم صرح به لا يبا
رشد ولا غيره ونصر في سماع عيسى قوله ان اذا وهب له من يفتقر عليه او تصرف عليه به او وصي
له به حمله الثلث ان الولاء له قبله او لم يقبله لانه اذا وهب له تنقص منه او وصي له فلم يحمله الثلث
انه ان قبل فموم عليه اليه في وان لم يقبل عتق منه ما وهب له او حمله الثلث وكان الولاء له على كمال
هو قوله في المرونة ورجحه انه لما وهب له او تصرف عليه به او وصي له به وقد علم انه يفتقر عليه
اذا ملك ولم يكن على يفتقر من قبله اياه حمل على انه اراد عتقه عنه فكان الولاء له قبله ام لم
يقبله انتهى ونحوه في الموضع الثاني من الصدقات فن وقف على غير هذا القيد والله الموفق
قوله وبالحكم ان عهد لستين بفتح السين هو المسمى بوجوبه وقيل يفتقر بنفسه المثلثة قال الشيخ
بوسن بن عمر وعلي الاول فله ان يتنسخ ماله قبل الحكم وعلى الثاني يتبعه ماله وقوله بفتح
دخل فيه الفرض من فيه تاييده حرمته وهو كذا قال في المرونة ومن مثل بعبده او امره
او بعبده لغيره او لغيره او لم ولده عتقوا عليه ثم قال وان مثل عتق عليه ويتطد
في حرمه لكانت له او قطع ما رجع منه فيكون عليه من ذلك ما على الاجنبي بعباده لا يرش في
الكتاتمة بان سواها عتق وان ما فتع عليه الكتاتمة عتق ولا ينفع بعبثها وان تاف الارش عليها
انبع الكتاتمة بعبده بالفضل وعتق عليه انتهى **قوله** قال ابن ابي زيد في مختصر محمد بن الموار قال
اشهد اذا مثل بعبده وعليه دين يحيط بما له انه يفتقر بما له وان احط الدين له لانه عتق
حياته حرمه العتق وكذا في العبد مثل بعبده وكذا في المولى عليه بعبده وقيل
لا يفتقر بالمثل على العبد والمولى والسفيه وهو الذي رجع اليه ابن القاسم في السفيه وكان
يقول يفتقر ولا يتبعه ماله وقال ابن وهب يفتقر ويتبعه ماله انتهى **قوله** قال في المرونة
قال يحيى بن سعيد وبعاقب من مثل بعبده ويقتد عليه انتهى **قوله** او يفتقر رقيقه
شمل رقيقا مكاتب وليس كذلك قال في المرونة وان مثل بعبده مكاتب لم يفتقر عليه وكان عليه

ما تقصده الا ان تكون شاة مفسدة فانه يفتقر ويقتد عليه وكذا في غيره من جنس مع الفتوة في
تقواه انتهى **قوله** او لو لم يصغر يعني وكذا يفتقر عليه ويقتد عليه الصغير اذا مثل به مثل السفيه
المركب عليه الكبير قال في الفتق الثاني من المرونة ان كلامه المتقدم وكذا في مثل بعبده لانه
الصغير فانه يفتقر عليه ان كان مليا ويطهر قيمته انتهى قال الحنفى في كتاب الفتق الثاني فصل
ومثله بعبده ولده الصغير كمثل بعبده نفسه ان كان موقرا بقيته وان كان فقيرا لم يقوم عليه
قال وهو غير له بالواجب عليه وليس بالبيد لانه انما اليوم العتق اذا عتقه لانه لم يذكر في ان
ياخذه لنفسه بقيته وليس بغيره بالمثل بعبده بقيته ومثله بعبده ولده الكبير عتقته مثله
بعبده من الاجنبيين الا ان يكون الولد سفيها في ولادته اي يفتقر عليه على قول ابن القاسم انتهى
ونقله ابن عرفة ونقله في التوضيح وزاد بقوله من الاجنبيين ما نصه لا يفتقر عليه الا ان تبطل
مافعه انتهى وفي الفصل من القسم الثالث من تبصير المرونة من سبله لو جنى رجل على عبده جناية
مفسدة غرم قيمته وعتق عليه وذكره سيده على الاصح وقيل ان اخذ اخره فله ذلك انتهى وقد تقدم
ذلك المص في فصل النفري حيث قال وعتق عليه ان يقوم ولا منع لصاحبه في الفاحص على الارح انتهى
والله اعلم بغيره قال في القرب ومن مثل بعبده امرأته عتق وصي ما ينقص الا ان يكون مثله
فاسدة في بعض قيمتهم ويقتفون عليه انتهى وتقدم لفظ المرونة في ذكر في القول التي قبلها
قوله كقطع ففصل في اخر كلامه **قوله** هذه امثلة المثلثة وكذا اذا اخصاه قال في عتقها الثاني
وان قطع امثلة من اميع عبد عمدا او احرق شيئا من جسده بالثأر على وجه العتاق او اخصاه فله ببقه
او قطع ما جيبه قالوا لكانوا سفل اسنانا من المبردا وقلع على وجه العتاق فمده مثله يفتقر عليه
بها انتهى ونقله ابن ابي منين في المقرب والمنجى ولفظه قالوا لكانوا سفل اسنانا من المبردا وقلع على وجه العتاق فمده مثله يفتقر عليه انتهى
وقال ابن ابي زيد في مختصر المرونة والمثلثة التي يفتقر بها العبد على سيده قطع وذكر ان قطع
اعلم العبد او خصاه قال في ربيعة او قطع ما جيبه قال ابن القاسم او قلع اسنانه على وجه العتاق وكذا لم
اخر ما كذا وغيره في التي سفلت اسنانا جازيها لولا احرقه بالثأر على وجه العتاق وان كواه تدوا
لم يفتقر اليه وانظر الحنفى في الزنا في كلام التوضيح في اخر كلامه عند قول ابن الحاجب ولو سرقا
في معا هنتهم ونصر في التوضيح ما كذا وغيره وان اخص المثلثا من الماهد عبده لا يفتقر عليه
وكذا اخصاه بعبده انتهى وكلام الحنفى والزنا في هو انما جعل العتق بالمثلثة على ريقه او بغيره
في واحدة ولا يفتقر في ثلاثة فالذي يفتقر فيه ان يكون عبدا على وجه العتاق او بغيره لا يفتقر
بها ان يكون خطا او عبدا على وجه المرونة والعلاج ويشبهه بالعبد وليس بعبده مثل ان
يحرقه ليقب او يسكن في بيت من بعد ذلك عضو في الدين في شرح ابن منين لا يكون مثله
بضربه او رميه وان كان عامدا ذلك الا ان يكون عامدا المثلثة بغيره بعبده في مثل هذا ما
يستفاد من الابن من ابيه وهذا صحيح لان القالب شفقة الانسان على ماله وقد يبر بعبده ولا
يبر بوجه عن ملكه بالعتق من المثلثة وقد يبر بالمثلثة خفيفة فاذا اعمل فعله الوجهين
احلف انه لم يقصد ذلك ترك وقال سفل في كتاب ابنه اذا ضرب راسه فملا الملقى عينيه لم يفتقر

عليه فلم ينفقه لانه يحتمل ان يكون قد صدق الراس دون ما حدث انتهى المحرم ونقله الوثائق وغيره فانظره
على هذا اذا حصل الانسان عبده فان كان تصاد المقدر بيه فانه يعتق عليه كما لو كان السيد منه بان را
يتقرب خريجه اذ ما انشبه ذلك فقصصا به تنكيلا بذلك كما لو ورد عن عبده ان يذبحه ويذبحه
رضي الله عنه قال ان يتباع عبد يسمى سندر او ابن سندر فوجده يقبل جارية له فحبه وخلق الله
فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ومن مثل عبده ارحم منه بالانحراف وهو مولاه الله ورسوله
ذكوه المحرم وغيره وان حصل للعبد في ذلك الموضوع مرض فادري علاجه ومداواته الى خصايه لم يعتق
عليه واما اذا حصل له بغيره والقصص المداواة بل لم يرد عنه مفهوم اذ يعلم المحرم انه لا يعتق
عليه وان كان ذلك لا يجوز بالاجماع كما نقله الخولي وغيره وقال الفرطبي في تفسير قوله تعالى في سورة
النساء والاضلهم ولم يحتجوا ان خصايه اذ لم لا يجوز لانه مثله وتفسيره كلوا الله وكلوا الله
شايوا اعضاءه في عرجه ولا فود قاله ابو عمر ان النبي وقال في تفسير قوله فليغيرن خلق الله والله اعلم
ان الوهم والاشعار يستثنى من عبده صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان ومن عبده عن تقدير
الحيوان بالانوار والوهم والاشعار والاشعار والاشعار في صحيح مسلم عن انس انه قال ان النبي في يد رسول الله
صلى الله عليه وسلم الميسم وهو يسمى ابل الصدقة والفقير وغير ذلك حتى يعرف كل مال في يدي حقه
ولا يتجاوز به الى غير التي وفي الحديث الملقوط سبيله ولا يجوز بيع الخبيث والمجبوب لانه يجر الفحل
عتق على ما ذكره وقيل يجوز بيبه اذ كان سبيده كما في التي **قوله** وبكم جميعه ان اعتق جرحه
قال ابن رشد سألني سائل ان اوضح له معنى قول القاضي في محله في التلقين ولا يجوز تبعض
العتق ابتداء من بعض العتق باختياره او بيبه لانه تمليك كان العتق له او لغيره بشرط ان
وجود ثمنه والاضرب بما ملكه قيل في هذا يلزم في ثلثه وسواء كان احد الثلاثة مسلما او ذميا
تعلق لما قوله ولا يجوز تبعض العتق هو كلام ليس على حقيقة ظاهرة لان تبعض العتق ان
يقطع الرجل بعض عبده او يقتله من عبده ومن فعل ذلك لانه العتق ومضى بلا خلاف ولزم فيه حكم
وهو التهم لان النبي صلى الله عليه وسلم انما قال من اعتق شركا له في عبده فموم عليه قيمة الفحل ولم
يقول من اعتق شركا له في عبده لم يجر ولو قال ذلك لوجب ان يرد عتق بعض عبده او يشترطه ولا يصح
ان يطلق في العتق انه غير جائز الا فيما جيزه كعتق عبده فموم فماده رضى الله عنه فموم ولا يجوز
امرا العتق مفعلا الا ان يمنع من تبعض ما به وهذه امهوم لان اشكال فيه واما ما ذكرناه من راده
لنبيانه ليس على حقيقة مقتضى كلامه وان فيه تحاورا والتمحيط ان في وفي اللفظ اذا امكن
اشكال المعنى انتهى **فروع** اذا العتق احد الورثة نصيبه من عبده من عبده الميت فانه يقوم
عليه ويعتق جميعه بغير ذلك من كلامهم في سبيله ما قرأناه اياه اعتق عبده ذكرا في العتق
الثاني من المرونة **قوله** ان دفع القيمة يومه **قوله** اي يوم الحكم قال لان الحايض وعلى الاظهر
يقوم يوم الحكم لا يوم العتق قال في التوضيح اذا اعتق نصيبه خاصة واما ان غم العتق
فيوم العتق كما ذكرناه من كلامه في الحكم **قوله** وعمل في ثلث من ربح من ذلك اقل في كتاب
العتق من المرونة **فروع** قال ابن عرفة قال ابن رشد في ثلثي مسئلة في اسم العتق من سماع اشوب

من اعتق تشقفا من عبده او عبدا بيبه وبين شركه في المرونة خلافا فان ذكر من الثلث بالعتق منه وما
بقوا ما من ذلك المرونة لم يصح منه واختلف في تحصيل التقويم في المرونة على ان لا يعتق
ولا يعتق فيه الا بعد الموت وهو من المرونة والثاني انه يعتق في المرونة وهو قاي من المرونة
وعليه فلا يعتق العتق حتى يصح فيكون من اصل المال او يموت فتكون القيمة من الثلث بغير قيد
حمل منها ورق الباقي للورثة او الشريك وسواء كان له مال او لم يكن وفيه ان هذا انما يكون ان لم
يكن له مال او لم يكن فان كان له مال او لم يموت عتق عليه في المرونة جميعه ان كان له وقوم عليه في خطريه
ان كان له في شركه وهو احد قولي في المرونة **قوله** وتاويل الثاني او تبيره **قوله** واما الحكم
كان الاول موسرا واما ان كان بصرا فلهذا لا اعتراض على الثاني فيما نقله في التوضيح **قوله** واما الحكم
ببيعه لغيره رضي **قوله** قد تقدم انه من اعتق حصته في عبده وكان بغيره فموم عليه نصيب شركه
وانه لا يجوز لشركه بيبه ويصح بيبه ان فعل فان كان عتق الحصه بصرا بغيره شركه رتقا
يجوز له بيبه ان فعل فان كان عتق الحصه لغيره فموم عليه نصيب شركه او ان يبيع
البعض الباقي من العبد المقتق بغيره لغيره نصيب اي الحكم بل لا يعتق لغيره ثابته
قال في اواخر العتق الاول منها واذ العتق احد الشريكين وهو مفسر فموم الى الامام فلم يقوم عليه
لغيره لانه ليس بعد ذلك فانت في حصته شركه لم يعتق ولورثه ذكرا في الامام فلم يقوم عليه
ولا نظر في امره في غير لغيره الذي فرض مسيلة المرونة فيما اذا العتق وهو مفسر وكلام المؤلف
وانما الحايض شامل لذلك واما اذا العتق في حال بغيره لم يرفع امره لانه عتقه حكم القاضي بغيره
التقويم عليه والظاهر انها سواء وقد قال في المرونة فموم بيبه ولما عتق في بيبه فموم عليه
في عتقه فلا شك انه لا يقوم عليه الذي ويورد في المرونة بقوله المتقدم ولو رجع ذلك الى
الامام الى اخره ما لم يكن بين العتق كساي في المسيلة الاية فانه ذكرها في المرونة قبلها **قوله**
كعتقه لغيره ان كان بين العتق في قوله في المرونة وان اعتق مفسر تشقفا له في
عبد فلم يقوم عليه بشركه حتى يسرقا اما كذا قدما انه يقوم عليه ثم قال ان كان يوم العتق
يعلم الناس والعبد والعتق بالوقت انما ترك القيام لانه ان فوم لم يقوم عليه لعمدة ولا يعتق
عليه وان يسرق بعد ذلك واما لو كان العتق غايبا فلم يقدم حتى يسرق العتق نصيبه لغيره
مختلفا كذا في العتق في عتقه فلم يطل بالعتق اعسر ثم يسرق فقام شركه جيند فوم عليه
انتهى **قوله** الا ان بيت الثاني فصيحة الاول على حاله **قوله** ظاهر كلامه انه لا يمنع التقويم الا ان
الثاني وانه لو اعتق الثاني نصيبه الى ذلك الاجل لم يمنع التقويم وليس كذلك الحكم كذا اذا
اعتق الثاني حصته الى الاجل الذي اعتق الاول قاله ابن رشد في رسم اوصي في رسم جاع من
سماع عيسى من كتاب العتق ونقله ابن عرفة ونقله المصنف في التوضيح عن ابن القاسم في القسنة
قوله وانما عتق عبده في مرضه الى قوله **قوله** في مرضه **قوله** انما عتق في مرضه في المرض
ان المدينين في الصحة اذا نقضوا قديم الاول فالاول والا فلا مشهور انه يعتق منهم باخصص
وقيل يفرق بينهم الا ان يقال ان في الصحة لا فرقة فيه تمامه والله اعلم **قوله** او ان لا تهم **قوله** يعني

وكذا قال ابن عرفة هو عتق على مال موجب من العبد موقوف على ابيه فيخرج بغيره على ما عجل وكذا قال ابنه
لا يجوز لكاتبه ام الولد يكون عتقا على مال ويجوز عتق العبد على مال يخرجه على اجني انتهى قول المؤلف
نوب ليس له الا ان حكم الكتابه النذ قال في الترتيع وهو من ذهب الموقوفه قال ابن عرفة وهو الموقوف
ومقابلته قول بالاباحه في المذهب وهو الذي رواه ابن الفضا رفقاه مطوف وحكاه ابن الجلاب
عن مالك قال ابن عرفة قال لا يجوز ان يكون الموقوف اسم من يملكه من الموقوفين كذا قيل واذا
حلت له فاصطاد او اقله اقصيت الصلاة وان تيسر واني الا في بعضها على الاباحه انتهى وقال اهل
الظاهر يوجبونها لاسرها في قوله تعالى فكاتبوه ان علمت منهم خيرا قال في الترتيع واختلف
في الجهر المذکور في الاباحه هل هو المال او القدره على الكسب او الصلاح او الدنيا والمال والاباحه توالي
غير ذلك من الاقوال والنقول عن مالك في الجواز انه القوة على الاداء انتهى فصل في حكمها
فقال على ما نقله ابن عرفة ان كان العبد لا يوفى بسوءه وسعيته من مباح وقد راكبت فيه
ليسوا اكثر من حرجه بكثير في مذوب الجها وان كان قدر الكتابه اكثر منه يكن فيها حجة
وان عرفت بالسوء والاباحه يملكه وان كانت سعيات من حرام فهي حرة انتهى **قوله**
اهل الترتيع هو من عمل المصدر وهذا هو الركن الاول من اركانها فان لها اربعة احكام ركن الكاتب
والكاتب والصيغة والصوت قال الاول قال المؤلف اهل الترتيع فيخرج الصبي والمجنون والسفيه
المجور عليه ويرد عليه العبد المكاتب فان لم يفس من اهل الترتيع ونصح كتابته على وجه النظر بها
سباقي والمريض والمرأة فيما زاد على الثلث اذا لم يحابيا وانما علم **قوله** يكاتبك ونحوه **قوله**
هذا هو الركن الثاني وهو الصيغة قال في الباب وهو لفظ او ما يقوم مقامه يد على الفتق على
مال يخرجه انتهى وقال ابن الحاجب الصيغة مثل كاتبتك على كذا في جهم او كذا فضاء قال في الترتيع
قوله مثل كاتبتك بغيره وانما كاتبت او عتقت على كذا في جهم او كذا فضاء قال في الترتيع
انه لا فرق بين ما قبل من الجهر او كثر وهكذا ان كان ثمة من قال او من كذا من جهم او كذا
في جهم انتهى ونحوه في الزخير وان شئت سوان في جهم ونقل الشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة
قولا بان شرط كونها في جهم ان يثبت في جهم **قوله** قال في الجها ما ذكره الشافعي ان الكاتب
لا يفتق وان ادى جميع الكتابه الا ان يشترط ذلك لنفسه في عقد الكتابه وعند مالك والشافعية
والحنابلة وجها لاهل العلم ان الكاتب يفتق اذا ادى جميع الكتابه وان لم يشترط ذلك ولا يفتق الا بقول
له مولاه اذا ادب الى جميع كتابته كانت حلالا ذلك مفهوم من فعلها وقصدها وان لم يذكر
انتهى وقال لا يجرى لان لفظ الكتابه تتضمن الجهرية انتهى وقال في الزخير قال الشافعي لفظ
كاتبتك ليس صريحا فلا يفتق بالاداء الا ان يقول بغيره ان اودي فهو حلال وان الكتابه بين
المطرحه والكتابته باللفظ فلا يصح لاحد الا بالنية وواقفنا ابو حنيفة وايجاب انه
مشتهر في الفرق في كتابته بالخصوصه فينصرف اليه من غير نية انتهى في الجاهل من هذه النصوص
المتقدمة ان الكتابه تكون باللفظ او ما يقوم مقامه ولا يشترط ان يقول مولاه اذا ادبت
فانت حرة وانما الترخيم المشروط عند من يقول به يكفي فيه ان يكون من جهم واحواله اعلم **قوله**

وظاهرها

وظاهرها اشترط الترخيم وصح خلافه ظاهر كلام المؤلف وابن الحاجب وغيرهم ان الكتابه لا تشترط
على ظاهر المرونة وقال ابن عرفة قول الشيخ يعني في الرسالة وغيره ايد على منعه حاله بل عليه صدق
لفظ الكتابه عليها فقط فنامله انتهى وقال في المقدمات والكتابته جازية على ما تراها على العبد
وسيده من قليل وكثير ويجوز على من يهد ما كذا له وموجله فان وقعت مسكونا عليها فحلت لان
العرف الترخيم هذا هو استاخر من اجاب وقال ابن عرفة في رسالته والكتابته جازية على ما
رضيه العبد وسيده من المال مجها وظاهر قوله ان الكتابه لا تكون الامنية وليس كذلك يعني
على من يهد ما كذا له والكتابته الحالة انتهى بالقطعة قال ابن راسل في الباب ونصه قال
الاستاذ ابو بكر وظاهره ان الكتابه لا تشترط في الكتابه قال وعلمنا ان الظاهر ان الكتابه
الحالة ويسمونها القطعة التي وتطلق ايضا على ما يفتح السيد فيه كتابته العبد قال في الترتيع
والقطعة بفتح القاف وكسر الهاء ايضا هي قطعة السيد عنده المكاتب على ما يتجلى من ذلك واخذ
العروض من محلي او موجلا وكذا من قطع طلبه عنه باعطائه والقطع له تمام حريته بل لك
او قطع بعض ما كان له عنده من جملته وهذا جائز عند مالك وابن القاسم يكافا وانما لا يجوز في رب
المال وعرضه محال الفتق يقضي جميعه او اخره لتاجر بعضه محال فبعض ما قطع عليه او اخره ويحول
لا يجوزها الا بما يجوز في الاجني وعرضه انتهى وقال في الزخير القطعة بالفتح هي ما كان خلقه كالشاة
وتكسر ما لصانع كالتجارة والحياطة ويضم ما يطرح كالتخاات والرباثة وهذه الاشياء لا الترتية
غير مطردة والقطعة هي بيع الكتابه شي اخر من نوع من التجارة والصناعة والكسب فيها
انصب انتهى **قوله** وعلى القول بان شرط الترخيم وهو الترخيم فيكون ان يجعل الكتابه كلها في
جهم واحد تقدم **قوله** وصح خلافه **قوله** قال الشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة وهو المشهور
انتهى والله اعلم **قوله** وتروى عن بعض اهل العلم ان الكاتب ان يترجى وقال في كتاب المكاتب
منها وليس للمكاتب ان يترجى وان رآه من وجه النظر او لبا في الابان سيرة اشترط ذلك السيد عليه
ام لا الا ما قرب من السفر عما له من رقبته بحلول جهم وعين ذلك له انتهى قال ابن الحاجب ويترجى بانه
قال في الترتيع ظاهره انه لا يفتقر الى اذن غيره وهو مفيد بما اذا لم يكن معه غيره انتهى
كان معه في الكتابه غير فليس لسيد جازة نكاحه الاباحه من معه الا ان يكون نكاحا ان يفتح على
كل حال ويترك لها ان دخل ثلثه دراهم ولا يمتنع ان عتق بها بقا انتهى **قوله** قال ابن عرفة
ان تروى بغير اذن سيرة جازة وان رآه من وجه فسخ ولها ثلثة دراهم انتهى وهذا في الذكر وامه
الانثى فيخرج ذلك علم انه هاله الجهر لاف **قوله** قال في المرونة ولو شرط عليه السيد انه ان يترك
ارشا فترجى اذنه فمحملة بانه لا يملك كجوها ان فعل المكاتب شيئا من ذلك ولو رفع ذلك
الى السلطان قال في ربيعة للسيد فسخ الكتابه في بيعه السفر كالمعام وان كان في عرف بينهما
وانتزع ما اعطى انتهى **قوله** وسعر بغير الابان **قوله** قال في الجهر اختلف في سعر المكاتب
بغير اذن سيرة فمحملة ما كذا وقال قد تجوز منه وهو غايب واجازة انما القاسم اذا كان قريبا
قال ولم يكن فيه كبير مونة فيها يقبض عن سيرة اذا حلت تجوز منه واختار هو المصنف منه ان كان ضائفا

او تاجر قبل الكتابة لان القصد سعائته في الحاضرة الا ان يتورع عنه الحيا ويتجمل بالسفر بحمل بالقل
ما بقي عليه من الكتابة او من قيمته وان كان شأنه السفر ومنه سعائته لم يكن له منعه والى عليه ان ياتي
بحمل وان كان الخيم محل رجوعه منعه ومنه وان كان يعود قبل ذلك وكانت هناك ثمة انه يبعد او
يتأخر منع الا ان ياتي بحمل الذي ونقله ان عرفة وقال بعدة قلت ان كان له خلافا لمذهب انتهى **قوله**
كان يحجز عن شئ او غاب عند المحل والى له فسخ الحاكم لم يري فسخ الحاكم الكتابة وما عدا هذا كان
عليه قبل الكتابة من راق او تدبير او غير ذلك هو اخص من قول ان الحاكم راق والله اعلم **قوله**
رست ان مات وان عن ولد **قوله** في المرونة واذا ادي المكاتب كتابته في ماله جازت وصيته
في ثلث ما بقي من ماله فان مات قبل دفعها او امر به فحقا فصل الى السيد حتى مات ووصي بوصايا
فلا وصيته له انتهى قال في يونس قبل ان ياتي بمران فلو بقت كتابته في ماله جازت وصيته في ثلث ما بقي
في ماله من ماله في حوايزه ورويته فقال الاحتمال يقتضي عليه بذلك الا ان يكون توضع لا
حاكم فيه فليست عليه فيكون ذلك كالحكم انتهى **قوله** وان وجد العوض واستحق موصوف
كمهين وان يشبهه له ان لم يكن له مال **قوله** هكذا في كثير من النسخ وهي مشككة لانه لا وجه لها الا ان
تكون معطوفة على ما في قوله وصحت ان كانت وذلك يقتضي ان الكتابة تقتضي ادراج العوض
معيها او استحق ونصوص المذهب متركة بخلاف ذلك كما بينه ابن مروق فيما نقله عنه ابن
غازي وما قول ابن غازي انه يقتضي على المصنف وصحت الفداقة ولا يكون خبير في الحق لمذهب
لولا ما عارضه من كلام ابن رشد في استحقاق العبد الموصوف فليس بظاهرا لانه يقتضي انه اذا
وجد العوض معيها بفسخ الفداقة وهو مخالف لنص المرونة وبغيرها كما سياتي ويوجد في بعض
النسخ وان وجد العوض معيها فتملكه واستحق موصوف قيمته كمهين وان يشبهه وان لم يكن له
مال اتبع به دينه قال ابن مروق وهذا الكلام اقرب الى الاستقامة وموافقة النقل الا ان
قوله في الاستحقاق اذا كان موصوفا يرجع فيه بالقيمة ليس كذلك كما انما يرجع فيها بالمثل انتهى
وقوله ابن غازي وليس بظاهرا كما سياتي من كلام ابن رشد الذي نقل ابن غازي بعضه ولا يشك
ان هذه النسخة اقرب الى الاستقامة وموافقة النقل فليست حجة وليست موافقة
لنقل نقوله وان وجد العوض معيها فتملكه بغيره اذا قبض السيد من المكاتب العوض يعني الكتابة
يريد او بعضها فوجبه ما قبضه او بعضه معيها فله رده والرجوع بتملكه قال في التوضيح واصله
لان عيدا السلام اذا كانت له انما تكون بغير معيها والعوض غير المعينة اذا طلع فيها على عيب
فصحت مثلها انتهى بريد ولا يرد الفتوى ولو كان عدما قال في اوابل كتاب المكاتب من المرونة
وان كانت على عيد موصوف فتقربا اليه ثم الفاه السيد معيها فله رده ويتبعه بتملكه ان قدره والا كان
عليه دين ولا يرد الفتوى قال ابو الحسن معنى المسئلة انه كانت على عيد موصوف ولو كان معيها لرجع
بقيته كالتكليف على عيد بغيره وان كان على عيد بغيره انتهى وقوله واستحق موصوف قيمته كمهين
يعني به اذا استحق ما قبضه السيد من كتابته عبده او فسخ عنه اذ لا فرق بينهما كما قاله في
التوضيح وصرح به المحققين بان كان موصوفا فانه يرجع عليه بغيره فان كان الشئ الموصوف كما يرجع عليه

معيها

اذا استحق وكان معيها بغيره اما المعني فلا اشكال انه يرجع بقيته وما الموصوف بغيره في ذلك
ما قاله ابن رشد في اول تجميع الشهاب ونصه ولا اختلاف في اذا طاع سيده على غير موصوف واستحق
من يده انه يرجع عليه بقيته ولا يرد في الكتابة انتهى وقوله وان يشبهه بشرط في بعض النسخ
والرجوع بالقيمة في استحقاق الموصوف والمعني يعني به ان ما ذكره من ان المكاتب اذا دفع
لسيده شيئا استحق ان يرجع به ما ذكره عليه بقيته انما هو اذا كان له فيه شبهة ومفهوم
الشرط انه اذا لم يكن له في العوض المستحق شبهة فان عتقه لا يصح ويصح العبد مكانا قال
في البيان ان علامة السابق وما اذا طاع سيده على شئ يعينه ولا يشبهه له في ملكه غير ماله
كالجلب فيستودعه والسياب يستودعها وما اشبه ذلك فلا اختلاف في ان ذلك لا يجوز يرجع في الكتابة
على ما كان عليه حتى يودي قيمته ما طاع به الذي وقوله ان لم يكن له مال اتبع به دينه يعني به ان
يكن للمكاتب الذي دفع المصنف والمستحق الذي له فيه شبهة مال فانه يتبع بالمثل او القيمة دينه
في ماله ولا يرد مكانا قال في المرونة قال ابن القاسم وغيره ان عبيده على ما يتقدم
له فيه شبهة ملكه ردة عتقه وان تقدم له فيه شبهة ملكه مضي عتقه وان عتقه ذلك دينه
انتهى قوله ردة عتقه قال ابن يونس بريد ويرجع مكانا انتهى وقال في البيان في السعي المذكر
يتحصل في المكاتب بقاطعه سيده من كتابته على شئ يعينه له فيه شبهة ثلاثة اقوال احدها انه
يرجع في الكتابة حتى يودي سيده قيمته ذلك بليا كان او معدوما وهو الذي ياتي على قول ابن القاسم
في الذي يودي لكانت من اموال غريبه والثاني انه لا يرجع في الكتابة ان يكون معدوما وهو
قول الثاني في المرونة والثالث انه لا يرجع في الكتابة ان يكون معدوما ويتبع به ذلك ان كان
معدوما وهو حرج بالقطعة وهو قول الشهاب في المرونة انتهى **قوله** وهو الذي يقع من كلام ابن
القاسم الذي نقلناه عن المرونة واساميلة القرطبي في انها غير ليا لا يشبهه له فيه وقال
في المرونة قال الشهاب وانما دفع غريبه في مكاتب قاطع سيده فيما بقي له عليه على عيد دفعه
اليه فاعتق موصوفا فليرجع السيد على المكاتب بقيته العبد قال ابن مروق هذا اذا كان له مال فان لم
يكن له مال عاد مكانا وقال الشهاب لا يرد عتقه اذا تمت حريته ويتبع به ذلك قال ابن مروق
فقطعه على رديعه او دعت عنه فاعتق ردة عتقه انتهى **قوله** في المرونة فان
ودي كتابته وعليه دين فادعوا به ان يادعوا من السيد ما قبض منه فانه علم ان ما دفع من
اموالهم فلم اخره ويرجع رقا وان لم يعلم ذلك مضي عتقه قال ابن يونس قوله ويرجع رقا بريد مكانا
وهذا من قوله يدل على انه ان دفع الى سيده شيئا تقدم له فيه شبهة ملكه ان يرد عتقه ويرجع
مكانا خلافا لما بعد هذا الذي يشير الى كلام المرونة السابق قال ابو الشيخ ابو الحسن الصغير
فجعل ابن يونس ما تقدم لهذا العبد من ملكه لهذا الذي دفع الى السيد شبهة وان كان اموال غريبه
وفصله المحسن ليس بشبهة لنسب الغريم على ذلك فجعل ابن يونس على الخلاف وحمله المحسن على الوفاق
انتهى ونص ما في بعض النسخ ان الشئ اذا استحق من يد السيد اخره من المكاتب او في القطعة
فان كان المكاتب موصوفا ثم مثل ما اخذ من السيد ومضي عتقه وسواك ان له فيه شبهة لم لا وان كان معسر

افتقر الجواب فان قيل في ذلك شبهة وانما قضى من اموال القرياء وديعة ولا شيء له روي في الكتاب
ان كان يرجع له مال وان كان لا يرجع له في الوقت وسقطت الكفاية وان كان له في ذلك شبهة اذ
يذكر في دمنه ولم يرد وقاله انما القاسم ومجمل ذلك على ان السيد اعتقه عند ما دفع ذلك فلا يرد
عنتقه وان لم يعتقه وانما اخذ منه المال ونشأ هذا لانه لم يرد عليه لدفعه للمال وانه قد استحق
الحريته والخروج عن ملك سيده بذلك كان له ان يرد به الى الكفاية او في الوقت ان كان لا يرجع له مال
الا ان يكون الاستحقاق بعد ان طال امره وجازت بشهادته ووارث الاحرار فيستحق ان لا
يبرد انتهى وقال الرجعي اذا اطاقه سيده على ان يرد استحقاقه في نفسه ان كان للمالك موصرا
غرم للسيد مثل اخذ منه او قيمته ان كان مما يرجع اليه قيمته ومضى عنتقه وسقطت من قيمته
شبهة مكرام لا ولا خلاف في ذلك وان كان موصرا ففي ذلك اربعة اقوال اخرها ان عنتقه مردود
بحمله وهو قول مالك في اول الباب اذا علم ان ذلك من اموالهم والثاني ان عنتقه ملزم لا يرد ويتبعه
وهو قول الشافعي في الكتاب والثالث التفصيل بين ما تقرر من له فيه شبهة ملك فيمضي عنتقه ويتبع
بقيمة ذلك ما لم يتقدم له فيه شبهة فيرد السيد عنتقه فيه وهو قول الرواة في المرونة وهو
ظاهر قول الشافعي في المكاتبة ليقاطع على وديعة والقول الرابع بالتفصيل بين ان يكون الرضا
او يفسر بعض عنتقه مع الطول ويرد مع القرب وعلى القول بورد عنتقه هل يرد الى الوقت او الى
حريته فالمرجع على ثلاثة اقوال كلها مستندة من المرونة احواله يرد الى الوقت لا الى
الكفاية وهو ظاهر قول انما القاسم في الكفاية والثاني له يرد الى كفايته وهو قول الرواة
والثالث التفصيل بين ان يرجع له مال فيرد الى الكفاية او لا يرجع له مال فيرد الى الوقت
وهو اختيار الخليل في قوله **فليس** قال ابن بولس اختلف في معنى قوله في المرونة فان علم
ان ما دفعه من اموالهم هل يرجع اليها ام لا فيمضيها او دفع وقد استغرق الدين ما كان بيده والذي
ايرى انه دفع وهو مستغرق الزمة فلم يرد وان لم يكن اعيان اموالهم لانها اموالهم او ما تولد عنها
وكان له منع الحرس العتق والصوفة انا كان مستغرق الزمة فكذلك له منع هذا من ان
يعتق نفسه بهذا او قد قال مالك بعد هذا اذا كان المكاتبة مديونا فليس له ان يقاطع سيده
ويبقى ولا شيء له لان غرضه احق بما له من سيده فلان فعله لم يجر وكذا اذا دفعه جميع كتابته
ولا فرق بين اعيان اموالهم وانما ذلك وما اعتاض المكاتبة منها ان ذلك كاه اعيان اموالهم
والغرض احق به انتهى وقوله وان لم يعلم ان ما دفعه الى السيد من اموالهم هو ما دفعه مما افاده من
عمل بيده او ارضى جراحه او دفعه مما بيده وليس مستغرق الزمة وفيما بقي بيده وقاله فيه
فان اشكر ذلك فما لم يقاطع السيد الى تقضي العتق فان اعتوف السيد بذلك فافاقا
ان ينفذ العتق ويرد على الغرض ما يفيض لا اقراره انهم اولى به منه انتهى **فليس**
من هذا انه اذا استحق من السيد مالا اخره من المكاتبة عن كتابته او عن قطاعته فانه ان
كان موصرا اخذ منه مثل الذي استحق ان كان من ذوات الامتثال وقيمته ان كان من ذوات
القيم سواء كان موصرا او مغيبا فيصير به ان يرد وهو الذي يورث من كلام الرجعي وغيره خلافا

ما قال ابن بزرقي ان الموصوق يرجع فيه لئلا يذهب له ولا يرد العتق سواء كان له فيه دفعه شبهة
او لم يكن كما صرح به الخليل والرجعي خلافا لما قال ابن بزرقي في السماع المقصود من ان القاسم فيما اذا
قاتبه بمال فيه شبهة ثم استحق ان يرجع اليه الكفاية مالا كان او موصرا وهو ظاهر ما قلنا
المرونة خلاف ما بين من كلام الرجعي والخليل وان كان موصرا فلا يلزم ان يكون له شبهة فيه
ام لا فان لم تكن له فيه شبهة فالذي عليه الرواة انه يرجع اليه الكفاية وقال ابن بزرقي في السماع
المذكور لا خلاف في ذلك لكن نقل الرجعي في ذلك خلافا وهو بعيد ولا يرجع الى الوقت الا على
القول الذي ذكره الرجعي اخرا وهو بعيد ايضا واما تفصيل الخليل بين من يرجع له مال او لا فلا
ينبغي ان يعد خلافا لان من لا يرجع له مال اذا ردناه للكفاية ونحو عنتقه يرجع رقتا والله اعلم
واما ان كانت له فيه شبهة فاختلف في ذلك فالذي عليه اكثر الرواة انه يرجع له في رقتا
ولا يهود للكفاية وقال ابن بزرقي يعود في الكفاية وذكر الرجعي في كفايته يعود رقتا وهو
بعيد وما دفعه من اموال الغرض ما يحمله في المرونة مالا شبهة فيه وهو ظاهر والله اعلم **فليس**
ان قيل لم قلتم اذا استحق ما قطع به المكاتبة يرجع بقيمتها ولو لم تقولوا يرجع بقيمتها الكفاية
التي قطع عليها كذا من دينه عوضا ثم استحق ان يرجع به ينفذ الكفاية ليست يرب
ثابت لانها تارة تصير ذرة لا تفي ما شبهت ما لا عوض له معلوم من كلامه او قطع بقوله
يستحق فاقوى يرجع بقيمتها التي **فليس** وقيل كدومة لقوله **فليس** واضح في رقتا على
مكاتبة انه ان شرب جرعا من رقتنا ففعل فليس له ردة قاله في التلث ونقل هذا الفرع في الترتيب
وسقط من بعض نسخ نسخة ليس تفقد الكلام وكانت وقع في نسخة التلث من الترتيب كذا
فقال في الكبير انه اذا فعل ذلك رجوع رقتا وكذا في التلث من رقتنا الباطل وقد نقلت لفظ التلث
في حاشية التلث من قوله **فليس** والله اعلم **فليس** رقتا كالتلث اي في سيده حينئذ في دونه
بارش كفايته او اسلامه **فليس** رجوعا لفضلته **فليس** قال الاخروي في فاه دفع اليه اثنان مالا يودي
في الكفاية فدفع مالا احدها وخرج جرافته بردها الاخر اليه وان لم يعلم مال من بقي فانه انما كان
فيه على قدر ما دفعه اليه انتهى **فليس** قال الاخروي وكذا كل من دفع اليه مال امر ما امكنه عاكسا
او ضاحا او خفي او لم تكن فيه تلك الكسلة فانه يرد ولا ياكله وان فعل كل ما انتهى وانظر
حاشية التلث على المرونة في هذا المحل وتقدم الكلام على شيء من ذلك **فليس** وانت حر علي
ان عليك الف او عليك لزوم العتق والمال **فليس** ذكر هذا المذهب هنا مجرعا في بعضها خلافا
منصوص في بعضها خلافا كتحريم وما ذكره المؤلف في هاتين المسألتين هو قول اكثر المالكي
المتبعين الاول قوله انت حر عليك الف والعبد يرضى فيها ثلاثة اقوال الاول قول مالك
واشبه الزام السيد العتق للعجل والعبد المالك حاله على ان كان موصرا او مديونا كان موصرا
انتهى وهو الذي انتصر عليه المؤلف ثم ذكر القولين ثم قال الثانية قوله انت حر عليك
منها اربعة اقوال قول مالك باقرا بعتق والمال حاشي الاولي انتهى ثم ذكر بقية الاقوال
والله اعلم **فليس** قال من كاتبت رجوعا في الكفاية للمال في دمنه قال ابن عبد

العيد

اما

من رجع به مال من ماله
الله عليه السلام

السلام قوله اني جرحي على ان يقول قودي او تدفع او غير ذلك لا يعيد شيئا اللهم وقال في التوضيح قوله جرحي
ببريد اذا فعل العبد وهذا الكلام راجع الى قوله اني جرحي على ان عليك كذا على هذه الصورة جرحي اني ارشد
كلام المؤلف يعني اني اوجب وقد ذكرنا هذا صبيها الى اخره قال واختلف في الاول وهو اني جرحي على
ان عليك انما على اربعة اقوال الاول لما ذكر بالزام العتق والزام العبد الملا وسوا قال اني جرحي الساعة
مثلا او لم يقل وهو الذي اقتصر عليه المصنف فانظر اول كلامه واخره كيف قال ولا يريد ان يقول
العبد وقال اخر مراد المصنف انما ذكر بالزام السيد العتق والعبد الملا في كلامه تدفع وقال في اخره
بعد ذكره كلام اني جرحي على السلام المتقدم قلت ظاهر كلامه اني جرحي على السلام في هذه اللفظ الذي
ذكره اني اوجب له وهو قال عياض المسيلة الاولى اني جرحي عليك كذا او علي ان عليك كذا سوا
يعتق العبد او لم يرض قلت هذه المسئلة التي ذكرها في عهد السلام سوا ما ذكره اني وهو
الذي جرحه اني ارشد عليه فخصص من كلامه اني اوجب وفهم اني ارشد له وان عرفه انه لا فرق بين
ان يقول اني جرحي على الفاء او علي ان عليك الفاء والفاء على تبيينه وشمل قوله اني جرحي على الفاء
قوله اني جرحي الساعة على ان تدفع الى الفاء قال ابو الحسن الصغير في كتاب العتق الثاني قال اني جرحي
الحصول من قول ما ذكرنا ان قال اني جرحي الساعة يتلوا عليك فائدة دنيا او علي ان عليك فائدة دنيا
او علي ان تدفع لي ما يتيه دنيا وان جرحي بيمينه بالمائة احد او كره وان قال اني جرحي لم يقل الساعة
يتلوا في قوله اني جرحي عليك او علي ان عليك يعتق ايضا وينبع مثل الاول وان قال علي ان تدفع
لا يعتق حتى يدفع لانه لم يتل عتقه الا بعد دفع المال الذي ومثله علي ان يودي اذ لا فرق بينهما
كما صرح به اني ارشد في الفقرات وعياض في التبيينات وغيرهما وكذا لو لم يقل الساعة ولكنه
اواده فانه بمنزلة ما لو تلطط به قاله في العتق الثاني من المدونة في هذا الموضع الذي هذا
شرحه وسياتي لفظه والله اعلم **قوله** جرحي العبد في الترام والردي جرحي ان تدفع
او قوله جرحي ان اعطيت او كره هذه هي السالبة الثلاث الباقية وقوله جرحي معطوف
على الجرحي يعني وجوه علي ان تدفع الى او تودي الى او تعطيني او تحمي لي بكذا قاله في
التبيينات وكما ان اعطيت اديت او جيتني او اذ الويتي وقاله في العتق الثاني من
المدونة واذا جرحي العبد في الرد العتق فان رد فلا كلام وان قيل فلا يعتق الابا لاد اصرح به
في العتق الثاني منها **تبيينات الاول** لا ينجم عليه في هذه الصورة قاله في المدونة ايضا
الثاني قال فيها ليس للعبد ان يطول لسيره ولا للسيد ان يعجل بيه الا بعد تلوم السلطان
له بقدر ما يبري وسياتي في الخلاف فيه في كلام عياض **الثالث** قال فيها ايضا وان دفع الا لوقوع العبد
اجنبا جرحي السيد على اخذها عتق العبد ولو دفع العبد ذلك من كان بيد العبد فقال السيد
ذلك المال في ماله ذلك لان العبد هنا كما كانت يتبعه ماله ويقتنع السيد من كسبه
ايضا انتهى **الرابع** قال في المدونة لو قال اني جرحي على ان تدفع لي ما يتيه دنيا الى سنة فقبل ذلك
العبد فلا يبري ساعة او يرد ذلك لم يعتق العبد الا بالاداء عند الاجل وتيلوم له بعد حمله فان عجز
رق وقوله ان جيتني بكذا الاجل كذا فانت جرحي في الفلانة ومن جرحي في الفلانة وتيلوم له كما كانت

وليس

وليس له بيعه قال ابو الحسن قال الخفيف في الجرحي السيد وما للعبد جرحا جرحه ان يبيعه من المال
ويضرب له من الاجل بقدر ما يبري انه يحضره فيه وان لم يات به تلوم له ولا جرحي السيد قاله
عصم كان رقيقا انتهى **المسئلة الثانية** عياض في التبيينات بعد ذكره الخلاف في المسئلة الخامسة وهي
قوله ان اعطيتني ولكن تختلف في التفسير في ان واذا وني للعبد ذلك وان طال الزمان وهو قولنا ان
في الميسرة قاله ذلك ما دام في ملكه وان طال زمانه ويلزم ذلك ورثته من بعده قال ابن القاسم ولا
مسيل الى بيعة في هذه الوجوه ولا هبت حتى يوقف عند الامام وتيلوم له او يجره مسئلة في المدونة
على قياس قولنا اني جرحي العتق ان طال الزمان لم يلزم السيد ما جاء به وجوه الميسرة في الجرحي
المودعة والميسرة ومنه جرحي عن ان من جرحي على ما من المجلس فلا جرحي للعبد وان جاء به المال الذي
وقوله في هذه الوجوه جرحي به السالبة الثلاث وهي علي ان تدفع او علي ان تودي او ان اعطيت
وهذا كلام عياض للمودعة واشتمل اوله على مسئلة واخره على مسئلة اخرى **المسئلة السادسة** اني جرحي
بني قوله اني جرحي عليك الفاء وبين قوله علي ان تدفع في الفاء ان قال علي ان عليك
الفاء فقد الزمه ذلك ولم يجعله اليه والسيد ان يلزم عتقه ويجرحه على العتق على المال وعلى الترام
قال ابو الحسن وليس في هذا مصداق لان الكلام هو من يبيع ان السيد ان يجرح عتقه ويلزمه ولكنه
يسأل لم جعل هذا اللفظ على الزام وهذا اللفظ عليه واذا قال علي ان تدفع فقد جعل الدفع
اليه وكان جعله للعبد في ذلك اختيارا ونظر الصرفة العمل اليه في قوله علي ان عليك كذا الزمه
ولم يجعله في ذلك راي ولا اختيارا بل ظاهره اني جرحي في الواقع فقام له وهذا هو من الفقرات
ومن الجرحي وتوزم في كلام ابو الحسن في من هذا في الكلام على الفقرة الاولى والله اعلم **السابع**
اذا كانت النكاح امة وكما ولدت نعتن بك فانه يعتق اذ ادت الالف وخرجت حرة
قالا لكل بشر طمان في امة فاولدت بعد الشرط من ولد او كانت عاملا به يوم شرطها ذلك
قوله في ذلك الشرط يمتنع لانه من عتقها الثاني **الثامن** قال فيه وان قال العبد ان
اديت الي اليوم ما يتيه دنيا فانت جرحي اليوم ولم يود شيئا فلا يله من التلوم اني والله اعلم
باب قوله ان اقر يوتي ولا يجهن ان انكر كان ادعي استبرأ من هذا الباب بسبب
كتاب الامهات الاولاد والامهات في اللغة اصل الشيء والجمع امات وامهات ولذا تجمع على امهات وقيل
الامهات للناس والامات للذئب وام الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها ولد وهو خاص في استعمال
الفقهاء بالامهات التي ولدت من سيدها جرحه في الفقه بان جرحه هذا الباب بالجمع ولعل سبب
ذلك تنوع الولد الذي تحصل له اكرته فقد يكون تام الكلفة وقد لا يكون كذلك مضافا وغيره
عياض ولام الولد حكم الجواب في سنة اوجه وهو انه لا خلاف انهن اربع في دين ولا غير
ولا يوهن ولا يوجب ولا يوجب ولا يوجب في جناية ولا في عتقهن ولا في العبد في اربعة اوجه
انتم اربع بالهن مالم يمرض السيد واجبا رهن على النكاح على القول به واستند استن
في الخفيف الذي لا يلزم الحرة وكوف السيد من فمض الاستبراء الذي من التوضيح تبيينه
قال في رهنه المشهور من سماع عيسى من كتاب الجرح مع قال ابن القاسم يعني ان الفاسم من محمد

كتاب الامهات

في رهنه المشهور من سماع عيسى من كتاب الجرح مع

ابن بكر الصدوق وسالهم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعلي بن جعفر بن علي بن ابي طالب كانا ابني
امهات الاولاد قال ابن رشد لما ذكر هذا السين ان هذا ليس بما يعاد به احو وهو بين قال الله تعالى
ان اكرمكم عند الله اتقاكم قوله ولا يمين ان انكر كان ادعى استبرأ قال في تقدير ابطاله وسالت
الشيخ ابا بكر بن عبد الرحمن عن الامم في لو لم يسكن السبد ويدعي الاستبرأ فلا يلحق به هل
تخذ فوفوا عن احد والمرأة قد تفرق الدم على الرجل فاحكم بسقط عنها عندي وكذا قال عنده
من ينفق على الزوجين انها تشبهه برفع الحرف قال لا اثر في عياله الملك يحلفه على ما ادعى من
الاستبرأ قال وما لم ينفق ان يكون وطئها املا منها هذا محذور لا احد علمنا بميقولات عليه
اليمين اذ ان يقول ما وطئها املا انتهى **مسئلة** قال في رسم الكاتب من سمع يحيى من كتاب
الفتن في امه اقرب من بعد موت بسطة فانها انت بهذا الولد من فاحشة وتاسست بينه ان
السبد كان اقرب بوطئها فلان الولد يلحق به واقرارها بالزنا لا يفيقه عن والده ولا بوجها اقرارها
ملكها بل هي حرة من راسها الى راسها **قوله** عنقت من راسها الى راسها قال الجواب انظر اذ انزلها
حاملها هل تنفق في الحمل هل تنفق في الحال او تنفق حتى تضعه ان قد يغتصب حمل فلان اطمعوه
تنفق في الحال وعليه اختلاف في نفقتها فقيل في النكحة وقيل على نفسها وعلى القول الآخر نفقتها
في النكحة انتهى وانظر المسئلة في اوله هو استنبط من كتاب الاستبرأ وامهات الاولاد في رسم
نصف من سمع ان القاسم من طلاق السنة فانه خرج بان المشهور انها حرة بيمين الحمل وان لا
نفقة لها ولا تسكن وكذا كرام الولد انه مات بسببها وفي حامل فلا نفقة لها ولا تسكن على المشهور
فانظره **قوله** كاشف وز وجع حملها هذا هو المشهور بريد ان تكون ملكا لم يفتق عليه ولها
ما يبدو وكذا كانت لم تكن بملكها ولد بلا خلاف قاله في التوضيح وانما اعتق البلوغ ولو لها
غنى ذلك فولان وانظر المسئلة في ان يونس واقتصر في التوضيح على ان يكون له ام ولد قال ومن
تزوج امه والده مات فورثها وفي حامل فان كان حيا اظهر اولم يكن ظاهرا ووضفه لا قبل من
سنة شهر لم يكن له ام ولد لانه عتق عليه حرة وان وضعت سنة فاكتر منه بريد ام ولد في
قوله ولا ينفق عولا وطئ بريد او فخذ ان انزل يمين ان الولد لا ينفق عنه بقوله
كنت اعزيت اذا اقر ان كان ينفق ولا ينفق بانه كان با يمينه في بريدها اذا اقر بالانزال ولا ينفق
بالوطئ يمين الفخذ بريد اذا اقر بالانزال ايضا بقوله ان انزل في يمينه في الميا بالانكاح قال في سمع عيسى
ان معاوية من ابن القاسم من كتاب الاستبرأ وسالت الاولاد قال ابن القاسم من رخصته وطئ
جارية وان ينفقها في بريد فانه لا يلحقه ولا تكون ام ولد لانه اذا زعم انه كان ينفق ويترك
ويترك فالقول في خطيبه ولعل كرام الولد واذا اقر ان كان لا ينفق فانه ليس بها موقوف
خوف في ان يكون قد ارضى فيها فلذلك لم يبرم الولد ان ينزل من هذا ابي لان الولد انما يكون من اطاء
الافق قال الله عز وجل فليظن الانسان من خلق خلق من ماء دافق فاذ لم ينزل املا علم انه لم يكن
ما يكون عنه الولد فوجب ان لا يبرمه واذا وطئ وانزل فعزل المانع الموطوء وانزل كما رجا منها
احتمل ان يكون لم ينفق له بحلته وسبقه ثم كان عنه الولد فوجب ان يبرمه لانها صار قفرا لانه

بوطئها

بوطئها اياها فوجب ان يلحق به حتى يوفى الله بيمينه بقوله صلى الله عليه وسلم في طهرتك الفحل من نكحة نكاح
اليوم القليلة الا وهو كايته اخصا وان الولد قد يكون مع الفحل انشا الله ان يكون وقول في اخر
كتاب الاستبرأ من المذنب من قال كنت اطامني ولا انزل فيها نكاح الولد يلحقه ولا ينفقه ان يقول كنت
اعزتها فله ينفق الناس الي ان ذكر خلاف لرواية موسى هذه في قوله فيها انه من قال كنت اطامني ولا
انزل الولد لا يلحقه ومن قال انزل عنك لا انزل عنك قال كنت اعزله وليس شي من ذلك كله يصح
لان في قوله ولا انزل فيها دليل على ان كان ينزل خارجا عنها وهذا هو القول بيمينه فنه سالكه
وعليها جابه فلا خلاف في رواية موسى في المذنبه بل هي بقصة لها انتم في قول الشيخ ابو الحسن في
شرح قوله في المذنبه في اول كتاب امهات الاولاد ومن اقر بوطئ امه ولم يدع الاستبرأ لزمه
ما انت به من ولد لا قصي ما نكح النكاح الا ان يدعي الاستبرأ بحضه قال قوله من اقر بوطئ امه بولا
الوطئ انما هو وامان قال كنت لا انزل كاذ الفحل قوله ويجوز ان قال كنت اعزله فله ان ينفق
وقال في التوضيح بعد ان نقل الكلام على القول قال ابن القاسم وان قال كنت اطامني ولا انزل امه
الولد انتهى وما مسئلة الوطئ في المذنبه بدس استوطا الا ان قال فيها الامه اذا اشترط في القبل
فحري هو وامه مسئلة الوطئ يمين الفخذ في مذهب طائفة من المذنبين لا ينفق فله ان ينفق فله ان ينفق
هنا كراما كله او كراما منه فله ان ينفق منه الاستبرأ في الفرج قال ابن القاسم في مذهب طائفة من المذنبين
ترك عنه فصل الى الفرج كقوله الولد الشيخ ابو الحسن في مذهب طائفة من المذنبين على ثلاثة اوجه ان كان
وطئ وانزل في الاعيان وعبر ذلك من حيدها فيما ينفق ان لا يصل الى الفرج منه شي فله ان
لا يلحق به عنده ولد الثاني ان يكون بين الفخذين وقد تقدم الثالث ان يكون بين الفخذين
فله ان ينفق في حق الولد وقد ذكر اختلاف في الحاقه من الوطئ في المذنبين ثم قال في مسئلة
القول في هذا هذا اعلم عهده رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل كنت اعزله فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الوطئ ينقلب والحق به الولد قال ابن القاسم في مذهب طائفة من المذنبين
تسببه بجره الما في الفرج قبل الفحل والوكا الخط الذي يشوبه فله ان ينفق **قوله**
ومصبتها ان ينفق عن با يمينه ورد عتقها قال في التوضيح واذا رد الفتى فاحري الكفاية
والتميز وكذا لا ينفقها ابلا المشرك وان كان عالما انها ام ولد للبيع عزم فتمه الولد
واختلف اذ فله وكذا انها ام ولد فقال ابن الملاحشون عليه فتمه الولد وقال في مذهب طائفة من المذنبين
عليه الله اباها اياها الحبيب وهو احسن انتهى وفي الماثل نكاح اولها امتناع كحكمة الولد لافتمه
فيه خلافا لما لو ينفق بغير رضه البائع وهذا ينفق عهده او على الترتيب قولان ولو رجا الما شاع
لصده راسه ولو اها على الاصح انتهى **مسئلة** قال في التوضيح واذا ارضى البائع فله ان ينفق فله ان ينفق
على البائع من مائة الفقة المشترية ولا من فتمه حرمته وقال السجوني ببيع عليه بالنفقة بريد ورجع
هو با حرمته قاله الحنفي واذا يفض البائع خفض من البائع ليلما ينفق ولا يمكن من السخر بها
وان خفف عليها ولو لم يمكن التخط من عتق عليه انتهى **مسئلة** قال في التوضيح وهذا اذا باعها بالشرط الحريم والفتن
مكانه تصدق بالتمن قاله في التوضيح **مسئلة** قال في التوضيح وهذا اذا باعها بالشرط الحريم والفتن

فان باعها عليا فخره فقال اصبع لا ترد ولا وهما لبيدها ويسوع له الثمن كما لو اخذ ما اعطاه ان يفتقها ولو
باعها عليا ان يفتقها المتباع اعطاه حرة ساعة فخره نرد ما تم تفتت بالفتق فبعض عتقها والولا
لبيد يسوع له الثمن لان المتباع علم انها ام ولد وشروط فيها الفتق فكانه فكك ولولم يعلم انها
ام ولد وشروط فيها الفتق لرجع بالثمن الذي **قوله** باقل القيمة يوم الحكم والارث **قوله** اي قيمتها
عليها امه قاله في المرونة في كتابها كيات رنصه قال اما كذا حسن ما سمعت في كتابها ام الولد
ان يلزم السبل الاقل من ارش حيايتها او من قيمتها امه يوم الحكم زادت قيمتها او نقصت وذلك
عوض من اسلامها لم يكن سبل اليها وكذا ما استهلك او افسدت بدها او اداها او كسر
حرة حيث لا ينبغي لها او اعتصمت او اخلست لان هذا كله جنابة وعليه السيد فيها الاقل كما
ذكرنا في قوله **قوله** وان وطياها بطهرها قاله **قوله** هذا اذا وطياها الاثمة بمك
اليمين قاله كان بمك اليمين وبالنكاح فلا يكون الا ان يكون النكاح سابقا او بمك اليمين سابقا فان
كانت ملك اليمين سابقا كما اذا وطياها منه ثم تزوجها قبل الاستبراء فانزلت به الاقل من ستة اشهر
من وطياها في وقتها فان الولد لا يفتق به ويكفي بالسيد الا ان يدعي الاستبراء او يعني الولد وانزلت
به ستة اشهر اكثر فاقل في ذلك تقبل اليه في الفتقة قاله **قوله** وهو قول ما كدوري
عن ابن الغالب وقال ما كدوري زوج وقال كدوري مسلة هو الاول ان وطياها في الثاني
فاسد وقال كدوري ان الاول هو المتزوج واما ان تقدم الوطيا بالنكاح على الوطيا بالملك فالولد
للزوج ولا ينفقه الا بلفان قاله في كتابها امهات الاولاد من المرونة قاله **قوله** وكذا لو تقدم
الوطيا بالملك وكان النكاح بعد الاستبراء فالولد للزوج **قوله** في امهات الاولاد
من المرونة قاله كدوري رجل زوج امه عبده او اجنبيا تزوجها السيد فانتهى له فالولد
للزوج لان يكون الزوج معزولا عنها مدة في مثلها بارة للرحمة فانه يحق بالسيد لانها
امته ولا يجزى وكذا كدوري ان انت بعد ستة اشهر من يوم زوجها فادعاه السيد وان
انت به الاقل من ستة اشهر وقد دخل بها زوجها سدة واحدة نحو الولد بالسيد انظر الوطيا
الا ان يدعي استبراء انتهى قاله ابن بوشة في قوله معزولا عنها في مدة في مثلها بارة للرحمة قاله
اصبح وذلك حبسنة او قدرها قاله ابن الموارز وقد نزلت في وقتي فيها وان كانا كان زوجها
معزولا عنها قدر الشهر وخوة فانه يحق بالسيد ولا يجزى ونودب ان لم يفرز كحل ونرد
المرأة الي زوجها اذا وضعت فاذا ماتت بسيدها عتقت انتهى **قوله** فانه اشركها
فصل ووالا اذا بلغ احد هكاهن لم توجد وارثاه ان مات اول **قوله** في امهات الاولاد في الاسلام
حتى يبلغ فيها الايام كاشا فاي من رالا له حقه ولكنه لا يكون الاسلام انظر المرونة
وابا الحسن الصغير وتقدم في باب الاستحقاق عن البرز في مسايد النكاح ان اذا فرض
عدم الفتقة فانه اذا اكبر الولد والي امهات كسهم من ماله اذا اشكل الامر فان مات قبل
ذكر ورثاه وان ماتا ورثهما معا انتهى وهو معنى قول المصنف ان لم توجد ورثاه ان
مات اولاده اعلم وقال ابن عرفة القسبي ان لم توجد الفتقة بعد الاجتهاد في

طالها

طالها ترك الولد الي بلوغه يوازي من شاك لوقالنا الفتقة اشتركا فيه وليس هو احد منهما
وقال بعض علمائنا وهو اولى من قول من قال يوازي فتق حتى توجد الفتقة سمون ان قال
الفتقة ليسوا احدهما دعوى اخرت كذا ايد الا ان الفتقة انما دعيت لتلحق بالفتق انتهى
قوله ولا يجوز كتمانها وعتقت ان ادت شي يعني انه لا يجوز للسيد ان يكرها ان يكرها قال
في امهات الاولاد من المرونة وليس للرجل ان يكرها ام ولده واعلم جوزه ان يعتقها على مال يتجمله
منها فان كانها مضمونة كتمانها لان نفوت بالاد اعتق ولا تزوج فتاوت ان كان للسيد
انتزاع مالها ما لم يرض ان يقرها فظاهر المرونة انه لا يجوز كتمانها مطلقا برضها او بغير رضاها قال
ابو الحسن الصغير وعليه حملها عبد الحق فقال ان قبل لم لا يجوز كتمانها لولده برضاها وهو طائفة بما
اذا ت في جنة سيدها عتقت وان لم تزوج كانت عليها ام ولد فتفتق ما لم ت قال لانها معا ومنه
بينها وبين سيدها فيهما عز الزوجي وحملها الغني على ان المنع اذا لم يكن برضاها امهات يوازي
وعلى ذلك مضي صاحب الباب وحمله كانه للزهد وانظر كلام الحق في تبصرته وقال في التوضيح
وضع في المرونة كتمانها لكن ذلك محمول عند الاشياخ على ما اذا لم يرض اما او ضمت فيجوز كالاجارة انتهى
باب **قوله** الولد لفتق **قوله** الولد لفتق **قوله** الولد لفتق **قوله** الولد لفتق
السيد بفتقه حتى عتق **قوله** يعني ان العبد اذا عتق في حال رقه ولم يعلم بذكر سيده حتى عتق العبد
فان الولد للعبد يرباد الم يستحق السيد ماله حتى العتق لان عتق العبد في حال رقه موقوف
والعبد المصنوق من جملة ماله فاذا لم يستحق السيد ماله بقبه ولم يفرم الفتق الذي قوله في
حاله رقه فان استثنى السيد ماله فالعبد من جملة الماله وهو في السيد وكذا لو علم السيد بفتقه
قبل ان يفتقه خروجه بطل عتقه وصار العبد رقيق فان استثنى السيد ماله فهو له وان لم يستثن
ماله كان رقيقا للعبد ولا يلزمه عتقه في حال الرقة اذا ابطله السيد وان علم السيد بالعتق
واجاره مضي وكان الولد للسيد فان علم بغيره لم يرض حتى عتق السيد فقال ابن الموارز
ذلك وكان الولد للعبد ان الموارز لان العبد عند ما كان واقفا على الجواز حتى يربها السيد
فلا يبطلها الا رده افضاها وليس سكوتة في ذلك اذا اراد ان يرض حتى عتقه فهو ماله في عتقه
وكذا الولد له انتهى وقال في التام ولو علم به ولم يرد حتى عتقه فالولد له وفيه للسيد انتهى ونقل
القولين في التوضيح وعزا الاول لابي الموارز والثاني لابن المالحون انتهى **قوله** في اول
كتاب الولد المرونة وان عتقت عبدا عن عبدا قاله الولد لا يجزى عتقه ان عتق لعبدا
اعتق عبدا بانه سيده ثم اعتقه سيده بعد ذلك لا يجوز لولا رقا استهبط يرجع اليه لولا انه
يوم عتقه عتقه لاول السيد فيه ولا رد ابن بوشة وهو احسن انتهى **قوله** الا كما عتق
مسلم اي فانه لاوله عليه ولو اسلم السيد بعد ذلك لا يجوز بقبوله عتق مسلم اعلم عتق
كافرا كان له الولد عليه فان اسلم العبد المصنوق لم يرد سيده وكان لولا العتقة سيده من المسلمين
ان كان له عتقة والافطيت الما فان اسلم سيده بعد ذلك عاد الولد له وقاله في المرونة وعندها
وهو معنى قول المصنف فان اسلم العبد عاد لولا باسلام السيد اي وان اسلم العبد الكافر الذي اعتقه

الاول

انفق في حال عتقه فان سببه لا يرثه لان الكافر لا يرث المسلم **قوله** والولاء رقيقا
ان كان يترفع ماله يعني ان الرقيق اذا اشتق لا يكون عتقه بغير الولاء اذ كان الاقيق ممن يترفع
ماله كالقن والمدير وام الولد اذا لم يرث السيد والمعتق الى اجل اذ لم يرث الاجل ويرث اذا كان العقيق
باذن السيد او علم به واجاز وهو اما ان لم يعلم بذلك حتى عتق السيد المصنف وعلم ولم يرث من يترفع حتى
عتق السيد المصنف فان الولاء لا يترفع من يترفع بغيره كذا في المصنف والمعتق بغيره وام الولد والمدير
اذا اشتق في مرض السيد والعتق الى اجل اذ العتق قريب الاجل فان هو لا يرث العتق لما ذن السيد اعلم
السيد في ذلك واجاز من عتقوا فان الولاء لم يترفع من يترفع بغيره كذا في المصنف وعلم ولم يرث من يترفع من الولاء
لغيره من باب اولي قال النبي لو تيسر لولائي ما ازلوا من الدنيا القاسم انظر من كان له رجل انتزع ماله
نولاهما عتق باذنه له وامه من ليس له انتزع ماله قولاهما عتق باذن السيد واجه اليه ان عتق
انتم حكى في المدير وام الولد يقتضيان في مرض السيد ثلاث اقوال الاول لا يصح الولاء ما وان صح
السيد لانها اعتقاني وقت ليس للسيد انتزع ماله ما فيها وفي الثاني الولاء للسيد وان مات في مرضه
ذلك واختاره ابن عبد الحكم قال وكذلك المصنف بعضه ان المولى لم يكن له حصة الا من هذا
وقال النبي القاسم ولا من عتقه المصنف بعضه للسيد وهو الصواب وما روي عن ابن القاسم
ولا من عتقه المصنف بعضه للسيد غير هذا فقلنا وانما هو عن اشتباه النبي والقول الثالث في المدير
وام الولد اذا اشتقا في مرض السيد لان المولى ان يوقف فاذ مات السيد كانت الولاء له وان صح فله
انتم **قوله** وعن المسلمين الولاء لهم في مسئلة قال الفاكهاني في شرح العمدة في كتاب
التنوير في البيع لو قال انت حر ولا ولي عليك فقال ابن المصنف والولاء للمسلمين ونزل منزلة
قوله انت حر عن المسلمين قال الامام وكذا بعض سني خنا خالفه في هذا ويرى ان يقوله انت
حر استقر الولاء واسميننا فيه بعد ذلك جملة ثانية في قوله لا ولي عليك لا تغير حكم
الحكمة الاولى لانه اخبار عن حكم الجملة الاولى المستقرة بالشرع عاين خلافا حكم الله به يكون
اخباره كذا ونواصب طلاء الباطل والكذب لا يثبت اليه ولا يقول في مثل هذه الاحكام عليه النبي
قوله وجرو ولد المصنف يعني ان من عتق عبدا فان ذلك العتق يجر ولا ولد ذلك العبد المصنف
للمصنف بغير النكاح ومما كانت امهم حرة او مصتقة قال في كتاب المولى المدة وكذا حرة من
العبد او مصتقة تزوجها حرة عليه ولا فاته بجر ولا ولد منها الى ماله ويرث ولده من كان
يرث الاب ان كان الاب قد مات انتهى من ترجمة العبد يشترى من التركة وقد ذكرنا ان يورث من
الموازية انه لا يرثه وان ميراثهم يبيت المال ان كانت الام عربية ولم يرثها ان كانت مصتقة
نكاحا في المدة واذا تزوجت حرة عبدا فولد منه اولاد اكان ولا الولد لموالي الام
ما دام الاب عتقا وان عتق العبد حرة ولا وهم مصتقة وهذا كولد المالا عتق يفتق الى موالي
امه فهم يرثون ويقطعون عنه ثم ان اعترف به ابوه حرة لم يجره وصار ولوه الى موالي
ابيه وعقله عليهم وكذا لو كان لولد العبد من الحرة حرة او حرة حرة عتق قبل الاب
بجر ولا هم الى مصنفه انتهى قال ابو الحسن فاذ عتق العبد رجوع الولاء الى ماله من موالي

معتق

معتق الجدة انتهى وهذا معنى قول المصنف فيما سبى في وان عتق الاب واستحق رجوع الولاء الى مصنفه من
معتق الجد والام انتهى وقوله في المدة وكان الولاء لموالي الام هذا اذا كانت الام مصتقة فان كانت
حرة كان ميراثه لبيت المال حتى يقتق الاب فاذ مات مملوكا كان ميراثه الولد لبيت المال كما ينهم من المدة
اذ لا ولا عليه وانظر شرح الخوحي للقضا في تبيين ماله كلام المدة ان اوليا مصنف الاب وكذا
يجرون الولاء من اوليا الام ولو كان اوليا وماله حرة وهو كذا كما نص عليه في النوار في تبيين حرة
الولاء **قوله** ان لم يكن له نسب من حرة باذنه يكون له عبد او مولى او من ربي او من اب لا غير او
يكون الاب حريبا يد الحرب **قوله** وان عتق الاب واستحق رجوع الولاء الى مصنفه من مصنف الجد
والام **قوله** في الحاشية ومعتق الاب اولي من مصنف الام والجد قال في التوضيح الاولوية نصني
التعديهم وفي الموطا ان الربير اشترى عبدا فاعانه فله ولو كان العبد يورث من اسرة حرة فلما
اعتقه الربير قال لهم مولى وقال مولى امهم بل هو مولى لنا فاعتقه هو الى عثمان فقتل الربير
يو لا يورثه وكان ينبغي لمصنف ان يبين ان مصنف الجد اولي من مصنف الام الا ان يقال انه لا يورث من ذلك
بقوله ولا وليس له نسب من حرة انتهى على هذه القاعدة فتعدي هذا بالمسئلة التي ذكرها
المصنف وكذلك قال ابن الحاجب فان كانت الام مصتقة وكان الاب وكذا رقيقين فالولاء للمصنف
الام لانه يصدق عليهم انه ليس له نسب من حرة فان عتق الجد رجوع الولاء للمصنف فان عتق
الاب رجوع الولاء الى مواليه وكذا اذا كان الاب مصتقا ولا غير الام وهو مصتقة فان نسب
فيها يقطع باللعان فيكون الولاء للمصنف الام فاذا استحق الولد عاد الولاء للمصنف الاب والله اعلم
قوله لم يثبت شيء لم يثبت النسب ولا الولاء بشهادة الواحد ولا بشهادة الجماعة عدم
ثبوت ذلك بشهادة الواحد فهو للذهب وامه عدم ثبوت ذلك بشهادة الجماعة فقال في
التوضيح هو مذهب المدة وبه اخذ اصحاب ابن المولى ولا يعجبني والشرع ما كل وان القاسم
واشتهب انه يقتضيه بالعلم بما لولا والنسب ثم قال في التوضيح فله قبل ما ذكره المصنف من
لما قاله في الشهادة والمشهور جريها في النكاح والولاء والنسب لا قوله جريها يقتضيه
ان الولاء يثبت بها ولتمتبه ههنا بالثبوت بها لانه لا يثبت بها الا ترى انه قد نصب
عليه لا يثبت بالثبوت هذا الا ان يقال لا يلزم من جري النسب قبل جريها في المدة او يكون
ما قدمه به ههنا ليس هو المشهور لقول ابن المولى لشرع قوله لا ولي عليك والنسب والنسب
انه يقتضيه بالنسب بالولاء والنسب او يصيد قوله جريها في النكاح والولاء اذا مات في
غير ولد فاشارة اليه بعض القرويين او لغيره يعني ما في الشهادة ان كان الجماعة خاتما
وليس هو ههنا كذا كما في قول ابن رشد في نوازله في كتاب الدعوى وما يشهد به الجماعة
القاسم بالنسب اذ لم يكن مشهورا عندنا ههنا استشهدا راي حية العلم فلا يثبت به
النسب حياة الاب وانكاره على حال ولا يختلف في ذلك بعد للوقت على ثلاث اقوال
احدها ان يكون له المالا لا يثبت له النسب وهو مذهب ابن القاسم والثاني يثبت له
النسب والمالا والثالث لا يثبت له النسب **قوله** وقدم عاصبه النسب في حرة قال في المدة

مجد علي وصاياه ولا ين القاسم اذ لم يلحقه الموت فان تنفيذ وصيته ان زرقون
فقل هذا يلزمه الذين يهدونته فقام له النبي وعلي الاول اقتصر في الشامل فقل لا يورثه عليه
وان فيما ادان بغير اذن وليه النبي **قوله** وصيها من اخلاف في السن الذي يجوز وصيته الصبي
فيه فقل في المرونة ويجوز وصيته ابن عشرين سنين واقل مما يقاربها وروي ان وهب ان بان
ان عتبات اجاز وصيته جازية ابنه ثمان سنين او تسع سنين وهذا القول هو الذي صدر به في
التوضيح والشامل وعليه اقتصر صاحب الباب ونصه ونص من ابن عشرين فوقها لانه مما يورث
النبي **قوله** في المرونة السلام قال الشهاب اذا وصي الصبي بوصيته وجعل انفاذها الى غير
الصبي فذلك الى وصيته **قلت** هذا مما ينظر فيه فان نظر الوصي بنقض ثبوت الصبي الاثري
ان جرح الصبي ينظر فيه وليه وديته اذا قتل ليس للوصي فيها نظر وانما هو الورثة الا ان
نقل ملك الصبي لغيره بعد موته متعذر وتنفيذ الوصية بعد موته اما يكون على تقدير ملكه
والوصي هو الناظر في ملك الصبي وهذا منها انتهى ونقله في التوضيح فقل ان نال الشهاب
ومن اوصي بوصيته وجعل انفاذها الى غير الوصي فذلك الى وصيته ثم ذكر كلام النبي عليه
السلام المتقدم وانظر قوله من اوصي هل يورث من الصبيات او من الولي عليه ثم علقا فامله
وانه لم وانظر الاجراحي في المسئلة السادسة من كتاب الوصايا الاولى فانه تكلم على حكم ما اذا وصي
المحجور عليه لها رض الطولية او لها رض السفة بوصيته وجعل تنفيذها لغير وصيته وطال في
ذكر في البيروني في سنن ابن ابي عمير عن اسند وصيته الى رجل وفي الوصية بنات ثمانية واحدة
بعد دخول بيتها لشهر ونزلت زوجها وعصته واوصت بصدقة للفقراء اهل بيعة فقل
الوصي او الورثة ما جاب ان لم يوص بذكر لاحد فذكر الوصي ابوها ان كان مائتا وان اوصت
بذلك لاحد فهو ولي قال البيروني **قلت** هذا اجاز علي نقله بعد موت المحجور عليه عليه
ولانه ومن يقول لا ينظر له في اولاده بوجه الامر في ذلك الى من يقدمه القاضي انتهى **قوله**
قال في التوضيح قال الشهاب من اوصي بغير ما له ولا ولي لها فوقع الورثة ذكر البها بغير
امر الا ان مقدمه واو اختار المحجور ان كان لها وصي لا تدفع الاليه الا ان يعلم ان المبيت
اراد دفع ذلك اليها لتتصدق في مطع ولبس فيدفع اليها النبي ونقله ابن عبد السلام
وان عرفة وظاهر ان الولي عليه اذا اوصي بشي فدفع الوصي ذلك اليه ولم يوقعه الى وليها
فلا ضمان عليه فقله عليه **قوله** وهذا ان لم يتناقض او اوصي بغير ثبوتها وبيان
قوله في المرونة ويجوز وصيته ابن عشرين سنين واقل مما يقاربها انما هو وجه الوصية وذلك
ان لم يخلط النبي في التوضيح من الاجراحي عدم الاختلاف بان يوصي بما فيه قرينة له او صلة
رحم فاما ان جعلها فيما لا يورث من شوب خمر وفيه فلا تمضي انتهى وغاية الغنى في تيممته
والصبيان يختلف فيهم وادراكهم فقل ان عنده تمييز جازت وصيته اذا اصاب وجه
الوصية فيوصي بها هو قوته به سبحانه او صلة رحم فاما ان جعلها لمن يشاء في بها
فيما لا يورث من شوب خمر او غير فلا تمضي انتهى فقل ان مفهوم قوله قرينة اعم من ان يجعل فيها

محل اوصي بها لم يشترط في جعلها الا على احد علم وهذا هو الثاني في كلام المصنف الاول
لا يورث النبي **قوله** قال الشهاب في جاشيته علي المرونة في هذا المحل ميل الى عبد السلام عن
صبي بن عشرين سنين او جاشيته ثلثه تقوم بعد وفاته قام عصيته على الوصي لم يورثه
الصبي لم يورث القرينة ولم يورث بن الحسنة والنيات فرضته باطلة وقال الوصي لم يورثه
ويجوز نقله من الاثبات فقل اسئل شهود الوثيقة فان قالوا نعم انه مما واثبت ذلك
بغيره محج الوصية فانما يجز الوصي لم يورث من اثبات ذلك لم تنفذ الوصية **قلت**
فما صل هذا الجواب التطوير ان الوصي لم يدع لان الاصل عدم الثبوت ثم شبهه بالنظر
فما جبه والله لم **قوله** وكما في الاثبات لم يورث يعني ان وصية آخر المميز المالك لا تنفذ
وان كان كافرا وظاهر ان وصيته جازية لم يورثه الكافر الا بغيره اي وخبر يسر
وان وصيته للكا فتنفذ مطلقا اي بغيره حتى لا يورثه الكافر الا بالاول فهو صريح كلامه
وعلم ان الحاجب واما الثاني فهو مفهوم كلامه وقال في التوضيح انه مفهوم كلامه ان الحاجب
وانت من روي ان الحاجب وتنفي من الكافر الا على من لم يورث في التوضيح ان وتنفي
الوصية من الكافر لانه مما لا يورث من الا ان يوصي لم يورث الا بغيره بغيره وهو مفهوم
قوله لم وهو مفهوم كلامه ان من اوصى بغيره بغيره بغيره وهو ظاهر لانه اوصى بها
لمن يصح لملكها ولم ار ذلك نصا وقدره قد ذكره في القاسم في القيتة في نصرا في وصي
يجمع ماله للكنيسة ولا وارث له قال يدفع الى اساقفتهم ثلث ماله وثلثه للمسلمين
انتهى ومسئلة القيتة في سماع ابن زيد من كتاب الوصايا وظاهر كلامهم ان وصيته الكافر
تنفذ لكا فمطلقا ومبا او جريا ولم ار من صرح به وسيا في باقي وصيته السلم الحري والله
اعلم **قوله** كمن سئل ان اسئل عن قول النبي الوصايا الاولى ومن اوصى رجل امرأة فاسقطته
بعد موت الوصي فلا شيء له الا ان سئل عن قول النبي في اخر الوصايا (الشاهد من قول النبي
لو لا تلاف وقد علم انه لا يورثه جازي وينتظر ابو له ام ليساوي فيه بين الذكر والانثى
وان لم يعلم انه لا يورثه فذلك باطل انتهى وقال المحجور في اخر الوصايا (الشاهد من قول النبي
لو لا تلاف ولا يورثه له حمل حملت الوصية على ما تاذر لك الحمل فان ولدك كانت الوصية
له وان اسقطته او ولدته ميتا سقطت الوصية وان كان ما حملت الوصية على ما يورث
بعد وان كثر ما فان ولد ولدك لم يورثه لك ككامل ولدك ولدك لم يورثه الاول
ومن بلغ النبي خبر لنفسه فانه خسر فيه او ضاع منه شي في جاني بغير الصغير لم يورث لان
الصغير لا يورث منه بذلك وقد روي الوصي بالوصية له على ما توجيه الاحكام في الضمان
وان بلغه خبر لنفسه من الخسارة والتلفا في ونقله الوصي ونقله خوه عن التوسعي
ونفسه ايعا حق لوقا لولد فلان ولا ولد يوم اوصى وهو يورث بذلك ولله لا يورث
ان يمس ذلك في يورثه بغيره وبوقف لغيره حتى ينتفعوا به لانه لم يكن له
ولد يوم اوصى فكان الوصي اراد الا يورثه الى جملته من يورثه فلان فلا يخص بالاستقلال بعضهم

174

دون بعض حتى ينفذوا ويكون لورثتهم كلهم وقد حكى بعض الناس ان اول ولولول فلان ياخذ
ذلك ثلثا والاول ايب انتهى من ابي الحسن **الاصح** ان كل واحد من الورثة يورث ثلثا الحصة والثلث الوارثه
يوم من وجود الموصي لم ولم ار الا ان من صرح بذلك والله اعلم **الثاني** اذا اوصى لولول فلان ولولول
فادعوا فلان الموصي يعاد لولول فلان الورثة ان الموصي يظن ان له ولولول فلان القول قول الوارث او قول
فلان لم ينفذ ابدا وصاها والظاهر ان القول قول الورثة فانظر ذلك وانظر ايضا ان الموصي اوصى الورثة
وفلان ان الموصي كان يعلم ذلك ولا يعلم هل يحل عليه العلم او عدمه والله اعلم **قوله** بل يلقط اوثارة
مؤمنة قال ان عرقه الصيغة ناله على معنى الوصية فيدل على القطر والكنية والاثارة وقال
ما ذكر من دفع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا حق امرء مسلم اوصى بوجه
يبين ليلى بين الاول وصيته مكتوبة عند اسمه ان يشاء من كل لفظ فهم منه قصد الوصية بالوضع
او بالقرينة فصل الاكتفاء به بما يجب كل لفظ اوثارة في يوم منها قصد الوصية بغير
عنها الكتب التي علم عن اسمها في الموازية لولول فلان الوارثه والوصية بغير
او قال براسه لم يتركه من كل وجه بل انما في ذلك عند السلام ونقبت على ابن الحبيب
يفسر الصيغة بالاثارة فان الاثارة من الافعال والصيغة من موالى الافعال وهو صحيح
او كان المراد بها ما يربى به الخويون اما اذا كان مراده بالصيغة ما يدل على مراد الشخص وجعل
ذلك صيغة عوفية في هذا الفن والاسما على راي المالكية في كثير من ادواب الفقه فلا
مشاحة انتهى **قوله** وقيل الموصي بشرط بعد الموت فاما المدة بالمولد هذه خوف
عبارة ان الحبيب قال في التوضيح في شرحها اي وقيل الموصي له المعنى الموصية بشرط
في وجوده له لانه اذا اوصى الوفا بقاء بشرط منها القبول كالموتة وغيرها انتهى **قوله**
انه انما في الموصي لم قبل قبول الوصية لم يكن لورثته قبولها وهو فلا مذهب المذوثة
وقال في الحواشي ان مات الموصي لم بعد ثلثين قل حق القبول للوارث قال الشيخ ابو بكر
يعني الامري وقال القاضي ابو محمد بن تغلق انتهى وما قاله القاضي فهو مذهب المذوثة
قال في الوصايا الاول فاما ان الموصي لم بعد موت الموصي فالوصية لورثته لوصا
له علم بها ام لا ولولول فلان لا يقبلوه كصيغة له اوصيا ربي يتبع ورثته انتهى وخوفه في
الوصايا الثاني قال لا ينفذ قال عياض هذا ان من من مذهب في الكتاب ام لا
حتاج لقبول الموصي قبل موته ولا علمه لان قبولها حق يورث عنه على كل حال
وليس كورثته رده واحتاج الى قبول قال ان عرقه قلت هي ثلاثه اقوال وانظر بقية
علامه ومناخبة ابن عبد السلام **قوله** ولولول فلان القبول على الايجاب لم يصح قال في
الوقف والشرط فقه اي القبول قياسا على الهبة **قوله** قال في التوضيح في شرح قول
ابن الحبيب واجارة الورثة في الصيغة من غير سبب مانعه قال انها خارج انتظار على
ما في الوفا لولول فلان لم يعلم يقبل ذلك الموصي له في صحة الموصي رده بقبول الموصي
ورفع الموصي الى قبول الموصي له لانه لم يحل له الوصية الا بعد موت الموصي انتهى **قوله**

فان مات الموصي لم قبل موت الموصي في الوصايا الثاني بطلت الوصية علم الموصي بموته او لا قال
ما ذكره من خاص بها ورثة الموصي اهل الوصايا يوصي بالثلثين يورث ثلثا الحصة والثلث الوارثه
خاصون بها ان لم يعلم بموته ولا يخاصون بها ان لم يعلم بموته **قوله** ولم يخج رقب
لاذن في القبول قال ان الحبيب والمذوثة له ان يتصرف في الوصية والهبة ويخج رقبها
بعد ان السيد وكذا في المذوثة وله قول في الوصايا الثاني في التوضيح قوله وهو لا يخاصون
وله ان يقبل ذلك يقول ان السيد واخير من المذوثة انه ليس للسيد ان يمنعه من قبول الهبة
وقوله وكذا في غير المذوثة التثنية راجع الى القبول فقط لان التصرف انما يكون للمذوثة
الا ان يكون الواهب او الموصي بشرط في هبته او لا خير عليه فيها فينبغي ان يفسر ذلك على
شرطه كما قاله بعضهم في السنية والصغير قاله ابن عبد السلام انتهى **تليسان**
الاول قال في التوضيح خليل لوقيل للسيد ان يمنعه من قبول الهبة وقوله كان حسا لماية
التي تحصل على السيد انتهى وهو ظاهر والله اعلم **الثاني** قال في النوار قال على من ملك في عدا اوصي
له بشي قابا قبوله فليس له ان يكرهه على قبوله انتهى وقال في سماع سخون قال ما لك في العبد
ينصرف عليه في ان يقبل ان السيد ان يخذله وانما الذي تصدق بما اذا قال ان اردت
العبد فاما اذا لم يقبل فلا قال ابن رشد هذا اذا قال له هو لا اخاف فيه احفظه لان العبد لو
قبل الصدق كان لسيد ان يترفع عنه من احق يقبل ما تصدق به عليه والله التوفيق
انتهى **قوله** وصحت لهيد وارثه ان اخذ او تباه اريد به العبد قال في كتاب الوصايا
الاول من المذوثة ولا يجوز وصية رجل لعبد وارثه الا بالثلاثة كالتوب وخوفه بما يريد
بصا حية العبد لا يقع بسيد له كعبد كان قد خدمه وخوفه وان اوصى لعبد ابنه ولا وارث له غيره
جاز ولا يترفع ذلك الا من منه وان اوصى لعبد نفسه بما كان للعبد ان حله الثلث وليس لوارثه
انتراعه منه وبيع بما له ولواشترائه انتراعه وان اوصى لعبد اجني بما ليس له انتراعه انتهى
قوله وليت علم بموته الخ خوفه في النوار قال وهذا اذا جهل امر الوصية فلما انما امرها
الا انها ركة فيها فلا يشي لورثة الميت فيها ولولول فلان عليه وليتصدق بها في وجه الركة اوصي
بركة لمن ظنهم فقدا وهو غيبا انتهى وقال في باب قبله فان كان ورثة الوصية قد افهم
اخر بها انتهى **قوله** وبطلت بركة قال في السائل الملقوطة تبطل الوصية بموت الموصي
له قبل موت الموصي وبالرجوع فيها بالفعل والقول وبالردة من احدى وقيل للموصي
انتهى وانظر الشيخ ابا الحسن الصغير **قوله** ولولول فلان يعني ان الوصية تبطل اذا كانت
لوارث يورث الا ان يحز ذلك الورثة لانه متى علم ان الورثة عطية وقد قال
في التوضيح انه لا يحس على هذا القول ان يقال ان الوصية تصح للوارث فيجب ان اقال للموصي
اعطوا فلان من الورثة سهمه كاملا وتلك ما عدا ذلك لفلان فله من الوصية للوارث قاله
في البيان في رسم الصلاة من سماع يحيى بن كتاب الوصايا وموصيها فله ان اعطى الامي سهمها
في كتاب الله وتلك ما عدا ما يشترط الثلث يتوفر سهم امي صرقه على فلان يريد ان يخرج

الثالث من جميع ما له ما عدا ما له قال يخرج الثالث الموصي له على ما اوصى ثم نزل الام سبعة ايام
الى ثمانية الاوصية على الورقة على كتاب الله وذلك ان الرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاوصية
لوارث **قوله** كسوة بزياد الثالث **قوله** تصويره ظاهر مشبهة قال في معنى الحكم في كتاب الوصايا
واذا قال الموصي يخرج جميع ثلث ما خلفه فبمفعول منه كذا وكذا الاشياء عدها قاذ اخرج منه
ما ذكره ففصلت من الثلث ففصل ففصل ينقل ذلك في الفقر او المثلث في لقوله يخرج جميع ثلث
وتبيل ان البقية ترجع ميراثا قال بعض الموثقين وباللؤلؤ جري القول انني وقال بعده بخو
الورقة سبيلة فان اغفل الموثق ان يقول في الوصية وما فصل من الثلث جعله الناظر
حيث يراه اذا ذكره ولا انه اوصى بجميع ثلثه فغنى ذلك قولنا احرها انه ينقل في الفقر
والثاني في الفقر الموثقين وبجري القول القول الثاني في البقية ترجع ميراثا **قوله**
وان اجيز فطية **قوله** فان كان الوارث الحي ير عليه من يحيط فله ما به رد ذلك وان قلنا
ان فله تنقيد وليس لغيره الرد واختلاف اذ الجار الوارث ولا ينفذ عليه ما يقبض ذلك
الموصي به حين استدان الوارث اوصات فقال في كتاب محمد عدا الوارث وورثته احق بها
لانها هيته لم تجز وقال الشهاب يبدل الوصية الاب قبل الابن قال في معرفة والاول احسن
واظنه انه ناقله عن ابن القفا **قوله** ورجوعه فيها وان يوصي **قوله** في التوضيح قال
في الوارث في المجموعة اذا قال استهدو الي قد اطلت كل وصيته فقد متعانا تطل الاوصية
قال لا رجوع الي فيها فانها لا تطل حتى ينص عليها انني ونقله في التامل وذكر للشاذلي
في حاشيته على المرونة في كتاب الوصايا الاول خلافا لابي السخوخ فيما اذا التزم عموم
الرجوع لم يرد على الاصح وفي بعض النسخ على المتصور وفي مختصره القضي ولو التزم
عدم الرجوع ففي لومه خلافا في معنى خوي فقها يولس انه علوان ثلثها ان كانت
تعتق **قوله** نقول **قوله** يعني ان الدال على الرجوع اما قول او فعل والعقل يكون باحرج
احدها ما ينقل الملك او عين من نقله كالبيع والفتو والاستيلاء والثاني ان ينقل
فعلا ان ينقل اسم الموصي به الذي **قوله** ويبيع **قوله** في التامل الا ان يشترط ثانيا على
للعرف كخلافته وهو معنى قول المصنف هذا او يتوب فباعه واستأجره خلافا منكره
قوله وكذا **قوله** قال في التامل لا تقود لجز على المنصوص وقال في التوضيح ينبغي اذا
عجز المالك في حياة السيد ان يعود للوصية فيه كما يقود في البيع الموصي به على احد
القولين وهما اولي لانه لا يكتانه لا تنقل الملك انني وقال في معرفة قال ابن تاسا لكتابه
رجوع وتم احرها لغير القرا الي وصلا المذهب بوقفه لان الكتابة اما بيع او عتق وكلاهما رجوع
وهي في البيع القاسد فوات هذا لم يجز وان عجز فليس بقوت انني من ان غاري مجرم
ان عتقه بانها ليس بقوت مع العجز كما حثه الشيخ خليل فتأمل **قوله** وانه اعلم **قوله**
وحصل من رجوع ظاهره ان الحصد وحده كاف في الرجوع وقال ابن الحاجب ان الرجوع واجب وكالم
وادخل بيته رجوع خلافا لالحصاد ورجع الصوف وخذ اذ الكثرة قال في التوضيح يعني



ان من اوصى بزرع قصده ودرسه وكالم وادخل بيته فذكر رجوع لان ابطال اسم الموصي به لانه
ابطال اسم الزرع ونقل اسم القمح خلافا لرجوعه وان التهمة فانه لم ينقل الملك
ولا ابطال الاسم فلا يعود رجوعا ولو ادخله بيته ومسله في القمح هو نص قول ابن القاسم
في المجموعة وقال الباغي ينقل بالحصاد والراجح قال في قوله ادخله بيته فذكر لغيره
ذكره لكونه اكله انما يريد بلع حذرا لكتبا لاني وقال في التامل مصدره رجوع
انني وقال في معرفة الشيخ ابن القاسم في المجموعة ان اوصى بزرع قصده او صوف فخره
فليس برجوع الا ان يدرس القمح ويكتب له ويدخله بيته ثم يتركه في كلام الباغي انني
قوله وحقوقه **قوله** قال في التوضيح وينبغي ان يقيد حشو القطن بما اذا حشي في الثياب
واما اذا حشي في الخدعة وكحوها فلا انني قال في التامل وحشوفه في ثوبه وفيه انني
قوله ونفصل شقة **قوله** احرز لقوله شقة هي اذا اوصى له ثوب ثم قطعه فيها اذ
القبض بسيا ثوبا انني **قوله** او ايضا يمرض او سفر انتفا قال انتم فيها واجب
يكتاب ولم يخرجها واخرجه ثم استرده بعد ذلك اي ولذا ابطال الوصية اذا كانت في
المرض او عند سفر اراده ثم ازال المرض والسفر وهذا معنى قوله انتفا وكالم لانه قال
في وصيته ان من مرض او سفر وسوا الشهد على ذلك ولم يكتبه في كتاب خلافا
ان الوصية بتطل انزال المرض والسفر ولا خلاف انها تخرج ان فصل الموت فيها ولما اذا كتبت
في كتاب ولم يخرج من يده فقال المصنف انما تطل ايضا بزرع المرض والسفر وطاهر لو كان
استشهد في الكتاب او لم يشهد اما اذا استشهد عليها في كتابي من الباغي في ذلك وانين وكذا
ذكر ابن رشد في البيان لكن قال في التوضيح من الباغي ان القول بانقاذها هو مشهور قول
ما ذكر من دونه ان القاسم وغيره وهو خلافا ظاهر كلام المصنف وان الحاجب فانها حكا اذا لم
يخرج الكتاب بالطلان **قوله** ظاهر ظاهرهما ولو كان استشهد عليها واما اذا لم يشهد فقال في التوضيح
عن القتيبة والمجموعة انه لا يجوز ذلك ولو شهد عدلان اذ ذلك قطعه حتى يشهدا عليها
قال وقد يكتب ولا يفرم وتا وله يباين وقال المصنف اذ اكتبها يشهد فيها واما اذا كتبت
خطه وقال اذا امت فلينفذ ما كتبت بخطي فلينفذ ذلك اذا عرف انه خطه كالمشهد انني
وكلام القتيبة الذي ذكره في رسم مرض من سماه ابن القاسم من كتاب الوصايا ويريد ان تلك
الوصية لا تجوز ولو مات في مرضه ذلك او سفره اذ المخرجها ولم يشهد الا ان يكتبها
ويقول اذا امت فلينفذ ما كتبت بخطي فلينفذ على كل حال عليه القاض مسيلة القتيبة
لكنها اذا جبرها بمرضه وسفره فانما ينفذ اذا مات فيها واما اذا لم يمت فيها ميا في فيها
الخلا لان جعله بمنزلة ما لو شهد فيها وقد تقدم الخلاف في ذلك فتأمل واما اذا كتب
وصيته في كتاب واخرجه الكتاب من يده ثم استرده بعد زوال المرض والسفر فلا خلاف في
بطلان الوصية **قوله** ولو اطلقها لان لم يسترده **قوله** لما ذكرناه اذا كانت الوصية مفيدة
سفورا ومرضها في كتاب واخرجه من يده ثم استرده انها تطل ذكرها انها تطل ايضا
اذا كانت مطلقة اي غير مفيدة بمرض او سفر وكتبت في كتاب واخرجه ثم استرده من يده

فأبوة الخلاف في الفقر والمساكين هل هي صنف واحد أو أكثر تظهر فيه أوصي بثلاث ماله لفلان
وللفقر والمساكين الصنف الثاني ومن قال في صنفان يقسم الثلث بينهما تلاقا انتهى وقال
أبو حنيفة قول النبي صلى الله عليه وسلم يدخل الفقراء في لفظ المساكين والعكس ظاهر وعليه عدم النزاع
وهو صواب إن كان الوصي عاميا والفقير والافتقار نظر النبي **قوله** ولم يلزم لهم كفاة **اعلم**
الموصي له أن كان مقيما كفلان وفلان وأولاد فلان وليس بينهم ملاحق أن يقسم بين الجميع بالسوية
ومن ياتوا بقرينة حصنه ومن ولد ولد لم يدخل وإن كان الوصي لهم مجهولين غير محصورين
كالفقراء والمساكين والفقراء وبنو عيم وبنو زهرة ونحوهم لا يمكن الإحاطة بهم فلا خلاف
أنهم لا يلزم تقسيمهم ولا السوية بينهم بل يقسم بينهم بالاجتهاد ويكون لمن حضر القسمة
والتي لم يات ومن ولد أو قدم قبل استحقاق الوصي لهم يمكن حصريه ولكن الميت لم يقسم
كقوله لا أولاد فلان ولا أخواتي أو أولادهم أو أخواتي وأولادهم ونحو ذلك فاختلف فيه علي
قولين فيقدر أنهم كالمجهولين يقسم بينهم بالسوية ومن يات قبل القسمة فيصيبه وارثه
ومن ولد بعد موت الوصي لم يدخل وقيل كالمجهولين من يات قبل القسمة لم يستحق
ومن ولد استحقاق يقسم بالاجتهاد وذكر ابن القاسم في المروية أنه لم يحضر القسمة لاشي
لم يات قبله ومن ولد قبله دخل ثم ذكر ابن القاسم في المروية أنه لم يحضر القسمة لاشي
القاسم قولين وجعله خلافا وقال ابن بوشة ليس بخلاف بل من هذه أن لم يحضر القسمة
وأنه يقسم بالسوية قال أبو حنيفة في هذا هو الظاهر نظر ابن بوشة وأبا الحسن وانظر
الرجحان في كونه يقتضي أن المشهور أن كل من حضر القسمة أن كان أولاد فلان يمكن
زيادتهم وانظر الشيخ في أوصي لقراءته **قوله** فقر الرباط والمروية الظاهر أن من هذا
القسمة والله أعلم **قوله** ولزم آجزة الوارث **قوله** يقسم الوصي الميت بالكتبة من الثلث
أو لوارث كما فرق المسئلة في التوضيح **قوله** والوارث يصير كغير وارث وعكسه المعتبر
مأله **قوله** مثال الصورة الأولى إذا أصح أخيه وأولاده أو أمه المرأة الزوجية ثم أتتها
ومثال العكس أن يوصي امرأة ثم تنكر زوجها أو يوصي لأخيه وله ولد فيموت الولد ويصير الأخ
هو الوارث ومثال الثاني ما إذا أوصى لزوجها ثم مات زوجها وهو سفيهان
مثال الأولى وغيره في ذلك ما يتبادر من كلام التوضيح فالتبادر منه إلى التفرع ولكن
يمكن رده إلى الصواب بالتأمل خلاف كلام الشيخ **قوله** ولزم يعلم هذا الخلاف في
الصورة الأولى وهي ما إذا أوصى لوارث ثم صار غير وارث ولما كانت بنته فلا يتصور فيها وجوب
الخلاف **قوله** فإن سمي في تطوع لغير الوارث الثلث **قوله** أحضر بالنطوع من الظاهر فإنه
قال في التوضيح قال الشيخ ويقع به في الظاهر فإن فضل منه عن الطعام فضله كان الفضل لهم
أنه وعبارة التبصرة أو في مما نقله في التوضيح ونصه وأن لا يبلغ ذلك وكان العتق عن
ظهار أطعم عنه أن وفي بالاطعام أو ما بلغ منه وأن كان فوق الطعام ودون العتق أطعمه أو كان
الفاضل لهم وهذا هو القياس والاستحسان يتصدق بالفضل وإن كان العتق عن قتل الشريك

سما

بها بنوب العتق في رقبته كالنطوع انتهى **قوله** والآخر حكمه كتاب **قوله** هذا في المروية والظاهر
أنه لا فرق بين الأول والآخر ولفظ الحكمي قال إنا لكرهنا به مكاتب ولا يقال إن شرط الأخلاق
أو الذي أو لا فقه يعني فلا يحصل العتق المقصود لانا نقول أن العتق لا يكون من سبيده لانه
أنما يدفع للمكاتب لفقد العتق نعم آخر حكمه ولا لانه يشبه أنه ما عتق الأبسيه ولا من
المخاضة بعد عتقه والله أعلم **قوله** وإن ما نه بعد اشتوايه وما يقضى اشتري غيره بل بلغ
الثلث **قوله** في الوصايا الأولى من المروية ومن أوصي بنسبة تشتري للعتق لم تكن بالتشري
حره حتى يفتق لانه لو قتل رجل أدي فمخته عبد أو حاكمه في جميع أحواله أحكام عبد حتى
يعتق النبي قال الحكمي في تبصروا وإن قال فاذل اشتريتموها لاني حره كانت حره بنفس
الشر أو قبل العتق كان عليهم أن يشتروا رقبته أخرى ما بينهم وبين مبلغ الثلث انتهى
وظاهر من طرقنا في تأخير العتق أم لم يفرطوا ولم ير من علمه ذلك بطلاق أو تعبير وفي
صالح عيسى في رسم لم يدرك من كان في الوصايا الثاني ما نعه وسأله عن الرجل يوصي بأن يشتري
من ماله رقبته وذكر أنها واجبة عليه فالتباعد رقبته قبل أن يقسم ماله مات العبد أو جني حياته
تختص برقبته قبل أن ينفذ عتقه قال ابن القاسم إذا مات فإنه يرجع أيضا في المال فيخرج
عائتي ثم رقبته تشتري فتعتق أو حمل الثلث ما بقي بعد موت القلام ما يكون فيه رقبته
أو ما كان في ثلثه وكذلك لو خرج ثلثه فينقطع وأما إذا جني غير الورثة في أن يسلوه
ويبنوا عواما تلت ما بقي عبد أو يفتكوه فيعتقه وكذا يرجع أبو حنيفة في ذلك ما بقي ما لم ينفذ
عتقه أو يقسم المال فإن قسم وقد اشتري أو أخرج ثلثه فذهب ثلثه على الورثة إلا أن
يكون معه في الثلث أهل وصايا قد أخذوا وصاياهم فيؤخذ ما أخذوا وأما ما يبلغ برقبته
لانه لا يجوز وصيته ولم يفتق ولم ينفذ إلا أن يكون معه في الوصية من الوصي ما هو مثله
ف يكون في الثلث سوا وإن بقي في أي الورثة من الثلث ما يتباع به رقبته أخذ ذلك
من أيهم بعد القسمة ويتبع به رقبته وأتق لاهل الوصايا وصاياهم لا يكون لهم من الثلث
شي ولو وصايا لم تنفذ قال ابن رشد قوله إن كان العبد قبل أن يفتق أنه يرجع في ثلث
ما بقي بعد قيتري به عبدا آخر فيعتق أن كان المال لم يقسم وإن كان قد قسم لم يرجع
على الورثة إلا ما بقي في أيهم من الثلث بعد العبد الذي كان يشتري للعتق فمات
استحسان لأجله القياس لأن الحق في الطلابة على التركة لا يستطعها المال وقد روي
أصبح عن هذا القياس أنه يرجع إلى ما بقي من المال يخرج ثلثه ويكون ذلك كسبي لم يكن للجب في
ثلث ولو يفرق بين أن يكون المال قد قسم أو لم يقسم وهو ظاهر في كتاب الوصايا الأولى
من المروية ومن الناس من ذهب أنه يصير في المروية وفي هذه الرواية من الفرق بين
أن يقسم المال أو لا يقسم وهو قول الشيخ وليس ذلك يصح لأن الأولى أن يحمل الكلام على ظاهرهما
هو القياس ولا يهدل به غلطهما بل لا يربط القياس بغيره وإنما هو استحسان وكذلك قوله
أنه يرجع في ثلث ما بقي ما لم ينفذ عتقه بربا نه إذا نفذ عتقه فاستحق بعد العتق لا يرجع في

نسبه

اذا كان في الثلث رتبة واطعام فيعتق الرتبة في القتل ويقيم عن الظهار والتفريق والله اعلم
قول ثم فطر رمضان قال السباطي بالاكل والشرب فان قلت فبذلك لا يكون الاكل والشرب
له اذا قلت الكفاية بالجمع يجمع عليها وكل ذلك مقصود لاهل المذهب حيث لا يقبلون الاكفارة
الفطر وهذا الذي قاله غير ظاهر لان الفطر يسمي ذلك ولم ار احدا قد رده بما قال في القلوب على
الاطلاق **قول** ثم الميت والمريض يعني انهما في مرتبة واحدة فاذ لم يحل ما التمس
تخاصا قال في التوضيح وهذا اذا كان في فور واحد ولو بدا في حدها ثم ذكر الاخر في بالاول
لانه ثبت له ما لا رجوع فيه انتهى الكلام المتصل للصلوات فيه كاللفظ الواحد وقال في القام
ما كان في كلمة واحدة وفور واحد فاما ما كان في فور واحد فاولا لم يرد في قولنا ان
عرفته اليان في هذه اذا كان في لفظ واحد في موضع فقال هذا امرين وهذا امرين لا خاصا
وقال ابن القاسم ولو بدا في حدها ثم ذكر الاخر في بالاول لانه ثبت له ما لا رجوع فيه
والاستصحاب في المجموعه الكلام المتصل للصلوات فيه كاللفظ الواحد ولا في القاسم في الوضو
ما كان في كلمة واحدة وفور واحد فاما ما كان في فور واحد فاولا لم يرد في قولنا ان
ان قال فلان حريته لم يستكن سكونا يعرف انه لم يرد في غير ثوبه ولا يبين ان يرد
الاول في الاول الثاني وكلام استصحاب هذا الاخر هذا الذي اشار اليه المؤلف بقوله اخر العتق
الا ان يثبت فيستبع واهله علم وكذا اذا لم يرد واحد واحد وفي كلمة واحدة كما واحد وترتفع
في لفظ المدونة قال في المدونات والتدري الذي يوجب عليه نفسه في المرض ينبغي ان يكون
عثرته الميت في المرض والمريض انتهى **قول** ثم الموصي بعتقه مبينا ثم يتكلم المؤلف
رحمه الله على صدقة المريض الميتة وقال في معرفة قال ابن رجب صدقة الميتة بقرعة
على الوصية بعتق مبينا انه ان يرجع عنه وقاله المفسر في وعيد الملك ما يستحق كالتعصية
قبل الوصية او بعد ما روي ابن القاسم ان ما كان توقف في تبديده صدقة الميتة على الوصية
ولذلك في العتقة وتبديدها الى ما كان على العتق بعتقه فبيده العتق ان زروق الذي في
سماح ابن القاسم في الوضو ان الوصية تحامى بها صدقة المريض ومن كتاب المأخذ
من القنينة الصدقة مبداه النبي وبيد المطلق ان حبيب بن سماح ابن القاسم مكرها ما لوصايا
بعد انه ذكر الوصية قال في التبرك في هذه الرواية ان السؤال فيها اما هو عن الوصية
بالصدقة والصدقة على سبيل العتقة فقال انها يتماثلان والاختلاف احفظه في ذلك
وقد رتب لابن دحون انه قال قد قيل ان الصدقة تقدم على الوصية لانها للفقير والوصية
للاغنياء ولا يعرف هذا القول ولا وجه له اذ قد يتصدق على الفقير ويعطى الفقير ويكره
ان تبذل الوصية للفقير على الوصية للفقير وقد ذكر خلاف الاجماع واما الاختلاف المعلوم
في الصدقة الميتة في المرض والوصية هل يتماثلان او تبذل الصدقة الميتة من اجل انه
ان يرضى لزمته فروي اخا رث عنه في وجب قال سمعت مالكا يقول في لوجل يتصدق بالصدقة
في مرضه ويوصي بناس يوصيا ثم يموت فيرد الوضيا ان يرد الوضيا ان يرد الوضيا عليه قال الاربي

ذلك لهم

ذلك لهم لانه لو عاش ثم اراد ان يرجع في صدقته لم يكن له ذلك ومثل هذا في المختصر الكبير
لابن عبد الحكم عن مالك ومثل هذا في كتاب ابن حبيب وقد اختلف قول مالك في هذا
الاصل اني قد سئل ان الصدقة الميتة تبذل ومثلها العتقة الميتة تبذل على الوضيا
عليه القول مروي عن مالك وعن اكثر اصحابه وهو يقول ان علي الموصي بعتقه اختيار
ابن القاسم تبذل الموصي بعتقه ولله اعلم وهل يحتاج العتقة في المرض الى حوز فقير
المتنقي عدم احتياجها نظره فيه ولله اعلم والخصوصا في الفقرات بهذه الاربعة
التي ذكرها المؤلف الموصي بكتابتها اذا جعل الكفاية ولله اعلم **قول** جعل ابن رجب في نوازله
الموصي بكتابتها الموصي بكتابتها في مرتبة واحدة ونقله البرزلي وانظر الجبس
الميتة في المرض هل يبذل على الوضيا على ان كان في كلام ابن رجب في سائر كتب خراس
سماح ابن القاسم من كتاب الجبس اشارة الى ذلك ونصه في شرح مسئلة من جيب
مروضة دالة وجعلها بعد جيبه في سبيل الله فانه ان يغير ذلك في مرضه ان ذكر له
قال في معرفة ذلك ونصه قوله انه ان يغير ذلك في مرضه يرد بغيره بغيره ويطلب
الجبس ليعلم من مرضه واما ان صح فيكونه الجبس ويحكم عليه وان كان قد رجع عنه
وغيره في مرضه ووجه كونه له ان يغير ذلك في مرضه انه لما كان الجبس لا يبقون مات
من مرضه لاسيما الثالث حكمه حكم الوصية في ان له ان يرجع فيه فعلى قياس هذا
ان مات من مرضه قبل ان يغير جيبه وقد اوصى بوصايا سال قل يجلد ذلك ثلثه كما
في الثالث ولم يبد الجبس في المرض على الوصية بالمال وهذا حصل اختلف فيه
قواما لك في كتابي عن عبد الله في مرضه ووصي بعتقه عبد الله اخر فروي ابن القاسم
وابن وهب عن مالك ان الميتة في المرض يبذل على الموصي بعتقه واخر يرد على ابن
القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وابن دحمان روايه اختار ابن القاسم في هذا الجواب
ما جيبه في مرضه ولا ما تبذل عتقه فيه وروي استصحاب عن مالك انها يتماثلان الميتة
في المرض والموصي بعتقه فبعضها لانه لو اوز وقد قال بعض اصحاب ما ذكر ان مالك
رحمه الله رجع الى هذا القول وعليه يعني انه عز وجل بقوله في هذه الرواية ان له
ان يغير جيبه الذي جيبه في مرضه ياتي على قولنا الذي رجع اليه من انما
يتماثلان ولا يبذل الميتة في المرض على الموصي بعتقه النبي ما يقصود من كلامه
قوله فعلى قياس هذا ان مات من مرضه قبل ان يغير جيبه الى قوله على الوصية
بالمال **قول** ثم الموصي بكتابتها والمعتق بماله والمعتق باجل بعد يفتي ان
العبد الموصي بكتابتها ولم يجهلها الموصي بعتقه على ما روي يعلم والمعتق باجل بعد
كثيرين **قول** ثم سنة على الاكثر يعني اما المعتق لسنة يتقدم على الاكثر
منها واما ما كانت لها اول من ثم وشيئا الى ما نقل في التوضيح عن عبد الحق
وقدم عبد الحق المعتق الى سنة على الكاتب يفتي من مع المعتق الى اجل بعد كثيرين

سكنها ستة والمعرف من قولها ان القاسم ان يجعل في الثلث الرقاب وان كانوا اربعة يبيع السبع
بالاستئذان وان لم يبيع في الثلث لا يستفاد بالرقاب ابن بونيس وانما جعلت الرقاب في الثلث مع
امكان رجوعه في الوارثة لانه قد يموت العبد وتنتهدم الدار التي هو حذر نفسه من فقهه مما اذا اوصي
له بعتي كعبد او دابة او دار ولم يجعل الثلث في المرونة قال في المرونة قال في قولنا كل حصة من هذه المسئلة فقال
مرة مثل ما تقدم وقال مرة يخبرون بيني الاجازة ويبي ان يقطعوا له بمبلغ الثلث جميع التركة
في ذلك الشيء بعينه قال وهذا العيب الي انهم وقال في عيد السلام هذا هو المشهور اعني التفرقة
بين الوصية بثلثا فخرها بثلثا واداه علم **قوله** او ما ليس فيها **قوله** اشار به الي المسئلة الثانية
ويعني بها ليس في التركة بغيره سواء كان حصة الثلث ام لا قاله ابن عبيد السلام وسواء كان عينا او
عرضا عليه خلاف في هذا فبينون للموصي له ذلك الشيء الموصي له او بدفعه له ثلث جميع
التركة واداه علم فخرها بالمسئلة الثالثة بقوله او يفتق عده بغير موته بشهر وتصورها
ظاهر من كلام الشارح **قوله** ولا يحمل الثلث **قوله** هذا شرط في المسئلة الاولى والثالثة
دون الثانية فاعلم واداه علم **قوله** في الوارث ان يبيع ولو يجمع ثلث الجميع **قوله** هو ظاهر في
المسئلة الاولى والثانية والثالثة فانه يبيع الوارث في اجازة الوصية
او الفطره بمبلغ الثلث في العبد نفسه على المشهور كما تقدم في مسئلة الوصية بمصنف واداه علم
ومما يلاحظ في الباب كثير وفي الموصي بثلثا من المرونة منها جملة واداه الموفق **قوله** ونصيب
ابنه ان قوله في ابيهم تصويره ظاهر **قوله** الاول قال ابن عبيد السلام المعترف فيما ذكرنا
من عدد الولد من كان موصو به موصي ولا ينظر في من زاد فيهم بعد الوصية وابن
ما ترواه انشعب من مالها انتهى ونقله في التوضيح **قوله** الثاني منها ايضا اذا وصي بمثل نصيب ولده
ولا ولد له وجعل لغيره ولد فان لم يولد له فلا شيء للموصي له انتهى **الثالث** قال في التوضيح
واختلف اذا وصي بثلث احد نصيب بنيه ونزله فلا ريب اننا على اربعة اقوال الاول قوله لا يقسم
المال على عدد رؤسهم الذكر والأنثى فيه سواء يعطى حظ واحد منهم ثم يقسم ما بقي على
فرايض الله لكن انما فرض المسئلة في المرونة اذا قال له نصيب احد ورثتي الثاني انه كرجل من
ولده الثالث انه يزداد سهمه على السهام ويكون له وقال ابن زياد يكون له نصف نصيب ذكر
ونصف نصيب انثى هكذا حصل ان زرقون انثى فيكون الاول هو المعترف بكونه من هذه المرونة
الرابع اذا كان اولادها انا ثلثا كلهم كان لهن الثلثان ثم نظرا في عدد هن كان كل اربعة اعطى
اربع الثلثين وان كن ثلثا اعطى ثلث الثلثين وان كن اثنتين اعطى نصف الثلثين
وان كانت واحدة اعطى نصف المال انا اجازة الوارثة والا فلا ثلث المال نقله ابن عرفة
عن ابن بونيس عن كذا بحد واداه علم **قوله** او ينصيب احد ورثته يعني من عدد رؤسهم
قوله قال ابن عبيد السلام ولا يلتفت الي قسمة الوارثة كيف كانت بالسوا او مختلفة فيعطى
الموصي له جزء نسبتته الي التركة نسبة الواحد الي عدد رؤسهم انتهى وفيها خلاف واداه علم **قوله**
ويجزاؤهم قبسهم من نصيبه اي ان كانت من ستة فليهم سهم من ستة وان كانت من

ثمانية

ثمانية فليهم منها اربعة وعشرين قبسهم منها وان كان ورثتها اولاد ارجل واحدة لغيرهم
من ثمانية وان كان رجل وامرأتان قبسهم من اربعة وعشرين هذا اذا وصي به عيسى في جماعة نقله
ابن عرفة وما ذكره المؤلف هو المشهور عليه فلو كان اصلها من ستة ونقول في عشرة فله
سهم من عشرة انتهى من التوضيح وفي المسئلة خلاف فقيل له الثمن لانه اقل سهم ذكره ابيه
وقيل السدس لانه اقل سهمهم والتمس ان يستحق ما يجب **قوله** فان لم يكن له وارث فقال في الشهاب
سهم من ثمانية وقال ابن القاسم سهم من ستة قال ابن عرفة قال ابن رشد الاظهر قول الشهاب
وقال ابن عبيد السلام الاقرب بعد تسليم اصل المذهب قول الشهاب وقول الشافعي عندي قوي انتهى
والشافعي يقول يدفع له الوارثة ما شاء واذا هو نقله عنه **قوله** وفي كون ضعفه مثله او
مثله تردد بينه ابو بصير ويضعف نصيب ولده قبل الموصي له مثل نصيب ولده مرة واحدة
او مثله لانه عن مالك واخاياه المتقدمين وتردد في ذلك لنا خرون فقال بعض متبعي
ابن القضاة مثله مرة واحدة وان قال ضعيفه مثل نصيبه مرتين وقال ابن القضاة يحكي عن ابي
حنيفة والشافعي انهما يقولان ضعف النصف مثل مرتين وهو قوي من حجة الفقه انتهى قال في التوضيح
وبه نظر في الجوهري ضعف النصف مثله وضعفه مثله وضعفه مثله تضعفه مثله تضعفه مثله تضعفه
العرف وانظر كيف عده المص قولا واغناثا وان القضاة في ثلث من حيث اللفظ انتهى كلام التوضيح
قلت ونقله مثله مثله في كلامه بل يقال قد ثبت بما نقله المص عن الجوهري انه ليس اقوي
من حجة الفقه وان الموافق للفقهاء الاول والاخر اوفق لعرف قائله واداه علم **قوله**
وهي وسدرا ان كان موصي في المعلوم من صورته **قوله** فان ادعى اهل الوصايا ان الميت علم
به وانكر الوارثة ذلك خلف الوارثة ما يعلمون ان الميت علم به ولم يزل الوصايا فيه وان تكلموا خلف
الموصي لهم ودخل الوصايا فيه انتهى من شرح ابن الحاجب لان فيكون **قوله** ودخلت فيه **قوله**
يعني ان الوصايا تدخل في المديون في المرض اذا ابطال بقضه هكذا قال المص رحمه الله في التوضيح
وجعل عليه كلام ابن الحاجب وعنه في ذلك كلام صاحب الجواهر الذي يظهر ان ذلك لا يتصور لانه لا يوجد
في المرض يتقدم عليه اشياء مما يخرج من الثلث كالفكر الاخير ومما يرضى ومما يرضى
والزكاة التي فوط فيها ووصي بها وما ذكر مع ذلك ويتقدم على اشياء كالعبد الموصي بهتق والوصية
بالمال وما مع ذلك ونشأ ركن في رتبته المتبذل في المرض فانه فرض صينوا الثلث اذا كان معه
ما يتقدم عليه خرم فانه استغفر ذلك الثلث بطل التدبير الذي في المرض وبطل الوصايا
كلها ولا اشكال في ذلك وان كان المديون في المرض يتقدم هو عليه كالوصايا بالمال كان وسع
الثلث المديون في المرض جميعه واستغفر ذلك الثلث نقد عتق المديون في المرض وبطل الوصايا
وان لم يسع الثلث الا بعض المديون بقدره ما وسعه الثلث ورجع الباقي في قبض الوارثة ولا يتصور
دخول الوصايا فيه وكذلك ان كان معه ما هو في رتبته وهو المتبذل في المرض فانه يتخاضات
في الثلث فيفتق من كل واحد منها فاد ما حمله الثلث ولا يتصور دخول الوصايا في ذلك وما ذكره
المص عن صاحب الجواهر هو كذا في الجواهر ونقله عن كذا في الموار والمجوعه لكن الذي ذكره في

الجواهر عند الكنا بين المذكورين ذكره الشيخ ابن أبي زيد في النوار وعنه ما ليس فيه ذكر المردج
في المرض ولم أقف عليه الا في كلام صاحب الجواهر وهو مشكور الصواب تركه والله اعلم **قوله**
او وصيته بتلثي فصد قوة يصدق ان لم يقل لا يبي **قوله** تصويره من كلام الشارح ظاهر مبيحة
قال في معنى الحكم في باب الوصايا اذا استشهد شاهدان على وصيته واحدها الذي جعله الوصية
ينظر فيها فان استعمل هذا الشاهد منها وامتنع من قبولها جازت شهادته لقول القاضي
يعود لكرامته الى النظر اعاده انتهى وقوله واحدها الذي جعله الوصية ينظر فيها يعني
واحد الشاهد على وصيته هو من اسند اليه النظر فيها **قوله** وفي العمل انظر صيايل
الجسم من ان يسهل فان فيه سلايل يصور فيه وقول الوصايا في الجسم **قوله** ووصي فقط بهم
قوله قال في المردج من قال لا يشهد وان كانا وصيي ولم يرد علي هذا في وصيته في جميع الاشياء
وان كان صفا وصيه ومن بلغ من ايكار مناه باذنه والشيء باذنها انتهى قال المستد الجب
ظاهر دخول الايصا في الطور اذا قال وصيي سحلا يعني مطلقا وهذا الى نظره محجرج جنبي
انه لا يرد خلفه هذا اللفظ المستد في ذكر انما الهند في قوليني احدها فاذا ذكره صاحب الطراز
انه لا يكون داخل تحت لفظه الا اذا صرح بذلك والشافيه انه يتناول الجميع الا اذا خصص ذلك
بما لنفسه وولده وهذا الخلاف اما هو اذا اتى بلفظ عام كما تقدم واما ان صرح بالوصيتين
مع فلا يشك في ذلك ولا خلاف ثم يتبرر علي ذلك فخرج وهو اذا قال الوصي الثاني انا اقبل
وصيتك ولا اقبل وصيته الاول منها روي فينا تحليطا فقال ابن وهب في سماع اصبع له ذلك
وقال لا يصح لبيس له ذلك لان وصيته الاول من وصيته الثاني فان قيل بعضها لزمه كلها ابن
رشد قول ابن وهب اظهر وقال ابن بونس الذي ارى ان يقول له الامام اما ان تقبل الجميع او تدع
الجميع لان يري ان يقدره علي ما قبل ويقيم من يبي وصيه الاول انتهى وذكر ابو الحسن الغولي
ايضا عن ابن الصدي وقول في النوار في ترجمة الوصي يقبل بعض الوصية ومن القبيبة
روي اصبع عن ابن وهب فيمن اوصى الى رجل بوصيته وعما كان وصيا عليه فقبل وصيته في نفسه ولم
يقبل ما كان وصيا عليه قال ذلك لم يوجب كل الامام من باب امر الاول وقال اصبع اما قبل الجميع او ترك
الجميع وان قبل البعض فهو قبول الجميع وقال فيهما ايضا عن كتاب ابن الموارث لو اوصى لي ميت
ولم يعمل بكن وصيه لوصيا انتهى وقال في عقيد الحكم والوصي ان يوصي لي غيري اذ لم تمنعه
الوصي من ذلك ولا تمنع لغيره في ذلك فيقوم وصيه فعلمه فيما كان ذاك من وصيته عيتم
اذا اوصى بذلك وانما تدوم بوصي بذلك تقبل كما هم النظر في كما كان اليه بديده ولم تحزله
ان يهمله انتهى في رواية اخرى واذا اوصى الوصي بماله وولده لم يكن وصيه وصيا علي ابتداء
وقدم الف في غلبهم الا ان ينص علي ذلك في غرضه **قوله** الاول اذا قال لان من فقلان وكيلي
فهذه وصية صريح بذلك في نوار السجوت في كتاب الوصايا ما لا يرد في هذا قال الله الوصين
وكيل الميت نسوا قال في وصيته فقلان وصيا وان من فقلان وكيلي وليس الوكيل وصيا انتهى
الثاني اذا قال فقلان وصي علي ولدي فقلان وله اولاد صغار غيرهم فقلان ايضا صرح علي من

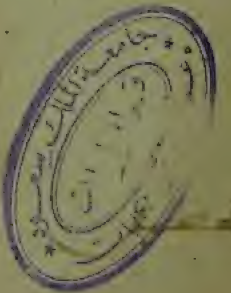
سعي

سعي اوصيهم فيه تنازع بين الشيوع في الالف سهل في احكامه الكبرى في اواب كتاب الوصايا
في ترجمته الوصايا بالابتداء وفي صيايل القاضي ابي بكر بن زرب قال في رجل قال في وصيته وله
اولاد صغار وقد جعلت النظر لولدي فقلان وقلان وقلان وقلان وله اولاد غيرهم فقلان وصيهم
فانهم يدخلون في الايصا وان لم يسمهم لانه لما قال ولدي دخل جميعهم فيه قبل له كيف وقد سمى
من ارايان في عليهم فقلان لولاه هذا لم يقل جعلت النظر لولدي فقلان وقلان وقلان وقلان وانما
كان يقول من ولدي فقلان وهذا كمن قال عبيدي امر فقلان وقلان وقلان وسكت عن باقيهم
فانهم يعقرون اجمعون من سماعهم ومن لم يسم قال له موسى تزلت هذه المسئلة فافتي فيها
بعض الشيوع انه لا يفتق الا من سمى في غلط فيها واخذ بفتيا له شخص وحكم به قال القاضي اعوف
وقت نزولها قال ابن سهل في سماع اصبع في رسم القضا المحض من كتاب الصدقات مسئلة تسئلة
القاضي هذه وهو من تصوق علي رجل بميراثه وقال استشهد لي فزاد وقت علي فقلان في ميراثي
وهو تارك ابن العيين والقصور الرمك والرفيق والنياب والدر والابوالا الارض ايضا فافتي في
تركه الميت فناد لم ينصها او غير ذلك قبل له هل يكون منس وما لم ينص لم يصدق عليه الا استثنى
ام ليس له الا ما نص قال اصبع له كل شيء الا ما استثنى اذ كان يعرفه والحائن داخل في الصوفة
ان كان يعرفها لانه لما استثنى الارض ايضا ولم يستثن الحائن تدبر هذه الجملة فلم لا استثنا
المنصوق الارض ايضا كانت كسيلة القاضي سوا القدر وقال المستد في كتاب الوصايا الاول
واما سئلة الشيوع المشهور في سائر البق ابن سهل في اول الوصايا وذكر كلام ابن سهل المتقدم
برفته بلفظه والله اعلم **الثالث** اذا اوصى بوصية وذكر فيها ان الوصي علي ولاده فقلان تروصي
بوصية اخرى غير ما كان اوصى به او لا الاله لم يتعرض للوصي ولم يجعل وصيا علي ولاده في الوصية
التالية الا انه قال ان هذه ناسخة لك وصيته قبلها قلان في رشد لا يكون ذلك ناسخا لا يصح
علي ولاده ذكره في نوازله **قوله** الا ان تتزوج زوجتي قال ابن عازي في وصيتي
ما دامت ايها انتهى وناقاه اظهر محال به الشارح كلام المم سئلة فلو اوصى لي علي بشرط
فلم يوف به الوصي له فانه يرد في معنى الحكم في كتاب الوصايا لو اوصى لامي ولده
علي ان لا تتزوج بوصية تنوي رفعت لها الوصية ثم تزوجت فانها ترد ما اخذت انتهى
قوله واعلم الوصي علي المحي عليه اب او وصيه كما ان قل ولاوي ورك عنها **قوله** قال ابن عرفة
الموصيان كان بالنظر المحي باختص بالاب الرشيد والوصي والحكام فيها مع غيرهما وصية الاب
الي غير نصفه وصية ابكار بنانه وان مات الوصي الي غير جاز ذلك وكان وصي الوصي مكان
الوصي في النكاح وغيره بخلاف مقدم القاضي وقيل مثله واخذ من قولها في ارا السؤل
وان لم يكن التيسيم الطفل وصي فاقام له القاضي خليفة ان كان الوصي في جميع ماله وفيها لا
يخوز وصية الجد بولد ولده ولا اخ باخ له صغير وان لم يكن لهم اب ولا وصي وان قل المال خلاف
الام المحي قال ابن القاسم في كتاب التيسيم من اوصي لاجيه بمال وهو في حوزة لم يقاسم له
ولم يبع واجاز ذلك لشبه في كونه فقل قوله يجوز وصية عيما بول ان لم يكن له وصي فقل هذا

فيما كان من مال يبرأ وما تطوع به الميت فالوصية تكون وان يكون القاضي من رعيه الميت وان
كان للموحي عليه اب او وصي فاما ان يكون ذكرا فوفوا على يدي فلا حرج في شراؤه قال به في
الموحي عليه يقع به في سلبه او مطهر لم يكن لا بد منه والوصية فيصير ولا يجوز عليه لانها هبة
من الوصي على صفة واجاز ابن القاسم للقطر القطر ان يقاسم له ويقبض له ما اوصاه ومنه
في الاخ وان كان في حجره والاخر اولى لان اجمع القيام والنسب ومنها لا يجوز ان يوصي الامم ولولاها
الصغير الا ان يكون وصية من قبل ابيه والا لم يجز اذا كان المالك كثيرا وينظر فيه الامم وان
كان نحو السنين وبنها اجاز ان يوصيها في العدل فمن لا اب له ولا وصي فيها تركه له وقال
غيره لا يجوز ان يوصي بها ولدها قال ابن القاسم في كتاب القسم واجازة ملك ذلك استئذان
ليس بقبيل وان كان الا ايضا بغيره من قضادين او تفرقة ثلث ما زك من كل ما يكن
انتهى كلام ابن عرفة بلفظه وقال في كتاب القسم من المدونة اثر الكلام الذي نقله
ابن عرفة عنها ولا يكون وصي لهم او احد الاخر وصيا في يسير مال ولا كثيره والامم خلاصهم
اذا ما اعتصموا به وقت تولدوا كما لا بد وليس للاخر ان يقتصد قيل فما يصنع هذا المال
الذي اوصاه قال ينظر فيه السلطان ويخبره علي الصغير والقاب انتهى ونقله ابن
يونس **فيها** **الاول** ليس للاب ان يوصي وصيا على كبر اولاده الا ان يكونوا محجورا عليهم
قال في النوادر في الوصايا **الاول** في ترجمة الوصي يبيع تركته الميت لربها فالا له عن استصحاب
في المجموعه وليس له ان يولي على كبر اولاده احد انتهى يريد ان لا يمكن محجور عليهم قال ابن تيناس
ولا يبيع نصيب الوصي على ذكوره اولاده (بالفقيه) الا ان يكونوا محجورا عليهم ثم يوصي وصيا في
قضا الدينون وتنفيد الوصايا ونص علي ذلك غير واحد والله اعلم **الثاني** قول المصنف انما يوصي
علي المحجور عليه اب هذا اذا كان الاب رشيدا كما تقدم من كلام ابن عرفة حيث قال ان كان بالنظر
لحجور اختص بالاب الرشيد فاما ان كان الاب سفيها وهري وابنه ابيه فكل من الولايه علي
ولد ولده ويوصي عليهم ويكره وصيه وصيا عليهم وقيل لا يكون وصيه وصيا عليهم قال
في القنينة في رسم محرم من سماع ابن القاسم من كتاب النذر ورسيل عن رجل خلف في رقيق
لابنه الا يبيعهم بشئ من ماله والحق اب فقال له انما يبيعهم ليس هم لك فقال له اسفله هو يريد
الحالف فقال لا فقال لا اري ان يبيعهم قال ابن رشيد في قوله لا اري ان يبيعهم ان الله
مكن سفيها وليا علي ان له ان يبيعهم فيكذب علي هذا ان يكون الوصي الاب علي ولد الولد
الذين الي نظره بايضا الاب وهو حرم في محضه ان يوصي ابنه شهاب عن ملك ان الوصي ان يزوج
بناته بغيره بعد بلوغه وان رضي الاب بذلك قبل ان يبلغ لم يلتفت الي رضاه لسقوط
ولايتهم من كالتباني قال ابن وهب في اصل سماع اصبح والوفاء الي السلطان احسن واين من ذلك
اي ما في محضه ان يوصي ما في كتاب ابن الموارنة المولي عليه اذا قتل ولده او اوصاه عن ابن وصي
الاب اري من موهمة الصبي بالدم وقد كان بعض شيوخنا الابري وصي الاب وصيا على منقار
الولد الموصي به وبالله التوفيق انتهى وعليه القولين ابن رشيد ايضا في سماع اصبح من كتاب

النكاح في شرح مثله تزوج السفيه اخته او وليته وتلقها ابن سلون في رواية في ترجمه السفيه والمحجور
والاوصياء قبل الاب ونصه واما انكاح الوصية بنات محجور فالرواية في ترجمه السفيه عن ملك
وصفاه في الايكار والشيخ اللاتي يملكن امور انفسهن وقد كان بعض الشيوخ يقول انه لا يكون
وصيا علي ولد محجور الا بتقدم السلطان فعلي هذا لا يزوج واحدة من بناته وفي ما قبل انما يجب
قال لا يختلف الشيوخ في الرجل اذا كان وصيا علي سفيه فولد للسفيه ولد له للوصي ان ينظر علي ابن
السفيه كما ينظر علي ابيه ام لا فذهب ابن ابي ابياته لا ينظر عليه الا بتقدمه وقاله ابن عتاب
واين القطان في ذلك وقالوا لا ينظر علي ابيه فالاولا لقضا عندنا يد لك انك انما مقوم القاضي
فقال انما سهل في باب المحجور في ترجمه مقدم هله التكلم علي اولاد محجور دون تقديم ام لا
الذي تقتضيه الروايات انه ذلك والذي جري به عمل القضاة ان لا يكون له ذلك الا بتقدم
وانظر كتابه لا قضية منه في الكلام علي الاستخلاف والله اعلم **الثالث** اذا قدم القاضي
ناظر علي السفيه ثم ظهر وصي من قبل الامام له رد افعاله فقله البراري في الوصايا وفيه ايضا اذا
اوصي شخصه ثم ظهر شخص اخر بوصية فانظره والله اعلم **رابع** ولا التركة الا الخضرة
الكثير **ش** وسواء اراد الوصي بيع التركة لقضا الدين او لتنفيد الوصايا او لغرض لا فانه يمكن
الا كما يحسنوا رخص الامر للمسلم في امره بالبيع وانما من يولي معه البيع للقريب او لغيره ما ينقسم
قال في المدونة في كتاب الوصايا ولا يبيع الوصي علي الاضاعة التركة الا الخضرة الا كما
كان في نوازل من نأيتنه وذلك في جواب او عرفه رفع ذلك الي الامام فامر من يولي البيع للقريب
الذي وقلا في القنينة في رسم سلف من سماع عيسى من كتاب الوصايا مسئلة وسئل عن الوصي
يبيع المتاع بغير اذن الورثة قال ان كانوا كبارا قد رضي حالهم وشايب او من زواج
قد برئت رضي حالهم فلا يبيع الا باذنهم فان باع المتاع لانه انما اوصي بالخير الذي يولي
عليهم ولم يوص بغيره لانه انما هو لاشركا في هذا المتاع قيل له فان باع قال ان كان ما منه
واصاب وجه البيع كان له يقول بضا قال ابيع لا اري ذلك واري للورثة رده الا ان يكون له
ثلث موصي به مود بك يحتاج الي تحصيل المال ويبيعه وجمعه فيكون ذلك له (لا القمار والوباع
فلا اري ذلك) دونهم لان مامون وانما يبيعهم وتتمتع غير ضرر وان لم يكن له ثلث علي
ما وصفت فهو مردود علي الورثة الباقين فاما الذين حصصهم او اخذون بها بلع كالشركا
في السلعة المفقرة التي لا يجمع في القسم فهو كالشركا الاجنب من طلبة قال ابن رشيد قول
ابن القاسم في باع الوصي علي الصفا من ماله والمتاع المشترك بينهم وبين الكبار ان البيع
يرد ما لم يثبت فان برئ من يدين يدين بشئ يبيع او هبة او يتحويله عن حاله مثل ان يكون ثوبا
في يمينه او غزلا في يمينه او طعاما في ماله وما اشبه ذلك وقد اصاب الوصي وجه البيع بغير هذا
الاستحقاق والقاسم ان لا ينفذ البيع علي الكبار كما اذا اذن لهم بيقضه وكذا قال سحنون
لا يجوز بيع الوصي علي الكبار بغيره ولا لغيره اصاب البيع او لم يصعب لانه ماله لهم وهم احق واولي
بالنظر لانفسهم قالوا وهم ايضا اولي بكل ما باع من ماله لئلا يبيعهم اذا كان لهم رأي في شرايهم بما باع

من التركة في ثلثه فليكن يوزن ببيع عليهم ما لهم بل ما امرتهم هذا فطرد ذلك قول اصبح ايضا ان البيع
بعض اذا فاق اذ كان ثلثه موصى به اليه فحتاج الى تحصيل المال وجميعه وبيعه الا في العقار
استثنى ان ايضا والقبض ان لا ينقل على الكبار لبيع في حظوظهم من ذلك كله الا باذنهم كالشركا
الاجنبيين للميت والتمتع في كتاب ابن الموارز لوصي ان يبيع الحيوان والرقيق والعقار
لثا دين الدين وتنفيذ الوصية وان كان في الورثة كبارا لا يبيع عليهم او كانوا كبارا كلهم
وقد قيل انه لبيع له يبيع شي من العقار الا الثلث وهو واجب اليه وقد مضى في رسم الشجرة من سماع
ابن القاسم فوفى من هذا المعنى وبالله التوفيق انتهى ونص بان الشرا واليه في رسم الشجرة
وسيل عن الوصي به ببيع متاع الرجل مساومة او بمن يري اذ كان ذكرا له مثل
يسومه الرجل في الدار وما اشبه فيمنه ويرى ان يبيعه غبطة فلا بأس بذلك باع مساومة
او بمن يري اذ كان ذكرا له على وجه النظر فان لم يشتر معاها في الوصي على الثلث
اذا باع باذن الورثة على الصفا لا باع باذن الكبار وفي الوصي على الصفا راى الم يكن لاحد
معهم في ذلك مشترك واما اذا كان وصيا على الصفا وهم شركاء في بيع الكبار فليجمع بينهم
اذا لم يوافقوا ذلك عليهم وكذلك اذا كان وصيا على الثلث فباع بغير اذن الورثة وبالله
التوفيق انتهى وقال في المواريث في كتاب الوصايا قال الشهاب في المجموعه وفي كتاب ابن الموارز
في الوصية ببيع الرقيق والحيوان وغيره لا ينافى وصاياه وفي الورثة فليكن كبرياء يولي
عليه قد لزمه وكذلك لو كان عليه دين او وصي بوصية او بالثلث صدقة او غيرها والورثة
كبار كلهم فله بيع العقار وغيره وفيها قول انه ليس له بيع شي من العقار الا الثلث وهو واجب اليه
وكما له منه بيع العقار بغير ما سواه من الحيوان وغيره واما الم يكن عليه دين ولا وصي بوصية
ولم يترك عقارا والورثة كلهم كبار غيب او لمصمتهم غيب فلم يبيع ما كان من العروض والحيوان
بخلاف الرباع وان كانوا حصونا لا يحدا وفوت غيبتهم فليس له بيع شي ولا للسلطان ولا بيع
ذلك في القسمة البعيدة قال ابن القاسم اذا رفع ذلك الى السلطان جازيا موه او بامر من
يبيع بغيره من المجموعه وكفه في كتاب ابن الموارز قال ابن القاسم واستهيب اذا كانوا اخصا
واكابر ولا يبيع حتى يحضروا الا كابد في ان ابن القاسم وان غابوا با رضائهم وتترك حيوانا
ورقيقا وعروضا فله بيع ذلك بغيره ذلك الى الامام حتى يامر من يبيع على الفايدي
قال الشهاب ان فريته غيبهم فليبيع ما جازي عليه ويرى ان يبيعه او فقل للجميع ويقسم
النهي اذ قدموا وان شاق قسمه في غيبتهم فمن تلف حقه كان منه صغيرا او كبيرا او كل ذلك
ان كان الورثة عصبة قال محقق يبيع على الورثة الكبار والقباض بغير امر السلطان
وكيف يقسم بينهم ثم ذكر كلام القسمة المتقدم في سماع عيسى وقال الحنفى في كتاب القسمة
بعد ان ذكر الخلاف المتقدم اصل المذهب والمهر وف من انه لا يقسم الوصي على الغيب
الكبار ولا يبيع دين ولا غيره ولو جاز ان يقسم الثلث من الثلث في الجاز ان يقسم بين
الصغار والكبار انتهى ونقله ابن عرفة في كتاب القسمة وقبله فتحصل من هذا انه يختلف



هل يبيع التركة لغير الدين والتنفيذ الوصايا اذ كان الورثة غيبا كبارا او منهم غائب كبير
ام لا ما جاز ذلك الشهاب في بيع العقار ومنه ذلك غير وهو المهر وف من المذهب حتى يرفع
الى السلطان ويرد ان رفعه وما تقدم من الاقوال فكلها استثنى عن بيعها من ثلثها
بيان ذلك وادله علم **فروع** فان مات في سفر فلا وصيا به يبيع متاعه وعروضه لانه بثقل
حمله قاله في المواريث وذكر البيهقي في كتاب السلم عن ابن عمر ان من مات في سفر لم يصح
لا قضاء فيه ولا عدول ولم يوصوا حتى المتأخرون وقدموا رجلا باع هناك تركته ثم
قدموا بولد الميت فاداد الورثة ففرض البيع ان يبيع ما كان حاكم ببلده بغيره من موضع
الموت انما فعله حاجته الرقعة من بيعه وغيره في غير ذلك وقد رفع هذا القسم في سلب
وصي ففعله وايضا ونقل عن الدارمي انه امر ببيع تركة رجل غريب بذكره ان من
احوا زنا سوا ورثته بجهولون وفيها ثلثين الى ثلثات من اهل القرب وامر بالبحث
عن ورثته فان لم ييسر منهم تصديق به على الفقرا او ذكر رجلا انه تسلف من الميت دينارا
فامر به بدفعه لاولئك الثلثات وبيعه ذلك لاداء الشهد على الوصي انتهى **تيسر**
علم ما تقدم ان تنفيذ الوصايا من قضا دين او وصية او بالثلث صدقة او غيرها
لوصي الميت ومنهم من ذكر ايضا من كلام المورثة في الوصايا وفي القسمة وقال في الباب
وتنفيذ الوصية لوصي الميت انتهى وسياتي في كلام المصنف ان الوصي اقتضا ما لوصي
من الوثيون والناظر بالنظر وبات هذا حكم قضا الوصي على الميت من الدين اذ لم يشهد
به غيره وكذا حكم ما علم من الوصايا والحقوق دون غيره ومنسبة اخلاف اهل الوصايا
والوثن مع الوارث في البيع نقلها في الباب وحصل منها ان يشهد في البيان في رسم
الوصايا ان يبيعه من سماع الشهاب من كتاب الوصايا الاول خمسة اقرار والحق في ذلك
فليواجه من اراده مسئلة ارسل الوصي ما للورثة ذكرها في المورثة في كتاب
الوديعه ومسئلة ارسل القاض ما للورثة ذكرها في اول المثلث في واحد
باب الا قضيه من ان يعرفه وفي اخر القسم انما من الوكف الشاهد من تصوره انما هو
فوجوه وفي باب الجهاد من كاشية المشايخ **فروع** ذكر البيهقي عن ابن رشد مسئلة ذهب
ما اذ باع الوصي حقا را التمر من حصته الميت وفرقه انه لا يبيع على الوصي والسبيل في سائل
الوصايا من نواز لا ان يشتر ونصها وكتب اليه الظاهر عيا عن سبيله عن رجل اسندت اليه
وصية بثلث من ثمن الورثة في بيع التركة حتى حصلت دفن الثلث على بعضين
حيما في الوصية كان في التركة شخص فبعض الورثة وغيره فبيعه منها ببيع واشتراه الشريك
الوارث ونورع ثمنه على قدر الوارث والوصية فلا كان بعد مدة ثا ملت القسمة فافاد
وفيه فيها غلط ووم وقد يبيع من الوارث اكثر من نصيب الميت وتبين ذلك وثمته
وجوب له الرجوع بالثلث في التركة اذ لم يجز شراها الا لشركا يبيع الا بد فافاد من كوارث مصابه
وبقي بالمثلث وقد فرق بمأذرك حاجب لاضمان على الوصي فيما نقده مما يجب من الشخص لخصه

الراية على حق الميت ويرجع للبائع بها اناب الوصية من ذلك ويرجع هو على من جرد من الوصية لهم
المصنفين وتكون المصينة منه فمن لم تجو منهم ووافر على المالكين على المصنفين على من هب ان
انفسهم وروايتهم عن ذلك الذي يقتضيه تحت وبالله التوفيق مسيلة قال ابن رشد في نوازله
في باب الوصايا اذ اوصي بوصية او فكاك اسير او غير ذلك من وجوه البر وجعل تنفيذ الوصية
الى رجل اجنبا وارثا وشروط في تنفيذ الوصية دون مشورة قاض ولا نقب حاكم فلا يجوز
لاحد من القضاة والحكام ان يتعقب شيئا من ذلك ولا ينظر فيه والامر في ذلك للورثة فان كانت
الوصية بما يبقون لهم فيه منقصة كالقتل وشبهه كان لهم ان يقيموا حقهم بها فلا ينفذت
كان المنفذ لهم وارثا واجنبا وان كانت الوصية بما لا يبقون لهم فيه منقصة كالصدقة
فلا قيام لهم في ذلك الا ان يكون المنفذ وارثا انتهى وفي النوازله ايضا قيل ذلك نحو الورقة
في باب الوصايا سوال ساله عنها القاضي بما من رخصه المنقوض على تنفيذ تلك الميت
اذا اراد مقاربة الورثة وما يجوز من جعله في التنفيذ لانه لا اعتراض عليه من حاكم
وغيره يوجه من الوجوه ههنا الحكم النظري في حصيل التثنية والحكمة عليهم ثم يفيض
نظرة اليه انا التوفيق بما هو في التوفيق وجوه ام لا سيما الحكم اليه فاجاب
لا يجوز التقدم على تنفيذ الثلث بقاوتها الورثة ولا ما يحتمل في ذلك وانما يتم القاضي
بذلك شكوكه من يتوهم في خصص الثلث ثم يوجه كل تنفيذ ذلك اليه التطري في ذلك
لقولا الموصي ولا اعتراض عليه من حاكم ولا غيره وهذا في الموصي المأمون الذي ان تحشي
عليه على الوصية ولا تنفيذها فيكف اقامة البيعة على تنفيذها على معنى ما وقع
في سماع الشهاب من كتاب الوصايا فان لم يأت بالبيعة على ذلك كصف ان كان سارقا مملوكا
وان كان منتهما ولم يكن بهذه الصفة استخلف ولم يصفه الا انه ينكل عند المصنف وان كان
مأمونا لم تكن عليه يمين وهو محمول على انه مأمون حتى يثبت انه غير مأمون انتهى ما ذكر
عن سماع الشهاب هو في رسم الوصايا من كتاب الوصايا الثاني ونصه وصحته فيسجل على
اوصي الى رجل يوصيها من مئة وصدقة وغير ذلك فاد الورثة ان يكشفوا عنها وان
يطلعهم عليها فاما الصدقة فليس لهم ان يكشفوا عنها اذا كان غير وارث الا ان يكون
سفيها مملوكا او كافرا فيكشف عن ذلك ولهم ان يكشفوه وان كان غير وارث ولا سفيها عن
العتق لانه ذلك كله فانه الاوصيا من يفيض على الوصية فلا ينفذ منها شيئا قال ابن رشد
هذا من قوله ان الوصي يكشف عما جعل اليه من تنفيذ الوصية لا الوصية بالصدقة وغير
ذلك مما لا يبقا فيه منقصة اذا كان سفيها مملوكا او كافرا يميني ما تقدم من قوله في اول
سماع ابن القاسم في انه ليس للوارث ان يقيم معه في تنفيذ الوصية الا ان يكون فيما يبقون له
فيه منقصة كالقتل وشبهه وقوله انه يكشف عن ذلك ان كان سفيها مملوكا او كافرا
انه يكفنا قامة البيعة على تنفيذ الوصية فاما ان لم يأت ببيعة على ذلك ونحو يفضيه
عليها واستنهضهم بها ضمن ايها وان لم يكن لهؤلاء الصفة من الاستنهاض بالسفاه والورث

وانهم

وانهم المتخلف فان بطل عن المصنف فمن كان من اهل العول والشفقة لم تلحقه يمين وهو
محول على الثقة والعدالة حتى يهوف خلاص ذلك من حاله وبالله التوفيق ونحو ما انشا
اليه في اول سماع ابن القاسم قال يحقون اخبرني ابن القاسم سمعت ما قال في الرجل يوصي
بان يفتق عنه وان يجعل عنه ماله في سبيل الله ويستخلف على ذلك وارثا فغيره بعض
الورثة ان ينفذ ذلك ويظهر فيه موهما ان كان وارثا وارثا وان كان عليه وان لم يكن المتخلف
وارثا فليس ذلك عليه لا فيما يتق منقصة الورثة القتل وشبهه قال ابن رشد
هذا كما قال وهو مما لا اختلاف فيه ان الرجل اذا استخلف على تنفيذ وصيته وارثا
من ورثته فليس له ان يقبض على تنفيذ ذلك دون سائرهم ولو قام بعضهم ان ينفذ ذلك وينظر
معه مخافة ان يكون اوصي اليه بالوصية للوارث لا يجوز الا ان يبرها الورثة سوا
سيرة له الميت ما ينفذ ما فيه من عتق او صدقة قال في السبيل او عاصي ذلك من وجوه
البر او كان قد قوض اليه حيث اراد الله وانه اذا استخلف على ذلك غير وارث فليس عليه ان
ينفذ شيئا من ذلك كحضرته والامم ان يكشفوه عن ذلك قال في الرواية الا فيما يتق منقصة
للورثة القتل وشبهه والمنفعة التي يتق في العتق هو الولاء الذي نتج عن
التوقي اليه من يورثه عنه فلا يخص بذلك الورثة دون غيرهم اذ قد يبرته من لا يجز اليه
من الولاة وهو النيات والاحوات والزوجات والامهات والحداث وقد يجز الى من لم
يبرته ممن يجب من يرات من الاوة والعصبة فالحق في كشف الوصي الاجنبي عن
العتق انما هو ممن يجز اليه الولاة الميت ولو لم يكن وارثا له ولا كلام لمن لا يجز اليه
الولاة عنه وان كان وارثا له والذي يشبه العتق في بقا المنفعة للورثة هذه الافدام
والنعمير والتعيس فاما الافدام والتعيس منه ما يرجع اليه اقرب الناس بالمحسوس منه ما يكلف
واما التعيس فاما الافدام والتعيس منه ما يرجع اليه اقرب الناس بالمحسوس منه ما يكلف
هل يرجع اليه ورثته او اليه اقرب الناس به فالحق في المحسوس الذي يرجع اليه اقرب
الناس هو المحسوس له من يرجع اليه منه والحق في المحسوس الذي يكلف هل يرجع اليه ورثته او اليه
اقرب الناس اليه جميع ورثته واقارب من الرجال والنساء من قام منهم كان له كشفه عنه
حتى يعلم انه قد انقضى لما قد يكون له فيه من المنفعة باتفاق اهل اختلاف وهذا
في الوصي المأمون واما غير المأمون فيكشف عن الوصايا من العتق والصدقة باليعق وغير
ذلك على ما قاله في رسم الوصايا من سماع ابن القاسم ان السفيه المعلن المارق يكشف عن كل شيء
من الصدقة وغيره وهو محمول على انه مأمون حتى يثبت انه غير مأمون انتهى وعلم من
لفظ السفيه المذكور انه لا فرق في الحكم المتقدم بان يشترط الوصي للوصي في تنفيذ
الوصية دون مشورة قاض ولا نقب حاكم وانه لا اعراض عليه من حاكم وغيره يوجه من الوجوه
كما ذكر ذلك في السوالين في النوازله ولا يشترط ذلك في لفظ السفيه المذكورين
وانه اعلم ومن هذا المصنف مسيلة كتاب الوديعة والشهادة من المدونة وصفا على ما في كتاب

الوديعة ولو ايموت بعد قد علم غير معينين صرق عيني وان لم يات بيينة اخرى قال ابو الحسن
هذه المسئلة تبيين مسئلة كتاب الشهاوة قال فيه فان كانوا يجدين صديق ولم يذكر
هناك عيني اني لو لم يكن خلف افا كان متما انتهى ومن هذا المصنف كشاف المحرر الوصي
عما بيده فقال اني رشت في نوازل في كتاب الصداقات وليس نوارث المحرر والوليبة ان
يكشف الوصي عما بيده انتهى ونقله اني سلوت في الوصايا ونصه وسيل اني رشت في رجل
له ولي محرم له مال ونصه فله عليه بعد فوات رجل خلاصه هذا الرجلين وصيه او من
الحاكم نسخ تلك العقود وقام في الكشف لوصيه عما بيده من مال المحرم انه رشت وان
المال ان توفي هذا المحرم صاير اليه هل له في ذلك حجة ام لا فقال ليس لو ارث اليتيم ان يكشف
كشف وصيه عما له يبيد في المال ويجا صبه في ذلك ولا نيا قد منه نسخ عقوده وعلى الوصي
ان يشهد لبيته بما له بيده فان ابا من ذلك اقره الحاكم ببيانه ان يوقف في مال اليتيم
عنده انتهى وقال في القضية الثانية من سماعي شهاب من كتاب الوصايا وسيل
يعني ملك فقيل له ان سيدي كافي في الوصايا في بعض نوازل وهو ولد سيدي عما في
يدي وعما ركت فيه وانا عند الناس كما احب او ذكر علي فقال لا اري ذلك عليك اليس ما في
يدك ما لم يورثه فخال ابي ولكنك يد يد ان يقوله ويعلم بان ركت فيه قال اني رشت قوله ووصي
اي يريده اوصي اليه بالنظر علي ببيته فلم يبر عليه ان يجيره بها ربح في مال اليتيم الذي
هو ظاهر فيه لولده لان الوصي لا يلزمه ان يكشف عما بيده الا اذا خيف عليه ان يكون قد
انكف وهو محمول على الاثر من ذلك حتى يثبت خلاف ذلك حاله فان كان ما في يده من المال
موقوف فلا يلزمه ان يكشف عنه ولا يجبر عما ربح فيه لان ذلك غرضه عليه ان لا يفعل ذلك الا من
لا يوثقه وسيره قد استامن ووثقه فهو محمول على ذلك انتهى ومن هذا المصنف كشاف المرأة
للوصي ان يهاولوها اذا تزوجت حبسا ذكره في رسم خلف من سماعي القاسم من كتاب الوصايا
الاول ونصه وسيل ملك من مرة هلك زوجها ووصي اليها لولدها وما كان له من مال فنزعت
المرأة وضيغ على المال ان يري ان تكشف قال ملك ان كانت المرأة لا يريها فلا اري ذلك وان كانت
تخاف تكشف ما قبلها فلا ان يري رشت انما قال انها تكشف ما قبلها ان كان يخاف على المال عندها ولا
يكشف ان كان لا يريها ولم يبيح في حالها عليه من جهل حالها والظاهر من قول المصنف في الوصايا
من سماعي شهاب بعد هذا الا ان المرأة اذا تزوجت غلبت على جل امرها حتى تعلم ان ليس بصواب
انها عند محمول على الخوف عليها اذا تزوجت فيكشف ما قبلها الا ان يعلم ان لا بأس بها لها وقال في
المال ان لا يفي القاسم ووجه ما سمعت في المال ان ينظر الي حالها فان رضى حالها وسيرتها والمال
يسير لم يورث منها ولم يكشفه ان كان للمالك كبر ولا هي مقفلة وخيف من ناحيتها لو اري ان ينزع
المال منها وقاله اصبح وفي علي الوصي على كماله لان تكون بيرزة الامن من بقا المال عندها
بعد النكاح في الحزم والدين وليس رشت في غير بيدها قلت واذا خضع على المال عندها
فنزع منها لم تفعل له عن الوصية فليقدم بها من يكون المال عنده وينسأ لها في النظر لهم

وبالله تعالى التوفيق **قوله** ولا يقسم على غايب بلا حكم هو قول في قضية المرونة واذا كان
في الورثة كغير غايب لم تجز قضية الوص عليه ولا يقسم لغايب الا الامام ويؤكد ان لا يقسم لغيره
اي بيد ايدي وليس للوصي ان يقول ابقوا خط الغايب بيد ايدي انتهى اوله بالمعنى وقال
المحرر في مسائل القضية سيد ابو محمد عن هلكه وترك ورثته اعد غايب وترك جايضا اقصوه
عنصر جميع الاباء من السلطان ونزلوا للغايب حقه وروى البيهقي في بعض تلك الحفوض والاستغناء
في بعضه كما قاله ثم قدم الغايب هل يعنى القسم عليه ولا وهل تكون القلة لم اعلم ولا وهل
تمضي البيع والقوي بتمام الاجاب فان القضية فاسدة وتزول البيات وانما اعتل المتقاصمون
فيلزم رده او مثله ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل ويكون بينهم وما اعتل المشترون
فان كانوا عاقلين للغايب فليهم وحظه اليه من القلة وان كانوا غير عاقلين فلا شيء عليهم
من القلة ويكون لهم اجر قيمتهم وتبعهم المهر في هذا القول في المرونة وذكر ما تقدم **قوله**
ولا تثنى من حمل علي النكاح **قوله** قال في الوصايا الاول من المرونة وانا وصي الي وصي فليس
لا حرج في بيع ولا نكاح ولا غير ذلك ما صبه الا ان يوكله قال غيره لان لكل واحد منهما
لصاحبه قال لاني انقسم فاذا خلتا نظر السلطان ثم قال ولا يخاصم احد الوصيين خصما
لميت الامع صاحبه ومن ادعى علي الميت دعوي واحد من حاضره وصيه ويقضي له ويكون الغايب
ان اقدم عليه حجة الميت انتهى زاد المحققا تر قول المرونة ولا يخاصم احد الوصيين خصما
لميت الامع صاحبه الا ان يوكله ويكون غايبا انتهى وقال لاني حارث في اصول القضاة ولا يخاصم احد
الوصيين رده صاحبه في يطلونه من مال الميت وجاز ان يخاصم احد الوصيين يطلب به الميت لان
القضاة على الغايب جاز يكون الغايب على حجة الميت فان ادعى احد الوصيين رده الاخر فقد تقدم
في النكاح انه نكاح فاسد فان باع او اشترى رده صاحبه واراد صاحبه رده دفعه للسلطان
فعل لا يخفى فان فعل واراد الاخر رد فعله فان رده صوابا ايضا ولا رده فان فوات المشتري
بالبيع كان على الذي انقرد بالبيع الاكثر من الثمن والقيمة وان اشترى وفاد البائع بالثمن
كانت السلطة المشتراة له وغرم الثمن وقال لا يشهد في الشيء الشافعي الذي لا بد لبيته منه مثل
ان يفتت ادوها فيشترى اليها في الطعام والكسوة وما يضر لبيته استينجاءه انتهى ونقله
في التوضيح وقال في اخر كتاب المرونة لا يري اي زيد ولو وصي ان يره من اليتيم
وهنا فيما يتبع له لمصاحبه كما يتدبر عليه ولا يرفع احد الوصيين هنا من التركة الا بان صاحبه
وان اختلفا نظر الامام وكذا البيع والنكاح انتهى والله اعلم **تبيينه** قول المصنف على النكاح
هذا انطلق اليه وان نص علي اجتماع او انقرا فلا اشكال ان يبيع حاله في التوضيح وغير
وقال ان سلوت فان قدم علي الميت وصيان فلا يجوز لاحد ان ينفرد بالنظر عن صاحبه الا ان
يشترط المتقدم ان من اقدم منها عاقل انقرا صاحبه له فيكون له ذلك عند القاضي انتهى مسئلة
ما لا يري سهل في الحكمه في اوابا مسائل البيهقي وقالوا انما جاز الوصي على ان يره الى فلان فلا يري في ذلك
منها او غايب قال في منفرد ثبت سخطه ادوها فان القضاة ان يوكله مع الباقين ناظر ما نونا ولا ينفرد

لان المعزول لم يخط له بيت ولا مقام انتهى **قوله** قال المشرك في حاشيته في كتاب الوصايا الاول قال ابن عبد السلام انظر هل ينزل الشرف على الوصي بتركة اهل الوصية قال المشرك في حاشيته في كتاب الوصايا الاول قال ابن عبد السلام في بعض احواله ما نصه وسبب المناورة كسب الوصي او اقوي وانظر نوازله ابن رشد في النكاح فانه قال ان الشرف ليس بولي ولا وصي وانما له المشورة انتهى نحوه في الباب في باب الوصايا ونصه فانه كان ادوها مشرفا فله ان يشرف على افعال الوصي كلها ولا يفعل شيئا الا بمشورته فان فصل شيئا بغير علمه مضان كان سدا او الارادة وشهادة المشرف للمحجور بانه بركة بخلاف الوصي انتهى وحي ان سلوة في اخره جملة كلام على المحجور بعد ان ذكر الكلام على الوصي واما المشرف اذا كان على وصي فانه يكون للمال عند الوصي قال احمد بن نصر وله احوال النفقة والكنسوة على المحجور والكنسوة من المشرف وانما للمشرف ان ينظر في البيع والشراء لا يكون الا بامره وان فعل بغير رايه رده ان لم يكن نظره وقال غيره المشرف ان يشرف على افعال الوصي كلها من احوال النفقة وغيرها ولا يتقلب في شئ الا بمشورته فان فعل شيئا بغير علمه مضان كان سدا او الارادة المشرف وان اراد رد السداد لم يكن له ذلك ونظريه السلطان انتهى وتقدم في النكاح عند قول المص وبما يدر مع اقرب ان تم بحسب كلام ابن رشد في النوازله في القاضي التي استدل ان المحجور اذا جري بينه وبين المشرف على وصي في امر عداوة او خصامة فانه يهول عن الاشراف انتهى وهو في مسائل الدعوي والخصومات من النوازله منسوخة والله اعلم **قوله** ولا لها قسمي المال والاضمة **قوله** قال في الدونة ولا قسمي المال بينهما وليكن عند اعدلهما فان استويا في العدالة جعله الامام عند افضلهما ولو قسمي الضمة فلا بد من كل واحد حصص من عنده من الصيات انتهى قال المحكي ولو جعله عند اعدلهما عدالة لم يصح لان كليهما عدل ثم قال قال مالك في كتاب محمد بن اختصا طبع عليه وجعل عند غيرهم انتهى وقول المص والاضمة اي وان اقتسمها ضمة وهذا قول اهل المالحيون وعليه اقتصر ابن الحاجب وطاهر كلام المص ان كان واحد منهما مائده ويبد صاحبه وهو الذي ينفقه المحكي عن اهل المالحيون وطاهر كلامه ابن بوشاش وانما الحبيب ان كل واحد منهما يصنف ما يبد صاحبه وقال الشهاب وسكنون لاضمان عليهما **قوله** قال ابن عتاب عن مالك واران قسم الوصيان المال فباع احدهما وروا ان صاحبه او دكانته لم يخبر ببعده ويرده الاخر ويضمونه ان فاته الا ان يكون شرط الوصي ان من عاقبه عايق فابتاع في مقدر منهما يا وصية ففعل احدهما جائز وقت مغيب الاخر لو شق له من غير وكالة ولا ضمان عليه فيما فعل حينئذ قلت هذا اعلى من هذا لما جعلت للاسكنون انتهى من مسائل الوصايا من البيرزب **قوله** وللوصي اقتضا الدين من تصويره ظاهر واما اقتضا الوصي باعلى الميت من الدين فقال في النواذر في ما وايل كتاب الوصايا قال المص في الميت يشهد وصيه ان تملك صدقة ولا يشهد غيره قال في حقه واما ان اخذ جدي فليقبل ولا اثم عليه بل ان كان عليه واجب فقد قال في الشهاب اذا علم ان الميت دينيا وهو لا يخاف عاقبة فعله ان يورثه من تركته وكذلك ما سالت عنه من الوصايا والحقوق والديون وتوهم ان في تركته عبدا

حوا يعقوب في الوصايا قال في حاشيته في كتاب الوصايا الاول قال ابن عبد السلام في بعض احواله ما نصه وسبب المناورة كسب الوصي او اقوي وانظر نوازله ابن رشد في النكاح فانه قال ان الشرف ليس بولي ولا وصي وانما له المشورة انتهى نحوه في الباب في باب الوصايا ونصه فانه كان ادوها مشرفا فله ان يشرف على افعال الوصي كلها ولا يفعل شيئا الا بمشورته فان فصل شيئا بغير علمه مضان كان سدا او الارادة وشهادة المشرف للمحجور بانه بركة بخلاف الوصي انتهى وحي ان سلوة في اخره جملة كلام على المحجور بعد ان ذكر الكلام على الوصي واما المشرف اذا كان على وصي فانه يكون للمال عند الوصي قال احمد بن نصر وله احوال النفقة والكنسوة على المحجور والكنسوة من المشرف وانما للمشرف ان ينظر في البيع والشراء لا يكون الا بامره وان فعل بغير رايه رده ان لم يكن نظره وقال غيره المشرف ان يشرف على افعال الوصي كلها من احوال النفقة وغيرها ولا يتقلب في شئ الا بمشورته فان فعل شيئا بغير علمه مضان كان سدا او الارادة المشرف وان اراد رد السداد لم يكن له ذلك ونظريه السلطان انتهى وتقدم في النكاح عند قول المص وبما يدر مع اقرب ان تم بحسب كلام ابن رشد في النوازله في القاضي التي استدل ان المحجور اذا جري بينه وبين المشرف على وصي في امر عداوة او خصامة فانه يهول عن الاشراف انتهى وهو في مسائل الدعوي والخصومات من النوازله منسوخة والله اعلم **قوله** ولا لها قسمي المال والاضمة **قوله** قال في الدونة ولا قسمي المال بينهما وليكن عند اعدلهما فان استويا في العدالة جعله الامام عند افضلهما ولو قسمي الضمة فلا بد من كل واحد حصص من عنده من الصيات انتهى قال المحكي ولو جعله عند اعدلهما عدالة لم يصح لان كليهما عدل ثم قال قال مالك في كتاب محمد بن اختصا طبع عليه وجعل عند غيرهم انتهى وقول المص والاضمة اي وان اقتسمها ضمة وهذا قول اهل المالحيون وعليه اقتصر ابن الحاجب وطاهر كلام المص ان كان واحد منهما مائده ويبد صاحبه وهو الذي ينفقه المحكي عن اهل المالحيون وطاهر كلامه ابن بوشاش وانما الحبيب ان كل واحد منهما يصنف ما يبد صاحبه وقال الشهاب وسكنون لاضمان عليهما **قوله** قال ابن عتاب عن مالك واران قسم الوصيان المال فباع احدهما وروا ان صاحبه او دكانته لم يخبر ببعده ويرده الاخر ويضمونه ان فاته الا ان يكون شرط الوصي ان من عاقبه عايق فابتاع في مقدر منهما يا وصية ففعل احدهما جائز وقت مغيب الاخر لو شق له من غير وكالة ولا ضمان عليه فيما فعل حينئذ قلت هذا اعلى من هذا لما جعلت للاسكنون انتهى من مسائل الوصايا من البيرزب **قوله** وللوصي اقتضا الدين من تصويره ظاهر واما اقتضا الوصي باعلى الميت من الدين فقال في النواذر في ما وايل كتاب الوصايا قال المص في الميت يشهد وصيه ان تملك صدقة ولا يشهد غيره قال في حقه واما ان اخذ جدي فليقبل ولا اثم عليه بل ان كان عليه واجب فقد قال في الشهاب اذا علم ان الميت دينيا وهو لا يخاف عاقبة فعله ان يورثه من تركته وكذلك ما سالت عنه من الوصايا والحقوق والديون وتوهم ان في تركته عبدا

قوله

دعوا المصنف لذكر اقراره مع انها في المذونة في كتاب الرهن وهو نصها المتقدم والى القوة التي
قبل هذه وهو قوله والوصي ان يقضي ما لا يتيم مضاربة ولا يجزيه اياها به الوصي لنفسه اما ان يجز
لليتم او يقارن له به غيره قال ابو الحسن في حقه ان يجازي نفسه لانه مفزول من نفسه هو فاذ يجازي
نفسه فانه عمل به بنفسه فاذ كان عمله مثله الجزاء الذي يسمى كان الرهن يبيها على ما شرط وان حصر
لم يضمن وان كان الجزاء اكثر من العمل كان له فرض مثله فان حصر اختلف هذا بضمنا لا بالضمين
ضعيفا انتهى وقال ابن رشد في من ساء ما اياها من كتاب الوصايا في شرح مسألة وهي
وسيل عن الوصي ان يقارن بما لا يتيمه الرهن على الوصي به قال ابو الحسن ولا يضمن عليه ان يهلك الكائن
دفعه الى ابن رشد فكل ذلك قال ان الوصي ان يدفع مال يتيمه مضاربة لانه يتطهر بما يتطهر
نفسه ومثله في الرهن من المذونة ان الوصي ان يجزى ما لا يتيمه او يقارن به وبكره ان يعمل
به مضاربة قال في النكاح من كتاب ابن مفرج قلن عمل به بقواض مثله كان ولم يكن عليه في ضمان
ان تلف وان عمل به باكثر من فرض مثله ففيه التيمم في ذلك رد الى فرض مثله وهو المال
ان تلف قال يحيى بن ابراهيم قوله في الضمان ضعيف فتصالح من هذه المسئلة في المذونة
وان الذي فيها على انكره كما صرح به ابن رشد وكما هو ظاهر لفظ المذونة وان ما في ابن مفرج
من تنبيه المسئلة ونقصها كما نقله ابو الحسن وكما يظهر من كلام ابن رشد المتقدم وانه يعلم
فصل في المذونة قال المذونة في ما يشبه في الرهن اذ من قوله في المذونة والوصي ان يعطى
ما لا يتيمه مضاربة جواز لصاحبه على المحجور فيها اذ يبيع عليه وفاء في بيت على المحجور وطلب المحجور
دعوى على الفير في الوصي ان لا يثبت ان يصالح على البعض بوطئة او باخرة ونص عليه
صاحب الطرقة والى مع بينهما انه يجوز دفع المال مضاربة مع احتيا ان هاهنا فضلا عن حصول
راس المال فضلا عن الروح قلت خالف في نواز لا يصح مثالت ان تقاسم عن الوصي يصالح عن الانبياء
قال في ان راه نظرا ان ابن رشد وقف هذه المسئلة في بعض الروايات وظاهره ان الوصي يجوز
صلحه من التيمم فيما يراه نظرا فيما يطلبه او طلب به بان ياذن البعض وينكر البعض ان يثبت
انه لا يصح له ما اذعاه او يعطى من ماله بعض ما يطلب ان يثبت عليه جمعه وهو في المواد ان
يكتسب فلاق ما حكى ان جيب في الواضحة عن ان الماحيون ان يجوز في ما يطلب له لافها
طلب به والوصاية لا فرق بينهما المذونة الى انظر الطرقي في ترجمة بيع الوصي على التيمم
داره اذ اؤتمن او حتى تهرمها انتهى مسئلة وان ابو الوصي عنه الابو الهام فقال ابو الوصي
في اؤتمن ابو الوصي ان لا يبيع الوصي عنه مباداة عاقبة وانما يبيع في المصنات وفيه ايضا
انه لا يجوز ان يقر الوصي الا على الصغير وتقدم في باب الاقرار عند قول المصنف وان ابرافلا ما له
قبله كلام يجوز في الابو الهام عن التيمم **ثاني** قال ابو الوصي وعمل الوصي والاب في ارض
الصغير بما رسته لانفسهما كانا هما قمت عملهما فقلنا انتهى **الثالث** اذا اجر الوصي
بما لا يتيمه بنفسه فهل يكون الزجر له او لليتيم او بغيره في المذونة فيكون له والمقدم فيكون
لليتم ثلاث احوال حكاه المصنف في نقلها عن الوصي في ما كان شبيهة والذي اقصى عليه



أكثر أهل المذهب

أكثر أهل المذهب ان الرهن هو الذي يقره عبد الملك لاكثر العباد ملكا بما تقدم في كلام مختصر المذونة
في التيمم الثالث من القولية الذي قبله ونقله ابن مفرج في التيمم وانه عمل الوصي قال
المذونة الى ان الوصي لو عيى الوصي في مال المحجور يشرح فله من التيمم قال الوصي انما في ذلك على
ان الزجر في وانكر الوصي فقال ابو عبد السلام ان قول الوصي مع جيبه انه وهذا لعل القول بان الزجر
لوصي **فصل في المذونة** قال ابو الوصي لو تسلف الوصي على الانبياء حتى يبيع لهم قلف ما لهم
قال ابن مفرج عليه المذونة الى ان لا يبيع منه ان يفرم ذلك من ماله لمن استسلفه منه وهذا اذا قال
للمسلف انما استسلفه لا انبياء وان لم يفرم انضاف لانه في الطرقة وان كان من حق الوصي
ان لا يتركه الزيادة لا تعطى كالمه سقوط الضمان مطلقا انتهى **الرابع** من ماله ايضا لو كان للانبياء
اخرة فانفق الوصي على بعضهم من ماله بعض من الوصي انفق من ماله ورجع بذلك على المنفق
عليه انتهى **الخامس** قال في الطرقة في باب زكاة الفطر من يديه مال الصغير من غير ان يفرم
للامام فان انفق عليه من غير ان السلطان قال ان القائم يصدق في مثل نفقة ذلك انصبي
وزكاة الفطر ان يسد من غير اسراف اذا ثبت انه في نفقته وحجبه فان تصرف في المال بينه
مخسرا وبضا عند ذهاب كان ضامنا لمن يجرى ما لا يجرى بغير اذنه وان تلف من غير ان يجرى
فلا ضمان عليه انتهى **السادس** قال في النكاح من كتاب البيوع في ترجمة شراء ما وكل على يديه
واستد اليه واستسلف منه ومن الواضحة انما لا يذول ان يثلف مما اودع او كان فيه ضامنا
قول ولا ان يثمن من التركة ونفق بالتطهر قال في الوصايا الاول ولا يثمن الوصي
من التركة ولا يوكول ولا يدين فان فعل نفقة ذلك انتهى من قال القراطي في نفقة سورة البقرة
في قوله وليستلوا عن التيمم اختلف هل له ان يثمن لنفسه من مال يتيمه فقال اياك
يبيع سلطان في ماله من الناس وقال ابن عبد الحكم لا يثمن من التركة ولا باسرا ان يدين من يتيمه
له منها اذ لم يعلم انه من قبله انتهى وقال ابن القوس في احكام القرآن في هذه الآية واختلف في
الوصي يثمن من مال يتيمه او يبيع منه ماله فغيره انما جازي ما له محاب وبكره ولا وانظر
بقية كلامه وقال ابن عرفة وما في وصاياها خلا وما في اشتراطها انتهى وانه اعلم **قوله**
لا يوردها يعني انه ليس للوصي ان يقر لنفسه من ماله الوصي وقوله هو الوصي وظاهره
سواء اقام احد اعدوه ام لا وهذا هو الظاهر في جملة ومعه في ذلك اذ انتم اعني الانبياء
جملة يجب ان لم يبق له نظوا صلا ويجوز له ان يوكول على الانبياء من يتيمه في امورهم قال
الحري في ونا يقو الوصي ان يوصي بها لا يقره ان يوكول معه شريك في الايض وليس له
ان يقوض الايض اذ يجرى في حياته وله ان يوكول من يقوضه انتهى وقال في المسئلة الثالثة
من قول عيسى بن دينار كتاب الضام والى الان وسيل عيسى عن الرجل يوكول وكيدا على خصومة
وقيام بدينه او تقاضي ديون او على وجه من الوجوه كلها فيريد ان يوكول غيره على ما وكل عليه
هو من ذلك في حياته الموكول عند موته يجوز هذا اقل لا يوكول وكيدا على ما وكل عليه احد غيره ولما
يجوز ذلك للوصي ان يوكول في حياته وعند موته فتشكك ابن رشد على مسئلة توكيل الوكيل ثم قال

وقوله ان يجوز ذلك الوصي ان يورث في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
واعلم ان اوصيائه في الوصية او الاوصياء هل لا خلاف ان يوصي بها اليه الشريك ولغيره لم يورث ذلك
اوله ان يوصي به لشريكه لا يورثه الا في احوال ولا في احوال الا في احوال الا في احوال الا في احوال الا في احوال
ان يوصي به لغيره يجوز ذلك الوصي ان يورثه في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وعند موته وقولنا ان يورث في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
كتاب الوصايا بالوصي ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
في ذلك ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
اخره ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وحكي ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
عليه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وتنقل البرزلي كلامه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
به الا في حياته ولا عند موته ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
بما جعل اليه من ثلثه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
ان يجعل ما يبيده اليه من ثلثه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
ويخرج وقال ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
رجل اخر فان ذلك جائز ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وقد خلاصه الى الذي وكلنا ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
او يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
مع شريك وكان في الوصية ان من عاقبه عاقب في مقتدره ان كان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
هذا الشرط فان القاضي يحكمه ويقدره ان كان مقتدره او كان معه غيره ولم يكن في
الوصية هذا الشرط اذا ظهر له عند رجوعه من يقوم مقامه وان لم يبق عليه التمسك
في مرض الوصي ولا يورثه موته وانما ينظر فلا يورثه في احوال الا في احوال الا في احوال الا في احوال
وان اترك القبول حلف على ذلك ويرى ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
نفسه ولا للقاضي ان يحكمه بعد الموت والقبول سواء قبل في حياته او بعد موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وهو ظاهر كلام ابن الحاجب حاله وليس له رجوع بعد الموت والقبول على الاصح قال في التوضيح
ظاهره سواء قبل في حياته او بعد موته ونص في المرونة على الاول واشتهر على
الثاني قال في التوضيح لفظا او كماله ما يدل على ذلك من البيع والشراء ما يملكه والاقتضا
والقبضه وغير ذلك قال في عمدة السلام وقال بعضهم لا فرق بين قبوله بعد الموت وقبله
ان له الرجوع واخذ من قبله الشهاب رجوعه في حياته لانه لم يفرقه فالرسم المحكي
ان يكون له الرجوع اذا قبل بعد الموت لكونه لم يفرقه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه

من ابن ورد قال اذا كان متوليا في حياته القاضى فلا يملكه القاضى الا بعد موته عند رجوعه ذلك
فان كان قبوله بعد موته فلقا في احواله لا يفرق بينه وبينه في احواله الا في احوال الا في احوال الا في احوال
الفقه في هذا الفصل قلت هو ظاهر قوله اذا قبل الوصي الوصية في حياته الوصي فلا
رجوع له بعد وفاته وعليه سبل اذا قبل الوصي الوصية في حياته الوصي فلا رجوع له بعد وفاته
هل بعد الرجوع اليه فيما يثبت له من القدر فقال اذا كان متوليا في حياته القاضى فلا يملكه القاضى الا بعد موته
الى شريكه ثم يحل بعد ذلك وان كان قبوله بعد موته حيث يكون للقاضي ان يعفيه دون
عذر كما تقدم فانه لا يمتنع لشريكه في ذلك فكيف بعد الرجوع اليه وله ايضا ان كان في الوصية من
عاقبه منها عاقب فالباقى من قدره فليس له ان يحكمه من غير عذر ولو كان له ان يحكمه من غير عذر
لكان قوله الان محله شريكه معتبرا ايضا لان شريكه لا يحكمه الا في احواله الا في احوال الا في احوال
وصيته من عاقبه عاقب فالباقى من قدره ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
سائقه من القيام وان لم يكن الا ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
بعد القبول وانما ان كان حال القبول فلا الان يثبت انه لا يورثه على القيام فيها اذ دخل نفسه
فيه التمسك ومن هذا المعنى ما وقع في المسئلة الثانية من سماع الشهاب من كتاب الوصايا وهي
تضمنه في عاخره ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
ونص في اوسيل يعني ما كان من توفي يملكه الوصي او يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
سالم تنكح فارادت امراته الحرة الى الصرافة بولدها منه وهذا اهلها قال في ليس له ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
له ان لو كان له ثلثه ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
قال هذا ان كان هكذا فيلزم في ذلك للثبات في قاضي الى التمسك ان لهم المقام قاموا وان
راي ان السور ارفق بهم سارا وقال محمد بن رشد هذا كما قال انه ليس كلامه ان ترحل
بولدها سالم تنكح لان ذلك حرقها وان لم يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
الان يرى ذلك الوصي والسلطان نظرا لاثباته ليدل على ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
الذي كان يرتفع عليه ابوهم فنذكرهم الصيغة التي يورثون هذه المسئلة جواز تفسير الوصي
من يجره لمصلحة وقد قال في كتاب الوصايا الثاني وان اوصي ان يحكمه عند عدا وصي
يها قال كان على الصبي فيه مشقة ومروءة عليه في ذلك صيغة فلا يجوز ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
وان كان الوصي قريبا على الذهاب وكان ذلك نظر الى جازاته لان الوصي لو اذن له ان يوصي بها لغيره في حياته وعند موته هونقول كل واحد من اوصيائه لا اخلاق بينه وبينه
واسر دبر ذلك جاز ولو خرج في عبارة من موضع الى موضع باذن الوصي لم يكن له باس في ذلك كجواز
اذنه في الحج عليه وصفاه فلا يخرج له يجوز الوصي ان يذلل في هذا قال في القلم فان لم ياذن
له عليه وقف المال بالوجه فان حجبه ولا رجوع اليه انما هو في حقها هو كلامه ولو كان في الطريق
مخروفا قد تقدم في باب الخصامة ان الامم ان الوصي ان يمسك من يجره اذا كانت الطريق
ما مونة ولو كان فيها بحر قد تقدم هذا انما يخرجها من التمسك في البحر والرجوع مع الامم
داسه العلم **باب** في بيان الرجوع عن القبول ان نقل ان الوصي والولي غير المحرمين ان يتسافرا

بالصبيبة ان لم يكن لها اهل فكل عتدهم وكان اسمها نبي ويختلف فيه اذا كان للصبيبة اهل فهو موت
وله اهل انني والله اعلم **قوله** والقول له في ذل النفقة **قوله** في الثلث ملو صدق في ذل النفقة
دون مسرف بيمينه ان بقي تحت حجره على الاكثر وهل يجب ان اراد ان يجب اقل ما يمكن ولا خلاف
اولا بد من بيمينه قولان انني والله في التوضيح وعز الاول لا يجران والثاني لغيره قايلا
اذ قد يمكن اقل مما ذكره قول الثاني الكبير وهو انظر هو عند قاي لا يجران في قاي لا يجران عند
السلام والقول للوصي في اصل الاتفاق انني **قوله** قال في مختصر النوارك اقرار الرجل في رضى
ليتمه مال يمنع من طلبه ما كان ينفق عليه في حياته اذ كان ذلك كما الاستطاعة انهم يرضون الورثة
اما اقر مورثهم لبيته فطلبوا البينة ما كان مورثهم ينفق عليه فليس فهد ذلك انظر
نوارك ابن رشد وتقدم لفظ النوارك في النفقات عند قول المص وعلى الصبيبة ان كان له مال
والسيلة في مسائل الوصايا من النوارك **قوله** ودفع ماله بعد بلوغه **قوله** هذا هو المشهور وقا
لان عند الحكم القول للوصي ومنشأ الخلاف قوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم ما تشهدوا
عليهم هل ليلا تقرموا اوليها خلفوا او على المشهور اذ قلنا لا يبدل قول الوصي فقال مالك
في الوارثة الا ان يطول زمانه كذا في الثلاثين والعشرين سنة بغير منعه ولا يطلبونه
ولا يسئلونه عن شئ ثم يطلبونه فاما عليه البين ان يرضى وهو ظاهر فيمنه الغنيمة
ووجهه ظاهر لان العرف يكرههم وقال ابن زرب اذا قلنا بعد من يرضى او ثمان لم يكن له قبله
الا بيمين اني عبد السلام وقال ابن رشد في القول الاول خليل وبنبغي ان ينظر في احوال
وذلك يختلف والله اعلم **باب** **قوله** يخرج من تركته الميت حق تعلق بصبي
كالمرهون وعبد جني بتم موت تحميره بالمهر وف ثم تقضي ديونه ثم وصاياه من ثلث
الباقي ثم الباقي لو ارثه **قوله** هذا الباب يسمى باب الفرائض بقوله باب اي هذا باب يذكر
فيه الفرائض وهو الفقه المتعلق بالارث وعلم ما يوصل لمصرقة قدر ما يجب لكل ذي حق في التركة
تحقيقه من كنه من الفقه المتعلق بالارث ومن الحساب الذي يتوصل به الى معرفة قدر
ما يجب لكل وارث وبدا ولا يبين الحقوق المتعلقة بالتركة وبها يبينها كما ذكره
وطريق حصرها اما بالاستيفار وهو الظاهر او بغيره وفي ذلك طريقان احدهما ان يقال الحق
المتعلق بالتركة اسان ثابت قبل الموت او بالموت والثاني ان يقال ان يتعلق بالحياتى او لا
الا وهو الحقوق المعينة واليه انت رقبته حق تعلق بيمين والثاني في الدين المطلق واليه
انت رقبته ثم تقضي ديونه والثالث بالاموت اما باليمين فهو حق تحميره واليه انت رقبته
بقوله ثم تقضي ديونه بالمصروف او بغيره وهو الوصية والباقي رقبته ثم وصاياه او لا
وهو الميراث واليه انت رقبته ثم الباقي لو ارثه من طريق الثاني في ان يقال الحق اما للميت
او عليه او لا له ولا له عليه والاول من التحمير والثاني ان يتعلق بالتركة فقط
وهو الدين المطلق والا وهو المتعلق بيمين التركة والثالث انما اختيارى وهو الوصية
او اضطرارى وهو الميراث وذكر المص هذه الحقوق مرتبة فكل واحد مقدم على ما بعده وقوله

مخرج

مخرج

مخرج من تركته الميت حق تعلق بيمين اي بيمين من التركة او بيمين جميعها والتركه بفتح التاء كسر الراء
ويوزن تشكيلا لامع فتح التاء وكسرها وهي بمعنى الميراث كالمطلوب وتركه كالت ميراث
وهو الميراث ومنبسطه بيمينه بانه حق قاب للمتحري ثلث لم يتحقق بغير موت من كان له لو قد ابد
بينهما او ما في بعضها والمراد باليمين الذات ثم مثل الحق المتعلق بيمين بقوله كالميراث يعني
اذا اخبر قبل موت الواهب الحوز الشرعي المتقدم في باب الرهن بقوله وعبد جني جناية
جناية لوجب مالا كخطا والعهد اذا عفي الوبي على مال او اسنهلك مالا لشخص لم يمتد عليه فلو
اخبر في الحيا في رهن وجناية قدم الجاني عليه لا كضارحه في جاني في جاني الورثة بين
ان يعذره او يسلوه فان قدومه بقى رهنا وان اسلوه خير الميراث بين ان يسله للجاني عليه
ويبقى دينه بغير رهن او بغيره ما رضى الجانيه ثم اذا اجل الدين بيع ويبدل اياه بغيره
الميراث فان لم تقضى قيمته بما قداه لم يتبع الورثة لثمنه وان فضل منه شيئا اخذه من دينه
وما فضل بعد ذلك فلو ورثة واعلم ان الذي يخرج من التركة قبل وقوع الموارث فيها ينقسم
على قسمين احدهما ما يجب اخراجه من المال والثاني ما يجب اخراجه من الثلث وما يجب اخراجه
من راس المال مقدم على ما يجب اخراجه من الثلث والا لا اعني ما يجب اخراجه من راس المال على
وجهين احدهما حقوق معينة والثاني حقوق ليست معينة فاشارة المؤلف الى الوجه الاول
مخرج من تركته الميت حق تعلق بيمين كالميراث وعبد جني فاني لمفدياته بعد ان ذكر
النقسم المتقدم فاما الحقوق المعينة فتخرج كلها واذا انت على جميع التركة وذلك مثل ام الولد
والميراثى وزكاة من الحايط الذي يجهون عنه صاحبه وفداؤه وزكاة الماشية اذا مات
عند حلوها عليه وفيها السن التي يجب فيها وما اقر به المتوفى من الاصول والعروض
بما عيانتها لوجلا وقامت على ذلك بيته انني فهذا وخو الذي اشار اليه المؤلف بالحق في قوله
كالميراث والعبد الجاني رهون في جانيته زاد الوكيل والوصية المبيقة على الكيل انني
وزاد ان عرفته وسكنى الرزق حرة عدتها مسكنها حين موته بملكه او بغيره كراهه انني
وزاد الشيخ يوسف بن عمر في شرح الرسالة المتعلق بالاجل انني وهو ظاهر والله اعلم وكذلك
الهدى اذا قلده سواء كان تطوعا او اجبا كما صرح به في كتاب الحج من المرونة وذكر انه لا يرجع
بملائها فالسند والبيع في ذل استحدث بعد التقليد وتقدم في الحج ان السوق في الضم
يتنزل منزلة التقليد في غيرها وكذا لا يصح انما بقين اما بالهدى او بالذبح قاله ابن
الحاجب وما ذكره ابن رشد في زكاة الحرك ذكره ايضا في معرفة وايول حسن الصغير والمحب
والمولف في التوضيح في كتاب الوصايا وتقدم في هذا الكتاب في كتاب الوصايا انها تنفذ
من راس المال ولو لم يوص بها ولكن قد في التوضيح فقال الا ان تبس المرونة ونظير او
يخذه رجليها في الحركين بل لا ياتي بها فانظر على قول ابن القاسم انه لا يلزم الورثة
اخراجها لانه لو اخرجها جزائه فكان ذلك كالميراث المعطى فيها واما ان لم تبس في حق
الورثة اخرجها لانه لو اخرج الزكاة قبل الجزا ان لم تجزه ذكره عبد الحق عن ابن مسلة

مخرج

في المبسوط قال وما رايته خلافه اني وقد تقدم في الزكاة فخلطت في زكاة الماشية
فخلطت بين عرفتي احدى الطريقين ونسخت اولها بغير من كل التركة مغبيا ام اولها بالزكاة
وزكاة في اركانها حتى وجوبها في كون وجوب زكاة ماشية في موهبة كذا في طريقه
كذلك ان لم يكن سماع من رتب ذلك ان كان فيها سنها اني ومن جعله ماله في رتبته فخلط
نظروا في الجمل انما اطلق لانه انما ذكر ما يخرج من راس المال ولم يفسد فيه مغبيا من غير وان
رتب لمان ذكر الماشية في ماله الماشية التي حل حوزها وليس فيها النسخ الواجب كما سياتي
ان شاء الله واما تقدير الجمل في ذلك بعد السماع فلما خالف فيه اني رتبنا لان السماع ان كان
موجود او حل حوز الماشية وما رتبها قبل الجمل السماعي سقطت زكاتها ويستقبل بها الوارث
حولا كما تقدم في باب الزكاة ففي موهبة كلام الكوفي وابن رجب في طريقه نظروا في الجمل وانه اعلم
بمقتضى المولف الى الوجه الثاني وهو الحقوق التي يخرج من راس المال وليست بغيره فقال
ثم سون بجهوه بالمعروف ثم نقص رتبته قال اني رتبته في المقدمات واما الحقوق التي
ليست بمقدمات فان كان في التركة وما فيها اخرجت كلها وان لم يكن فيها وما فيها يدى الاوكر
فالاوكر سنها وما كان بمنزلة واحدة فاصوا في ذلك فاكد الحقوق اولها بالترتيب من راس المال
منه صنف الكفن وكفن الميت الى قبره اني وقالوا الحق الصغير لان القبر ما عليه في ذلك
ما ملوكة في حياته ياكل ويتكسب والكفن وكفنه الى قبره من ثواب الحياة اني وقال في
الرسالة في بيان الكفن بيان الذي في الوصية ثم اظهر ان قال الجمل في سون غير يري
وان الرض من اجرة الفصال والحال والحقار والخطوط وغير ذلك والكفن ثلاثة انواع
ولا علم للورثة في ذلك ولا للمير ما لان الدفن في ثوب واحد مكره اني وهذا خلاف
المشهور وقد تقدم المولف اني لا يقضي بان رتبته على المذكور ان سماع الوارث الا ان يوصي في
ثلاثه وقال اني تاجي اراد السماع ان سون الرض في الكفن وخشونة الكفن ورقتة على
قد راعاه اني وهذا الذي قاله المولف في باب الجمل في الكفن على موهبة كحفه وهذا اصح
قول للمولف من ثم سون بجهوه بالمعروف فرتبته قال اني رتبته في حقوق الادبي
من الدين الثالثة على المتوفى بالبيت المقدس او باقراره بها في صحته او في مرضه
لم لا يترتب عليه اني وقوله لمن لا يترتب عليه موهبة انما كانت لمن يترتب عليه
لا تتقدم من راس المال وهو كذا في معنى انها لا تدفع للمقرض والا فهي بحسب من راس المال
قال في اول الوصايا من الموهبة ونسختها اذا قرر للمقرض بدن ووصي بزيادة مال شرط فيها
وتسليم المقرض ودينه او في بفق عهد له بغيره وشرائطه بغيره ليعتق ووصي
بكتابة عهد له ووصي بجهة الاسلام وبعق نسيئة بغير تعيينها فالدين يخرج من
راس ماله وان كانت على بينهم فيه وهذا الذي ذكرناه في ثلث ما بقي فان كان الدين لمن يجوز
اقراره اخذه وان كان لمن لا يجوز اقراره رجعت ميراث اني وانظر في الاسير ودين الصحة
ونكاح المروضة هل يدخلون فيما ذكر من الدين المقربه لمن يتهم وهو الذي يظهر في النص في شرح

انما هي في ثوب واحد مكره

قول

قول في الجمل في الوصايا ولا يدخل في وصية في الميراث ولا يدخل في الوصية في الميراث ولا يدخل في الوصية في الميراث
ثم رتب في ان يوصي في كتاب الميراث في الوصية في الجمل في ذلك فيكون في الاسير المقدم
عليه من باب الوصية ماله وانه ان رتبته في حقوق الله المقترضة من الركاوت والكفارات
على ميراثها والذوات اذا شهد على نفسه في صحته بوجوب ذلك عليه في ذمته ويبرأ من ذلك
في راس ماله الاوكر فالاوكر كما بيده الاكر في الاكر في ذلك في ذلك اذا شرط فيه في حياته
واوصي به ان يوصي بجهوه بالمعروف ونسختها اذا مات عند حل حوزها عليه وليس فيها النسخ الواجب
فيها كغيري في التوبة كغيري ماله بجهوه بالمعروف ونسختها اذا مات عند حل حوزها عليه وليس فيها النسخ الواجب
قوله حقوق الله المقترضة من الركاوت والكفارات على ميراثها والذوات اذا شهد على نفسه
في صحته بوجوب ذلك عليه في ذمته مشكلا لانه يقتضي ان من شرط في زكاة ماله موهبة من
الزكاة ثم شهد اني في ذمته ثم مات اني لم يوصي من راس ماله ولا يوصي من راس ماله في ذمته
كفارات او انه قد نذر ان يوصي فلا يوصي الا في سنها وعينه ثمرات وهو في يد رتبته
من راس المال لملاشهاد انه نذر ان يوصي في الموهبة ويوصيها على الساكن في ذلك او اذا باق في ذمته
ان يوصي من راس ماله وقد رتبته في الموهبة ويوصيها على الساكن في ذلك او اذا باق في ذمته
بجميع ماله بوجوبه خارج ثلث ماله ولا يوصي على ذلك فاذا كان لا يوصي عليه في حياته فكيف
يوصي الوارث باخرجه من راس المال وقال في رتبته في الوصية في الجمل في ذلك فيكون في الاسير المقدم
او نلته لفلان بغير ماله دام حيا فاذا مات بطل لان وصيته وجبته باقترب من شرطها
الحق في الوفاة اني وقال في باب الزكاة من النوازل انما هي بعد الحق فاحل ولم يفرط
او قدم عليه فامر باخرجه في مرضه او وصي بذلك من راس ماله قال ماله بالكر وان لم يوص
لم يوصي ورثته وامر بذلك وقال الشهاب في من راس ماله وان لم يوصي او لم يوصي وقاله
الشهاب في زكاة الفطر انما هي يوم الفطر وليتة ولم يوصي من راس ماله وقال في القاسم
لا يجزئ رتبته الا ان يوصي بجهوه في راس ماله اني ونقل في عرقه كلام ابن رشد وزاد
فيه ونسختها في المقدم في الموصي او اوله بلبس ثوبته اقناره بقرين لادبي
ثم رتبته في صحته بوجوب عليه الله تعالى في زكاة او كفارة ان رتبته في رتبته
تلي في عهد الحق من بعض موهبة نذر الصحة في الثلث فلعن الاول في الملتزم والثاني
في الوصية والانتفاء في المقدم منها في صنف التركة المقدم منها في صنف الثلث وفي
كون زكاة صنف علت في مرضه من راس ماله مطلقا او اذا وصي بغيره لاسل الوارث بها ونسخت
بغير قول الكوفي مع الشهاب وانه القاسم اني والثاني من هب الموهبة وهو الملتزم
ما تقدم ومنهم من نقل اني رتبته اذا شهد في صحته انه لو لم يشهد لم يخرج من راس المال
بل ولا من الثلث وهو كذا في الامتنع اذا ما نذر بجهوه في حوزة القينة فالهري عند ابن
القاسم وهو المشهور من راس ماله وان لم يوصي به في صحته ان يجهل رتبته بين حقوق الادبي
وحقوق الله التي اوصي بها قال في رسم حلف ان لا يبيع سلفه سنها من سماع ابن القاسم

جمع في ثوب واحد مكره
انما هي في ثوب واحد مكره

وضعت لتمام سنة شهر ثم يرضى لانه وان كان حملها ظاهر الورث اخاه وان وضعت اكثر من سنة شهر
او سعة او اكثر من ذلك وكان كافر وجهها غايبا عينة بعيدة لا يتصل بها الوصول اليها فانه
يرث اخاه وان ولد اكثر من سنة شهر انتفى ونقله القرابي في الزخيرة مختصرا فاحذف
فيه وقال ابن يونس روي عن علي وعمر بن عبد العزيز ان من مات ولا من زوج غير ابية ان زوجها
يعتزل عنها حتى يستبرأ بها بحبسة ليعلم انها حامل ام لا احتياطا للبراءات فان لم يعتزلها
او قال اعتزلتها فلم تصرفه الورثة فانتفى العلم انها ان ولدت لا قبل من سنة شهر
ورثه اخوه للام لان يكون الميت من محببه فان ولدت لسنة شهر فاكثرت له بركة لان
يصدقها الورثة انها كانت حاملا يوم مات ايها او يشهد بذلك امرتان فصاعدا
انتمى **قوله** والاب والام مع ولد وان سفل **قوله** يعني ان السوس فرض كل واحد من الاب والام
مع الولد او ولد الاب وان سفل سوا كان ذكرا وانثى اما الام فما لها معلوم بما تقدم واما الاب
فله ثلاث حالات حاله بركة فيها بافرض فقط وحاله بالنقصان فقط وحاله بتجمع
بينهما فالاولى ان كان معه ابن او بنت او بنات ومع البنات والبنات الصواب
فروض يستقر قوت التركة او يفضل منها فدر السوس او قل من السوس والحالة انما بنت
اذ لم يكن معه ولد ولا ولد ابن لا ذكرا ولا انثى فيرث المال جمعه بالنقصان ان انفرد والباقي
يهدا تمام الفروض والحالة الثالثة اذا كان معه بنت او بنت ابن او بنتان فاكثرت ابنتا ابن
فاكثر ابنته وبنت ابن او بنتا ابن فاكثرت ابنتها ان يكون معه من البنات او بنات
ابن الابن او من ماله اخذ الثلثين او النصف فياخذ السوس فرضا عملا بقوله تعالى ولا يورثه
لكل واحد منها السوس والباقي عصوية حديث فابقي فلاولي رجل ذكر انظر شرح الشيخ
زكريا الكبير على الفصول واخر في الكبي والمنابط المذكور ما خود من كلام ابن الهيثم
في الفصول وينبغي ان يضاف فيه فيقال وضابطها ان يكون معه من البنات او بنات
الابن او بنتها او من احداهما صا حيفرض ما يفضل عنهم السوس ليشمل خوينت
وايويين فتمامه والله اعلم **قوله** وان كان محله اخ لاب ومعه اخوة للم سقط اي لو كان
موضع الاخت النسبية او للاخ لاب ومعه اخوة للام فليست كما رتبة وذلك ان الام
قد تجت السوس بتعداد الاخوة قلل زوج النصف للام السوس ولجيد السوس واختلف
في السوس اليه في فضل باخوه الاخ للاب والمشهور ان احديا خذ الجميع ويسقط الاخ للاب
لان احديا يفي في الاخ للاب ارايت لو لم يكن مكر اكان يكون كذلك فيقول لا وذل لا للاخوة
للأم انما سقطوا بوجوده ولو لم يوجد لكانوا اصحاب فرض بغير العلم ان نفردوا واخذوا
السوس ان لم يتعدوا ويسقط معهم الاخوة للاب فيقول الجدل للاخوة للاب ليس وجودي
بالذي هو جيب كرم ماله يكن بكم وشبه هذه بالملكية **قوله** والمشاركة شقيا فيها مشاركة
الاخت في فائدة بعد الشين كما ذكره القرابي فيكون من الاستدراك ويقال لها المشاركة بالان
بفتح الواو المتدرة اي المشاركة فيها فحذف الجار والمجرور ويقال ايضا كسوا التي في المعنى من شرح

الفصول الشفها زكريا وقريب منه في الفصول فليهور والله اعلم **قوله** ثم بيت المال والاب والاب
لذوي الارحام **قوله** يعني انه اذا لم يكن للميت من يرثه من النسب ولا من يرثه بالولاء لم يترك مال
الميت في ذل لطلق رجاءه في بيت المال ولم يبق له ما اذا كان الوالي يصرفه في مصارفة
وكانه رجاءه منه بغير طاهر كلام ابن الحاجب حيث قال وان لم يكن وارث بيت المال على المشهور
وقيل لذوي الارحام وعن ابن القاسم يوصوقه الا ان يكون الوالي كغير من ميراثه بغير طلق
في القول الاول الذي جعله المشهور ان بيت المال وارث ولم يبق له ما اذا كان الوالي يصرفه
في مصارفة ماله هو كلامه ان التقدير بذلك خلاف المشهور وقيل ان ميراثه على كلامه ولذا
الشيخ خليل في التوضيح وتبعه على ذلك في مختصره فاطلق ان بيت المال وارث والذي ذكره
غير واحد عن الذهب ان بيت المال وارث اذا كان يصرفه في مصارفة قال الحاجب في المستخرج
في الكلام على الوصايا مسئلة من مات ولا وارث له فقدر روي محمد بن علي بن زيد عن ابن القاسم
بنصفه ما ترك الا ان يكون الوالي يخرج في وجهه مثل عمر بن عبد العزيز فليدفع اليه
وكذلك من اعتزل نصرانيا فان النصارى ولا وارث له فليصرف بماله ولا يجعل في بيت
المال وجهه ذلك ان الوالي ليس له ان يستبد به ولا يصرفه في غير وجهه البوفا اذا كان من لا
يصرف في وجهه البوفا لمن كان يبره ان يصرفه في وجهه البوفا في ذلك خلافه
نقله في مسئلة ومن اوصى له من لا وارث له يخرج ماله فقدر قال ما ذكره ان يصدق
بثلثه قال ابن اللواتي تصدق بذلك على المسلمين لا عن الميت وجهه ذلك ان ملك الموصي قد راع
ثلث ماله الى وارث معين او غير معين فان كان معيناً دفع اليه وان كان غير معين تصدق به عمن
صا واليه انتهى وقد كونا بن يونس في اواخر كتاب الوصايا الاول كلام ابن القاسم المتقدم واقتصر عليه
وذكر ان ابن رشد في سماع ابن زيد من كتاب الوصايا ولم يذكره في ذلك خلافه وقال ابن عرفة
بعد ان ذكر كلام ابن الحاجب قال ابو عمر في كافيته من لم يكن له عصبة ولا ولا فليت مال المسلمين
اذا كان موضوعا في وجهه ولا يورث الى ذوي الارحام ولا الى ذوي السهام قال ابن عرفة قلت
وقال الطوطوسي في تعليقه انما يكون لبيت المال في وقت يكون الامام فيه عاد لا ولا اقلير الى
ذوي الارحام الباقي في كتاب الوصايا لمحمد بن علي بن زيد عن ابن القاسم من مات ولا وارث له يصدق
بما ترك الا ان يكون الوالي يخرج في وجهه مثل عمر بن عبد العزيز فليدفع اليه وكذا في مقتضى
نصاريا وبنات النصارى ولا وارث له تصدق بماله ولا يجعل في بيت المال وحكاه الصقلي وقاله
ابن رشد في سماع ابن زيد وقال الكوفي بن اوصى بماله ولا وارث له قيل ليس له ذلك وقيل وصيته
ما صنفه اذا اوصى به للاعتناء او في الايصافه فيما امام او وليه ولو جعله في الفقرا او في
لورقة للامام لغني فيه بمثل ذلك لم يفرق وصيته لانه فعل صوابا ولا خلاف في ذلك واختلفوا
اذا مات من غير وصيته فله هو كالميراث لعل الماعنبا او يصدق على الفقرا التي وقال ابن عسكري محمد بن
الذهب انما ايقظ الفروض عكرت عن عدم العصبة لبيت المال وانه وارث من لا وارث له فان لم
يكن فلم يملكه ولا يورثه ذوي السهام ولا يورث ذوي الارحام وقيل بل يورث بالرد والرحم التي

اذا كان الموصي لا وارث له ولا وارث له

ما اوصى به الموصي لا وارث له ولا وارث له

وقال في الارشاد والمذهب ان ما يفتقر الى عرض فلا يصح ان يكون مملوكا الى غيره فليت المالك
فان عدم قلة المالك او المالكين لا يرد ولا يرد لرجوع مورثهما المتأخرين انتهى وذكر الشيخ سليمان
البحري في شرح الارشاد على المعتد بحجة العدة ثم قال لو حكم صاحب عياله المتأخرين
شيوخ المذهب بهذا لما بين في خبره في ذوي الارحام والورد على ذوي السهام انتهى وقوله في
الارشاد فان عدم اشتراك في التناهي في شرع ان المراد بذلك ان لا يصرف في وجهه قسما ماله
وقال ابن بوش في كتاب الفرائض في باب الود اجمع المسلمون ان لا يورثوا على الزوج والزوجات والباقي
بعد من بعدهما على مذهب من لا يورث ذوي الارحام لبيت مال المسلمين او الفقراء المسلمين وعلى مذهب
من يورث ذوي الارحام يكون الباقي بعد فرض الزوجين لذوي الارحام انتهى وقال في باب الاقرار
بوارثاته انه لا يورث بذلك الاقرار بل ان كان له وارث معروف فالملاله وان لم يكن فالملال لبيت المال
وانما استحب في زماننا هذا ان لا يكون له وارث معروف ان المورث اولى من بيت المال ان ليس
بيت مال المسلمين يصرف ماله في مواضعه انتهى وقال في باب توريث ذوي الارحام قال الشيخ عديل
القاضي في كتاب البيت عصبة من ذوي الارحام فهم اولي ما لم يكونوا اولي لولا ان لم يكن
ولا هي بيت مال المسلمين قال ابن بوش فان لم يكن بيت مال فاولو الارحام لما في ذلك من الآثار
المتقدمة لاسيما ان كانوا ذوي حجة فيجب اليوم ان يتفق على توريثهم وانما تكلم بالمراتب
اذ كان للمسلمين بيت مال لان بيت المال يقوم مقام العصبة اذ الم يكن عصبة الا في الرجل
لو قتل قتيلا اصطوا لم يكن له عصبة والموالي حيلان يعقل عنه من بيت المال فليذكر لكون
ميراثه لبيت المال وان لم يكن بيت مال او كان بيت مال لا يورث اليه شي منه فليصرف في
وجهه فيجب ان يكون ميراثه لذوي حجة الذين ليسوا بعصبة اذ لم يكن له عصبة ولا موالي
هذا رأيت كثيرا من فقهاءنا ومثابرتهم في زماننا الى هذا ولو ادرك ما ذكره صاحبنا من راي
هذا الجعل الميراث لذوي الارحام اذا انفردوا او الورع على من يجب له الورع من اهل السهام انتهى
وقال ابن العربي في احكام القروان في سورة النساء في قوله تعالى وان كانت واحدة فله نصف
انما فصل عن الورثة لبيت المال فان لم يكن بيت مال للمسلمين فيقال الفقهاء انتهى وقال ابن تاجي
في شرح الوسيلة في اقرار باب زكاة العبيد والحرث في شرح قوله وفي الركان الخمس وهو قد
الحكمة الخمس على من اصابه مانعه فان كان الامام عدلا دفع الواجد الخمس له يرفعه في محله
وان كان غير عدل فعلا ماله لبيت المال ولا يدفعه الى من يعي به ولو لم يكن الفرض
فصل من المال عن الورثة ولا يعرف اليوم بيت مال ولما هو بيت ظلم انتهى وكلامه في هذه المواضع
كلها ينبغي ان بيت المال معدوم في زماننا والله اعلم **قوله** اذ كان الوارث بيت مال المسلمين فانه
شخص في ببلد وخلف فيه مالا او خلف في ببلد اخر مالا وليس له وارث الا جماعته المسلمين فقال في
الفصل السادس من مفيد الحكم في الوضاي ومن الحجة لاصبح وهي ايضا من السليمانية واذا مات
الرجل في ببلد وخلف فيه مالا وتخلف ايضا في ببلد اخر او في ببلد سواه مالا غيره ولم يكن له وارث
الاجاعة المسلمين فان عامل البلد الذي مات فيه وكان مستوطنا له اخفى ميراثه مات فيه

نقل من نسخة
الشيخ في الفرائض
والارحام

او في

او في غيره كان ماله فيه او في سواها من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
مات فيه في ببلد او في ببلد اخر او في ببلد سواه من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
اخرا او في ببلد سواه من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
مات فيه في ببلد او في ببلد اخر او في ببلد سواه من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
الذي مات فيه وطنه الذي مات فيه في ببلد او في ببلد اخر او في ببلد سواه من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
مات فيه في ببلد او في ببلد اخر او في ببلد سواه من البلاد التي ولا يظهر ان قوله او في ببلد سواه فكل من قوله
يقضي اذ اجمع في شخص سببان احدهما بالفرض والاخر بالنقصان فانه يورث بها كالميراث فيكون
لام في اخذ السهم بالاخوة الام والباقي بالعصوبة وكذلك ان كان ابن العم زوجا وكذلك ان كان المولي
زوجا لا خلاف في هذا اعراضا بقدر ضرورة والباقي بالنقصان اذ لم يكن ميراثا له في
النقصان فاما ان كان ميراثا له في النقصان في ميراثه كابي عمه او امه او اخاه لام فقال ابن القاسم
لما اخذ الامام السهم من ميراثه ما بقي بالسوا وقال الشيخ يترجى الاخ لام لانه اولى لولادة الام
كالاخ الشقيق مع الاخ للاب واجيب بان زيادة الام لبيت في كل الفرض فلا توجب التوزيع
تخلاف مسئلة الاخ الشقيق والاخ للاب وخوفا انتهى من التوضيح وكذلك لو ترك المفقون ابن
عم واحد فالحاخ فالولا بينهما نص في عمه ابن القاسم وقال الشيخ الولد الاخ لام قاله في
كتاب الولا في المدونة وابن بوش **قوله** والاخ عشرة لثلاثة عشر مثل الشارح لقوله
لثلاثة عشر رويته وايون واخذ شقيقة اولاد وهذا سهو منه رحمه الله فاذا الاخوات
لا يورث مع الاب ومثل ذلك في الوسط واليمين زوجة واخوين للم واخذ شقيقة اولاد وهو
ظاهر لان الشقيقة اولى بالاب بالنصف ستة وللزوجة الربع ثلاثة وللأخوين للام
الثلث اربعة الحجة لثلاثة عشر ومن امثلة ميراثها لثلاثة عشر رويته وام واخوات شقيقات
اولاد او اخوات شقيقات والاخوة لاب والله اعلم **قوله** وترك زوجا او زوجة ويهين ذلك
الكلام فيما اذا وافق سهام الميت الثاني مسئلة وانما يصور حيث يكون الميت احد الابوين
وانا الميتان مساهم كل واحد واحد بيان كعدد وان كان الميت احد الابوين نفى ان
يكون الموادر زوجة والله اعلم **قوله** وتوماها شقيقان **قوله** هذا هو المشهور وقال المفردة
انها بتوارث الام كالمشهور في توالي الرأية والمقتضية وقال ابن تاجي انها شقيقان ايضا
واما توماها المشيئة فمما في اول كتاب اللعان من البيان انها شقيقان ولا يورث
في ذلك خلافا وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في اللعان **قوله** ولا رقيق **قوله** وفي المدونة
اذ اعتق المديان ولم يعط الفريضة مات ميراثه المفقون كما يورثه لان عبد حتى يحرر
العتق فهو متردد بين الحرية والرق وقريبه حرموف واذا ابتل عتق عتقه في موضعه وله
اموال منفردة اذا جمعت خرج العبد من ثلثها فلا يرث قبل جميعها لان المال قد يهلك
لم يتحقق الحرية قاله في الفتاوى الاولى وقال ابن بوش اذا التزم بيت عتق فاعتقه وورث
وتشهد شقيق فان اجاز المستحق البيع نقد العتق والبركات والابطال الجميع والفرق ان

المدين متقدم على العرف في الفقه خلاف المشتري فلو لم يشتري فلكل المشتري استحقاقا للسلطان عند
الفتن قال ابن بونين وان لم يملك القوام حتى يورث في جاز وانفذت الاحكام **قوله** لا فاقا بعد عوانا
معر ولو عني عنه قال في كتاب الوصايا من التواريخ ترجمه المديرا واهم الولد يقتل ان السيد عن
كتاب ابن الموارثا فقامت بيته على وارثه انه قتل بورثه عهدا فابراه المقتول فانه يتهم في
ابراهيم لانه ولده يوي انه يوجب له ميراثا من الغنم بالقتل وهو عفو جاز لا يقتل به ولكن لا يورثه
بذلك ولا يكون مصابه وصيته له من ثلثه لانه يتهم ولكن لو لم يبره وقال نصيبه من الميراث
هو له وصيته فذلك له جاز لانه وصيته لغير وارث من كتاب الميراث في الميراث قال الشهاب اذا
قامت بيته على وارث بالقتل عهدا مكن بهم بعض الورثة وصوتهم البعض فان باصا والمكتسب
من ميراثهم يبرر من الورثة فهو للقاتل ولذا في الموصي له يوصيته كما لو فر لبيت يدين لو ارشد
وصدق بعض ورثته التي تليق **قوله** اخبر المولى بقوله عودا تاما لو كان عهدا فغيره وان قال
القاتل في نحو القاتل الحاتم ولده قصاصا وكفه عهدا بغيره فان كان عهدا فغيره وان قال
الشهاب فيه ثلثة اقوال انتهى **قوله** وان ابا نبيه **قوله** يبين في ما قاله في التواريخ وان
قتل الابوان ابنهما على وجه الشبهة وسقط عنها القتل فالرثة عليها ولا يرثان منها ولا
من المالا لانه عودان من الاجنبى نقله في الوصية **قوله** قال القاتل في اذ اخرج انسان ورثته
فما كان الجرح قبل الجرح هل يورثه لم اقف على نص في الروضة انه يورث التي قلنا ولا
ينبغي ان يختلف في انه يورث وهو ظاهر والله اعلم **قوله** ولا من جهل تاخر موته **قوله** في من
انقضى مقلته وما كان له قريب حكاه ابن رشد في سماح ابن القاسم من كتاب الديات الخلاف في
ذلك وذكر انما يجزى شرح الرسالة عن ابن بونين انه صوب قول من قال انه لا يرث منه **قوله**
والحنثي المشكل نصف نصيبه ذكر وانتي **قوله** تقدم ان سوان الارث الشك وهو انما الاول
الشك في تاخر موته حدها عن الآخر الثاني في الوجود والكلام على الحنثي من وجوه **الاول**
في ضبطه هو بضم الحاء الطعنة وسكون النون وبالثا المشككة وبغيرها الفتاوى مقتصر قول الضمير
الراجعه الى الحنثي في قوله وان كانت ابو ثمة لا زمر له في شخص صفته كذا وكذا او حصة خاتمي
وخناث **الثاني** في اشتقاقه وهو ما خرد من قولهم خنت الطعام اذا ائتيت امره فلم تجلس طعمه
المقصود **الثالث** في بيان معناه قال في الصحاح الحنثي الذي له مال للرجال والنساء جميعا انتهى وقال الفقهاء هو من له
فكر الرجال وروح النساء وهذا هو الاستصحاب وقيل انه يورث منه نوع آخر ليس له واحد منهما والله اعلم في
تحديد قبول منه لاشبهه واصناف العرجي **الرابع** في اقسامه الحنثي على قسمين مشكل واضح فاما من ليس
له واحد من فرج الرجال والنساء فقال الشافعية فهو مشكل اما او ما على يد فنان يمكن ان يكون واضحا
بان فنيته كجته او ثوب او ما من له الاولات فان ظهرت فيه علامات الرجال كما يذكره واب
ظهرت فيه علامات النساء كما يورثه ويصير من ظهرت فيه احدى الفلانيات واضحا وان وجدت فيه
العلامات واسنوت فهو مشكل فيحصل من هذا ان المشكك نوعان نوعه الاول واسنوت بينه العلامات ونوع ليس
له واحد من اللين وانما له ثقب كما تقدم **الخامس** في وجود الحنثي اما الواضح فوجوده بلا خلاف واختلف
في وجود الحنثي المشكل فاجمع على ان كان وجوده وروحه وبلون كدبي اهل الفريضة اهلها مسايلا هذا

الباب وذهب الحسن البصري عن التابعين والقاضي اسماعيل بن المالك الى انه لا يدخل حنثي مشككا قال الحسن
لم يكن الله عز وجل يصيق على عبد من عبده حتى لا يري اذ كره وانتي وقال القاضي اسماعيل لا يورث
من علامة نثره انكسالة **الخامس** في ان الحنثي المشكل خلق ثالث مقام للذكور والآن في اهل حنث
لكن اشكل علينا واستدل على ذلك بقوله والله خلق الرجلين الذكور والآن في خلقه هناك خلق
ثالث لذكوره لان الآية سبقت للاستئذان قال الفقهاء وانها لا يرث ان يقول انما سبقنا الآية للولد
على الواعظ ان الله تعالى ولدا فمنهم من زعم ان له ولدا ومنهم من زعم ان له نيات فرد الله عليهم
بانه خلق النوعين فكيف يكون له منهما ولد وهو خالق لهما ولم يورث احدان له ولدا خنثي فلم ينجح
في الود عليهم في ذكر الحنثي واستدل ايضا بقوله وبث منها رجلا لا تكلم ونساء يقولن بهيب لمن
بثا انا ثا وبصير لمن بثا الذكور وقالوا لو كان هناك خلق ثالث لذكرنا بتي والحيوان الواضح
هو ما باقي في السادس من ان الحنثي هو احد الصنفين ولكن حقيقة علمنا علامته فانه
وخرج الصنفين في شرح الحنثي من القول بانه لا يرث له انه صنف ثالث قاله النوفان الخوا
عن ان يكون ذكورا وانتي لما حرمه الميراث ولو لم يكن الاقل الى ان يثبناه مقطوع باستحقاقه
غير ان هذا القول نقل ان حرم الاجماع على خلافه وطاهر كلام لا يثبت انه ليس خلقا ثالثا
انتهى **الخامس** في ذكر اول من حكم به في الحنثية والاسلام تا اعيد الحق في توبيخ الطالب عن بعض
شيوخه في النكاح الثاني منه ونقله عنه ابن عروقه اول من حكم به بموعد الطرب في الحنثية
نزلت فيه قصه صهر ليلته فقال له فادعه سحيلة راعية عنه ما استحل يا سيدي قال لا
نسا لي عما اعلم لك به ليس هذا من ربي الفقه قد ثبت له عادت واعادت السواد فادعوا به فافقه
وقالت لعل عدي محرجا فاجرها ما نزل من امر الحنثي فقالت اتبع الحكم المبال فيخرج والرخمة زاد
الميتل وكان الحكم اليه في الحنثية ما حكموا اليه في ميراث حنثي فاما اخر تهديد الحكم به الحنثي
والطرب لفظ الفجوة وكسر الواو واحد الطرب وهو الواو اي الصغار منه عامر في الطرب العروا
احد من سنان الصوب عدا الحق وغيره ثم حكم به في الاسلام على من الله عنه انتهى باختصار ابن عروقه
يريد بما ذكره عن الحنثي ان الطرب بالظا لانضا مما يقوله ويكتبه كثير من الناس وقوله احد
نيسان العرب كذا في بعض نسخ الصحاح وفي بعض النسخ الصحيحة المخرقة على ائمة الفقه اذ حكم العرب
ولفظ عبد الحق في التهم به بعد ذكر قصته عامر ثم حكم فيه عابا بن ابي طالب في الاسلام بهذا الحكم جعل
الحكم للمبال وهو اول من حكم بها في الاسلام انتهى وقال في النهاية كان عامر حاكم العرب فانوه في ميراث
حنثي فاما ما عده ربي يوم ما وهو يدعي له كايوم وكانت له امه يقال لها سحيلة فقالت له
ان مقام هو لا اسرع في غمك قد اذكركم تشكك على حكومة قط غير هذه قالت اتبع الحكم للمبال فقال
فرجيتها يا سحيلة فصار مثالا قال الاذري في ذكر غيره ومنه من جعله قصاة الزمان ونفتيبيه
فان هذا مشكك في توقف حكم حادثة اربيع يوم ما ولا قوة الا بالله انتهى من شرح نسفا كرسا
لفصول قلت ونبه عزة من جهة اخرى وهو ان الحكم لغيرها امه تعالى في حق نساء لسان
من لا يثبت به مصرفها وانما انجر عن اهلها اصحاب العظيمة والفقول المستعرة لذلك فقد تجردوا على

لأن من لم يستعمل هذه الطريقة في الاستدلال على استلزامها لم يكن قد قال
أي من هذه الطرق من غير أن يبين في شكوكه من عدوان العواشي كانت العرب لا تكون منها بيرة
ولا عصفلة في قضا الاستدلال ذلك إليه ثم روي عن بعض الحكماء في حديثه ما ذكره رجل وما
للحكمة فقال أختي انظر في امركم فوالله ما ترون في مثل هذه منكم يا بعض العرب فبات ليده ساها يقرب
امره وينظر في شأنه لا يتوجه له فيه وجه وكانت له جارية فقال لها سيجلدة ترعى عليه غنمه مكان
بها تبها اذا سرحت فيقول اصبحته والله يا سجيل واذا ارادت عليه يقول امسيت والله يا سجيل وذلك
انها كانت توحى السرح حتى يسبقها بعض الناس وتوحى الاراحة حتى يسبقها بعض الناس فلما رأت
سهره ومكة بزاره على فراشه فالتفت اليه عاكرا لانا كل ما عاكرا في بيتك هذه طار عليك عيني امر
ليس من شأنك ثم عادت له بنقل قولها فقال في نفسه عيني ان تاتي بفردح فقال له انك انت صمط الطيب
في ميراث خنت فوالله ما ادري ما اصنع طار لي بجان الله لانا كل اتبع القضا المبالا ففقد فادنا امر خنت
بيولا رجل فجل جردان بال من حيث يقول المرأة فهو امرأة فقال امسى سجيل بعدي ارجعي في جنتها
والله ثم صرح على الناس حتى اصبح فقص في الذي اشارت اليه انتم قال ابو القاسم المصنعي المالكي
في الرضى اللقى وذكر في بعض من اسحق عامر بن القرب وحكم في الخنثى وما اتممت به جارية
سخلية وهو حكيم يقول في الشرح وهو من باب الاستدلال بالامارات والعلامات وله اصل في الشريعة
قال الله تعالى في وجا وعلين في قصه يدم كذب وجه الالة الى القصة المروي بل يكن فيه خروا لالت
انباي ذيب وكذا قوله ان كان من قصه قد من قبل والله اعلم **الثامن** في ميراثه اختلف العلماء في ذلك
على اربعة قول الاول هو المشهور انه يورث نصف الميراث في كل طرقة ذكر الاحوال او ما يورثها
من الاعمال على ان يضعف لك منكم بعد احوال من معه المشككين الثاني لان جيب انكوارات
من الخنثى وغيره يضرب في المال بالكثر ما يستحق فيفسه من طرقة عول العرايض فاذا كان ولدان
ذكر وخنثى ضرب الذكر بالثلثين لانه اكثر ما يدعى وضرب الخنثى بالنصف لانه اكثر ما يدعى
الثالث لان جيب انكواره بخلافه اربعة ارباع المال فقل فان كان معه غيره من ليس بمشكك فانه
يضرب بالثلثة اربعة ارباع ما يورث به الذكر فان كان رده ليس معه الا من محبه لو كان ذكرا
اخو ثلثة ارباع المال واخذ العاصب الوبر وان كان معه ابن يضرب الخنثى ثلثة ارباع
النصف ان النصف انكوارته فان كان معه اثنين ضرب بالثلثة ارباع الثلث وان كانت
معه بنت ضرب بالثلثة ارباع الثلثين اربعة ارباع ثلثيها لانه قال هو ذكر زاده الله فورا تقريبا
كأن الذكور ثم قال وقد طلب جانب الذكور مع الانفصال يعني في الخطاب لو كان انما احد رجل
واحد او الف امرأة لخطب جميع خطاب الذكور فكيف هو هذا متصل والصحيح انه لم يصح عن ابي
شيبه قال الخوفا الى القاسم لو يكن احدان يسال ما لك ان الخنثى المشكك قال الفقهاء انظر ما الذي قالوه
من سوالك عنك انتهى انما مس فالشهر في ميراثه بل العول واما في سائل العول فينظر كم الشا دبر
فالمسيلة وكما تقادير العول فيها ويؤخذ بتلك النسبة من العول يجعل عول المسيلة مثلا ان يكون
انكوار ثلثة فلو فرضنا الاخت فيها خنتي فلما يجعل العول في حالة انما يثبت فقط فالقول بقول

واحد ونسبه اليها في الخنثى النصف فيؤخذ نصف العول ويجعل ذلك عول المسيلة فتكون سبعة ارباع في
عائلة اليه في نصف ونصف ربيعا في خمسة ارباع مثلا له الف المقتدرة زوج وام وجد وخنثى
ستشكك فينقل يد الذكورة المسيلة من ستة ملا عول ويسقط الاخ وتقدر بالانثى المسيلة من ستة
وقول للنسبة وتخرج من سبعة وعشرين والستة والسبعة والعشرون متوافقان بالثلث
فتضرب اثنين في سبعة وعشرين فتصلح للمسيلتان من اربعة وخمسين فتضربها في خالتي
الخنثى تبلغ مائة وثم ابنة فعلى تقدير الذكر للزوج النصف اربعة وخمسون
وللام الثلث ستة وثلاثون وللجد السدس ثمانية عشر وعلى الثاني للزوج
ستة وثلاثون وللام اربعة وعشرون وللجد اثنان وثلاثون وللخنثى ستة عشر
فيجمع للزوج تسعون له نصفها وعلى هذا القول يقول مسيلة الذكر من ستة
ومسيلة النثى من سبعة ونصف لان القول ثلثة يورث نصفها وذلك نسبة
حالة العول الى خالتي المسيلة السادسة مثلا الى مس لانه يقول في الف الميراث احد
الى سهام الاخت نصف سهامه لانه يقول انما اصابته حلة سهام في اربعة ارباع سهامك
وان لم تستوف حلة سهامك السابعة ان المال يقيم على قدر ما يدعى به كذا واحد لانه يختص
بما له من يورث الى سقوط احد من الطالبين الا من من ماله انما في ان يعطى كل واحد من الورثة
الخنثى وغيره اقل ما يستحقه من سقط في بعض النقاد يورثهم بيط ثيابا ويوفى المشكوك فيه
في المعقود حتى يتبين امره او يصطالحوا على شيء الا سبع من ماله في حنيفة ان يعطى الخنثى
اقل ما يجيد له ويغير غير اكثر ما يجيد له ولا انقاف العاشر مثل الاول الا ان لا تنفذ
بتعدد المشككين بل يقتصر على حدين فقط وهو قول الثوري والي يوسف ومحمد بن الحسن
وعن ابي يوسف مثل قول ابي حنيفة وعنه محمد مثل القول الاول كما في عشرة ارباع
والله لا يورث وهذا القول نقله القزويني في كتابه في حرم الاجماع على خلافه والله اعلم
التاسع في اوجه الكلام على الخنثى في هذه الميراث احوال له ميراث ثالث مشهور في
الميراث المذكور الا انهم لا يورثون في الشرع سوى احد الميراثين لكن لما انفرد عليا بفرقة
حقيقة حالة توسطنا في ذلك لا الهضبا في هذا بيني على انه خلق ثالث او هو احد النوعين
وتدفع له اربعة ارباع ميراثه لانه ليس خلقا ثالثا فيسوله ميراث ثالث وهذا يعلم ان الجواب
عما اعترض به بعضهم على العريضين بانهم يبينوا في ارباع كنههم تقدير الجواب
من فرض او تقصيص للذكور والانثى ولم يبينوا مقدار ميراث الخنثى الا في اخر كتابهم والجواب ان
ليس له ميراث ثالث فيبين العاشر في السبب الذي يتصور ان ميراث الخنثى فان
اسباب الارث ثلاثة نسب ونكاح وولا فاما ميراثه بالنسب فيتباين في الاولاد واولاد الاولاد
والاخوة والعمهات والبنات في الابا وامهات لمنع نكاحه قاله في المقدامات ولا يكون
الخنثى المشكك زوجا ولا روثا ولا ابا ولا اما وقد قيل انه قد وجد من ولده من بطنه وقوم
فان قيل ذكر روث من ابنه لصلبه ميراث الاب كاملا وميراثه لبطنه ميراث الام كاملا وهو

يعيد الله غير الاخوة ان كانت من الام فليتيان بينهما قتلى في التقدير لا ميراث
الاخوة بل الام لغيره بالذكور رتبة والاوتة وكل الاموات مع البنات فانهم عصبات
وسمي في اثنا عشر قول المصنف فان بالمر واحد او كان اكثر واسبق من يريان فيما اذا
ولد لغيره من ظهره وبعنه واما ميراثه بالنكاح فلا ياتي الا بعد من يحيز نكاحه
وسمي في السلام على حكم نكاحه في الوحد الرابع عشر واذا ورت به فلا يتغير ميراثه
واما ميراثه بالولد ميراث من الولا ميراثه النسب ولا يتغير ميراثه في ذلك بالذكور
والاوتة قال العقلي في قولنا ولا يرث ميراثه لان الولا اما يرث بالثمن صبي
المستكمل ولا يستكمل الخبي نفسيا قال قلت ويلزم ان لا يرث بالبنوة لان الولد
اذا كان وعده لا يرث الا استكمل الا ونصفا وهكذا نقول في كل مسألة ومن هذا البحث
نشا القول الذي ذكره القرابي وهو ان الخبي لا يرث **فرد** قال العقلي وانظر لو كان
للانسان عم خنثى فولد له من ظهره ذكر او ثؤمات الخنثى فميراثا حيد فهل يرث منه ان الخنثى
جميع المال لانه ابن عم ام لا يرث اكثر مما كان يرث ابوه الذي يدلي به وقيل ان اباه
لا ولد من ظهره فحين للذكورة فالعنه الاشكال اللهم الا ان يكون ولدا ايضا من ظهره
انتهى وذكر ابن عرفة والخبي والميتط الكلام على الخنثى في كتاب النكاح فاعلمه
وانه اعلم **الحادي عشر** في كيفية التعل في ميراث الخنثى ونذكر هنا كلام المصنف
قال رحمه الله والخنثى المشكل نصف نصبي ذكر وانثى يعني ان الخنثى ان كان ذوا
فميراثه كبراث الصنف الذي التحق وان كان منسكنا فله نصف ذكر ونصف نصبي
انثى ثم ذكر كيفية التعل في ذلك فقال نصيب المسيلة على التقدير ان كان
في المسيلة خنثى واحد فنصيب المسيلة على تقدير ان ذكر ثم نصيبها على انثى
وليس في هذا التقديرين وان كان فيهما خنثيان فنصيبها على تقديرين
كوتن ذكرين وعلى تقدير كونهما انثيين وعلى تقدير يكون احدهما ذكرا والآخر
انثى وعلى عكسه فتجي اربع تقديرات ولا يلزم ان الثالث والرابع سواء بل قد
يكون كذلك وقد يختلف كما لو كان احدهما انا والآخر ابنا وان كان في المسيلة
ثلاثة خنثاء فباني فيها ثمان تقديرات وان كانوا اربعة فستة عشر
تقديرا وهكذا تفهم على كل تقدير مسئلة قال المصنف ثم تضرب الوقف
او الكل يعني ثم تضرب وقف احدهما في الاخران نوا وقفا واحدهما في الاخر
ان تباينا ومسكت عن التماثل وانتهى اخل بوضع ذلك والمعنى انك تحصل
اقل عدد ينقسم على كل من السائل المذكورة وقد علمت ان في ذلك طرفين اسهلهما
ان تنظر بين اثنين منهما فتكتفي باحدهما ان تماثلا وبالثانيهما ان تماثلا
وبالحاصل من ضرب وقف احدهما في الاخران نوا وقفا او ضرب كل واحد في الاخران تباينا
ثم تنظر بينا حاصل وثالث وهكذا التوال في حال الانثى يعني اذا حصلت

اقل

اقل عدد ينقسم على مسيلة الخنثى او على سائلكه مضروب في عدد في حال الخنثى بعد ان كان واحدا او
ان كانا اثنين في احوالهما وقد كانت اربعة وان كانت ثلاثة وفي احوالهم وقد كانت ثمانية تقسم العدد
الحاصل على مسيلة من سائل الخنثى او الخنثاء او مجموع لكل وارث ما يخرج له في كل قضية فاعلم بيد
كل وارث من السائل كلما اخذت من جزا بنسبة الواحد الى حالات الخنثى والخنثاء فان كان الخنثى
واحدا فليس الا بالان ونسبة الواحد اليهما النصف فياخذ نصف ما اخرج لكل واحد من الورثة
وان كان الخنثى اثنين فالاحوال ثمانية ونسبة الواحد اليهما ربع فياخذ لكل وارث ربع ما اخرج
له وان كان الخنثى ثلاثة فالاحوال ثمانية ونسبة الواحد اليها الثلث فيعطى لكل وارث الثلث ما اخرج
له وهذا معنى قوله وقفا من كل نصيب من الاثنين النصف فقوله من الاثنين بدل من قوله
من كل نصيب ونصيب مجرور بواضحة كالبعد في الكلام جزا بنسبة ما بعده فقد برة وبماخذ من كل
نصيب بنسبة الواحد الى عدة احوال الخنثى من الاثنين النصف وهذا هو العمل في كل
ان ير يد الص بقوله فياخذ من كل نصيب الى اخر ما ذكرنا ونجمل ان ير يدان اذا قسمت العدد
والحاصل من ضرب الجماعة في احوال الخنثى على مسيلة فاعلم ان كل وارث في كل المسيلة تاخذ
منه بنسبة الواحد الى احوال الخنثى ثم مثل رحمه الله لذكر ثمانية احوال الخنثى
واحد والاخر فيه خنثيان في المثال الاول اذا كان في المسيلة اثنان ذكر سوي وخنثى فتقسم
كون الخنثى ذكران كون المسيلة من اثنين ويتقده برة انثى تكون من ثلاثة واقل عدد
تقسم عليها ستة لتباينها فنضرب الاثنين في ثلثتها لتباينها
فحصل ستة والخنثى من ثلثها فالثان فقط فنضرب الستة في اثنين يحصل اثني عشر
تقسم على مسيلة الذكر يحصل لكل واحد ستة وعلى مسيلة الانثى يحصل للذكر السوي
ثمانية وللخنثى اربعة فتجمع ما حصل لكل واحد منها في المسيلة في مجموع للابن البين اربعة
عشر وللخنثى عشرة ونسبة الواحد الى احوال الخنثى النصف للابن البين في مسيلتنا الاحاديث
فيعطى لكل واحد نصف ما اخرج له فيكون للابن البين سبعة وللخنثى خمسة وكما علم انثى
عشر وان شئت في من السنة اربعة من خمسة الا انثى عشر على مسيلة الذكرين فميراثها ثلاث
لكل واحد من الاثنين البين والخنثى ومن التمانية الحاصلة للابن البين السوي اربعة من خمسة الا انثى
عشر على مسيلة الذكرين فيكون مجموع صبوة وهو نصف الابنة الحاصلة للخنثى الثمانية نصفها
وهو اربعة ونصف للثلاث الحاصلة له من مسيلة الذكرين مجموع سبعة وقد نصف الابنة
الحاصلة للخنثى في مسيلة الابن البين وهي اثني ونصف للثلاث التي حصلت له من مسيلة الذكرين
يكن مجموع خمسة فاقدم والثالث الثاني اذا ذكر الميراث لثلاث خنثيين وعاصبا فالحاصل من الجمع
سائل مسيلة الذكر هما من اثنين والقي للعاصب ومسيلة فالتباين من ثلاثة وكذا مسيلة
تذكر احدهما وتابيت الاخر عكسه فالثلاث المتبادل الاخرة متفقة فتكتفي باحدهما وتفرجه
في مسيلة الذكر لتباينها يحصل ستة فنضربها في احوال الخنثاء وهي اربعة يحصل اربعة
وعشر ون تقسم على مسيلة الذكر يحصل لكل خنثى اثني عشر ولاشي للعاصب ولا اقل تقدر

299

ملكه فيحصل لكل واحد من الحشيين في السابك الاربعة واربعون وللغصب ثمانية فقط ونسبة الواحد
الي احوال الخناثا اربعة بنوخذ لكل وارث ربع ما حصل له ولكل واحد من الحشيين ربع ما يدره وهو احد
عشر ربع الاربعة والاربعين والغصب اثنان ربع الثمانية وان نشئت فخذ لكل واحد ربع ما يخرج له
في كل مسيلة وارجع ذلك يحصل ايضا احد عشر لكل واحد من الحشيين واثنان للغصب وانه اعلم
هذا اخر طرق العمل على القول المشهور وذكرا في عرفتي في شرح احوال العمل على المشهور اربع طرق
وللعمل على الاصول الاخر طرق اخرى وقد ذكرنا في هذا عن ابن خروقة انه اعترف على الفرضيين
في عملهم على هذه الطريق وانها مخطوطة كوطرقتها اخرى في كلفة لما تقدم وناقشته في ذلك
العقباتي وقال انما ذكره ينفرد على القول بان النكاح ينقسم على العاوي وضوابط هذه القول
وطال في ذلك فقدم له والله اعلم **الثاني عشر** من وجوه الكلام على الحشيين في العلامات التي يستدل
بها على ذكوريته وانوثته وكذا يبين تقدير هذا الوجه كما فعل غالب الفرضيين لكن تبصرا
المصير في تاجير الكلام عليه فاول العلامات التي يستدل بها على ذلك البول قال الفقهاء في قول النباي
انه عليه الصلاة والسلام قال بوزن من حيث يقول لكنه ضعيف السند قال الفقهاء في قولهم
المتن لان الكلام في الاستدلال على ذكوريته لاني الاث عنه الا ان يكون لقط بوزن فيقول العاوي
ان يستدل به بالاب يكون الواو وخفيف الواو فيستقيم جيبه في النساء قل **والثاني** وهو ان لقط
الحديث كذا ذكره الله اعلم قال في المرونة في حكمي في الحشيين يخرج البول في نكاحه وبراءته وشهادته
وغرضي في ما اجترأنا على سؤاله انما ذكره الله اعلم في قوله من المرونة قال اني القاسم
والحكم في الحشيين يخرج البول فان كان يقول من ذكره فهو رجل وان كان يقول من فجه فهو جارية
لان النسب من المبال وبنو الوطى فيكون مبرأته وبنتها دنة وكل امره على ذلك وما اجترأنا على
سؤاله انك عنه انتمى ونقد الحشيين في قوله من فجه فهو جارية من قوله المبالا يكون منه الولد
صحيح وقوله انه يخرج من كخرج البول غير صحيح لان كخرجه غير كخرج الحيض الذي يخرج الولد
وسهل الوطى ونقد البوعرفه وقوله الفقهاء في عهده يانه لا يدرمه هذه المضائق
وانما قصد ان البول اذا خرج من الذكر دل على ان المتزوج من الذكر وان الفرج لا يخرج منه
منه ولا ولد وان البول اذا خرج من الفرج دل على ان ذلك هو محل الوطى وان لا يكون بالذكور فعلم
هذا بحال كلامه انتمى فان بال من احد الفرجيين فقط حكم بان من اهل ذلك الفرج قال الفقهاء في
ويستدل بالبول قبل غيره لعدم الاستدلال به في الصغير والكبير ولو دام وجوده فان كان
صغيرا لا يجرم النكاح في عورته نظر اليه وان كان كبيرا فيقبل ينظر في المرات وقيل ببوله في
او من وجهها الى جايه قريب فيستدل بان دفاع البول عن الجايه او الى الجايه على الذكورة وخلاف
ذلك على الانوثة فلو قال من الحشيين اعتبار اكثر والاسبق وانكر التشبيح اعتبار اكثر وراه
منعذرا وقال لايكالبول وبوزن واختلف ان كان احدهما اكثر والاخر اسبق انتمى وفي هذا
اشارة المصنف قوله فان بال من واحد وكان اكثر واسبق **الثاني** اي فلا الشكال وطاهر كلام المصنف
وكلام العقباتي في تقدير اعتبار الكثرة على السابق وهو من مخرج كلام الجواهر الاني وهو خلاف ما قاله الحشيين

واين بولس وبنو ابولس قال الحشيين في الاربعة فان بال منها فذ حيث سبق فان لم يسبق احد فافترس حيث يخرج
الاكثر فان لم يكن احدا سبق والاكثر وحده كان على حكم القدام وان لم تكن حية وكان نكاحا في المرات
فان لم يكن او كانا كان له نصف ميراثي ولا يجوز له نكاح انتمى وقال ابن بونس ان بال منها جميعا فان
اسما صنفوا لا يوجب خروج منها معا فقال ابو يوسف وبضا صنفوا يوجب حية ينظر من ايها يخرج
الاكثر فيكون له الحكم قال شيخنا عتيقوا فيكون له الحكم في الشبهة وقال لا يكالبول وبوزن والاول ما قاله الجماعة
لان الاقل ينجم لك الحكم في اكثر الحكم انتهى ونقد شيخنا في شرح الفصول على القاضي اعلمه
الماروي انه قال لا يستدل بوضيفة ابابوسف في حشيتي فانه سأل ابابوسف في حكمي في الحشيين
فقال لا يبول فقال ان ابن لو كان يبول منها فقال لا يري فقال ابو يوسف انك ادري ان ابابوسف
فقال ان ابن لو استويا في خروج فقال احكم بالكثرة فقال ابو حنيفة انك لم بوزن فقلت ابو
يوسف انتمى وقد صرح الشافعية بان حكم بالمتأخر اذا استويا في الخروج اما اداسق احدهما
فالحكم له ولو تأخر الاخر ولو بال من احد هاتين ومن الاخر اثنان او سبعة او هاتين او الاخر
اخرى فالعبرة بالاكثرة وان استويا فالحكم لله اعلم فان لم يثبت في البول امره امهل الي
البلوغ فان لم يثبت من احد الفرجيين فواحد او حصل حيض او نبت له حية او نبت له في ياقته
قال الفقهاء في الشك ان اقوي ذلك الولادة فان حصلت ولادة من البطن قطع بالانوثة ومن الظاهر
قطع بالذكورة لانها لا يقطع بها وقيل انها تزلت في غير ذكوريته وهي ان ولدته من بطنه
عنه وكانت حشيتي موقوفة على جارية فاحصلتها ففان الله على هذا صحتها احبال الكارثة
قال في قال علي رضي الله عنه انك لا اجري من حشيتي الاسد فلو علم على هذا صلاح الحشيتي فاذ اصاب
احد فزياه فيرى الرجل وانظر لوقوع مثل هذا فاذا وقعت الولادة من الظهر والبطن فالظاهر
عندنا ان الحكم قول لغة البطن لانها قطعية وقد روي عن قاسم بن ابي ابيس انه ما راي بالصدق
حشيتي ولده من صلبه وبطنه قال الفقهاء وانظر اي نسب بين المولودين وهذا بينهما توارث
والظاهر ان نسب بينهما لا يبرأ من جوار النكاح لانهما ان كانا ذكرا وانتمى نظر انتمى قلت
ما ذكره من انه اذا وقعت الولادة من الظهر والبطن فالظاهر عندنا ان الحكم للولادة البطن فانه يطلع على حكم القدام
المتقدم ذكره في الوجه العاشر من ابون من ابنة صلبه ميراث الاب كاملا ومن ابنة لبطنه ميراث الام كاملا واما ما
ذكره من الحكم بين المولودين فقال في التوضيح قال ابو عبد الله في قسم وراثة المالك في يمينه فيقول ان مثل هذا
لا يوارثان لانهم لم يجزعا في طهر الارض فيلبس اخوي لاه ولا لاه لاهي قلت واطلق الفقيهان فيهما
لفظ الاخوة وطهرهما اذا سلكا في الاخر فلهما يفتق عليه الام لا ونصه في شرح قول الرضا ومن ملك ابنة الحشيتي
المتنكح اذا ولد له من ظهره وبطنه فلكل واحد الاخرى فان هل يفتق عليه لاه ونصه في تلامه فليفتق انتمى فليما تقدم
من انه لا نسب بينهما لا توارث ولا اخوة لاه ولا لام فلا يفتقوا احدهما على الاخر والله اعلم في الحكم فان كان
فامر حشيتي فيصير حكمها ما كان منه فان بال منها اعتبار الكثرة من ايها فان استويا اعتبر السبق فان كان ذلك
منها معا اعتبارنا الحية وكبر السن بين ومسا بينهما في النساء فان اجتمع الاسان اعتبر الحال عند البلوغ فان وجد كيف
حكم به وان وجد الاختلاف حكم به وان اجتمعا فمسا بينهما في النساء فان اجتمع الاسان اعتبر الحال عند البلوغ فان وجد كيف
تما يفتقونها من الجايه الابن ومن اليسر سبعة عشر ولله ثمانية عشر من كل جانب لان حوي خلقت من طلع
من افلاخ ادم اليسر في الذكر ناقصا صلبا من الجانيه اليسر في بطنه على رضي الله عنه انتهى وقال في بولس انك لا

٢٩

الحمد لله وحده
 شهادة لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيده محمد عبده
 اللهم صل على محمد وآل محمد

كان
 ا
 شهد
 بها
 الا اننا محمل
 لا خلاف
 في
 في

